رسالة دكتوراه

نتائج الفكر في النحو

لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي

٥٠٨ - ٥٨١ هـ

تحقيق

أ. د. محمد إبراهيم البنا

الأستاذ بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر
وعميد كلية الدراسات الإسلامية والعربية بجامعة الأزهر سابقًا
رحمه الله تعالى

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

رسالة دكتوراه

نتائج الفكر

في النحو

لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي

٥٠٨ - ٥٨١ هـ

تحقيق

أ. د. محمد إبراهيم البنا

الأستاذ بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر

وعميد كلية الدراسات الإسلامية والعربية بجامعة الأزهر سابقًا

رحمه الله تعالى

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

الطبعة الأولى
لدار السلام
١٤٣٩هـ / ٢٠١٨م

السهيلي، عبد الرحمن بن عبد اللّٰه بن أحمد الخثعمي السهيلي، ١١١٤ - ١١٨٥
نتائج الفكر في النحو/ لأبي القاسم عبد الرحمن ابن عبد اللّٰه السهيلي؛ تحقيق محمد إبراهيم البنا. - القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠١٨م.
٥١٢ص؛ ٢٤ سم.
تدمك ٨ - ٣٦٩ - ٧١٧ - ٩٧٧ - ٩٧٨
١ - اللغة العربية - النحو.
أ - البنا، محمد إبراهيم (محقق).
ب - العنوان
٤١٥,١

بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية - إدارة الشؤون الفنية

أَصْلُ هَٰذَا الكِتَابِ

رسالة علمية نال بها صاحبها درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية جامعة الأزهر، عام (١٩٧١م)، وكان ذلك بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف، مع التوصية بطبع الرسالة على نفقة الجامعة.

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة
ش.م.م
تأسست الدار عام ١٩٧٣م وحصلت على جائزة أفضل ناشر للتراث لثلاثة أعوام متتالية ١٩٩٩م، ٢٠٠٠م، ٢٠٠١م هي عمر الجائزة تتويجًا لعقد ثالث مضى في صناعة النشر

جمهورية مصر العربية - القاهرة - الإسكندرية
الإدارة: القاهرة: ٤٠ شارع أحمد أبو العلا - المتفرع من شارع نور الدين بهجت - الموازي لامتداد شارع مكرم عبيد - مدينة نصر
هاتف: ٢٢٨٧٣٢٤٦ - ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ (٢٠٢ +)
فاكس: ٢٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢ +)
المكتبة: فرع الأزهر: ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي - هاتف: ٢٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢ +)
المكتبة: فرع مدينة نصر: ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف: ٢٠٨٠٢٨٧٦ (٢٠٢ +)
فاكس: ٢٠٨٠٢٦٨٠ (٢٠٢ +)
المكتبة: فرع الإسكندرية: ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر - الشاطبي بجوار جمعية الشبان المسلمين
هاتف: ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس: ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣ +)
بريديًّا: القاهرة: ص.ب ١٦١ الغورية - الرمز البريدي ١١٦٣٩
البريد الإلكتروني: info@daralsalam.com
موقعنا على الإنترنت: www.daralsalam.com

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس المحتويات

* * *
* *
*

تصدير

رأيتُ أن أذكر بين يدي هذا الكتاب تقريرًا عن نشرة كتاب « نتائج الفكر في النحو » لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد اللّـه السهيلي المتوفى سنة (٥٨١هـ)، والتي نُسِبَ تحقيقها والتعليق عليها إلى الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، والصادرة عن: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص ب (٩٤٢٤/ ١١)، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٢ هـ/ ١٩٩٢ م).

أولًا: النشرة الأولى للكتاب:

حققتُ « **نتائج الفكر في النحو** » ضمن رسالتي للدكتوراه، وكان عنوانها: « أبو القاسم السهيلي مع تحقيق كتاب: نتائج الفكر في النحو »، وتمت مناقشتها في كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، بالقاهرة في (٢٦) يناير (١٩٧١م)، ونلتُ بها درجة الدكتوراه بمرتبة الشرف الأولى مع التوصية بالطبع.

وقد قامت دراستي على التعريف بتراث الإمام السهيلي وآرائه في النحو واللغة، وكنتُ أول مَنْ عقد الصلة بين كتاب « بدائع الفوائد » لابن قيم الجوزية، وبين « نتائج الفكر » للسهيلي، فبيَّنتُ أن ابن القيم قد أفاد من كتاب السهيلي، بما نقلَ عنه من مسائل وفصول بلفظها. ولذلك كان كتاب « البدائع » بمثابة نسخة من نسخ كتاب « النتائج »، فأفدتُ من « البدائع » في تقويم نصّ « النتائج » وتحقيقه.

قد اعتمدتُ في تحقيق كتاب « النتائج » على نسختين مصورتين له محفوظتين بمعهد المخطوطات في جامعة الدول العربية؛ أولاهما عن مكتبة فيض اللّـه بتركيا، والأخرى عن مكتبة جامع الشيخ إبراهيم باشا بالإسكندرية. وكان عنوان الأولى: « نتائج الفكر في علل النحو »، وعنوان الثانية: « كتاب نتائج الفكر في النحو ». وقد اخترتُ عنوان المخطوطة الثانية؛ لأنها أقرب إلى موضوع الكتاب، وعللتُ في دراستي لهذا الاختيار، وضبطتُ كلمة « الفِكْر » في العنوان - بكسر فسكون - وكنت في هذا الضبط معتمدًا على نصّ لابن قاضي شبهة، وعلى نصوص للسهيلي تقتضي هذا الضبط (انظر ص ٣٣، ٣٤).

وقد طُبع الكتاب بتحقيقي ثلاث طبعات:

الأولى: ضمن منشورات جامعة قاريونس سنة (١٣٩٨ هـ/ ١٩٨٧ م) بمطابع دار الشروق في بيروت.

والثانية: في دار الرياض للنشر والتوزيع بالمملكة العربية السعودية، وقد زِيدَ فيها فهارس علمية متعددة في نحو سنة (١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٤ م).

والثالثة: في دار الاعتصام بالقاهرة.

ثانيًا: نشرة دار الكتب العلمية ببيروت، لبنان:

هذا وقد ظهرت طبعة دار الكتب العلمية بالعنوان الذي اخترتُه، وباسم المؤلف كما أثبتُّه على نشرات طبعتي. وقد نهج هذان الرجلان اللذان ادّعيا تحقيق الكتاب أن يُحدِثا دائمًا نوعًا من الخلاف، ولو كان على حساب الحقيقة، إظهارًا للتمايز، وأنهما قد أخرجا الكتاب إخراجًا جديدًا. وكان مما خالفا فيه في العنوان أن ضبطا « الفِكَر » بكسر ففتح. وهو ضبط يخالف ما أثبتُّه من ضبط مُدعَّمًا بدليل من التراث، ومن أسلوب السهيلي، ثم إن التركيب يأباه.

هذا ما كان في العنوان. أما تقديم الرجلين فإظهارًا للتمايز أيضًا قدَّما بمقدمة لا صلة لها بالكتاب من الحديث عن اللحن، ونشأة النحو، ومدرسة البصرة والكوفة إلى أن انتهيا إلى (ص ١٥)، فوجدتُهما يتحدَّثان عن منهج المؤلف في الكتاب، وهما في هذا قد أفادا بما ذكرته في (ص ٣٤).

وفي (ص ١٦) وجدتهما يعقدان الصلة بين « نتائج الفكر » للسهيلي و « بدائع الفوائد » لابن القيم - وقد ذكرتُ أني أول مَن نَبّه على ما أفاده ابن القيم من السهيلي. وإذا بالرجلين لا يَخْرجان عما قلتُ في مقدمتي (ص ٢١).

وقد أرادا أن يُوثِّقا الكتاب، وكلامهما في (ص ١٧) لا يخرج عما ذكرته في مقدمتي (ص ٣٧).

وفي (ص ١٨) وصفا النسختين، فذكرا فيهما ما ذكرتُ في مقدمتي (ص ٣١، ٣٢) حتى منهج التحقيق لم يَعْدُوَا فيه ما قلت، انظر ما قالا (ص ١٩)، وقارِنه بما عندي في المقدمة (ص ٣٨).

ثالثًا: سرقة تحقيقي:

يعرف المعنيُّون بالتحقيق مدى ما يلاقيه مَن يتصدَّى لإخراج نصوص تراثنا العربي، وهي معاناة تفرضها الأمانة والالتزام بأصول صناعة التحقيق، وإحساس المحقق بالمسئولية أمام القارئ، فهو من زمان غير زمان المؤلف صاحب النص المحقَّق. ومن هنا يجب تحديث النص للقارئ بإيضاحه، ولهذا الإيضاح وسائل متعارف عليها. ومنها علامات الترقيم، والضبط، والتعليق على النص بما يكشف عن غوامضه، وبيان مراد المؤلف.

وهذه الأمور السابقة قد يُظَنُّ أنها هَيِّنة، ولكنها ذات أثر كبير في الكشف عن المعنى. فقد يُستهان بعلامات الترقيم، ولكن وضع كل علامة في موضعها، - ولا يقوم بهذا إلا صاحب الخبرة بوصل الكلام وفصله - لا نغالي إذا قلنا: إنها من أهم ما يكشف عن المعنى في النصّ، ثم إن تحرير النصّ وإزالة إبهاماته وتخليصه من التحريف والتصحيف لا يتهيَّأ ذلك إلا لمن عاش النصّ العربي، وأدرك الأمور التي تنحو بناسخه عن جادة الصواب.

هذا وإن المحقِّق مطالَب بأن يُخرِّج النصوص التي اقتبسها المؤلف، وأن يُخرِّج كذلك الآراء التي يُوردها، لكن أخطر ما يُجابه المحقِّق هو المقابلة بين نسخ الكتاب المحقَّق، واختيار ما يثبته منها عند الخلاف، ثم إنه قد يجمع النسخ عند التصحيف أو التحريف والسقط. وهنا يكون اجتهاد المحقِّق ذي البصيرة، وتتضح قمة المعاناة.

وسأبين فيما يأتي **وسائلي التي أخذها هذان الرجلان**(*):

أولًا: علامات الترقيم:

إن مَن يُقارن علامات الترقيم في نشرتي بطبعة هذين الرجلين يأخذ دليلًا جازمًا على أنهما لم يرجعا أبدًا إلى مخطوطة، ولم يُحقِّقا هذا الكتاب، ولم يَطَّلعا على شيء من نُسخه، فَنَقلُ هذه العلامات دليل على أنهما دفعا بصُلب النّص الذي حققتُه إلى المطبعة التي نقلتْه نقلًا أمينًا. ولو أنه كانت لهما محاولة في التحقيق لتغايرت العلامات عندهما وخالفت ما في تحقيقي. وكل ما كانت لهما من مخالفة أنهما فرّجا بعض الفقرات ببعض، فما جعلته بداية سطر وصلاه بما قبله.

(*) مع ملاحظة أن أرقام الصفحات المثبتة هي حسب طبعة دار السلام بالقاهرة. [الناشر].

ثانيًا: عناوين الفصول والمسائل:

وأعني بها تلك العناوين التي وضعتُها بين الأقواس المعكوفة [ ] لتكشف عن مضمون المسائل والفصول. **وقد كانت للرجلين في أخذهما عني الطرق الآتية:**

أ - **نَقْلها كما هي دون تغيير**، ومن ذلك:

- (ص ٣٠) وهي عندي (ص ٥٣).
- (ص ٤٣) وهي عندي (ص ٦٨).
- (ص ٤٤) وهي عندي (ص ٦٩).

ب - **نَقْل العناوين التي وضعتُها مع تغيير أو حذف**، ومن ذلك:

- **قالا** (ص ٢٥): مقدمة المصنف، **وقلت** (ص ٤٧): مقدمة المؤلف.
- **قالا** (ص ٢٩): في الإضافة في بسم اللّـه، **وقلت** (ص ٥٢): في حقيقة الإضافة في بسم اللّـه.
- **قالا** (ص٥٣): في اشتقاق الفعل من المصدر، **وقلت** (ص ٨٣): في سر اشتقاق الفعل من المصدر.
- **قالا** (ص ٣١٩): في سر آية من سورة الذاريات، **وقلت** (ص ٤٢٣): في إعجاز آية الذاريات.
- **قالا** (ص ٣٢٠): في مواضع تصريف كلمة السلام، **وقلت** (ص ٤٢٣): في مواطن تعريف كلمة السلام.

جـ - **حَذْف العناوين التي بين الأقواس**، ولا أرى سببًا لذلك إلا إحداث نوع من المخالفة بين العملين وسأكتفي بذكر الصفحات لبعض منها:

- انظر عندهما (ص ٣٢)، وعندي (ص ٥٥).
- انظر عندهما (ص ٦٦)، وعندي (ص ٩٩).
- انظر عندهما (ص ١٠٣)، وعندي (ص ١٤٧).

ثالثًا: تعليقاتي على النصّ:

أما تعليقاتي على النص، وهي الكاشفة عن أسلوب السهيلي، والشارحة لغريب

نصه، والتي أُخرِّج فيها نصوصه من القرآن الكريم، والحديث النبوي، والآثار، والآراء، والأشعار، والتي أُعرِّف فيها بالأعلام - فقد أفادا مني فوائد تمتد من أول الكتاب حتى آخره، **وسوف أشير إلى بعض هذه التعليقات:**

- (ص ٦١): التعليق الثاني: كشفتُ فيه عمن يقصده السهيلي بقوله: « وقد أجاب بعض الحذَّاق ». فأخذا مقالتي ومرجعي، ولم يُشيرا. انظر عندهما (ص ٣٨) التعليق الرابع.

- (ص ٨٦): التعليق الثالث: عرَّفتُ بشيخ السهيلي ابن الطراوة، فكان لا بُدَّ أن يُعرِّفا، ورجعا إلى مرجع حديث. انظر عندهما (ص ٥٧)، التعليق الثالث.

- (ص ٩٥): التعليق الأول: عرَّفتُ فيه بآراء النحاة في ناصب المستثنى بإلا، فأفادا مما قلتُ، واكتفيا بمرجع واحد من مراجعي، انظر عندهما (ص ٦٣)، التعليق الثاني.

وهذه التعليقات سردها يطول جدًّا، والذي خرجتُ به من صنيع الرجلين أنهما ما زادا شيئًا على ما ذكرته من التعليقات، بل إن تعليقاتي تزيد كثيرًا، فكانا يعمدان إلى اختيار بعضها إما بنصها، أو بإضافة ما لا غنى فيه إلا التزيد قصدًا للمخالفة.

رابعًا: مقابلة النسخ:

مقابلة النسخ عمل أساسي في التحقيق، فعلى المحقق أن يبحث عن نسخ الكتاب وأن يتخذ إحداها أصلًا. وهذا ما صنعته عند بداية عملي في تحقيق « نتائج الفكر »، ولم يكن قد توافر لي منها إلا نسختان مصورتان في معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، وقد صوَّرتُهما، وأشرتُ إليهما في بداية تحقيقي، وجعلتُ نسخة فيض اللَّـه هي الأصل، ونسخة جامعة الشيخ إبراهيم باشا هي الثانية، وقابلتُ بينهما مقابلة مضنية، واستعنتُ بكتاب « الفوائد » لابن القيم في تقويم النص إذا لم تسعفني هاتان النسختان.

فماذا صنع هذان الشيخان المدَّعيان لتحقيق النتائج؟

قالا: إنهما رجعا إلى النسختين نفسيهما، وأتيا في صدر عملهما بصورة لغلاف مخطوطة فيض اللَّـه، والورقة الأولى منها (ص٢٣، ٢٤). ولم يُثبتا فيه مصورات لنسخة جامع الشيخ إبراهيم باشا، والشواهد التي أسوقها - إن شاء اللَّـه - تشهد بأنهما لم يقرآ أبدًا هاتين النسختين، ولم يطَّلعا عليهما، ولكنهما أخذا مقابلاتي ونسباها

لأنفسهما، فإذا قلت: سقط من (ب)، فقد يقولان ذلك، وقد يقولان عن (أ)، وإذا قلت عن (ب)، فقد يقولان ذلك أيضًا، وقد يخالفان فيقولان: سقط من (أ)، **وأذكر الآن نماذج من ذلك**؛ لأن نقل المقابلات كلها شيء متعذر في هذا المقام:

- (**ص ٤٧**) من تحقيقي: الهامش رقم (٣)، بينت فيها ما في النسختين، وقد أفادا من تعليقي، ولم يشيرا إلى ما قلت، انظر (ص ٢٥)، التعليق الثاني عندهما.

- (**ص ٥١**) من تحقيقي: التعليق رقم (٢) بيَّنتُ فيه أن (أ) انفردت بالمقدمة والنص حتى موضع الرقم، ثم ذكرتُ بداية النص في (ب)، وبداية التقائهما، ولم يقل الرجلان شيئًا من ذلك، وهو دليل على أنهما لم يقابلا النسخ. انظر (ص ٢٨) من طبعتهما.

- (**ص ٥٢**) من تحقيقي: المقابلة التي في التعليق رقم (٢) نسباها لأنفسهما (ص ٢٩) برقم (٢).

- (**ص ٥٣**) من تحقيقي: الهامش رقم (٢) بيَّنتُ فيها تحريفًا في (ب)، فأثبتا ما أثبتُّ في صلب النص (ص ٣٠)، السطر (١٣)، ولم يُشيرا إلى شيء.

خامسًا: تصويبات النص:

هذا عمل آخر يُقدِّم به المحقق عندما تجتمع النسخ على التحريف أو التصحيف، والمحقق في تصويباته يعتمد إما على مصادر أخذ عنها المؤلف صاحب الكتاب، أو على سياق النص الذي يأبى أن يكون النص مستقيمًا على النحو الذي صوَّرتُه في النسخ، فيجتهد في إصلاحه وتقويمه. وقد صادفتُ في تحقيق هذا الكتاب « نتائج الفكر » (١٧٤) نصًّا عانيتُ في سبيل إقامته، وقد قام هذان الرجلان بنقل ما صنعتُ في جرأة عجيبة إلا في بعض النصوص لإحداث نوع من المخالفة، وهي نصوص محدودة، **وأذكر فيما يلي بعضًا من ذلك:**

- (**ص ٤٨**): في التعليق الثالث: بيّنتُ أن في الأصل - وأعني به (أ) وكانت (أ) قد انفردت بالنص من أول الكتاب - (حرص)، وأثبتُّ أنا (مرض). وقد أثبتَ الرجلان ما أثبت (ص ٢٦) السطر الرابع من أسفل. ولم يُعلِّقا بشيء. ولو كان لهما شيء من الاجتهاد لأثبتا (حَرَض) بالضاد، ولكنهما تابعاني.

- (ص ١٠١): في التعليق الخامس: بيَّنتُ نص (أ، ب) والبدائع، وذكرتُ

في الصلب ما يمكن أن يستقيم عليه النص. وقد أثبتا في (ص ٦٨) السطر الثامن ما أثبتُّ، ولم يُعلِّقا.

- (**ص ١١٢**): في التعليق الرابع: بيّنتُ نص (أ، ب)، والبدائع. وأثبتا (ص٧٥) السطر التاسع من أسفل ما أثبتُّ، ولم يُعلّقا.

- (**ص ١١٥**): في التعليق الرابع: بيّنتُ ما يصلح عليه نص النسختين وقد أخذا بعض ما علقتُ به، وأثبتا ما أثبتُّ. انظر عندهما (ص ٧٨)، السطر الثالث من أسفل، والتعليق الرابع.

- (**ص ٢٨١**): التعليق الخامس: كنت آمل أن يستدركا عليَّ ما وهمتُ فيه من نَصِّ الحديث، فصوابه: « وأزعَبُ لك زعبةً » لا: أرغبَ لك رغبةً، كما أثبتُّ، ولكنهما نقلا عني وَهْمِي، انظر (ص ٢١٣) السطر الثاني والثالث(*).

قلتُ: لقد قمتُ بِحَصْر (١٧٤) نَصًّا وَرَدَت محرفةً في النسختين اللتين اعتمدتُ عليهما في التحقيق. وقد نقلها هذان الرجلان - سامحهما اللّـه - في جرأة عجيبة، ولم يذكرا في الغالب على أي شيء اعتمدا في إثبات ما أثبتا. وأكرر ما سبق ذكره أني لم أجد لهما استدراكًا عليَّ في النص المحقق، مما يؤكد أنهم لم يقرآ ما ادعياه من نسخ هذا الكتاب!! ولو أنهما كانت لهما معاناة في قراءة هاتين النسختين لكانت لهما إضافة في تحقيق النص؛ لأن الاستدراك على أيّ عمل متقدم وارد، لكني لم أرَ لهما شيئًا.

سادسًا: زياداتي على النصّ:

قد يلجأ المحقق إلى أن يزيد كلمة في النص المحقق، أو جملة أو فقرة، حتى يستقيم السياق، وقد يكون في ذلك معتمدًا على مرجع متأخر نقل عن الكتاب المحقق أو على مصدر سابق اعتمد عليه صاحب النص المحقق، لكن صاحب الكتاب المحقق سها في نقله عن هذا المصدر، وهنا يرجع المحقق إلى هذا المصدر، فيكمل منه النص. وقد يرجع السقط إلى نُساخ الكتاب، فيُسقطون لأسباب متعددة؛ منها انتقال النظر أو غير ذلك مما يعرفه المحققون. وقد وقعت في نص « نتائج الفِكْر » من نسختيه أسقاط كثيرة بلغت (٦٢) سقطًا، وقد أثبتُّها،

(*) وقد صوَّبناه في طبعتنا هذه. [الناشر].

وجاء هذان الرجلان مُدَّعِيَا التَّحْقِيق، فأثبتَا ما أثبتُّه، **ومن ذلك**:

- (**ص ٤٧**): السطر الثاني: زدتُ بين القوسين [أحمد ابن أبي]، وذلك في نسب السهيلي، ورجعتُ في هذا إلى « المطرب » لابن دحية، وإلى « الروض الأنف » للسهيلي نفسه. وقد أخذها هذان الرجلان، ووضعاها بين قوسين، ولم يُعلِّقا بشيء. انظر عندهما (ص ٢٥) السطر الثاني.

-(**ص ٩٥**): السطر السابع: زدتُ [لو] عن « البدائع ». فزاداها في (ص ٦٤) السطر الثالث، ولم ينبِّها.

- (**ص ١٥٥**): السطر الخامس من أسفل: زدتُ [أ] همزة الاستفهام بين القوسين عن « البدائع »، فزاداها (ص ١٠٩). وقالا: « زيادة يستقيم بها المعنى »، ولم يُثبتا مصدرها.

- (**ص ١٦٠**): الفقرتان الأخيرتان: زيادتان أفدتُهما عن « البدائع »، وقد أثبتُّهما في صلب النص، وقد وضعاهما في الحاشية. انظر عندهما (ص ١١٣). التعليق السابع.

وبعد، فماذا يتبقى من التحقيق إذا كان هذان الرجلان قد سَطَوَا على أساسياته من الضبط، ووضع علامات الترقيم في مواضعها، ووضع عناوين للمسائل، والمقابلة بين النسخ، واقتباس التعليقات، وسدّ ما يعتري النص من سقط. لقد أخذا هذا كله. ولقد كشفتْ متابعتي لعملهما عن جهد بذلتُه في تحقيق هذا الكتاب، وأنسانيه الزمن، وقد حاولتُ أن أقدم إحصاءً لبعض هذا الجهد، وأضعه بين يدى العدالة لتقول كلمتها، واللّـه حسبي، ونعم الوكيل.

أ. د. محمد إبراهيم البنا

محقق الكتاب

والأستاذ المتفرغ في قسم اللغويات

بكلية اللغة العربية - جامعة الأزهر

مقدمة الطبعة الثانية

خرجتِ النشرة الأولى من كتاب « نتائج الفكر في النحو » والسُّهيليّ لا يكاد يعرفه جمهور العلماء والدارسين إلا بكتابه الفريد « الروض الأُنُف »، فتلقّى العلماء والنحاة « نتائج الفكر » بالقبول، وأحلُّوه منزلًا كريمًا، وعرفوا أنه من نفس المَنْزَع الذي عُرِف به السهيلي؛ فهو يجمع بين الـجِدّة في التناول، والعمق في البحث، والغوص في غير علم وفن، فليس كتاب « النتائج » مقصورًا على النحو وحده، بل ترى فيه حديث الإعجاز يـحتلُّ مكانًا كبيرًا، وترى فيه السهيليّ المفسّر، والمحـدّث، والفقيه، وعالم الكلام، والأديب، واللُّغوي، والإخباريَّ، والنسَّابة.

وبهذه القُدُرات والاستعدادات المتعدّدة أخذ السهيليّ مكانته بين الأعلام في تاريخ الإسلام والعربية، ولا يزالُ السهيليّ ينفذُ من خلال التاريخ مضيئًا كالنجم الثاقب باجتهاداته المتعددة، فإذا كانت كتبه تراثًا فإنّ هذا التراث جديدٌ دائمًا، معاصر يخاطب الـمُحْدَثين من خلال الرؤية النافذة التي لا تنتمي لبيئةٍ، ولا زمنٍ بعينه.

وللسهيليّ غير كتاب، ألَّف أولًا هذا الكتاب « النتائج »، ثم كتاب « الفرائض وشرح آيات الوصية »، وبعده كتاب « التعريف والإعلام بما أُبهِم في القرآن من الأسماء والأعلام »، وكان ختام كتبه « الروض الأُنف والمشرع الرِّوَى في تفسير ما اشتمل عليه حديث السيرة واحتوى »، على أن له أمالي متناثرة؛ بعضها متقدّم، وبعضها متأخّر، وقد جَمَعْتُ بعض هذه الأمالي في كتاب، وقد سَمَّيتُه كتاب « أمالي السهيليّ ».

وقد أخرجتُ له على الترتيب الكتب التالية: « أمالي السهيلي » في عام (١٩٧٠م)، و « النتائج » في طبعته الأولى عام (١٩٧٨م)، و « الفرائض » عام (١٩٨٠م)، وأُعدّ الآن للنشر - إن شاء اللّـه - كتاب « التعريف والإعلام ». وكل هذه الكتب مقدمات يجب أن تسبق عند النشر « الروض الأُنف »؛ فالسهيليّ كثير الإحالة عليها.

وإني لأرجو أن يهيّئَ لي اللّـه - تعالى - الوقت والفراغ؛ فأحققَ كتاب « الروض الأنف » الذي يُمثِّل جمهرة معارف أبي القاسم السهيلي، وهو المأمول أن يحقق طِلبتنا بمنّه وكرمه.

والآن أُقدِّم هذه النشرة الثانية من كتاب « النتائج »، وهي تتميز بالفهارس العلمية

التي حالت الظروف دون أن تخرج مع الطبعة الأولى، وهي فهارس رجوتُ أن تكون معبّرة عما في الكتاب من البحوث العلمية في النواحي التي عرض لها السهيليّ، بحيث يجد الدارس فيها غايته، كما تمتاز هذه الطبعة أيضًا بأن فيها استدراكات على الطبعة الأولى.

واللَّـه نسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يحقّق به النفع، إنه سميع مجيب، والحمد للَّـه ربِّ العالمين.

مكة المكرمة لليلتين خلتا من شهر صفر من عام ١٤٠٤ هـ، الموافق ٦ من شهر نوفمبر من عام ١٩٨٤م.

أ. د. مُحَمَّد إبراهيم البنَّا

مُقَدِّمَةُ التَّحْقِيقِ

يُعدّ أبو القاسم السهيلي أحد الأعلام البارزين الذين شاركوا في نهضة تراثنا الإسلامي وإنمائه، فما من فنٍّ من فنون هذا التراث إلا وهو بين رجاله مقدَّم، وصاحب رأي فيه.

ولقد عرفتُ السهيلي أول الأمر - كما عرفه غيري - اسمًا يتردد في كتب النحو، إلى أن وقع في يدي كتاب « بدائع الفوائد » لابن القيم، فوجدتُ اسم السهيلي يتردد فيه كثيرًا، ووجدتُ له من الآراء والاجتهادات ما حدا بي إلى البحث عن آثاره ومصنفاته، إلى أن هُدِيتُ إلى هذا المخطوط « نتائج الفكر »، وبالموازنة بين « بدائع الفوائد » وبينه تبيَّن لي أن ابن القيم قد استطاع أن يدَّعي نحو السهيلي لنفسه، بتضمينه كتابَ « النتائج » كتابَه، بعد أن حذف مقدمته، وقدَّم وأخَّر، وزاد قليلًا واختصر، حتى ليظن القارئ أن النحو الذي يسوقه ابن القيم في كتابه من بدائعه، والحق أنه ليس له فيه نصيب من قريب أو بعيد، وأن البدائع المسطورة في كتابه هي « نتائج الفكر » التي نقدمها الآن لصاحبها أبي القاسم السهيلي.

ولقد تبيَّـن لي كذلك أنه ليس ابن القيم وحده هو الذي قام بهذا العمل، بل سبقه إلى هذا عالم مَشرِقيّ هو كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم (ت ٦٥١ هـ)، وهو المعروف بابن الزَّملكاني؛ فقد نقل في كتابه « التبيان في علم البيان، المُطلِع على إعجاز القرآن » ثلاثة مباحث[1] من « نتائج الفكر » دون أن يشير إلى السهيلي أو إلى كتابه، حتى دُعِيَت له، وذُكِر بها! والحق أن هذه المسائل غريبة عن كتاب « التبيان »، بل هي غريبة أيضًا عن ملكات صاحبه ابن الزَّملكاني!

ومن هنا ينبغي أن يُعاد النظر في هذين الرجلين؛ فقد نُسِب إلى الأول من الآراء ما أدخله في عداد النحاة، وإلى الثاني من الاجتهادات البلاغية ما جعل بعضهم يَعُدُّه أحد أعلام فنِّ البلاغة! وما هذه الآراء وهذه الاجتهادات إلا بعضُ نِتاج صاحبنا أبي القاسم السهيلي.

---

(١) هذه المباحث هي: سر تنكير لفظ « سلام » وتعريفه في القرآن، والفرق بين « لن » و « لا »، وأسباب التقديم والتأخير في القرآن الكريم. انظر: التبيان (ص ٥٢ - ٥٤، ٨٤، ١٤٧ - ١٥٣).

ولقد كان كشفي لهذه الحقيقة أحدَ البواعث على المضيّ في دراستي لهذا الرجل، وعلى تحقيق هذا الأثر الفريد « نتائج الفِكْر »، حتى يقف الدارسون على ما قدمناه.

السهيلي، نسبه وحياته:

ذكر ابن دِحية في كتابه « المطرب » نسبه، فقال: « أبو القاسم السهيلي، أبو زيد: عبد الرحمن بن عبد اللَّـه بن أحمد بن أبي الحسن - واسمه أَصبَغُ - بن حُسَين ابن سَعدُون ابن رِضْوَان بن فتُّوح، وهو الداخل إلى الأندلس »[1]. ويقول ابن دحية: « هكذا أملَى عليَّ نسبه، وقال: إنه من ولد أبي رُوَيحة الخثعمي الذي عقد له رسول اللَّـه ﷺ لواءً عام الفتح، ذكره أهل السير »[2].

هذا ما ذكره ابن دحية، وعنه نقل ابن خَلِّكان[3]، ولا تكاد المصادر المتأخرة تزيد شيئًا.

وقد عُرِف السهيلي بثلاث كُنًى؛ ثنتان ذكرهما ابن دحية، فأما الثالثة فهي أبو الحسن[4]، ولا ندري السّر في تعدد هذه الكنى، ولعله كُنِّي بأسماء أولاده، وإن كنا لا نعرف عنهم شيئًا. على أن أعرفَ هذه الكُنى هي أبو القاسم، فهي أشهر من الكنيتين الأُخريين، وهو بها أكثر ذكرًا في كتب النحو.

هذا، ولم يُحدِّثنا مَن ترجم للسهيلي عن شيء من خاصّة حياته: أتزوج أم لا؟ وكذلك لم أجد له في ثنايا كتبه التي وصلت إلينا ما يشير إلى هذه الحياة، فأما عن أسرته التي نشأ فيها فقد وجدتُ ابن قاضي شهبة يقول: « وهو من بيت علم وخطابة »[5]، وكذلك قال الذهبي: « ولد الخطيب أبي محمد، ابن الإمام الخطيب أبي عمر »[6]. ولقد أشار السهيلي إلى أبيه وهو يذكر شيوخه - ومنهم أبو داود سليمان بن يحيى - فقال عن هذا: « كان يُـجِلّ أبي رحمهما اللَّـه »[7]. كما ذكر جَدّه فقال: « ورُوِي حديث غريب، لعله أن يصح، وجـدتُه بخط جدِّي أبي عمران [كذا] أحمد بن أبي الحسن القـاضي رحمه الله »[8].

(١، ٢) المطرب من أشعار أهل المغرب (ص ٢٣٠).
(٣) وفيات الأعيان (٢/ ٢٢٣، ٢٢٤).
(٤) التكملة لكتاب الصلة (٢/ ٥٧٠).
(٥) طبقات ابن قاضي شهبة (٢/ ١٨٤).
(٦) تذكرة الحفاظ للذهبي (٤/ ١٤٢).
(٧) المطرب (ص ٢٣١). ونص المطرب: « يحمل أبي »، ولا معنى له.
(٨) الروض الأنف (١/ ١١٣).

ومما سبق يتبين أنه قد نشأ في بيت علم وخطابة، وقد هيأت له هذه النشأة - مع ما حباه اللّـه إياه من الاستعداد العقلي والروحي - أن يحظى من العلم بنصيب كبير، وأن يبلغ فيه من الفقه لأسراره ما بَـذَّ به أقرانه، ونبَّه إليه شيوخه.

ويتّفق المؤرخون على أن أبا القاسم ينتسب إلى « سُهيل »، وهي بلدة إسبانية قديمة يرجع تاريخها إلى عهد الرومان، وكانت تُدعى Selitana فغيّر المسلمون اسمها إلى « سُهَيل »، وأحسب هذا الاسم الإسلامي نشأ عن تحريف لاسمها الروماني، وما زالت هذه المدينة قائمة، وتُدعى الآن Fuengirola وتقع على البحر الأبيض مباشرة، وتبعد عن « مالقة » بنحو ثلاثين كيلو مترًا من ناحية الغرب[1]. وقد يُظَن من هذه النسبة أن السهيلي قد وُلد في هذه المدينة، لكني وجدتُ ابن خَلِّكان يقول: « ومولده سنة ثمانٍ وخمسمائة بمدينة مالقة »[2].

وربما كان هذا صحيحًا، ولا يستغرب مع ذلك انتسابه إلى « سهيل »، فلعله كان من آبائه مَن ينتسب إليها نسبة ميلاد، ومنه انتقلتْ إلى صاحبنا، فأما هو فيكون قد وُلد بمالقة التي كانت تتبعها « سُهَيل ». أما ما ذكره الذهبي في « تذكرة الحفاظ » من أنه وُلِدَ بإشبيلية معتمدًا على ما وجده مكتوبًا على ظهر كتاب « الفرائض » للسهيلي[3]، فليس له سند ولا أساس.

فأما نشأته في « مالقة » فهذا أمر مؤكد، يقول ابن دحية تلميذه: « نشأ بمالقة، وبها تَعرَّف، وفي أكنافها تَصَرَّفَ، حتى بزغتْ في البلاغة شمسُه، ونزعتْ به إلى مطامح الهمم نفسُه »[4].

الحياة العلمية في عصره:

وقد عاش السهيلي بين سنة (٥٠٨ - ٥٨١ هـ)، وهي فترة من عمر الأندلس شهدت دولتين عظيمتين، هما دولة المرابطين (٤٩٣ - ٥٤١ هـ)، ودولة الموحدين (٥٤١ - ٦٦٨ هـ).

وقد خلف المرابطون أمراء الطوائف (٤٢٢ - ٤٩٣ هـ) الذين بلغت

---

(١) انظر: الآثار الأندلسية الباقية في إسبانيا والبرتغال (ص ٢٥٧).

(٢) وفيات الأعيان (٢/ ٣٢٤).

(٣) تذكرة الحفاظ للذهبي (٤/ ١٤٣).

(٤) المطرب (ص ٢٣٠).

الأندلس على عهدهم نهضة فكرية لم تبلغها في عصورها المختلفة، وذلك على الرغم من أن عصرهم كان عصر التمزق السياسي لهذه المملكة الإسلامية. ونعتقد أن النشاط الفكري الذي عرفه عصر المرابطين ما هو إلا امتداد طبيعي لهذه النهضة. وإذا كان أهم ما ينبغي أن نُعرِّف به هو النشاط اللغوي؛ فإننا نقول: إنه في هذا العصر - عصر الطوائف - بدأت تتضح معالم الدراسة اللغوية وتكتمل، وأصبح الأندلسيون مقصد الطلاب، وغدا من النادر أن نجد أندلسيًّا يطلب العلم في المشرق؛ ولا أدل على ذلك من أن أعلام اللغة والأدب مثل ابن سيده (ت ٤٨٥ هـ)، وابن الأفليلي تلميذ الزبيدي (ت ٤٤١ هـ)، وابن سراج (ت ٤٨٩ هـ)، وأبي الوليد الوقشي (ت ٤٨٩ هـ)، والأعلم الشَّنْتَمَرِي (ت ٤٧٦ هـ)، كل هؤلاء لم يخرجوا من الأندلس، بل تلقوا العلم عن شيوخها.

ومن معالم هذه الدراسة اللغوية: نشاط حركة التأليف في النحو واللغة والقراءات، وإقبال الطلبة على تعلم العربية على نحو يَلْفِتُ النظر، وعكوفهم على كتاب سيبويه حتى حفظه بعضهم، هذا إلى عنايتهم بتراث المشارقة، فكُتب السيرافي، والرماني، والمبرد، وابن السراج، وابن وَلَّاد، والنحاس، والفارسيّ، وابن جني - قد نظرها علماء الأندلس، وعرضوها على ميزان النقد.

فإذا انتقلنا إلى عصر المرابطين - وهو العصر الذي أظلَّ السهيليَّ في مرحلة الطلب - فإننا نجد الأندلس مضطرمةً بالثورات والحروب ضد النصارى، ومن ثَم لم تعرف الأندلس الاستقرار على عهدهم إلا أعوامًا قليلة. وهذا ما قد يفسر لنا هجرة العلماء إلى خارج الأندلس، وذلك إذا أضفنا إليه أنهم فقدوا ما لمسوه بأنفسهم على عهد الطوائف من تشجيع الأمراء وتكريمهم. هذه الهجرة لم تَبْدُ من قبل كما بدتْ في هذه الفترة، وأصبحت بعد ذلك سُنة متبعة.

وبالرغم من ذلك فقد عرفتِ الأندلس جماعة من أعلام النحو واللغة، عَبَرَتْ عليهم الدراسة اللغوية بين عصرين زاهرين، فأدركهم عصر المرابطين وقد فَرَغوا من الطلب، وقاموا بواجب التدريس والرواية والتأليف، وتخرج عليهم أعلام النحو واللغة في عصر الموحدين، وتُـمثِّل هذه الجماعة طبقة شيوخ أبي القاسم السُّهَيلي، ومن هؤلاء: ابن السِّيد البَطَلْيَوْسي (٤٤٤ - ٥٢١ هـ)، وابن الطَّراوة أستاذ السهيلي (ت ٥٢٨ هـ)، وابن الباذش (ت ٥٢٨ هـ)، وابن خَلَصَة (ت ٥٢١ هـ)،

وابن الرَّمَّاك أستاذ السهيلي (ت ٥٤١ هـ)، وابن الأبرش (ت ٥٣٢ هـ) وغيرهم.

ولقد كانت حلقات هؤلاء مزدهرة نشطة، ومَن يرجع إلى فهرسة ابن خير يجد صورة زاهية لنشاط هذه الطبقة من العلماء، وسيرى أنه كان يدور في هذه الحلقات من المرويات ما يمثل مختلف ألوان الدراسة الأدبية واللغوية، ذلك أن النحوي - كما عَهِدتْه الأندلس من مُنتَصَف القرن الرابع - لم تكن دراسته وقفًا على كتب النحو واللغة، بل كانت تشمل إلى جانب ذلك كتبَ الأدب والشعر، والشروحَ الأدبية، ومن ثَم كانت دراسة النحو واللغة في حلقات هؤلاء الشيوخ ممزوجة بالدراسة النقدية؛ وقد تنبه إلى طبيعة هذه الدراسة من قبلُ ابنُ خلدون[1]. ويُعَدُّ « نتائج الفِكْر » الذي نقدِّمه الآن خير معبّر عن اتجاه الأندلسيين وفهمهم للنحو واللغة.

ومن مظاهر هذا النشاط ما استطعتُ أن أتبينه من قيام اتجاهين متعارضين؛ أولهما أَمْيَلُ إلى دراسة كتاب سيبويه، والجمل للزجاجي، والكافي لابن النحاس، وكان يحمل أشدَّ ما يكون على كتب الفارسي وابن جني، وكانت حديثة العهد بالأندلس، وصاحب هذا الاتجاه هو ابن الطراوة الذي يقول: « وغَبِنَ رأيَه مَن عدلَ عن التواليف المسندة، والقوانين المقيَّدة، كالجُمَل والكافي، وكتاب سيبويه الشافي، وفرغَ للإيضاح والشيرازيات، والخصائص والحلبيات، ترجمة تروق بلا جسم، إلا تشدقًا بالكتب، وإحالة على الصحف، وإن هذا لهو الخسران المبين »[2].

وقد كان ابن الطراوة يُعرِّض بابن الباذش الذي كان كلِفًا بكتب الفارسي وابن جني، مكثرًا من النقد لما اعتد به معاصره ابن الطراوة، وإذا استعرضتَ كتبه فستجد أغلبها نقودًا على هذه الكتب[3].

هذه صورة للحياة العلمية التي عاشها السهيلي في مرحلة الطلب.

فإذا انتقلنا إلى الحياة العلمية في عصر الموحدين - وهو العصر الذي شارك فيه صاحبنا أستاذًا مرموقًا - فإننا نجد الأندلس وقد استعادتْ مكانتها العلمية التي كانت عليها في عصر الطوائف، ويرجع ذلك إلى أن الموحدين كانوا يَقْدُرون العلوم والفنون، حتى كانت الدعوة إلى العلم أصلًا من أصول داعيتهم: محمد بن تومرت،

---

(١) انظر: المقدمة (٤/ ١٢٧٨).

(٢) انظر دراستنا عن السهيلي (ص ١٩).

(٣) انظر: الديباج المذهَّب لابن فرحون (ص ٢٠٥، ٢٠٦).

هذا إلى أنهم أطلقوا حرية الفكر، فلم يشهد عهدهم الطويل (٥٤١ - ٦٦٨ هـ) ما حدث في عهد المرابطين من محاربة للفلسفة وكتب الأصول، وسطع في عصرهم من الفلاسفة: ابن طُفيل، وابن زُهر، وابن رُشد، وابن الرومية، وابن البيطار. واشتهر من الشعراء: الرُّصافي، وصفوان بن إدريس، وحفصة شاعرة غرناطة، وكثر الشعراء بإشبيلية، وكأنها استعادت أيام بني عبَّاد. وكان في هذا العصر من العلماء والمحدِّثين ما لم تعرفه الأندلس من قبل ولا من بعد.

وقد كان للنحو واللغة نصيب وافر من هذه الحركة العلمية، فقد شهدتْ معاهد الأندلس نشاطًا لغويًّا متعدد الجوانب، أقبل فيه العلماء على التدريس والرواية والإجازة، وأُضيف به إلى التراث اللغوي نصيبٌ وافرٌ من المصنَّفات يتَّسم بالأصالة والجِدَّة، وينطق بأستاذية علماء هذا العصر وجدارتهم. ويضيق المقام لو عَمَدنا إلى حصر هؤلاء العلماء، ولكنا نقول: إنه كان من بينهم: أبو بكر بن طاهر (ت ٥٨٠ هـ)، وابن مَلْكون (ت ٥٨١ هـ)، وابن مَضَاء (ت ٥٩٢ هـ)، وأبو ذَرٍّ الخُشَني (ت ٦٠٤ هـ)، وابن خَرُوف (ت ٦٠٩ هـ)، وأبو علي الرُّنديّ (ت ٦١٦ هـ).

ويمكن أن نتبين اتجاهات الدراسة اللغوية في هذا العصر فيما يلي:

١ - **ميل النحاة إلى الشرح**، حيث شرحوا كتاب سيبويه، والجمل، والتبصرة للصيمري، وفصيح ثعلب، والإيضاح للفارسي، وشرحوا غريب السيرة. وقد كان هذا المظهر باديًا في العصور المتقدمة، ولكنه برز في هذا العصر بروزًا غير مألوف، واتَّسم بالإطناب والإفاضة، فمن ينظر كتاب الجمل للزجاجي، أو التبصرة للصيمري، أو الإيضاح للفارسي، يـجِدْها مختصرات أُعِدَّتْ للشادِينَ في العربية، وقد شرحوها فأطنبوا، وكأنهم أرادوا أن يَدُلُّوا على ثبات قدمهم ونَـفَاذ خاطرهم في العلم. ويمكن أن يُعَدَّ « نتائج الفِكْر » للسهيلي - وقد قيل إنه يَدُور حول جمل الزجاجي - صورةً لشرح الأندلسيين وميلهم إلى الإطناب.

٢ - **الاتجاه إلى النقد**، وقد وضح أيضًا في هذه الفترة، **ويمكن تقسيمه إلى ناحيتين:**

أ - ناحية عُنِـيَتْ بالنقد العامِّ لمنهج النحاة، ويُمثِّلها ابن مَضَاء، صاحب كتاب « الردّ على النحاة »، وكتاب « تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان »، والذي ناقضَه

أبو الحسن ابن خروف بكتابه: « تنزيه أئمة النحو عما نُسِبَ إليهم من الخطأ أو السهو ».

وقد كان ابن مضاء في نقده متأثرًا بالمذهب الظاهري الذي كان مذهب الدولة آنذاك، يقول صاحب الإشارة: « وله آراء في العربية، وشذوذ على غير مألوف أهلها، ظاهري في النحو »(١).

وقد قدَّم ابن مضاء لكتاب « الرد على النحاة » بقوله: « قصدتُ من هذا الكتاب أن أحذفَ من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبِّهَ على ما أجمعوا على الخطأ فيه »(٢).

ولعل ابن مضاء قد تأثر بما قاله ابن حزم من قبل، فقد قال: « وأما علم النحو فإلى مقدمات محفوظة عن العرب، الذين تزيد معرفة تفهُّمهم للمعاني بلغتهم. وأما العلل فيه ففاسدة جدًّا »(٣).

ولم تستطع دعوة ابن مضاء أن تبلغ شيئًا مما أراد، بل قابلها الناس بالرَّفض، وَوُصِفت - كما رأينا - بالشذوذ والخروج على المألوف، كما لم يستطع مذهبُ داودَ الظاهريِّ (٢٠٢ - ٢٧٠ هـ) أن يُثبِّتَ دعائمه في الأندلس والمغرب.

وإذا كان ابن مضاء قد عُني بتجريد النحو عن القول بالعامل والعلة والحذق والتمارين غير العملية، فإن أبا الوليد بن رشد (٥٢٠ - ٥٩٥ هـ) قد شغله أمر النحو والنحاة، وما رآه من استغراقهم في مسائله وبحوثه، وصرفِهم الجهودَ إلى درسه، حتى صار لكل شيخ مذهب ينافح عنه، وقد رأينا له كتابًا يُدعى « الضروري في النحو »(٤)، وهو عنوان دال على مضمونه، ولعله دعا فيه إلى القصد والاعتدال، صنيع أبي محمد ابن حزم الذي عرفناه في عهد الطوائف.

ب - أما الوجه الثاني من وجهي النقد، فهو ما كان بين النحاة أنفسهم، حيث ينتصر كل منهم لرأيه مُعرِّضًا برأي غيره. وفي هذا الوجه لا يتقابل منهج ومنهج، وإنما يتناول النقد الفروع والمسائل التطبيقية لا الأصول العامة. وقد عرفتْ مدارسُ الأندلس من قبل هذا اللونَ الذي لا يقتصر على المتعاصرين، بل يتناول آثار المتقدِّمين، فابن السِّيد ينقد الزجاجي في كتابه « الجمل »، ويُسمِّي كتابه « إصلاح الخلل الواقع

(١) إشارة التعيين، ورقة (٩).
(٢) الرد على النحاة (ص ٨٥).
(٣) التقريب (ص ٢٠٢).
(٤) توجد نسخة منه بمكتبة الإسكوريال.

في الجمل »، وابن الطراوة يُصنِّف « الإفصاح في بيان ما وقع فيه الفارسي من الخطأ في الإيضاح »، وابن الباذش ينقد ابن النحاس في كتابه « الكافي »، ويُخطِّئه في مائة موضع. ولا شك في أن يُحدِث هذا أثره في نفوس التلاميذ، وأن يُنمِّي فيهم روح النقد.

وسنرى هذا باديًا في مصنفات السهيلي، فهو لا يتردد أن يعلن مآخذه على أعلام النحو كسيبويه والفارسي وغيرهما، مُحتكِمًا في ذلك إلى الأصول التي ارتضَوْها، وإلى المأثور من كلام العرب. وقد دارت بين السهيلي وابن خروف مناظرات حامية؛ منها ما حفظه السيوطي في « الأشباه والنظائر ». وكان كلا الرجلين يعتمد في توجيه مذهبه القياس والسماع.

٣ - ومن ملامح الحركة اللغوية في هذا العصر ظهور الاستشهاد بالحديث؛ فقد استفاض بين النحاة، وكان من أعلامهم في هذا المجال السهيلي وابن خروف اللذان أكثرا من الاستشهاد بالحديث. ولم يكن ذلك بدعًا، فقد اعتمد الأندلسيون الحديث أصلًا من أصولهم منذ كانت لهم مدرسة نحوية، وكان من المشارقة مَن سبق إلى ذلك أيضًا كابن السِّكِّيت في « إصلاح المنطق » وابن جني وابن فارس. على أن الأمر لم يكن بارزًا بروزه في هذا العصر الذي أقبل الناس فيه على الحديث يدرسونه ويحفظونه، لا يتخلف عن ذلك واحد منهم.

ومن الأندلس ظهرت مشكلة الاستشهاد بالحديث، ولم يُعهَد قبل هذا العصر لا في الأندلس ولا في المشرق مَنْ أثار قضية الحديث، أيُستَشْهد به أم لا؟ وقد كان أول مَن أثار ذلك هو ابن الضائع (ت ٦٨٠ هـ)، فهو - فيما يبدو لي - أول مَن ردّ الاستشهاد بالحديث، وكان لهذا الرد أسبابه؛ ذلك أن الرجل كان معنيًّا بتتبع ابن الطراوة شيخ السهيلي، وإذا رجعنا إلى قائمة كتبه وجدنا بينها: رد اعتراضات ابن الطراوة على الفارسي، واعتراضاته على سيبويه[1].

وكان ابن الطراوة يعتمد الحديث ويردُّ به على سيبويه، كان يستشهد بالحديث على جواز وقوع الحال من النكرة، وكان يأخذ على النحاة تضعيفَهم لهذه الحال، وكان مما يستشهد به الحديث: « **وصلَّى خلفَه رجالٌ قيامًا** »[2].

---

(١) انظر: بغية الوعاة (٢/ ٢٠٤).

(٢) انظر: النتائج، المسألة رقم (٤٢)، فصل في الحال من النكرة.

وكان يرى أن الأحسن وصل الضمير مع الفعل الناسخ، وهي من مسائله التي خالف فيها سيبويه، وكان سيبويه قد تعرض لوصل الضمير مرتين؛ مرة في أول كتابه من غير أن يحكم عليه بقلة ولا ندور، ومرة أخرى صرح فيها بأن ذلك قليل[١]، فيخالفه ابن الطراوة، ويصرح بأن الأفصح ما ذكره في أول الكتاب، وحينئذ يقول ابن الضائع: « وزعم ابن الطراوة أن الأجود الوصل، وهذا تكذيب لسيبويه، واحتج بما ورد في الحديث من قوله عليه السلام: « **كُنْ أبا خَـيْـثَـمَـةَ، فكانه** »[٢].

ثم قال: « وقد تقدم غير مرة أن الحديث وقع في روايته تصحيف كثير ولحن، هذا مع أنهم يُـجوِّزون النقل بالمعنى، وعليه حُذَّاق الأئمة، وإن كان المحدثون أخيرًا قد تجنبوا هذا كثيرًا وحافظوا عليه. ولكن لم تبقَ ثقة مع تجويز مَن تقدم ذلك! »[٣].

وقد كرر ابن الضائع في موضع آخر ما قاله هنا، ورتب عليه أن هذا « هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهادَ على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب... »[٤].

ثم ينتقل من نقد ابن الطراوة إلى نقد ابن خروف، فيقول: « وابن خروف يستشهد بالحديث كثيرًا، فإن كان على معنى الاستظهار والتبرك بما رُوي عنه ﷺ فحسن، وإن كان يرى أن مَن قبله أغفل شيئًا وجب عليه استدراكه، فليس كما رأى »[٥].

فلم تظهر حملة ابن الضائع على الاستشهاد بالحديث إلا مقرونة بالانتصار لسيبويه من ابن الطراوة، وجاء نقده لابن خروف تبعًا لا قصدًا. ثم رأينا هذه القضية موضع جدل ونقاش منذ ذلك الحين حتى عصرنا هذا.

تلك صورة الحياة العلمية في العصر الذي كان السهيلي أحد رواده.

مؤلَّفات السهيلي:

حفظ الزّمن أهم آثار السهيلي، أما ما غاب منها فلا يعدو أن يكون مسائل مفردة، ولقد كانت هذه المسائل تسهم من غير شك في التعرف الكامل على شخصية السهيلي، ومع ذلك فإن ما انتهى إلينا من مؤلفاته كفيل بإجلاء هذه الشخصية، **وهذه هي مؤلفاته مرتبة ترتيبًا زمنيًّا:**

---

(١) انظر: الكتاب (١/ ٢١)، (٢/ ٣٨١). (٢) شرح الجمل لابن الضائع (١) ورقة (٣٤).

(٣-٥) المرجع السابق (٢) ورقة (٩٦).

١ - « نتائج الفِكْر »، وهو الكتاب الذي نقدمه، وسنُعرِّف به بعد قليل.

٢ - « أمالي السهيلي »، وقد حققتُه عن أصله المخطوط في مكتبة الإسكوريال، وطُبع في مطبعة السعادة بالقاهرة سنة (١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م)

٣ - « كتاب الفرائض وشرح آيات الوصية ». وقد حصلتُ على ميكروفيلم له من المتحف البريطاني، وحققتُه وهو مُعَدٌّ للطبع.

٤ - « التعريف والإعلام بما أُبهم في القرآن من الأسماء والأعلام ». وقد طُبع في مصر بمطبعة الأنوار سنة (١٣٥٦ هـ / ١٩٣٨ م).

٥ - « الروض الأُنُف والمشرع الرِّوَى، في تفسير ما اشتمل عليه حديث السيرة واحتوى »، وقد طُبع سنة (١٣٣٢ هـ / ١٩١٤ م).

هذه هي مؤلفاته التي وصلت إلينا. وللسهيلي عدا ذلك أمالٍ متناثرة، كان يُسَمِّيها « المسائل المفردة »، وقد استطعتُ أن أحصي سبع مسائل منها في النحو، وسبع عشرة مسألة في التفسير والحديث[1].

معالم هذا التأليف:

من يتتبع مؤلفات السهيلي فإنه سوف **يخرج بالنتائج التالية:**

١ - لم يقتصر السهيلي على فن واحد، فقد كتب في النحو واللغة، والتفسير والفقه، والأخبار والأنساب.

٢ - امتاز كل تصنيف وإملاء بوَحدة الموضوع؛ فـ « نتائج الفكر » مثلًا تدور حول النحو، وإن امتزجت بثقافته المتعددة التي كان يتوسل بها إلى تقرير ما يهدف إليه من الآراء، لا أن هذه الثقافة المتعددة كانت غرضًا من أغراض الكتاب. وكتاب « الفرائض » لا يتجاوز الحديث عن مصادر المواريث وأصولها، وأصحاب الفرائض، وتوزيع السهام. وكتاب « التعريف والإعلام » محدد الموضوع، حيث يتناول المبهمات في القرآن الكريم. و « الروض الأنف » شرح للسيرة النبوية.

٣ - امتازت كذلك تصانيف أبي القاسم بالـجِدَّة؛ إما في اختيار الموضوع، وإما في تناوله، فهو لم يُسبق إلى التأليف في مبهمات القرآن، وكان أول مَن تعرض إلى شرح

(١) انظر هذه المسائل في دراستي عن السهيلي (ص ١٦٩ - ١٧٨).

السيرة النبوية، وأما الـجِدَّة في التناول فواضحة من اجتهاده في كل مسألة عرَض لها في النحو أو الفقه أو التفسير.

٤ - أما أسلوبه العلمي فهو أسلوب العالم الأديب القادر على معالجة الفكرة - وإن دقَّت - مع حسن التأني والنفاذ.

نتائج الفِكْر في النحو

١ - أصول هذا الكتاب:

لم يتيسَّر لي إلا الحصول على نسختين مصوَّرتين له؛ أولاهما عن مكتبة فيض اللَّـه بتركيا، والأخرى عن مكتبة جامع الشيخ إبراهيم باشا بالإسكندرية، وقد صوَّرهما معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية.

النسخة الأولى:

أ - خطها: كُتبتْ بخط نسخ صغير، وتتكون من (١١٠) لوحة عدا الغلاف، وتشتمل كل لوحة في جانبيها على خمسين سطرًا.

ب - عنوانها: كُتبتْ على غلافها النصوصُ التاليةُ:

١ - كتاب نتائج الفكر للسهيلي رَحِمَهُ اللَّهُ.

٢ - خاتم يحوي النص التالي: « وقف شيخ الإسلام السيد فيض اللَّـه أفندي، غفر اللَّـه له ولوالديه، بشرط أن لا يخرج من المدرسة التي أنشأها بقسطنطينية سنة ١١١٣ ».

٣ - يلي ذلك عنوان الكتاب، واسم المؤلف، وهو: « نتائج الفكر في علل النحو، للشيخ الإمام أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد اللَّـه بن أحمد الخثعمي السهيلي الأندلسي، رُتِّبَ على ترتيب أبواب كتاب الجمل، لميل قلوب الناس إليه رَحِمَهُ اللَّهُ ».

جـ - بدايتها ونـهايتها: وتبدأ هذه المخطوطة بقوله: « بحمد اللَّـه نفتتح كلامنا... ».

وكان ختامها هذا النص: « انتهى الكلام في نتائج الفكر، والحمد للَّـه حمدًا كثيرًا كما هو أهله، والصلاة والسلام الأطيبان الأكملان على سيد سائر خلقه، سيدنا محمد، صلى اللَّـه عليه وسلم، وعلى آله وأزواجه وذرِّيَّته، وسلم تسليمًا كثيرًا، والحمد للَّـه رب العالمين ».

د - **قيمتها**: وهذه النسخة - على الرغم من تمامها - حافلة بتصحيف وتحريف بالغ، وتكرار، وقد نبهنا أثناء التحقيق على هذا التكرار، وقد كنا نركب الشطط لو نبهنا على كل تصحيفات هذه المخطوطة وتحريفاتها.

وهذه النسخة هي معتمدي الأول، وذلك نظرًا لتمامها، ثم هي - فيما يبدو - أقدم من الثانية، **وقد رمزتُ لها بحرف (أ)**.

النسخة الثانية:

أ - **خطها**: كُتبتْ بقلم نسخ معتاد، وتتكون من (١٤٩) لوحة عدا الغلاف، وتشتمل كل لوحة في جانبيها على (٤٢) سطرًا.

ب - **عنوانها**: كُتب على غلافها النص التالي: « كتاب نتائج الفكر في النحو، للإمام السهيلي الخثعمي، رحمه اللّـه تعالى ».

جـ - **بدايتها ونهايتها**: سقط من بداية هذه المخطوطة ورقة كانت تشتمل على المقدمة وبضعة أسطر من نص الكتاب، وتبتدئ بالنص التالي: « أقسام مما رجع عنه؛ إذ الإضافة تنحصر أقسامها، ومآلها كلها إلى تخصيص شيء بشيء، لوجه من وجوه الملابسة والمصاحبة؛ ليتخصص عند المخاطب ويتميز ».

ولا مقابل لهذا النص في النسخة الأولى، ولكنهما يلتقيان فيما يلي ذلك مباشرة من قوله: « وهو أن تخصص الاسم... ».

وتنتـهي هذه النسخة بقوله: « ... واللّـه أعلم. انتهى الكلام في نتائج الفكر، والحمد للّـه وحده، وصلى اللّـه على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم ».

ويقول الناسخ: « وكان الفراغ منها في ربيع الأول من شهور سنة خمس وسبعين وثمانمائة، بصالحة دمشق المحروسة، وكتبه حسن بن علي بن عبيد بن أحمد... المقدسي الحنبلي... عفا اللّـه عنه ».

د - **قيمتها**: سقط من هذه النسخة ورقتان: ورقة في المقدمة، وقد نبهنا عليها، وورقة في أواخرها انفردت بها النسخة الأولى، وذلك السقط من اللوحة (١٣٢) في السطر (١٧) من الصفحة اليمنى، بعد قوله: « والثاني أن لا يكون... ».

ومع ما في هذه النسخة من سقط فهي أضبط من الأولى، وأقرب منها إلى التحقيق، **وقد رمزتُ لها بحرف (ب)**.

هذا، وإني أرجح – نتيجة اتفاق النسختين في السقط في غير مرة – أن يكون قد اعتُمد في نسخهما على أصل واحد.

٢ - تحقيق عنوان الكتاب:

أحال السهيلي في كتبه الأخرى على هذا الكتاب، وفي جميع إحالاته لم يزد على أن سَمّى كتابه بـ « نتائج الفِكْر »؛ قال في « الروض الأُنُف »: « ... كل هذا مُبَيَّن في كتاب **نتائج الفكر** »[١].

وقال في « **الفرائض** » عند الحديث عن العدد المركب: « وقد ذكرنا في **نتائج الفِكْر** سرَّ هذا التركيب »[٢].

وفي هذا الكتاب نفسه، في باب الابتداء، قال: « ... قد أَصَّلْنا في **نتائج الفكر** أصلًا.. ».

بل إنه يذكر في المقدمة سِرَّ تسميته، فيقول: « وقد عُزِم لي بعد طول مطالبة من الزمان ... على جَمع نُـبَـذٍ من **نتائج الفِكْر**، اقتنيتُها في خُلَسٍ من الدهر ».

هذا كلام السهيلي، لا نجد فيه ما يدل على أن عنوان الكتاب يزيد شيئًا على « **نتائج الفكر** ». وكذلك قال تلميذه ابن دِحيَة: « وأملى عليّ رحمه الله كتاب « **نتائج الفكر** »، وهو من عجائب الدهر »[٣]. ولم تزد التراجم بعد ابن دِحيَـة على هذا العنوان شيئًا؛ ذكرتُ هذا لأقول: إن ما أُلْـحِق بهذا العنوان على عنوان المخطوطتين السابقتين زيادةٌ من الناسخ، فعنوان الأولى: « **نتائج الفِكْر في عِلَل النحو** »، وعنوان الثانية: « **نتائج الفكر في النحو** »، واختلافهما في الزيادة أبين شيء على أنها ليست من العنوان؛ وربما أخذها الناسخ من المقدمة، فقد ذكر السُّهيلي فيها أن هذه النتائج معظمها من علل النحو اللطيفة، وأسرار هذه اللغة الشريفة. وأعتقد أن صاحب « كشف الظنون » قد اعتمد على النسخة الأولى؛ فقد ذكر عنوان الكتاب كما هو مثبتٌ على غلافها[٤].

الفِكْر (بكسر وسكون):

وقد كان الظاهر أن يكون ضبط « **الفكر** » بكسر ففتح؛ جمع « فكرة ». ولكن رجَّحَ

---

(١) الروض الأنف (١/ ١٥٨)، (٢/ ١٣٤، ١٦٤).

(٢) الفرائض، ورقة (١٦).

(٣) المطرب (ص ٢٣٧).

(٤) كشف الظنون (١/ ١٩٢٤).

الإفراد – أعني أن تكون « **الفِكْر** » بكسر فسكون – ما ذكره السهيلي في المقدمة، وما نقلتُه من نص ابن دحية؛ ففيهما سجعة لا يحسُن معها أن تكون الكلمة جمعًا، وقد ظللتُ أرجِّح هذا إلى أن ظفرتُ بنص أيَّد ما رجحتهُ، ذكره ابن قاضي شهبة في طبقاته، قال في ترجمة السهيلي: « ... وكتاب « **نتائج الفِكْر في النحو** »، وهو بكسر الفاء وسكون الكاف. كذلك قيَّده قاضي القضاة أبو البقاء الشبلي[(١)] ».

ثم يقول ابن قاضي شهبة: « وكثير من الناس يقولون بفتح الكاف، وليس بجيد؛ لأن المصدر لا يُجمع »[(٢)].

وغير الجيد هو ما ذكره ابن قاضي شهبة، فلقائل أن يقول: إن « فِكَر » – بكسر ففتح – جمع فِكْرة ، وليس جمع فِكْر.

هذا، ولا يستقيم من جهة المعنى أن تكون « الفِكَر » بكسر ففتح؛ لأنها حينئذ جمع « فِكْرة »، والفكرة نتيجة من نتائج الفِكَر، ومن ثَمَّ لا يكون لإضافة « نتائج » إلى « فِكَر » علاقة ولا معنى؛ لأن النتائج هي الفِكَر.

على أن السهيلي كثيرًا ما يردد في عباراته كلمة « **الفِكْر** » – بكسر فسكون – ويعني بها التأمل والتدبر وإعمال النظر، ومن أوضح ما يذكر في هذا المقال قوله في مقدمة « الروض الأُنُف » بعد أن ذكر مصادره فيه: « ... سوى ما أنتجه صَدْرِي، ونَـفَحَه فِكْرِي، ونَـتَجه نظرِي »[(٣)].

وقد لحق عنوانَ الكتاب بعضُ التحريف؛ ففي إحدى التراجم ذكر أنه: « نتائج النظر »[(٤)]، وفي أخرى قيل إنه: « نتائج الأفكار »[(٥)].

٣ - حول الكتاب ومنهجه:

أ – هل هو شرح لجمل الزجاجي؟

قال السهيلي في مقدمته: إنه عُزِم له « على جمع نُبذ من نتائج الفكر »، وأنه اقتناها

---

(١) هو محمد بن عبد اللّـه الشبلي الدمشقي، بدر الدين. كان فقيهًا محدثًا مؤرخًا. ولد سنة (٧١٢ هـ)، وتوفي سنة (٧٦٩ هـ). انظر: معجم المؤلفين (١/ ٢١٩).

(٢) طبقات ابن قاضي شهبة (٢) ورقة (١٨٤).

(٣) الروض الأنف (١/ ٣).

(٤) شذرات الذهب (٤/ ٢٧١).

(٥) مجلة الهدي الإسلامي، ليبيا، العدد الثالث، السنة الخامسة، في مقال للشيخ أبي الوفا المراغي (ص ١٩).

في خُلَس من الدهر. وقال: « ومقصدنا أن نرتِّبها على أبواب كتاب « الجمل » لميل قلوب الناس إليه ».

وما سقتُه يمكن أن نستنتج منه الآتي:

١ - أن السهيلي كانت له أَمَالٍ متفرقة.

٢ - وأنه أراد أن يجمع من هذه الأمالي نسخًا.

٣ - وأنه سيرتب هذه الأمالي على ترتيب أبواب « الجمل ».

ومعنى هذا أنه غير عازم بكتابه هذا على شرح جُمَل الزجاجي، وإنما هو يرتب مسائله وأماليه التي أملاها منذ زمن، على ترتيب أبواب « الجمل »، حتى يستفيد بها من يريد أن يدرس الكتاب.

وقد تعرضتُ لهذا؛ لأن بعض التراجم نسبتْ إليه كتابًا في شرح « الجمل »، وأقدم ما وجدتُه في ذلك ما ذكره ابن الأبَّار؛ قال: « و [له] شرح في الجمل أظنه لم يستوفه »[1]. وهي عبارة قد يُفهم منها أنه لم يرَ كتاب السهيلي، ولا يذكر ابن الأبار أن له كتابًا يُدعَى « نتائج الفِكْر »، وقد تأكدتُ أن ابن الأبار يعني بشرح الجمل كتاب « نتائج الفكر »، معتمدًا على ما يأتي:

١ - أن السهيلي لم يُشر في كتبه - وهو الحريص على ذلك - إلى أن له كتابًا يدعى « شرح الجمل »، كما أنَّ تلميذه ابن دحية لا يذكر في مؤلفات شيخه هذا الكتاب.

٢ - أن « نتائج الفكر » مُرتَّب على أبواب « الجمل »، فلعل ابن الأبار ظن من هذا أنه شرح للجمل، وقد جاء بعده مَن نسب إليه « نتائج الفكر » و « شرح الجُمَل »، ففي إشارة التعيين: « ... وكتاب نتائج الفِكْر، وله على الجُمَل شيء لم يُتِمَّه »[2].

ب - ما يشتمل عليه الكتاب:

يشتمل هذا الكتاب على (٧٧) مسألة تتردد بين الطول والقصر، وبعضها يشتمل على عدة فصول.

---

(١) التكملة (٢ / ٥٧١).

(٢) إشارة التعيين، ورقة (٢٧). وانظر: نكت الهميان (ص ١٨٧).

جـ - طريقة تناوله للمسائل:

لم يُعنَ السهيلي بذكر الآراء والتوجيهات، كما فعل غيره من النحاة أمثال أبي البركات الأنباري والعُكْبريّ، وإنما كان السهيلي أولًا صاحب نظرة ذاتية في كل ما عَرَض له من مسائل الكتاب، وقد يخرج من هذه النظرة برأي مبتكر، أو باختيار آراء سُبِق بها، ولكنها تقوم على مقدمات تُمثِّل موقفه من اللغة ورأيه فيها، حتى لتحسَّ أن هذه الآراء المختارة من صُنعه، وكأنها ينبغي أن تُنسب إليه، وهذا ما عنيناه من قبل بالجدَّة في التناول.

ولما كانت مسائله تمثل نتائج انتهى من تقريرها، فقد بدا واضحًا فيها طريقة المدرِّس الذي يكثر من الاعتراضات تمهيدًا للرد عليها، ولذلك غَلب عليها أن يقول: « **فإن قيل** » ... « **قُلنا** »، كما بدا فيها جانب آخر، وهو حشد النظائر وضرب الأمثلة؛ رغبةً في التوكيد والتقوية. ولذلك فإنه يمكنك أن ترى تفنينًا لظواهرَ لغوية اختلف فيها النحاة دون أن يُحدِّدوا الظاهرة.

وأضرب المثل الآن بالمسألة الأولى: فقد اختلف فيها النحاة في إضافة الاسم إلى الوصف، أما هو فقد قَلَّب الأمثلة الواردة عن العرب في هذا الشأن، ثم قال لك: « إنما فَعَلتِ العربُ هذا في الوصف المعرفة اللازم للموصوف لزوم اللقب في الأعلام »، وهو بهذا يضع قاعدةً، ويقول لك: إن كان الوصفُ بهذه المثابة فأَضِفْ الاسم إليه، ولا أعتقد أنه قد سُبق إلى هذا.

وانظر إلى المسألة الأولى أيضًا؛ فقد ترى من عنوانها أنها مقصورة على الإضافة، ولكنك ما إن تمضي في قراءتها حتى تراه يتحدث عن قضية الاسم والمسمى والتسمية، وتراه متكلمًا مع المتكلمين، مفسرًا مع المفسرين، متحدثًا عن أسرار زيادة بعض الحروف، وعن العلاقة بين الدعاء والزمان. وكذلك ترى المسألة الواحدة أبوابًا مختلفة من النحو، وثقافة متعددة الجوانب.

د - موضوعات النتائج:

لن نتحدث بالتفصيل عن آراء السهيلي، فلذلك موضعه من الدراسة. وإنما غرضنا أن نشير إلى البحوث التي عُني بها في هذه المسائل. ويمكن أن يُقال: إنه قد عني بهذه الجوانب الخمسة: الدلالة، العلة، العامل، نظم القرآن، نقد المصطلحات والتعريفات.

٤ - توثيق « نتائج الفكر »:

يُـقصَدُ بالتوثيق تحقيق نسبة الكتاب إلى السهيلي، وأن هذا النص الذي نقدِّمه هو « **نتائج الفكر** »، وأقوى الأدلة أن نثبت هذا من نص السهيلي نفسه؛ قال في الروض: « وفي قوله تعالى: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾ [البقرة: ١٨٥]، فذكر الشهر مضافًا إلى رمضان. واختار الكُتَّابُ والموثِّقون النطقَ بهذا اللفظ دون أن يقولوا: كُتِب في رمضان. وترجم البخاري والنَّسَويّ على جواز اللفظين جميعًا، وأوردا حديث رسول اللّـه ﷺ: « **مَن صامَ رمضان** » « **وإذا جاء رمضان** »، ولم يقل: شهر رمضان. وقد بينتُ أن لكل مقام مقالًا، ولا بد من ذكر شهر في مقام، ومِن حَذْفه في مقام آخر، والحكمة في ذكره إذا ذُكر في القرآن، والحكمة أيضًا في حذفه إذا حُذف من اللفظ، وأين يصلحُ الحذف ويكون أبلغ من الذكر، كل هذا مُبَيَّن في كتاب **نتائج الفكر** »[1].

وهذا البحث ذكره السهيلي في المسألة الرابعة والسبعين من « **نتائج الفكر** ».

ومما يُوَثَّق به هذا الكتاب أن تتفق نصوصه مع نقل السابقين عنه. وقد أكثر الزركشي من النقل عنه، وصرَّح بعنوانه أحيانًا، ومن ذلك: « وقال السهيلي في « **نتائج الفِكْر** »: إذا قُطِعت (كُلّ) عن الإضافة فيجب أن يكون خبرها جمعًا؛ لأنها اسم في معنى الجمع، تقول: كل ذاهبون، إذا تقدم ذكر قوم »[2].

وهذا النقل قد تصرَّف فيه الزركشي، أما مبحث (كل) فقد أقام له السهيلي مسألة في باب التوكيد، هي المسألة الخامسة والخمسون.

هذا، وقد نقل الزركشي عن السُّهيلي نصوصًا من « **النتائج** » دون أن يشير إلى مصدرها، مكتفيًا بأن ينسبها إلى السهيلي[3]. وقد غفل الزركشي مرة، فنسب إلى « **النتائج** » نصًّا ليس منها، وإنما هو من كتاب « الفرائض »، قال عند قوله تعالى: ﴿ مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصِي بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍ ﴾ [النساء: ١١]: « وقال السهيلي في « **النتائج** »: إنما قُدِّمت الوصية لوجهين؛ أحدهما: أنها قربة إلى اللّـه - تعالى - بخلاف الدَّيْن الذي تعوَّذ الرسل منه، فُبدِئ بها للفصل. والثاني: أن الوصية للميت، والدَّيْن

---

(١) الروض الأنف (١/ ١٥٨).

(٢) البرهان (٤ / ٣٢٣). وانظر كذلك (٤/ ٣١٩).

(٣) انظر: البرهان (٢ / ٨٥ - ٨٨)، (٤ / ٣٩٨ - ٤٠٠).

لغيره، ونفسك قبل غيرك... »[١]. ولم يَسُقِ السهيلي هذا في « **النتائج** »، وإنما هو في « الفرائض »[٢].

وممن نقل عن « **النتائج** » البغداديُّ، ذكر في الخزانة: « قال السهيلي في كتاب « **النتائج** »: ومما قُدِّم للفضل والشرف تقدُّم « الجن » على « الأنس » في أكثر المواضع؛ لأن « الجن » تشتمل على الملائكة وغيرهم مما اجتنَّ عن الأبصار؛ قال تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا بَيْنَهُۥ وَبَيْنَ ٱلْجِنَّةِ نَسَبًاۚ ﴾ [الصافات: ١٥٨]. وقال الأعشى:

وسَخَّرَ من جِنِّ الملائكِ سبعةً قيامًا لديه يَعملونَ بلا أجرِ »[٣]

وهذا من نص أبي القاسم في المسألة الرابعة والخمسين.

هذا، وسيأتي - إن شاء اللّـه - عند الحديث عن آرائه اللغوية والنحوية ما فيه توثيق لهذا الكتاب.

٥ - منهج التحقيق[*]:

عنيتُ في تحقيق هذا الكتاب **بالجوانب الآتية**:

١ - ضَبْط النص، فقد قابلتُ بين نسختي هذا الكتاب، وكنتُ حريصًا على الرجوع إلى المصادر التي نقل عنها السهيلي، ثم إلى الكتب التي أفادت من « النتائج » بغيةَ ضبط النص. ولما كان ابن القيم في « بدائع الفوائد » معتمدًا أتمَّ الاعتماد على « النتائج » فقد أفدتُ منه كثيرًا في هذه الغاية.

٢ - تخريج الأحاديث والأشعار والأمثال.

٣ - بيان الجديد الذي يُذكَر لأبي القاسم، ومختاراته من الآراء السابقة.

٤ - التعريف بالأعلام.

٥- وضعتُ ترقيمًا للمسائل وعناوين لها وللفصول، وتراها بين القوسين المعقوفين [ ].

---

(١) البرهان (٣/ ٢٦٥). (٢) الفرائض، ورقة (٥).

(٣) خزانة الأدب (٢/ ٥، ٦).

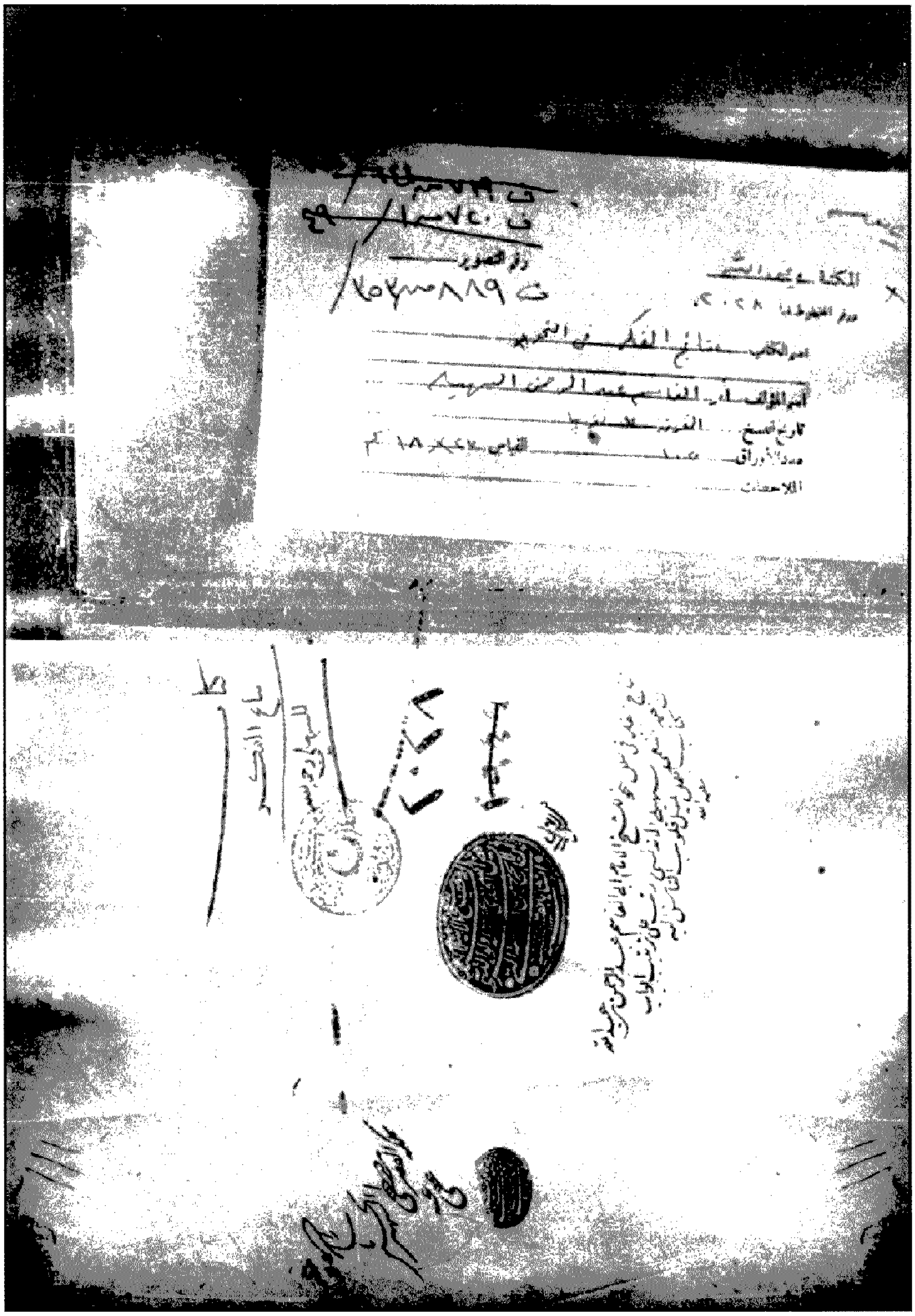
(*) قمنا بتخريج وتوثيق النقول والشواهد غير المخرجة أو غير الموثقة، بالاستعانة ببعض المراجع، والتي أثبتناها مراجع إضافية ملحقة بقائمة مراجع المحقق.[الناشر].

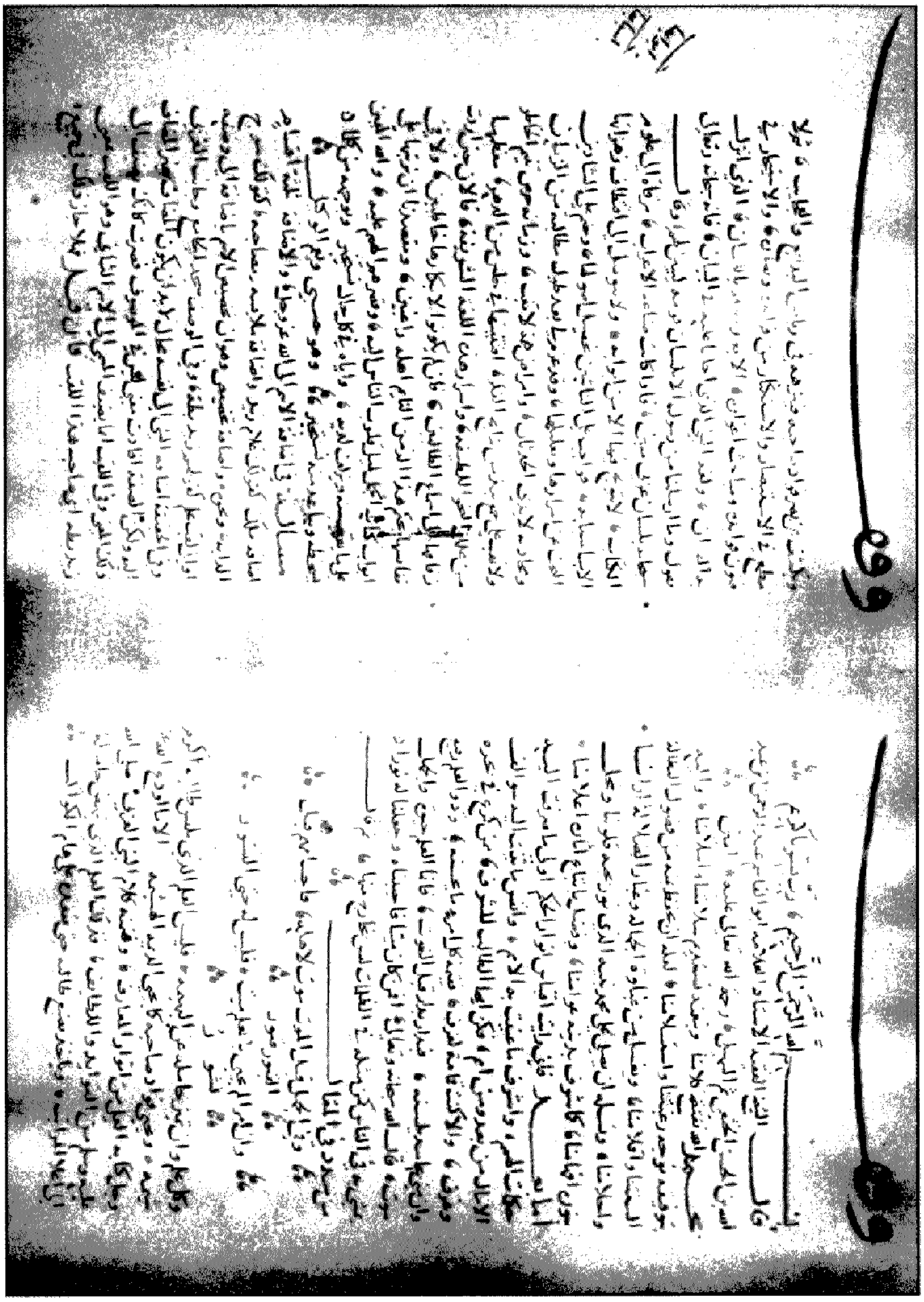
هذا، وقد كان لصحبة السهيلي في كتبه الأخرى، أثرها فـي تقديم هذا النصِّ على الصُّورة التي أرجو أن تكون قـد شارفت الـكمال، والحمد للَّـه.

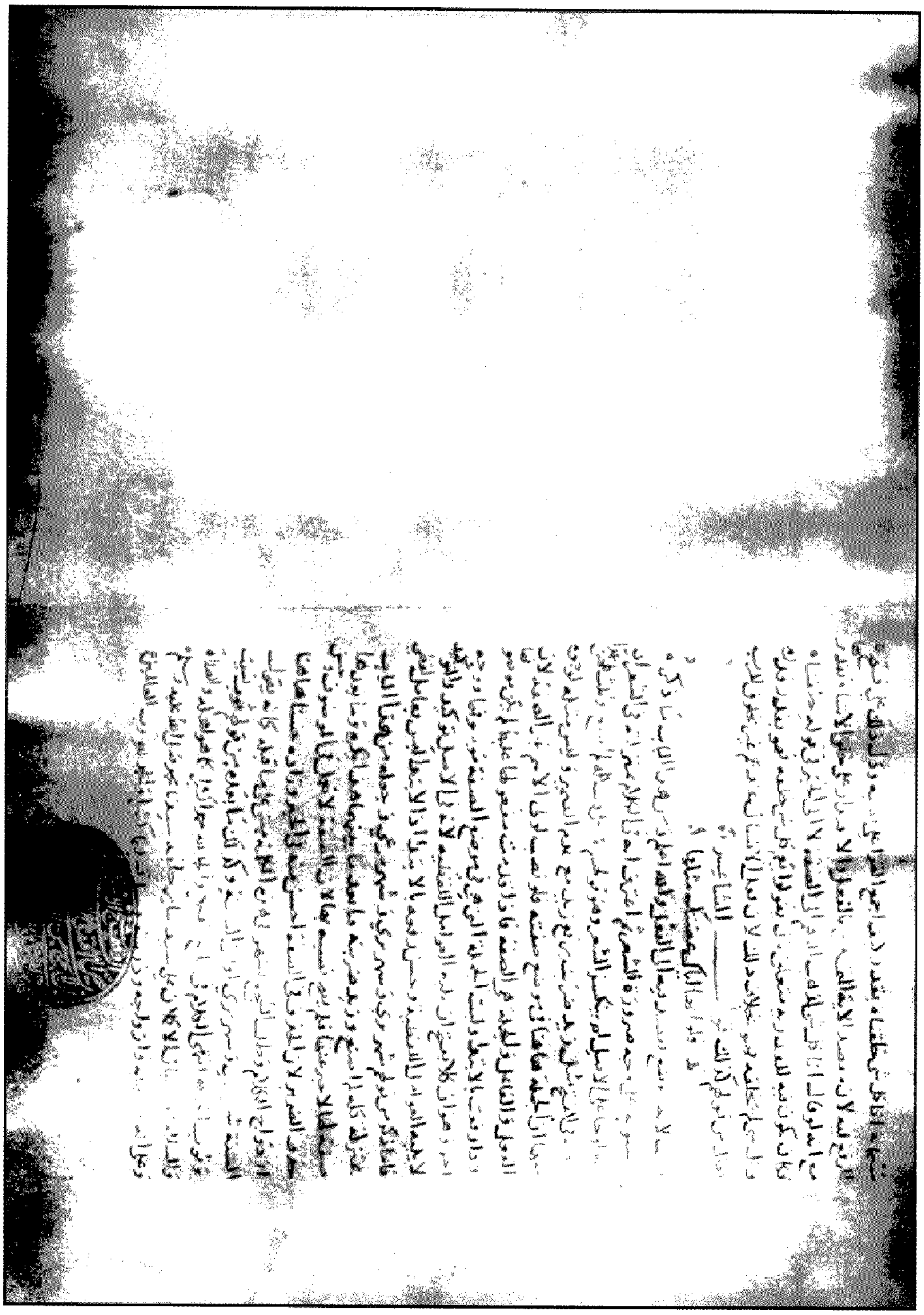
وفيما يلي نماذج

من صور المخطوطتين:

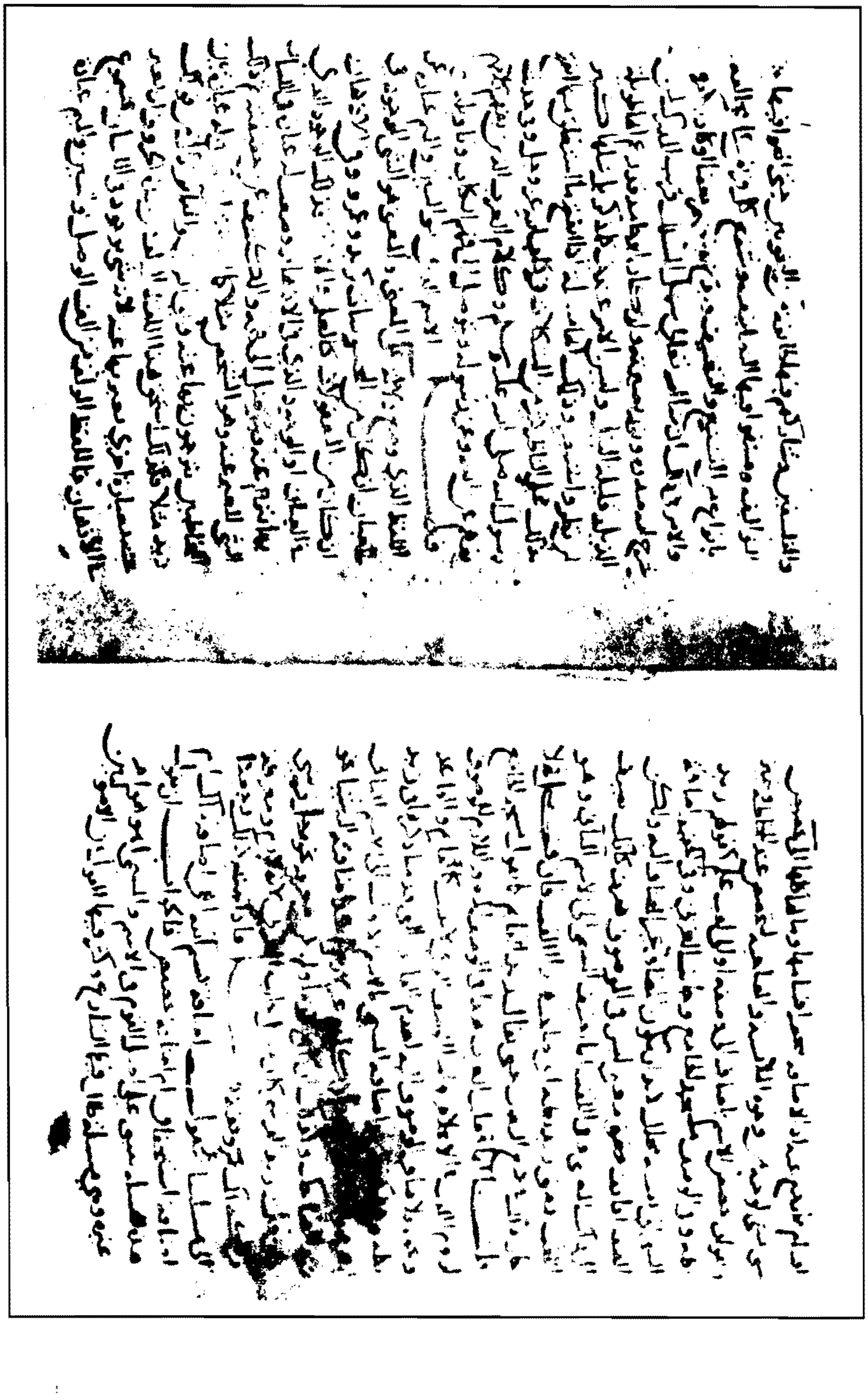
أولًا: المخطوطة (أ)

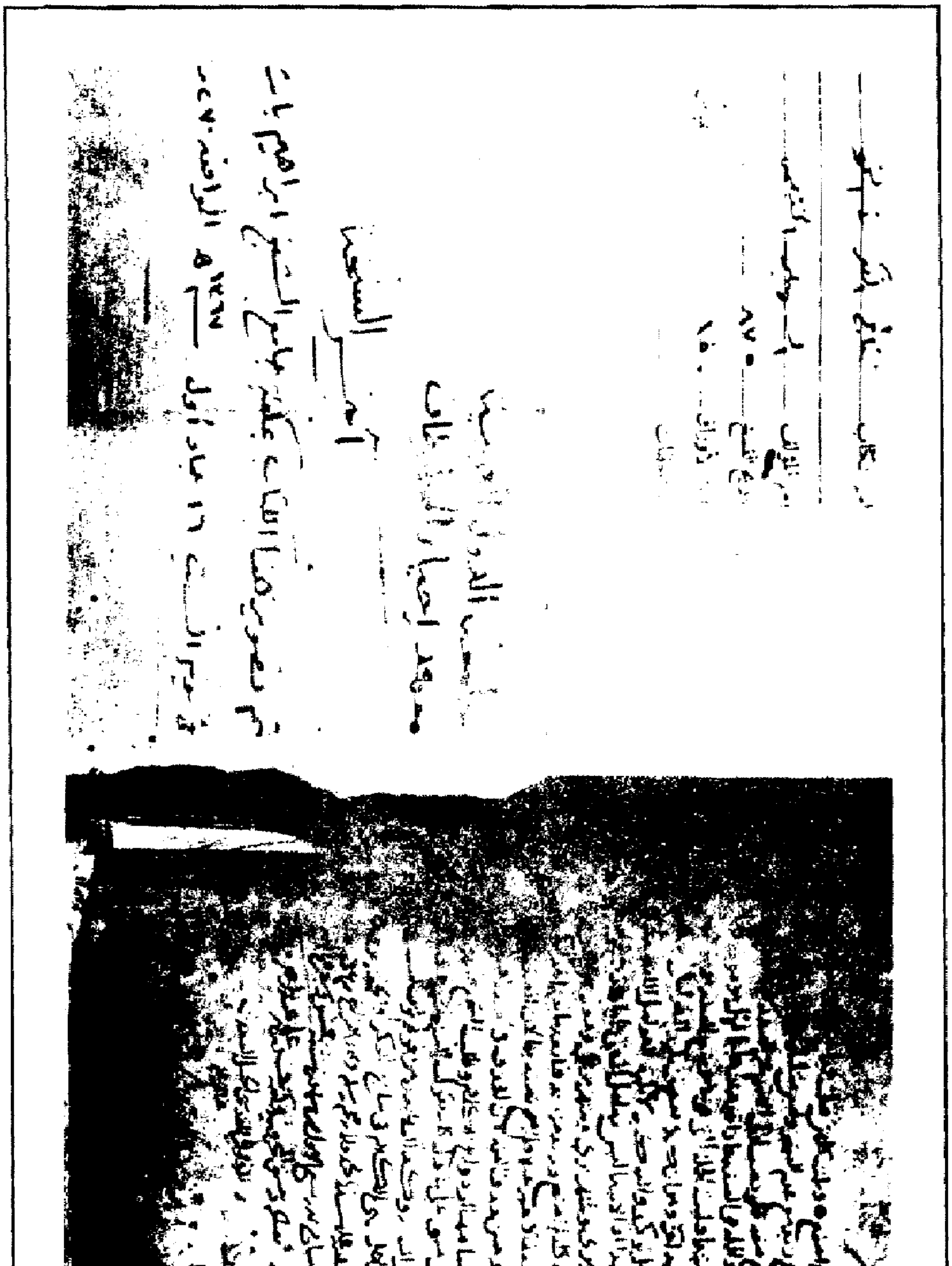






ثانيًا: المخطوطة (ب)





بسم الله الرحمن الرحيم

ربِّ يسِّـر يا كريم

[مُقَدِّمَةُ ٱلْمُؤَلِّفِ]

[١أ] قال الشيخ الفقيه الأستاذ العلامة، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد اللّـه بن [أحمد بن أبي][١] الحسن الخثعمي ثم السهيلي - رحمة اللّـه تعالى عليه، آمين -:

بحمد اللّـه نفتتح كلامنا، وبنعمته نستديم سلامتنا وإسلامنا، وإليه بتوفيقه نوجه رغبتنا واستسلامنا، لعله أن[٢] يحفظ بمنِّه من فضول البطالة ألسنتنا وأقلامنا، ويغسل من غباوة الجهالة وغُبَّـرَات[٣] الضلالة آراءنا وأحلامنا. ونسأله أن يصلي على محمد نبيّه الذي نوَّر بحبه قلوبنا، وشحذ بنوره أفهامنا، كما شَرّف بدينه عوامَّنا، وفضّل باتباع آثاره أعلامنا.

أما بعد، فإني رأيتُ اقتباس أنوار الحكم أولى ما صُرفتْ إليه حَكَمات[٤] الهمم، وأشرف ما عُنِـيت به الأمم، وأنفس ما ثُـنِـيت إليه سوالف الآمال من بُعد ومن أَمَم؛ فكن أيها الطالب للشرف ممن كرع[٥] في بحره وغرف، وإلا كنتَ قمامة لغرف؛ فقيمة كل امرئ ما يحسنه، وذو العلم رفيع وإن مُني بحاسد يَـلْسُنه[٦]. فبَـدَارِ بَـدَارِ قبل الفوت، فإنما العلم حياة والـجهل موت؛ قال اللّـه سبحانه وتعالى: ﴿ أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا ﴾ [الأنعام: ١٢٢]. ثم قال مَن سُدِّد في المقال[٧]:

---

(١) عن المطرب لابن دحية (ص ٢٣٠). وقد ذكر السهيلي جدَّه هذا في الروض (١/ ١١٣)، فقال: « وروي حديث غريب، لعله أن يصح، وجدته بخط جدي أبي عمران [كذا] أحمد بن أبي الحسن القاضي رحمه الله ».

(٢) مما التزمه السهيلي في تعبيراته أنه يقرن خبر لعل بـ « أن »؛ وسيبويه لا يجيزه إلا في الشعر. انظر: الكتاب (١/ ٤٧٨). وقد ذكر ابن هشام في المغني: (ص ٣٧٩): أن خبرها يقترن بـ « أن » كثيرًا حملًا على « عسى ».

(٣) في صلب النص: غبار. وفي الهامش: غبرات. وهي جمع « غُبّر »، وغُبّر جمع غابر؛ أراد: بقايا الضلالة وآثارها. انظر: النهاية لابن الأثير: غبر.

(٤) الحكمات - بفتحات -: جمع حَكَمة، وهي حديدة في اللجام، تكون على أنف الفرس وحنكه، تمنعه من مخالفة راكبه.

(٥) كرع في الماء كرعًا - كنفع - وكروعًا: شرب بفيه من موضعه.

(٦) لسنه: أخذه بلسانه. انظر: أساس البلاغة، والنهاية لابن الأثير.

(٧) البيتان في (الفلاكة والمفلوكون)، ط. الشعب (ص ١٤١)، ولم يُنسبا لأحد، وروايتهما فيه:

وفي الجهلِ قبلَ الموتِ موتٌ لأهلِهِ ... وليس لهم حتى النشورِ نشورُ =

وفي الجهلِ قبلَ الموتِ موتٌ لأهلِه ... فأجسامُهم قبلَ القُبورِ قُبورُ
وإنَّ امرأً لم يَحْيَ بالعلمِ مَيِّتٌ ... فليس له حتى النشورِ نُشورُ

وكل علم - وإن تميّز حاملُه عن البهيمة - فليس العلم الذي يُلبس طالبه أكرم شِيمة، ويُحيي فؤادَ صاحبه كما تُحيي الدِّيمةُ الهشيمةَ - إلا ما أودع اللّه ﷻ كتابه العليّ من أنوار المعارف، وتضمنه كلام النبي ﷺ من الفوائد واللطائف؛ فذلك العلم الذي يُنهِضُ حاملَه إلى أعلى المراتب، ويأخذ بضَبْعِ طالبه حتى يقعدَه على هامِ الكواكب، ويكشف عن بصر فؤاد صاحبه، فينزهه في رياض البدائع والعجائب. ثم لا يطمع في الاستبصار والاستكثار من فوائده ونُضَاره، والاستبحار في فنون فوائده ومباحث أغواره، إلا بعد معرفة باللسان الذي أُنزِل به القرآن، ولغة النبي الذي أُحِلْنا عليه في البيان؛ فإنه سبحانه وتعالى يقول: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾ [إبراهيم: ٤]، وقال سبحانه: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾ [الشعراء: ١٩٥]. فإذا كانت صناعة الإعراب مَرْقاة إلى علوم الكتاب، لا يُتَوَلَّج فيها إلا من أبوابها، ولا يُتَوصَّل إلى اقتطاف زهراتها إلا بأسبابها؛ فواجبٌ على الناشئين تحصيل أصولها، وحَتْمٌ على الشادينَ البحثُ عن أسرارها وتعليلها.

وقد عُزِم[1] لي بعد طولِ مطالبة من الزمان، ومجاذبةٍ لأيدي الحَدَثان، وأمراضِ همة لا تَغِب[2]، وزمانةِ مرض[3] تنيم الخاطر فلا يَهُبُّ - على جمع نبذٍ من نتائج الفكر، اقتنيتها في خلس من الدهر، معظمها من علل النحو اللطيفة، وأسرار هذه اللغة الشريفة. فالآن حين أردت زفافها إلى أسماع الطالبين، وإن لم يكونوا لأبكارها خاطبين، ولا في نفائسها بحكم هذا الزمن النائم أهلُه راغبين. ومقصدنا أن نرتِّبها على أبواب كتاب « الجمل »[4] لميل قلوب الناس إليه، وقَصْرهم الهممَ عليه. واللّه المعين على ما يقرب منه ويزلف لديه، وإياه في كل حال نستخير، وبوجهه من كل ما يسخطه ويباعد منه نستجير، وهو حسبي، ونعم الوكيل.

= وأرواحُهم في وَحْشَةٍ من جسومهم ... وأجسادُهم قبلَ القبورِ قبورُ

(١) أي، قُدِّر لي. وعزم اللّه لفلان: خلق له قوةً وصبرًا.

(٢) أي: لا تنقطع.

(٣) في الأصل: « حرص ».

(٤) هو كتاب « الجمل » لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، وقد حظي هذا الكتاب بإقبال المغاربة عليه حظوة تداني كتاب سيبويه عند المشارقة، فتصدى كثير منهم لشرحه وشرح شواهده.

القول في الافتتاحية:

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى اللّـه على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا(*)

(*) هذه السطور الثلاثة إضافة من عندنا. والمقصود بالافتتاحية: افتتاحية الزجاجي لكتابه. [الناشر].

(١)

مسألة

في إضافة الاسم إلى اللّـه ﷻ(١)

والإضافة ثلاثة أقسام:

- **إضافة مِلك:** كقولك: « غلامُ زيدٍ ».
- **وإضافة ملابسة ومصاحبة:** كقولك: « سرجُ الدابةِ » ونحوه.
- **وإضافة تخصيص:** [١ب] وهو(٢) أن تُخصِّص الاسم بإضافته إلى وصفه أو إلى لقب عَلم، كقولهم: « زيدُ بطةٍ ». وفي الوصف: « مسجد الجامعِ »، و ﴿ جَانِبِ ٱلْغَـرْبِيِّ ﴾ [القصص: ٤٤]. وفي الحقيقة إضافة الشيء إلى نفسه محال، لا بد أن يكون المضاف غير المضاف إليه، ولكن الصفة أفادت معنى ليس في الموصوف، فصرتَ كأنك تضيف إلى ذلك المعنى، وفي اللقب إنما تضيف المسمَّى إلى الاسم الثاني، وهو اللقب، فمعنى « زيدُ بطةٍ »؛ أي: صاحب هذا اللقب(٣).

فإن قيل: فهلَّا جاز ذلك في جميع [٢أ] النعوت حتى يُقال: « زيدُ القائمِ »، كما تقول: « مسجدُ الجامعِ »؟

قلنا: إنما فعلت العربُ هذا في الوصف المعرفة اللازم للموصوف لزومَ اللقب في الأعلام، وأما الوصفُ الذي لا يثبتُ كـ « القائم والقاعد » ونحوه فلا يُضاف الموصوف إليه، لعدم الفائدة التي قدمنا ذكرها في « زيدُ بطةٍ »، وهي أنك تريد إضافة المُسمَّى بالاسم الأول إلى الاسم الثاني لتُعرِّفه بإضافته إليه؛ فإن كان غير لازم لم تُفِدْ إضافته إليه شيئًا، نحو: « زيدُ الضاحك »، وكذلك إن كان لازمًا، ولم يكن معرفة، نحو: « رجلُ قرشيّ ». فإن قلت: « زيدُ القرشيِّ »، كان مثل ﴿ جَانِبِ ٱلْغَـرْبِيِّ ﴾؛ لأنه لازم ومعرفة، وكذلك: « عمرُو قُـفَّةٍ ».

---

(١) افتتح الزجاجي كتابه بقوله: « **بسم اللّـه الرحمن الرحيم، وصلى اللّـه على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا** ». وقد أقام السهيلي حول هذه الافتتاحية المسائل الست الأُوَل من كتابه هذا.

(٢) انفردت (أ) بالمقدمة والنص إلى هنا، وأما (ب) فقد ابتدأت بهذا النص: « أقسام مما رجع عنه؛ إذ الإضافة تنحصر أقسامها، ومآلها كلها إلى تخصيص شيء بشيء، لوجه من وجوه الملابسة والمصاحبة؛ ليتخصص عند المخاطب ويتميز ». ثم تلتقي النسختان.

(٣) انظر: أمالي السهيلي (ص ٦٣، ٧٠)، والروض الأنف (١/ ١٥).

فصل

[في حقيقة الإضافة في « بسم اللّه »]

فإذا ثبتَ ذلك رجعنا إلى مسألتنا فنقول:

إضافة « بسم اللّه » أهي إضافة مِلك، أم إضافة استحقاق[١]، أم إضافة تخصيص؟

فالجواب أن نقول:

هذه المسألة تنبني على أصل القوم في الاسم والمسمى؛ أهو هو أم هو[٢] غيره؟ وهي مسألة طال فيها التنازع، وكثر فيها القول بين الأصوليين والمتفلسفين، وشاركهم فيها طائفة من النحويين، حتى أَلَّفوا فيها التواليف، وصنَّفوا فيها التصانيف[٣]، وشنَّع كل فريق على مخالفه بأنواع من التشنيع والتعنيف، وبَدَّع بعضهم بعضًا أو كاد يُكَفِّره.

والأمر في ذلك - إن شاء اللّه - سهل المسلك، قريب المُدْرَك، لمن شرح اللّه صدره ونوَّر بصيرته. وإن كان « أبو حامد »[٤] قد زعم أنها طويلة الذَّيل، قليلة النَّيل[٥]. وليس الأمر عندي كما ذكر، بل نيلُها كثير لمن نظر واستبصر، وذلك أنها مسألة إذا انفتح ما استغلَق منها، انفتح بذلك على الناظر كثير من المشكلات في كتاب اللّه ﷻ، وفي حديث رسول اللّه ﷺ، وكلام العرب الذين بفَهْم كلامهم يُفْهَمُ عن اللّه ﷻ وعن رسوله ﷺ، ويُتَوَصَّلُ إلى فهم الكتاب وتأويله.

---

(١) يعني بها إضافة الملابسة والمصاحبة، نحو: « سرج الدابة، وحصير المسجد ».

(٢) سقط من (ب).

(٣) في البحر المحيط (١/ ١٦): « وقد صنف في ذلك [الاسم والمسمى] الغزالي، وابن السِّيد، والسهيلي وغيرهم ». ونسب السيوطي لابن الطراوة مقالة في الاسم والمسمى. انظر: بغية الوعاة (١/ ٦٠٢).

(٤) يريد الإمام الغزالي.

(٥) قال الغزالي في كتابه: المقصد الأسنى (ص ١٧): « فهذا القدر يكفيك في كشف هذه المسألة، وإن كانت المسألة لقلة جدواها لا تستحق هذا الإطناب ». وذلك بعد أن ناقش في القسم الأول من كتابه جميع الآراء، ثم قال: « والحقُّ أن الاسم غير التسمية وغير المسمى، وأن هذه ثلاثة أسماء متباينة غير مترادفة ». انظر (ص ٤).

فصل

[في الاسم والمسمى]

* **الاسم الذي هو « السين » و « الميم »**: عبارة عن اللفظ الذي وُضع دلالة على المعنى، والمعنى هو الشيء الموجود في العيان - إن كان من المحسوسات - كزيد وعمرو - وفي الأذهان - إن كان من المعقولات - كالعِلم والإرادة. فذلك الموجود الذي في العيان، أو الموجود الذي في الأذهان وُضعت له عبارة في اللسان بها يُترجم عنه، ويُتوصَّل إلى فهمه والكشف عن حقيقته.

ثم ذلك الشيء المُعَبَّر عنه - وهو الشخص مثلًا - كما استحق أن يكون له عبارة بين المخاطَبين يُترجمون بها عنه، وهي « الزاي » و « الياء » و « الدال » من قولك: « زيد » مثلًا، فكذلك استحقّ هذا اللفظُ المُؤلَّف من هذه الحروف أن يُعَبّر عنه بعبارة أخرى يُعَبَّر بها عنه(١)؛ لأنه شيء موجود في اللسان، مسموع في الآذان(٢).

فاللفظ المُؤلَّف من « ألف » الوصل، و « السين » و « الميم » عبارة [٢ب] عن اللفظ المُؤلَّف من « الزاي » و « الياء » و « الدال » مثلًا. واللفظ المؤلف من « الزاي » و « الياء » و « الدال » عبارة عن الشخص الموجود في العيان والأذهان، وهو المسمى، واللفظ الدالّ عليه الذي هو « الزاي » و « الياء » و « الدال » هو الاسم، وقد صار أيضًا ذلك اللفظ مُسَمًّى، من حيث كان اللفظ الذي هو « السين » و « الميم » عبارة عنه.

* **فقد تبيَّن لك في أصل الوضع أن الاسم ليس هو المسمَّى**، وذلك أنك تقول: سَمَّيتُ هذا الشخصَ بهذا الاسم، كما تقول: حَلَّيتُه بهذه الحِلْية، والحِلْية لا محالَةَ غير المُحَلَّى، فكذلك الاسم أيضًا غير المسمَّى. وقد صرّح بذلك سيبويه، وقد أخطأ مَن ادّعى غير هذا عليه، ونسب القول باتحاد الاسم والمسمى إليه؛ وإن كانوا قد احتجوا بقوله: « فأما(٣) الأفعال فأمثلة أُخِذتْ من لفظ أحداث الأسماء »(٤).

(١) هنا يصرح بأن العلاقة بين اللفظ واسمه علامة استحقاق، وهو ما يريد أن يقرره في إضافة الاسم إلى لفظ الجلالة.

(٢) في (ب): « الأذهان ». وهو خطأ. (٣) في (ب): « أما ».

(٤) عبارة الكتاب (١/ ٢): « وأما الفعل فأمثلة ». وقال السيرافي في شرحه للكتاب (١)، ورقة (٦): « وقوله: (أمثلة) أراد به أبنية؛ لأن أبنية الأفعال مختلفة... » وقال: « أخذت من لفظ أحداث=

فقوله[١] ههنا مُحتمِل، والمحتمِلات لا تُعَارَضُ بها النصوص[٢]. وقد نصَّ - رحمه اللّـه تعالى - قبل هذا الكلام بسطر واحد على أن الاسم غير المسمى لو تـأمَّلوه، ولكنهم تعامَوا عنه وأغفلُوه، فقال رحمه اللّـه تعالى: « الكَلِم[٣]: اسم وفعل وحرف ». فقد صرح أن الاسم كلمة، فكيف تكون الكلمة هي المسمى، والمسمى إنما[٤] هو شخص؟ فهذا بيان ونصّ، لاسيما مع قوله فيما بعد: « تقول: سمَّيتُ زيدًا بهذا الاسم، كما تقول: علَّمتُه بهذه العلامة »[٥].

وكذلك نصَّ في أكثر من ألف موضع في كتابه على: أن الاسم هو اللفظ الدال على المسمى؛ لأنه متى ذُكر الخفضُ أو النصبُ أو التنوينُ أو الألفُ واللامُ، وجميعُ ما يدخل على الأسماء ويعتريها من الزيادة والحذف، حتى يكون بعضها ثلاثـيًّا، وبعضها رباعيًّا، وبعضها خماسيًّا، إلـى غير ذلك مما يذكر سيبويه وجميعُ النحويين أنه يعتري الاسم، ويختص به - فلا تعلُّق لشيء من ذلك بالمسمّى الذي هو الشخص.

فسبحان اللّـه! كيف لا يستحي مَن عرف هذا من مذهب النحويين أجمعين، ومن مذاهب العرب، ثم يُخبِر عن أحد منهم بأن الاسم هو المسمَّى؟! ما أشار إلى ذلك نحويّ قَطُّ، ولا اعتقده عربي! ألا ترى أنهم يقولون: « أَجَلُّ مُسمًّى »، ولا يقولون: « أَجَلُّ اسمٌ »، ويقولون: « هذا الرجل [٣أ] مُسمًّى بزيد »، ولا يقولون: « اسم بزيد »، وتقول: « باسم اللّـه »، ولا تقول: « بمسمى اللّـه »؟!

ولو كان الاسم بمعنى المسمَّى ما امتنع شيءٌ من هذا، فهذا غاية العجَب، ونهاية الكذب على العرب! نعم، وعلى الكتاب الذي نزل بلسانهم، نعم، وعلى الرسول الذي يقول: « **لي خمسةُ أسماءٍ** »[٦]، و « **سَمُّوا باسمي، ولا تَـكَـنُّوا بكُنيتي** »[٧].

* **وإذا ثـبـت حقـيـقـةُ « الاسم » وحقيقة « المُسمَّى »، فلم يبقَ إلا حقيقة**

=الأسماء » يعني أن هذه الأبنية المختلفة أُخذت من المصادر التي تُحدِثها الأسماء، وإنما أراد بالأسماء أصحاب الأسماء، وهم الفاعلون ».

(١) في (أ، ب): « وقوله ».

(٢) يريد السهيلي أن قول سيبويه مُحتمِل لتقدير مضاف، كما قدَّر السيرافي.

(٣) (أ، ب): « الكلام »، وما أثبتُّـه عن الكتاب (١/ ٢)، ويوافق نقل السهيلي الآتي.

(٤) عن (ب).

(٥) عبارة الكتاب (١/ ١٧): « وسميتُه بفلان، كما تقول: عرفتُه بهذه العلامة، وأوضحتُه بها ».

(٦) أخرجه البخاري في كتاب المناقب (٤/ ٢٢٥).

(٧) أخرجه البخاري في كتاب الأدب (٨/ ٥٤).

« **التسمية** » التي بها مَوَّه(١) كثير من الناس، وبها يقع الغلط والالتباس، فنقول: التسمية عبارة عن فعل المسمِّي ووضعه الاسم عبارة عن الشيء المسمَّى به(٢)، كما أن التحلية عبارة عن فعل المحلِّي، وهو وضع الحَلْي على المحَلَّى به.

فهذه ثلاثة ألفاظ: اسم، ومسمًّى، وتسمية، ولكل لفظ معناه، ولا سبيل إلى جعل لفظين مترادفين على معنى واحد إلا بدليل واضح، ولا دليل هنا؛ فثبتَ أنه لكل لفظ من هذه الألفاظ معنًى غير الذي للآخر، وإذا جعلْتَ الاسم هو المسمَّى بطَل أحدُ المعاني الثلاثة التي قَدَّمنا بيانَ وجودها واستحالَةَ بطلانها، وباللّـه تعالى التوفيق.

فصل

[في شُبَـه القائلين بأن الاسم هو المسمى]

فإن قيل:

فمن أين مثار الغلط في هذه المسألة من العلماء؟ وكيف غاب ما قلتموه عن بعض الجِلَّة القدماء كالباقِلاني(٣) ومَن تبعه من الأشعرية(٤)، وهم أرباب التحقيق، والمؤيَّدون بالتسديد والتوفيق؟!

والجواب:

أن مثارات الغلط في ذلك كثيرة، منها شُبَـهٌ داخلة في النظر، ومنها ظواهر من القرآن والأثر، وأبيات من كلام العرب خَفِي المقصدُ فيها عن كثير من أهل البَصَر، ولا توفيق إلا باللّـه تعالى.

---

(١) « موّه الخبر عليه تمويهًا »: إذا أخبره بخلاف ما سأله، ومنه « حديث مموَّهٌ »؛ أي: مزخرف. ويقال: « التمويه »: التلبيس. انظر: تاج العروس « موه ».

(٢) سقط من (ب).

(٣) هو أبو بكر محمد بن الطيب بن جعفر البصري، المتكلم المشهور، صاحب المصنَّفات في علم الكلام وغيره، ومنها: إعجاز القرآن. أخذ عن أبي عبد اللّـه بن مجاهد الطائي صاحب الأشعري، وانتهت إليه الرياسة في مذهب الأشاعرة. توفي في ذي القعدة ببغداد سنة (٤٠٣ هـ). انظر: الوفيات (٣/ ٤٠٠)، والعبر للذهبي (٣/ ٨٦)، والأعلام للزركلي (٧/ ٤٦).

(٤) قال البغدادي في أصول الدين (ص ١١٤، ١١٥): « اختلفوا في الاسم، فقال أكثر أصحابنا: إن المسمى والعبارات عنه تسميات له، وقد نص أبو الحسن الأشعري على هذا القول في كتاب تفسير القرآن ». وذكر الألوسي في روح المعاني (١/ ٥٢): « وقد طال التشاجر في أن الاسم هل هو عين المسمى أو غيره؟ فالأشاعرة على الأول، والمعتزلة على الثاني ».

* **فمن أقوى الشبه الداخلة في النظر**: إجماعُ المسلمين واعتقادُ كافة[1] الموحِّدين أن اللّـه - جل ثناؤُه وتقدَّست أسماؤه - لم يَـزَل بجميع صفاته وأسمائه، تعالى أن تكون أسماؤه مخلوقة أو صفاته محدثة. وهذه عقيدةٌ، مَن زلَّتْ عنها قدمُه أُرِيق دمُه.

والجواب عن هذا السؤال، وحلُّ هذا الإشكال: أن اللّـه ﷻ لم يزل بجميع صفاته وأسمائه، ونحن إذا قلنا: « الاسم غير المسمى »، فليس يلزمنا من ذلك حدوث أسمائه تعالى، وإن كان كلّ غير اللّـه - تعالى - مخلوقًا ومحدثًا؛ لأنه - جلَّ ثناؤه - هو المسمِّي نفسَه بكلامه القديم، الذي هو صفة ذاته؛ لأن القرآن قديم لا محالة، وتعسًا لمن يخالف فيه من فرق الضلالة[2].

ثم القرآن متضمِّن لأسماء اللّـه الحسنى، فثبت أنه لم يزل بجميع أسمائه كما اعتقدناه، وثبت بما قدمناه من البرهان أن الاسم هو اللفظ الدال على المسمَّى، وأنه غيره، فرجع الحدوثُ إلى عبارات المخلوقين وألفاظهم، دون كلام رب العالمين، المتقدِّس عن الصوت والحرف اللَّذين منهما ينتظم اللفظُ، فإنه مسمٍّ[3] نفسَه في الأزل بكلامه[4] الذي لم يزل صفةً له، والمنطق عبارة فيما[5] لا يزال بقدرته التعبير بالعبارة الحادثة عما تضمنه كلامه القديم.

فقد حَصْحَص الحقُّ، وانحسم الإشكال، وآلَ المعنى إلى أن اسمه - سبحانه - إذا تلقَّيته من كلامه فلا تَـقُل: هو هو، ولا تقل: هو غيره؛ لأنه حينئذ من (كلامه القديم، وإذا تلقَّيته من)[6] كلام غيره فهو لا محالة غير المسمى؛ إذ الاسم كلمة، فحكمها حكم الكلام الذي هي منه، والقائل: إن الاسم هو المسمَّى على الإطلاق مخالفٌ لمذاهب أهل السنة؛ لأن أصلهم في الكلام أن لا يُقال: هو هو. وقد قال هذا في الاسم: إنه المسمَّى، والمسمَّى هو المتكلم بالكلام، الذي الاسم كلمةٌ منه، فقد قال ما لا يقوله أحد؛ لأنه لم يذهب أحد من الناس إلى أن الكلام هو المتكلِّم؛ فلا هو مع المعتزلة، ولا هو[7] مع السنة.

(١) قالوا: إن « كافة » لم ترد في نظم الكلام إلا حالًا. انظر: المصباح المنير، مادة: « كفف ».

(٢) يشير إلى المعتزلة الذين اتفقت كلمتهم على أن كلامه - تعالى - محدَثٌ مخلوقٌ، وأنه حرف وصوت كُتب أمثاله في المصاحف حكايات عنه. انظر: الملل والنحل للشهرستاني (١/ ٤٩).

(٣) في (أ): « مسمى ». وفي (ب): « مسمى في ».

(٤) في (ب): « فكلامه ». (٥) في (ب): « عما ».

(٦،٧) سقط من (ب).

وأصلنا المتقدم موافق للغة، موافق لمذهب أهل السنة، مخالف لمذهب أهل المعتزلة؛ لأنهم لا[1] يقولون بقدم الكلام، فالاسم على مذهبهم غير[2] المسمَّى، كان من كلام الخالق أو من كلام المخلوق، وهذا باطل وبدعة، نعوذ باللّـه منها، فقد حصحص الحق، وتبيَّن القصد، والحمد للّـه.

فصل

[في أدلة القائلين بأن الاسم هو المسمى]

* **وأما مثار الغلط من ظواهر القرآن:** فأقواها عندهم قوله ﷻ: ﴿ تَبَٰرَكَ ٱسۡمُ رَبِّكَ ﴾ [الرحمن: ٧٨]، ﴿ وَٱذۡكُرِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ﴾ [المزمل: ٨] و ﴿ سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى ﴾ [الأعلى: ١]. ولا يجوز التسبيح لغير اللّـه، **ولا أُمِرَ عليه السلام أن يذكر غير اللّـه.** وهذه الحجة - لمَن تأمَّلها - عليهم لا لهم؛ لأن رسول اللّـه ﷺ كان من أشدّ الناس امتثالًا لأوامر ربه، فلو فهم منها الذي قالوه لقال في تسبيحه: « سبحان اسم ربي »! ولم يقل ذلك قط، ولا رُوي عنه، على كثرة تسبيحه لمولاه ﷺ.

ومن أقرب ما يُعارَضون به: إجماعُ الأمة على أن لا يقول أحد: « اسم اللّـه أكبر »، يريد: اللّـه أكبر، ولا يقول أحد: « سجدتُ لاسم ربي »، ولا: « خفتُ اسم ربي »، ولا: « يا اسم ربي، ارحمني »؛ فدلَّ ذلك كله على أن الاسترحام والاستعطاف والسجود والخوف لا تَعَلُّق له بالاسم الذي هو عبارة عن المسمَّى ﷻ وأن (المسمَّى هو)[3] المقصود بذلك كله، ولو كان الاسم [٤ب] هو المسمى لما امتنع شيء من ذلك.

فإن قيل: كيف جاز ﴿ سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى ﴾ [الأعلى: ١] و ﴿ وَٱذۡكُرِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ﴾ [المزمل: ٨] والمقصود [٤أ] بالذكر والتسبيح هو الرب تبارك وتعالى، لا اللفظ الدال عليه؟

قلنا: هذا سؤال قد كعَّ[4] عنه أكثر المُحصِّلين، ونكتة عجز عنها أكثر المُتأوِّلين، وقد أجاب عنها أبو حامد في كتابه « المقصد الأسنى »[5] بجواب غير شافٍ ولا كافٍ، فقال: إنما تعلق التسبيح والذكر بالاسم، وإن كان غير المسمى؛ لأن التعظيم

---

(١) عن (ب).
(٢) في (أ): « هو المسمى ».
(٣) سقط من (ب).
(٤) أي: جبن وضعف.
(٥) هو: « المقصد الأسنى في شرح أسماء اللّـه الحسنى ». انظر: وفيات الأعيان (٣/ ٣٥٤).

والتنزيه إذا وجب للمعظَّم، فقد تعظم ما هو من سببه لأجله، كما يُـقال: « السلام على حضرة المَلِك »[١] ونحو هذا من الكلام. وهو وإن كان من أهل التحقيق، فقد غابت عنه نكتة المسألة، وباللّـه التوفيق! وإنما ضعف جوابه رَحِمَهُ اللَّهُ **من وجهين**:

- **أحدهما**: ما تقدم من أن رسول اللّـه ﷺ لم يُؤثَر عنه، ولا عن أحد من المُقتدِين به أنه قال في تسبيحه: « سبحان اسم ربي »، فدلَّ ذلك على أنهم لم يعتقدوا ما قال من أن التسبيح في قوله: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١] مُتَعلِّق بالاسم، بل المقصود به المسمَّى، والاسم مذكور لحكمة أخرى.

- **والوجه الثاني**: أنه يلزمه أن يطلق على الاسم التكبير والتحميد[٢] والتنزيه والتقديس، وغير ذلك من المعاني المقصود بها اللّـه تعالى، فيقول: « كبَّرتُ اسم ربي، واسمُ ربي أكبر »، وغير ذلك مما أجمع المسلمون على تركه، ولم يُؤثَر عن أحد من السلف والخلف، رحمة اللّـه عليهم.

والقول السديد في ذلك - واللّـه المستعان - أن نقول: الذِّكر على الحقيقة محله القلب؛ لأنه ضد النسيان، والتسبيح نوع من الذكر، فلو أُطلِق الذكر والتسبيح لمَا فُهِم منه إلا ذلك، دون اللفظ باللسان، واللّـه ﷻ إنما تَـعَـبَّـدَنا[٣] بالأمرين جميعًا، ولم يتقبل من الإيمان إلا ما كان قولًا باللسان، واعتقادًا بالجَنان، فصار معنى الآيتين على هذا: اذكُر ربك (وسبِّح ربك)[٤] بقلبك ولسانك؛ ولذلك أقحم الاسم تنبيهًا على هذا المعنى حتى لا يخلو الذِّكر والتسبيح من اللـفظ باللسان؛ لأن الذِّكر بالقلب مُـتَـعَـلَّقه المسمَّى المدلول عليه بالاسم دون ما سواه، والذِّكر باللسان مُـتَعلَّقه اللفظ مع ما يدل عليه؛ لأن اللفظ لا يُراد لنفسه.

فلا يتوهَّم أحد أن اللفظ هو المُسبَّح دون ما يدل عليه من المعنى، هذا ما لا

---

(١) عبارة الغزالي في المقصد الأسنى (ص ١٥، ١٦): « ولا يبعد أيضًا أن يكنى عن المسمى بالاسم إجلالًا للمسمى، كما يكنى عن الشريف بالجناب والحضرة والمجلس، فيقال: السلام على حضرته المباركة، ومجلسه الشريف. والمراد به السلام عليه، لكن يكنى عنه بما يتعلّق به نوعًا من التعليق إجلالًا. وكذلك الاسم - وإن كان غير المسمى - فهو متعلق بالمسمى ومطابق له ».

(٢) في (أ، ب): « التحميد ». وفي هامش (أ): « التمجيد ». وفي الأساس « حمد »: « وحمدت اللّـه ومـجَّدته، وهو: أهل التحميد والتحاميد ».

(٣) أي: دعانا إلى الطاعة. انظر: المصباح المنير. (٤) سقط من (ب).

يذهب إليه خاطر، ولا يتوهَّمه ضمير! فقد وضَحتْ تلك[١] الحكمة التي من أجلها أُقحم ذكر الاسم، وأنه به كملت[٢] الفائدة، وظهر الإعجاز في النظم والبلاغة في الخطاب. فهذه نكتة لمتدبرها خير من الدنيا بحذافيرها، والحمد للَّـه على ما فَـهَّم وعَلَّم.

ومما غَـلِطوا من أجله: قوله ﷻ: ﴿ مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً سَمَّيْتُمُوهَآ ﴾ [يوسف: ٤٠]؛ والمعبود هو المسمى (دون الاسم)[٣].

والجواب: أنهم ما عبدوا المسمَّيات، ولكنهم عبدوها من أجل الأسماء المفخَّمة الهائلة التي اخترعوها لهم، كاللّات والعزّى[٤]، وتلك أسماءٌ كاذبة غير واقعة على حقيقة، فكأنهم لم يعبدوا إلا الأسماء التي اخترعوها. وهذا من المجاز البديع الغريب، وبذلك قامت الحجّة عليهم، ولو كانت الأسماء ههنا هي المسمَّيات لقَـلَّت فائدةُ الكلام، ولخلا عن الإعجاز والبلاغة هذا النظام.

زيادة فائدة:

إن قيل: ما فائدة دخول الباء في ﴿ فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ ﴾؟ [الواقعة: ٧٤] ولِمَ [لَمْ][٥] تدخل في ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]؟

فالجواب: أن التسبيح ينقسم قسمين:

- **أحدهما:** أنه يُراد به التنزيه والذِّكر دون معنًى يقترن به.

- **والثاني:** أن يُراد [٥ب] به الصلاة، وهي ذِكر مع عمل، ومنه سُمِّيت « سُبْحَة »[٦]، وهو في القرآن، قال اللَّـه تعالى: ﴿ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ [الروم: ١٧]. وأشار به[٧] إلى الصلوات الخمس[٨]. وقيل في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ

---

(١) في (ب): وضحت لك.

(٢) في (ب): وإن « تكملت به ». وفي (أ): « وإن به ».

(٣) عن (ب). (٤) انظر: الأصنام للكلبي (ص ١٦، ١٧، ١٨).

(٥) زيادة ليستقيم النص.

(٦) في النهاية « سبح »: « ويقال أيضًا للذِّكر ولصلاة النافلة: سُبحة، يُقال: قضيتُ سُبحتي ».

(٧) عن (ب).

(٨) ذكر الزمخشري عند هذه الآية في الكشاف (٣/ ٣٧١): « وقيل لابن عباس ﵄: هل تجد الصلوات الخمس في القرآن؟ قال: نعم، وتلا هذه الآية ».

كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ ﴾ [الصافات: ١٤٣]؛ أي: المُصلِّين[1].

فإذا ثبتَ ذلك وأردتَ التسبيح المجرد فلا معنى للباء؛ لأنه لا يتعدى بحرف جر، لا تقول: « سَّبحتُ باللّـه »، وإذا أردتَ المتضمن لمعنى الصلاة دخلت « الباء » تنبيهًا على ذلك المعنى، فتقول: « سبِّح باسم ربك »، كما تقول: « صلِّ باسم ربك »؛ أي: مفتَتِحًا باسمه.

وكذلك أيضًا دخلت اللام في قوله: ﴿ سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ [الحشر: ١] ... الآية؛ لأنه[2] أراد التسبيح الذي هو السجود والطاعة، كما قال اللّـه تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [النحل: ٤٩]، فهذا يُـقَـوِّي ما تقدم من أن ذكر (الاسم ههنا تنبيه على الذِّكر بالقلب واللسان؛ ألا ترى أن)[3] الصلاة لا بد فيها من اللفظ باسم اللّـه عند التكبير؟! ولذلك لم يقل: « سبِّح بربك » تنبيهًا على ما تقدم، واللّـه تعالى أعلم.

* **وأما مثار الغلط من جهة أبيات الشعر: فقول لَبيد[4]:**

إلى الحَوْلِ، ثُمَّ اسمُ السلامِ عَلَيْكُما ... ومَن يَبْكِ حَوْلًا كاملًا فقدِ اعتَذَرْ[5]

وقول ذي الرّمة[6]:

لا يَـنْـعَشُ الطَّـرفَ إلّا ما تَخَـوَّنـهُ ... داعٍ يُـناديـه باسمِ الـماءِ مَـبْـغُومُ[7]

(١) قال الزمخشري أيضًا في تفسير هذه الآية في الكشاف (٤/ ٧): « من الذاكرين اللّـه كثيرًا بالتسبيح والتقديس. وقيل: من المُـصـلِّين ».

(٢،٣) سقط من (ب).

(٤) هو لبيد بن ربيعة العامري الشاعر، كان شريفًا في الجاهلية والإسلام، قَدِم على النبي ﷺ مع وفد قومه، فأسلم وحسن إسلامه. انظر: الاستيعاب (ص ١٣٣٥).

(٥) من أبياته التي مطلعها:

تمـنَّـى ابنتـاي أن يـعـيـشَ أبـوهـمـا ... وهـل أنـا إلا مـن ربـيـعَـةَ أو مُـضَـرْ؟!

يوصي ابنتيه حين حضرته الوفاة أن تذكراه وترثياه، من غير خمش الوجه ولا حلق الشعر، وتظلا كذلك إلى الحول. انظر: ديوانه ط. ليدن (١)، وشرح ديوان لبيد ط. الكويت (ص ٢٤٨)، والخصائص (٣/ ٢٩، ٣٠)، وخزانة الأدب (٢/ ٢١٧، ٢١٨).

(٦) هو أبو الحارث غيلان بن عقبة، أحد عشاق العرب، وصاحبته ميَّـة، وكان كثير التشبيب بها في شعره، توفي سنة سبع عشرة ومائة.

(٧) ديوانه ط. كمبريدج (ص ٥٧١)، واللسان، مادة (بغم)، وشرح المفصل (٣/ ١٤)، وخزانة الأدب (٢/ ٢٢٠).

=

[٥أ] وقول الآخر(١):

تَداعَينَ باسمِ الشَّيبِ في مُتَثَلَّمٍ جَوَانِبُهُ من بَصْرةٍ وسِلامِ

يريد صوت جَرْع(٢) الماء في الحوض؛ لأنه يشبه قولك: « شِيب. شِيب »، والداعي في البيت قبل هذا هي الظبية؛ وإنما دعت ولدها بهذا الصوت، يعني « ماء. ماء »، لا بلفظ دالّ عليه، وهذا كله يدل على أن الاسم هو المسمى.

وقد أجاب بعض الحُذَّاق(٣) عن هذا بجواب لا يقوم على ساق، ولا يكاد يُفهم لشدة التكلف والاستغلاق. وكان هذا الرجل قد ألَّف في الاسم والمسمى كتابًا، ذهب فيه إلى أن الاسم غير المسمى كما قدمناه، ولكنه تكلف وتَعسَّف، ومَن ألَّف فقد استُهدِف(٤).

وهذه الأبيات التي احتجوا بها عندي أبين شيء في الرد عليهم، وأدلُّ شيء على أن الاسم غير المسمى.

- وذلك أنه قال: « **باسم الماء** » ولم يقل: « باسم ماء. ماء ». والماء - بالألف واللام - ليس إلا الماء المشروب، فكيف يريد بها(٥) حكاية صوتها؟! ولكن الشاعر ألغز حيث رفع الاشتراك بين لفظ الماء وصوتها، فصار صوتها كأنه هو اللفظ المعبر به عن الماء المشروب، فأي شيء أبين من هذا في أن الاسم غير المسمى؟!

= ونعشه: رفعه. وتخونه: تعهده. وبغمت الظبية بغامًا وبغومًا: صاحت إلى ولدها بأرخم ما يكون من صوتها، وهي بغوم. ومبغوم: اسم مفعول وُضع مكان اسم الفاعل، والمبغوم الولد فأمه تبغمه. يقول: لا يرفع طرفه إلا أن يسمع صوت أمه تناديه، تقول: ماء، ماء، وهو حكاية صوتها.

(١) وهو ذو الرمة أيضًا، والبيت في ديوانه (ص ٦٠٩)، وشرح المفصل (٣/ ١٤)، وخزانة الأدب (١/ ٥٠)، واللسان، مادة (شيب).

والمتثلم: الحوض. والبصرة: حجارة رخوة فيها بياض. وسلام - ككتاب -: حجارة.

(٢) سقط من (ب).

(٣) يعني ابن السِّيد، وهو: أبو محمد عبد اللّـه بن محمد بن السيد البطليوسي، أحد أعلام اللغة والنحو في الأندلس، وقد عاش فيما بين (٤٤٤ - ٥٢٤ هـ).

يقول البغدادي في الخزانة (٢/ ٢١٨): « وقال ابن السِّيد البطليوسي في تأليف ألَّفه في الاسم والمسمى، تقديره: ثم مسمى السلام عليكما؛ أي: ثم الشيء المسمى سلامًا عليكما، فالاسم هو المسمى بعينه، وهما يتواردان على معنى واحد ... ورد عليه الإمام السهيلي في كتابه المعتبر، فقال: هذا جواب لا يقوم على ساق... ».

(٤) أي: انتصب كالغرض يُرمى بالأقاويل.

(٥) سقط من (ب).

- وأما قوله: « **تداعين باسم الشيب** » فهو كذلك؛ لأنه لم يقل: « باسم شيب، شيب ». وإنما قال: « الشيب » - بالألف واللام - ولفظ الألف واللام غير موجود في صوت الإبل؛ وإنما أراد: تداعين بصوت يُشبِه في اللفظ اسم الشيب، يعني جمع « أشيب »، كما في البيت الأول.

- وأما قول لبيد: « **اسم السلام عليكما** » فـ « السلام » اسم من أسماء اللّـه تعالى، والسلام عبارة عن التحية، و(1) هذا الذي أراد، ولكنه شرَّفه بأن أضافه إلى اللّـه ﷻ؛ لأنه أبلغ في التحية، كأنه يقول: لو وجدتُ سلامًا أشرف من هذا لحييتكم به، ولكن لا(2) أجدُه؛ لأنه اسم السلام، والحمد للّـه.

ووجه آخر، وهو أحسن في المعنى، وذلك أن لبيدًا لم يرد إيقاع التسليم عليهم لحينه، وإنما أراده بعد الحَوْل، ولو قال: « ثم السلام عليكما » لكان مُسلِّمًا في وقته الذي نطق فيه بالبيت، فلذلك ذكر الاسم الذي هو عبارة عن اللفظ؛ أي: إنما اللفظ بالتسليم بعد الحَوْل؛ وذلك أن(3) السلام دعاء، فلا يتقيد بالزمان المستقبل وإنما [٦ب] هو لحينه؛ ألا ترى أنه لا يُقال: « بعد الجمعة اللهم ارحم زيدًا »، ولا: « بعد الموت اللهم اغفر لي »؛ إنما تقول: « اللهم اغفر لي بعد الموت »؟! فيكون « بعد » ظرفًا للمغفرة، والدعاء واقع لحينه.

فإن أردتَ أن تجعل الوقت ظرفًا للدعاء صرَّحتَ بلفظ الفعل، فقلت: « بعد الجمعة أدعو بكذا، أو أُسَلِّم، أو ألفظ بكذا(4) »؛ لأن الظروف إنما تقيد بها الأحداث الواقعة فيها خبرًا أو أمرًا أو نهيًا، وأما غيرها من المعاني كالعقود، أعني عقد الطلاق وعقد اليمين، وكالدعاء والتمني والاستفهام وغير ذلك من المعاني فإنما هي واقعة لحين النطق بها، ولذلك يقع الطلاق لمن قال: « بعد يوم الجمعة أنتِ طالقٌ يا فلانة »، فهو مُطلِّق لحينه، ولا ينفعه(5) ذكر الوقت.

وكذلك القَسم إذا قال: « بعد الحول واللّـهِ لأخرجنَّ » فقد انعقد اليمين عليه(6) حين نطق به، ولا ينفعه أن يقول: أردتُ أن لا أُوقع اليمين إلا بعد الحول. فإنه لو أراد ذلك لقال: بعد الحول أحلف أو ألفظ باليمين.

(١، ٢) سقط من (ب).
(٣) عن (ب)
(٤) سقط من (ب).
(٥) في (ب): « ولا ينعقد ».
(٦) سقط من (ب).

فأما الأمر والنهي والخبر فإنما تقيدتْ بالظروف؛ لأن الظروف في الحقيقة إنما يقع فيها الفعل المأمور به أو المُخبَر به، دون الأمر والخبر، فإنهما واقعان لحين النطق بهما؛ فإذا قلت: « اضرِبْ زيدًا يوم الجمعة »، فالضرب واقع في اليوم، وأنت من الآن آمرٌ. وكذلك في الخبر إذا قلت: « سأقومُ يومَ الجمعة » فالقيام في اليوم وأنت من الآن مُخبِرٌ. فلا تعلُّق للظروف إلا بالأحداث، فقد رجع الباب كله بابًا واحدًا.

فلو أن لبيدًا قال: « إلى الحول ثم السلام عليكما »، لكان مُسلِّمًا لحينه، ولكنه أراد أن لا يُوقِع اللفظ بالتسليم والوداع إلا بعد الحول، (ولذلك ذَكَرَ الاسم الذي هو بمعنى اللفظ؛ ليكون ما بعد الحَوْل)[1] ظرفًا له، فافهمْ ذلك، والحمد للّـه.

* * *
* *
*

(١) سقط من (ب).

(٢)

مسألة

وهي القول في الاسم الذي هو عبارة عن اللّـه ﷻ

وقد تكلم الناس فيه قديمًا وحديثًا، تكلموا في « الألف واللام » أهي للتعريف أم للتعظيم؟[١] أم هي على معنى آخر؟ أم هي من[٢] نفس الكلمة؟

وتكلموا في اشتقاقه أهو مُشتقٌّ أم لا؟ وإذا كان مشتقًّا فمن أي شيء اشتُقَّ؟ وكثر في ذلك نزاعهم وتباينت أقوالهم.

والذي نُشير إليه من ذلك ونُؤْثره: ما اختاره شيخنا ﷺ وهو الإمام الحافظ[٣] أبو بكر محمد بن العربي[٤]، قال: الذي أختارُه من تلك الأقوال كلها هذا: أن « الاسم » غير مشتق من شيء، وأن الألف واللام من نفس الكلمة، إلا أن الهمزة وُصِلت لكثرة الاستعمال، على أنها فيه[٥] جاءت مقطوعة في القَسـم؛ (حكى سيبويه)[٦]: « أفألـلَّـهِ لأفعلنَّ »[٧]، وفي النـداء نحو قولهم: « يألـلَّـه ». فهذا يُـقوِّي أنها من [٦أ] نفس الكلمة.

ويدلك على أنه غير مشتق أنه سبق الأشياء التي زعموا أنه مشتق منها، لا نقول: إن اللفظ قديم، ولكنه مُتقدِّم على كل لفظ وعبارة. ويشهد بصحة ذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥] فهذا نص في عدم المسمى، وتنبيه على عدم المادة المأخوذ منها الاسم.

مع أننا إذا قلنا بالاشتقاق فيه تعارضت علينا الأقوال:

فمن قائل يقول: من « أَلِهَ » إذا عُبِدَ، فـ « إله » هو المعبود.

---

(١) انظر: شرح المفصل (١/ ٣).
(٢) سقط من (ب).
(٣) عن (ب).
(٤) التقى السهيلي بشيخه ابن العربي في إشبيلية. وقد ولد ابن العربي سنة (٤٦٨ هـ)، وكانت له رحلة إلى المشرق، عاد منها بعلم كثير. ويُعَدُّ ختام علماء الأندلس وآخر أئمتها وحفاظها. وقد تولى قضاء إشبيلية. توفي رحمه الله قرب مدينة فاس سنة (٥٤٣ هـ). انظر: بغية الملتمس (ص ٨٢) وما بعدها.
(٥) عن (ب).
(٦) سقط من (ب).
(٧) الكتاب (٢/ ١٤٥).

ومن قائل يقول: من « الوَلَهِ »، وهي الحَيْـرَة، يريد أن العقول تحار في عظمته، وهمزة « الإله » عند هؤلاء بدل من واو.

ومن قائل يقول: إنه من « لاهَ » إذا عَلَا.

وسائر الأقوال[1] قريبةٌ من هذه، وإن لم تكن هي هي في الحقيقة، ولكل قول شاهدٌ يطول ذكره، وإذا تعارضت الأقوال لم يكن بعضها أولى [٧ب] من بعض، فرجعنَا إلى القول الأول لما عَضَّده من الدليل، واللّـه الموفق إلى خير قِـيلٍ.

* * *

* *

*

(١) انظر هذه الأقوال في: البحر المحيط لأبي حيان (١/ ١٤).

(٣)

مسألة أخرى

إعراب « الرحمن » من قوله: « بسم اللّـه الرحمن الرحيم »

ذهب قوم إلى أنه نعت، وذهب آخرون إلى أنه بدل من « اللّـه »[١]، واستبعدوا النعت فيه؛ لأنه عَلم، وإن كان مشتقًّا من « الرحمة »، ولكنه ليس بمنزلة « الرحيم » ولا « الراحم »، وغير ذلك مما يطَّرد القياسُ فيه، ويكثر في النعوت مثله. وأما « الرحمن » فإنه مختص بالعلمية ومصوغ لها، كما أن « الدَّبَران »[٢] وإن كان مشتقًّا من « دبرت » ولكنه صِيغَ للعَلَمية، فجاء على بناءٍ لا يكون في النعوت.

ويدلك على أنه عَلَم[٣] ورودُه في القرآن غير تابع لاسم قبله، كما ورد غيره من الأسماء التي لا تجري مجرى الأعلام. فلما ثبت أنه عَلم امتنع أن يكون نعتًا؛ لأن العَلم يُـنعَتُ، ولا يُنعَتُ به، وإذا امتنع أن يكون نعتًا لم يبقَ إلا أن يكون بدلًا من « اللّـه ». هذا منتهى قولهم، وإليه ذهب الأعلم[٤].

والبدل عندي فيه ممتنع، وكذلك عطف البيان؛ لأن الاسم الأول لا يفتقر إلى تبيين؛ لأنه أعرف الأسماء كلها وأبينها؛ ألا ترى أنهم قالوا: ﴿ وَمَا ٱلرَّحۡمَٰنُ ﴾ [الفرقان: ٦٠] ؟ ولم يقولوا: وما اللّـه؟ ولكنه - وإن كان يجري مجرى الأعلام - فإنه مشتق من « الرحمة »، فهو وصف[٥] يُراد به الثناء.

---

(١) انظر: مُغْنِي اللبيب، الباب الرابع: ما افترق فيه الحال والتمييز (ص ٥١٤) ط. بيروت.

(٢) الدبران: نجم بين الثريا والجوزاء. وفي المخصص (٩/ ١٠): « وسُمي دبرانًا لدبوره الثريا ».

(٣) سقط من (ب).

(٤) هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان، من أهل شنتمرية. وهو من أعلام النحو واللغة في الأندلس، وكانت إليه الرحلة في زمانه. ومن تلاميذه ابن الطراوة شيخ السهيلي. توفي ﷺ سنة (٤٧٦ هـ). انظر: بغية الوعاة (٢/ ٣٥٦).

(٥) يلاحظ أن أبا القاسم أعرب « الرحمن » نعتًا، وإن كان علماً، نظرًا لاشتقاقه من الرحمة، وقد ذهب تلميذه أبو علي الرُّنْدِي إلى أن « الرحمن » صفة، وليس علمًا، وردَّ على من قال: إنه قد ورد غير تابع، بأن الصفة قد تحل محل الموصوف، فيُستغنى عن ذكره، كما استدل بجريانه على اسم اللّـه تعالى. انظر: التكميل لابن عسكر، ورقة (٣٠).

وكذلك « الرحيم »، إلا أن « الرحمن » من أبنية المبالغة كـ « غضبان »[(١)] ونحوه، وإنما دخله معنى المبالغة من حيث كان في آخره ألف ونون كالتثنية؛ فإن التثنية في الحقيقة تضعيف، وكذلك هذه الصفة، فكأن « غضبان » و « سكران » حامل لضعفين من الغَضَب والسُّكْر، فكان اللفظُ مضارعًا للفظ التثنية؛ لأن التثنية ضعفان في الحقيقة؛ ألا ترى أنهم أيضًا قد شبهوا التثنية بهذا البناء إذا كانت لشيئين متلازمين؟! فقالوا: « الجَلَمان » و « القَلَمان »[(٢)]، فأعربوا « النون » كأنه اسم لشيء واحد؛ فقد اشترك « فَـعَلان » وباب التثنية.

ومنه قول عائشة: « **إذا حَاضتِ المرأةُ حَرُمَ الجُحْرانُ** »[(٣)] بالرفع. وهو قول طائفة من أهل العلم غير « القُـتَـبِـي »[(٤)]. ومنه قول فاطمة ﷺ: « **يا حسنانُ، يا حسينانُ** ». هكذا روته الرواة [(٥)]برفع النون. ولمضارعته التثنية امتنع جمعه، فلا يقال في غضبان: « غضبانين »، وامتنع تأنيثه بالهاء، فلا يُقال: « غضبانة »، وامتنع تنوينه كما لا ينون « نون » الاثنين. فجرت عليه كثير من أحكام التثنية لمضارعته إياها لفظًا ومعنًى.

وفائدة الجمع بين الصفتين - أعني « الرحمن الرحيم » - وإن كانتا جميعًا من « الرحمة » - الإنباءُ عن « رحمة » - عاجلة، ورحمة آجلةٍ[(٦)]، أو عن رحمة عامة وأخرى خاصة، حاصلتين لقارئ القرآن، والله أعلم.

* * *

* *

*

---

(١) انظر: البحر المحيط (١/ ١٦، ١٧)، والتسهيل (ص ١٤١)، وحاشية يس علي الألفية (١/ ٤٣٤، ٤٦٦).

(٢) الجلمان: الـمِقْراضان. ويقال للمقراض: المقلام. والقلم: الجلم، والقلمان: الجلمان، بمعنى.

(٣) في غريب الحديث لابن قتيبة (٢/ ٤٥٤): « الجحران، بضم النون على لفظ الواحد. والجحران: الفَرْج » [الناشر].

(٤) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، صاحب التصانيف. توفي ببغداد سنة (٢٧٦ هـ) عن (٣٦) سنة. انظر: العبر للذهبي (٢/ ٥٦).

(٥) انظر: الروض الأنف (٢/ ٢٨٩).

(٦) انظر: البحر المحيط (١/ ١٧).

(٤)

مسألة

[في مُتَعلَّق الباء من « بِسْم »]

وأما ما تعلَّق به الباء من « بسم » فمحذوف، لا لتخفيف اللفظ كما زعموا؛ إذ لو كان كذلك لجاز إظهاره وإضماره، كما يجوز في كل ما يُحذف تخفيفًا، **ولكن في حذفه فوائد ومعانٍ**:

- **منها**: أنه موطن ينبغي أن لا يُقَدَّم فيه سوى ذكر اللَّه، فلو ذكرتَ الفعل - لا سيما وهو لا يستغني عن فاعله - كان ذلك مناقضًا للمقصود، فكان في حذفه مشاكلة اللفظ للمعنى، كما تقول في الصلاة: « اللَّه أكبر »، ومعناه: من كل شيء، ولكن لا تقوله ليكون اللفظ في اللسان مطابقًا لمقصود الجنان، وهو أن لا يكون في القلب ذكر إلا [٨ب] للَّه وحده.

- **وفائدة أخرى في حذف الفعل**: وهو أن إضمار الفعل وحذفه أكثر ما يكون في الأمر نحو: « إياكَ والطريقَ »، « الطريق »[١] ونحو ذلك. والمتكلم بـ « بسم اللَّه الرحمن الرحيم » هو اللَّه سبحانه، وهو أمر عباده بالابتداء بها في كل سورة من القرآن[٢].

- **وفائدة ثالثة**: وهو أنه إذا حُذِف الفعل صلح الابتداء في كل عمل أو شغل؛ فليس فعلٌ أولى بها من فعل؛ فكان الحذف أعمَّ من الذِّكر وأبلغ، مع[٣] الاستغناء عنه بالمشاهدة، واللَّه - سبحانه - أعلم.

* * *

---

(١) سقط من (ب).

(٢) انظر: الروض الأنف (١/ ١٥٤).

(٣) في (ب): « من ».

(٥)

مسألة أخرى

[في الواو من : و صلى اللّـه على سيدنا محمد][1]

الواو من قولك: « وصلى اللّـه على سيدنا محمد » **مختلف في إثباتها وطرحها**[2]:

- **وحُجة مَن طرحها**: أن الفعل بعدها دعاء، والدعاء لا يُعطَف على الخبر، لو قلت: « مررتُ بزيدٍ، وأكرمَ اللّـهُ عمرًا »، لكان كلامًا غثًّا وقولًا مُسْتَرَثًّا[3]، وقولنا: « باسم اللّـه » في معنى الخبر؛ لأنه متعلق بفعل مضمر تقديره: أبدأ.

- **وحُجة مَن أثبتها**، مع الاقتداء بالسلف: أن هذه [٧أ] الواو لم تعطف دعاءً على خبر، ولكنها عطفتْ كلامًا محكيًّا، والمحكيُّ يُـنـزَّلُ منزلةَ الاسم المفرد؛ ألا ترى أنك تقول: « بدأتُ بالحمد للّـه، وختمتُ بصلى اللّـه على محمد »؛ أي: بهذا القول؟! فكذلك تقول: « بدأتُ باسم اللّـه، وصلى اللّـه على محمد »، كأنك قلت: بدأتُ بذكر هذا الاسم وبهذا القول بعده، أعني الدعاءَ لمحمد ﷺ، وهذا غير بعيد فيه العطفُ، واللّـه المستعان.

* * *
* *
*

(١) انظر أول تعليق على « المسألة الأولى ».

(٢) شاع بين الأندلسيين في القرن الخامس القول بحذف هذه الواو، للمعنى الذي يذكره السهيلي بعد، فسارع بعضهم إلى طرحها من كلامه. وقد حمل أبو الحسين بن الطراوة - شيخ السهيلي - على القائلين بهذا، ونقل لنا ابن مكتوم في تذكرته كلامه من كتابه « المقدمات »، يقول ابن الطراوة في معرض بيان غفلة هؤلاء القوم: « وهذه الحال نفسها هي أوقعت خواص أهل الأندلس في طرح (الواو) من قولك: (وصلى اللّـه على محمد)؛ إذ توهموها عاطفة، فاختلفت آراؤهم فيها وضعوا مكانها، واتفقوا على إسقاطها، تقصيرًا بالسلف، وتمرسًا بالخلف، مع العُجب بأنفسهم، والغفلة عما تورطوا فيه من جهلهم! ومن الحق على من لا يعلم أن يقتدي بمن تقدمه، ولا يرسل في الباطل قدمه، لا سيما فيما نقلته الكافة، وأجمعت عليه الأمة ». انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي (٣/ ١٤٤، ١٤٥).

(٣) كلام غثٌّ رثٌّ: سخيف. ولم أجد استفعل من الرثاثة، وقد استعمله السهيلي أيضًا في كتابه الفرائض، ورقة (١٣).

(٦)

مسألة أخرى

في معنى الصلاة على محمد ﷺ

قال أهل اللغة:

الصلاة تنقسم أقسامًا: الصلاة بمعنى الدعاء، والصلاة بمعنى الرحمة، والصلاة التي فيها الركوع والسجود.

فصلاةُ اللَّـه - تعالى - على أنبيائه - عليهم الصلاة والسلام - رحمةٌ، وصلاتنا نحن عليهم دعاء. وقالوا في الصلاة التي فيها (الركوع والسجود: إنها)[١] مشتقة من « الصَّلَوين »، وهما عرقان في كَـفَلِ الإنسان ينحنيان عند انحنائه، فقيل: « صَلَّيتُ »؛ أي: انحنيتُ راكعًا أو ساجدًا.

وقيل: « صَلَّى الفرس »؛ أي: جاء بعد السابق، وكان رأسه عند صَلاه؛ ولذلك جاء في الأثر: « **سبقَ رسولُ اللَّـهِ ﷺ وصَلَّى أبو بكرٍ** »[٢] إنما هو من هذا.

وقال:

كـأنَّ صَـلَا جَـهِيزَةَ حـين تمـشِي　　　حَـبَـابُ المـاءِ يَـتَّـبِـعُ الحَبَـابَا[٣]

وقال آخر:

تَركتُ الرُّمـحَ يَعْـمَلُ فـي صَـلَاهُ　　　كَـأَنَّ سِـنَـانَـه خُرْطُـومُ نَـسْـرِ[٤]

هذا منتهى كلامهم وأقصى مرامهم، لم ينبهوا على هذه الألفاظ؛ أهي ألفاظ اشتراك أم هي مستعارة في بعضها من بعض؟ ولا ذكروا اشتقاقًا للصلاتين اللتين هما الدعاء والرحمة.

---

(١) عن (ب).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (١/ ١١٢، ١٣٢، ١٤٧). وفي النهاية « صلا »: « المصلي في خيل الحلبة هو الثاني، سمي به؛ لأن رأسه يكون عند صلا الأول ».

(٣) رواية اللسان « جهز »:

كَـأنَّ صَـلا جَـهِيـزةَ حيـنَ قـامـتْ　　　..................................

(٤) البيت في الكامل للمبرد (١/ ٦٧).

وتدخل عليهم سؤالات واعتراضات:

- **منها (أن يقال)**[(١)]: إن كانت « الصلاة » التي هي بمعنى الرحمة أصلًا في بابها، فمن أي شيء اشتقاقها؟ وإن كانت مستعارة عن الأخرى ومجازًا لها، فأي نسبة بين الرحمة والدعاء؟ أو بين الرحمة والمعنى الآخر الذي هو الانحناء، حتى ينقل اللفظ منه إليها مجازًا أو اتساعًا[(٢)]؟

- **ومما يسألون عنه** في قولهم: « الصلاة » هي الدعاء (أن يقال لهم: الدعاء)[(٣)] يكون بالخير والشر؛ قال اللّـه ﷻ: ﴿ وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ دُعَآءَهُۥ بِٱلْخَيْرِ ﴾ [الإسراء: ١١]، ولم يوجد في كلام العرب « صلَّيتُ »؛ أي: دعوتُ بالشر؛ بل تقول: « دعوتُ على الظالم والعدو » ونحوهما، ولا تقول: « صليتُ »!

- **ومما يسألون عنه:** « دعوتُ » يتعدى باللام إذا كانت في الخير، تقول: « دعوتُ للمريض بالشفاء »، ولا تقول: « دعوتُ عليه بالشفاء ». « وصليتُ » [٩ب] يتعدي بـ « على » على كل حال. قال الأعشي:

عَليكِ مثلُ الذي صَلَّيتِ فاغتمِضي ... نومًا؛ فإن لجَنْبِ المرءِ مُضْطجَعَا[(٤)]

وقال آخر[(٥)]:

وَقَابَلَهَا الرِّيحُ في دَنِّها ... وَصَلَّى على دَنِّها وارْتَسَمْ

فكيف يكون معناهما واحدًا ومواطنُهما مختلفة؟! هذه تُستعمل في الخير والشر، وهذه لا تُستعمل إلا في الخير، وإحداهما تقتضي مفعولًا، وهو المدعوّ، والثانية لا تقتضي مفعولًا، ولا تطلبه، وهي « صليتُ »، وإحداهما موصولة باللام

---

(١) سقط من (ب).

(٢) قال يحيى العلوي في الطراز (١/ ١٩٧): « اعلم أن التوسع اسم يقع على جميع الأنواع المجازية كلها... وهكذا اسم المجاز، فإنه شامل لأنواعه من الاستعارة والكناية والتمثيل، فهما سيان - كما ترى - في إفادة ما تحتهما من هذه الأنواع، وليسا مختصين بنوع من المجاز دون بعض ».

(٣) سقط من (ب).

(٤) ديوانه (ص ١٠١). وفي اللسان، مادة « صلا »: « معناه: أنه يأمرها بأن تدعو له مثل دعائها؛ أي يقيد الدعاء له. ويُروى:

.... يومًا، فإن لجَنبِ المرءِ مُضطجعَا

(٥) هو الأعشى. انظر: ديوانه (ص ٣٥)، واللسان « صلا »، وقبله:

وصهباءَ طافَ يهوديُّها ... وأبرزَها، وعليها خَتَمْ

إذا كانت في الخير، وموصولة بـ « على » إذا كانت في الشر، والأخرى موصولة بـ « على » ولا تكون إلا في الخير كما تقدم، فأي تباين في المعنى أعظم من هذا لمن أنصف؟!

والجواب عن هذه السؤالات كلها، وباللّه التوفيق، وهو المستعان على سلوك سبيل التحقيق، أن نقول:

الصلاةُ كلها - وإن تُوهِّم اختلافُ معانيها - راجعةٌ (في المعنى)[(١)] والاشتقاق إلى أصل واحد، فلا تظنها لفظة اشتراك ولا استعارة، إنما معناها كلها الحنوّ والعطف[(٢)]، إلا أن الحنوَّ والعطف يكون محسوسًا ومعقولًا، فيضاف إلى اللّـه - تعالى - منه ما يليق بجلاله، ويُنفى عنه ما يتقدس عنه، كما أن « العلو » محسوس ومعقول؛ فالمحسوس منه صفة الأجسام والأجرام، والمعقول منه صفة ذي الجلال والإكرام.

وهذا المعنى كثير موجود في الصفات وغيرها؛ ألا ترى أن « الكبير » يكون صفة للمحسوسات وصفة للمعقولات؟! وهو من أسماء اللّـه ﷻ، وقد تقدَّس - سبحانه - عن مضاهاة الأجسام، وتنزَّه عن إدراك الأوهام ومشابهة الأنام، فجميع ما يُضاف إليه من هذه المعاني معقولة غير محسوسة. وهذا واضح لا خفاء به.

وإذا ثبت هذا فالصلاة - كما قلنا - حنوٌّ وعطفٌ، من قولك: « صلَّيتُ »؛ أي: حنيتَ صَلَاكَ وعطفتَه، فأخلِقْ بأن تكون « الرحمة » صلاة أيضًا! كما[(٣)] تُسمَّى عطفًا وحنوًّا، تقول: « اللهم اعطفْ علينا »؛ أي: [٨أ] ارحمنا؛ قال الشاعر[(٤)]:

وَمَا زلتُ في لِيني لهُ وتَعَطُّفي عَلَيهِ، كما تَحنُو على الوَلَدِ الأُمُّ

أي: ترحمه، وتعطف عليه. ورحمة العباد: رقة في القلب إذا وجدها الراحم من نفسه انعطف على المرحوم، وانثنى عليه، ورحمة اللّـه للعباد: جُود منه[(٥)]

(١) سقط من (ب).

(٢) يبدو أن ابن هشام في مغني اللبيب قد أفاد مما ذكره السهيلي هنا، انظر الباب الخامس، الجهة العاشرة (ص ٦٧٢).

(٣) سقط من (ب).

(٤) هو معن بن أوس، من قصيدته التي مطلعها:

وذي رَحِمٍ قلَّمتُ أظفارَ ضِغْنِهِ بحلميَ عنه، وهو ليس له حِلْمُ

انظر: زهر الآداب للحصري (٣/ ٢٤٦).

(٥) عن (ب).

وفضل، فإذا صلى عليه فقد أفْضَلَ عليه وأنعَمَ.

وكل هذه الأفعال - كانت من اللّـه ﷻ، أو من العبد - فهي متعدية بـ « على » و[١] مخصوصة بالخير، لا تخرج عنه إلى غيره، فقد رجعتْ كلها إلى معنى واحد، إلَّا أنها في معنى الدعاء والرحمة صلاة معقولة؛ أي: انحناء معقول غير محسوس، ثَمَرتُه من العبد الدعاء؛ لأنه لا يقدر على أكثر منه، وثمرته من اللَّـه - تعالى - الإحسان والإنعام، فلم تختلف الصلاة في معناها؛ إنما اختلفت ثمرتها الصادرة عنها.

والصلاة التي هي الركوع والسجود انحناءٌ محسوس، فلم يختلف المعنى فيها إلا من جهة المعقول والمحسوس، وليس ذلك باختلاف في الحقيقة، ولذلك تَعدَّت كلها بـ « على »، واتفقَتْ في اللفظ المشتق من « الصلاة »، ولم يَجُز « صليتُ على العدو »؛ أي: دعوتُ عليه؛ فقد صار معنى « الصلاة » أرقّ وأبلغ من معنى « الرحمة »، وإن كان راجعًا إليه؛ إذ ليس كل راحم ينحني على المرحوم، ولا ينعطف عليه من شدَّة الرحمة.

فهذا غايةُ الكشف عن المسألة، فلا يُـزَهِّدَنَّك فيها طولُ العبارة، فقد [١٠ب] يُـدْرَكُ هذا المعنى بأدنى إشارة، ولكنها لمَّا كانت مسألة لم يوجد لأحد فيها كلام يُوصل إلى التحقيق، أطلنا الكلام رغبةً في البيان وحرصًا على الإفهام، واللّـه ولي التوفيق.

وهذه النكتة يجب مِنَ[٢] الاعتناء بها ما لا يجبُ لغيرها؛ لكثرة دورها على الألسنة، ولأنه لا يتم الإيمان ولا يكمل[٣] الدِّينُ لمَن لا يُصَلِّي على نبّيه ﷺ، ولا يكون مُصلِّيًا عليه في الحقيقة إلا مَن فهم الصلاةَ عليه ﷺ.

* * *
* *
*

(١-٣) سقط من (ب).

بسم الله الرحمن الرحيم

باب أقسام الكلام

(٧)

مسألة

[نقد تقسيم الزجاجي للكلام]

قال فيه أبو القاسم[١] رحمه الله: « **أقسام الكلام ثلاثة**[٢]: **اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ** »[٣]. **وهذه العبارة – على طولها – واهية مردودة**، وعبارة سيبويه – على إيجازها – صحيحة مفيدة؛ قال سيبويه: « الكَلِم: اسم وفعل وحرف »[٤].

ووجه الرد على أبي القاسم في عبارته من وجهين:

– **أحدهما**: أنه عَبَّر بـ « الكلام » عن « الكَلِم » الذي هو جمع « كلمة »؛ إذ الاسم والفعل والحرف، كل واحد[٥] منها كلمة، وجمعُ الكلمة كَلِمٌ[٦]، كما تقول: « لَبِنةٌ ولَبِنٌ ». وأما الكلام فهو اسم مفرد يُعَبَّر به عن المعنى القائم في النفس الذي تدل عليه العبارات، وما يُصطلَح عليه من الإشارات[٧]. ثم قد يُسمَّى اللفظ الدال عليه كلامًا، على مذهب العرب في تسميتهم الشيء باسم الشيء إذا اتصل به أو كان سببًا له.

– **والوجه الثاني**: أنه قال: « أقسام الكلام ثلاثة »، فَنَوَّع الكلام ثلاثة أنواع، وجعل الكلام جنسًا جامعًا لها، فخرج من مضمون ذلك أن الاسم على حِدَته يُسمى كلامًا، وكذلك الحرف والفعل؛ كما أنك لو قلت: « الحيوان ينقسم قسمين: إنسانًا وبهيمة »، لكان كل قسم من الحيوان يُسمى حيوانًا، وكذلك جميع الأنواع الواقعة تحت الأجناس[٨].

وليس كذلك مسألتنا، فإن « زيدًا » ليس كلامًا على حِدته، ولا « من »، و « عن »، ولا « قام »؛ بل كل واحدة منهن كلمة، وليست بكلام؛ قال سيبويه: « وإنما نحكي

---

(١) هو الزجاجي: عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي. قدم بغداد فأخذ عن ابن السراج والأخفش علي بن سليمان، ولزم الزجاج، فنُسب إليه. واشتغل ببغداد، ثم بحلب وبدمشق. ومات بطبرية سنة (٣٤٠ هـ) انظر: نزهة الألباء (ص ٣٧٩)، والإنباه (٢/ ١٦٠)، والعبر (٢/ ٢٥٤).

(٢) سقط من (ب).

(٣) الجمل للزجاجي (ص ١٧).

(٤) الكتاب (١/ ٢).

(٥) في (أ، ب): « كل واحد منهم ».

(٦) انظر: الخصائص لابن جني (١/ ٢٥).

(٧) انظر أيضًا: المصباح، مادة: كلم.

(٨) يعني السهيلي أن هذا من تقسيم الكلي إلى جزئياته، وفيه يجوز الإخبار بالمقسم عن كل فرد.

ما كان كلامًا لا قولًا، وما لم يكن هكذا سقط القول عليه »[١].

وأصح من هذه العبارة عبارة من قال: « الكلام ما[٢] يتألف من ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف »، إلا أنها أيضًا[٣] مُعتَرِضَة من وجه واحد، وهو أنه قد يوجد في الكلام ما يتألف من شيئين، نحو: « قام زيد »، فليس الكلام كله يتألف من هذه الثلاثة، بل أكثره.

فإن قيل: فما تصحيح عبارة من قال: « الكلام ينقسم ثلاثة أقسام »؟

فالجواب أن يُقال: تصحيحها أن يُقال: ثلاثة أقسام: خبر[٤]، واستخبار، وطلب[٥]؛ فكل واحد من هذه كلام، وليس كذلك الاسم والفعل والحرف.

* * *
* *
*

(١) عبارة الكتاب (١/ ٦٢): « واعلم أن (قلت) في كلام العرب إنما وقعت على أن يُحكى بها، وإنما يحكى بعد القول ما كان كلامًا لا قولًا ».

وفي الخصائص (١/ ١٩) قال ابن جني بعد نص سيبويه المتقدم: « ففرَّق بين الكلام والقول كما ترى، نعم وأخرجَ الكلام هنا مخرج ما قد استقر في النفوس، وزالت عنه عوارض الشكوك ».

(٢،٣) سقط من (ب). (٤) في (أ، ب): « خبرية ».

(٥) انظر: الصاحبي لابن فارس (ص ١٥٠)، والاقتضاب لابن السيد (ص ١٩، ٢٠). هذا، وما أخذه السهيلي على الزجاجي في تقسيم الكلام، قد سبقه إليه أستاذه ابن الطراوة في كتابه الإفصاح، عندما ذكر تسامح النحويين في العبارة، قال: «...وكذلك قولهم: الكلام ينقسم إلى ثلاثة: اسم وفعل وحرف. إنما ينقسم الكلام إلى ثلاثة: الدعاء، والسؤال، والخبر. وكل واحد من هذه الثلاثة إذا وصفته كلام ». الإفصاح، ورقة (٣).

(٨)

مسألة

[في الاسم]

قوله: « الاسم: ما جاز أن يكون فاعلًا أو مفعولًا »(١).

لا يخلو أن يكون أراد بالاسم المسمى، أو أراد به اللفظ الدال عليه:

- فإن كان أراد بالاسم المسمى - على مذهب مَن يقول ذلك - فعبارته صحيحة، إلا قوله: « **أو أُدخِل عليه حرف من حروف الخفض** »(٢). فإن حرف الخفض لا يدخل على المسمى، وإنما يدخل على اللفظ الدال عليه، وهو الاسم.

- وإن كان أراد بالاسم اللفظ الدال على المسمى، فظاهر عبارته أيضًا الفساد؛ لأن الذي يكون فاعلًا أو مفعولًا في الحقيقة إنما هو المسمى دون الاسم.

والعذرُ له - رحمه اللّه تعالى - أنه تسامحَ؛ إرادةً للتقريب، ولم يقصد إحراز ألفاظه من اعتراض [١١ب] الطاعن، وتلك عادته في أكثر هذا الكتاب [٩أ]، وليس مذهبًا له ولا لأحد من النحويين أن يريد بالاسم المسمى، و(٣) لكنه أراد به الكلمة الدالة.

وقولهم في الكلمة: فاعل أو مفعول، لفظ اصطلحوا عليه، ومعناه ارتفع؛ لأنه عبارة عن فاعل، وانتصب؛ لأنه عبارة عن مفعول به. فقوله إذًا في الاسم: « **ما جاز أن يكون فاعلًا أو مفعولًا** »، قول صحيح في صناعة النحو، ولا يلتفت إلى غيرها(٤).

فإن قيل: ما بالُ سيبويه قد حَدَّ الفعل والحرف ولم يَحُدّ الاسم حين قال: « فالاسم زيد وعمرو »(٥)؟

فالجواب: أن الاسم وقع في عبارة النحويين على ما هو في كلام العرب، فلم

(١، ٢) الجمل (ص ١٧).
(٣) سقط من (ب).
(٤) انظر في حد الاسم: المقتضب للمبرد (١/ ٣)، والإيضاح للزجاجي (ص ٤٧) وما بعدها، والصاحبي لابن فارس (ص ٤٩ - ٥١)، وأسرار العربية لابن الأنباري (ص ٩، ١٠)؛ قال ابن الأنباري: « وقد ذكر فيه النحويون حدودًا كثيرة تنيف على سبعين حدًّا، ومنهم من قال: لا حدَّ له؛ ولهذا لم يحدّه سيبويه ». وانظر أيضًا: الأشباه والنظائر (٤/ ١٣٧، ١٣٨).
(٥) عبارة الكتاب (١/ ٢): « فالاسم: رجُلٌ وفرَسٌ وحائطٌ ».

يَـحتجْ إلى تنبيه بِحَدٍّ ولا رسمٍ[1]. وأما الفعل والحرف فعبارتان مصطلح عليهما عند النحويين؛ لأن الفعل عند العرب هو الحدَث، وعند النحويين هو: اللفظ الدال على الحدث والزمان. والحرف عند النحويين: ما دلَّ على معنًى في غيره. وليس يفهم العربُ من الحرف ذلك المعنى.

وجميع ألفاظ النحويين ينقسم إلى قسمين:

- **منها: ما تواضعوا واصطلحوا عليه، ولا يُعبِّر العرب به إلا عن معنًى آخر،** نحو: « الظرف »، و « الحرف »، فهذا لا بد من تبيينه للمبتدئ بالحدِّ والرسم.

- **ومنها: ما هو على أصل موضوعه في كلام العرب،** نحو: « الاسم » و « الفاعل » و « الـمفعول به ». فهذا لا إشكال فيه على ناظر فـي صناعة النحو، واللّـه أعلم.

* * *
* *
*

(١) الحدُّ: ما كان مؤلفًا من الجنس والفصل، نحو: « الإنسان حيوان ناطق ». وأما الرسم فما تألف من الجنس والخاصة الملازمة، نحو: « الإنسان حيوان ضاحك ».

(٩)

مسألة

[في الفرق بين « كان » التامة والناقصة]

قوله: « ما جاز أن يكون فاعلًا أو مفعولًا ».

قوله: « **فاعلًا** » ههنا حال وقع فيها الفعل، والفعل العامل فيه « كان »؛ لأنها ههنا تامة، وليست « كان » الناقصة التي هي عبارة عن الزمان؛ لأن تلك لا يجوز أن تعمل في الحال، على ما سيأتي بيانه، إن شاء اللّٰـه تعالى.

فصل(١)

فإن قيل: ولم لا يجوز أن يكون « فاعلًا » ههنا خبرًا لـ « يكون »، وتجعلها ناقصة؟

فالجواب أن يُـقال: يمنع من ذلك أمران: المعنى، وسياقة الكلام؛ فإن الكلام ورد في مَـعـرِض التبيين لماهية الاسم وحقيقته، فوجب أن يكون تأويله: ما جاز أن يوجد فاعلًا أو مفعولًا؛ لأن « كان » التي هي عبارة عن الزمان إنما هي داخلة على المبتدأ والخبر؛ فلا تدخل إلا على ما ثبتَ معناه، وعُرف وجوده، والأمر هنا بخلاف ذلك.

* * *
* *
*

(١) في (أ، ب): « مسألة ». وقد وضعت مكانها: « فصل » لاتصال الموضوع.

(١٠)

مسألة[١]

[في دلالة الفعل على الزمان]

قوله: « والفعل: ما دلَّ على حَدَثٍ وزمانٍ »[٢].

دلالة الفعل على الحدث بالتضمن لا بالمطابقة، كنحو دلالة « البيت » على « السقف ».

وأما دلالته على الزمان: فقال النحويون: بالبنية[٣]. وهو لا يدل على الزمان البتة، وإنما يدل اختلاف أبنيته على اختلاف أحوال الحدث من المضيّ والاستقبال والحال.

وأما الزمان الذي هو حركة (الفلك، فلا يقتضيه الفعل الذي هو حركة)[٤] الفاعل، وإن كان مقارنًا له؛ لأن حركة فاعل لا تدل على حركة فاعل آخر، وكذلك قال سيبويه في أول الكتاب: « أُخِذَتْ من لفظ أحداث الأسماء وبُـنِـيَتْ لما مضى، ولما يكون ولم يَـقَع، ولما[٥] هو كائن لم ينقطع ». يعني لما مضى من الحدث، ولما هو كائن منه؛ لأنه لم يتقدم غير ذكر الأحداث[٦].

(١) سقط من (ب).

(٢) الجمل (ص ١٧). وانظر: في حدِّ الفعل: الإيضاح للزجاجي (ص ٥٢)، والصاحبي (ص ٥٢)، وأسرار العربية (ص ١١)، وشرح المفصل (٧/ ٢).

(٣) انظر: الخصائص (٣/ ٩٨).

(٤) عن (ب).

(٥) في الكتاب (١/ ٢): « وما ».

(٦) يريد أن يقول: إن الفعل ينقسم باعتبار أحوال الحدث من حيث الوجود والعدم، وهو مذهب شيخه ابن الطراوة؛ في كتابه الإفصاح نقد للفارسي في قوله: « والفعل ينقسم بانقسام الزمان »، يقول ابن الطراوة: « ولو قال: و الفعل ينقسم بانقسام الحدث كان مصيبًا؛ قال سيبويه رحمه الله: (وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، و [ما] هو كائن لم ينقطع)، يعني: لما مضى من الحدث، وما يُنتظر، وما هو كائن في حال الخبر. ولم يَـجْرِ للزمان هنا ذكر؛ فقولك: (قعد) دليل على قعود انقضى بعد وجود، و « سيقعد » دليل على قعود يأتي، وهو الآن في العدم، و(يقعد) دليل على قعود في حال حديثك. ولم يجر للزمان ذكر في شيء من هذا النص، فللحدث ثلاثة أحوال: عدمان، ووجود. وأمس وغد واليوم منجرة مع هذه الأحوال الثلاثة انجرار الشكل والصورة مع اللون في قولك: رأيتُ الحائط، ونحوه من الأجسام، وقد علمنا أن محسوس البصر اللون، وهو ما يقابله الجسم من نور الشمس والكواكب والنيران. فالنور إذًا موضوع الألوان، فلا ترى إلا ملونًا، ونحن ندرك المثلث والمربع وغيرهما من الأشكال بانجرارهما مع اللون... ». الإفصاح (ص ٥٣).

فصل

[في سرِّ اشتقاق الفعل من المصدر]

وفائدة اشتقاق الفعل من المصدر(١): أن المصدر اسم كسائر الأسماء يُخَبرُ عنه كما يُخَبر عن سائر الأسماء، نحو قولك: « أعجبني خروجُ زيد »، و « سرني قدومُ بكر »؛ فإذا ذُكِر هو وأُخبر عنه كان الاسم الذي هو فاعل له مخفوضًا [١٢ب] مضافًا إليه، والمضافُ إليه تابعٌ للمضاف، ومستحق للخفض لما سنذكره بعد.

فإذا أرادوا أن يُخبروا عن الاسم الفاعل للحدث، لم يمكن الإخبار عنه، وهو مخفوض تابع في اللفظ لغيره، وحق المخبَر عنه(٢) أن يكون مرفوعًا مبدوءًا به للحكمة المذكورة في باب المبتدأ(٣)؛ فلم يبقَ إلا أن يُدخلوا عليه حرفًا يدل على أنه مخبر عنه كما تدل الحروف على معانٍ في الأسماء، و(٤) هذا لو فعلوه لكان الحرف حاجزًا بينه(٥) وبين الحدث في اللفظ، والحدث- الذي هو حركة الفاعل في المعنى- يستحيل انفصاله عن الفاعل، كما يستحيل انفصال الحركة عن محلها؛ فوجب أن يكون اللفظ غير منفصل؛ لأنه تابع للمعنى(٦).

ولما بطل جعل الاسم مخبرًا عنه مع بقاء لفظ الحدث على حاله، وبطل إدخالُ حرفٍ يدل على كونه مُخبرًا عنه، لم يبقَ إلا أن تشتقَّ من لفظ الحدث لفظًا يكون كالحرف في النيابة عنه، دالًّا على معنى في غيره، ويكون متصلًا اتصال المضاف بالمضاف إليه، وهو الفعل المشتق من لفظ الحدث؛ فإنه يدلّ على الحدث بالتضمن، ويدل على أن الاسم مخبر عنه لا مضاف إليه؛ (إذ يستحيل إضافة لفظ الفعل إلى الاسم)(٧)، كما يستحيلُ إضافة الحرف؛ لأن المضاف هو الشيء بعينه، والفعل ليس هو الشيء بعينه،

---

(١) واضح أن المؤلف قد مال إلى رأي البصريين في أن المصدر أصل المشتقات. انظر هذه المسألة في: الإيضاح للزجاجي (ص ٦١)، والإنصاف (ص ٢٣٥)، وأسرار العربية (ص ١٧١).

(٢) عن (ب).

(٣) قال هناك: « الرافع للاسم المبتدأ كونه مخبرًا عنه؛ لأن كل مخبر عنه مقدَّم في الرتبة، فاستحق من الحركات أثقلها؛ لأن أوائل الألفاظ والكلام أولى بالثقل وأحمل له ».

(٤) عن (ب).

(٥) سقط من (ب).

(٦) في (ب): « في المعنى ».

(٧) عن (ب).

ولا يدل على معنًى في نفسه، (وإنما يدل على معنًى في الفاعل، وهو كونه مخبرًا عنه.

فإن قيل: كيف لا يدل على المعنى في نفسه)[١] وهو يدل على الحدث؟

قلنا: إنما يدل عليه بالتضمن كما سبق، دلالة « الفَرَس » على « القوائم »، ودلالة « البيت » على « السقف »[٢]. واللفظ الذي يدل على الحدث بالمطابقة إنما هو « الضرب » و« القتل »، وأما [١٠أ] « ضربَ » و « قتلَ » فلا. وإذا ثبت أنه لا يدل على معنًى في نفسه بالمطابقة، فمن ثمّ وجب أن[٣] لا يُضاف ولا أن يُعرَّف بشيء من آلات التعريف؛ إذ التعريف يتعلق بالشيء بعينه لا بلفظ يدل على معنًى في غيره، (ومن ثَم وجب أن لا يُثنى ولا يُجمع، كما لا يُثنى الحرف ولا يُجمع)[٤]، ومن ثَم وجب أن يُبنى كما تُبنى الحروف لمضارعته لها، من حيث دل على معنًى في غيره كالحرف[٥]، ومن ثَم وجب أن يكون عاملًا في الاسم، كما أن الحرف لما دل على معنًى في غيره وجب أن يكون له أثر في لفظ ذلك الغير[٦]، كما له أثر في معناه.

وإنما أُعرِب **المستقبل** الذي في أوله الزوائد؛ لأنه تضمن معنى الاسم؛ إذ « الهمزة » تدل على المتكلم، و« التاء » على المخاطَب، و « الياء » على الغائب؛ فلما تضمن بلفظه معنى الاسم ضارعَ الاسمَ فأُعرِبَ، كما أن الاسم إذا تضمن معنى الحرف بُني[٧].

وأما **الماضي وفعل الأمر** فإنهما - وإن تضمَّنا معنى الحدث، وهو اسم - فما شاركا فيه الحرف من الدلالة على معنى في غيره، وهي حقيقة الحرف، أوجب بناءهما، حتى إذا ضارع الفعل الاسم من وجه آخر غير التضمن للحدث، خرج عن مضارعة الحرف وكان أقرب شبهًا بالأسماء كما تقدم.

(١) سقط من (ب). (٢) في (أ، ب): « ودلالة السقف على البيت ».

(٣) سقط من (ب). (٤) عن (ب).

(٥) المؤلف في هذا يميل إلى مذهب البصريين، قال الزجاجي في الإيضاح (ص ٧٧): « وقال الخليل وسيبويه وجميع البصريين: المستحق للإعراب من الكلام الأسماء، والمستحق للبناء الأفعال والحروف ». ثم قال في (ص ٧٨): « وقال الكوفيون: أصل الإعراب للأسماء والأفعال، وأصل البناء للحروف ». وانظر: أسرار العربية (ص ٢٥).

(٦) عرف السهيلي « غير » بـ« أل »، وكثير من اللغويين يمنع ذلك؛ انظر: المصباح المنير، مادة: غير.

(٧) في أسرار العربية (ص ٢٨، ٢٩): « وأما الكوفيون فذهبوا إلى أنه يرتفع [أي: المضارع] بالزوائد التي في أوله، وهو قول الكسائي »، ثم قال: « فأما قول الكسائي فظاهر الفساد؛ لأنه لو كان الزائد هو الموجِب للرفع لوجب أن لا يجوز نصب الفعل ولا جزمه مع وجوده ». ويبدو أن السهيلي قد نقل توجيه الكسائي من الرفع إلى الإعراب، حتى يسلم من الاعتراض عليه.

ولما قدمناه من دلالة الفعل على معنًى في الاسم - وهو كونه مخبرًا عنه - وجب أن لا يخلو عن ذلك الاسم مُضمَرًا أو مُظهَرًا، بخلاف الحدث فإنك تذكره، ولا تذكر الفاعل مضمرًا ولا مظهرًا، نحو قوله تعالى: ﴿ أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ۝١٤ يَتِيمٗا ذَا مَقۡرَبَةٍ ﴾ [البلد: ١٤، ١٥]، ونحو قوله تعالى: ﴿ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ ﴾ [الأنبياء: ٧٣][١]، وغير ذلك. والفعل لا بُدَّ من ذكر الفاعل بعده، كما لا بُدَّ بعد الحرف من ذكر الاسم الذي دخل لمعنًى فيه.

فصل[٢]

[في اختلاف صيغ الفعل]

فإذا ثَبَت المعنى في اشتقاق الفعل من المصدر، وهو كونه دالًّا على معنًى في الاسم، فلا يُحتاج من الأفعال الثلاثة إلا إلى صيغة واحدة، وتلك الصيغةُ هي لفظ [١٣ب] الماضي؛ لأنه أخفُّ وأشبه بلفظ الحدث، إلا أن تقوم الدلالةُ على اختلاف أحوال الحدث فتختلف حينئذ صيغة الفعل؛ ألا ترى كيف لم تختلف صيغتُه بعد « ما » الظرفية من قولهم: « لا أفعله ما لاحَ برقٌ، وما طارَ طائرٌ »؟! لأنهم يريدون الحدث مخبرًا به[٣] على الإطلاق من غير تعرُّض لزمن ولا حال من أحوال الحدث، فاقتصروا على صيغة واحدة، وهي أخفُّ أبنية الفعل.

وكذلك فعلوا بعد التسوية نحو قوله تعالى: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ ﴾ [البقرة: ٦]، ونحو قوله تعالى: ﴿ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ ﴾ [الأعراف: ١٩٣][٤]؛ لأنه أراد التسوية بين الدعاء والصمت على الإطلاق من غير تقييد بوقتٍ ولا حالٍ؛ فلذلك لم يُحْتَجْ إلا إلى[٥] صيغةٍ واحدةٍ، وهي صيغةُ الماضي، كما سبق.

فالحدث إذًا على ثلاثة أضرب:

- **ضرب يُحْتَاجُ إلى الإخبار عن فاعله، وإلى اختلاف أحوال الحدث،** فيُشْتَقُّ منه الفعل دَلالةً على كون الفاعل مخبرًا عنه، وتختلف أبنيته دلالة على اختلاف أحوال الحدث.

---

(١) في (أ، ب): ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ [البقرة: ٤٣].

(٢،٣) عن (ب).

(٤) والآية: ﴿ وَإِن تَدۡعُوهُمۡ إِلَى ٱلۡهُدَىٰ لَا يَتَّبِعُوكُمۡۚ سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ ﴾.

(٥) سقط من (ب).

- **وضرب يُحتاج إلى**[1] **الإخبار عن فاعله على الإطلاق من غير تقييد بوقت ولا حال**، فيشتق منه الفعل، ولا تختلف أبنيته، نحو ما ذكرناه من الفعل الواقع بعد التسوية، وبعد « ما » الظرفية.

- **وضرب لا يُحتاج إلى الإخبار عن فاعله (ولا إلى اختلاف أحوال الحدث)**[2]**، بل يُحْتَاجُ إلى ذكره خاصةً على الإطلاق مضافًا إلى ما بعده**، نحو: ﴿سُبْحَانَ ٱللَّهِ﴾ [الصافات: ١٥٩]؛ فإنَّ « سبحان » اسم يُنبئ عن العظمة والتنزيه، فوقع القصدُ إلى ذكره مُجَرَّدًا عن التقييدات بالزمان أو بالأحوال. ولذلك وجب نصبُه كما يجبُ نصبُ كل مقصودٍ إليه بالذِّكر، نحو « إياك »، ونحو: « ويل زيد وويحه »، وهما أيضًا مصدران لم يُشتق منهما فعلٌ؛ حيث لم يحتج إلى الإخبار عن فاعلهما، ولا احتيج إلى تخصيصهما بزمن، فحكمهما حكمُ « سبحانَ اللّـه »، ونصبُها كنصبه؛ لأنه مقصود إليه.

ومما انتصب لأنه مقصود إليه بالذِّكر: « زيدًا ضربتُه » في قول النحويين، وهو مذهب شيخنا « أبي الحسين »[3]، وكذلك « زيدًا ضربتُ »، بلا ضمير، لا يجعله مفعولًا مقدمًا؛ لأن المعمول لا يتقدم على عامله، وهو مذهب قوي[4].

ولكن لا يبعد عندي قول النحويين: إنه مفعول مقدم، وإن كان المعمول لا يتقدم على العامل، والفعل كالحرف؛ لأنه عامل في الاسم ودال على معنى فيه، فلا ينبغي للاسم أن يتقدم [على الفعل][5]، كما لا يتقدم على الحرف.

ولكن الفعل في قولك: « زيدًا ضربتُ » قد أخذ معموله، وهو الفاعل، فمعتمده

(١، ٢) سقط من (ب).

(٣) هو سليمان بن محمد بن عبد اللّـه السبئي المالقي، المعروف بابن الطراوة. كان أحد شيوخ اللغة والنحو المبرِّزين بالأندلس. سمع على الأعلم وابن سراج وأبي الوليد الباجي. وكان أديبًا، وله مصنفات في النحو مشهورة، منها: « المقدمات إلى علم الكتاب »، « وشرح المشكلات على توالي الأبواب »، و « ترشيح المقتدى »، و « الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الإيضاح ». وكان من أبرز تلاميذه أبو القاسم السهيلي. توفي سنة (٥٢٨ هـ) عن نيف وتسعين سنة. انظر: بغية الملتمس (ص ٢٩٠)، وإنباه الرواة (٤/ ١٠٧ - ١٠٩)، وإشارة التعيين، ورقة (٢١)، والمغرب في حلى المغرب (٢/ ٢٠٨)، وطبقات ابن قاضي شهبة (٢/ ٢٩٨).

(٤) قال أبو حيان في الارتشاف، ورقة (٤٩٨): « وأجاز ابن الطراوة النصب بالقصد، وذلك في باب الاشتغال، نحو: زيدًا ضربته ».

(٥) عن البدائع (١/ ١٩).

عليه (ومن أجله صِيغ، وأما المفعول فلم يبالوا به، إذ ليس اعتماد الفعل عليه)[١] كاعتماده على الفاعل؛ ألا ترى أنه يُحذف، والفاعل لا يُحذف؟! فليس تقديمه على الفعل العامل فيه بأبعد من حذفه، وأما « زيدًا ضربتُه » فينتصب بالقصد إليه، كما قال الشيخ.

* * *
* *
*

---

(١) سقط من (ب).

(١١)

مسألة

[في المصدر]

ههنا سؤال لطيف، وهو أن يقال: المصدر في اصطلاح النحويين أمصدرٌ هو أم اسمٌ غير [١١أ] مصدر؟

ومعنى هذا السؤال: أن « مصدرًا » « مَفْعَل »، و « مَفْعَل » يكون عبارة عن الحدث نحو: « ذهبتُ مَذْهَبًا »، ويكون عبارة عن الموضع الذي يكون فيه الفعل، فتسمية النحويين الحدث مصدرًا هل هو « مَفْعَل » الذي يُراد به الحدَث، أو « مَفْعَل » الذي يُراد به الموضع؟

فإن قلت: هو « مَفْعَل» الذي يُراد به الحدَث، **خرجتَ** إلى قول الكوفيين في قولهم: إن المصدر صادر عن الفعل، والفعل[١] أصل له[٢]؛ وذلك أنك إذا جعلته مصدرًا صار بمعنى « الصُّدُور » و « الصَّدَر »، وصار « الضرب » ونحوه إذا سميته [١٤ب] مصدرًا كقولك: « رجلٌ صَوْمٌ وزَوْرٌ وفِطْرٌ »؛ أي: صائم وزائر ومُفطِر[٣]، فيكون الحدوث أيضًا صادرًا[٤] من حيث جعلت « المصدر » « مَفْعَلًا » بمعنى الصدور والصدر.

فإن قلت: وكيف أجعله اسمًا غير مصدر وهو عبارة عن الحدث، والحدث هو المصدر؟

قلنا: تسمية الحدث عندنا مصدرًا على جهة الاستعارة، كأنه الموضع الذي صدرت

---

(١) سقط من (ب).

(٢) في الإيضاح للزجاجي (ص ٥٦): « قال الفراء وجميع النحويين: المصدر مأخوذ من الفعل، والفعل سابق له، وهو ثانٍ بعده ». وينظر: الإنصاف (ص ٢٣٦)، وأسرار العربية (ص ١٧٣).

(٣) في المصباح المنير « فطر »: « والفطور - بالضم - المصدر، والاسم الفطر - بالكسر - ورجل فطر، وقوم فطر؛ لأنه مصدر في الأصل ».

(٤) في الإيضاح (ص ٦٢) قال الزجاجي لأبي بكر بن الأنباري: « لم زعم الفراء أن المصدر من الفعل؟ وبأي قياس جعله بمعنى الفاعل ؟... وهل يُعرف في كلام العرب (مَفْعَلٌ) بمعنى (فاعلٍ)، فيكون المصدر ملحقًا به؟ فقال: ليس هو كذلك عند الفراء، إنما هو بمعنى (مفعول)، كما قيل: هذا مَركبٌ فارهٌ، ومعناه: مركوب فاره ».

عنه الأفعال، والأصل الذي نشأت عنه، ولا بد من المجاز على القولين جميعًا؛ لأن الكوفي إذا قال إنه بمعنى « الصدر » فلا بد من حذف عنده في تسمية « الضرب » مصدرًا، كما لا بد من حذف في تسمية الرجل « صَوْمًا » و « زَوْرًا »؛ أي: ذو صوم وذو زور.

وإذا جعلناه اسمًا للحدث على جهة المجاز والنقل من المصدر الذي هو المكان فهو مجاز، وتسميته كتسمية الشجاع أسدًا، وكتسمية المجاز مجازًا؛ فإن أصل موضوع المجاز في المحسوسات للشيء يجاز[1] عليه، ثم نقله أهل الصناعة للمعنى الذي تجوز بسببه في نقل الألفاظ عن موضوعها، وتسمية الشيء باسم غيره لمعنًى جامع بينهما جائز، فذلك الوجه هو المجاز؛ إذ بسببه انتقل اللفظ عن أصل موضوعه، وجاز أن يُسمى به غيره، واللَّـه أعلم.

* * *
* *
*

(١) في (أ، ب): « مجاز ».

(١٢)

مسألة

[في الحروف]

قوله: « والحرف : ما دلَّ على معنًى في غيره »[١].

وذلك الغير إما اسم وإما فعل، وليس للفعل معنًى في نفسه، وإنما الذي له معنًى على الحقيقة هو الاسم؛ ومن ثَم وجب أن لا يكون عاملًا في غيره على الحقيقة، ووجب أن يكون الحرف عاملًا في كل ما دلَّ على معنًى فيه؛ لأن الألفاظ تابعة للمعاني، فكما تشبث الحرف بما دخل عليه معنًى، وجب أن يتشبث به لفظًا، وذلك هو العمل.

* **فأصل كل حرف أن يكون عاملًا**، فإذا وجدتَ حرفًا غير عامل فسبيلك أن تسأل، وأما الفعل فلا بد أن يكون عاملًا في الاسم لما بُيِّن في المسألة قبل[٢] هذا.

فإن قيل: فما بال حروف كثيرة لا تعمل؟

قلنا: لا نجد حرفًا لا يعمل إلا حرفًا دخل على جملة قد عمل بعضها في بعض، وسبق إليها عمل الابتداء أو نحوه، وكان الحرف داخلًا لمعنًى في الجملة لا لمعنًى في اسم مفرد، فاكتفى بالعامل السابق قبل هذا الحرف، وهو الابتداء أو نحوه، وذلك نحو: هل زيد قائم؟ ونحو: أعمرو خارج؟ في الاستفهام؛ فإن الحرف دخل لمعنًى في الجملة، ولا يمكن الوقوف عليه[٣]، ولا يتوهم انقطاع الجملة عنه؛ لأنه حرف مفرد لا يُوقف عليه، ولو تُوهِّم ذلك فيه لعمل في الجملة ليؤكدوا بظهور أثره فيه تعلقه[٤] بها ودخوله عليها، كما فعلوا في « إنَّ » وأخواتها حيث كانت كلمات من ثلاثة أحرف فصاعدًا يجوز الوقف على كل واحدة منهن، تقول: « إنه، وليته، ولعله »؛ فأعملوها في الجملة إظهارًا لتشبثهن بالحديث الواقع بعدهن. وسيأتي بيان ذلك- إن شاء اللَّـه تعالى - بأكثر من هذا[٥].

---

(١) الجمل للزجاجي (ص ١٧)، وانظر: أسرار العربية (ص ١٢)، والأشباه والنظائر (١/ ٢٦٩، ٢٧٠)
(٢) انظر فيما مضى « المسألة العاشرة ». (٣) عن (ب).
(٤) في (أ، ب): « وتعلقه ».
(٥) انظر فيما يأتي ورقة (٨٤ أ)، المسألة رقم (٦٩).

* **نعم، وربما أرادوا توكيد تعلُّق الحرف بالجملة إذا كان الحرف مؤلَّـفًا من حرفين، نحو « هل »**، فربما تُوهِّم الوقفُ عليه، أو خِيفَ ذهولُ السامع عنه، فأُدخِل في الجملة حرفٌ زائدٌ ينبِّـه السامع عليه، وقام ذلك الحرف مقام العمل، نحو قولك: هل زيد بقائم؟ و« ما زيد بقائم »؛ فإذا سمع المخاطب « الباء » وهي لا تدخل في الوجوب، تأكد عنده ذكر النفي والاستفهام وأن الجملة غير منفصلة عنه[1]؛ ولذلك أعمل أهل الحجاز « ما » النافية تأكيدًا لتشبثها [١٥ب] بالجملة.

ومن العرب من اكتفى في التأكيد بإدخال الباء ورآها نائبة (في التأثير)[2] عن العمل الذي هو النصب.

* **وإنما اختلفوا في « ما »، ولم يختلفوا في « هل »**، لمشاركة « ما » لـ « ليس »[3] في النفي، فحين أرادوا أن يكون لها أثر في الجملة يؤكد[4] تشبثها بها جعلوا ذلك الأثر كأثر « ليس »، وهو النصب، والعمل في باب « ليس » أقوى؛ لأنها كلمة كـ « ليت » و « لعل » و « كأنّ »، والوهمُ إلى انفصال الجملة عنها أسرعُ منه إلى توهُّم انفصال الجملة عن « ما » و « هل »، فلم يكن بد من إعمال « ليس »، وإبطال معنى الابتداء السابق.

ولذلك إذا قلت: « ما زيدٌ إلا قائمٌ »، لم يعملها أحد منهم؛ لأنه لا يُتوهم انقطاع « زيد » عن « ما »؛ لأن « إلا » لا يكون إيجابًا إلا بعد نفي، فلم يُتوهم [١٢أ] انفصال الجملة عن « ما » ؛ وكذلك لم يُعملوها عند تقديم الخبر نحو: « ما قائم زيد »؛ لأنه ليس من رتبة النكرة أن يكون مبدوءًا بها، مـخبَـرًا عنها إلا مع الاعتماد على ما قبلها؛ فلم يتوهم المخاطبُ انقطاعَ الجملة عن « ما » قبلها لهذا السبب، فلم يحتجْ إلى إعمالها وإظهار أثرها، وبقي الحديث كما كان قبل دخولها، مستغنيًا عن تأثيرها فيه.

* **وأما حرف « لا »** فإنه إن كان عاطفًا فحكمه حكم حروف العطف، وليس من حروف العطف شيء عامل، وإن لم تكن « لا » حرف عطف نحو: « لا زيدٌ قائمٌ ولا عمروٌ »، فلا حاجة إلى إعمالها في الجملة؛ لأنه لا[5] يُتوهَّم انفصال الجملة بقوله:

---

(١) في الارتشاف لأبي حيان، ورقة (٥٧٢): « واختلفوا في فائدة المجيء بالباء، فقال البصريون: يجوز أن لا يسمع المخاطب (ما)، فيتوهم أن الكلام موجب ، فالباء يُفهم أنه نفي، وقال الكوفيون: نفي؛ لقولك: إن زيدًا لقائم، فالباء تقابل اللام ». وانظر: أسرار العربية (ص ١٤٥).

(٢) سقط من (ب).

(٣) في (ب): « ليس » بلا لام قبلها.

(٥،٤) سقط من (ب).

« ولا عمرو »، ولأن الواو مع « لا » الثانية تُشعر بالأولى لا محالة، وتربط الكلام بها؛ فلم يحتج إلى إعمالها، وبقيت الجملة عاملًا فيها الابتداء كما كانت قبل دخول « لا ».

فإن قلت: فإن لم تعطف على الجملة بحرف عطف، وقلت: « لا زيدٌ قائمٌ »، فما حكم الكلام؟

قلنا: هذا لا يجوز؛ لأن « لا » يُنفى بها في أكثر الكلام ما قبلها، تقول: هل قام زيد ؟ فيقال: « لا ». وقال سبحانه: ﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ﴾ [البلد: ١][1]؛ وليست « لا » ههنا نفيًا لما بعدها، كما لو قلت: « ما أقسم »؛ ألا ترى أن « ما » لا تكونُ أبداً إلا نفيًا لما بعدها؟! فلذلك قالوا: « ما زيد قائم »، ولم يخشَوا توهُّمَ انقطاع الجملة عنها، ولو قالوا: « لا زيد قائم » لخيف أن يُتوهَّم أن الجملة موجبة، وأن « لا » كنحو « ما » في: « لا أقسم » إلا أن تعطف، فتقول: « لا زيد في الدار ولا عمرو »، وكذلك في النكرات نحو: ﴿ لَّا لَغۡوٌ فِيهَا وَلَا تَأۡثِيمٌ ﴾ [الطور: ٢٣]، إلا أنهم في النكرات قد أدخلوها على المبتدأ والخبر تشبيهًا لها بـ « ليس »؛ لأن النكرة أبعد في باب الابتداء من المعرفة، والمعرفة أشدُّ استبدادًا بأول الكلام.

وأما التي للتبرئة فللنحويين اختلاف؛ أهي عاملة أم لا[2]؟

- فإن كانت عاملة فكما أعملوا « إنَّ » حرصًا على إظهار تشبثها بالحديث.

- وإن كانت غير عاملة - كما ذهب إليه سيبويه[3]، والاسم بعدها مركب معها

---

(١) وقال الطبري في تفسيره: « وقال بعض نحويي الكوفة: (لا) رد لكلام قد مضى من كلام المشركين الذين كانوا ينكرون الجنة والنار، ثم ابتدئ القسَم فقيل: أقسم بيوم القيامة. وكان يقول: كل يمين قبلها رد لكلام فلا بد من تقديم (لا) قبلها، ليفرق بذلك بين اليمين التي تكون جحدًا، واليمين التي تستأنف ».

(٢) فصَّل أبو حَيَّان الخلاف، فقال: « واختلفوا في هذه الحركة، فذهب أكثر البصريين إلى أنها حركة بناء، وذهب الكوفيون والجرمي والزجاج والسيرافي والرماني - إلى أنها فتحة إعراب. والقائلون إنها حركة بناء جُمهورهم على أن (لا) عاملة في الاسم، وإن كان مبنيًّا فهو في موضع نصب. وذهب بعضهم إلى أنها لم تعمل فيه شيئًا، بل هو وحده في موضع رفع، وبناؤه لتضمنه معنى (من)، لا لتركبه مع (لا)؛ إذ الأصل: لا من رجل ». انظر: الارتشاف، ورقة (٦٠٩) بتصرف.

ومن هذا يتبين أن الخلاف بين النحاة من جهتين: الحركة، والعمل. وقد عزا الرضِي الخلاف إلى ما في قول سيبويه من إجمال. انظر: شرح الكافية (١/ ٢٢٥)، وانظر كذلك: الخصائص (٢/ ١٦٨، ٣/ ٥٦)، والإنصاف (ص ٣٦٦).

(٣) في الكتاب (١/ ٣٤٥): « هذا باب النفي بلا ، و (لا) تعمل فيما بعدها، فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب (إن) لما بعدها، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم؛ لأنها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم=

مبني على الفتح - فليس كلامنا في المبنيات.

* **وأما حروف النداء** فعاملة في المنادى عند بعضهم[١]. والذي يظهر لي الآن أنَّ « يا » تصويت بالمنادى، نحو « جوتُ »[٢]، و « ها »، ونحو ذلك، والمنادى منصوب بالقصد إليه وإلى ذكره؛ لما تقدَّم من قولنا في كل مقصود إلى ذكره مجردًا عن الإخبار عنه: إنه منصوب[٣]. ويدلّك على أن حرف النداء ليس بعامل وجودُ العمل في الاسم دونه، نحو: « صاحبَ زيدٍ، أقبِلْ »، و ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾ [يوسف: ٢٩]؛ وإن كان مبنيًّا عندهم فإنه بناء كالعمل؛ ألا تراه يُنعت على اللفظ كما يُنعت المعرَب؟! ولو كان حرف النداء عاملًا لما جاز حذفه وبقاء العمل [١٦ب].

فصل[٤]

[في عمل الحروف الناصبة والجازمة للمضارع]

فإن قيل:

ما بالُ الحروف الناصبة للأفعال المضارعة والجازمة لها قد عملت في الأفعال، والفعل مع فاعله جملة قد عمل بعضها في بعض؟ ثم إن الفعل المضارع قبل دخول العامل عليه كان مرفوعًا، ورفعه - لا شك - بعامل، وذلك العامل - في قولهم[٥] - هو وقوعه موقع الاسم، فهلا منع هذا العامل هذه الحروف الداخلة من العمل، كما منع العامل - الذي هو الابتداء - الحروف الداخلة على الجملة من العمل؛ إلا أن يُخشى انقطاع الجملة، كما خِيفَ في « إن » وأخواتها؟

=واحد، نحو: خمسةَ عشرَ ».

وواضح أن سيبويه يُعمل (لا). ولعل السهيلي قد بنى فهمه لمذهب سيبويه على قوله بالتركيب. وهو ما ذكره ابن هشام، قال في الجهة السادسة (ص ٦٣٣): « والذي عندي أن سيبويه يرى أن المركبة لا تعمل في الاسم أيضًا؛ لأن جزء الشيء لا يعمل فيه ».

(١) انظر: أسرار العربية لأبي البركات الأنباري (ص ٢٢٧).

(٢) في تاج العروس « جوت »: « جَوْت جَوْت - مثلثة الآخر مبنية -: دعاء للإبل ودعاء إلى الماء ». وقد ذكرها ابن الطراوة في الإفصاح، ورقة (٤): حَوْب، بالحاء والباء، وقال: « زجر للإبل لتمضي ». وهي كذلك في الكتاب (١/ ٣٠٤). وينظر تاج العروس « حوب ».

وفي التاج - باب الألف اللينة -: « ها: زجر للإبل ودعاء لها؛ تقول: هاهيت بالإبل، إذا دعوتها ».

(٣) انظر « المسألة العاشرة »، الفصل الثاني.

(٤) سقط من (ب).

(٥) يعني البصريين. انظر المذاهب في ذلك في: أسرار العربية (ص ٢٨، ٢٩).

فالجواب من وجهين:

- **أحدهما:** أن العامل في المبتدأ - وإن كان معنويًّا - كما أن الرافع للفعل المضارع معنوي[١]، لكنه أقوى منه؛ لأن حق كل مُخبَـر عنه أن يكون مرفوعًا لفظًا وحسًّا، كما أنه مرفوع معنًى وعقلًا؛ ولذلك استحق الفاعل الرفع دون المفعول؛ لأنَّه المحَدَّث عنه بالفعلِ؛ فهو أرفعُ رتبةً من المفعول في الـمعنى، فوجب أن يكون في[٢] اللفظ كذلك؛ لأنه تابع للمعنى. وأما رفع الفعل المضارع فلوقوعه موقع الاسم (المخبر به)[٣] والاسم التابع له، فلم يقوَ قوته في استحقاق الرفع، فلم يمنع شيئًا منَ الحروف اللفظية عن العمل؛ إذ اللفظي أقوى من الـمعنوي، وامتنع ذلك في بعض الأسماء المبتدأة لضعف الـحروف، وقوة العامل السابق للمبتدأ، كما تقدم بيانه[٤].

- **والجواب الآخر:** (أن هذه الحروف لم تدخل لمعنًى في الجملة)[٥]، إنما دخلت لمعنًى في الفعل المتضمن للحدث من نفي أو إمكان[٦] أو نهي أو جزاء؛ وذلك كله يتعلق بالفعل خاصة لا بالجملة، فوجب عملها فيه كما وجب عمل حروف الجر في الأسماء من حيث دلَّت على معنًى فيها، ولم تَـكن داخلة على جملة سبق إليها عامل معنوي ولا لفظي؛ وهذا الجواب أولى أن يتمسك به.

مما يجب الوقوفُ عليه ههنا أيضًا: أن النواصب والجوازم لا تدخل على الفعل الواقع موقع الاسم لحصوله في موضع الأسماء؛ فلا سبيل لنواصب الأفعال وجوازمها أن تدخل على الأسماء، ولا على ما هو واقع موقعها؛ فهي إذا دخلت على الفعل خلَّصته للاستقبال، ونفت عنه [١٣أ] معنى الحال، وهذا معنًى يختص بالفعل لا بالجملة.

---

(١) في (ب): « معنويًّا ». (٢) عن (ب).

(٣) في (أ، ب): « المخبر عنه »، ولا يستقيم الكلام عليه؛ لأن الفعل إنما يقع موقع المخبر به، نحو: « إن محمدًا ليقوم »، وموقع التابع، نحو: « هذا رجل يخلص ».

(٤) يعني في « ما »، و « لا ».

(٥) في (أ): « لم تدخل في معنًى في الجملة ». وفي (ب): « لم تدخل في معنى الجملة ». والمثبت عن البدائع (١/ ٣٣).

(٦) سيأتي قول المؤلف أن « أن » الناصبة للمضارع لها فوائد، منها: دلالتها على إمكان الفعل دون الوجوب والاستحالة.

* **وأما « إلَّا » في الاستثناء** فقد زعم بعضهم أنها عاملة[١]. وقد نُقض ذلك عليه بما لا قِبَلَ له به، من قولهم: « ما قام أحدٌ إلا زيدٌ »، و « ما جاءني إلا عمرو ».

والصحيح أنها موصلةٌ الفعلَ إلى العمل في الاسم بعدها، كتوصيل واو المفعول معه[٢] الفعلَ إلى العمل فيما بعدها. وليس هذا يَكْسِرُ الأصل الذي قدمناه، وهو استحقاق جميع الحروف للعمل فيما دخلت عليه من الأسماء المفردة والأفعال؛ لأنها إذا كانت موصلة للفعل، والفعل عامل، فكأنها هي العاملة؛ فأنت إذا قلت: « ما قام إلَّا زيد » فقد أعملتَ الفعل على معنى الإيجاب، كما [لو][٣] قلت: « قام زيد لا عمرو »، وقامت « لا » مقام نفي الفعل عن « عمرو »، فكذلك قامت « إلا » مقام إيجاب (الفعل لزيد إذا قلت: ما جاءني إلا زيد، فكأنها هي العاملة)[٤]، فاستغنوا عن إعمالها عملاً آخر.

* **وكذلك حروف العطف**، وإن لم تكن عوامل، فإنما جاءت « الواو » الجامعة منها لتجمع بين الاسمين في الإخبار عنهما، فقد أوصلت الفعل إلى العمل في الثاني، وسائر حروف العطف يتقدر بعدها العامل، فتكون في [١٧ب] حكم الحروف الداخلة على الجمل؛ فإذا قلت: « قام زيد وعمرو »، فكأنك قلت: قام زيد وقام عمرو. وإذا قلت « زيد وعمرو في الدار »، فكأنك قلت: زيد في الدار وعمرو فيها أيضًا. فصارت هذه الحروف كالداخلة على الجمل. وقد تقدم في الحروف الداخلة على الجمل أنها لا تستحق من العمل فيها ما تستحق الحروف الداخلة على الأسماء المفردة والأفعال.

* **ونقيس على ما تقدم لام التوكيد**، وتركهم لإعمالها في الجملة، مع أنها لا تدخل لمعنًى في الجملة فقط[٥]، بل لتربط ما قبلها من القسم بما بعدها. هذا هو

---

(١) نُسب هذا إلى بعض الكوفيين، وإلى المبرد في الإنصاف (ص ٢٦١). ذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين – وهو المشهور من مذهبهم – إلى أن « إلا » مركبة من « إنَّ » و « لا » ثم خُففت « إنَّ » وأدغمت في « لا »، فنصبوا بها في الإيجاب اعتبارًا بإنّ، وعطفوا بها في النفي اعتبارًا بلا. انظر: المقتضب (٤/ ٣٩٠)، والإنصاف (ص ٢٦٠)، وأسرار العربية (ص ٢٠١ – ٢٠٥)، والخصائص (٢/ ٢٧٦).

(٢) هذا مذهب البصريين. انظر: الإنصاف (ص ٢٤٩ – ٢٦٢).

(٣) عن البدائع (١/ ٣٣).

(٤) ما بين القوسين عن (ب).

(٥) تفيد هذه اللام أمرين: توكيد مضمون الجملة، وتخليص المضارع للحال عند الأكثرين. انظر: مغني اللبيب (ص ٢٥١).

الأصل فيها، حتى إنهم ليذكرونها دون القَسم، فتشعر عند المخاطب باليمين، كما قال الشاعر[1]:

إنـي لأَمنــحُـكِ الصُّـدودَ وإنـني … قَسَـمًا إليكِ، مع الصُّدودِ لأمْـيَـلُ

لأنه حين قال: « لأمنحكِ » عُلم أنه قد أقسم، فلذلك قال: « قسمًا ».

وهذا الأصل محيط بجميع أصول إعمال حروف الجر وغيرها من العوامل، وكاشف عن أسرار العمل للأفعال وغيرها من الحروف في الأسماء، ومَـنْـبَهةٌ على سر امتناع الأسماء من أن تكون عوامل في غيرها؛ والحمد للّـه على ما علّم.

* * *
* *
*

---

(١) هو الأحوص بن محمد الأنصاري، كان مقدَّمًا عند أهل الحجاز وأكثر الرواة. والبيت من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز، وأولها:

يـا بـيـتَ عـاتـكـةَ الـتـي أتـغـزَّلُ … حـذرَ الـعِـدا، وبـه الـفـؤادُ مُـوكَّـلُ
إنـي لأمـنـحـك ....

والبيت من شواهد الكتاب (١/ ١٩٠)، وابن يعيش (١/ ١١٦)، وهو في الخزانة (١/ ٢٤٧).

قال سيبويه: « هذا باب ما يكون المصدر فيه توكيدًا لنفسه نصبًا؛ وذلك قولك: له عليَّ ألف درهم عُرفًا. ومثل قول الأحوص، وإنما صار توكيدًا لنفسه؛ لأنه حين قال: (له عليَّ) فقد أقرَّ واعترف، وحين قال: (لأميل) علم أنه بعد حلف، ولكنه قال: (عرفًا وقسمًا) توكيدًا ».

وقال الأعلم: « الشاهد فيه نصب قوله: (قسمًا)، ونصبه على المصدر المؤكد لما قبله من الكلام الدال على القسم؛ لأنه لما قال: إني لأمنحك الصدود، وإني إليك لأميل، عُلم أنه مُحقِّق مُقسِم، فقال: (قسمًا) مؤكدًا لذلك ».

ويبدو أن السهيلي قد اختصر عبارة الأعلم، وأنه لا يعني أن « قسمًا » توكيد للقَسم المفهوم من الجملة الأولى فحسب، بل يعني ما فُهم من الجملتين.

وفي خزانة الأدب (١/ ٢٤٨): « وقال ابن جني في إعراب الحماسة: انتصاب (قَسَمَ) لا يخلو أن يكون بما تقدم من قوله: (إني لأمنحك الصدود)، أو من جملة: (إني إليك لأميل). ولا يجوز الأول من حيث كان في ذلك الحكمُ بجواز الفصل بين اسم (إن) وخبرها بمعمول جملة أخرى أجنبي عنها. فثبت بذلك أنه من الجملة الثانية، وأنه منصوب بفعل محذوف دل عليه قوله: (وإنني إليك لأميل)؛ أي: أقسم قَسمًا، وأضمر هذا الفعل. وإنما سبق الجزء الأول من الجملة الثانية، وهو اسم (إن)، وهذا واضح ».

هذا، وإذا كان « قَسمًا » توكيدًا لما فُهم من الجملتين، كما ذهب إليه الأعلم، وكما تبعه السهيلي مختصرًا، فلا يكون أجنبيًّا عن اسم « إن » الثانية وخبرها، ولا يكون ثمة فصل، كما يقول ابن جني.

باب الإعراب

(١٣)

مسألة

[في وقوع الإعراب آخر الكلمة]

الإعرابُ الذي هو الرفعُ والنصب والخفض محلُّه أواخر الكلمة، ولبعض النحويين في تعليل ذلك كلامٌ يُرغَبُ عنه[1]!

والحكمة فيه عندي - واللَّه أعلم - أن الإعراب دليلٌ على المعاني التي تلحق الاسمَ، نحو كونه فاعلًا أو مفعولًا وغير ذلك؛ وتلك المعاني لا تلحق الاسمَ إلا بعدَ حُصُولِ العلم بحقيقته ومعناه؛ فوجبَ أن لا يتقدم الإعرابُ الاسم ولا يتوسَّطه في الوجود، وأن يترتبَ بعده كما ترتب مدلولهُ - وهو الوصف - بعد مدلولِ الاسم، وهو المسمَّى الموصوف بذلك الوصف.

واللَّه أعلم

* * *

(١) انظر: الإيضاح للزجاجي (ص ٧٦).

(١٤)

مسألة

[في الحرف والحركة]

الحركة: عبارة عن تحريك العضو الذي هو الشفتان عند النطق بالصوت الذي هو الحرف.

والحرف: عبارة عن جزء من الصوت[١].

ومُحال أن تقوم الحركة بالحرف حتى يُـقال: حرف متحرك، حقيقة[٢]؛ لأن الحرف الذي هو جزء من الصوت عرضٌ عند جميع العقلاء إلا النظَّام[٣]، وقوله[٤]: لا ينسق[٥] مع الصواب في النظام؛ فإذا ثبت أن الصوت عرض والحركة عرض آخر، فقولنا: **حرف**[٦] **متحرك أو ساكن**، مجاز؛ لأن السكون أيضًا ضد الحركة، ومحله محلها، وهو العضو؛ إذ لا تقوم الحركة والسكون إلا بجسم أو جوهر.

فإذا ثبت ذلك..

- **فالضمة** عبارة عن تحريك الشفتين بالضم عند النطق بالحرف، فيحدث عن ذلك صُوَيتٌ خفيٌّ مقارنٌ للحرف[٧]، فإن امتد كان « واوًا »، وإن قصر كان « ضمة » وصورتها عند حُـذَّاق الكُـتَّـاب صورة « واو » صغيرة؛ لأنها بعض واو.

(١) انظر: سر صناعة الإعراب (١/ ٦).

(٢) انظر أيضًا المرجع المتقدم (١/ ٣٦، ٣٧).

(٣) هو أبو إسحاق إبراهيم بن سيار بن هانئ البصري، من أئمة المعتزلة. تبحّر في علوم الفلسفة، وانفرد بآراء خاصة، تابعه فيها فرقة من المعتزلة سُميت النظامية، نسبة إليه. توفي سنة (٢٣١ هـ). انظر: الأعلام (١/ ٣٦)، والملل والنحل للشهرستاني (ص ٥٦ - ٦٠)

(٤) قال الشهرستاني في نهاية الإقدام (ص ٣١٨): « ذهب النظَّام إلى أن الكلام جسم لطيف منبعث من المتكلم، ويقرع أجزاء الهواء، فيتموج الهواء بحركته، ويتشكل بشكله، ثم يقرع العصب المفروش في الأذن، فيتشكل العصب بشكله، ثم يصل إلى الخيال، فيعرض على الفكر فيفهم... وربما يقول: الكلام حركة في جسم لطيف على شكل مخصوص »... يقول الشهرستاني: « وإنما أخذ مذهبه في هذه المسألة وغيرها من المسائل من مذهب الفلاسفة، غير أنه لم يفهم من كلامهم إلا ضجيجًا، ولم يورده نضيجًا ». هذا، وينظر: الملل والنحل (ص ٥٦) وما بعدها، وسر الفصاحة لابن سنان الخفاجي (ص ٧).

(٥) في (أ، ب): « ينشق »، بالشين. والصواب ما أثبته.

(٦) سقط من (ب).

(٧) في (ب): « للحركة ».

- **والفتحة** عبارة عن فتح الشفتين عند النطق بالحرف، وحدوث الصوت الخفي الذي يُسمى فتحة أو نصبة، وإن امتدت كانت ألفًا، وإن قصرت فهي بعض ألف، وصورتها كصورة ألف صغيرة.

- **وكذلك القول في الكسرة والياء** وأن إحداهما بعض الأخرى، وحدوثهما عند تحرك العضو بالكسر مع مقارنة الحرف[١].

- **والسكون** عبارة عن خُلوِّ العضو من الحركات عند النطق بالحرف، فلا يحدث بعد الحرف صوت، فينجزم عند ذلك؛ أي: ينقطع، فنُسمِّيه جزمًا، اعتبارًا بالصوت وانجزامه[٢]، ونُسمِّيه سكونًا، اعتبارًا بالعضو الساكن [١٤أ].

فقولنا إذًا: **فتحٌ** [١٨ب]، **وضمٌّ، وكسرٌ، وسكونٌ**، هو من صفة العضو[٣]، وإذا سميناها **رفعًا ونصبًا وخفضًا وجزمًا**، فهي من صفة الصوت؛ لأنه يرتفع عند ضم الشفتين، وينتصب[٤] عند فتحهما، وينخفض عند كسرهما، وينجزم عند سكونهما.

ولهذه الحكمة عَبَّر أرباب الصنعة بالرفع والنصب والجزم والخفض عن حركات الإعراب؛ إذ الإعراب لا يكون إلا بعامل وسبب، كما أن هذه الصفات التي تُضاف إلى الصوت من رفع ونصب وخفض إنما تكون بسبب، وهو تحرك العضو؛ فاقتضت الحكمة اللطيفة والصنعة البديعة أن يُعبَّر بما يكون عن سبب عما يكون لسبب، وهو الإعراب، وأن يُعبَّر بـ « الفتح والضم والكسر والسكون » عن أحوال البناء، فإن البناء لا يكون بسبب، أعني بالسبب العامل. فاقتضت الحكمة أن يُعبَّر عن تلك الأحوال بما يكون وجوده بغير آلة؛ إذ الحركات الموجودة في العضو (لا تكون بآلة)[٥]، كما تكون الصفات المضافة إلى الصوت.

---

(١) في سر الصناعة (١/ ١٩): « وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة. وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة ».

(٢) قال الزجاجي في الإيضاح (ص ٩٣، ٩٤): « وأما الجزم فأصله القطع؛ يقال: جزمتُ الشيء وجذمتُه وبترتُهُ وجذذتُهُ وصلمتهُ وفصلتهُ وقطعتُ، بمعنًى واحد. فكأن معنى الجزم قطع الحركة عن الكلمة، هذا أصله، ثم جُعل منه ما كان بحذف حرف على هذا ».

(٣) وازن هذا بما ذكره الزجاجي في الإيضاح (ص ٩٣).

(٤) في اللسان « نصب »: « والكلمة المنصوبة يُرْفَعُ صوتها إلى الغار الأعلى ». وفي مادة « غور »: « الغار: ما خلف الفراشة من أعلى الفم. وقيل: هو الأخدود الذي بين اللَّحْيين. وقيل:هو داخل الفم ».

(٥) في (أ، ب)، والبدائع: « لا تكون إلا بآلة ». ولا يستقيم المعنى عليه.

فمن تأمّل هذه الحكمة من أرباب الصناعة، رأى من بُعدِ غورِهم، ودقةِ أذهانهم، ورجاحةِ أحلامهم، وثَـقَـابـةِ[1] أفهامهم - ما يُستدل به على أنهم مؤيَّدون بالحكمة في جميع أغراضهم وكلامهم.

ولعلنا أن نعطف عِنان الكلام بعد هذا إلى الخفض وتسميتهم إياه جرًّا، والتكلم على صورته في الخط، إلى غير ذلك مما يليق ذكره بذلك المقام، واللّـه تعالى المستعان.

* * *
* *
*

(١) أي: نفاذها وبلوغها؛ ففي مختار الصحاح « ثقب »: « وثَـقَبَت النار: اتَّـقَدَت. وبابه دخل، وثقابة أيضًا - بالفتح - يعني نفاذها وبلوغها ».

(١٥)

مسألة

[في التنوين]

قوله: « تَنْفَرِدُ الأسماء بالخفض والتنوين »[١].

قال بعضهم في حدِّ التنوين: نون ساكنة تلحق أواخر الأسماء المتمكنة[٢].

وتصحيح هذه العبارة عندي أن يقال: « التنوين: إلحاق الاسم نونًا ساكنةً »[٣]؛ لأن « التنوين » مصدر « نوَّنتُ الحرف »؛ أي: ألحقتُه نونًا، كما أن « التنعيل » مصدر « نعَّلتُ الرِّجْلَ »: إذا جعلتُ لها نَعْلًا؛ وليس « التنعيل » هو « النَّعْل »؛ وكذلك « التنوين » ليس هو « النون » بمجردها، وهذا يطَّرد في الحروف، تقول: « سَيَّنتُ الكلمة »؛ أي ألحقت بها سينًا[٤]، و « كوَّفْتها »[٥]؛ أي: ألحقتُ بها كافًا، ومن الزاي: « زَيَّيْتُها » - في قول بعضهم - والصحيح: « زَوَّيْتُها »؛ حُكي عن بعض الأعراب أنه قال: « إنها زاي فزوّها »[٦].

فإن قيل: ما الحكمة في إلحاق هذه النون الأسماءَ، وسقوطها في الوقف، وإبدالها ألفًا في حال النصب، وغير ذلك من أحوالها؟

فالجواب: أن أكثر مسائل هذا الباب قد تكلم الناس فيه بحكمة وصواب، إلا أشياء أغفلوها، منها مسائل كثيرة من باب « ما ينصرف وما لا ينصرف » ونُتَفٌ[٧] في

---

(١) الجمل (ص ١٨).

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٩/ ٢٩).

(٣) قال ابن يعيش (٩/ ٢٩): « فالتنوين: مصدر، غلب حتى صار اسمًا لهذه النون ».

(٤) قال الرضي في شرح الشافية (٣/ ٧٥): « وأما جيم وشين وعين، فعينها ياء، نحو: بيت وديك؛ إذ الياء موجودة، ولا دليل على كونها واوًا ».

(٥) قال الرضي أيضًا: « وما ثانيه ألف من هذه الأسماء وبعده حرف صحيح نحو: دال ذال صاد ضاد كاف لام... فجعلُها في الأصل واوًا أولى من جعلها ياءً؛ لأن باب (دار ونار) أكثر من باب (ناب وغاب)، فتقول: ضوَّدتُ ضادًا، وكوَّفتُ كافًا... ».

(٦) في اللسان « زوي » نقلًا عن ابن جني: « ولو اشتققتَ منها (فعَّلتُ) لقلتَ: زوَّيتُ، قال: وهذا مذهب أبي علي. ومن أمالها قال: زيَّيتُ زايًا... ». وفي اللسان أيضًا: « وقال زيد بن ثابت في قوله ﷻ: ﴿ نُنشِزُهَا ﴾ [البقرة: ٢٥٩] قال: هي زاي فزيِّها؛ أي: اقرأها بالزاي ».

(٧) أي: أشياء، ففي المصباح المنير « نتف »: « أفاده نُتْفَةً من علم؛ أي: شيئًا ».

أبواب أُخر، لعلنا - إن شاء اللّـه تعالى - أن نكشف عنها، ونشفى منها، ونقدِّم لها[(١)] ههنا أصلًا، فنقول: التنوين فائدته التفرقة بين المنفصل والمتصل[(٢)]، فلا يدخل في الاسم إلا علامةً لانفصاله مما بعده، ولذلك يكثُر في النكرات لفَرْطِ احتياجها إلى التخصيص بالإضافة؛ فإذا لم تُضَفْ احتاجت إلى التنوين تنبيهًا على أنها غير مضافة، ولا تكاد المعارف تحتاج إلى ذلك إلا فيما قلَّ من الكلام، لاستغنائها في أكثره عن زيادة تخصيص، وما لا يُتصوَّر فيه الإضافة بحال كالمضمر والمبهم لا يُنوَّن بحال، وكذلك ما دخلته الألف واللام لا يحتاج إلى التنوين في شيء من الكلام[(٣)].

وهذه علة عدمه في الوقف؛ لأن الموقوف عليه لا يكون مضافًا إلى غيره؛ إذ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، ولا يُوقف على بعض الاسم دون بعض، وباللّـه التوفيق.

فإن قيل: ما الحكمة في اختيار « النون » الساكنة لهذا المعنى دون سائر الحروف؟

فالجواب: [١٩ب] أن الأصل في الدلالة على المعاني الطارئة على الأسماء حروف المد واللِّين، وأبعاضها - وهي الحركات - متى قُدِّر عليها فهي أخف من غيرها، ومتى لم يمكن كان أشبهُ الحروف بها وأقربُها إليها أولى بذلك مما هو أبعد منها. وأواخر الأسماء المعربة قد لحقتها حركات الإعراب، فلا يصح أن يلحقها علامة للانفصال إلا غير الحركات (وغير حروف المد واللين؛ لأن)[(٤)] حروف

---

(١) سقط من (ب).

(٢) في الإيضاح للزجاجي (ص ٩٧): « وقال بعض الكوفيين: التنوين فاصل بين المفرد والمضاف ». ويبدو أن السهيلي قد تأثر بهذا القول؛ ذلك أنه يرى أن النون مطلقًا إذا لحقت الكلمة - سواء أكانت هذه الكلمة اسمًا أم فعلًا أم حرفًا - فإنها تدل على انفصالها مما بعدها، فلم يقصر هذه الوظيفة على نون التنوين، بل مثلها في هذا نون الوقاية وغيرهما. انظر: دراستنا عن السهيلي (ص ٣٤٣) وما بعدها، والروض الأنف (٢/ ٢١٠).

(٣) من هذا الإحصاء للمعارف لا يبقى إلا العَلم، وللسهيلي فيه أصل، وهو أن حكم العَلم حكم سائر المعارف في الاستغناء عن التنوين، وأنه إذا نُـوِّن عَلَمٌ فَـلِعِلَّة، وقد يُـتـركُ صرفه مع استيفائه لهذه العلة. وقد أملى فيما لا ينصرف مسألة تضمنها كتابه « الأمالي ». انظر من (ص ١٩ - ٣٩).

(٤) سقط من (ب).

المد واللِّين هي أنفُس الحركات[١] إلا أنها مُدَّت، وطُوِّل بها الصوت، على ما سيأتي بيانه إن شاء اللَّـه تعالى.

فإذا لم يمكن الحركة، ولا ما هي بعضها من الحروف، فأشبه الحروف بحروف المـد واللِّين « النون » الساكنة لخفائها وسكونها[٢]، وأنها من حروف الزيادة[٣]، وأنهم قد جعلوها من علامات الإعراب في الأمثلة الخمسة، فاختيرت علامة لتمكن الاسم[٤]، وتنبيهًا على انفصاله؛ ولهذا لا نجد فعلًا منونًا أبدًا، لاتصاله بفاعله واحتياجه إلى [١٥أ] ما بعده.

* * *
* *
*

---

(١) انظر: أسرار العربية لأبي البركات الأنباري (ص ٣٥).

(٢) قال سيبويه (٢/ ٤١٥): « وتكون النون مع سائر حروف الفم حرفًا خفيًّا مخرجه من الخياشيم ».

(٣) انظر: المقتضب (١/ ٢١٩) ، (٣/ ١٦٧) في مشابهة النون للواو والياء.

(٤) لقد عدل السهيلي عن هذا القول في كتابه الأمالي، وهو كتاب جمع مسائل أملاها السهيلي بعد كتاب النتائج الذي نحن بصدده، ومن المألوف أن يكون للعالم في المسألة الواحدة رأيان فأكثر، يقول السهيلي في الأمالي (ص ٢٥): « وليس دخول التنوين في الأسماء علامة للتمكن، كما ظنَّه قوم؛ فإن العرب لا تريد أن تُشعر المخاطب بتمكن اسم، ولا أيضًا التمكن معنى تحتاج إلى بيانه وإعلام المخاطب به، ولا أيضًا (قِرْطَعْبَـة) و (هُدَبِد) و (دُرْداقِس) – وهي كلمات منصرفة – بأكثر تمكنًا في الكلام من (أحمر) و (أشقر) و (بيضاء) و (حسناء)، بل هو أكثر تمكنًا في الكلام، وهم له أكثر استعمالًا ».

(١٦)

مسألة

[في التصغير]

قوله: « **تنفرد الأسماء بالتصغير** »[١].

والتصغير: عبارة عن تغيير الاسم ليدلَّ على صغر المسمى وقلة أجزائه؛ إذ الكبير ما كثرت أجزاؤه، والصغير بعكس ذلك.

فإن قيل: وما الحكمة في أَنْ ضُمَّ أوله، وفُتِحَ ثانيه، وزِيدَتْ فيه ياءٌ ثالثة، وقد كان يُمكن في لفظ التصغير ضُروبٌ من التغيير غير هذا ؟

فالجواب: أن التصغير هو تقليل أجزاء المُصغَّر بخلاف الجمع، فهو مقابل لما جُمِع على « فعالل »؛ لأنه ضده، وقد زِيد في جمع « فعالل » ألفٌ ثالثةٌ، فزِيد في التصغير « ياء » ثالثة في أضعاف الكلمة[٢]، ولم تكن آخرًا مثل علامة التأنيث؛ لأن الزيادة في اللفظ إنما تكون على حسب الزيادة في المعنى[٣]؛ والصفة التي هي صغر الجسم لا تختص بجزء منه دون جزء، بخلاف صفة التأنيث فإنها مختصة في جميع الحيوانات بطرف يقع به الفرق بين الأنثى والذكر، فكانت العلامة في اللفظ (المنبئة عن معنى التأنيث طرفًا في اللفظ)[٤]. بخلاف « الياء » في التصغير فإنها منبئة عن صفة واقعة على جملة المصغَّر.

وكانت « ياءً »، ولم تكن ألفًا؛ لأن الألف قد اختَصَّت بجمع التكثير، وكانت به أولى كما كانت الفتحة التي هي أختها بذلك أولى؛ لأن الفتح يُنبئ عن الكثرة، ويُشار به إلى السعة، ولذلك تجد الأخرس والأعجم بطبعه إذا أخبر عن شيء كثير، فتح شفتيه، وباعد ما بين يديه.

وإذا كان الفتح يُنبئ عن السعة والكثرة، فالضم الذي هو ضده يُنبئ عن القلة

---

(١) الجمل (ص ١٨)، ونصه: « تنفرد الأسماء بالخفض والتنوين ودخول الألف واللام عليها، والنعت والتصغير، والنداء ».

(٢) انظر: أسرار العربية (ص ٣٦٢)، وشرح الشافية للرضي (١/ ١٩٣).

(٣) انظر: الخصائص لابن الجني (١/ ٢٢٤، ٢٢٥).

(٤) سقط من (ب).

والحقارة؛ ولذلك تجد المُقلِّل للشيء يشير إليه بضم فم أو يد، كما فعل(١) رسول اللّـه ﷺ حين ذكر الساعة التي في يوم الجمعة، وأشار بيده يُـقللها؛ لأنه ضمَّ بين إبهامه وإصبعه ﷺ. وهذا بيِّنٌ في الحكمة لمن تأمله، نافع في التعليل لمن حصَّله.

وأما « الواو » فلا معنى لها في التصغير لوجهين:

- **أحدهما:** دخولها في ضرب مع الجموع نحو « الفعول »، فلم يكونوا ليجعلوها علامة في التصغير، فيلتبس التقليل بالتكثير.

- **والثاني:** أنه لا بد من كسر ما بعد علامة التصغير إذا لم يكن حرف إعراب، كما كُسِر ما بعد علامة التكثير في نحو « مَفاعِل »؛ ليتقابل اللفظان كما تقابل المعنيان. وكثيرًا ما تفعل العرب ذلك، تُوازن ما بين اللفظين إذا كان معناهما متضادين(٢)؛ ألا ترى أن « عَلِم » على وزن « جَهِل »، و « رَوِي » على وزن « عَطِش »، و « شَرُف فهو شَرِيف »، على وزن « وَضُع فهو وضيع »؟! وهذا أكثر في كلامهم من أن يحصى(٣)، فلم يمكن إدخال « الواو » مكان « الياء » [٢٠ب]؛ لئلا يخرج منها إلى الكسر الذي هو ضدها.

وإذا امتنعت الواو - والألف قد اختص بها الجمع - فلم يبقَ إلا الياء. وقد(٤) جُعلت مفتوحًا ما قبلها من أجل الضمة التي هي(٥) في أول الكلمة؛ لئلا يخرج من ضم إلى كسر، واللّـه أعلم.

* * *

* *

*

(١) أخرجه البخاري في كتاب الجمعة (٢/ ١٦).

(٢) انظر: الكتاب (٢/ ١٠٦)، والمنصف (٢/ ٨٨)، والمقتضب (٢/ ٢٣٧).

(٣) انظر: الخصائص (٢/ ٣٨٩).

(٤) عن (ب).

(٥) سقط من (ب).

(١٧)

مسألة

[في اختصاص الجزم بالأفعال والخفض بالأسماء]

سؤالهم عن امتناع دخول الجزم في الأسماء والخفض في الأفعال، سؤال غير لازم عند شيخنا[1] (أبي الحسين)[2] رحمه اللّـه تعالى[3]؛ لأن المعاني المدلول عليها في الأسماء ثلاثة أقسام: مخبر عنه، وداخل في حديث غيره، ومضاف إليه؛ فلا يحتاج إلى إعراب رابع؛ لأنه لا مدلول له.

وكذلك الأفعال، المعاني المدلول عليها ثلاثة أقسام: فعل واقع موقع الاسم فله الرفع، وفعل في تأويل اسم فله النصب؛ لأن الرفع والنصب من إعراب الأسماء، فاستحقَّه من الأفعال ما هو في تأويل اسم أو واقع موقع اسم، (وفعل لا في تأويل اسم ولا واقع موقع اسم)[4] فله الجزم؛ لأن الجزم ليس من إعراب الأسماء[5].

وليست هذه عبارة الشيخ (أبي الحسين)[6] في الأفعال، ولكنه قال: « الأفعال واجبٌ وممكنٌ ومُنتفٍ، أو في حكم المنتفي، فالرفع للواجب، والنصب للممكن، والجزم الذي هو عدم الحركة للمنفي أو ما هو في حكمه ».

وكل ما قاله صحيحٌ إلا قوله: « لا يحتاج في الأسماء إلى رابع، ولا في الأفعال ».

فإن للسائل أن يقول: لم أُرِد إعرابًا رابعًا، وإنما أردتُ أن يكون الجزم بدلًا من الخفض، والخفض بدلًا من الجزم. فيجاب حينئذ بما اعتلَّ به النحويون من اختلال الأسماء عند ذهاب الحركة والتنوين[7]، مع أن الأسماء أخف، فكانت أحمل لثقل الحركة، والأفعال بعكس ذلك.

---

(١) هو ابن الطراوة، وقد تقدم التعريف به في المسألة العاشرة.

(٢) سقط من (ب). (٣) عن (ب).

(٤) سقط من (ب)

(٥) انظر: الكتاب (١/ ٣)، والإيضاح للزجاجي (ص ١٠٢، ١٠٧)، والاقتراح للسيوطي (ص ١٦).

(٦) سقط من (ب).

(٧) قال سيبويه في الكتاب (١/ ٣): « وليس في الأسماء جزم لتمكُّنها، وللحاق التنوين، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة ». وهذا هو القول المعتمد عند أصحابه كما قال الزجاجي في الإيضاح.

(١٨)

مسألة

[في الإضافة]

قوله: « ولم تُخفض الأفعال؛ لأن الخفض لا يكون إلا بالإضافة »(١).

هذا لا يلزم؛ لأن نصب الأفعال ورفعها لم يكن بعوامل الأسماء، فيلزم مثل ذلك في خفضها لو خُفِضت، ولكن العلة ما قدمناه.

وقوله: « ولا معنى للإضافة إلى الأفعال؛ لأنها لا تملك شيئًا، ولا تستحقه »(٢).. صحيح من وجه الخبر، ساقط من [١٦أ] جهة التعليل؛ لأن عدم المِلك والاستحقاق ليس علة في وجوب انتفاء الإضافة، وإنما العلة في ذلك أن الأفعال عبارات عن وقوع أحداث، وإنما الإضافة إلى المعبَّر عنه لا إلى أنفُس العبارات، والإخبار عن المشار إليه لا عن التلويحات والإشارات. فاستحالت إضافة الأسماء إلى الأفعال(٣).

فإن قيل: إن ظروف الزمان أسماء قد أُضيفت إلى الأفعال؟ نعم، وأُضيفت إليها أسماء أخر كـ « حيث »(٤) و « رَيْثَ » و « ذي » من: ذي تسلم، و« آية » من قوله(٥):

.... **بآيةِ ما يُحِبُّون الطَّعامَا**(٦)

فالجواب: أنه ما أُضيف إلى الأفعال شيء في الحقيقة، وإنما أُضيفت هذه وما هو في معناها من الأسماء التي تقدم ذكرها إلى الاسم الذي اشتُقَّ منه الفعل، وهو الحدث؛ وذلك أن ظروف الزمان إنما تُذكر من أجل الأحداث الواقعة فيها، فتُضاف إليها؛ إذ هي أوقات لها. وربما أُضيفت إلى الحدث، وليست بوقت له، لا تصالها بوقته، فتُضاف

(١) الجمل (ص ١٨). وقد نُسب هذا للأخفش. انظر: الإيضاح للزجاجي (ص ١١٠).
(٢) الجمل (ص ١٨). وانظر: الإيضاح (ص ١٠٨، ١٠٩).
(٣) نسب هذا إلى الأخفش أيضًا. انظر: الإيضاح (ص ١٠٩، ١١٠).
(٤) انظر: الكتاب (١/ ٥٤)، والمقتضب (٣/ ١٧٥، ١٧٦).
(٥) هو يزيد بن عمرو بن خويلد الكلابي، شاعر جاهلي فارسي، له أخبار.
(٦) صدره:

ألا مَن مُبلِغٌ عنِّي تميمًا ....

والبيت في الكتاب (١/ ٤٦٠)، والإيضاح للزجاجي (ص ١١٢)، والخزانة (٣/ ١٣٨).

إليه لتُخصَّص وتُعرَّف بالإضافة إليه، وإن لم يكن واقعًا فيها، نحو قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، فـ « الليلة » من ظروف الزمان، وقد أُضيفت إلى « الصيام »، وليس بواقع فيها.

فلما كان جائزًا في بعض الكلام أن يُضَاف الظرفُ إلى الاسم الذي هو الحدث - وإن لم يكن واقعًا فيه - أضافوه إلى الفعل لفظًا[١]، وهو مضاف إلى الحدث معنى، وأُقحم لفظ الفعل إحرازًا للمعنى، وتحصينًا للغرض، ورفعًا لشوائب الاحتمال، حتى إذا سمع المخاطب قولك: « يومَ قام زيد »، علم أنك تريد: اليوم الذي قام فيه زيد. ولو قلت مكان قولك: « ليلةَ الصيام »: « ليلةَ صام زيد »، ما كان له معنى إلا وقوع الصيام في الليل. فهذا الذي حملهم على إقحام لفظ الفعل عند إرادتهم إضافة الظروف إلى الأحداث، وقِسْ على ذلك المبتدأ والخبر[٢].

- وأما « رَيْثَ » فبمنزلة الظرف، وقد صارت في معناه[٣]. وكذلك « حيث » و « ذي تسلم »؛ لأن المعنى في قول بعضهم: « اذهبْ بوقتٍ ذي تَسْلَم »؛ أي: ذي سلامتك. فلما حذفتَ المنعوت، وأقمتَ النعت مقامه، أضفتَه إلى ما كنت تضيف إليه المنعوت وهو الوقت.

---

(١) يوافق في هذا سيبويه، الذي ذهب إلى أن « آية » مضافة إلى « تحبون » و « ما » لغو. ولا تأويل عنده بمصدر صناعة.

وقد أنكر المبرد عليه هذا، ذاهبًا إلى أن « ما » والفعل مصدر، وأجاز الأعلم الأمرين، بَيْدَ أن السهيلي قد أبان عن حقيقة هذه الإضافة، وأنها إلى المصدر، ومع ذلك لفظ الفعل مقصود - كما قال - لتحصين المعنى وإرادة الظرفية.

انظر: الكتاب (١/ ٤٦٠، ٤٦١)، والخزانة (٣/ ١٣٨)، والإيضاح (ص ١١٣، ١١٤).

(٢) كذا في (أ، ب)، والبدائع (١/ ٣٨).

ولا أدري ما صلة هذا بما قبله، ولعل صوابها: « وقس على ذلك الأسماء الأخر »؛ يعني الأسماء التي ذكرها من نحو: « آية، وذي، وريث ».

(٣) في اللسان « ريث »: « الرَّيث: الإبطاء، راثَ يَريثُ رَيْثًا: أبطأ... وقال اللحياني، عن الكسائي والأصمعي: ما قعدتُ عنده إلا رَيْثَ أَعْقِدُ شِسْعِي - بغير أن - ويُستعمل بغير (ما) ولا (أنْ)، وأنشد الأصمعي لأعشى باهلة:

لا يَصعبُ الأمرُ إلا رَيْثَ يَركَبُهُ وكلُّ أمرٍ سوى الفحشاءِ يَأْتَمِرُ

وهي لغة فاشية في الحجاز... ويقال: ما قعد فلانٌ عندنا إلا رَيْثَ أن حدثنا بحديث ثم مَرَّ؛ أي: ما قعد إلا قدر ذلك. وفي الحديث: فلم يلبث إلا ريثما قلت؛ أي: إلا قدر ذلك ».

هذا[١] أحد قولي السيرافي[٢]، وهو عندي على الحكاية، حكوا قول الداعي: « تسلم »، كما تقول: « تعِيش » و « تبقى »، فقولهم: « اذهب بذي تسلم »؛ أي: اذهب بهذا القول مني، ولم يقولوا: « اذهب بتسلم »؛ لئلا يكون اقتصارًا على دعوة واحدة، ولكن قالوا: « بذي تسلم »؛ أي: بقول يُقال فيه: « تسلم »، أو يجمع معانيه « تسلم »؛ فوصفوا القول بذي تسلم، يريدون هذا المعنى، وحذفوا القول المنعوت بـ « ذي »؛ اكتفاءً بدلالة الحال عليه. نحو من هذا قول كُثيِّر[٣]:

.... وأنْ تـأمـريـنـي بالذي فيه أَفْعَلُ[٤]

أي: بالأمر أو بالقول الذي فيه هذا الكلام.

- وأما « آية ما تُحبُّون الطعاما »، فالآية هي العلامة، وهي ههنا بمعنى الوقت؛ لأن الوقت علامة للمؤقت[٥]، وباللـه التوفيق.

---

(١) قال السيرافي في شرحه للكتاب (١/ ٢٨، ٢٩): « وأما قولهم: (اذهب بذي تسلم)، ففسر العلماء معناه، فقالوا: اذهب بسلامتك. والذي جوَّز عندي إضافته إلى الفعل أن معنى (ذي) إنما هو لذات الشيء، كما تقول: مررت برجل ذي مال، فذي هو الرجل، وهو نعت، وأضفته إلى مال؛ فإذا قلت: اذهب بذي تسلم؛ أي: بيوم ذي تسلم، أو بوقت ذي تسلم؛ فذو هو اليوم والوقت، فلذلك جاز إضافته إلى (تسلم)، وأقمته مقام اليوم؛ فافهم هذا فإنه لطيف جـدًّا.

وقال بعض أهل العلم: إن (ذي) بمنزلة الذي، كأنك قلت: اذهب بالذي تسلم، والهاء محذوفة، وهو مصدر تقديره: بالسلامة التي تسلمها، وذُكِّر؛ لأنه أراد السلام، وإن لم يُستعمل ».

(٢) هو أبو سعيد الحسن بن عبد اللـه بن المرزبان؛ كان أبوه مجوسيًّا فأسلم، وسُمي عبد اللـه. أخذ اللغة عن ابن دريد، والنحو عن ابن السراج ومَبْـرَمان، وقرأ القرآن على ابن مجاهد. وكان بصيرًا بمذهب أبي حنيفة، وقد تصدَّر أبو سعيد لإقراء القراءات والنحو والعَروض والفقه والحساب. وكان رأسًا في النحو زاهدًا. من تصانيفه: شرح الكتاب، وأخبار النحويين البصريين. توفي في رجب سنة (٣٦٨ هـ) عن ثمانين - أو أربع وثمانين - سنة. انظر: العبر للذهبي (٢/ ٣٤٧)، ونزهة الألباء (ص ٣٧٩)، والإنباه (١/ ٣١٣).

(٣) هو أبو صخر كُثير بن عبد الرحمن الخزاعي الشاعر المشهور، وصاحب عَزَّة، وأحد عشاق العرب المشهورين توفي سنه (١٠٥) انظر: وفيات الأعيان (٣/ ٢٦٥).

(٤) البيت في ديوانه، نشر هنري بيرس (١/ ٢١٢)، وصدره:

بـأنْ تـجـعــلي بـيـنـي وبـيـنـكِ مـوعـدًا ....

من أبيات ثلاثة، ذكرها الجاحظ أيضًا في المحاسن والأضداد (ص ٢٥٣، ٢٥٤).

(٥) قال السيرافي في شرح الكتاب (١/ ٢٨): « أما (آية) فإنما جاز إضافتها؛ لأنها بمنزلة الوقت، وذلك أن الوقت إنما جُعل ليُعلم ترتيب الحوادث في كونها وما يتقدم منها وما يتأخر، وما يقترن وجوده بوجود غيره، والمقدار الذي بين وجود المتقدم منها والمتأخر؛ فصار ذكر الوقت علمًا له، وقع أو لم يقع، وما يقترن وجوده بوجود غيره يكون أحدهما علامة لكون الآخر ووقتًا له. ويدل على هذا أنك إذا قلت: إذا أذَّن المؤذِّن فائتني، فيصير أذان المؤذن وقتًا لإتيانه وعلامه له؛ كما أنك لوقلت: إذا كان يوم كذا فائتني، فقد =

*** وليس جميع ظروف الزمان يجوز إضافته إلى الفعل؛ بل ذلك يختص ببعضها.**

- **فما كان منها مفردًا** متمكنًا جاز إضافته إليها(١).

- **وما كان مثنى نحو « يومين » و « ساعتين »**، لم يجز إضافته إلى الفعل؛ لأن الحدث إنما يقع مضافًا لظرفه الذي هو وقت له، فلا معنى لذكر وقت آخر. **ووجه آخر**: وهو أن الجملة المضاف إليها هي(٢) نعت للظرف في المعنى، فقولك: « يوم قام زيد »، كقولك: « يومٌ قام زيد فيه » في المعنى، والفعل لا يدخله التثنية، فلا يصح أن يُضاف إليه الاثنان، كما لا يصح أن يُنعت الاثنان بالواحد. **ووجه ثالث**: وهو أن قولك: (قام زيد يوم قام عمرو)(٣) لا يصح إلا أن يكون جوابًا لـ « متى »، و« اليومان » جواب لـ « كم »، وما هو جواب لـ « كم » لا يكون جوابًا لـ « متى » أصلًا، فإن أضفت اليومين إلى الفعل صرتَ مُناقضًا، لجمعك بين الكمية وبين ما لا(٤) يكون إلا لـ « متى ».

- **فأما الجمع نحو « الأيام »** فربما جاز إضافتها إلى الفعل؛ لأنها قد يراد بها معنى المفرد كـ « الشهر » و « الأسبوع » و « الحَوْل » وغير ذلك.

*** وكذلك إن كان غير متمكن كـ « قبل » و « بعد »**، فإنك لو أضفتها إلى الفعل لاقتضت إضافتها إليه ما يقتضيه قولك: « يوم قام زيد »؛ أي: اليوم الذي قام فيه، وذلك محال في « قبل » و « بعد »؛ لأنه يَؤُول إلى إبطال معنى القبلية والبعدية.

*** وأما « سَحَر » - ليوم بعينه -** فيمنع من إضافته إلى الفعل ما فيه من معنى الألف واللام. فقِسْ على هذا الأصل ما يُضارعه [١٧أ] من الكلام.

= جعلت ذلك اليوم وقتًا لإتيانه وعلامة. كذلك إذا قال: (بآية يقوم) فقد جعل (يقوم) وقتًا لما يريده، فيصح أن يضيف العلامة إلى الفعل، كما تضيف الوقت؛ لأنهما في التحصيل يؤولان إلى شيء واحد ». هذا وانظر: الإيضاح للزجاجي (ص ١٠٧، ١٠٨).

(١) قال أبو حيان في الارتشاف، ورقة (٨٩٧): « فشرط إضافة أسماء الزمان أن تكون مبهمة، ويشمل ما لا يختص بوجه ما كـ: حين ومدة وزمن، وما يختص بوجه دون وجه كـ: غداة وعشية. فلو تخصص بتعريف كسحر - من يوم بعينه - أو كان محدودًا بالتثنية كـ: يومين، لم يجز إضافته خلافًا لابن كيسان في المثنى، فإنه يجوز عنده إضافته إلى الجمل. والصحيح أنه لم يسمع ».

(٢) سقط من (ب).

(٣) في (أ) مكان ما بين القوسين: « يوم قام زيد » وفي (ب): « قام زيد يوم قام زيد ». وفي البدائع (١/ ٣٩): « قام زيد يومًا قام عمرو ». ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٤) سقط من (ب).

(١٩)

مسألة(١)

من باب معرفة علامات الإعراب

قوله: « الواوُ: علامةُ الرفع في خمسة أسماء معتلة »(٢).

اعتلال(٣) هذه الأسماء على غير قياس؛ إذ كان قياس « الواو » إذا تحركت، وانفتح ما قبلها أن تنقلب ألفًا، فيكون الاسم مقصورًا، وهذه الأسماء حُذفت أواخرها في حال الإفراد والانفصال عن الإضافة(٤).

قال لي بعض أشياخنا في(٥) تعليل الحذف: إن التنوين لما أَوجبَ حذف الألف المنقلبة لالتقاء الساكنين، حذفوها رأسًا، كما قال الأول [٢٢ب]:

رَأى الأمْـرَ يُفْـضِـي إلى آخِـرٍ ... فـصَـيَّـرَ آخـرَه أوَّلَا(٦)

فإذا أُضيفت وزالت علة التنوين، رجعت الحروف المحذوفة، وكان الإعراب فيها مُـقدَّرًا كما هو مُقدَّر في الأسماء المقصورة. وقد قال بهذا القول طائفة من النحويين(٧).

---

(١) سقط من (ب).

(٢) الجمل (ص ١٨).

(٣) سقط من (ب).

(٤) أصل أب، وأخ: أبو وأخو - بزنة فَـعَل، بفتحتين - لا يختلفون في ذلك، فكان قياس الإعلال أن لا تحذف اللام، مثل: عصا ورحى.

(٥) سقط من (ب).

(٦) ذكره صاحب العقد الفريد (٢/ ٢٥٣) في أبيات أربعة، قال: « ولبعضهم »، ولم يُسَمِّه، أولها:

يُـمـثِّـل ذو الـعـقـل مـن نـفـسـه ... مـصـائـبـه قـبـل أن تـنـزلا

ورواية البيت فيه:

رأى الـهـمَّ ....

وقد ذكر ابن جني في مواضع من الخصائص أن أبا عليّ حدثه به غير دَفْعَة. انظر (١/ ٢٠٩)، (٢/ ٣١، ١٧٠). وانظر: الأشباه والنظائر (١/ ٢٧٧).

(٧) هو مذهب سيبويه وأبي الحسن الأخفش - في أحد قوليه -؛ قال ابن يعيش (١/ ٥٢): « وقد اختلفوا في هذه الحروف، فذهب سيبويه إلى أنها حروف إعراب، والإعراب فيها مُقدَّر كما يُقدَّر في الأسماء المقصورة، وإنما قلبت في النصب والجر للدلالة على الإعراب المقدر فيها... وذهب الأخفش إلى مثل مذهب سيبويه ». وانظر: الإنصاف (ص ١٧).

والأمر فيها عندي: أنها علامات إعراب، وليست حروف إعراب، والمحذوف منها لا يعود إليها في الإضافة، كما لا يعود المحذوف من « يد » و « دم ».

وبرهان ذلك: أنك تقول: « أخي » و « أبي » إذا أضفتَ إلى نفسك، كما تقول: « يدي » و « دمي »؛ لأنَّ حركات الإعراب لا تجتمع مع ياء المتكلم، (كما لا تجتمع)[1] معها واو الجمع، فلو كانت الواو في « أخوك » حرف إعراب لقلتَ في الإضافة إلى نفسك: « هذا أَخِيَّ »، كما تقول: « هؤلاء مُسلِميّ »، فتدغم الواو في الياء؛ لأنها حرف إعراب عند سيبويه[2]، وهي عند غيره علامات إعراب[3].

فإذا كانت « واو » الجمع ثبتتْ مع « ياء » المتكلم وهي زائدة، [وهي][4] علامة إعراب عند بعض النحويين - فكيف يحذف ما هو « لام » الفعل، وأحق بالثبات منها؟! فقد وضح أنها ليست الحروف المحذوفة الأصيلة.

* * *

فإن قيل: فلم كان إعرابها بالحروف دون الحركات؟ ولم أُعِلَّت بالحذف دون القلب خلافًا لنظائرها مما عِلَّته كعلّتها، وهي الأسماء المقصورة؟

قلنا: في ذلك جواب فلسفي لطيف، وهو أن اللفظ جسد، والمعنى روح، فهو تبع له في صحته واعتلاله، والزيادة فيه والنقصان منه، كما أن الجسد مع الروح كذلك؛ فجميع ما يعتري اللفظ من زيادة فيه أو حذف، فإنما هو بحسب ما يكون في المعنى، اللهم إلا أن يكثر استعمال كلمة، فيحذف منها تخفيفًا على اللسان لكثرة دورها فيه، ولعلم المخاطب بمعناها[5]، كقولهم: « أَيْشٍ »[6]؟، و « لم أُبَـلْ »[7].

(١) في (ب): « كما تجتمع ».

(٢) انظر: الكتاب (١/ ٤)، والإيضاح (ص ١٣٠)، والإنصاف (ص ٣٣).

(٣) في الإنصاف (ص ٣٣): « ذهب الكوفيون إلى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع، بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة، في أنها إعراب. وإليه ذهب أبو علي قطرب بن المستنير ». وقد ذكر أبو البركات آراء العلماء في هذه المسألة بصريين وكوفيين.

(٤) ما بين القوسين عن بدائع الفوائد (١/ ٦٩) ط. عالم الفوائد [الناشر].

(٥) انظر: الكتاب (١/ ١٤٨)، وشرح السيرافي للكتاب (١/ ١٩) عند الحديث عن رأي الخليل في (لن)، والمحتسب (١/ ٣٧).

(٦) أصلها: « أي شيء؟ »، حذفت الياء الثانية من « أي » تخفيفًا، والهمزة من « شيئ » بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها، وأعلت إعلال « قاضٍ ». قد استعملها الرضي مرارًا. انظر: الشافية (١/ ٧٤).

(٧) قال سيبويه (٢/ ٣٩٢): « وسألته عن قولهم (لم أُبَلْ) فقال: هي من (باليتُ)، ولكنهم لما أسكنوا=

- **وهذه الأسماء الخمسة مضافة في المعنى**، فإذا قُطِعت عن الإضافة وأُفرِدت، نَـقَص المعنى، فنقص اللفظ تبعًا له، مع أن أواخرها حروفُ علة، فلا بُدَّ من تغييرها إما بقلب وإما بحذف، وكان الحذف فيها أولى لما قدمنا.

وكان ينبغي على هذا أن يَتِمَّ لفظُها في حال الإضافة كما تَمَّ معناها، إلا أنهم كَرِهُوا أن يُخْلُوا « الخاء » من « **أخ** »، و « الباء » من « **أب** » من الإعراب الحاصل فيها؛ إذ ليس في الكلام ما يكون حرفَ إعراب في حال الإفراد، ولا يكون حرفَ إعراب في حال الإضافة، فجمعوا بين الغرضين[1]، ولم يُبطلوا أحد القياسين، فمكَّنوا الحركات التي هي علامات الإعراب في الإفراد، فصارت حروف مدٍّ ولين في الإضافة.

وقد تَـقَـدَّم أن الحركة بعض الحرف الذي هو حرف المد، فالضمة إذًا التي هي علامة الرفع في قولك « أخ »، هي بعينها علامة الرفع في « أخوك »، إلا أن الصوت بها مُدّ[2]، ليُـتَـمِّمُوا اللفظ كما تَمَّمُوا المعنى بالإضافة إلى ما بعد الاسم، ولم يحتاجوا مع تطويل حركات الإعراب إلى إعادة ما قد حُذِف من الكلمة رأسًا، كما لا يُعَاد ما حُذِف من « يد » و « دم ».

- **وأما التثنية** فإنهم صَحَّحُوا اللفظ فيها بإعادة المحذوف تنبيهًا على الأصل الذي[3] هو الانقلاب إلى الألف، فقالوا: « **أخوانِ** » و « **أبوانِ** »، كما قالوا: « عَصَوانِ » و « رَجَوانِ »[4]، لأن قياسه في الأصل كقياسه، بخلاف « يد » و « دم » فإن الأصل فيهما: يَدْيٌ ودَمْي[5]، فلم يكن بابهما كباب « عصا » و « رجا »، فاستمر

=اللام حذفوا الألف؛ لأنه لا يلتقي ساكنان. وإنما فعلوا ذلك في الجَزم؛ لأنه موضع حذف، فلما حذفوا الياء التي هي من نفس الحرف بعد اللام، صارت عندهم كنون (يكن) حيث أسكنت، فإسكان اللام هنا بمنزلة حذف النون من يكن... ». وقد تكرر في الكتاب ذكر « لم أبل » في مقام ما شذ عن القياس والاستعمال فلا يُـقاس عليه نظيره. انظر: الكتاب (١/ ١٣٤، ١٤٠، ٣١٠)، (٢/ ١٤٨، ٣٩٢، ٤١٠).
وفـي القاموس « بلي »: « ولم أُبـالِ، ولم أُبَلْ - بسكون اللام - ولم أُبَلِ - بكسرها -: لم أكترث ».

(١) الغرضان هما: تمام اللفظ، وبقاء الآخر حرف إعراب في حال الإضافة.

(٢) القول بإشباع الحركة في هذه الأسماء نسب إلى الخليل في تاج العروس « أخا »، وإلى المازني في الإنصاف (ص ١٧).

(٣) سقط من (ب).

(٤) في (ب): « مطوان ». وفي (أ): « رحوان ». ورجوان: مثنى رجا، وهو الناحية أو ناحية البئر.

(٥) في المنصف (٢/ ١٤٨): « وقد أجمعوا على سكون العين من يد ». ويرى سيبويه والزجاجي أن « دم » أصلها « دَمْي » - بتسكين العين - لأنه يُجمع على دماء على القياس، ودُمِيٌّ شذوذًا، مثل: ظبي وظباء=

الحذف فيهما في التثنية والإفراد.

* * *

فإن قيل: فما بالُ « **ابـن** » وهو اسم إضافي، ووزنه في الأصل « فَعَل »[1] كما كان « أخ » و « أب » كذلك، ثم لم يَعُدْ إليه ما حُذِف منه في تثنيةٍ ولا إضافةٍ؟

قلنا: إنهم قد عَوَّضوا من المحذوف ألف [٢٣ب] الوصل في « ابن » و « اسم »[2]، فلم يكونوا ليجمعوا بين العِوَض والمُعَوَّض منه[3]، بخلاف « أخ » و « أب ». ومَنَعهم أن يُعَوِّضوا من المحذوف في « أخ » و « أب » الهمزةَ في أولهما، فرارًا من اجتماع همزتين[4].

وأما « **حَمٌ** » فكان الأصل فيها « حَمَأ »[5] بالهمزة، فلم يكونوا ليُعَوِّضُوا من الهَمْز هَمزًا آخرَ، فجعلَوه كأخٍ وأبٍ.

فإن قيل: فما بالُهم يقولون في جمع « ابن »: « بَنُون »، وهو جمع على حدِّ التثنية، فلِمَ لَمْ يقولوا: « ابنون »، كما قالوا: « ابنان »؟

قلنا: إن الجمع قد يلحقه التغييرات (بالتكسير وغيره)[6]، بخلاف التثنية فإنها

=وظَبِيّ، ولو كان مثل: عصًا وقفًا، لما جمع على ذلك. ويرى المبرد أن أصلها « فَعَل » بفتحتين، ودليله قولهم في التثنية: دميان. بقي قول ثالث، وهو أن أصل دم: دمو - بفتحتين - وإنما قالوا: دمي يدمى لحال الكسرة التي قبل الياء، كما قالوا: رضي يرضى، وهو من الرضوان، وبعض العرب يقول في تثنيته: دموان. هذا وانظر: المقتضب (١/ ٢٣٠ - ٢٣٢)، والكتاب (٢/ ١٩٠)، وتاج العروس « دمي ».

(١) في تاج العروس (بني): « قال الراغب: أصله (بَنَيٌ) محركة، قال ابن سيده: ووزنه فَعَلٌ محذوفة اللام، مجتلب لها ألف الوصل؛ قال: وإنما قضينا أنه من الياء؛ لأن (بنى يبنى) أكثر في كلامهم من (يبنو) أو أصله: بنو، والذاهب منه الواو، كما ذهب من (أب وأخ)؛ لأنك تقول في مؤنثه: بنت وأخت. ولم نر هذه الهاء تلحق مؤنثًا إلا ومذكره محذوف الواو ».

(٢) يلاحظ اتجاهه البصري في اشتقاق كلمة « اسم ».

(٣) في (أ، ب): « فروا ».

(٤) في المقتضب (١/ ٢٢٧): « أما (أب وأخ) فلم يُسكِّنوا أوائلها؛ لئلا تدخل ألف الوصل - وهي همزة - على الهمزة التي في أوائلها، فيصير إلى اعتلال ثانٍ ».

ويعقب ابن جني في المنصف (١/ ٦٣) بقوله: « وهذا قول كما تراه! لأننا قد رأيناهم قالوا: دم، وغد ويد، وهن، ونحو ذلك، فلم يلحقوا همزة الوصل، مع أنه ليس في أوله همزة ».

(٥) في تاج العروس « حمأ »: « والحَمءُ (بالهمزة) ويُحرَّك، والحما (كقفا)، والحمو مثل (أبو)، والحَمُ محذوف الأخير (كيد ودم): أبو زوجِ المرأةِ خاصة، أو الواحدُ من أقارب الزوج والزوجة ».

(٦) سقط من (ب).

لا يتغير فيها لفظ [١٨أ] الواحد بحال، مع أنهم رأوا أن جمع السلامة لا بدّ فيه من « واو » في الرفع، و « ياء » مكسور ما قبلها في النصب والخفض، فأشبهت حالُه حالَ ما لم يُحذَف منه شيء؛ إذ المحذوف منه « ياء » أو « واو »، ففتحوا أوله كما كانوا يفعلون لو لم يُحذَف منه شيء. وليست هذه العلة في التثنية إذا تأملتها، وأما قولهم في المؤنث « بنات » – بفتح الباء – ولم يقولوا: « ابنات » كما قالوا: « ابنتان »، فإنهم حملوا جمع المؤنث على جمع المذكر؛ لئلا يختلف، واللّـه أعلم.

* * *

وأما « أُخْت » و « بنت » فالتاء من « أُخْت » مُبدَلة من « الواو »[١] كما أُبدِلت منها في « تراث » و « تُخْمة »، وإنما حملهم على ذلك ههنا أنهم رأوا المذكر قد حُذِفت لامُه في الإفراد، فقالوا: « أخ »، وكان القياس أن يقولوا في المؤنث: « أَخَةٌ »[٢]، بهاء في الوقف، فلو فعلوا ذلك لكانت تلك التاءُ حرفَ إعراب في الإضافة والإفراد، ولم يمكنهم أن يُعيدوا المحذوف في الإضافة تتميمًا للفظ، فيخالف لفظه لفظ المذكر، ولا أمكنهم من تطويل الصوت بالحركات ما أمكنهم في التذكير؛ لأن ما قبل تاء[٣] التأنيث ليس بحرف إعراب، ولا أمكنهم نقصانُ اللفظ في الموطن الذي نقص[٤] فيه المعنى، فجمعوا بين الأغراض بإبدالها تاءً، لتكون في حال الإفراد علمًا للتأنيث، وفي حال الإضافة من تمام الاسم كالحرف الأصلي؛ إذ هو موطن تتميم كما تقدم، وسَكَّنوا ما قبلها لتكون بمنزلة الحرف الأصلي، وضَمُّوا أول الكلمة إشعارًا بالواو، وكسروها في « بِنْت » إشعارًا بالياء؛ لأنها من « بَـنَـيْتُ »[٥].

وقالوا في تأنيث « ابن »: « ابنة » و « بنت »، ولم يقولوا في تأنيث « أخ » إلا « أخت »، والعلة في ذلك مستقرأة مما تـقـدم من الكلام[٦]، واللّـه أعلم.

---

(١) في تاج العروس « أخا »: « والأخت للأنثى صيغة على غير بناء المذكر، والتاء بدل من الواو، وزنها (فَعَلَة) فنقلوها إلى (فُعْل)، وألحقتها التاء المبدلة من لامها بوزن (فُعْل)، فقالوا: (أُخْت)، وليس للتأنيث كما ظن من لا خبرة له بهذا الشأن، وذلك لسكون ما قبلها. هذا مذهب سيبويه ». هذا، وانظر: الكتاب (٢/ ١٣)، والمنصف (١/ ٥٩) وشرح الشافية للرضي (١/ ٢٢٠).

(٢) في (أ): « أخته »، وفي (ب): « أخت »، وفي البدائع (١/ ٤١): « أَخَت كسَنَة ».

(٣) سقط من (ب).

(٤) في (أ، ب)، والبدائع (١/ ٤٢): « تم ».

(٥) للنحويين خلاف في لام هذه الكلمة أيائية أم واوية، وقد ذكرناه من قريب في « ابن ». هذا، وانظر: لسان العرب، وتاج العروس، والمنصف لابن جني (١/ ٥٩).

(٦) وذلك عندما علل للتعويض عن المحذوف في « ابن » دون « أخ » و « أب »، وهو أن المانع في هذين ما=

- **وأما قولهم: « فُوكَ » في الرفع، و « فاكَ » في النصب، و « فِـيكَ » في الخفض**، فحروف المد فيها حروف[١] إعراب بخلاف ما تقدم في: « أخيكَ »، و « أبيكَ »، « حَمِيكَ ».

والفرق بينها وبين أخواتها: أن « الفاء » لم تكن قط حرف إعراب لانفردها، فلم يلزم فيها ما لزم في « الخاء » و « الباء »؛ ألا تراهم يقولون: « هذا فيَّ »، و « جعلتُه في فيّ »، كما يقولون: « هؤلاء مسلميّ »، فيثبتونها مع ياء المتكلم. وهذا يدلك على أنها حرف إعراب بخلاف أخواتها؛ ألا تراهم في حال الإفراد (كيف أبدلوا من الواو ميمًا[٢] ليتعاقب عليها حركات الإعراب، ويدخلها التنوين؟! إذ لو لم)[٣] يُبدلوها ميمًا لأذهبها التنوين في الإفراد، وبقيت الكلمة على حرف واحد؛ فإذا أُضيفت زالت العلة حيث أمنوا التنوين، فلم يحتاجوا إلى قلبها ميمًا.

فإن قيل: فأين علامات الإعراب في حال الإضافة؟

قلنا: الإعراب مُقدَّر فيها، وإن شئت قلت: تغيُّر صيغتها في الأحوال الثلاثة هو الإعراب، والمُتغيِّر هو حرف الإعراب[٤].

فإن قيل: فلم لم تثبُتِ الألفُ في حال النصب إذا أُضيفت إلى ضمير المتكلم، فتقول: « فتحتُ فاي »[٥]، كما تقول « عصاي »؟

قلنا: الفرق بينهما أن الألف من « عصاي » ثابتٌ في جميع أحوال الكلمة،

= يترتب على التعويض من اجتماع همزتين في الصدر، والعلة ثابتة في تأنيث « أخ » كذلك.

(١) أشار إلى هذا أبو حيان في الارتشاف، ورقة (٣٦١)، قال: « وذهب السهيلي وتلميذه أبو علي الرندي إلى أن (فاك) و (ذا مالٍ) معربان بحركات مقدرات في الحروف. وأن (أباك وأخاك وحماك وهناك) معربة بالحروف ». هذا وانظر: شرح التسهيل للمرادي (١) ورقة (١١).

(٢) بين اللغويين خلاف في أصل « فم »، بين « فوه » بتسكين العين أو تحريكها. وقد ذهب البصريون إلى الأول، ويقول ابن جني: إنه الأصل، ولا دليل على الحركة الزائدة، وليس جمعه على « أفعال » قاضيًا بالتحريك؛ لأنه « فعْلًا » بالتسكين مما عينه واو، بابه أيضًا « أفعال »، وذلك نحو « سوط وأسواط ». انظر: تاج العروس « فاه ».

(٣) سقط من (ب).

(٤) قال ابن يعيش في شرح المفصل (١ / ٥٢): « وذهب الجرمي إلى أن الانقلاب فيها [أي: في الأسماء الستة] بمنزلة الإعراب ».

(٥) إذا أضفتَ إلى نفسك قلت: « هذا فـيَّ »، تستوي فيه حال الرفع والنصب والخفض.

وهذه لا تكون إلا في حال النصب[1]، وقد قُلِبت تلك « ياءً » في لغة طَيِئ[2] فقالوا: « عَصَيَّ » [٢٤ب] و « قَفَيَّ »، فهذه أحرى بالقلب وأولى، واللّـه الموفق لما يرضى.

* * *

وأما « ذو مال » فكان الأظهر فيه أن يكون حرف العلة حرف إعراب، وأن يكون الاسم على حرفين كما هو في بعض الأسماء المبهمة كذلك، يدلك على ذلك[3] قولهم في الجمع: « ذوو مال » و « ذوات مال »، إلا أنه قد جاء في القرآن: ﴿ ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ ﴾ [الرحمن: ٤٨] و ﴿ ذَوَاتَىۡ أُكُلٍ ﴾ [سبأ: ١٦]، وهذا يُنبِئ أن الاسم ثلاثي، ولامه ياء[4]، انقلبت ألفًا في تثنية المؤنث خاصة.

وقولهم في التثنية: « ذواتَيْ » [وفي الجمع: ذوات][5] وليس هذا القياس، وإنما القياس « ذاتي » وفي الجمع « ذويات »، والجمع كان أحقَّ بالرد إلى الأصل من التثنية؛ لأن التثنية أقربُ إلى لفظ الواحد؛ لأنها أقرب إليه في المعنى؛ ألا تراهم يقولون: « أخت وأختان »، ويقولون في الجمع: « أخوات »؟! وكذلك: « ابنة وابنتان »، ولا يقولون في الجمع: « ابنات »، فكذلك كان القياس حين قالوا: « ذوات »، فلَمْ يردُّوا لام الكلمة، ألَّا يردُّوا[6] في التثنية، وأن يكون منها أبعد، والحمد للّـه.

والعلةُ في ذلك أن « ذات »[7] وإن كان ألفها منقلبة (عن واو)[8]، فإن انقلابها

---

(١) أي: عندما تضاف إلى غير ياء المتكلم.

(٢) كذا، وبعضهم ينسبها إلى هذيل، بيد أن ابن الجني في: المحتسب (١/ ٣٢٦)، والخصائص (١/ ١٧٦، ١٧٧) جعلها لغة فاشية في العرب. وقال الزمخشري في: الكشاف (٢/ ٣٥٢) عند قراءة الحسن (يا بُشْـرَيَّ) [يوسف: ١٩]: « وهي لغة للعرب مشهورة؛ سمعتُ أهل السروات يقولون في دعائهم: يا سيدي ومولـيَّ ».

(٣) سقط من (ب).

(٤) قال ابن يعيش في شرح المفصل (١/ ٥٣): « وأما (ذو مال) فأصل (ذو) فيه: ذوا، مثل (عصا وقفا)، يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿ ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ ﴾ [الرحمن: ٤٨] وأن تكون لامه ياءً أمثلُ من أن تكون واوًا؛ وذلك لأن القضاء عليها بالواو يصيِّـرها من باب (القوة والهوة)، مما عينه ولامه من وادٍ واحد، والقضاء عليها بالياء يصيرها من باب (شويت) و (لويت)، وهو أكثر من الأول. والعمل إنما هو علىَ الأكثر ». هذا وانظر: تاج العروس « ذو » باب الألف اللينة.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصلين، وقد أثبتناه عن البدائع (١/ ٤٣).

(٦) في (أ): « يردّ ».

(٧) في(أ): « والعلة في ذلك أن (ذوات) كانت ألفها »، وفي (ب): « ذو أن كانت ». وفي البدائع (١/ ٤٣): « ذووان ».

(٨) سقط من (ب).

ليس بلازم، وإنما هو عارض لدخول التأنيث، ولولا التأنيث لكانت « واوًا » في حال الرفع غير منقلبة، و « ياءً » في حال الخفض.

والتثنية أقرب إلى الواحد لفظًا ومعنًى، فلذلك حين ثنَّوها جعلوها « واوًا » كما هي في الواحد إذا كان مرفوعًا ومثنًّى ومجموعًا، فكان حكم « الواو » أغلب عليها من حكم « الياء » و « الألف ». ثم رَدُّوا لَام الفعل؛ لأنهم لو لم يَـرُدُّوها لقالوا: « ذَوَتا مال » في حال الرفع، فيلتبس بالفعل نحو: « رَمَتا »، و « قَضَتا »، إذا أخبرتَ عن مرأتين.

وكذلك: « ذَوَتا » من « الذُّوِيّ »[1]، إذا أخبرتَ عن روضتين أو شجرتين؛ فكان في ردِّ اللام رفعٌ لهذا اللبس، وفَرْقٌ بين ما يصح عينه في المذكر نحو « ذات » و « ذو »، وبين ما لا يصح عينه في مذكر ولا في جمع نحو « شاة »؛ فإنك تقول في تثنيته:« شاتان »، كما كان القياس في « ذات »، وليس في جمع [١٩أ] « ذات » ما يُوجِب ردّ لامهما كما في تثنيتهما، كما تقدم.

* * *

وأما « **سنتانِ** » **و** « **شفتانِ** » فليس[2] يلزم فيهما من الالتباس بالفعل ما لزم في « ذَوَتا »، لو قيل؛ لأن « نون » الاثنين لا تُحذَف منهما حذفًا لازمًا؛ لأنهما غير مضافين في أكثر الكلام، بخلاف « ذَوَاتا » فإن « النون » لا توجد فيها البتة؛ لأنها لا تنفك عن الإضافة.

* * *
* *
*

---

(١) في القاموس « ذوى »: « ذوَى البقلُ - كرَمَى ورضِـيَ - ذُوِيًّا كصُلِـيٍّ: « ذَبَـلَ ».
(٢) سقط من (ب).

(٢٠)

مسألة

[في المثنى وجمع المذكر والمؤنث]

الواو والألف في « يفعلونَ » و « يفعلانِ »، أصل للواو والألف في « الزيدون » و« الزيدان »، و « المسلمون » و « المسلمان »؛ وإنما جعلنا ما هو في الأفعال أصلًا لما هو في الأسماء؛ لأنها إذا كانت في الأفعال كانت اسمًا وعلامةَ جمع، وإذا كانت في الأسماء كانت حَرْفًا علامة جمع، وما يكون اسمًا وعلامةً في حال هو الأصل لما يكون حرفًا في موضع آخر، إذا كان اللفظ واحدًا، كما تقول في كاف الإضمار وكاف المخاطبة هذا[1]، وهذا الأصل أولى بنا من أن نجعل الحرفَ أصلًا والاسمَ فرعًا له.

يدلّك على ذلك أنهم لم يجمعوا بالواو والنون من الأسماء إلا ما كان فيه معنى الفعل، كقولنا: « المسلمون » و « الصالحون »، ولم يقولوا في جمع « رجل » و « غلام »: « رجلون » و « غلامون »؛ فقد وضح لك أن الفعل في هذه المسألة هو الأصل، وإن لم تقل ذلك[2] دخل عليك ما هو أشنعُ مما تفرضه، وهو أن تجعل ما هو حرفٌ أصلًا لما هو اسم، فتقول في الواو التي هي حرف وعلامة جمع في « الزيدون »: إنها الأصل، وفي الواو التي في « يفعلون »: إنها الفرع.

فإن قيل: فالأسماء الأعلام ليس فيها معنى الفعل، وقد جمعوها كما تجمع المشتقة من الفعل؟

فالجواب: [٢٥ب] أن الأسماء الأعلام لا تُجمع هذا الجمع إلا وفيها الألف واللام، لا يقال: « جاءني زيدون »، ولا: « رأيتُ زيدين »؛ فدلّ ذلك على أنهم أرادوا معنى الفعل؛ أي: المُلقَّبون بهذا الاسم، والمعروفون بهذه العلامة، فعاد الأمر إلى ما ذكرنا.

* * *

(١،٢) عن (ب).

وأما التثنية فمن حيث قالوا في الفعل: « فَعَلا » و « صَنَعا » فيما يعقل وفيما لا يعقل، ولما لم يقولوا: « فعلوا » و « صنعوا » إلا فيما يعقل، لم يجعلوا « الواو » علامة للجمع في الأسماء إلا فيما يعقل؛ إذ كان فيه معنى الفعل، ومن حيث اتفق معنى التثنية ولم يختلف، اتفق لفظُها كذلك في جميع أحوالها، ولم يختلف، واستوى فيها ما يعقل وما لا يعقل.

ومن حيث اختلفت معاني الجموع بالكثرة والقلة اختلفَت ألفاظها. ولما كان الإخبارُ عن جمع ما لا يعقل يجري مَجرى « الجُمَّة »(١) و « الأمة » و « الثلة »، لا يقصد به في الغالب إلا الأعيان المجتمعة على التخصيص، لا كل(٢) واحد منها على التعيين، كان الإخبار عنها بالفعل كالإخبار عن الأسماء المؤنثة؛ إذ « الجُمَّة »(٣) و « الأمة » وما هو في معنى ذلك أسماء مؤنثة، ولذلك قالوا في جموع ما لا يعقل: « الجِمالُ ذَهَبتْ »، « الثيابُ بِيعَتْ »، و « الدُّورُ اشتُرِيتْ »، وما أشبه ذلك؛ إذ لا يتعيَّن في قصد الضمير كل واحد منها في غالب الكلام، والتفاهم بين الأنام.

ولما كان الإخبار عن جمع ما يعقل بخلاف ذلك، وكان كل واحد من الجمع فيه يتعيَّن غالبًا في القصد إليه والإشارة، وكان اجتماعهم في الغالب عن ملإٍ(٤) منهم وتدبير وأغراض عقلية، جُعِلت لهم علامةٌ تختص بـهـم تُنبئ عن الجمع المعنوي كما هي في ذاتها جمع لفظي، وهي « الواو »؛ لأنها ضامَّةٌ بين الشفتين وجامعة لهما، وكل محسوس يُعبَّر به عن معقول، فينبغي أن يكون مشاكلًا له، فما خلق اللّـه - تعالى - الأجساد في صفاتها المحسوسة إلا مطابقةً للأرواح في صفاتها المعقولة، ولا وضع الألفاظ في لسان آدم ﷺ وذُرِّيته إلا موازنةً للمعاني التي هي أرواحها.

فهذا سرُّ الواو في اختصاصها بالجمع لمن يعقل، وعلى نحو ذلك خُصَّت بالعطف؛ لأنه جمع معناه، وبالقَسَم؛ لأن واوه في معنى واو العطف(٥)، على ما

---

(١) في (أ، ب): « الجملة والثلاثة ». انظر: فيما يأتي المسألة رقم (٣٠). في القاموس: « وجاء في جَمَّةٍ عظيمةٍ - ويُضم - أي: جماعةٍ يسألون الدِّية ».

(٢) في (أ، ب): « لكل ». والمثبت عن البدائع (١/ ٨٢).

(٣) انظر التعليق قبل السابق.

(٤) أي: ممالأة ومشاورة.

(٥) ذكر السهيلي في أماليه عند الحديث عن الحروف التي لا تدخل على المضمر: « وأما الواو [يعني واو القسم] فلأنها تُشبه واو العطف لفظًا ومعنى، وواو العطف لا تدخل على ضمير متصل - كما تقدم - وهذا على طريق التقريب هنا. ولعلنا أن نكشف سرّها كشفًا كليًّا، فتعلم حينئذ أنها واو العطف، وأنها لا=

سيأتي بيانه إن شاء اللّـه تعالى.

وأما اختصاص « الألف » بالتثنية، فلِقُربِ التثنية من الواحد في المعنى وجبَ أن يقرُب لفظها؛ ولذلك لا يتغيَّر بناءُ الواحد فيها (كما يتغيَّر)[١] في أكثر الجموع، وفعلُ الواحد مبنيٌّ على الفتح، فوجبَ أن يكون فعل الاثنين كذلك، وذلك لا يمكن مع غير « الألف »، فلما ثبتت « الألف » بهذه العلة ضميرًا للاثنين كانت علامةً للاثنين في الأسماء، كما فعلوا في « الواو » حين كانت ضميرًا للجماعة في الفعل جُعِلت علامة للجمع في الأسماء، والحمد للّـه.

* * *

وأما إلحاق « النون » بعد حروف المدّ في هذه الأفعال الخمسة، فحُملت على الأسماء التي في معناها المجموعةِ جمعَ السلامة والمثناة، نحو: « مسلمون » و « مسلمانِ »، وهي في تثنية الأسماء وجمعها عِوَضٌ من التنوين كما ذكروا، ثم شَبَّـهُوا بها هذه الأمثلة الخمسة، فألحقوا النون فيها في حال الرفع؛ لأنها إذا كانت مرفوعةً كانت واقعةً موقعَ الاسم، فاجتمع فيها وقوعُها موقعَ الاسم ومضارعتُها له في اللفظ؛ لأن آخرها حرفُ مدٍّ ولين، ومشاركتها له في المعنى، فألحقَ فيها النون عِوَضًا من حركة الإعراب حملًا على الأسماء، كما حُمِلت الأسماء عليها، فجُمعت بالواو والياء، وقد تقدم ذكر ذلك [٢٠أ].

فالنون في تثنية الأسماء وجمعها أصل للنون في تثنية الأفعال [٢٦ب] وجمعها، وحروف المد في تثنية الأفعال وجمعها - أعني علامة الإضمار[٢] - هي أصل لحروف المد في تثنية الأسماء وجمعها، التي هي علامات إعراب، أو حروف إعراب كما تقدم[٣].

= يتصور أن تكون خافضة لظاهر ولا مضمر، وأن المخفوض بها في القَسم إنما انخفض بالعطف على محلوف به، وذلك المحلوف به إما اسم في معنى هذا المخفوض وإما غيره، فقد يكون للمحلوف به اسمان وثلاثة وأكثر... ». انظر (ص ٤٤).

(١) في (ب): « كما لا يتغير ».

(٢) في (أ): « علامة الإعراب ».

(٣) يشير بذلك إلى اختلاف البصريين والكوفيين فيها. فقد ذهب الأولون إلى أنها حروف إعراب. أما الكوفيون فقالوا: إنها علامات إعراب، وقد نسب أبو حيان إلى السهيلي أنه اختار مذهب البصريين. انظر: الإنصاف (ص ٣٣)، والارتشاف (ورقة ٢٦)، والهمع (١/ ٤٨).

فإن قيل: فَلِمَ [لَمْ][1] يثبتوا هذه النون في حال النصب والجزم من الأمثلة الخمسة؟

قلنا: لعدم العلة المتقدمة، وهي وقوعها موقعَ الاسم؛ وأنت إذا أدخلتَ النواصب والجوازم لم تقع موقع الأسماء؛ لأن الأسماء لا تكون بعد عوامل الأفعال، فبعُدت عن الأسماء، ولم يبقَ فيها إلا مضارعتها لها في اتصال حروف المدّ بها، مع الاشتراك في معنى الفعل.

فإن قيل: فأين الإعراب فيها في حال النصب والجزم؟

قلنا: مُقدَّر، كما هو في كل اسم وفعل آخره حرف مدّ ولين، سواء كان حرف المدِّ زائدًا أو أصليًّا، ضميرًا أو غير ضمير؛ فالأصلي نحو: « يرمي » و « القاضي »، ونحو: « عصا » و « رحى »، والزائد نحو: « سكرى »، والضمير نحو: « غلامي وصاحبي »، إلا أنه مع هذه الياء مُقدَّر قبلها - أعني الإعراب - وهو في « يرمي » و « يخشى » و « سكرى » ونحو ذلك مُقَدَّر في نفس الحرف لا قبله؛ لأنه لا يتقدر إعراب اسم في غيره.

وإذا ثبت ذلك فقولك: « لن يفعلوا » و « لن تفعلي » إعرابه مُقدَّر قبل الضمير في لام الفعل[2]، كما هو كذلك في « غلامي »، وليس زوال النون وحذفها هو الإعراب؛ لأنه مستحيل أن يَحُول بين حرف الإعراب وبين إعرابه اسمٌ فاعلٌ أو غيرُ فاعل، مع أن العدم ليس بشيء، فيكون إعرابًا (وعلامةً لشيء، في أصل الكلام ومعقوله)[3]، واللّـه أعلم.

* * *

وأما فعل جماعة النساء: فكذلك أيضًا إعرابهُ مُقدَّر قبل علامة الإضمار كما هو مُقدَّر قبل الياء في « غلامي ». فعلامة الإضمار مَـنَـعت من ظهوره لاتصالها بالفعل، وأنها كبعض حروفه، فلا يمكن تعاقب الحركات على لام الفعل، كما لم

---

(١) زدنا « لم » ليستقيم بها السياق.

(٢) ذهب جمهور النحاة إلى أن الأفعال الخمسة تُرفع بثبوت النون، وتُنصب وتُـجزم بحذفها. وذهب الأخفش إلى أنها معربة بحركات مقدرة قبل الألف والواو والياء، والنون دليل عليها. ولعل السهيلي قد تأثر بهذا القول. انظر: أسرار العربية (ص ٣٢٤)، وشرح الكافية للرضي (٢/ ٢١٣)، والهمع (١/ ٥١).

(٣) في (ب): « وعلامة الشيء في أصل الكلام ومعقوله الإضمار ».

يمكن ذلك مع ضمائر الفاعلينَ المذكورينَ، ولا مع الياء في « غلامي »، ولا يمكن أيضًا أن يكون الإعراب في نفس النون؛ لأنها ضمير الفاعل، فهي غير الفعل، ولا يكون إعراب شيء في غيره، ولا يمكن أيضًا بعدها؛ فإنه مستحيل في الحركات وبعيد كل البُعد في غير الحركات أن يكون إعرابًا وبينه وبين حرف[1] الإعراب اسمٌ أو فعلٌ، فثبتَ أنه مُقدَّر كما هو في جميع الأسماء والأفعال المُعرَبة التي[2] لا يُقدَر على ظهور الإعراب فيها لعلة مانعة نحو ما تقدم.

فإن قيل: فقد أَثبتم أن فعل جماعة المؤنث مُعرَب، وهذا خلاف لسيبويه ومن وافقه من النحويين، فإنهم زعموا أنه مبني وإن اختلفوا في علة بنائه!

قلنا: بل هو وِفاقٌ لهم؛ لأنهم عَلَّمونا وأَصَّلُوا لنا أصلًا صحيحًا، فلا ينبغي لنا[3] أن ننقُضَه، ونكسرَه عليهم، وهو وجُودُ المضارعة الموجبةِ للإعراب، وهو موجودٌ في « يَـفْعَلْنَ » و « تَـفْعَلْنَ »، فمتى وُجِدت الزوائد الأربعُ وُجِدت المضارعة، وإذا وُجِدت المضارعة وُجِد الإعراب[4].

فإن قيل: فهلَّا عوّضوا من حركة الإعراب في حال رفعه نونًا، كما فعلوا في « يفعلون »؛ لأنه أيضًا واقع موضع الاسم؟

قلنا: قد تقدَّم ما في « يَفْعَلُون »، و « يَفْعَلَانِ » من وجوه الشَّبه بينه وبين جمع السلامة في الأسماء؛ فمنها الوقوع موقع الاسم، ومنها المضارعة في اللفظ من جهة حروف المد واللين. وهذا الشبه معدوم في « يَفْعَلْنَ » من جهة اللفظ؛ لأنه ليس مثل لفظ « فاعلين » ولا « فاعلات »[5]، وإن كان واقعًا موقعه في حال الرفع، واللّـه المستعان.

* * *

(١-٣) سقط من (ب).

(٤) في الارتشاف، ورقة (٢٧٠): « والمضارع مُعرَبٌ إلا إن اتصلت به نون الإناث، فالجمهور على أنه مبني، خلافًا لقوم منهم ابن درستويه، فإنه زعم أنه معرب، وتبعهم السهيلي ». وقد رد أبو حيان في الارتشاف على ابن مالك قوله: إن النحاة قد أجمعوا على بناء المضارع بنحو ما تقدم. هذا وانظر: البحر المحيط (٢/ ٢٤٥)، وشرح التسهيل للمرادي (١) ورقة (٨).

(٥) في (أ): « ولا فاعلان ».

(٢١)

مسألة

[في علامات الإعراب]

قوله في هذا [٢٧ب] الباب: « **وجميعُ ما يُعرَب به الكلام تسعةُ أشياء** »[1]. وذكر الحروف والحركات والحذف والسكون.

* وكلها أشياء في الحقيقة إلا **الجزم والحذف**؛ فإنهما عبارتان عن معدوم، والمعدوم ليس بشيء، وهو معلوم.

* **وأما الحركات فأعراض**؛ لأنها لحروف المد أبعاض، **والحروف أصوات**، وهي عند جميع المُحقِّقين من المُتكلِّمين أعراض إلا « إبراهيم النظَّام »، وقد تقدم ذكر مذهبه فيما مضى[2].

والعَرَض شيء؛ لأنه موجود، وكل موجود شيء، وكل شيء موجود، بخلاف المعدوم.

ولم نقصد التعقيب على أبي القاسم في عبارته؛ لأن التسامح من شأنهم في هذه الصناعة.

والله - تعالى - المستعان.

* * *
* *
*

(١) الجمل (ص ٢١).
(٢) انظر « المسألة » رقم (١٤).

باب الأفعال

(٢٢)

مسألة

القول في: أمس، وغد، واليوم

إن **الأيام** لما كانت متماثلة من حيث كان كل واحد منها عبارة عن جملة من حركات الفلك، والحركات متماثلة بأنفسها لا يتميز يوم من يوم بصفة نفسية؛ إذ المثلان مشتركان في جميع صفات النفس، ولا بصفة معنوية؛ لأن الصفة المعنوية لا تقوم بالحركة ولا بعَرَض من الأعراض؛ لأن المعنى لا يقوم بالمعنى. لم يبقَ إلا تمييزها بالأعداد، ولذلك جعلوا أسماء أيام الأسبوع مأخوذة من العدد، كقولهم: « الاثنين »، [٢١أ] و « الثلاثاء »، و « الأربعاء »، ونحو ذلك، أو بالأحداث الكائنة فيها نحو قولك: « اليوم (الذي خرج فيه زيد »، فخصَّصْتَه بما قارنه من الفعل)[١] الذي هو حركة الفاعلين؛ كما أن الزمان حركة للفلك، وكل واحد منهما حادث يتخصص بمقارنة صاحبه، أيهما كان أعرف عند المخاطب كان وقتًا للآخر مُخصِّصًا له.

فإذا ثبت ذلك فأقرب الأيام إليك يومُك الذي أنت فيه، فيقال: « فعلتُه في اليوم الذي فَـرَط قبل هذا اليوم الذي نحن فيه »، ويقال في « غدٍ » نحو ذلك. فاقتضى إيثار الإيجاز والاختصار أن يُوضع له اسم، وأن[٢] يُشتقَّ له من أقرب ساعة منه إلى يومك، ثم ينسحبَ معناه على اليوم كله، كما يقال في العبد: « رَقَـبَـة »، فينسحبُ معنى الرقبة على الجملة، وهو في الأصل عبارة عن البعض، ورُبَّ شيء هكذا!

وكذلك « غد » جُعل له اسم يُترجم به عن جميعه، وهو مشتق من أقرب ساعة منه إلى يومك، **إلا أن « أمس » مبني و « غدًا » مُعْـرَبٌ، فُ**عِل بكل واحد منهما ما فُعِل بالفعل الذي في معناه؛ **ولذلك جاء**[٣] « **أمس** » بلفظ الأمر حين أرادوا بناءه كما بُني الفعل الماضي الذي صِيغَ من أجله، ولم يجئ بلفظ الفعل[٤]؛ لئلا[٥] يلتبس

---

(١) سقط من (ب).
(٢) عن (ب): وفيها: « يشتق له اسم ».
(٣) عن (ب).
(٤) يعني الفعل الماضي.
(٥) في (أ، ب): « ولا ».

بالفعل الماضي، ولعله قد جاء، وليس ببعيد أن يكون قول الراجز[(١)]:

لقد رأيتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا ....

أراد به: أَفْعَلَ.

وهذه العَلَمِية التي في « أمس » بمنزلة « أطْرِقا »[(٢)] اسم علم لمكان بالحجاز جاء بلفظ الأمر[(٣)]، يقول الرجل لصاحبيه حين استبطن خوفًا وتَوجّس[(٤)] حِسًّا، فذلك هو الاسم في المكان كهذا في الزمان، لعله سُمِّي لقولهم فيه: « أمْسِ بخير »، و « أمْسِ معنا »، أو نحو هذا، كما سُمي ذلك المكان بقولهم فيه: « أطرِقا »[(٥)].

والعلميَّة فيه عندي ليست كهي في « زيد » و « عمرو »، ولكنها كهي في « أُسَامة » و « ثُعالة »، اسمُ علم لا يختص به واحد من الجنس؛ أيَّ الجنس كان فهو مُسمًّى بذلك الاسم، كما أن « أمس » أيُّ الأيام كان إذا وليَ يومُك ماضيًا فهو « أمس ».

وأما حذفُ لام الفعل من « غد »، فكل ما كان على وزن « فَعْل »[(٦)] معتل اللام، ثم عبّر به عن غير ما وُضع له - فإنه وُضع عبارةً عن الحدث، فإذا زُحزح عن أصل

---

(١) من شواهد الكتاب (٢/ ٤٤) التي لم يُعرف قائلها، وتتمته:

.... عجائزًا مِثلَ السَّعالي خمسَا

قال الأعلم: « الشاهد فيه إعراب (أمس) ومنعها من الانصراف؛ لأنها اسم اليوم الماضي قبل يومك، معدول عن الألف واللام ». وقد ذكر الزجاجي البيت شاهدًا على أن من العرب من يبني « أمس » على الفتح. انظر: الجمل (ص ٢٩١).

(٢) في مراصد الاطلاع (١/ ٩١): « هو موضع بنواحي مكة، من منازل خزاعة وهذيل ».

(٣) يريد أنه عَلَمٌ منقول من فعل الأمر.

(٤) في تاج العروس« وجس »: « الوجس: إضمار الخوف، وأَوْجَسْتُ الإذن وتَـوَجَّسَتْ: سمعتْ حِسًّا ».

(٥) في الارتشاف، ورقة (٦٨٣، ٦٨٤): « وزعم قوم منهم الكسائي أنه ليس مبنيًّا ولا معربًا، بل هو محكي، سمي بفعل الأمر من الإمساء، كما سمي بأصبح من الإصباح، فإذا قلت: جئتُ أمس، فمعناه اليوم الذي كنت تقول فيه أمس، وكثرت هذه الكلمة على ألسنتهم حتى صارت اسمًا لليوم الذي قبل يومك... وقريب من هذا ما قاله السهيلي؛ قال: مَن كسر أمس في كل حال، فإنما سمى بالفعل، وفيه ضمير محكي».

(٦) في المقتضب (٣/ ١٥٣): « وغَدٌ: فَعْلٌ؛ لأن أصله غَدْوٌ، وحق هذه الأسماء المحذوفة أن يُحكم عليها بسكون الأوسط إلا أن تثبت الحركة؛ لأن الحركة زيادة؛ فلا تثبت إلا بحجة؛ ألا ترى أن الشاعر لما اضطر إلى الرد ردّ على الإسكان فقال:

.... إنَّ معَ اليومِ أخاه غَدْوَا

وقال الشاعر:

وما الناسُ إلا كالديارِ وأهلُها بها يومَ حلُّوها، وغَدْوًا بلاقِعْ ».

موضوعه، وبقي فيه من المعنى الأول ما يُعلَم به أنه مشتق منه - فإن حذف لامه مطّرد؛ ليكون النقص في اللفظ موازنًا [٢٨ب] للنقص في المعنى، فلا يستوفي حروف الكلمة بأسرها إلا عند حصول المعنى بأسره. وتأمل ذلك تجده في « غد » و « دم » و « يد »(١) و « سم »(٢). وعلى ذلك كل هذه الأسماء نقصَ من لفظها بحسب ما نقصَ من المعنى الذي عبّر عنه بجملة حروف الكلمة. فهذا ما في « أمس » و « غد ».

فأما « اليوم » إذا كان ظرفًا فهو كـ « الآن »، استغنوا بلزوم الألف واللام له(٣) عن أن يَصِفوه أو يُضِيفوه أو يُسمّوه باسم عَلَم غير هذا اللفظ، كما فعلوا ذلك(٤) بـالنجم - أعني: الثريا -، وفي المدينة - أعني: مدينة رسول اللّـه ﷺ -، وفي غير ذلك مما أُلزم الألف واللام عُرفًا واستحقاقًا، فكذلك اليوم (إذا أردت اليوم)(٥) الذي أنت فيه، وكذلك الساعة والليلة، استغنوا بالمشاهدة ولزوم الألف واللام عن إلحاقهما بالأسماء الأعلام(٦).

وهذا الصواب، لا ما ذهبَ إليه مَن عَلَّلَ البناء في « أمس » بتضمُّن الحرف أو مشابهته(٧) الحرف، فإن ذلك ينكسِرُ عليهم في « غَدٍ » بما ليس لهم عنه مَندُوحةٌ ولا صَرْفٌ(٨).

---

(١) انظر المسألة رقم (١٩).

(٢) كذا في (أ، ب). ويقول المبرد في المقتضب (١/ ٢٢٩): « فأما الاسم فقد اختلف فيه، فقال بعضهم: هو فِعْل، وقال بعضهم: هو فُعْل، وأسماء تكون جمعًا لهذا وهذا؛ تقول في جِذْع: أجذاع، كما تقول في قُفْل: أقفال ». هذا وحديث السهيلي المتقدم يقتضي أن « سم » كغد ويد ودم، على وزن فَعْل بفتح فسكون - وهو ما لم أجده، ولعل الكلمة محرفة.

(٣-٥) سقط من (ب).

(٦) يريد أن هذه الكلمات: اليوم، الساعة، الليلة - مُعرّفة بـ « أل » التي تفيد العهد الحضوري؛ وقد قال بذلك من بعده ابنُ عصفور، حيث جعل « أل » مع اسم الزمان الحاضر تفيد العهد الحضوري. انظر: المغني: « أل ».

(٧) قال السيرافي في شرح الكتاب (٢/ ٣٨٠): « وإنما بني (يعني أمس)؛ لأنه ظرف في الأصل، وصار فيه معنى الإشارة؛ لأنك إذا قلت: (أمس) فإنما تشير إلى اليوم الذي تاليه يومك؛ فإذا انقضى اليوم لم يلزمه هذا الاسم، فصار بمنزلة شيء حاضر تشير إليه، فتقول: (ذا)، فإذا زال عن الحضرة لم تقل: (ذا). ويجوز أن يكون بمنزلة الضمير؛ لأنه لا يُعرف ولا يُسمى إلا باليوم الذي أنت فيه، فأشبه الضمير الذي لا يضمر إلا بأن يجري ذكره، أو يحضر فيكون متكلمًا أو مخاطبًا ».

وقال ابن يعيش (٤/ ١٠٦): « والصواب أنه إنما بُني لتضمنه لام المعرفة، وبها صار معرفة، والاسم إذا تضمن معنى الحرف بُني ».

(٨) أي: سعة ولا حيالة. يريد أنه كان يجب أن يُبنى « غد » بما ذكروه في « أمس ».

(٢٣)

مسألة

[في أحرف المضارعة]

قال أبو القاسم: « وكانت[١] في أوله إحدى الزوائد الأربع ».

دخول الزوائد على الحروف الأصلية (مُنْبئة عن)[٢] معانٍ زائدةٍ على معنى الكلمة التي وُضعت الحروف الأصلية عبارة عنه، فإن كان المعنى الزائد آخرًا كانت الزيادة آخرًا، كنحو « التاء » في « فعلت »؛ لأنها تُـنبئ عما رُتبتُـه بعد الفعل، وإن كان المعنى الزائد أولًا كانت الزيادة المُنبئة عنه أولًا[٣]، مسبقةً على حروف الكلمة كهذه الزوائد الأربع، فإنها تُـنبئ أن الفعل لم يحصل بَعدُ لفاعله[٤]، وأن بينه وبين تحصيله جزءًا من الزمان، (فكان الحرف الزائد السابق للفظ الفعل مشيرًا في اللسان إلى ذلك الجزء من الزمان)[٥]، مـُرتَّـبًا في البيان على حسب تـَرَتُّب المعـنى في الجَـنَـان. وكذلك حكم جميع ما يَردُ عليك في كلامهم، وهذا الأصل آخذ بآفـاق الباب، ومُـشرِف بـك - إن شاء اللّـه تعالى - على الـسر واللباب.

فإن قيل: فهلّا اكتفى بزائدة واحدة من هذه الأربع؟ وإن كان ذلك للفرق بين مخاطَب وغائب، فهلَّا كانت الياء مكان التاء أو الهمزة؟ وما الحكمة في اختصاص كل واحدة منها بما اختصّت به؟

فالجواب: أن **الأصل في هذه الزوائد الياء**؛ بدليل كونها في الموضع الذي لا يُحتاج فيه إلى الفرق بين مذكر ومؤنث، وهو فعل جماعة النساء [٢٢أ]. دليل آخر، وهو: أن أصل الزيادة لحروف المد واللين، والواو لا تُزاد أولًا كيلا تُشبه « واو »

---

(١) في (أ، ب): « أو كانت » ولفظ الجمل: « والمستقبل ما حسنَ فيه غدٌ، وكانت في أوله إحدى الزوائد الأربع ».

(٢) في (أ): « مبنية على ».

(٣) سقط من (ب).

(٤) يعني السهيلي بعدم حصوله: عدم تمامه؛ حيث إن الفاعل لا يزال متلبسًا بالفعل، لا أنه يقصد الاستقبال، فسيأتي أن « فعل » لا يكون مستقبلًا عنده.

(٥) سقط من (ب).

العطف؛ ولعلة أخرى تذكر في باب التصريف(١)، والألف لا تُزاد أولًا لسكونها(٢)، فلم يبقَ إلا « الياء » فهي أصل هذا الباب.

فلما أرادوا الفرق **كانت الهمزة بفعل المتكلم أولى**، لإشعارها بالضمير المستتر في الفعل؛ إذ هي أول حروف ذلك الضمير إذا برز، فلتكن مشيرة إليه إذا أَرَزَ(٣).

وكانت النون بفعل المتكلِّمين أولى؛ لوجودها في أول لفظ الضمير الكامن في الفعل إذا ظهر، فلتكن دالة عليه إذا خفي واستتر.

وكانت التاء من « تفعل » للمخاطب لوجودها في ضميره المستتر فيه، وإن لم تكن في أول لفظ الضمير أعني « أنت »، ولكنها في آخره، ولم يخصّوا بالدلالة عليه ما هو في أول لفظه - أعني الهمزة - لمشاركته للمتكلم فيها وفي النون، فلم يبقَ من لفظ الضمير إلا التاء، فجعلوها في أول الفعل عَلَمًا عليه، وإيماءً إليه.

فإن قيل: فكان يلزم على هذا أن تكون الزيادة في فعل الغائب هاء، لوجودها في لفظ ضمير الغائب إذ أُبْرِزَ؟

فالجواب [٢٩ب]: أنه لا ضمير في الفعل الغائب في أصل الكلام وأكثر(٤) موضوعه؛ لأن الاسم الظاهر يُغني عنه، ولا يستتر ضمير الغائب حتى يتقدمه مذكور يعود عليه، وليس كذلك فعل المتكلم والمخاطب والمُخبِرين عن أنفسهم، فإنه لا يخلو أبدًا من ضمير ولا يجيء بعده اسمٌ ظاهرٌ يكون فاعلًا به، ولا مضمرٌ أيضًا، إلا مضمر يكون توكيدًا للمضمر المنطوي عليه الفعل(٥).

فتأمل ما ذكرناه، والمَحْ ما قاله النحويون(٦) في تعليل هذه المسألة، تجد طبعَك يعافُه، وسمعَك يمُجّه، وعقلَك لا يستسيغُه، وتجد هذه الأغراض المذكورة ههنا

(١) في الكتاب (٢/ ٣٤٧): « فأما وَرَنْتَلٌ فالواو من نفس الحرف؛ لأن الواو لا تُزاد أولًا أبدًا ». وفي المقتضب (١/ ٥٧): « وأما الواو فلا تُـزاد أولًا كراهة أن تقع طرفًا، فيلزمها البدل ».

(٢) في المقتضب (١/ ٥٦): « والألف لا تُزاد أولًا؛ لأنها لا تكون إلا ساكنة، ولا يُبتدأ بساكن، ولكن تُزاد ثانية فما فوق ذلك ».

(٣) في (أ، ب): « إذا أبرز ». ولعل الصواب ما أثبتناه، يقال: أَرَزَتِ الحيةُ: إذا لاذت بجُحرها، ورجعت إليه. والمأرز: الملجأ.

(٤) عن (ب).

(٥) اكتفى المؤلف هنا بما قدمه من أصالة الياء في هذا الباب، فهي أولى من الهاء التي هي في لفظ ضمير المخاطب؛ حيث إنه لا ضمير في فعل الغائب في أكثر الكلام، كما يقول.

(٦) انظر: شرح العلامة سراج الدين التفتازاني على التصريف العزي للزنجاني (ص ٩).

يدعوك إلى قبولها الحِسّ، ويشهد بصحتها الحَدْس[1]، واللّـه المستعان.

ومن هنا ضارعت الأسماءَ حتى أُعربَت، وجَرَت مجرَى الأسماء في دخول لام التوكيد عليها وغير ذلك[2]؛ لأنها تضمنت معنى الأسماء بالحروف التي فـي أوائلها؛ فهي من حيث دَلَّت على الحَدَث والزمان فعلٌ محضٌ، ومن حيث دَلَّت بأوائلها على المتكلم والمخاطب ونحو ذلك متـضمِّـنةٌ معنى الاسم، فاستحقَّت الإعراب الذي هو من خواصِّ الأسماء، كما استحقَّ الاسمُ المتضمِّنُ معنى الحرفِ البناءَ.

* * *

(١) الحدس: الفِراسة.

(٢) لم يعتدّ السهيلي بمشابهة المضارع للاسم في الإبهام؛ لأن له رأيًا تبعَ فيه شيخه ابن الطراوة في دلالة المضارع على الزمان، وهو أنه لا يكون مستقبلًا، وسيوضحه في المسألة التالية؛ ولذلك لم يذكر هذه المشابهة، فبدأ بما يذكرونه ثانيًا، وهو دخول لام التوكيد عليه، يقول السيرافي في شرحه (١/ ١٥، ١٦): « ووجه ثانٍ من المضارعة، وهو أن الفعل المضارع إذا وقع خبرًا لـ (إن) صلح دخول اللام عليه، كقولك: إن زيدًا ليذهب، كما صلح دخول اللام على الاسم إذا قلت: إن زيدًا لذاهب؛ فإذا كان الخبر فعلًا ماضيًا امتنع ذلك فيه. ووجه ثالث، وهو أن الفعل تُوصَف به النكرات، كقولك: مررتُ برجل يقوم، ويكون خبرًا كقولك: إن زيدًا يقوم، وكان زيد ينطلق، كما يكون ذلك في الاسم إذا قلت: مررتُ برجل قائم، وكان زيد منطلقًا ». هذا وانظر: الكتاب (١/ ٣)، والمقتضب (٢/ ١، ٢)، (٤/ ٨٠، ٨١).

(٢٤)

مسألة

[في دلالة المضارع على الزمان]

فعل الحال لا يكون مستقبلًا وإن حَسُن فيه « غَدٌ »، كما لا يكون الفعل المستقبل حالًا أبدًا، **ولا الحال ماضيًا**. هذا هو اختيار شيخنا(١) رحمه اللّـه تعالى.

فإن قلت: كيف يكون حالًا: « يقوم زيد غدًا »، وهو في زمان مستقبل؟

قلنا: إنما ذلك على تقدير الحكاية له إذا وقع، والإشارة إلى صورة الفعل إذا جاء وقته، كما قال اللّـه سبحانه: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ ﴾ [الأنعام : ٣٠]، والوقوف مستقبل لا محالة، ولكن جاء بلفظ الماضي حكاية لحال يوم الحساب فيه؛ لأنه(٢) مُترتِّب على وقوف قد ثبت. وكذلك قوله تعالى: ﴿ قَالَ ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْقَوْلُ ﴾ [القصص: ٦٣]، ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ فِى ٱلنَّارِ ﴾ [غافر: ٤٩]. وهذا كثير في القرآن، الوقت مستقبل، والفعل بلفظ الماضي. ونحوٌ منه قوله: ﴿ فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ ﴾ [القصص: ١٥]، وهذا كله حكاية للحال؛ إذ ليس شيء منه حاضرًا(٣)، فكذلك: « يقوم زيد غدًا »، و « يذهب بعد غدٍ »، هو حال على التقدير والتصوير لهيئته إذا وقع.

وما أرى هذا الذي ذكره الشيخ إلا صحيحًا؛ إذ الأصل ألا يُحكَم للفظين متغايرين بمعنى واحد إلا بدليل، ولا للفظ واحد بمعنيين إلا بدليل. وقِفْ على هذا الأصل تهتدِ إلى سواء السبيل.

فصل

وحروف المضارعة - وإن كانت زوائد - فقد صارت كأنها من أنفُس الكلم، وليست كذلك « السين » و « سوف »، وإن كانوا قد شبَّهوها بحروف المضارعة،

---

(١) هو أبو الحسين بن الطراوة؛ ففي شرح التسهيل للمرادي (١) ورقة (٥): « وذهب ابن الطراوة إلى أنه [أي: الفعل المضارع] لا يكون إلا للحال، وإذا قلت: زيد يقوم غدًا، فمعناه: ينوي أن يقوم غدًا ». وفي الإفصاح لابن الطراوة، ورقة (٤): « قعد: دليل على قعود انقضى بعد وجود، و سيقعد: دليل على قعود يأتي، وهو الآن في العدم، و يقعد: دليل على قعود في حال حديثك ». فخص المستقبل بالمُتصدِّر بالسين.

(٢) في (أ) والبدائع: « لا مترتب ».

(٣) في (أ، ب): « حاضر ».

والحروف الملحقة بالأصول في مسألة نذكرها[١] بعدُ، إن شاء اللّـه تعالى.

ولذلك تقول: « غدًا يقوم زيد »، و « يوم الجمعة يذهب عمرو »، بتقديم الظرف على الفعل، كما يفعل ذلك في الماضي الذي لا زيادة فيه، فتقول: « أمس قام زيد »، و « يوم الجمعة ذهب عمرو ». ولا يستقيم هذا في المستقبل من أجل « السين » أو « سوف »، لا تقول: « غدًا سيقوم زيد »[٢]، **لوجوه:**

- **منها**: أن « السين » تُنبئ عن معنى الاستئناف والاستقبال للفعل، وإنما يكون مستقبلًا بالإضافة إلى ما قبله، فإن كان قبله ظرف أخرجتْه « السين » عن الوقوع في الظرف، فبقي الظرف [٣٠ب] لا عامل فيه، فبطل الكلام؛ فإذا قلت: « سيقوم زيدٌ غدًا »، دَلَّت « السين » على أنَّ الفعل مستقبل بالإضافة إلى ما قبله، وليس قبله إلا حالة المتكلم، ودلّ لفظ « غدًا » على استقبال اليوم، فتطابقا، وصار ظرفًا له.

- **ووجهٌ ثانٍ مانعٌ من التقديم [٢٣أ] في الظرف وغيره**، وهو أن « السين » و « سوف » من حروف المعاني الداخلة على الجُمل، ومعناها في نفس المتكلم وإليه يُسنَد لا إلى الاسم المُخبَر عنه، فوجب أن يكون له صدر الكلام كحروف الاستفهام والنفي والتمني وغير ذلك، ولذلك قبح: « زيدًا سأضرب »، و « زيد سيقوم »، مع أن الخبر عن « زيد » إنما هو بالفعل لا بالمعنى الذي دلَّت عليه « السين »؛ فإن ذلك المعنى مسند إلى المتكلم لا إلى « زيد »، فلا يجوز أن يخلط بالخبر عن « زيد »، فتقول: « زيد سيفعل ».

فإن أدخلت « إنَّ » على الاسم المبتدأ جاز دخول « السين » في الخبر، لاعتماد الاسم على « إنَّ »، ومضارعتها للفعل، فصارت في اللفظ مع اسمها كالجملة التامة، فصلح دخول « السين » فيما بعد، فأما مع عدم « إنَّ » فيقبح ذلك. وهذا مذهب الشيخ أبي الحسين – رحمه اللّـه تعالى – إلا التعليل، فإنه بخلاف تعليله، وقد قلت له كالمحتج عليه: أليس قد قال اللّـه – سبحانه وتعالى –: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَنُدۡخِلُهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ ﴾ [النساء: ٥٧]، فجاء بالسين في خبر المبتدأ ؟ فقال لي: اقرأ ما قبل الآية. فقرأت ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [النساء: ٥٦]، فضحك، وقال: قد كنتَ أفزعتَني، أليست هذه « إنَّ » في الجملة المتقدمة، وهذه

(١) سقط من (ب).

(٢) انظر: الروض الأنف للمؤلف (١/ ٢٨٦).

الأخرى معطوفة بالواو عليها، والواو (تنوب مناب)[١] تكرار العامل؟! فسلَّمتُ له، وسكتُّ[٢].

ونظير هذه المسألة مسألة « اللام » في « إن »، تقول: « إن زيدًا لقائم »، ولا تقول: « زيد لقائم ».

والمصحِّح لتقديم الظرف على الفعل الماضي أنّ معنى المضي مستفاد من لفظه، لا من حرف زائد على الجملة، منفصل من الفعل كالسين و« قد »، إلا فعل الحال فإنّ زوائده ملحقة بالأصل؛ فإن أدخلتَ على الماضي « قد » التي للتوقُّع كانت بمنزلة « السين » التي للاستئناف، وقبح حينئذ: « أمس قد قام زيد »[٣]، كما قبح: « غدًا سيقوم زيد »[٤] والعلة كالعلّة، حَذْوك النعلَ بالنعل[٥].

---

(١) في (ب) مكان ما بين القوسين: « تنوي ».

(٢) لقد تَـعَـقَّب الأستاذ عضيمة في كتابه « دراسات لأساليب القرآن الكريم » هذا الذي قرره ابن الطراوة، وسلَّم به السهيلي، وعدّ ذلك منهما جرأة عجيبة، وقال: إنَّ السهيلي سلّم دون أن يكلف نفسه استقراء أسلوب القرآن الكريم والاحتكام إليه، ثم قال: « إن في القرآن الكريم آيات كثيرة اقترنت فيها جملة الخبر بعلامة الاستقبال، وليس قبلها (إن) ». وضرب المثل لذلك بآيات من سورة النساء نفسها، وهي الآيات (١٢٢، ١٦٢، ١٧٥) وبآيات من سُوَر أخرى، وقد أحصاها في الجزء الثاني من الدراسات (ص ١٩١ - ١٩٣).

وهذا الذي قام به شيخنا الأستاذ عضيمة جَديرٌ بأن يحمل الباحثين في اللغة على إعادة النظر فيما قام به النحاة الأوائل، وأن يصرف الهمَم إلى مثل هذا اللون من البحث في دواوين الشعراء وآثار العرب، وسوف يكون لمثل هذا الاستقراء نتائج قيمة ليست مقصورة على الاستدراك على المتقدِّمين، بل ستُضيف إلى ذلك معرفةً بأسلوب كل شاعر ومنهجه في الأداء.

(٣) يرى الأستاذ عضيمة أن السهيلي قد تفرَّد من بين النحاة أجمعين بهذا القول، وذلك بعد أن حكى قول هؤلاء النحاة في أن « قد » و « السين » و « سوف » و « لم » و « لا » الناهية تنزل منزلة الجزء من الفعل، فيتقدم معمول ما بعدها عليها، وأنه ليس لها صدر الكلام. ثم قال: « لو كان الأمر كما زعم السهيلي ما جاز أن ينصب الاسم على الاشتغال قبل (قد)؛ لأن ما لا يعمل لا يُفسِّر عاملًا، وقد وجب الرفع قبل ما له صدر الكلام؛ جاء في القرآن نصب الاسم المشتغل عنه في قوله تعالى: ﴿ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ ﴾ [النساء: ١٦٤] ». ثم ساق الأستاذ عضيمة شواهد أخر على عمل ما بعد « قد » فيما قبلها. انظر: دراسات لأساليب القرآن الكريم (٢/ ٣٠٥، ٣٠٦).

ويمكن أن يقال: إن السهيلي لم يتحدث عن إعمال ما بعد « قد »، وإنما تحدث عن قبح تقديم الظرف، فيقال « أمس قد قام زيد ». ولم يأت الأستاذ عضيمة بشاهد على هذا.

(٤) في (أ، ب)، والبدائع (١/ ٩٠): « غدًا يقوم زيد ». ولا يستقيم الكلام عليه، وقد تقدم جواز: « غدًا يقوم زيد ».

(٥) هذا مثل يُضرب في التسوية بين شيئين. انظر: مجمع الأمثال (١/ ١٩٥).

* **وأما المسألة الموعود بها في أول الفصل** التي شُبِّهت فيها السين بالحروف الملحقة بالأصل، **فهو أن يقال**: لِمَ لَمْ تعمل « السين » و « سوف » في الفعل المستقبل، وقد استبدَّت[١] به[٢] دون الاسم، وشأن الحروف المستبدَّة بالأفعال، أو بالأسماء دون الأفعال، أن تكون عاملة؟

فإن الجواب أنها فاصلة لهذا الفعل عن فعل الحال، كما فصلت الزوائد الأربع فعل الحال عن الماضي، فأشبهتها، وإن لم تكن مثلها في اتصالها ولحوقها بالأصل، كما أشبهت حال الألف واللام التي للتعريف حال العلمية لاتصالها (اتصالَها)[٣] وتعرف الاسم بها، وإن تكن ملحقة بحروف الأصل. فلما لم تعمل تلك في الأسماء مع اختصاصها بها، لم تعمل هذه في الأفعال مع استبدادها بها، واللّـه أعلم.

وقد رأيتُ هذا التعليل[٤] للفارسي [٥] في بعض كتبه، ولابن السراج[٦] أيضًا.

* **وأما « سوف »** [٣١ب] فحرف، ولكنه على لفظ « السَّوف »[٧] الذي هو الشَّمّ لرائحة ما ليس بحاضر، وقد وجدتُ رائحته، كما أن « سوف » هذه - التي هي حرف - تدل على أن ما بعدها ليس بحاضر، وقد عُلِم وقوعُه، وانتُظِر إبَّانُه.

ولا غرو أن يتقارب معنى الحرف من معنى الاسم المشتق المتمكن في الكلام؛ فهذه « ثُم » حرف عطف، ولفظها كلفظ الثَّم، والثَّم هو: رَمّ الشيء بعضه إلى بعض،

---

(١) أي: تفردت به واختصت. (٢) عن (ب).

(٣) سقط من (أ). وفي (ب) مكانه: « لاتصالها »، يريد أن الألف واللام اتصلت باللفظ اتصالَ العلمية به، وإن كان الاتصال مع العلمية معنويًا.

(٤) ذكره أبو البقاء العكبري في اللباب، ورقة (٤٣)، ولم ينسبه.

(٥) هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان. أخذ النحو عن الزجاجي ومَبْـرَمان وابن السراج وابن الخياط وغيرهم، وعنه ابن جني وغيره. صنَّف كتبًا عجيبةً لم يُسبق بمثلها، منها: التذكرة، والإيضاح والتكملة، والحجة في علل القراءات السبع. يقول الذهبي: « وكان متهمـًا بالاعتزال. وقد فضله بعضهم على المبرد »، توفي في بغداد في ربيع الأول سنة (٣٧٧ هـ) عن (٨٩) سنة. انظر: نزهة الألباء (ص ٣٨٧)، والإنباه (١/ ٢٧٣)، والعبر للذهبي (٣/ ٤).

(٦) هو أبو بكر محمد بن السَّـرِيّ. أخذ عن المبرد وغيره، وعنه: الزجاجي والسيرافي والفارسي والرماني، وقد انتهت إليه رياسة النحو بعد المبرد. يقول الذهبي: « صاحب الأصول في العربية، وله مصنفات كثيرة منها: شرح كتاب سيبويه. وكان مُغْرى في الطرب والموسيقي ». توفي رحمه الله سنة (٣١٦ هـ). انظر: نزهة الألباء (ص ٣١٣)، والإنباه (٣/ ١٤٥)، والعبر (٢/ ١٦٥).

(٧) في اللسان « سوف »: « سافَ الشيءَ يَسُوفُه ويسافُه سَوْفًا، وساوفَه، واستافَه - كلُّه: شمَّه ».

كما قال: « كنا أهل ثُمِّه ورُمِّه »، ويروى « ثَـمِّه ورَمِّه »[١]، وأصله من: « ثممتُ البيتَ »: إذا كانت فيه فُـرَج، فسُدّ بالثُّمام[٢]، وقال الشاعر:

وأمـا الـريـاحُ فـقـد غـادرتْ رواكـدَ واسـتـمـتـعـتْ بـالـثُّمامِ

والمعنى الذي في « ثُم » العاطفة قريب من هذا؛ لأنه ضم شيء إلى شيء بينهما مهلة، كما أن ثَمَّ البيت: (ضمَّ بين شيئين بينهما فرجة)[٣]. ومَن تأمل هذا المعنى في الحروف والأسماء المضارعة لها، ألفاه كثيرًا، واللّـه - تعالى - المستعان.

* * *
* *
*

---

(١) في اللسان « ثمم »: « قال أبو عُبيد: المحدِّثون هكذا يروونه بالضم، ووجهه عندي بالفتح، والثَّمُّ: إصلاح الشيء وإحكامه، وهو والرَّمُّ بمعنى الإصلاح ».

(٢) هو نبات يُسَدّ به خَصاص البيوت، الواحدة: ثمامة.

(٣) مكانه في (ب): « ضم الشيء إلى الشيء بينهما فرجة ».

(٢٥)

مسألة

[في: أَنْ ولَنْ]

قوله(١): « **فالناصب: أنْ، ولنْ** »(٢):

* **أما « أنْ » فهو مع الفعل بتأويل المصدر.**

فإن قيل: فهلَّا اكتُفي بالمصدر واستُغني به عن « أنْ »؛لأنه أخصر(٣)؟

فالجواب: « أنَّ » في دخول « أَنْ » **ثلاثَ فوائد:**

- **إحداها**: أن الحدث قد يكون فيما مضى، وفيما هو آتٍ، وليس في صيغته ما يدل على مضي ولا استقبال، فجاءوا بلفظ الفعل المشتق منه مع « أنْ » ليجتمع لهم الإخبار عن الحدث مع الدلالة على الزمان(٤).

- **الثانية**: أن « أنْ » تدل على إمكان الفعل دون الوجوب والاستحالة.

- **الثالثة**: أنها تدل على مجرد معنى الحدث دون احتمال معنى زائد عليه؛ ففيها تحصين للمعنى من الإشكال، وتخليص له من شوائب الاحتمال؛ وذلك أنك إذا قلت: « كرهتُ خروجَك »، أو: « أعجبني قدومُك »، احتمل [٢٤أ] الكلام معاني؛ **منها**: أن يكون نفْس القدوم هو المُعجِب لك دون صفة من صفاته وهيئاته، وإن كان لا يُوصف في الحقيقة بصفات، ولكنها عبارة عن الكيفيات. واحتمل أيضًا أن تريد أنك أعجبتْكَ سرعتُه أو بطؤُه أو حالةٌ من حالاته؛ فإذا قلت: « أعجبني أنْ قدمتَ »، كانت على الفعل « أنْ » بمنزلة الطابَع والعنوان(٥)، من عوارض

---

(١) سقط من (ب). (٢) الجمل (ص ٢٢).

(٣) في (أ، ب): « أخص ».

(٤) في المقتضب (٢/ ٣٠): « وهي تقع على الأفعال المضارعة، فتنصبها، وهي صلاتها، ولا تقع مع الفعل حالًا؛ لأنها لما لا يقع في الحال، ولكن لما يُستقبل.

فإن وقعت على الماضي، نحو: سرني أن قمت، وساءني أن خرجت - كان جيدًا، قال اللّـه ﷻ: ﴿ وَٱمْرَأَةً مُّؤْمِنَةً أَن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﴾ [الأحزاب: ٥٠]؛ أي: لأن كان هذا فيما مضى ».

(٥) في (أ، ب): « والصور ». وفي النهاية « طبع »: « الطابع - بالفتح - الخاتم ». وفي تاج العروس « طبع » عن ابن شُمَيل: « هو مِيسَمُ الفرائض ». وفي المصباح « عنن »: « وعنوان كل شيء: ما يُستدَل به عليه =

الاحتمالات المُتصوَّرة في الأذهان؛ ولذلك زادوا « أن » بعد « لما » في قولهم: « لمَّا أنْ جاء زيدٌ أكرمتُك »، ولم يزيدوها بعد ظرف سوى « لمَّا »(١)؛ وذلك أن « لمَّا » ليست في الحقيقة ظرف زمان(٢)، ولكنه حرف يدل على ارتباط الفعل الثاني بالأول، وأن أحدهما كالعلة للآخر، بخلاف الظرف من الزمان إذا قلت: « حين قام زيد قام عمرو »، فجعلتَ أحدهما وقتًا للآخر على اتفاق لا على ارتباط، فلذلك زادوا « أَنْ » بعدها صيانةً(٣) لهذا المعنى، وتخليصًا له من الاحتمال العارض في الظرف؛ إذ ليس الظرف من الزمان بحرف، فيكون قد جاء لمعنًى كما هو في « لما ».

وقد زعم الفارسي أنها مركبة من « لم » و « ما »(٤). وما أدري ما وجه قوله، وهي عندي من الحروف التي في لفظها شبه من الاشتقاق، وإشارة إلى مادة هي مأخوذة منها نحو ما تقدم في « سوف » و « ثم »؛ لأنك تقول: « لَمَمْتُ الشيء لمًّا »: إذا ضممتَ بعضه إلى بعض، وهذا نحو من المعنى الذي سِيقت إليه « لمَّا »؛ لأنه ربطُ فعلٍ بفعل على جهة التسبيب أو التعقيب؛ فإذا كان التسبيب حَسُنَ إدخال « أنْ » [٣٢ب] بعدها زائدةً إشعارًا بمعنى المفعول من أجله، وإن لم يكن مفعولًا من أجله، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا ﴾ [العنكبوت: ٣٣]، و ﴿ لَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ ﴾ [يوسف: ٩٦]، ونحوه.

= ويُظهِره ». يعني أن اقتران « أنْ » بالفعل تُمحِّضه للدلالة على الحدث، وتخلِّصه من الشوائب التي تعرض إذا وُضع المصدر مكان « أن » والفعل.

(١) في المقتضب (١/ ٤٩): « وتقع زائدة توكيدًا كقولك: لما أن جاء ذهبت... فإن حُذفت لم تخلل بالمعنى ». وانظر (٢/ ٣٦٢)، والكتاب (١/ ٤٧٥)، (٢/ ٣٠٦).

(٢) في المغني « لما »: « ويقال فيها: وجود لوجود. وبعضهم يقول: حرف وجوب لوجوب. وزعم ابن السراج – وتبعه الفارسي – وتبعهما ابن جني، وتبعهم جماعة –: أنها ظرف بمعنى حين ». ويقول ابن الطراوة في الإفصاح ردًّا على الفارسي، ورقة (٢٨): « ثم قال [أي الفارسي]: فصار [يعني لما] بمنزلة ظرف الزمان، كأنك قلت: حين جئتَ جئتُ. وهذا خطأ؛ لأن « حين » تاريخ يُعلَم به وقت مجيئه، ومجيئه في « لمّا جئت » لمَا بعده، كما ذكر سيبويه ».

(٣) عن (ب).

(٤) قال أبو علي في الإيضاح (١٠٥، ١٠٦)، في باب الحروف الجازمة: « وأما (لمَّا) فمثل (لم) في الجزم، قال اللّـه تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٢] فجزمت (لما) كما جزمت (لم)، وإنما هي (لم) دخلت عليها (ما)، فتغيرت بدخول (ما) عليها عن حال (لم)، فوقع بعدها مثال الماضي في قولك: (لما جئتَ جئتُ)، فصار بمنزلة ظرف الزمان، كأنك قلت: حين جئتَ جئتُ. فمن ثَم جاز أن تقول: جئت... ».

وإذا كان التعقيب مجردًا من التسبيب لم يحسُن زيادة « أنْ » بعد « لمَّا ». تأمله في القرآن تعرف الحكمة[(١)]، إن شاء اللّـه تعالى.

وأما « أنِ » التي للتفسير فليست مع ما بعدها في تأويل المصدر، ولكنها تشارك « أنِ » التي تقدَّم ذكرها في بعض معانيها؛ لأنها تحصين لما بعدها من الاحتمالات، وتفسير لما قبلها من المصادر المُجْمَلات، التي في معنى المقالات والإشارات، فلا تكون تفسيرًا إلا لفعل في معنى التراجم الخمس الكاشفة عن كلام النفْس؛ لأن الكلام القائم في النفْس والغائب عن الحواس في الأفئدة، تكشفه للمخاطَبين خمسةُ أشياء: اللفظ، والخط، والإشارة، والعَـقْد[(٢)]، والنَّصْب[(٣)]، وهي لسان الحال، وهي أصدق من لسان المقال.

فلا تكون « أنِ »[(٤)] المُفسِّرة إلا تفسيرًا لما أُجمِل من هذه الأشياء، كقولك: « كتبتُ إليه أنِ اخرُجْ »، و « أشرتُ إليه أنِ اذهبْ »، و ﴿ نُودِيَ أَنۢ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ ﴾ [النمل: ٨]، و « أوصيتُه أنِ اشكرْ »، و « عقدتُ في يدي أن قد[(٥)] أخذتُ خمسين »، و « زَرَبتُ على حائطي أن لا يدخلوه »[(٦)]. ومنه قوله ﷻ: ﴿ وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ ۝ أَلَّا تَطْغَوْاْ فِي ٱلْمِيزَانِ ﴾ [الرحمن: ٧، ٨][(٧)]. وهي ههنا تفسير النصبة التي هي لسان الحال، واللّـه المُسدِّد للمقال، والمُوفِّق لصالح الأعمال.

وإذا كان الأمر فيها كذلك فهي بعينها « أنِ » التي تقدَّم ذكرها؛ لأنها إذا كانت تفسيرًا فإنما تفسير الكلام، والكلام مصدر، فهي إذًا في تأويل المصدر، إلا أنك أوقعتَ بعدها الفعل بلفظ الأمر والنهي، وذلك مزيد فائدة، ومزيد الفائدة لا يُخرج

---

(١) انظر: مغني اللبيب، أن الزائدة (ص ٣٢ - ٣٤)، فللزمخشري كلام قريب مما قاله السهيلي، وقد نقده أبو حيان، ورد ابن هشام على أبي حيان منتصرًا للزمخشري.

(٢) في البيان والتبيين (١/ ٧٦) يقول الجاحظ عن العقد: « هو الحساب دون اللفظ والخط ». وفي خزانة الأدب (٣/ ١٤٧): « واعلم أن العقود والعقد نوع من الحساب يكون بأصابع اليدين، يقال له: حساب اليد. وقد ورد منه في الحديث: (**وعقد عقد تسعين**). وقد ألفوا فيه كتبًا وأراجيز ». هذا وانظر: فتح الباري (١١/ ٣٥٨).

(٣) النَّصْب: العلَم المنصوب، وعلامة تُنصب عند الحدِّ أو الغاية.

(٤،٥) سقط من (ب).

(٦) يقال: « زَرَبَ للماشية زَرْبًا: عَمِلَ لها زَرِيبةً، والزَّرْبُ: البناء ».

(٧) وفي الكشاف (٤/ ٣٥٣): « لئلا تطغوا، أو هي مفسرة ».

الفعل عن كونه فعلًا، فلذلك لا تَخْرج « أنْ »(١) عن كونها مصدرية، كما لا يُخرجها عن ذلك صيغة المضي والاستقبال بعدها إذا قلت: « يعجبني أنْ تقوم » و « أن قمتَ ».

فكأنهم إنما قصدوا إلى ماهية الحدث مُخبَـرًا « به »(٢) عن الفاعل لا الحدث مطلقًا، ولذلك لا تكون مبتدأة (وخبرها ظرف)(٣) أو مجرور؛ لأن المجرور لا يتعلق بالمعنى الذي تدل عليه « أنْ »، ولا الذي من أجله صِيغَ الفعل، واشتُـقَّ من المصدر، وإنما يتعلق المجرور بالمصدر نفسه مُجَرَّدًا من هذا المعنى، كما تقدم، فلا يكون خبرًا عن « أنِ » المتقدمة، وإن كانت في تأويل اسم. وكذلك أيضًا لا يُخبر عنها بشيء مما هو صفة للمصدر، كقولك: « قيامكَ سريعٌ أو بطيء »، أو نحو ذلك، لا يكون مثل هذا(٤) خبرًا عن المصدريّة.

فإن قلت: « حَسُنَ أنْ تقوم »، أو « قبيحٌ أنْ تفعلَ »، جاز ذلك؛ لأنك تريد بها معنى المفعول، كأنك تقول: أستحسنُ هذا أو(٥) أستقبحُه، وكذلك إذا قلت: « لأنْ تقوم خيرٌ من أنْ تقعدَ »(٦) جاز؛ لأنه ترجيح وتفضيل، فكأنك تأمره بأن يفعل، ولست بمُخبِر عن الحدث؛ بدليل امتناع ذلك في المضي، فإنك لا تقول فيه:« أنْ قمتَ خيرٌ من أنْ قعدتَ »، ولا: « أنْ قام زيدٌ أحسنُ من أنْ قامَ عمرو ». وامتناعُ هذا دليل على ما قدمناه من أن الحدث هو الذي يُخبر عنه. وأما « أنْ » وما بعدها، فإنها - وإن كانت في تأويل المصدر - فإن لها معنًى زائدًا لا يجوز الإخبار عنه، ولكنه يُراد ويُكره ويُؤمر به؛ فإن وجدتها مبتدأة، ولها خبر، فليس الكلام على ظاهره، لما تقدم.

* * *

*** وأما « لن »..**

فهي عند الخليل مُركَّبة من « لا » و « أنْ »(٧)، ولا يلزم ما اعترض [٢٥أ] عليه سيبويه من تقديم المفعول عليها؛ لأنه يجوز في المركبات ما لا يجوز في [٣٣ب] البسائط. فإذا ثبت ذلك فمعناها نفي الإمكان بـ « أنْ » كما تقدم.

(١، ٢) سقط من (ب).
(٣) في (أ، ب): « وخبرها في ظرف ».
(٤) سقط من (ب).
(٥) عن (ب).
(٦) في (أ): « أن تقوم »، وفي (ب): « لا تقوم ».
(٧) الكتاب (١/ ٤٠٧). وانظر: المقتضب (٢/ ٨)، وشرح المفصل (٨/ ١١٢) والمغني « لن ».

وكان ينبغي أن تكون جازمة كـ « لم »؛ لأنها حرف نفي مختص بالأفعال، فوجب أن يكون إعرابه الجزم الذي هو نفي الحركة وانقطاع الصوت، ليتطابق اللفظ والمعنى كما تقدم في باب الإعراب. وقد فعلتْ ذلك طائفة من العرب[١]، فجزمتْ بها حين لحظتْ هذا الأسلوب. وأكثرهم ينصب بها مراعاةً لأنْ المركبة فيها مع « لا »؛ إذ هي من جهة الفعل وأقربُ إلى لفظه، فهي أحق بالمراعاة من معنى النفي، فـرُبَّ نفيٍ لا يجزم الأفعال، وذلك إذا لم يختص بها دون الأسماء، والنفي في هذا الحرف إنما جاءه من قبل « لا »، و « لا » غير عاملة، لعدم استبدادها بالأفعال دون الأسماء، ولذلك كان النصب بها أولى من الجزم. على أنها قد ضارعت « لم » لتقارب المعنى واللفظ، حتى قُدِّم عليها معمول فعلها. فقالوا: « زيدًا لن أضربَ »، كما قالوا: « زيدًا لم أضربْ »[٢].

ومن خواصِّها: أنها تُخلِّص الفعل للاستقبال بعد أن كانت صيغته للحال[٣]، فأغنت عن « السين » و « سوف ». وكذلك جُلّ هذه النواصب تُخَلِّص الفعل للاستقبال.

ومن خواصِّها: أنها تنفي ما قرب، لا يمتد معنى النفي فيها كامتداد معنى النفي في حرف « لا »[٤] إذا قلت: « لا يقوم زيد أبدًا ».

وقد قدمنا أن الألفاظَ مشاكِلةٌ للمعاني التي هـي أرواحها، يتفرَّس العاقل فيها حقيقة المعنى بطبعه وحسِّه، كما يتعرَّف الصادقُ الفِراسةِ صفاتِ الأرواح في الأجساد بنَحِيزة[٥] نفسه.

فحرف « لا »: لام بعدها ألف، يمتد بها الصوت ما لم يقطعه تضييق النفَس، فآذنَ امتدادُ لفظها بامتداد معناها، و« لن » بعكس ذلك، فتأمّلْه فإنه معنًى لطيف، وغرض شريف؛ ألا ترى كيف جاء في القرآن البديع نظمُه، الفائق على كل العلوم علمُه: ﴿ وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُۥٓ أَبَدًا ﴾ [الجمعة: ٧]؟! بحرف « لا » في الموضع الذي اقترن فيه

---

(١) كذا نُسب ذلك إلى طائفة من العرب، والمنقول في الجزم شواهد لا تمثل لهجة، انظرها في: مغني اللبيب « لن ».

(٢) في الكتاب (١/ ٦٨): « وإذا قلت: زيدًا لم أضرب، أو: زيدًا لن أضرب، لم يكن فيه إلا النصب ».

(٣) انظر المسألة رقم (٢٤).

(٤) عن (ب).

(٥) أي: طبيعة نفسه.

حرف الشرط بالفعل، فصار من صيغ العموم، فانسحب على جميع الأزمنة، وهو قوله ﷻ: ﴿إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَآءُ لِلَّهِ مِن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ﴾ [الجمعة: ٦]، كأنه يقول: متى ما زعموا ذلك لوقت من الأوقات أو زمن من الأزمان، وقيل لهم: « تمنَّوا الموتَ »، فلا يتمنَّونه، وحرف الشرط دلّ على هذا المعنى، وحرف « لا » في الجواب بإزاء صيغة العموم لاتساع معنى النفي فيها.

وقال في سورة البقرة: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ﴾ [البقرة: ٩٥] فَقَصَّر من سعة النفي وقرَّب؛ لأن قبله[1] في النظْم: ﴿إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ﴾ [البقرة: ٩٤]، وليست « إنْ » ههنا مع « كان » من صيغ العموم؛ لأن « كان » ليست بدالة على الحدث، وإنما هي داخلة على المبتدأ والخبر عبارة عن مضي في الزمان الذي كان[2] فيه ذلك الحدث؛ فكأنه يقول ﷻ: إن كانت قد وجبتْ لكم الدار الآخرة، وثبتتْ لكم[3] في علم اللّـه - تعالى - فتمنوا الموت الآن، ثم قال في الجواب: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ﴾، فانتظم معنى الجواب بمعنى الخطاب في الآيتين جميعًا، واللّـه الموفق للصواب.

وليس في قوله تعالى: ﴿أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥] ما يُناقض ما قلناه، فقد تكون « أبدًا » بعد فعل الحال؛ تقول: « زيد يقوم أبدًا »، و « يُصلي أبدًا »، ونحو ذلك.

ومن أجل ما تقدم من قصور معنى النفي في « لن » ودلالتها على القرب في أكثر الكلام، لم يكن للمعتزلة[4] حجة على نفي الرؤية في قوله ﷻ: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ولم يقل: « لا تراني »، فلو كان النفي بـ « لا » لـكـان لهم فيه التعلُّـق، ولـم يكن حجةً لجواز[5] تخصيص العموم بنص آخر من الكتاب والسنة، وباللّـه التوفيق.

وأما [٣٤ب] ذاك الذي لا يكون بحال، فنفاه بـ « لا »، فقال: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ

(١) في (ب): « لأن قوله »، وفي (أ): « لأن قوله تعالى ». وما هنا عن البدائع (١/ ٩٦).
(٢،٣) سقط من (ب).

(٤) قال الشهرستاني في: الملل والنحل(١/ ٤٩): « واتفقوا [أي المعتزلة] على نفي رؤية اللّـه - تعالى - بالأبصار ». وفي الكشاف (٢/ ١٢١): « فإن قلت: ما معنى لن ؟ قلت: تأكيد النفي الذي تعطيه (لا)، وذلك أن (لا) تنفي المستقبل، تقول: لا أفعله غدًا، فإذا أكدت نفيها قلت: لن أفعل غدًا. والمعنى: أن فعله ينافي حالي، فقوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] نفي للرؤية فيما يُستقبل، و ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: ١٤٣] تأكيد وبيان؛ لأن النفي منافٍ لصفاته ».
(٥) في (أ، ب): « بجواز ».

﴿ ٱلْأَبْصَـٰرُ ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، (فالأبصار إذًا)[١] لا تُدركه بحال، والرؤية تكون بعد هذه الحال، وهذا - عندي - أصح من قول من قال[٢]: الرؤية والإدراك بمعنى واحد لا فرق بينهما؛ ألا ترى كيف حسن قوله - عليه الصلاة والسلام -: « **إنكم تَـرَوْنَ ربَّـكم يومَ القيامة** »[٣]؟! ولو قال: إنكم[٤] تُدركون ربكم يوم القيامة، لم يحسن، فالإدراك منفي بـ « لا » نفيًا مطلقًا، بخلاف الرؤية.

على أني أقول: إن العرب - مع هذا - إنما تنفي بـ « لن » ما كان ممكنًا عند المخاطب، مظنونًا أن سيكون؛ فتقول له: « لن يكون »، لما يمكن[٥] أن يكون؛ لأن « لن » فيها معنى « أن ». وإذا كان الأمر عندهم على الشك لا على الظن[٦]، كأنه يقول: أيكون أم لا يكون؟ (قلت في النفي: لا يكون)[٧]. وهذا كلّه مقوٍّ لتركيبها من « لا » و « أنْ »، شارحٌ لك وجه اختصاصها في القرآن بالمواضع التي وقعت فيها دون « لا ».

* * *

* *

*

(١) سقط من (ب).

(٢) قال الطبري في تفسير الآية: « وقال آخرون: معنى ذلك: لا تراه الأبصار، وهو يرى الأبصار ». ثم قال: « فقال قائلو هذه المقالة: معنى الإدراك في هذا الموضوع الرؤية، وأنكروا أن يكون اللّـه يُرَى بالأبصار في الدنيا والآخرة ».

(٣) أخرجه البخاري في كتاب المواقيت (١/ ١٤٥).

(٤) عن (ب).

(٥) في (ب): « ظن ».

(٦) في المصباح « شكك »: « قال أئمة اللغة: الشك خلاف اليقين، فقولهم: (خلاف اليقين): هو التردد بين شيئين، سواء استوى طرفاه أو رجح أحدهما على الآخر ». ثم نقل عن الرافعي: « أن الشك تردد بين احتمالين، وهو مرادف للظن لغةً، وفي اصطلاح الأصوليين: أن الظن هو راجح الاحتمالين ».

(٧) عن (ب).

(٢٦)

مسألة

[في إذَنْ]

قوله: « وإذن »[١].

هذا حرف هو عندي « إذا » التي كانت ظرفًا لما يُستقبل، وكانت غير مُـنَـوَّنة من أجل إضافتها إلى ما بعدها، فخُلِـعَ منها معنى الاسمية كما فعلوا ذلك بـ « إذْ » وبكاف الخطاب، وبالضمائر المنفصلة في باب الفصل، خُلِـع منها معنى (الاسم، و صارت حروفًا لا مواضع)[٢] [٢٦أ] لها من الإعراب. وكذلك فعلوا بـ « إذا »، إلا أنهم زادوا فيها التنوين، فذهبت الألف والقياس إذا وقفتَ عليها أن ترجع الألف لزوال العلة، وإنما نَوَّنوها لمَّا فصلوها عن الإضافة؛ (إذ التنوين علامَةُ الانفصال، كما فعلوا بـ « إذْ » حين فصلوها عن الإضافة)[٣] إلى الجملة، فقالوا: يومئذ. فصار التنوين معاقبًا للجملة، إلا أن « إذ » في ذلك الموضع لن تخرج عن الاسمية، (بدليل إضافة « يوم » و « حين » إليها، وإنما أخرجوها عن الاسمية)[٤] في نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ ﴾ [الزخرف: ٣٩]، جعلها سيبويه ههنا[٥] (حرفًا بمنزلة: أنْ)[٦].

---

(١) الجمل (ص ٤٤)، وانظر أول المسألة السابقة.

(٢-٤) سقط من (ب).

(٥) تعرض السهيلي في الروض الأنف (١/ ٢٨٦) لبيان معنى « إذ »، وذلك في تعقيبه على ابن هشام عندما فسر بيت رؤبة:

ثُـمَّ جـزاه الـلَّـهُ عُـنَّـا إذ جَـزَى جـنَّـاتِ عـدنٍ في الـعَـلالِـي والـعُـلَا

فقد قال ابن هشام: إن « إذ » بمعنى « إذا »، ورد عليه السهيلي بقوله: « ليس على ما ظن؛ إنما معناه: ثم جزاه اللّـه ربي أن جزى؛ أي: من أجل أن نفعني وجزى عني. ففاعل « جزى » مضمر عائد على الرجل الممدوح، و « إذ » بمعنى « أن » المفتوحة؛ كذا قال سيبويه في سواد الكتاب، ويشهد له قوله سبحانه: ﴿ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ٨٠] وعليه يُحمَل قوله سبحانه: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ ﴾ [الزخرف: ٣٩].

هذا وقد نسب السيوطي في الإتقان (١/ ١٤٨) إلى السهيلي القول بأن « إذ » تأتي بمعنى « قد » التي للتحقيق، قال: « وجعل منه السهيلي قوله: ﴿ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ ». ولم يقل السهيلي ذلك، ويبدو أنه وقع تحريف لـ « أن » بـ « قد ».

(٦) سقط من (ب).

فإن قيل: ليس شيء من هذه الأشياء التي صُيِّرت حروفًا بعد أن كانت أسماءً، إلا وقد بقي فيها معنًى من معانيها، كما بقي في « كاف » الخطاب معنى الخطاب، وفي « على »[١] معنى الاستعلاء، فماذا بقي في « إذ » و « إذن » من معانيها في حال الاسمية؟

فالجواب: أنك إذا قلت: « سأفعلُ كذا إذا خرجَ زيدٌ أو قدمَ عمرٌو »، ففعلك مرتبط بالخروج أو القدوم مشروط به. وكذلك إذا قال لك القائل: « قد أكرمتُكَ » فقلت: « إذن أُحسنَ إليك »، ربطتَ إحسانك بإكرامه، وجعلتَه جزاءً له: فقد بَقي فيها طرفٌ من معنى الجزاء، وهي حرف، كما كان فيها معنى الجزاء، وهي اسم.

وأما « إذ » في قوله تعالى: ﴿ إِذ ظَّلَمْتُمْ ﴾ [الزخرف: ٣٩] ففيها معنى الاقتران بين الفعلين، كما كان فيها ذلك في حال الظرفية؛ تقول: « لأضربنَّ زيدًا إذ شتمني »، فهي – وإن لم تكن ظرفًا – ففيها من المعنى الأول طَرَف[٢]، كأنك تُنَبِّه على أنك تُجازيه على ما كان منه إذ شتم، فإن لم يكن الضرب واقعًا في حال الشتم، فله ردّ إليه وتنبيه عليه. فقد لاحَ لك قربُ ما بينهما وبين « أنْ » التي للمفعول من أجله، ولذلك شبَّهها « سيبويه » بها في سَوَاد كتابه[٣].

وعَجبًا للفارسيّ حيث غاب ذلك عنه، وجعلها ظرفًا، ثم تحيّل في إيقاع الفعل الذي هو النفع فيها وسوقه إليها، بما هو مسطور في كتبه، فأغنى ذلك عن ذكره[٤].

* * *

* **وأما « إذ »** إذا كانت مُنَوَّنة فإنها لا تكون إلا مضافًا إليها ما قبلها، لتعتمد على الظرف المضاف إليها، فلا يَزُولُ عنها معنى الظرفية، كما زال عن أختها حين

---

(١) في الكتاب (٢/ ٣١٠): « وهو [أي: على] اسم، ولا يكون إلا ظرفًا، ويدلك على أنه اسم قول بعض العرب: نهض من عليه؛، قال الشاعر:

غَدَتْ مِن عليه بعدَ ما تمَّ خِمسُها ... تَصلُّ، وعن قيضٍ ببيداءَ مَجْهَلِ »

هذا، وانظر: المغني (ص ١٥٥، ١٥٦، ٥٧٨)، والمقتضب (٣/ ٥٣).

(٢) في (أ، ب): « ظرف »، بالظاء المعجمة. وطرف الشيء: طائفة منه.

(٣) كذا نسب السهيلي إلى سيبويه هذا القول هنا، وفي كتابه: الروض الأنف (١/ ٢٨٦)، ولم يقع لي هذا القول في الكتاب، ولعله في نسخة من الكتاب لم تصل إلينا.

(٤) انظر رأي الفارسي في كتاب: الخصائص لابن جني (٢/ ١٧٢)، (٣/ ٢٢٤)، وقد تعرض السهيلي لقول الفارسي بالنقد في كتابه: الروض الأنف (١/ ٢٨٦)، وأطال القول في ذلك.

نـوَّنوها، وفَصَلُوها عن الفعل الذي كانت تُضاف إليه.

والأصل في هذا أن « إذ » و « إذا » في غاية [٣٥ب] من الإبهام والبعد عن شَبه الأسماء، والقرب من الحروف، لعدم الاشتقاق، وقلة حروف اللفظ، وعدم التمكن وغير ذلك؛ فلولا إضافتها إلى الفعل الذي يُبنى للزمان، ويفتقر إلى الظروف، لما عرف فيها معنى الاسم أبدًا؛ إذ لا تدل واحدة منهما على معنًى في نفسها، إنما جاءت لمعنًى في غيرها؛ فإذا قُطعتْ عن ذلك المعنى تَمحض معنى الحرف، إلا أن « إذ » لما ذكرناه من إضافة ما قبلها من الظروف إليها، لم يغادرها معنى الاسم، وليست الإضافة إليها في الحقيقة، ولكن إلى الجملة التي عاقبها التنوين.

* **وأما « إذن »** فلم يكن لها بعد فصلها عن الإضافة ما يُعَضِّد معنى الاسمية فيها، فصارت حَرْفاً لقربها من حروف الشرط في المعنى؛ ولما صارت حرفًا مختصًّا بالفعل مُخلِصًا له للاستقبال كسائر النواصب للأفعال، نَصبُوا الفعل بعده؛ إذ ليس واقعًا موقع الاسم، فيستحقّ الرفع، ولا هو غير واجب، فيستحقّ الجزم، فلم يبقَ إلا النصب. ولمّا لم يكن العمل فيها أصلًا لم تقوَ قُوة أخواتها، فأُلغِيَت تارة، وأُعمِلت أخرى، وضعفت عن عوامل الأفعال.

فإن قيل: فهلَّا فعلوا بها ما فعلوا بـ « إذ » حين نَوَّنوها؛ وحذفوا الجملة بعدها، فيضيفوا إليها ظروف الزمان كما يضيفونها إلى « إذ » في قولك: « حينئذ » و[١] « يومئذ »؛ إذ الإضافة في المعنى إلى الجملة التي عاقبها التنوين؟

فالجواب: أن « إذ » قد استُعملت مضافةً إلى الفعل المستقبل[٢] في المعنى على وجه الحكاية للحال، كما قال تعالى: ﴿ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ ﴾ [البقرة: ١٦٥]. ولم يستعملوا « إذا »، مضافةً إلى الماضي بوجه ولا على حال[٣]؛ فلذلك استغنوا بإضافة الظروف إلى « إذ » وهم يريدون الجملة بعدها عن إضافتها إلى « إذا »، واللّـه أعلم.

---

(١) عن (ب)

(٢) سقط من (ب).

(٣) أي: على وجه الحكاية للحال الماضية. وقد ذكر ابن هشام في المغني: أن بعضهم يقول بمجيئها للماضي، كما جاءت « إذا » للمستقبل. وذلك كقوله تعالى: ﴿ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ ﴾ [التوبة: ٩٢]. انظر: المغني (ص ٩٩، ١٠٠).

مع أن « إذ » في الأصل حرفان، و« إذا » ثلاثة أحرف، فكان ما هو أقلُّ حروفًا[١] في اللفظ أولى بالزيادة فيه (وإضافة الأوقات إليه زيادة فيه؛ لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد)[٢].

وأقوى من هذا أن « إذن » فيها معنى الجزاء، وليس في « إذ » منه رائحة، فامتنع إضافة ظروف الزمان إلى « إذن »؛ لأن ذلك يُبطلُ ما فيها من معنى الجزاء؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، فلو أُضيفَ « اليوم » و « الحين » إليها لَغَلَبَ عليها حكمه، لضعفها عن دَرَجَةِ حُرُوف الجزاء، فَتَأَمَّلْه.

* * *
* *
*

---

(١) في (أ، ب): « أقلّ حروف ».

(٢) سقط من (ب).

(٢٧)

مسألة

في اللامين: لام كي، ولام الجُحود

هما حرفا جر؛ فكلاهما يَنْصِب بإضمار « أنْ »[(١)]، إلا أن لام « كي » هي لام العلة، فلا يقع قبلها إلا فعلٌ يكون علةً لما بعدها؛ فإن كان ذلك الفعل منفيًّا لم يخرجها ذلك[(٢)] عن أن تكون لام « كي » [٢٧أ] كما ذهب إليه الصَّيْمَرِي[(٣)]؛ لأن معنى العلة فيها باقٍ[(٤)]، **وإنما الفرق بين لام الجحود ولام « كي » من وجوه ستة:**

- **أحدها:** أن لام الجحود يكون قبلها « ما كان » أو « لم يكن ». وتكون « كان » بلفظ الـمُضيّ أو في معناه، لا بلفظ الاستقبال. وتكون زمانية ناقصة لا تامة. ولا يقع بعد اسمها ظرف ولا مجرور؛ لا تقول: « ما كان زيد عندك ليذهب »، ولا: «... أمس ليخرج ». **فهذه أربعة فروق.**

والذي يكشف لك قناع المعنى، ويهجم بك على الغرض أن « كان » الزمانية عبارة عن زمانٍ ماضٍ[(٥)]، فلا تكون علةً لحدث، ولا تتعدى إلى المفعول من أجله، ولا

---

(١) السهيلي بقوله هذا يميل إلى مذهب البصريين، أما الكوفيون فقد قالوا: إن اللام هي الناصبة للفعل من غير تقدير (أن). انظر: الإنصاف (ص ٥٧٥).

(٢) سقط من (ب).

(٣) هو أبو محمد - أو: أبو الحمد، كما في مخطوطة التبصرة - عبد اللّـه بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي، صاحب كتاب: « تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي » في النحو، الذي شاع في المغرب، وأكثروا من الاشتغال به، كما أكثر أبو حيان من النقل عنه، وله ذكر في جمع الجوامع. وعلى التبصرة نكت لإبراهيم بن محمد، المعروف بابن ملكون الإشبيلي، المتوفى سنة (٥٨٤ هـ). انظر: بغية الوعاة (٢/ ٤٩)، وكشف الظنون (١/ ٣٣٩).

وفي إشارة التعيين، ورقة (٢٥): « وسمعت الشيخ أثير الدين أبا حيان النحوي يقول: إن الصيمري لا وجود له. وهذا الكتاب وُجد في خزانة الملك ابن يحيى بن وهب، أحد رجال الكمال بالأندلس ».

(٤) يرد السهيلي على الصيمري، فقد قال في آخر باب إعراب الأفعال: « وأما اللام فتكون على ضربين، أحدهما: أن يكون أول الكلام موجبًا، فيكون معناها كمعنى (كي)، كقولك: (جئتك لتكرمني)؛ أي: لكي تكرمني... والثاني: أن يكون في أول الكلام حرف نفي، فتسمي لام الجحود، وذلك قولك: ما جئتك لتُسيئني، وما كنت لأضرب زيدًا ». انظر: تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي، ميكروفيلم بمعهد المخطوطات العربية، عن مكتبة الأمبروزيانا بميلانو بإيطاليا.

(٥) ذهب إلى هذا المبرد والفارسي وابن جني وغيرهم. انظر: مغني اللبيب (ص ٤٨٨).

إلى الحال (وظرف المكان)[١]، وفي تعدِّيها إلى ظرف الزمان نظر؛ فهذا الذي منعها من أن تقع [٣٦ب] قبل لام العلّة، أو يقع بعدها المجرور أو الظرف.

– **وأما الفرق الخامس بين اللامين** فهو: أن الفعل بعد « لام » الجحود لا يكون فاعله إلا عائدًا على اسم « كان »؛ لأن « اللام » وما بعدها في موضع الخبر عنه[٢]؛ فلا تقول: « ما كان زيد ليذهب عمرو »، كما تقول: « جاء زيد ليذهب (عمرو »، أو: « لتذهب أنت ». ولكن تقول: « ما كان ليذهب »)[٣] و « ما كنت لأفعل ».

– **والفرق السادس**: جواز إظهار « أنْ » بعد لام « كي »، ولا يجوز إظهارها بعد « لام » الجحود؛ لأنها جَرَت في كلامهم نفيًا للفعل المستقبل بالسين أو سوف، فصارت لام الجحود بإزائهما، فلم يظهر بعدها ما لا يكون بعدهما[٤].

وفي هذه النكتة مطلعٌ على فوائد من كتاب اللّـه ﷻ، ومرقاة إلى تدبره، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ﴾ [الأنفال: ٣٣]، فجاء بلام الجَحْد حيث كان نفيًا لأمر متوقَّع، وسبب مَخُوف في المستقبل. ثم قال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾ [الأنفال: ٣٣]، فجاء باسم الفاعل الذي لا يختص بزمان حيث أراد نفي وقوع العذاب بالمستغفرين على العموم في الأحوال، لا يخص مُضِيًّا من استقبال. ومثله: ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ ﴾ [هود: ١١٧]، ثم قال ﷻ: ﴿ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي ٱلْقُرَىٰٓ ﴾ [القصص: ٥٩]، فالحَظْ هذه الآية من مطلع الأخرى تجدها كذلك في المعنى، واللّـه المستعان.

---

(١) عن (ب).

(٢) هذا مذهب البصريين، فهي عندهم جارَّة، والأصل: ما كان قاصدًا للفعل. وأما الكوفيون فقالوا: إنها زائدة لتقوية النفي، كالباء الواقعة في خبر « ليس »، وهي الناصبة للفعل، كما جرَّت الباء خبر « ليس » لفظًا، وخبر « كان » هو نفس الفعل. انظر: المغني (ص ٢٣٢)، وحاشية يس على الألفية (٢/ ٢٣٨، ٢٣٩).

(٣) عن (ب). وفيها مكان « ما كان ليذهب »: « ما كان زيد ليذهب عمرو »؛ انظر: البدائع (١/ ١٠٠).

(٤) قال سيبويه (١/ ٤٠٨): « واعلم أن اللام قد تجيء في موضع لا يجوز فيها الإظهار، وذلك (ما كان ليفعل)، فصارت (أن) ههنا بمنزلة الفعل في قولك: (إياك زيدًا)، كأنك إذا مثّلت قلت: (ما كان زيد لأن يفعل)؛ أي: ما كان زيد لهذا الفعل، فهذا بمنزلته، ودخل فيه معنى نفي (كان سيفعل). فإذا قال هذا قلت: (ما كان ليفعل)، كما كان (لن يفعل) نفيًا لـ « سيفعل »، وصارت بدلًا من اللفظ بـ (أن) ». هذا وانظر: الإنصاف (ص ٥٩٥).

* **وأما « لام العاقبة »**[١]**، ويسمونها أيضًا**[٢]: « **لام الصَّيْرورة** »، وهي نحو اللام في قوله تعالى: ﴿ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا ﴾ [القصص: ٨]، ونحو قوله: « **أَعْنَقَ لِيموتَ** »[٣]، فهي في الحقيقة « لام كي »، ولكنها لم تتعلق بقصد المخبَر عنه وإرادته، ولكنها تعلقت بإرادة فاعل الفعل على الحقيقة، وهو اللَّـه سبحانه وتعالى؛ أي: فعل اللَّـه ذلك ليكون كذا كذا، وقدر أن يُعْنِق الرجلُ ليموتَ، فهي متعلقة بالقدر وقضاء الفعل.

وكذلك: « **إني لأَنْسَى لأَسُنَّ** »، ومن رواه: « **إني لَأُنَسَّى** »[٤] فقد كشف قناع المعنى، فلا غبار عليه، واللَّـه الموفق لما يَـزْلُـفُ لديه.

* * *
* *
*

(١) ينكر البصريون هذه اللام، ويبدو أن توجيه السهيلي الآتي يُـعَـدّ انتصارًا لهم. انظر: مغني اللبيب (ص ٢٣٦).

(٢) سقط من (ب).

(٣) في اللسان « عنق »: « وفي الحديث أنه بعثَ سرية، فبعثوا حرام بن مِلْحان بكتاب رسول اللَّـه ﷺ إلى بني سُلَيم، فانتحى له عامر بن الطُّفيل، فقتله. فلما بلغ النبيَّ ﷺ قـتـلُه قال: « **أعنقَ ليموتَ**؛ أي: إن المنية أسرعت به، وساقته إلى مصرعه ». هذا وانظر: جمهرة أنساب العرب لابن حزم (ص ٣٦٦).

(٤) أخرجه الإمام مالك في الموطأ، كتاب السهو، حديث (٢) (ص ١٠٠)، وروايته: « **إني لَأنسَى**، أو: **أُنـسَّـى لأَسُنَّ** ».

وقال ابن عبد البر في التمهيد (٢٤/ ٣٧٥): « لا أعلم هذا الحديث رُوي عن النبي ﷺ مسندًا ولا مقطوعًا من غير هذا الوجه، وهو أحد الأحاديث الأربعة التي في الموطأ، والتي لا توجد في غيره مسندة ولا مرسلة، ومعناه صحيح في الأصول ».

وفي النهاية قال ابن الأثير: « **إنما أُنسَّى لأَسُنَّ** »؛ أي: إنما أُدفع إلى النسيان لأسُوقَ الناس بالهداية إلى الطريق المستقيم، وأُبـيِّـنَ لهم ما يحتاجون أن يفعلوا إذا عرَض لهم النسيان ».

(٢٨)

مسألة

[في: لم، والفعل الماضي والمضارع]

قوله: « والجازم لَمْ ولمَّا »(١).

« **لم** » **نفي للماضي**، كما أن « لن » نفي للمستقبل، وكان الأصل في نفي الماضي(٢) حرف « لا »؛ إذ هي أعمُّ بالنفي، وبه أولى، وقد استعملوها نافية للماضي، في قوله تعالى: ﴿ فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ﴾ [البلد: ١١]، وفي(٣) قول الراجز(٤):

وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لا أَلَمَّا ....

ولكن عدلوا في أكثر الكلام عنها إلى حرف « لم »(٥)، **لوجوه:**

– **منها:** أنهم قد(٦) خصُّوا المستقبل بـ« لن »، فأرادوا أن يخصُّوا كذلك الماضي في النفي بحرف كما فعلوا بالمستقبل؛ لأن « لا » لا(٧) تختص ماضيًا من مستقبل في النفي، ولا فعلًا دون اسم.

– **ووجه آخر:** وهو أن « لا » يُتوهَّم انفصالها مما بعدها؛ إذ قد تكون نافية لما قبلها، ويكون ما بعدها في حكم الوجوب، مثل قوله تعالى: ﴿ لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ﴾ [البلد: ١]. وحتى لقد قيل في قول عمر ﷺ: « **لا، نَقْضِي ما تجانفنا فيه لإثمٍ** »(٨):

---

(١) الجمل (ص ٢٢) (٢) عن (ب).

(٣) سقط من (ب).

(٤) في تاج العروس « لم »: أنشد الجوهري لأمية بن أبي الصلت، قاله عند وفاته:

إن تَغفرِ اللهمَّ تَغفرْ جَمَّا وأيُّ عبدٍ لكَ لا ألمَّا

وقد نُسب الرجز لأمية أيضًا في الإصابة (١/ ١٣٥). ولم أجده في ديوانه ط. بيروت، وقد نسبه ابن هشام في المغني إلى أبي فراس الهذلي عند الحديث عن « لا » (ص ٢٦٩). ومثله في رواية ذكرها ابن بري، ونقلها ابن منظور في اللسان « لمم ». هذا وانظر: الخزانة (١/ ٢٥٨، ٢٥٩). وألَمَّ الرجل: أصاب صغار الذنوب، ويقال لها اللَّمم.

(٥) عن (ب). (٦،٧) سقط من (ب).

(٨) في النهاية « جنف »: « ومنه حديث عمر ﷺ: وقد أفطر الناسُ في رمضان، ثم ظهرت الشمسُ، فقال: نَقضِيه ما تجانفنا فيه لإثم؛ أي: لم نَمِلْ فيه لارتكاب إثم ». هذا وانظر: المغني لابن قدامة (٣/ ١٣٦)، فروايته: « واللَّهِ لا نقضِيه، ما تجانفنا لإثم ».

إن « لا » رَدْعٌ لما قبلها، و « نقضي » واجب لا منفي. وكذلك قال بعض الناس في قـوله ﷺ: « **لا، تتراءى نارُهما** »[١]: إن « لا » رَدْعٌ، وما بعدها واجب.

وَلَعَمْرِي إنَّ في لفظها إشارةً إلى هذا المعنى[٢]، حيث كان بعد اللام فيها صَوتٌ مَـدِيدٌ ينقطع في أقصى الحلق[٣]، راجعٌ إلى خلف مخارج الحروف، بخلاف « لم » فإنها مشاركة لـ « لا » في « اللام » المفتوحة كما هي مشاركة لها في النفي. ثم فيها « الميم »، وصوتها بين يَـدَي الفَم[٤]، ليكون هواء الكلمة إلى [٣٧ب] ما بعدها، ومعناها فيما يتصل بها لا فيما وراءها، كما كان ذلك جائزًا في « لا »، واللّـه أعلم.

ويُـؤيِّـد هذا المعنى ويُوضِّحه: قلبُهم لفظ الفعل الماضي بعد « لم » إلى لفظ المضارع حرصًا على الاتصال، وصرفًا لوجه الوهم عن ملاحظة الانفصال.

فإن قيل: وما في لفظ المضارع مما يؤكد هذا المعنى؟ [أ][٥]وَ ليس هو والماضي سواءً؟

قلنا[٦]: لا سواء لمن[٧] استبصر، وأمعن في هذا الشأن[٨]، ونحر إلى هذه المسألة وكثيرًا[٩] من المسائل الواردة عليك على أصل التمهر[١٠]، الان ذلك[١١] فليس يتفوض[١٢] إن شاء اللّـه تعالى بنا[١٣]، ....

(١) أخرجه النسائي في كتاب القسامة، باب القَوَد بغير حديدة، وروايته: « ألا لا تراءى ناراهما »؛ يعني نارَي المسلم والمشرك؛ أي: يلزم المسلم أن يباعد منزله عن منزل المشرك. انظر: النهاية لابن الأثير، مادة رأى، ومجمع الأمثال (٢/ ٢٣٠).

(٢) انظر المسألة رقم (٢٥).

(٣) يعني الألف. وفي المقتضب (١/ ١٩٢): « فمن أقصى الحلق مخرج الهمزة، وهي أبعدُ الحروف، ويليها في البعد مخرج الهاء، والألف هاوية هناك ».

(٤) في المقتضب (١/ ١٩٤): « ومن الشفة مخرج الواو، والباء، والميم... والميم ترجع إلى الخياشيم بما فيها من الغنة ».

(٥) ما بين القوسين عن البدائع (١/ ١٠٠).

(٦) هذه الفقرة مضطربة في النسختين، وسأكتفي بعرض الصورة الكتابية فيهما.

(٧) في (ب): « لا سواء، استبصر ».

(٨) كذا في (أ، ب)، دون نقط.

(٩) كذا في (أ، ب).

(١٠) في (ب): « المتمهد »، بالدال.

(١١) في (ب): « الآن لك ».

(١٢) في (ب): « يتفوض لك ». ولعله: « يتقوص »، بالقاف.

(١٣) في (ب): « بناء ».

ولا يدوي[1] لك فرع[2] أختنا[3].

* * *

* **اعلم أن الأفعال مضارعة للحروف[4] من حيث كانت عوامل في الأسماء مثلها**، ومن هناك استحقت البناء، وحق العامل أن لا يكون مهيئًا لدخول عامل آخر عليه، كيلا يُفضي الأمر إلى [٢٨أ] التسلسل المستحيل عقلًا وأصلًا.

* **والفعل الماضي بهذه الصورة، و[هو][5] على أصله من البناء ومضارعة الحروف العوامل في الأسماء**، فليس يذهب الوهم عند النطق، إلا إلى انقطاعه عما قبله إلا بدليل يربطه، وقرينة تضمه إليه وتجمعه، (لذلك لا)[6] يكون في موضع الحال البتة[7]، لا تقول: « جاء زيدٌ ضحكَ »، لتجعل هذا الفعل في موضع الحال من « زيد »؛ إذ لا جامع بينهما.

فإن قلت: فقد يكون في موضع الصفة من النكرة، كقولك: « مررتُ برجل ذهبَ »؟

قلنا: افتقارُ النكرة إلى الوصف، وفَرْطُ احتياجها إلى التخصيص تكملةً لفائدة الخبر هو الربطُ بين الفعل وبينها، بخلاف الحال، فإنها تجيء بعد استغناء الكلام وتمامه.

وأما كونُه خبرًا للمبتدأ فَلِفَـرْطِ احتياج المبتدأ إلى خبره، جاز ذلك، حتى إنك إذا أدخلتَ « إنَّ » على المبتدأ بطل أن يكون الماضي في موضع الخبر، إذا كان في خبرها اللام[8]، لما في « اللام » من معنى الابتداء والاستئناف لما بعدها، فاجتمع ذلك مع صيغة المضِيِّ، وتعاونا على مَـنْعِ الفعل الماضي من أن يكونَ خبرًا لما قبلها، وليس ذلك في المضارع.

فهذا أصل يُبيِّن لك ما تقدم قبله، ويُفيدك أسرارًا فيما يَرِدُ عليك من هذا الباب بعده.

---

(١) في (ب): « يذوي »، بالذال. ولعله الصواب.
(٢) في (ب): « فعل ». ولعل الصواب ما في (أ).
(٣) في (ب): « واجبنا ». ولعله: اجتناء.
(٤) انظر المسألة العاشرة، الفصل الأول.
(٥) ما بين القوسين عن بدائع الفوائد، (١/ ١٧٧) ط. عالم الفوائد [الناشر].
(٦) في (أ، ب): « لذلك ولا ».
(٧) انظر: الإنصاف (ص ٢٥٢)، فهذا مذهب البصريين.
(٨) أجاز ذلك الكسائي وهشام. انظر: مغني اللبيب (ص ٢٥٣)، وشرح المفصل (٩/ ٢٥).

* **وليس الفعل المضارع كالماضي**؛ لأن مضارعته للاسم هيَّأته لدخول العوامل(عليه، والتصرف بوجوه الإعراب كالاسم، وأخرجتْه عن شَبه العوامل)[١] التي لها صدر الكلام، وصيَّرته كالأسماء المعمول فيها، فوقع موقع (الحال، و)[٢] الوصف، وموقع خبر (المبتدأ و « إنَّ »، ولم يقطعه دخول « اللام » عن أن يكون)[٣] خبرًا في باب « إنَّ » كما قطع الماضي؛ من حيث كانت صيغة الماضي لها صدر الكلام، كما تقدم.

فإن قيل: فما وجهُ مضارعةِ الفعلِ[٤] المستقبلَ والحالَ؟

قلنا: دخول الزوائد عليه ملحقة بالحروف الأصلية متضمنة لمعاني الأسماء كالمتكلم والمخاطب؛ فبما تضمن معنى الاسم أعرب، كما بني من الأسماء ما تضمن معنى الحرف. ومع هذا فإن الأصل في دخول حروف الزوائد الأربع شبهُ[٥] الأسماءِ، وصلح فيه من الوجوه ما لا يصلح في الماضي.

وعَوِّلْ في المضارعة على الفصل المتقدم[٦]، فهو أظهر وأقطع للبس وأولى [٣٨ب] بالتحقيق، ودَعْ عنك ما علل به النحويون في مضارعة الفعل للاسم من كلام واهي القواعد، عن منهاج التحقيق متباعد، والله الموفق للصواب، و[٧] المستعان على سلوك طريق ذوي الألباب.

* * *
* *
*

(١-٤) عن (ب).
(٥) في (أ، ب): « أشبه ». وما أثبتناه عن بدائع الفوائد (١/ ١٧٩)، ط. عالم الفوائد [الناشر].
(٦) انظر المسألة العاشرة، الفصل الأول، والمسألة الثانية والعشرين.
(٧) عن (ب).

(٢٩)

مسألة

[في صيغة الفعل بعد الجوازم]

« لام » الأمر، و « لا » في النهي، وحروف المجازاة

هذه الجوازم كلها داخلة على المستقبل، فحقها أن لا يقع بعدها لفظ الماضي، ثم قد يوجد ذلك لحكمة.

* **أما حرف النهي** فلا يكون فيه ذلك كيلا يلتبس بالنفي لعدم الجزم، ولكن إذا كانت « لا » في معنى الدعاء جاز وقوع الفعل بعدها بلفظ الماضي؛ ثم قد يوجد بعد ذلك **لوجوه**:

- **منها**: أنهم أرادوا أن يجمعوا التفاؤل (مع الدعاء)[١] في لفظ واحد، فجاءوا بلفظ الفعل الحاصل في مَعْرِض الدعاء تفاؤلًا بالإجابة[٢]، فقالوا: « لا خيَّبك اللَّـهُ »، و « لا رَحِمَ الكافرَ »، ونحو ذلك.

- **وفائدة أخرى**: وهي أن الداعي قد يُضَمِّن دعاءه القصد إلى إعلام السامع وإعلام المخاطَب بأنه داعٍ، فجاء اللفظ بلفظ الخبر، إشعارًا بما[٣] تضمنه من معنى الإخبار، تقـول: « أعـزَّكَ اللَّـهُ وأبقاكَ »، و « أكرمَ اللَّـهُ زيدًا »، و « لا رحمَ فلانًا »، جمعتَ بين الدعاء والإخبار بأنك داعٍ.

ويُوضِّح ذلك ويُبيِّنُهُ أنك لا تقول ذلك في حال مناجاتك مولاك (وسؤالك إياه لنفسك أو لغيرك، حيث لا أحد يسمعك أو يراك، لا تقول: « رحمتَني ربِّ »، ولا: « رزقتَني »، كما تقول للمخاطب: « رحمَكَ اللَّـهُ ورزقَكَ »، ونحو ذلك. فقد تبيّن لك ما تضمَّنه الدعاء من الخبر في حين الخطاب، ولاحَ لك خلوُّه من ذلك المعنى في حال انفرادك بربِّ الأرباب، فقد تمحَّض اللفظ حين)[٤] تمحَّض المعنى، والأمر بمنزلة النهي سواء[٥].

---

(١) في (ب): « مع عدم الدعاء ».

(٢) انظر: الخصائص (٣/ ٣٣٢).

(٣) في (أ، ب): « لما ».

(٤) عن (ب).

(٥) أي: لام الأمر بمنزلة « لا » في النهي، في عدم وقوع الماضي بعدها. انظر أول المسألة.

فإن قيل: وكيف لم يخافوا اللبس كما خافوه في النهي؟

قلنا: للدعاء هيئة[1] ترفع الالتباس، وذِكر اللّـه - تعالى - مع الفعل ليس بمنزلة ذِكر الناس؛ فتأمَّلْه فإنه بديعٌ في النظر والقياس؛ فقد جاءت أشياءُ بلفظ الخبر، وهي في معنى الأمر أو النهي، منها قول عمرﷺ: « **جمع رجُلٌ عليه ثيابَه، صَلَّى رَجُلٌ في إزارٍ ورداءٍ...** »[2] الحديث. (وقول العرب: أنجزَ حُرٌّ ما وَعَدَ)[3]. و[4] « حَلأَتْ حَالِئَـةٌ عن كُوعها »[5]. وقول الحارث بن هشام: « اتَّقى اللّـهَ امرؤٌ.. »[6].

وهو كثير في الكلام، ولكنه في معناه كلِّه الأمر، ولكنه جاء بلفظ الخبر الحاصل قصدًا إلى معنى ثبوته ووجوبه في الديانة والمروءة، كأنهم يريدون بقولهم: « أنجزَ حرّ ما وعدَ »؛ أي: ثبتَ ذلك في المروءة واستقر، و « حلأتْ حالئة »؛ أي: جرى ذلك في العادة واستمر. و « جمعَ رجلٌ عليه ثيابَه » حكم قد وجب في الديانة، وظهر وما استسرَّ.

فالإشارة إلى هذه الـمعاني صيّرته إلى هذا البناء، وإن كان في معنى الأمر؛ ألا ترى

(١) أي: حالة ظاهرة. (٢) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة (١/ ١٠٣).

(٣) سقط من (ب). وفي تاج العروس« نجز »: « ومن أمثالهم: (أنجزَ حُرٌّ ما وعدَ)، يُضـرَب في الوفاء بالوعد؛ أي: أوفى الحرُّ بما وعد. هذا هو المشهور فيه، وقد يُضرَب في الاستنجاز أيضًا، وهو سؤاله لوفائه... ».

(٤) في (ب): « وقول بعض العراق ».

(٥) في تاج العروس« حلأ »: « حَلأَ الجلدَ يحلؤه حَلأً وحلاءَةً: قشرَه وبشرَه ». و « الكُوع: طَـرَفُ الزَّنْدِ الذي يلي الإبهام ». وفي المستقصى للزمخشري (٢/ ٦٤): « المرأة إذا حَلَأَتِ الأديمَ؛ أي: نزعت تحلئه - وهو باطنه - فخرقت، قطعت الشَّفْرة كُوعها، وإذا رفقت سلمت. فالمعنى: أنها جاوزت بالحلء كوعها، فدافعتْ عنه. ويروى حزت حازة، يُضرب للمدافع عن نفسه ».

ووضح على هذا المعنى قول السهيلي أن الفعل في معنى الأمر، كأنه قيل: لتَحْلأ الجلد متجاوزة كوعها، وفي مجمع الأمثال للميداني مضرب آخر لهذا المثل، قال (ص ١٩٢): « والمرأة الصَّنَاع ربما استعجلتْ فَحَلأَتْ عن كوعها، و (عن) من صلة المعنى، كأنه قال: قَشَـرَتِ اللحمَ عن كوعها. يُضرب لمن يتعاطى ما لا يُحسنه، ولمن يرفق بنفسه شفقةً عليها ». وقول الميداني: « ولمن يرفق بنفسه » لا يتأتى إلا على تخريج الزمخشري.

(٦) هو الحارث بن هشام بن المغيرة المخزومي. صحابي. أسلم يوم الفتح، وحسن إسلامه. والنص من خطبة قالها وقد خرج إلى الشام راغبًا في الجهاد في زمن عمر، وأهل مكة يبكون لفراقه. انظر: الاستيعاب (١/ ٣٠١ - ٣٠٤).

وفي الكتاب (٢/ ١٤٧) يقول سيبويه: « اتقى اللّـهَ امرؤٌ، وعمل خيرًا: إعرابه إعراب فَـعَل، ومعناه معنى: ليفعلْ، وليعملْ ».

أنه لا[1] يجيء بعده الاسم إلا نكرة، لعموم[2] هذا الحكم وشيوع النكرة في جنسها على العموم؟! فلو جعلتَ مكان النكرة في هذه الأحوال اسمًا معرفة تمحَّض فيها معنى الخبر وزال معنى الأمر، فقلتَ: « اتقى اللَّـهَ زيدٌ »، و « أنجزَ عمرٌو ما وعدَ »، [صار][3] خبرًا لا أمرًا.

ومثله - فيما يزعم بعضُ (الناس أنه خبر في معنى)[4] الأمر والنهي - ما يرد عليك في القرآن والسنة من نحو [٣٩ب] قوله تعالى: ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ ﴾ [البقرة: ٢٣٣] [٢٩أ] ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، و « **لا يُلدَغُ المؤمنُ من جُحْرٍ مرتين** »[5]، و « **لا يكونُ المؤمنُ لعَّانًا** »[6]، و « **لا يجني جانٍ إلا على نفسه** »[7]، وهو كثير، وليس هو في الحقيقة خبرًا بمعنى أمر، كما لا يكون أمرٌ بمعنى خبر، ولكنها أخبار عما استقر في الشريعة، وثبت في الديانة التي نحن مأمورون بها على الجملة؛ فمن ههنا صرنا مأمورين بتلك الأفعال، وإن لم تكن على صيغ الأمر والنهي في المقال، واللَّـه الموفق للصواب في كل حال.

* **وأما وقوع الأفعال المستقبلية بلفظ الأمر [في باب الشرط**، نحو: « قُمْ أُكرمْكَ »؛ أي: إن تقم أكرمك، فقيل: حكمته أن صيغة الأمر تدل على الاستقبال، فعدلوا إليها إيثارًا للخفَّة. وليست هذه العلة مطردة؛ فإن الأفعال المختصة بالمستقبل لا يحسن إقامة لفظ الأمر مقام أكثرها، نحو: « سيقوم، وسوف يقوم، ولن يقوم، وأريد أن يقوم ».

ولكن أحسن ما ذكروه أن يُقال: في قوله « قم أكرمك »: فائدتان ومطلوبان؛ أحدهما: جَعْلُ القيام سببًا للإكرام ومقتضيًا له اقتضاءَ الأسباب لمسبَّباتها. والثاني: كونه مطلوبًا للآمر مرادًا له. وهذه الفائدة لا يَدُلُّ عليها الفعل المستقبل، فعدل عنه إلى لفظ الأمر تحقيقًا له. وهذا واضح جدًّا][8].

---

(١) سقط من (ب).

(٢) عن (ب).

(٣) عن البدائع (١/ ١٠٤).

(٤) عن (ب).

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الأدب (٨/ ٣٨).

(٦) انظر: مسند الإمام أحمد (٢/ ٣٣٧، ٣٦٦).

(٧) أخرجه الترمذي في أبواب الفتن، باب « ما جاء: دماؤكم وأموالكم عليكم حرام » (٩/ ٤٠٣).

(٨) ما بين القوسين عن البدائع (١/ ١٠٥). وبدونه لا يستقيم الكلام، وهو سقط نظر.

* [**وأما وقوع الأفعال المستقبلية بلفظ الماضي**][1] **بعد حروف المجازاة** فلحكمة لطيفة، ليس هي ما ذكروه من أن حروف المجازاة تدل على الاستقبال، فاستغنوا عن صيغة المستقبل إيثارًا للخفة؛ لأن هذه العلة لا تستقلُّ بنفسها؛ إذ يلزم مثلها فيما يختص بالمستقبل، ولا يقع بعدها لفظ الماضي نحو: « لن، وكي، ولام الأمر ».

ولكن الحكمة في هذه المسألة أن الفعل بعد حروف المجازاة – وإن كان مستقبلًا – فإنه ماضٍ بالإضافة إلى جوابه؛ لأن الجواب لا يقع إلا بعده مترتِّبًا عليه، نحو قولك: « إن قامَ زيدٌ غدًا قامَ عمرو بعده »، فصار « قيام زيد غدًا » بالإضافة إلى « قيام عمرو » ماضيًا؛ فأتوا بلفظ الماضي تأكيدًا للجزاء وتحقيقًا؛ لأن الثاني لا يقع إلا بعد الأول، مع ما أمنوا من اللبس؛ حيث حصَّنتْ حروفُ المجازاة المعنى، وقطعت الإشكال.

فإن قيل: هَبْكم سُلِّم لكم أن الفعل ماضٍ بالإضافة إلى الثاني، فما بالُ الثاني جاء بلفظ الماضي إذا قلت: « إن قمتَ قمتُ »، و « إنْ خرجَ زيد ذهبَ عمرو »؟

فالجواب: أنهم قصدوا ازدواج الكلام، آثروا اعتدال اللفظين حيث كانا معًا كالأخوين؛ ألا تراهم يقولون: « آتيك بالغَدَايا والعَشَايا »[2]؟! وقالوا[3]:

حَـوْرَاءُ عَيْناءُ مِـنَ العِينِ الحِيرْ ....

وقال اللّـه سبحانه: ﴿ نَسُواْ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْ ﴾ [التوبة: ٦٧] و ﴿ مَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُواْ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة: ١٩٤] ولولا لفظ الأول ما جاز الثاني في هذا الكلام كله؛ ألا ترى كيف حَسُن: « إن تَـزُرْني أَزُرْكَ »؟! وكان قولهم: « إنْ زرتَني أَزُرْكَ » أحسنَ من قولهم: « إن تزرني زُرتُكَ »، وهو أقبح الوجوه الأربعة، لعدم الازدواج فيه؟! وقد ذكر « أبو القاسم » قُـبْحه في باب الجزاء[4]، والحمد للّـه.

---

(١) ما بين القوسين مقتبس من مطلع الفقرة السابقة، وهي التي وقع عندها السقط.

(٢) انظر: المزهر للسيوطي (١/ ٣٣٩)، والشهاب على الدرة (ص ٧٩)، وتاج العروس « غدو ».

(٣) البيت في شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ١١٤)، وهو لمنظور بن مرثد الأسدي، وروايته:

عـيـنـاءُ حـوراءُ مـن الـعـيـن الـحـيـرْ ....

(٤) قال الزجاجي في الجمل (١/ ٢١٨، ٢١٩): « ودون ذلك كله أن يكون الأول مجزومًا، والجواب غير مجزوم، كقولك: إن تخرجْ خرجتُ معك ».

فإن قيل: إن كان يجوز « إنْ زرتَني أَزُركَ » بلفظ المستقبل في الثاني، فلم يكن[1] ينبغي أن يجوز « إنْ تزُرني زُرتُكَ » بلفظ الماضي في الثاني، والأولُ مستقبلٌ[2]؛ إذ لا معنى يُصحِّحُه، ولا ازدواج يُحَسِّنه؟

فالجواب: أنهم أجازُوه على قبحه؛ لأن فيه طَرَفًا من معنى المضي وحصول الفعل؛ إذ[3] كان واقعًا إذا وقع الأول لا محالة وحاصلًا بذلك الشرط، فاستسهلوا أن يجيء بلفظ الفعل الحاصل، ولم يمنعوه أصلًا.

فإن قيل: فإنا نجد حروف المجازاة في كتاب اللّـه العزيز يقع الفعل بعدها تارة بلفظ الماضي، لا يختلف القُراء فيه، وتارة بلفظ المستقبل، لا يختلف القُراء فيه أيضًا، وكلامه - سبحانه وتعالى - هو الكلام الجَزْل، وقوله فصلٌ ليس بالهزل، فما الحكمة في اختصاص لفظ الماضي ببعض الآي دون بعض؟ [٤٠ب].

قلنا: كُـلُّ موضع اعتمد الكلام فيه على الفعل الواقع بعد حروف المجازاة، كان بلفظ المضارع؛ لأن القصد إليه يُوجب تأثير العمل فيه، وهو الجزم.

وإذا كانوا قد قلبوا لفظ الماضي بعد « لم » إلى المضارع ليظهر أثرها، وتُعرف مَزِيَّة اختصاصها، فما ظنك به في الموضع الذي لا يُقلب فيه عن لفظه، ولا يُنقل عن أصله؟

وذلك نحو قوله ﷻ: ﴿ إِن يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ أَوْ إِن يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ ﴾ [الإسراء: ٥٤]. وكقوله ﷻ: ﴿ إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ﴾ [المائدة: ١١٨] الآية، مع[4] أن الحكمة التي من أجلها غُيِّـرَ الفعلُ إلى الماضي بعد حروف الجزاء معدومةٌ في أكثر هذه المواضع؛ ألا ترى أن الفعل في قوله تعالى: ﴿ إِن تُعَذِّبْهُمْ (فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ) وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ (فَإِنَّكَ)[5] ﴾ [المائدة: ١١٨]، ليس ماضيًا بالإضافة إلى ما بعده؟! لأن ما بعده واجب في المعنى غير مترتب عليه. وهذا بديع إذا تأملته.

وإذا كان الكلام معتمدًا على غيره، وكان هو في حكم التبعية له؛ إذ الشرط تابع للمشروط، كان لفظ الماضي بعد حروف الجزاء أولى به. فمنه قوله ﷻ: ﴿ لَتَدْخُلُنَّ

---

(١) عن (ب).

(٢) في (أ، ب): « مستقبلًا ».

(٣) في (أ): « إذا ». وفي (ب): « إن ».

(٤) سقط من (ب).

(٥) ما بين الأقواس في (أ) فقط.

﴿ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾ [الفتح: ٢٧] وقوله تعالى: ﴿ لَئِن شَكَرۡتُمۡ لَأَزِيدَنَّكُمۡ ﴾ [إبراهيم: ٧]؛ لأن اللام رابطة لجواب القَسم المضمر، فالكلام معتمد على جواب القَسم لا على الشرط، فحسُنَ الإلغاء، وكان لفظُ الماضي أولى به؛ إذ هو مبنيّ لا يظهر فيه إعراب. وكذلك: ﴿ وَلَئِن شِئۡنَا لَنَذۡهَبَنَّ ﴾ [الإسراء: ٨٦]، ﴿ لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ ﴾ [الإسراء: ٨٨]. وهو أصل غير مُنْخَرِم، وعُروة قياس لا تَنْفَصِم، والحمد للّـه.

ومن أَجْلِ ما ذكرناه من وقوع الفعل بعد حرف الجزاء بلفظ الماضي، جاز وقوع « لم » الجازمة بعد « إنْ »، وهما جازمتان، ولا يجتمع جازمان كما لا يجتمع في شيء من الكلام عاملان في معمول واحد من خفض ولا نصب؛ ولكن لمَّا كان الفعل بعدها ماضيًا في المعنى، وكانت متصلةً به حتى كأن صيغته صيغةُ الماضي، لقوَّة الدلالة عليه [بلم][1] - جاز وقوعه بعد « إنْ »، فكان العمل والجزم بحرف « لم »؛ لأنه أقرب إلى الفعل [٣٠أ] وألصق، وكان المعنى في الاستقبال بحرف « إنْ »؛ لأنها أولى وأسبق. ولم يُنكَر إلغاء « إنْ » ههنا؛ إذ ما بعدها في حكم صيغة الماضي، كما لا يُنكَر إلغاؤها إذا لم يكن بعدها « لم ».

* **وقد أجازوا في « إنِ » النافية من وقوع المستقبل بعدها بلفظ الماضي ما أجازوه في « إنِ » التي للشرط**، قال اللّـه سبحانه وتعالى: ﴿ وَلَئِن زَالَتَآ إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓ ﴾[2] [فاطر: ٤١]، ولو جعلتَ مكان « إنْ » ههنا غيرَها من حروف النفي لم يحسُن فيه مثلُ هذا؛ لأن الشرطية أصل للنافية؛ كأن المجتهد في النفي إذا أراد توكيد الجحد يقول: « إن كان كذا وكذا [فعلى كذا، أو: فأنا كذا][3]، وكثر هذا في كلامهم حتى حُذِف الجواب وفُهِم المقصد، فدخلت « إنْ » في باب النفي، والأصل ما قدمناه، والحمد للّـه.

* * *

(١) عن البدائع (١/ ١٠٧).

(٢) هذا، وفي مغني اللبيب (ص ١٩): « أن » الأولى شرطية، والثانية نافية، جواب للقسم الذي آذنتْ به اللام الداخلة على الأولى، وجواب الشرط محذوف وجوبًا ».

(٣) عن البدائع (١/ ١٠٨).

(٣٠)

مسألة

في التثنية والجمع الذي على حدِّ التثنية

قد بيَّنا فيما تقدم[١] أن « ألف » التثنية وواو الجمع أصلها الألف والواو اللتان هما علامتا إضمار، نحو الألف في « فَـعَلا » والواو في « فعلوا ». ولذلك لا تجد « الواو » علامة للرفع في جميع الأسماء إلا في الأسماء المشتقة من الأفعال أو ما هو في حكمها[٢].

ولما كانت « الألف » علامة إضمار في فعل الاثنين ممن يعقل وممن لا يعقل، كانت علامة[٣] [٤١ب] في تثنية الأسماء من العاقلين وغيرهم، وكانت أولى[٤] بضمير الاثنين لقرب التثنية من الواحد في « فَعَلَا »، فأرادوا أن لا يُغيِّروا الفعل عن البناء على الفتح في الاثنين كما كان ذلك في الواحد؛ لأن « الواو » في الجمع يكون ما قبلها مضمومًا، فتُغيِّر آخر الفعل عما كان عليه.

وسر المسألة: أنك إذا جمعتَ، وكان القصد إلى تعيين آحاد المجموع، والمخبِـرُ معتمدٌ على كل واحد منهم في الإخبار - سَلِمَ لفظُ بناء الواحد في الجمع كما سلم معناه في القصد إليه، فقلت: « فعلوا » أو: « هم فاعلون ». وأكثر ما يكون هذا فيمن يعقل؛ لأن (جميع ما لا يعقل من الأجناس يجري مجرى الأسماء المؤنثة المفردة)[٥] كالجُمَّة[٦] والأُمة والثُّلة؛ فلذلك تقول في « الدراهم والثياب والأحجار » ونحوها: « جُمِعت وقُبِضت »، ولا تقول: « جُمِعوا »، ولا: « قُبِضوا ». ولا تقول في « الحمير والغنم » ونحوها: « ذَهَبوا »، ولا: « فَـعَلوا »؛ ولكن: « ذَهَبت وفَـعَلت »؛ لأنك تشير إلى الجملة من غير تعيين لآحادها.

هذا هو الغالب فيما لا يعقل [وقد يسلم بناء الواحد فيما لا يعقل][٧]، كما كان

---

(١) انظر المسألة رقم (٢٠).

(٢) يعني بذلك نحو الزيدين، وقد بيّن المؤلف معنى الفعل في الأسماء الأعلام. انظر أيضًا المسألة رقم (٢٠).

(٣-٥) عن (ب).

(٦) انظر كذلك المسألة رقم (٢٠).

(٧) زدنا ما بين القوسين ليستقيم الكلام، ويعني نحو: سنون وبابه، وأرضون ونحو ذلك؛ أو ما قلَّ فيه العدد من جمع المؤنث السالم، كما سيأتي.

فيمن يعقل؛ ولذلك جاءت جموع التكسير معتبرًا فيها بناء الواحد، وجارية في الإعراب بالحركات مجرى الواحد، حيث ضعف اعتمادهم على كل واحد بعينه، وصار الخبر كأنه عن الجنس الكثير الجاري في لفظه مجرى الواحد؛ ولذلك جمعوا ما قلَّ فيه العدد من المؤنث جمعَ السلامة، وإن كان مما لا[١] يعقل، كقولهم: « الثَّـمَرات » و «الطَّـلَحات »[٢]؛ إلا أنهم لم يجمعوا المذكر منه - وإن قلَّ عدده - إلا جمع التكسير؛ لأنهم في المؤنث لم يزيدوا غير « ألف » فرقًا بينه وبين الواحد، وأما « التاء » فقد كانت موجودة في الواحدة أو في وصفها؛ فإن كثر جمعوه جمعَ تكسير كالمذكر.

وإذا كانوا في الجمع القليل يُسلِّمون لفظ الواحد من أجل إمكان التعيين[٣] في آحاده، والاعتماد في إسناد الخبر على أفراده، فما ظنك به في الاثنين إذا ساغ[٤] لهم ذلك في الجمع الذي[٥] على حدها، لقربه[٦] منها. فمن ثَم لا تجد التثنية أبدًا فيما يعقل وفيما لا يعقل إلَّا على حدٍّ واحدٍ. وكذلك ضمير الاثنين في الفعل المسند إلى العاقلين وغيرهم.

فإذا ثبت ما قلناه فحق العلامة في تثنية الأسماء أن تكون على (حدها في)[٧] علامة الإضمار، وأن تُزاد ألفًا في الرفع والنصب والخفض؛ لأنها تثنية في جميع أحوالها. ولذلك فعلتْ طوائف من العرب، وهم: خثعم وطيئ وبنو الحارث بن كعب[٨]. وأما الأكثر منهم فإنهم كرهوا أن يجعلوه كالاسم المبني أو المقصور من حيث كان الإعراب قد ثبت في الواحد، والتثنيةُ طارئةٌ على الإفراد، وكرهوا أيضًا زوال الألف، لاستحقاق التثنية لها فَتمسّكُوا بالأمرين، فجعلوا الياء التي (هي من)[٩] الكسرة علامَةَ الخفض، وأبقوا من الألف، بعضها، وهي الفتحة، وشركوا

---

(١) عن (ب).

(٢) الطلحات: جمع طلحة، وهي واحدة الطلح، وهو الموز.

(٣) في (أ، ب): « التغيير ».

(٤) في (أ، ب): « صاغ ».

(٥) عن (ب).

(٦) في (أ، ب): « لقربها ».

(٧) عن (ب).

(٨) في الروض الأنف للسهيلي (٢/ ١٨٣): « وهي لغة بني الحارث بن كعب، قاله أبو عبيد. وقال النحاس في الكتاب المقنع: هي أيضًا لغة لخثعم وطيئ وأبطُن من كنانة ». هذا وانظر: شرح الكافية لابن مالك (١/ ٢٣).

(٩) عن (ب).

النصبَ مع الخفض للعلل التي ذكرها النحويون[١]، فما أجدرَ الرفع بالألف إذًا! لا[٢] سيما (وهي في الأصل علامة إضمار الفاعل، وهي في تثنية الأسماء)[٣] علامة رفع الفاعل أو ما ضارع الفاعل. فقد لاحت لك الحكمة في اختصاص التثنية بالألف في الإضمار وتثنية الأسماء.

وقد تقدم في باب المعرفة[٤] وجهُ الحكمة في اختصاص « الواو » بجمع ما يعقل علامةً وإضمارًا، وأشرنا إلى أنها جامعة حسًّا وعقلًا؛ حيث كانت هي الضمة في الحقيقة، ومخرجها في النطق من [٤٢ب] الشفتين، واطراد هذا المعنى فيها في جميع أبوابها[٥]. ولا معنى للحديث المُعاد، إلا أنهم في موضع الخفض والنصب في علامة الجمع[٦] حوَّلوها إلى الياء، للعلة التي ذكرنا في التثنية.

ومتى انقلبت الواو إلى الياء، والياء إلى الواو فكأنها هي؛ إذ لم يفارقها المد واللين، فكأنهما حرف واحد، والانقلاب فيهما تغيير حال لا تبديل بحال. ولذلك تجد النحويين يُعبِّرون عن هذا المعنى بالقلب لا بالإبدال، ويقولون في التاء من « تُراث وتُخمة »: بدل من واو، وفي الطاء من « مصطفى » كذلك. وفي الميم من « فم »، وفي الألف المبدلة (من التنوين في الوقف، يسمون هذا كله بدلًا، ولا يُسمونه قلبًا)[٧]، فأَصْغِ لهذا الباب، وفَـرِّغ له قلبًا.

فإن قيل لك: إذا كانت طوائف من العرب قد جعلت التثنية في جميع أحوالها بالألف [٣١أ] للعلة التي ذكرتُم، فلِمَ لَمْ يطَّرِدوا علة الجمع بالواو، فيكون في جميع أحواله على تلك اللغة؟

فالجواب: أن الألف منفردة في كثير من أحكامها عن الواو والياء، كانفرادها

---

(١) من العلل التي ذكرها العكبري: « أن الجر ينفرد به الاسم، والرفع يشترك فيه القبيلان، فكان حمل النصب على المختص أولى. ومنها: أن الجر أقل في الكلام من الرفع، والحمل على الأقل أخف، ومنها: أن المنصوب والمجرور فضلتان في الكلام، وحمل الفضلة على الفضلة أولى ». انظر: اللباب، ورقة (١٥)، وأسرار العربية للأنباري (ص ٥٠).

(٢،٣) عن (ب).

(٤) كذا في (أ، ب). والذي تقدم هو: باب معرفة علامات الإعراب.

(٥) انظر المسألة رقم (٢٠).

(٦،٧) عن (ب).

في الرِّدف[١]، واختصاصها بالتأسيس[٢] وغير ذلك. والياء والواو أختان في باب الإقواء[٣] والرِّدف وأشياء كثيرة، فكأنهم إذ قلبوها ياءً في النصب لم يبعدوا عن الواو، بخلاف الألف فإنهم إذا قلبوها ياءً بعدوا عنها، واللّـه أعلم.

فإن قيل: فما بال « سنين » و « مئين » وبابها جمع على حدِّ التثنية، وليس من صفات العاقلين ولا أسمائهم الأعلام؟

فالجواب: أن هذا الجمع لا يوجد إلا فيما اكتملت فيه **أربعة شروط**[٤]:

- **أحدها**: أن يكون معتل اللام.
- **الثانـي**: أن لا يكون المحذوفُ منه غيرَ حرف مد ولين.
- **الثالث**: أن يكون مؤنثًا.
- **الرابـع**: أن لا يكون له مذكر.

فخرج من هذا الباب: شفة[٥]، وشاة[٦]، وعِضَة[٧]؛ لأن المحذوف منهن هاء

---

(١) الردف: من مصطلحات علم القافية، وهو حرف مدّ أو حرف لين يكون قبل الرَّوِيّ، مباشرة بلا فاصل.

(٢) التأسيس: كذلك من مصطلحات علم القافية، وهو ألف تكون قبل الروي، بينهما حرف واحد.

(٣) الإقواء: اختلاف حركة الروي في قصيدة واحدة، وهو أن يجيء بيت مرفوعًا وآخر مجرورًا.

(٤) عبارة المؤلف في الروض على إيجازها أوضح، قال (٢/ ١٦٤): « ولا يجمع هذا الجمع المسلَّم كجمع من يعقل إلا إذا حُذفت لامه، وكان مؤنثًا، وكان لام الفعل حرف علة، ولم يكن له مذكر كالأَمَة ».

(٥) انظر: الكتاب (٢/ ١٢٢)، والمقتضب (٢/ ٢٤١)، وتاج العروس « شفه »، فقد حكى إجماعَ البصريين على أن لامها هاء.

(٦) انظر: الكتاب (٢/ ١٢٦)، والمقتضب (٢/ ٢٤١)، تاج العروس « شوه ».

(٧) في (أ، ب): « عظة ». وليست معنا؛ لأن المحذوف فيها الفاء، فهي من الوعظ. ويعني السهيلي بـ« عضة » واحدة العضاه، وهي أعظم الشجر، أو الخمط، أو كل ذات شوك؛ ففي تاج العروس « عضه »: « العضة - كعنب، بحذف الهاء الأصلية كما حُذف من الشفة، وأنشد الجوهري:

إذ مـاتَ منهـم مَيِّـتٌ سُـرِقَ ابـنُـهُ ... ومـن عِـضَـةٍ مـا يَـنْـبُـتَـنَّ شَـكِـيـرُها

وقال الجوهري « عضه »: « ونقصان العضة الهاء؛ لأنها تُجمع على عضاه، مثل شفاه ».

ويبدو أن السهيلي لم يثبت عنده جمع « عضة » بهذا المعنى على « عضين »، ولكنه ورد في القليل كما يقول الزبيدي: « وقالوا في القليل عِضُون - بالكسر - وعِضَوات - بكسر ففتح - فأبدلوا مكان الهاء واوًا.. ».

وفي الكتاب (٢/ ١١٢): « ومن العرب من يقول في عِضَة: عُضَيْهة، يجعلها من العضاه، ومنهم من يقول: عُـضَيَّـة، يجعلها من عَـضَـيْتُ ». =

وليست حرف مد ولين. وخرج من هذا الباب: « أَمَة »؛ لأن لها مذكرًا[١] - وإن لم يكن على لفظها - فقالوا في جمعها: « إمْوَان »[٢]، ولم يجمعوها جمع « سنِين »، كيلا يُظَنّ أنه جمع مذكر؛ إذ كان له جمع مذكر في معناه.

ثم جُـمِـع سائر الباب جمعَ السلامة من أجل أنه مؤنث، والمؤنث يُجمع جمع سلامة (وإن لم يكن على هذا اللفظ، فلما حَصَل فيه جمعُ السلامة)[٣] بالقياس الصحيح - وكانت عادتهم رَدَّ اللام المحذوفة في الجموع، وكانت اللام المحذوفة واوًا أو ياءً - أُظْهِرَ[٤] فـي الجمع الـمُسَلَّم ياءً أو واوًا ولم يكن في الواحد، وساق القياس إليها سَوْقًا لَطيفًا حتى حَصَلت بعد زوالها، فأشبهت[٥] حالُ هذا الجمع (حالَ الجمع)[٦] المسلَّم في العاقلين، من حيث كان جمعًا، وكان مُسلَّـمًا، وإن لم تكن واو الجمع هي لام الفعل، ولكنها واو لم تكن في الواحد، فلم يبقَ إلا النون، وقد لا يكون في الجمع نون إذا أُضيف، فصار كأنه هو، فألحقوه النون إذا لم يُضيفوا، وأجروه مجراه في وجوه الإعراب.

وأما كسر السين (من سنين)[٧] فلئلا يلتبس بما هو على وزن « فَـعُول » في الواحد نحو « نَـوُور »[٨] و « سَنُون »[٩] - الذي يَسْتنُّ - فكان كسر السين تحقيقًا للجمع؛ إذ

=هذا وقد مثَّل السهيلي في الروض (٢/ ١٦٤) للقاعدة التي معنا بـ« عضين » الذي هو جمع « عضة »، بمعنى الفرقة من الناس والقطعة من الشيء، قال: « .. إذا اجتمعت فيه هذه الشروط الأربعة جُمع بالواو والنون في الرفع، والياء والنون في الخفض والنصب، كسنين وعضين ». ويمكن الجمع بين قوليه بأنه يرى أن عضة التي تُجمع على « عضين » لامها حرف علة، وأن التي تُجمع على عضاه لامها هاء، والمعنى في كل منهما مختلف. هذا وانظر: تفسير الطبري عند قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١]، وتاج العروس، مادة « عضا »، والمصباح المنير.

(١) في (أ، ب): « مذكر ».

(٢) في الكتاب (٢/ ٩٩): « وقال بعض العرب: أمة وإموان، كما قالوا: أخ وإخوان؛ قال الشاعر، القتّال الكلابي:

أمَّـا الإمــاءُ فــلا يَـدْعُــونــني ولـدًا ... إذا تَـرامَــى بَـنُـو الإمْــوانِ بــالـعَــارِ »

(٣) عن (ب).

(٤) جواب « لما ».

(٥) في (أ، ب): « أشبهت ».

(٦،٧) سقط من (ب).

(٨) في التاج « نور »: « النوور - كصبور -: النِّيلَج، وهو دخان الشحم الذي يلتزق بالطست، يُعالج به الوشم، ولك أن تقلب الواو المضمومة همزة ».

(٩) في التاج أيضًا « سنن »: « والسَّنُون - كصَبُور -: ما استَكْتَ به. وقال الراغب: دواء يُعالج به الأسنان ».

ليس في الكلام اسم[١] على وزن « فِعُول » ولا « فِـعِيل »[٢].

فإن قيل: فما بالُ الأَرَضين؟

قلنا - واللّـه المستعان -: ليس « الأرض » في الأصل كالأسماء الأجناس مثل « صَخر » و « كلب »، ولكنها لفظة جارية مجرى المصدر، فهي بمنزلة السُّفل والتَّحت، وبمنزلة ما هو في مقابلتها [٤٣ب] كالفَوق والعُلْو؛ ولكنها وُصِف بها هذه الأرض المحسوسة، فجرت مجرى قولهم: « امرأةٌ ضيفٌ وزورٌ »؛ يدلك على ذلك قول الراجز:

ولـم يُـقَـلِّـبْ أَرْضَـها البَـيْطَـارُ[٣] ....

يعني قوائمَ الفرس، فأفردَ اللفظ - وإن كان يُريد ما هو جمع في المعنى؛ فإذا كانت بهذه المنزلة فلا معنى لجمعها، كما لا يُجمع « الفوق والتحت[٤]، والعلو والسفل ».

فَإِنْ قَصَد المُخبِر إلى جُزءٍ من هذه الأرض الموطوءة، وعَيَّن قطعة محدودة منها، خَرَجت عن معنى السفل الذي هو في مقابلة العلو؛ حيث عَيَّن جزءًا محسوسًا منها، فجاز على هذا أن يُـثَـنَّى إذا ضَمَمْتَ إليه جزءًا آخر، فتقول: « رأيتُ أَرْضَين »، أو: « هُمَا أرضان ».

ولا يقال للواحدة: « أَرْضَة »، بتاء التأنيث كما تقول في القطعة من الجنس نحو

---

(١) سقط من (ب). (٢) انظر: المقتضب للمبرد (٢/ ١٦٦).

(٣) في تاج العروس « أرض »: « والأرض: أسفلُ قوائم الدابة، قاله الجوهري، وأنشد لحميد الأرقط يصف فرسًا:

ولـــم يُـــقـلِّـــبْ أرضَـهــا الــبَـيْـطـارُ ولا لِـــحَــبْــلَــيْــهِ بــهــا حَــبَــارُ

يعني: لم يقلب قوائمها لعلة بها. وقال غيره: الأرض سَفِلَةُ البعيرِ والدابةِ وما ولي الأرضَ منه، يقال: بعير شديد الأرض، إذا كان شديدَ القوائم ».

هذا والحبل: العاتق، أو: ما بين العنق ورأس الكتف. والـحبار: أثر الضرب أو العمل إذا لم يدم. يريد أنها خالية من الأمراض والعيوب.

(٤) في تاج العروس « تحت »: « يكون مرة ظرفًا ومرة اسمًا، ويُبنى في حال اسميته على الضم، فيقال: من تحتُ.

والتُّـحُوتُ: جمع تحتٍ، هم أرذال السَّفِلَة. وفي الحديث: « **لا تقومُ الساعةُ حتى تظهرَ التُّـحُوتُ وتهلكَ الوُعُولُ** »؛ أي: الأشراف. قال ابن الأثير « تحت »: جعل (تحتَ) الذي هو ظرف، اسمًا، فأدخل عليه لام التعريف، وجمعه ».

« تمرة »، و « بُـرَّة » من « تَمرٍ » و « بُـرٍّ »؛ لأن « الأرض » ليس باسم جنس كما تقدمّ. ولا يقال أيضًا « أرضة » من حيث قلت: « ضَربة » و « شَتمة »؛ لأنها في الأصل تجري مجرى[١] السفل والتحت، ولا يتصور في العقول أن يُقال « تحتة » ولا « سفلة »، كما تُصوِّر ذلك في بعض المصادر، لما يأتي بيانه إن شاء اللّـه تعالى.

فلما لم يمكنهم أن يجمعوا « أرضًا » على « أَرَضات »[٢]، من حيث رفضوا « أرضة »، ولا أمكنهم أن يقولوا: « آرُض » ولا: « آراض »[٣]، من حيث لم يكن مثل « صخر » و « كلب »، وكانوا قد عيَّنوا جزءًا محدودًا، فقالوا فيه: « أرض »[٤]، وفي تثنيته: « أرضان »، « وأرضين » - لم ينكروا إذا أضافوا إلى الجزءين مثل عددهما أو قريبًا منه أن يجمعوه على حدِّ التثنية؛ فقد تقدم السرّ (في الجمع)[٥] الذي على حدِّ التثنية، وأنه مقصود إلى آحاده على التعيين كالتثنية[٦]، فإن أرادوا الكثرة والجمع الذي لا يتعيَّن آحاده كأسماء الأجناس، لم يحتاجوا إليه ههنا.

فإنّ لفظ « أرض » تأتي على ذلك كله؛ لأنها كلها بالإضافة إلى « السماء » تحت وسفل، فعبَّر عنها بهذا اللفظ الجاري مجرى المصدر لفظًا ومعنى، وكأنه وصفٌ لذاتها لا عبارة عن عينها وحقيقتها؛ إذ يصلح أن يعبّر به عن كل ما له فوق، وهو بالإضافة إلى ما يقابله سفل، كما تقدم في قوائم الفرس؛ فسماء كل شيء أعلاه، وأرضه أسفله؛ ألا ترى كيف وردتْ مجموعةً في نحو قوله - عليه الصلاة

---

(١) عن (ب).

(٢) كذا قال السهيلي! ولكني وجدتُ سيبويه يقول: « وسألتُ الخليل عن قول العرب: أرض وأرضات، فقال: لما كانت مؤنثة وجُمعت بالتاء ثقلت [يعني بفتح الراء] كما ثقلت: طَلَحات وصَفَحات ». الكتاب (٢/ ١٩١). وقال المبرد في المقتضب (٤/ ٢٤) في تعليل فتح راء أرضون: « فحُركت لتدل على أنها تُجمع بالألف والتاء، فلزمها الحركة؛ لأنها اسم غير نعت بمنزلة: تمرات وحصيات ونحو ذلك ». فهذا دليل على أن العرب قالت: « أرضات ».

(٣) في الكتاب (٢/ ١٩١): « ولم يقولوا: آراضٌ ولا آرُضٌ، فيجمعونه كما جمعوا فَعْلٌ ». وفي الكتاب أيضًا (٢/ ١٩٩): « وزعم أبو الخطاب أنهم يقولون: أرضٌ وآراضٌ، أفعالٌ، كما قالوا: أهل وآهالٍ ». ويعقب أبو سعيد السيرافي على هذا بقوله: « والذي عندي أن هذا غلط وقع في الكتاب ». ثم قال: « وأظنه: أرض وأراضٍ، كما قالوا: أهل وأهالٍ... ». وفي تاج العروس « أرض » عن ابن بري: « الصحيح عند المحققين - فيما حكي عن أبي الخطاب -: أرضٌ وأراضٍ، وأهلٌ وأهالٍ ».

(٤) في (أ، ب): « أرضًا ».

(٥) سقط من (ب).

(٦) في (أ، ب): « لا التثنية »

والسلام -: « **طُوِّقه يَومَ القِيامةِ من سَبْعِ أَرَضِين** »[١]؟! لمّا اعتمد الكلام على ذوات الأرضين وأنفسها على التفصيل والتعيين لآحادها والتعيين لذواتها دون الوصف لها بذم أو سفل في مقابلة علو، فتأمله.

فإن قيل: فقد كان ينبغي على هذا [٣٢أ] أن لا يُجمع ما هو في مقابلتها، ويجري مجرى المصدر الموصوف به، أعني السماء، وقد وردت في كتاب اللّـه[٢] مجموعة بخلاف « الأرض »[٣]؛ فما الفرق بينهما؟

قلنا: بينهما[٤] فرقان؛ فرق من جهة اللفظ، وفرق من جهة المعنى:

- فأما « الأرض » فعلى وزن ألفاظ المصادر الثلاثية[٥] الذي وجب لها في الأصل، وهو [فَعْلٌ[٦]، وكان الأصل][٧] ما كان على وزن فَعْل [لأن مصدر الثلاثي][٨] وإن اختلفت أبنيته فالواحدة في جميعه « فَعْلَـةٌ » قياسًا لا ينخرم؛ فهذا يدلك على أنه الأصل في أبنية المصادر الثلاثية[٩].

وأما « السماء » وإن كان مثالها في المصادر كـ « العلاء » و « الجلاء » (فهي بأبنية الأسماء أشبه، وإنما الذي يُماثل « الأرض » في معناها ووزنها « التَّحْتُ » و « السُّفْلُ »)[١٠]، وهي لا تُثنى ولا تُجمع، وفي مقابلتهما[١١] « الفوقُ » و « العلوُّ »، وهما كذلك لا يُجمعان أبدًا، على أنَّا [٤٤ب] لا نُسلِّم أن « السموات » جمع لـ « سماء »، وإنما هو جمع لـ « سماوة »، وسماوة كل شيء أعلاه. وأما جمع سماء على لفظها فـ « أَسْمِيَـة » في التكسير، و« سماءات » في المُسلَّم.

- وأما الفرق من جهة المعنى فإن الكلام متى اعتمد به على السماء المحسوسة التي هي السقف، وقصد به إلى ذاتها دون معنى الوصف - صح جمعها جمع السلامة؛ لأن العدد قليل، وجمع السلامة بالقليل أولى؛ لِما تقدم قبل من قُربه من

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب المظالم (٣/ ١٧٠). (٢) سقط من (ب).

(٣،٤) عن (ب). (٥) في (أ، ب): « الثلاثة ».

(٦) قال سيبويه في الكتاب (١/ ٢٢٩): « وإذا أردت المرة الواحدة من الفعل جئتَ به أبدًا على فَعْلَة، على الأصل؛ لأن الأصل: فَعْل ».

(٧،٨) زدنا ما بين القوسين ليستقيم السياق. (٩) في (أ، ب): « الثلاثة ».

(١٠) عن (ب).

(١١) في (أ): « مقابلها »، وفي (ب): « مقابلتها ».

التثنية، فوجب أن يكون على حدِّها، فإذا اعتمد الكلام على الوصف استزاد معنى العُلا والرفعة، وإن كان الخبر عن السموات العُلى، جرى اللفظ مجرى المصدر الموصوف به في قولك: « قومٌ عَدْلٌ وزَوْرٌ ».

وأما « الأرض » فلم تجئ في القرآن مقصودًا إلى ذاتها، ولا معبرًا عنها إلا بما هو بمعنى السُّفل والتحت[١]، تنبيهًا من اللّـه تعالى على ذمها، وإعراضًا عن ذكرها؛ وترك الاعتناء بها؛ إذ كانت دار الحياة الدنيا، تصديقًا لما ورد في الأثر من أن[٢] اللّـه تعالى لم ينظر إلى الدنيا منذ خلقها، وأنه يقول لها: « اسكتي يا لا شيء ». وشبهَّها رسـول اللّـه ﷺ بالجِيفة، بل[٣] قال: « **إنها أهونُ على اللّـهِ من[٤] الجِيفةِ** »[٥]. فلم يكن – جل ثناؤه – ليعتمدَ ذاتها بالذِّكر، ولا ليُعبِّرَ عنها بغير وصف الذم؛ بخلاف السماء المُشرِقة الرفيعة المُقدَّسة المُطهَّرة، التي هي مقر ملائكته، ومحمل أنوار جلاله[٦] وعظمته.

فإذا اعتمد ذكر ذاتها (مع ما)[٧] فوقها جمعَ، وإذا اعتمد الوصف الشامل لسماواته – وهو معنى العَلاء والعلو – أفرد. وذلك في حسب ما يتصل به من كلام، ويقتضيه في بعض الآيات دون بعض إعجازُ الانتظام؛ كقوله سبحانه: ﴿ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الذاريات: ٢٣]، وكقوله: ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الملك: ١٦]، « ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في السماء »[٨] فإن اعتماد الكلام في هذه الآي يخالف اعتماده ومقصده في نحو قوله سبحانه: ﴿ تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبْعُ وَٱلْأَرْضُ ﴾ [الإسراء: ٤٤] و ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ [سبأ: ٢٤]، ﴿ خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ ﴾ [الطلاق: ١٢]، قصد في هذه إلى تعيين ذواتها وتفصيل آحادها بخلاف ما تقدم.

فإن قيل: فَلِمَ قال في سورة سبأ ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [سبأ: ٢٤]، وفي سورة يونس ﴿[قُلْ مَن يَرْزُقُكُم] مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [يونس: ٣١]؟ وهل في النظم المعجز ما يقتضي فرقًا بين الموضعين؟

(١-٤) عن (ب).

(٥) أخرجه ابن ماجه في باب: مثلُ الدنيا (ص ٢٣٣).

(٦) سقط من (ب). (٧) عن (ب).

(٨) كذا في (أ، ب)، وليست آية، ولعله يعني قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾ [إبراهيم: ٣٨].

قلنا: نعم، قد يرد لفظ « السماء » عبارةً عن كل ما علا من السموات فما فوقها إلى العرش وغير ذلك من المعاني العلوية المختصة بالربوبية، فيكون اللفظ بصيغة الإفراد كالوصف المعبَّر به عن الموصوف، كما تقدم في الوصف قبل هذا. وقد يكون « السماء » عبارة عن السماء الدنيا عُرفًا، ويكون عبارة عن السحاب الذي ينزل منه الماء.

وكان المخاطَبون بهذه الآية - أعني التي في يونس - مُقرِّين بنزول الرزق من هذه السماء، أعني الرزق المحسوس كالغيث ونحوه. وقد قال في آخر الآية: ﴿ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ﴾ [يونس: ٣١]، فلما انتظم هذا الكلام بما قبله لم يصلح في النظم إلا ذكر « السماء » مفردة؛ لأنهم لا يُقرُّون بما ينزل من فوق ذلك [من][1] الرزق المعقول والرحمة بالعباد كالوحي الذي به حياة الأرواح والأجساد، بل ينكرون ذلك، فوردت « السماء » فيها بلفظ الإفراد.

بخلاف الآية الأخرى؛ فإنه لم ينتظم بها ذكرُ إقرارهم بما ينزل [٤٥ب] من الرزق، ولكنه قال تعالى: ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ ﴾ [سبأ: ٢٤]. فأمر نبيه بهذا القول الذي هو تصديق لنزول الرزق، والخير الذي هو الحكمة والعلم - وهو أفضل الرزق - من فوق سبع سموات.

وأمّا الرزق من الأرض فيصلح ذكره في الاثنين جميعًا؛ إذ لا يُنكِر رزقَ الأرض وما يَنزلُ من الغيث من هذه السماء بَرٌّ ولا فاجرٌ، بل يعترف به المؤمن والكافر.

فتأمل ما ذكرته من هذه النكت فإنها أُنُفٌ[2] لم أُزاحَم عليها ولا وجدتُها لأحد تقدَّمني إليها، والله الموفق لشكر يقتضي المزيد من فضله، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

فصل

[ما لا يُجمع جمعَ السلامة]

ومن الصفات المشتقة من الأفعال ما لا يجمع جمع السلامة في مستعمل الكلام، وهو ما كان على وزن « فَعْل » مضاعفًا، نحو: « رجل برّ، وثَطّ[3]، وفَظّ »[4]، وما

(١) زدنا ما بين القوسين ليستقيم السياق. (٢) الأنف بضمتين: الجديدة.

(٣) في تاج العروس « ثطط »: « الثَّطُّ: الرجل الثقيل البطن البطيء. و الثَّطُّ: الكَوْسَجُ الذي عَرِيَ وجهه من الشعر إلا طاقات في أسفل حنكه ».

(٤) في المصباح « فظظ »: « رجلٌ فظّ: شديدٌ غليظُ القلب ».

أشبهه؛ فإنهم كرهوا التباسه بـ « فَـعُّول »، فكسَّروه.

وأما ما ليس بمضاعف فقد تقول فيه: « فَعْلُون »[١]، مثل: « صَعْب وصَعْبين » [٣٣أ]، ولم يخافوا في هذا البناء التباسًا كما في ما[٢] قبله؛ إذ ليس في الكلام « فَعْلُول »[٣]، ومن ثَم قالوا في مؤنثه: « صَعْبات وخَدْلات »[٤] - بتسكين العين[٥] - حملًا على مذكَّره؛ ولو كان اسمًا غير وصف لفتحوا العين كما فتحوها في « جَفَنات » وبابه؛ تأكيدًا لمعنى الجمع، وكيلا يُتوهَّم - لخفاء الألف - أنك أردتَ « جَفْنة »، (فقد يُوقف على هذه التاء بالهاء)[٦]، وكانت الفتحة أولى حين أرادوا التحريك لوجودها في المُكسَّر نحو « جِفانٍ ».

فإن قيل: فما بال « فَعِيل » إذا كان وصفًا مشتقًّا، لا يكاد يُوجَد مجموعًا جمع السلامة نحو: رَحيم وعَليم؟

قلنا: جمعُ السلامة فيه جائز[٧]، ولكنه فيه مستثقل لتوالي الكسرات مع الياء إذا قلت: « رحيمين »، والخروجُ من الكسر إلى الضم إذا قلت: « رحيمون »، فَـعَدلوا عنه إلى « فُـعَلاء ».

وأما « شُعَراء » فليس بجمع « شاعر »، على القياس، ولكنه جمع « فَعِيل » من « شَعُر يَشعُر »، فليس ما هو في[٨] وزن « فاعل » جاريًا على « فَعُل »، ولا يُوجَد ذلك[٩]، ولكنهم لما رفضوا أن يقولوا في اسم الفاعل من « شَعُر »: « شَعِير »، عَدلوا

---

(١) في (أ، ب): « فعول ». (٢) سقط من (ب).

(٣) في المزهر للسيوطي (١/ ٥٧): « ليس في كلامهم فَعْلُول - بفتح الفاء - إلا صَعْفُوق بلا خلاف، وهو من موالي بني حنيفة، وزَرْنُوق بخلاف. وذلك في لغة حكاها أبو زيد واللحياني في نوادره، والثاني المشهور فيه الضم... ».

(٤) في تاج العروس « خدل »: « الـخَدْل: العظيم الممتلئ الساق والذراع، والخَدْلة - بالفتح، وتُـكسر داله -: هي المرأة الغليظة الساق المستديرتُها ».

(٥) عن (ب).

(٦) في (أ): « فقد يوقف على هذه الهاء بالتاء ». وفي (ب): « فقد يوقف على هذا الباب بالتاء ». والوقوف على التاء بالهاء في جمع المؤنث قليل. والأعراف في ذلك سلامة التاء، وقد سُمع إبدالها هاءً في قول بعضهم: دَفْنُ البَـناه من المَكْرُماه. انظر: شرح الشافية (٢/ ٢٩٢).

(٧) في الكتاب (٢/ ٢٠٨): « واعلم أنه ليس شيء من ذا يكون للآدميين يمتنع من الواو والنون؛ وذلك قولهم: ظريفون، وطويلون، ولبيبون، وحكيمون ».

(٨) عن (ب). (٩) انظر: المصباح المنير، الخاتمة.

عنه إلى « فاعل »، الذي فيه معنى النسب[١] نحو: « رامح »، و« تامر »، و« لابن »، واستغنوا به، فلما جمعوا رَدُّوه إلى الأصل الذي كان يقتضيه القياس، وكأنهم إنما كرهوا موافقة اللفظ للفظ[٢] « الشعير »، الذي هو أخو الحِنطة، فاستغنوا عنه بـ « فاعل » الذي معناه: ذو الشِّعر، كما أن « رامحًا » معناه: ذو رُمح، وليس هو من « رمح »[٣]، و« تامرٍ » و « لَابِنٍ » كذلك، ولم يحتاجوا في الجمع إلى عُدولٍ عن القياس، لعدم الاشتباه والالتباس؛ فافهم.

* * *

(١) « فاعل » هنا بمعنى ذي كذا، وذو الشيء منسوب إلى ذلك الشيء. فذو التمر يُنسب إليه. وفاعل أو فَعَّال - كبغال - في هذا المعنى مسموعان. انظر: شرح الشافية للرضي (٢/ ٨٤، ٨٥).

(٢) عن (ب).

(٣) في تاج العروس « رمح »: « ورجل رامح ورمّاح: ذو رُمح. مثل لابنٍ وتامرٍ. ولا فِعْل له كما في الصحاح؛ على أنه يقال: رمحه - كمنعه - يَـرْمَحُه رَمْحًا: طعنه به؛ أي بالرُّمح، فهو رامحٌ نابلٌ، وهو رمّاح: حاذق في الرِّماحة ».

(٣١)

مسألة

من باب الفاعل والمفعول به

قوله: « لأن الفعل إذا تقدمَ الأسماءَ وُحِّد، وإذا تأخَّر ثُـنِّي وجُمِـع، للضمير الذي يكون فيه »[1].

ولعلة أصح من هذه، قد تقدمت في صدر هذا الكتاب.

فإذا كان في الفعل ضميره[2] لحقته في التثنية علامة الإضمار، وهي الألف، وفي الجمع « الواو ». والفعل في كل حال مفرد؛ لأنك لم تُرِد أن تضم فعلًا إلى فعل، ولا « يفعل » إلى « يفعل » آخر[3].

فإن قيل: لِمَ ظهرت علامة الإضمار في التثنية والجمع، ولَمْ تظهر في الواحد[4]؟

قلنا: الفعل يدل على فاعل مطلق، ولا يدل على تثنيته ولا على جمعه؛ لأن التثنية والجمع معنى يطرأ على الإفراد، والإفراد هو الأصل [٤٦ب]، ففعل الواحد مُستغنٍ عن ظهور علامة الإضمار بعلم السامع أن له فاعلًا؛ وليس كذلك في التثنية والجمع؛ لأن السامع لا يعلم أن الفاعل مثنى ولا مجموع إلا بدليل.

فإن قيل: فضمير الفاعل المستتر في[5] الفعل كيف يصح استتاره فيه، والفعل كلمة مؤتلفة من حروف، والحروف أعراض في اللسان، أجزاء من الصوت، لا يستتر فيها شيء، ولا يظهر؛ إذ ليست بجسم؟

فالجواب: أن أكثر ألفاظ النحويين محمولة على التجاوز والتسامح، لا على الحقيقة؛ لأن مقصدهم التقريب على المبتدئين والتعليم للناشئين.

---

(١) الجمل (ص ٢٢). وقد نقده ابن السيد في إصلاح الخلل، ورقة (١٧)، قال: « وكان الوجه أن يقول: وإذا تأخر لحقه ضمير الاثنين والجمع، أو ثُني الضمير الذي فيه وجُمع، أو نحو ذلك. ووجه الاعتذار له أن يقال: نسب التثنية والجمع إلى الفعل مجازًا، ومراده الضمير الفاعل المستكن فيه؛ من حيث كان الفعل والفاعل كالشيء الواحد، وكان كالجزء منه... ».

(٢) سقط من (ب).

(٣) انظر: الكتاب (١/ ٥).

(٤) انظر: السيرافي على الكتاب (١/ ٥)، وأسرار العربية لابن الأنباري (ص ٨٤).

(٥) عن (ب).

وتحقيق القول: أن الفاعل مضمر في نَـفْس المُتكلِّم، ولفظ[١] الفعل متضمن له دال عليه، واستغنى عن إظهاره لتقدم ذكره، وعبَّرنا عنه بمضمر - ولم نُعبِّر عنه بمحذوف، كما قلنا في المضمر المفعول العائد على الاسم الموصول - لأن المضمر هنا[٢] قد لُفِظ به في النطق، ثم حُذِف تخفيفًا، نحو قولك: « الذي رأيتُه، والذي رأيتُ ». ويجوز حذفه في التثنية والجمع.

فلما كان ملفوظًا به[٣]، ثم قُطع من اللفظ تخفيفًا، عُـبِّر عنه بالحذف، وليس كذلك ضمير المرفوع؛ لأنه لم يُنطق به، ثم حُذف. ولكنه مضمر في النية مخفي في الخَلَد[٤]، والإضمار هو الإخفاء، والحذف هو القطع من الشيء؛ فهذا فرق ما بينهما، وهو واضح، لا خفاء به، ولا غبار عليه.

* * *
* *
*

---

(١) في (ب): « ونفس ».
(٢) في (أ، ب): « إذ ».
(٣) عن (ب).
(٤) الخلد: البال.

(٣٢)

مسألة

[في إلحاق علامة التأنيث بالفعل]

قد تلحقُ العلامةُ الفعلَ للتثنية والجمع قبل ذكر الفاعلين، فليست حينئذ بضمير؛ إذ لم يتقدم مذكورٌ يعود [إليه][١]، ولكنها حروف لحقت علامةً للتثنية والجمع، حرصًا على البيان وتوكيدًا للمعنى؛ إذ كانوا[٢] يُسمُّون بالجمع والتثنية نحو: « فِلَسْطِين »، و« قِنَّسْرِين »[٣]؛ وكذلك: « سَلْمان »، و « حَـمْدان »، يشبه لفظُه لفظَ التثنية في الرفع؛ فهذا ونحوه مما[٤] دَعاهم إلى تقديم العلامة في نحو قولهم: « أكلوني البراغيث »[٥].

وقد وَرَد في الصحيح نحو قوله - عليه الصلاة والسلام -: « **يتعاقبون فيكم ملائكةٌ**... »[٦]. وكما أن هذه العلامة ليست للفعل إنما هي للفاعلين[٧]، فكذلك[٨] التاء في: « ظَفِرت يداك »، و « قامت هِندٌ »، ليست للفعل؛ (إذ الفعل)[٩] عبارة عن الحدث، وهو اسم مذكر لا تلحقه علامة التأنيث إلا في التحديد، نحو: « ضربة » و « قتلة ». وقد تقدم أن الفعل لم يُشتقَّ من المصدر محدودًا، وإنما يدل عليه مطلقًا.

فثبت بهذا أن التاء حرف بمنزلة العلامة التي تَـقَـدَّم ذكرها؛ إلا أنها ألزمُ للفعل منها؛ إذ كل العرب تقول: « قامت هند »، ولا تكاد تقول: « قاموا إخوتك »، إلا قليل منهم. وقد ذكر النحويون فُروقًا في ذلك وعِللًا غَنِينا عن ذكرها؛ إذ كانت في كتبهم

(١) زيادة ليست في (أ، ب). (٢) عن (ب).

(٣) في(أ، ب): « تشرين ». وما أثبته هو الصواب، وهو كذلك في الروض (١/ ٣٧)، والكتاب (٢/ ١٧، ١٨) وانظر: تاج العروس، باب الطاء، وقنسر.

(٤) سقط من (ب).

(٥) في البحر المحيط (٣/ ٣٤): « وقد نازع السهيلي النحويين في قولهم: إنها [أي لغة أكلوني البراغيث] لغة ضعيفة، وكثيرًا ما جاءت في الحديث ». ومن نص أبي حيان ونص السهيلي هنا يُفهم أن السهيلي لم يعمد إلى تخريج حديث « **يتعاقبون فيكم ملائكة** »، وأن ما نُسب إليه في حاشية الصبان، في باب الفاعل، ليس بصحيح. انظر: الصبّان (٢/ ٤٨).

(٦) أخرجه البخاري في كتاب المواقيت (١/ ١٤٥).

(٧) انظر: الكتاب (١/ ٥). (٨) في (أ، ب): « وكذلك ».

(٩) عن (ب).

مسطورة[1]. **ولكنا نشير إلى فصول أغفلوها من أحكام تاء التأنيث:**

- زعموا أن الاسم المؤنث إذا كان تأنيثه (حقيقيًّا، فلا بُـدّ من لحوق « تاء » التأنيث في الفعل، وإن كان تأنيثه)[2] مجازيًّا كنت مُخيَّـرًا في إثبات التاء وتركها.

- وزعموا أن « التاء » في ﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ﴾ [الحجرات: ١٤] [٣٤أ] لتأنيث الجماعة، (وتأنيث الجماعة)[3] غير حقيقي.

- وقد كان على هذا لحوق التاء في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾ [يوسف: ٣٠] أولى؛ إذ كان تأنيث النسوة حقيقة.

- واتفقوا على أن الفعل إذا تأخَّر عن فاعله المؤنث، فلا بدّ من إثبات [٤٧ب] تاء[4] التأنيث، وإن لم يكن تأنيثه حقيقة. ولم يذكروا فروقًا بين تقدم الفعل وتأخره.

وفي هذا كله وهنٌ لأصولهم، ودليل على قلة تحصيلهم.

ومما يُسألون عنه أن يُقال: إذا لحقت « التاء » لتأنيث الجماعة، فَلِمَ لا يجوز في الجمع المُسلَّم[5]، فيحسن: « قالتِ الكافرون »، و « قالتِ الظالمون »، كما حسن: ﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ﴾ و « ذهبت الأحقاد »، ونحوه؟

ومما يُسألون عنه أن يُقال: إذا كان لفظ الجماعة مؤنثًا، فلفظ الجمع مذكر، فَلِمَ رُوعي لفظ التأنيث، ولم يُراعَ[6] لفظ التذكير؟

فإن قالوا: أنت مُخيَّر؛ إن راعيتَ لفظ الجمع ذكَّرتَ، وإن راعيتَ لفظ الجماعة أنَّثتَ.

قلنا: هذا باطل؛ فإن أحدًا من العرب لا يقول: « الهنداتُ ذهبَ »، ولا: « الجِمالُ انطلقَ »، ولا: « الأعرابُ تكلمَ »؛ مراعاةً للفظ الجمع، فدلّ على أن الأمر بخلاف ما ذكروه، واللّـه أعلم.

والأصل في هذا الباب: أن الفعل متى اتصل بفاعله، ولم يحجز بينهما حاجز، لحقت التاء علامةً للتأنيث، ولا يُبالَى إذا[7] (كان تأنيث الفاعل حقيقة)[8] أم مجازًا؛

---

(١) انظر: الكتاب (١/ ٥).
(٢-٤) عن (ب).
(٥) سقط من (ب).
(٦) في (أ، ب): « يراعى ».
(٧) عن (ب).
(٨) ف (أ، ب): « كان الفعل حقيقة... ».

تقول: « طالتِ النخلةُ »، كما تقول: « جاءتِ المرأةُ »؛ اللهم إلا أن يكون الاسم المؤنث في معنى اسم آخر مذكر، كالحوادث والحدثان، والأرض مع المكان، فقد جاء:

فإنَّ الحوادثَ أودَى بها[١] ....

ولا أرضَ أبْقَلَ إبقالَها[٢] ....

حمل « الحوادث » على « الحدثان »، وحمل « الأرض » على « الموضع والمكان »، مع أنه شعر والشعرُ موضع ضرورة.

- فإذا فصلتَ الفعل عن فاعله، فكلما بَعُدَ عنه قوي حذفُ العلامة منه؛ قالوا: « حضرَ القاضيَ اليومَ امرأةٌ ». وفي القرآن ﴿ وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيْحَةُ ﴾ [هود: ٦٧]. هذا مِثلُ هذا في الجواز.

- كما أنه إذا تأخر الفعل عن الفاعل وجبَ ثبوت التاء فيهما جميعًا؛ تقول: « المرأةُ حضرتْ »، كما تقول: « الصيحةُ أخذتْهم »، و « النخلةُ طالتْ ». وما أشبه ذلك؛ لأنَّ الفعل إذا تأخر كان فاعله[٣] مضمرًا فيه متصلًا به اتصالَ الجزء بالكل، فلم يكن بُدٌّ من ثبوت التاء لفَرْطِ الاتصال.

- وإذا تقدم الفعل متصلًا بفاعله الظاهر، فليس مؤخر الاتصال كهو[٤] مع[٥] المضمر؛ لأن الفاعل الظاهر كلمة، والفعل كلمة أخرى، والفاعل المضمر والفعل كلمة واحدة، فكان حذف « التاء » في « قامت هند »، و « طالت النخلة »، أقرب إلى الجواز منه في قولك: « النخلة طالت ».

---

(١) للأعشى. ورواية الديوان (ص ١٧٥):

فإن تعهديني ولي لِمَّةٌ ... فإنَّ الحوادثَ ألوَى بها

وانظر: الكتاب (١/ ٢٣٩)، وشرح المفصل (٥/ ٩٥).

(٢) لعامر بن جوين الطائي، وصدره:

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها ....

انظر: الكتاب (١/ ٢٤٠)، وشرح المفصل (٥/ ٩٤). وفي تاج العروس « بقل » رُوي:

ولا روضَ أبقلَ إبقالَها ....

(٣) سقط من (ب).

(٤) قال السهيلي في أماليه (ص ٤٠): « قالوا: زيد كهو، فأدخلوها على المنفصل ».

(٥) سقط من (ب).

- فإن حجزَ بين الفعل وفاعله حاجزٌ، كان حذف « التاء » حسنًا، وكلما كثرت الحواجز كان حذفها أحسن.

- فإن كان الفاعل جمعًا مكسَّرًا أدخلتَ التاء لتأنيث الجماعة، وحذفتَ لتذكير اللفظ؛ لأنه بمنزلة الواحد (في أنَّ)[1] إعرابه كإعرابه، ومجراه في كثير من الكلام مجرى اسم الجنس.

- فإن كان الجمع مُسلَّمًا فلا بد من التذكير لسلامة لفظ الواحد؛ فلا تقول: « قالت الكافرون »، (كما لا تقول: قالت الكافر)[2]؛ لأن اللفظ بحاله لم يتغيَّر بطروء الجمع عليه.

فإن قلت: فلم لا تقول: « الأعرابُ قال »، و « الجِمالُ ذهب »، كما يجوز ذلك في حال تقديم الفعل؟

قلنا: ثبوت « التاء » إنما كان مراعاة لمعنى الجماعة؛ فإن أردت ذلك المعنى أثبتَّ « التاء »، وإن تأخر الفعل لم يجز حذفه لاتصال الضمير، وإن لم[3] تُرِدْ معنى الجماعة حذفتَ « التاء » إذا تقدم الفعل، واحتيج[4] إليها إذا تأخر؛ لأن [٤٨ب] ضمير الفاعلين[5] جماعة في المعنى، وليسوا بجمع؛ لأن الجمع مصدر: « جمعتُ أجمعُ »، فمن قال: إن التذكير في « ذهب الرجالُ »، و « قام الهنداتُ » مراعاةً لمعنى الجمع، فقد أخطأ.

وأما حذف التاء من: « قال نسوة » فلأنه اسم جمع بمنزلة « رَهْطٍ » و « نَفَرٍ »، ولولا أن فيه هاء التأنيث لقبحت[6] « التاء » في فِعْله. ولكنه قد يجوز أن يقال: « قالت نسوةٌ » كما تقول: « قالت فِتيةٌ وصِبيةٌ ».

فإن قلت « النسوة » - بالألف واللام - كان دخول « التاء » في الفعل أحسنَ من تركها، كما كان ذلك في: « قالت الأعراب »؛ لأن الألف واللام للعهد، فكأن الاسم قد تقدم ذكره، فأشبهتْ حالَ الفعل حالُه إذا كان فيه ضمير إلى مذكور؛ من أجل الألف واللام، فإنها تُردّ على معهود.

---

(١) سقط من (ب).
(٢،٣) عن (ب).
(٤) في (أ، ب): « ولم يحتج ». ومثله في البدائع (١/ ١٢٥).
(٥) سقط من (ب).
(٦) في (أ، ب)، والبدائع (١/ ١٢٥): « لفتحت ».

فإن قيل: فإذا استوى ذكر « التاء » وتركها في الفعل المفصول[1] عن الفاعل المؤنث، فما الحكمة لاختصاصها في الفعل في قصة شعيب[2]، وحذفها في قصة صالح (في قوله: ﴿ وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ ﴾ [هود: ٦٧] ؟

فالجواب: أن الصيحة في قصة صالح)[3] في معنى العذاب والخزي؛ إذ كانت منتظمة بقوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْعَزِيزُ ﴾ [هود: ٦٦]، فصارت « الصيحة » عبارة عن ذلك الخزي وعن العذاب المذكور في الآية، فقوي التذكير بخلاف الآية الأخرى[4]، واللّٰـه أعلم.

فإن قيل: فلِمَ قلتم: إن التاء حرف، ولَمْ تجعلوها علامةَ إضمارٍ إذا تأخرتْ، وعلامة تأنيث إذا تقدمتْ؟

قلنا: قول العرب: « الهندان قامتا وفعلتا »، بالتاء والضمير معًا، يدل على أن التاء حرف، وليست بضمير؛ إذ لا يكون للفعل ضميران [٣٥أ] فاعلان، وهذا بيِّنٌ لا خفاء به، وباللّٰـه التوفيق.

فإن قيل: فما الفرق بين[5] قوله ﷻ: ﴿ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى ٱللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ ٱلضَّلَٰلَةُ ﴾ [النحل: ٣٦]، (وبين قوله)[6]: ﴿ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ ﴾ [الأعراف: ٣٠] حتى ثبتت التاء في إحداهما، وحُذفت في الأخرى؟

قلنا: لو كان هذا السؤال في غير القرآن ما احتاج إلى جواب؛ لأن الإثبات والحذف جائزان، فللمتكلم أن يفعل من ذلك ما شاء، ولكن كلام الحكيم[7] الخبير ليس كغيره من الكلام، لإعجازه في الأسلوب والانتظام. والفرق بين الموضعينِ المتقدمينِ لائحٌ **من وجهين: أحدهما لفظي، والآخر معنوي**:

- **أما اللفظي** فهو أن الحروف الحواجز بين الفعل والفاعل (في قوله: ﴿ حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ ﴾ [الأعراف: ٣٠] أكثرُ منها في قوله: ﴿ حَقَّتْ عَلَيْهِ ٱلضَّلَٰلَةُ ﴾ [النحل: ٣٦]، وقد تقدم أن الحواجز بين الفعل والفاعل)[8] كلما كثرت كان حذف « التاء » أحسن.

---

(١) في (أ، ب): « المفعول ».
(٢) في قوله تعالى: ﴿ وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ ﴾ [هود: ٩٤].
(٣،٤) عن (ب). (٥) في (أ، ب): « في ».
(٦-٨) عن (ب).

- وأما الفرق من جهة المعنى فإن « مَن » في سورة النحل واقعةٌ على الأُمة[١]، وهي مؤنثة لفظًا؛ ألا تراه يقول سبحانه: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا ﴾ [النحل: ٣٦]، ثم قال تعالى: ﴿ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ ﴾ [النحل: ٣٦]؟! أي: من الأمم أممٌ ضلَّت وحقتْ عليها الضلالة، [ولو قال بدل ذلك: ضلَّت، لتعيَّنت التاء، ومعنى الكلامين][٢] واحد؛ وإذا كان معنى الكلامين واحدًا كان إثباتُ التاء أحسنَ من تركها؛ لأنها ثابتة فيما هو في[٣] معنى الكلام.

و ليس[٤] كذلك قوله تعالى: ﴿ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ ﴾ [الأعراف: ٣٠]؛ لأن معناه: وفريقًا ضلوا، بغير تاء في اللفظ، فليحسن حذفها إذًا فيما هو في معناه، فكثيرًا ما تفعل العرب ذلك، تدعُ حكم اللفظ [٤٩ب] الواجب له في القياس، إذا كان في معنى الكلمة ما ليس له ذلك الحكم؛ ألا تراهم يقولون: « هو أحسنُ الفتيان وأجملُه » (في معنى: هو أحسنُ فتًى وأجملُه)[٥]؟! ونظائره كثيرة، فإذا حَسُنَ الحملُ على المعنى فيما[٦] كان القياس أن لا يجوز، فما ظنك به حيث يُجوِّزه القياس والاستعمال؟!

وأحسن من هذا العبارة أن تقول: إنهم أرادوا: أحسن شيء وأجمله، يجعل « شيء » مكان « فتى » في اللفظ؛ لأن في الصحيح قوله ﷺ: « **خيرُ نساءٍ ركبنَ الإبلَ، صالحُ نساءِ قريشٍ، أحناهُ على ولدٍ في صغرِهِ، وأرعاهُ (على زوجٍ)[٧] في ذاتِ يدِه** »[٨]؛ فلو كان التقدير هناك: أحسن فتى، حين ذكر الفتيان، لقلنا هنا: « أحناها على ولد »، إذا ذكر النِّسوان. ولكن التقدير كما قدّرناه لا كما قدّروه[٩]، واللّه المستعان.

* * *

(١) في (أ، ب): « الجملة ». وهو تحريف. وفي البدائع (١/ ١٢٦): « واقعة على الأمة والجماعة ».
(٢) عن البدائع (١/ ١٢٧).
(٣) سقط من (ب).
(٤،٥) عن (ب).
(٦) في (أ، ب): « فما ».
(٧) عن (ب).
(٨) أخرجه البخاري في كتاب النكاح (٣/ ٧).
(٩) انظر: الروض الأنف (١/ ٤٤).

(٣٣)

مسألة

[في تقديم الفاعل]

قوله: « واعلم أن الوجه تقديم الفاعل »[(١)]..

قَسَّم النحويون هذا الفصل أربعة أقسام:

- **قسمٌ** لا يجوز فيه إلا تقديم الفاعل على المفعول، نحو: « ضربَ موسى عيسى »، و« ضربتْ حَذَامِ قَطَامِ »، وكل موضع لا يظهر فيه علامة إعراب.

- **وقسمٌ** لا يجوز فيه تأخير المفعول، نحو: ﴿ وَإِذِ[(٢)] ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾ [البقرة: ١٢٤]، من أجل الضمير الذي لا يجوز تقديمه قبل الذِّكْر[(٣)].

- **وقسمٌ** يكون فيه تقديمُ الفاعل أحسنَ من تأخيره، نحو: « ضربَ زيدٌ عَمرًا ».

- **وقسمٌ** يكون فيه تقديمُ المفعول أحسنَ، نحو: « أعجبَ زيدًا ما كره عمرو »[(٤)]؛ لأن الفاعل لا يظهر فيه الإعراب، فكان تقديم المفعول الذي يظهر فيه الإعراب أولى؛ حرصًا على إفهام المخاطب.

والذي ذكروه حق، ولكننا نُنبِّه على مسألتين:

- **إحداهما**: لا يجوز فيها تأخير الفاعل، وهو مُعرَب، والمفعول كذلك.

- **ومسالة** يُـقدَّم فيها الفاعل على المفعول، فإن أُخِّر انعكس المعنى، واختلف المقصد والمغزى.

* **أما المسألة الأولى**: فقولك: « ضربَ القومُ بعضُهم بعضًا »، لا يجوز تأخير الفاعل ههنا من أجل حذف الضمير من المفعول[(٥)]؛ إذ كان الأصل أن يقال: ضربَ

---

(١) الجمل (ص ٢٤). (٢) سقط من (ب).

(٣) انظر: الخصائص (١/ ٢٩٤)، ومغني اللبيب، الباب الرابع، المواضع التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً (ص ٥٤٥).

(٤) انظر: مغني اللبيب، الباب الرابع، ما يعرف به الفاعل من المفعول.

(٥) في الارتشاف، ورقة (٢١٥): « وذكر الرُّندي والبهاري أنه لا يجوز تقديم المفعول في مثل: ضرب القوم بعضهم بعضًا؛ لأن الفاعل مفسر له. وذكر البهاري أنه لا يجوز تقديم الفاعل إذا كان المفعول مُفسِّرًا=

بعضُهم بعضَهم؛ إذ حق البعض[١] أن يُضاف إلى الكل ظاهرًا أو مضمرًا؛ فلما حذفوه من المفعول استغناءً بذكره في الفاعل، لم يُجيزوا تأخير الفاعل، فيقولوا: « ضربَ بعضًا بعضُهم »؛ لأن اهتمامهم بالفاعل قد قوي وتضاعف لاتصاله بالضمير الذي لا بد منه؛ فبعد أن كانت الحاجة إلى الفاعل مرةً، صارت الحاجة إليه مرتين.

فإن قيل: فما المانع[٢] من إضافة « بعض » إلى الضمير؛ إذ كان مفعولًا دون الفاعل، فتقول: [ضربَ القومُ بعضَهم بعضٌ، أو: ضربَ القومُ بعضٌ بعضَهم][٣]؟

قلنا: الأصل أن يُذكَر الضمير[٤] فيهما جميعًا؛ فلما أرادوا حذفه من أحدهما تخفيفًا، كان حذفه مع المفعول - الذي هو كالفضلة في الكلام - أولى من حذفه مع الفاعل الذي لا بد منه، ولا غنى عنه، وليتصل بما يعود عليه ويقرب منه.

نعم قد يُضاف إليه « بعض » وهو مفعول، إذا[٥] كان « البعض » الآخر مجرورًا، كقولك: « خلطتُ القومَ بعضهم ببعض »؛ لأن رتبة المفعول ههنا التقديم (على المجرور، كما كانت رتبة الفاعل التقديم)[٦] على المفعول، فحق الضمير العائد على الكل أن يتصل بما هو بتقديمه أهم.

* **وأما المسألة الأخرى [٥٠ب] التي يختلف فيها المعنى**، فمثل أن يكون قبل الفعل « إنما »، نقول: « إنـما يأكـلُ زيدٌ الخبزَ »، فحققتُ ما يتصل، ومحقتُ ما ينفصل. وهذه عبارة أهل سمرقند في « إنما »، يقولون: إنها وُضعت لتحقيق (المتصل وتمحيق المنفصل. وتلخيص)[٧] هذا الكلام: أنها نفي وإثبات، فأثبتَّ لزيد أكلَ الخبز المتصل به في الذِّكْر، ونفيتَ ما عداه؛ فمعناه: ما يأكل زيد إلا الخبز.

=له، نحو: ضربَ بعضَ القوم بعضٌ ».

(١) بين النحاة خلاف في تعريف « بعض »، ففي تاج العروس « بعض »: « ولا تدخله اللام؛ أي لام التعريف؛ لأنها في الأصل مضافة، فهي معرفة بالإضافة لفظًا أو تقديرًا، فلا تقبل تعريفًا آخر، خلافًا لابن درستويه والزجاجي، فإنها قالا: البعض والكل. قال ابن سيده: وفيه مسامحة، وهو في الحقيقة غير جائز، يعني أن هذا الاسم لا ينفصل عن الإضافة ».

(٢) في (أ، ب): « فما المانع له ».

(٣) ما بين القوسين عن البدائع (١/ ١٢٨). وفي (أ): « فتقول بعضهم ». وفي (ب): « ضرب بعضهم بعضًا ».

(٤) عن (ب).

(٥) في (أ، ب): « إذ ».

(٦،٧) عن (ب).

فإن قدمتَ المفعول ههنا فقلت: « إنما يأكُلُ الخبزَ (زيدٌ »، اختلف المعنى، وانعكس مقصد الكلام، فكأنك قلت: ما يأكُلُ الخبزَ)[١] إلا زيدٌ.

فهذه المسألة تخالف الأربعة الأقسام[٢] التي ذكرها النحويون؛ لأن المعنى في جميع تلك الأقسام، قدَّمتَ أو أخَّرتَ، واحد[٣]، والمعنى في هذه المسألة مختلف؛ ألا ترى أن معنى [٣٦أ] قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٢٨] ليس كقولك: إنما يخشى العلماءُ اللَّـهَ؟! لأنك إذا أخَّرت نَفيتَ الخشية (عن غير العلماء، وإذا قدَّمتَ الفاعل نفيتَ الخشية)[٤] أن تتعلق بغير اللَّـه سبحانه وتعالى، وهذا واضح لا خفاء به عند التأمل. واللَّـه الموفق.

ومما يُوضِّح لك (ما ذكروا)[٥] من النفي والإثبات في « إنما » قولُ همَّام[٦]:

أدافعُ عـن أعـراضِ قـومي وإنـما ... يُـدافـع عن أعـراضِهم أنا أو مِثْلِي

فجعل الضمير المنفصل وهو[٧] « أنا » فاعلًا، وهو متصل في اللفظ بالفعل، وما ذاك إلا أن بينه وبين الفعل حاجزًا في المعنى، وهو « إلا »، فكأنه قال: ما يدافع عن أعراضهم إلا أنا أو مثلي. فقد وضح لك النفي والإثبات المذكوران في « إنما ».

* * *
* *
*

(١) عن (ب).

(٢) في (أ) « الأربعة أقسام ». وقد أدخل السهيلي « أل » على المضاف والمضاف إليه. والبصريون ينكرونه. انظر: المقتضب (٢/ ١٧٥)، وشرح المفصل (٢/ ١٢١)، (٦/ ٣٣)، والإنصاف (ص ٣٣٣).

(٣،٤) سقط من (ب). (٥) عن (ب).

(٦) هو أبو فراس همام بن غالب، الفرزدق. من شعراء الطبقة الأولى الإسلامية، عظيم الأثر في اللغة. توفي سنة (١١٠ هـ). ورواية الديوان (٢/ ٧١٢):

أنـا الـضـامـنُ الـراعـي عليهـم وإنـمـا ... يُـدافـعُ عـن أحـسـابِـهـم أنـا أو مـثـلـي

(٧) عن (ب).

(٣٤)

مسألة

في الأسماء النواقص

[الذي]

اعلم أن العرب لما جعلت الاسم الذي هو « ذو »[١] وصْلةً (إلى وصف النكرات بالأجناس)[٢] فقالوا: « هذا رجل ذو مال »، حيث لم يمكنهم أن يشتقوا من « المال » ونحوه اسمًا يكون وصفًا للرجل جاريًا عليه، كما أمكنهم ذلك في الفعل، حيث اشتقوا منه أسماءً يصفون بها، ويضمرون فيها ما يعود على الموصوف.

فلما لم يمكنهم ذلك في الاسم الجامد توصَّلوا إلى الوصف به بكلمة جارية على الاسم (الذي قبلها في الإعراب، ليكون جريها عليه في الإعراب رابطًا لها به، وإضافتها إلى الاسم)[٣] الذي بعدها رابطًا بينها وبينه؛ حيث لم يكن رابط سوى ما ذكرناه من ضمير ولا غيره.

وإذا أرادوا وصف النكرة بجملة، كان الضمير الذي فيها رابطًا لها بالاسم الموصوف بها، كقولك: « مررتُ برجل أبوه قائم »، فلم يحتاجوا إلى أكثر من الضمير العائد، فإذا أرادوا وصف المعرفة بجملة لم يمكنهم من ذلك ما أمكنهم في النكرة **لوجهين:**

- **أحدهما:** أن النكرة مفتقرة إلى الوصف والتبيين، (فعُلِم أن الجملةَ بعدها تبيينٌ)[٤] لها، وتكملةٌ لفائدتها.

- **الوجه الثاني:** أن الجملة تتنزَّل منزلة النكرة؛ لأنها خبر، ولا يُخبَـر المخاطَب

---

(١) عن (ب).

(٢) في (أ): « إلى الوصف النكرات بالأجناس ». وفي (ب): « وصف النكرات والأجناس ».
هذا ويقول أبو حيان في الارتشاف، ورقة (٢٩٤): « وذي - بمعنى صاحب - وفروعه: ذوا، وذوو، وذات، وذاتا، وذوايا، وذوات. وأكثر النحاة على أنها لا تدخل إلا على الأجناس، وأن أصلها أن تدخل على النكرة، ودخلت على المعرف بأل، لا على ما أصله التعريف كالمضمر والعلم، فلا تقول: ذو زيد، ولا ذوه ».

(٣،٤) عن (ب).

إلا بما يجهله لا بما يعرفه؛ فصلح أن يُوصَف بها النكرة، والمعرفة بخلاف هذا كله. لو قلت: « جاءني زيدٌ أبوه قائم »، على جهة الوصف، لما ارتبط الكلام بعضه ببعض، لاستقلال كل واحد منهما بنفسه، فجاءوا بالوصلة التي وصلوا بها إلى وصف[١] النكرة بالأجناس، وهي قولك: « ذو »، فقالوا: « هذا زيد ذو قام أبوه »، و « ذو وجهه حسن ». هذه لغة طيئ، وهي الأصل، قال الشاعر[٢]:

.... وَبِـئْـرِي ذو حَـفَـرْتُ وذو طَـوَيْتُ

[١٥ب] ثم إن أكثر[٣] العرب لما رأوه اسمًا وُصف به المعرفة، أرادوا تعريفه ليتفق الوصف والموصوف في التعريف، فأدخلوا الألف واللام عليه. ثم ضاعفوا اللام كيلا يُذهِب لفظها الإدغام، ويَذهَب ألفُ الوصل في الدرج، فلا يظهر التعريفُ، فجاء منه هذا اللفظ: « الذو ».

فلما رأوا الاسم قد انفصل عن الإضافة حيث صار معرفة، قلبوا « الواو » منه ياءً؛ إذ ليس في كلامهم « واو » متطرفة مضموم ما قبلها إلا وتنقلب « ياءً »، كقولهم: « دَلْو وأدلٍ ». ولا نُطوِّل بتكثير النظائر؛ لأن الأصل معروف عند الشادِين. فلما انقلبت الواوُ ياءً، والضمةُ كسرةً، صار اللفظ « الذي »[٤].

وإنما صحت الواو في قولهم: « ذو »؛ لأنها كانت في حكم التوسط؛ إذ المضاف مع المضاف إليه كالاسم الواحد.

وفي معنى « ذو »[٥] الذي هو مضاف طرفٌ من معنى « ذا »[٦] الذي هو اسم مبهم؛ ألا تراه يُبيَّن بأسماء الأجناس كقولك: « هذا الغلام »، و « هذا الرجل »، فيتصل بها على جهة البيان، كما يتصل بها « ذو » على جهة الإضافة؟! ولذلك قالوا

---

(١) عن (ب).

(٢) هو سنان بن الفحل الطائي. والبيت من جملة أبيات ذكرها أبو تمام في الحماسة. وصدره:

فـإنَّ الـمـاءَ مـاءُ أبـي وجَـدِّي ....

انظر: شرح الحماسة للتبريزي (٢/ ١٥٢).

(٣) عن (ب).

(٤) في الارتشاف، ورقة (١٣٦) عند الحديث عن أصل « الذي »: « ومذهب الفراء أن الأصل: ذا وتا اسمي إشارة، ومذهب السهيلي أن أصل (الذي): ذو، وله وللفراء تمحُّلات حتى صار: الذي ».

(٥) في (ب): « ذو والذي ». (٦) عن (ب).

في المؤنث من (الذي: التي، بالتاء، كما قالوا في المؤنث من)[1] ذا: هاتا، وهاتين، والله أعلم.

* **وأما استحقاقه للبناء - أعني « الذي »** - فلِمَا ذكره النحويون من مضارعة الحرف والإبهام والنقصان في نفسه، حتى كأنه بعض كلمة[2].

* **وأما إعرابه في حال التثنية**[3] فلأن علامة التثنية هي الألف، وهي بعينها علامة الرفع في الأسماء، فلم يكونوا ليبنوه وفيه علامة الإعراب، ولم يكونوا ليسقطوها، فيبطل معنى التثنية، فكان ترك مراعاة علة البناء[4] أهون عليهم من إبطال معنى التثنية، ولذلك أعربوا: « اثني عشر »، و « هذين »، و « يا زيدان ».

فإن قيل: فما بالهم بنوا الجمع - أعني « الذين » - وهو على حدِّ التثنية، وفيه علامة الإعراب؟

قلنا: الجمع يفارق التثنية **من وجهين**:

- **أحدهما**: أن الجمع قد يكون إعرابه كإعراب الواحد بالحركات؛ نعم، وقد يكون الجمع اسمًا واحدًا في اللفظ كقولك: « قوم، ورهط ».

- **الثاني**: أن الجمع[5] في حال نصبه وخفضه يُضارع لفظُه لفظَ الواحد، من حيث كان آخره ياءً مكسورًا ما قبلها، فحملوا الرفع الذي هو أقل حالاته على النصب والخفض، وغلَّبوا عليه البناء، حيث كان لفظه في الإعراب في أغلب أحواله كلفظه في البناء. وليس كذلك التثنية؛ لأن ياءها مفتوح ما قبلها، فلا يُضارع لفظها في شيء من أحوالها [٣٧أ] لفظ الواحد.

* **وأما النون في « الذين »** فلا معتبر بها؛ لأنها ليست في الجمع ركنًا من أركان صيغته، لسقوطها في الإضافة وفي ضرورة الشعر، كما قال[6]:

وإنَّ الذي حانتْ بفَلْجٍ دماؤُهم ... همُ القومُ (كلُّ القومِ)[7] يا أمَّ خالدِ

---

(١) سقط من (ب).
(٢) انظر: أسرار العربية (ص ٣٨٣، ٣٨٤).
(٣) في (أ، ب): « التأنيث ».
(٤) عن (ب).
(٥) يعني بالجمع والواحد: « الذين والذي ».
(٦) هو الأشهبُ بن رُمَيْلَة. والبيت من شواهد الكتاب (١/ ٩٦). وانظر: المقتضب (٤/ ١٤٦).
(٧) عن (ب).

[ما]

وأما « ما » الموصولة فهي في قول النحويين بمعنى « الذي »، وليست كذلك، وإن وافقت « الذي » في أكثر أحكامها، فإنها مخالفة لها في المعنى (وفي بعض الأحكام)[١]:

(أما المعنى)[٢] فإن « ما » اسم مبهم في غاية الإبهام، حتى إنها تقع على كل شيء، وتقع على ما ليس بشيء؛ ألا ترى أنك تقول: « إن اللّـه عالم (بما كان)[٣] وما لم يكن ».(وما لم يكن) معدومٌ، والمعدومُ ليس بشيء، فلفرط إبهامها لم يجز الإخبار عَنها حتى تُوصَل بما [٥٢ب] يُوضِّحها ؛ وكل ما وُصلت به يجوز أن يكون صلة « الذي ».

فهي توافق « الذي » في هذا الحكم، وتخالفه في أنها لا تكون نعتًا لما قبلها ولا منعوتة[٤]؛ لأن صلتها تغنيها عن النعت. وأيضًا فلو نُعِتتْ بنعت زائد على الصلة لارتفع إبهامها، وفي ارتفاع الإبهام منها جملة بطلان حقيقتها وإخراجها عن أصل موضوعها.

وتفارقُ « الذي » أيضًا في امتناعها من التثنية والجمع، وذلك أيضًا لفرط إبهامها.

فقد وضح لك ما بينها وبين « الذي » من الفرق في المعنى والحكم. فإذا ثبت ما قدمناه فلا يجوز أن توجد إلا موصولة؛ لأنه لا يُعقَل معناها إلا بالصلة، ولا يجوز أن توجد إلا واقعة على جنس تتنوَّع منه أنواع؛ لأنها لا تخلو من الإبهام أبدًا. ولذلك كان في لفظها ألفٌ آخرةٌ، لما في الألف من المدّ والاتساع في هواء الفم، مشاكلةً لاتساع معناها في الأجناس. فإذا أوقعوها على نوع بعينه، وخصوا ما يعقل، وقصروها عليه، أبدلوا الألف نونًا ساكنةً، فذهب امتداد الصوت، وصار قصرًا للفظ موازنًا لقصر المعنى؛ فقالوا: « مَن عندك »، تخصيصًا بما يعقل.

(١،٢) عن (ب). (٣) في (ب): « بكل شيء كان ».

(٤) في الارتشاف، ورقة (٢٩٦، ٢٩٧): « فإذا كانت من وما موصولتين، فالبصريون يُجيزون أن يُوصفا، تقول: جاءني مَن في الدار العاقلُ، ونظرتُ إلى ما اشتريت الحسن. ومذهب الكوفيين أنه لا يجوز وصفهما. وأما غيرهما من الموصولات كالذي والتي، فيُوصف ويُوصف به. وكذلك: ذو وذات في لغة طيئ ».

وإذا كان أمرها كذلك و[١] وقعتْ على جنس من الأجناس، وجبَ أن يكون ضميرها العائد عليها من الصلة الذي لا بدّ للصلة منه، ولولا هو لم ترتبط بموصول حتى تكون صلة له[٢]؛فيجب أن يكون ذلك الضمير بمنزلة ما يعود عليه من الإعراب والمعنى.

- فإذا أوقعتَ « ما » على ما هو فاعل في المعنى، كان ضميرها فاعلًا في المعنى واللفظ، كقولك: « كرهتُ ما أصابك ». فـ « ما » مفعولة لـ « كرهت » في اللفظ، (وهي فاعلة لـ « أصاب »، فالضمير الذي في « أصاب » فاعل في اللفظ)[٣] والمعنى.

- وإذا وقعت على مفعول، كان ضميرها مفعولًا لفظًا ومعنًى، كقولك: « سرني ما أكلته »، و « أعجبني ما لَبِسته ». فهي في المعنى مفعولة؛ لأنها عبارة عن الملبوس والمأكول، فضميرها مفعول في اللفظ والمعنى.

- وكذلك إذا وقعت على المصدر كان ضميرها مفعولًا مطلقًا؛ لأن المصدر كذلك[٤].

- وإن وقعت على الظرف كان ضميرها مجرورًا بـ « في »؛ لأن الظرف كذلك هو في المعنى[٥].

إلا أنها لا تقع من المصادر إلا على ما تختلف أنواعه للإبهام الذي فيها، وسيأتي شرح ذلك وبيانه آخر الفصل، إن شاء اللّـه تعالى.

فإن قيل: أليس قد وَقَعت على ما يعقل في مواضع من القرآن وكلام[٦] العرب، خلافًا لما نص عليه النحويون، كقوله تعالى: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ [ص: ٧٥]. وكقوله سبحانه: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ﴾ [الشمس: ٥]، وكقوله: ﴿ وَلَآ أَنتُمْ

(١،٢) عن (ب). (٣) عن (ب).

(٤) يأتي تمثيله لذلك بنحو: « أعجبني ما صنعت ». وقوله: إن المعنى: أعجبني الفعل الذي صنعته، كما تقول: « أعجبني ما لبست، أو: ما أكلت »، فيكون معناه: الثوب الذي لبسته، أو الطعام الذي أكلته. فكما وقعت على الثوب والطعام وغير ذلك، وقعت على المصدر والظرف، وهي في كل هذا بمعنى: الذي ». انظر فيما يأتي المسألة (٣٤).

(٥) مثل لذلك بنحو: « طالما أقمنا في هذا المكان، وطالما قعدنا، فـ « ما » واقعةٌ على الزمان، والفعل بعدها متعدٍّ إلى ضميره. والتقدير: طالَ زمانٌ أقمنا فيه. وقعدنا فيه. والزمان مبهم ».

(٦) في (ب): « والكلام ».

عَـٰبِدُونَ مَآ أَعۡبُدُ ﴾ [الكافرون: ٣]؟

قلنا: هي في كل هذا على أصلها من الإبهام والوقوع على الجنس العام، لم يُـرَد بها ما يُـرَاد بـ « مَن » من التعيين لما يعقل والاختصاص به دون غيره. ومن فَهِم جوهر الكلام عَرف ما نقوله، واستبان له[١] من الحق سبيلُه.

- **أما قوله** ﷻ: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ ﴾ [ص: ٧٥]، **فهذا كلام وَرَد** في مَعرِض التوبيخ والتبكيت لِلَّعِين على امتناعه من السجود، ولم يستحق هذا التبكيت والتوبيخ[٢] من[٣] حيث كان السجودُ لما يعقل، ولكن [٥٣ب] لعلة أخرى وهي المعصية والتكبر على ما لم يخلقه؛ إذ لا ينبغي التكبرُ لمخلوق على مخلوقٍ مثله؛ إنما التكبر للخالق وحده، فكأنه يقولُ له - سبحانه -: لِمَ عصيتني وتكبرت على ما لم تخلُقه وخلقتُه أنا، وشرفتُه، وأمرتُكَ بالسجود له؟ فهذا موضع « ما »؛ لأن معناها أبلغُ ولفظها أعمّ. وهو في الحجة أوقعُ، وللعذر والشبهة أقلعُ.

فلو قال: ما منعك أن تسجد لمَن خلقتُ؟ لكان استفهامًا مجردًا من توبيخ وتبكيت، ولتُوُهِّم أنه وَجَب السجود له[٤] من حيث كان يعقِل، أو لعلة موجودة في ذاته وعينه، وليس الأمر كذلك، فلا معنى لتعيينه بالذِّكر، وترك الإبهام في اللفظ.

- **وكذلك قوله تعالى**: ﴿ وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ﴾ [الشمس: ٥]؛ لأن القَسَم تعظيم للمُقسَم به، واستحقاقه للتعظيم من حيثُ بَنى وأظهر هذا الخلق العظيم الذي هو السماء، ومن حيث سوَّاها بقدرته، وزيَّنها بحكمته. فاستحق التعظيم، وثبتت له القدرة، كائنًا ما كان هذا المعظَّم [٣٨أ]. فلو قال: « مَن بناها »، لم يكن في اللفظ دليل على استحقاقه للقسَم به، من حيث اقتدر على بنيانها، ولكان المعنى مقصورًا على ذاته ونفسه دون الإيماء إلى أفعاله الدالة على عظمته، المُنبئة عن حكمته، المُفصِحَة لاستحقاقه التعظيمَ من خليقته.

وكذلك قولهم: « سبحانَ ما[٥] يُسبِّح الرَّعدُ بحمده »؛ لأن الرعد صوت عظيم (من جِرْمٍ عظيم)[٦]، فالمُسبَّحُ به - لا محالة - أعظمُ، واستحقاقه للتسبيح من حيث سبَّحته العظيمات من خلقه، لا من حيث كان يعلم. ولا نقول: « يعقل » في

---

(١) عن (ب).
(٢) سقط من (ب).
(٣-٥) عن (ب).
(٦) سقط من (ب).

هذا الموضع تأدبًا وتأسيًا بالشريعة.

فإذا تأملتَ ما ذكرناه، نظرتَ[1] في آخر الفصل ما نذكره من « ما » الواقعة على المصدر، استبانت لك جهالة القائلين من النحويين أن « ما » مع الفعل بتأويل المصدر[2]؛ وأن المعنى: والسماء وبُنيانها[3]؛ فلا لصناعة النحو وُفِّقوا، ولا لفهم التأويل رُزقوا، وأكثروا الحَزَّ وأخطأوا المَفْصِل وما طبقوا[4].

- **وأما قوله** ﷻ: ﴿ وَلَآ أَنتُمۡ عَٰبِدُونَ مَآ أَعۡبُدُ ﴾ [الكافرون: ٣]، فـ« ما » على بابها؛ لأنها واقعة على معبوده - عليه الصلاة السلام - على الإطلاق؛ لأن امتناعهم من عبادة اللَّه تعالى ليس لذاته، بل كانوا يظنون أنهم يعبدون اللَّه، ولكنهم كانوا جاهلين به؛ فقوله: ﴿ وَلَآ أَنتُمۡ عَٰبِدُونَ مَآ أَعۡبُدُ ﴾؛ أي: إنكم لا تعبدون معبودي، ومعبوده هو كان يعرفه دونهم، وهم جاهلون به[5].

ووجه آخر: وهو أنهم كانوا يَشتهُون مخالفة رسول اللَّه ﷺ حَسدًا، وأَنَفَةً من اتباعه؛ فهم لا يعبدون معبوده، لا كراهيةً لذات المعبود، ولكن كراهيةً لاتباع محمد ﷺ، وشهوةً لمخالفته في العبادة، كائنًا ما كان معبوده، وإن لم يكن معبوده إلا الحق سبحانه وتعالى. فعلى هذا لا يصح في النظم البديع والمعنى النبيه الرفيع، إلا « ما »، لإبهامها ومطابقتها الغَرَضَ الذي تضمنته الآية، وباللَّه التوفيق.

ووجه ثالث - وهو: ازدواج الكلام - أصلٌ في البلاغة، وبديع في الفصاحة، مثل قوله ﷻ: ﴿ نَسُواْ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمۡ ﴾ [التوبة: ٦٧]، و ﴿ مَنِ ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ فَٱعۡتَدُواْ عَلَيۡهِ ﴾ [البقرة: ١٩٤]، فَسمَّى المعاقبة اعتداءً لازدواج الكلام وحُسْن [٥٤ب] الانتظام.

وكذلك قولُه ﷻ: ﴿ لَآ أَعۡبُدُ مَا تَعۡبُدُونَ ﴾[الكافرون: ٢]، ومعبودهم لا يعقل، ثم ازدوجَ مع هذا الكلام قوله: ﴿ وَلَآ أَنتُمۡ عَٰبِدُونَ مَآ أَعۡبُدُ ﴾ فاستوى اللفظان، وإن اختلف المعنيان، كما كان ذلك في قوله ﷻ: ﴿ نَسُواْ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمۡ ﴾، وفي[6] قوله

---

(١) في (ب): « وذكرت ».

(٢) في المقتضب (٢/ ٥٢): « والوجه الذي عليه النحويون إنما هو: والسّماء وبنائها »، بتصرف.

(٣) في (ب): « وبنياها ». وفي القاموس « بنى »: « بَناهُ يَبْنِيهِ بَنْيًا وبِناءً وبُنْيانًا وبِنْيَةً وبِنايَةً ».

(٤) المفصل: ملتقى العظمين من الجسد. والتطبيق: إصابة السيف المفصل حتى يبين العضو.

(٥) فناسبت « ما » لإبهامها.

(٦) سقط من (ب).

عليه الصلاة والسلام: « **إن فلانًا هَجَانِي، فاهجُه اللهم** »[١]. هذا حسن من جهة اللفظ، والذي قَدَّمناه أقوى في المعنى، وأنفى للشك وأجلى للعمى، واللّـه الموفق لسبيل الهُدَى، والمشكور على ما وهب من نُعْمَى.

زيادة فائدة في الآية:

إن قيل: ما الفائدة في تكرير لفظ الفعل في بنية المستقبل[٢] حين أخبر عن نفسه، وتكريره[٣] بلفظ الماضي حين أخبر عنهم، فقال: ﴿ وَلَآ أَنتُمْ عَـٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ۝ وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ ﴾ [الكافرون: ٣، ٤]؟

قلنا: في ذلك إشارة وإيماء إلى عصمة اللّـه ﷻ له من الزيغ والتبديل والانحراف عن عبادة مولاه، وأن معبوده واحد في الحال و في[٤] المآل، وهو له بخلاف الكافرين فإنهم يعبدون أهواءهم، ويتبعون شهواتهم في الدين وأغراضهم، فهم مُعَـرَّضون لأن يعبدوا اليوم إلهًا، وغدًا آخر، فلذلك قال: ﴿ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴾ يـعـني الآن، ﴿ وَلَآ أَنتُمْ عَـٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ﴾ أنا الآن أيضًا. ثم قال: ﴿ وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ ﴾ يعني فيما يستقبل. وأدخل في « ما » معنى الشرط، ولذلك وقع بعدها الفعل بلفظ الماضي، وهو مستقبل في المعنى، كما يكون ذلك بعد حروف الشرط، كأنه يقول: « مهما عبدتُم شيئًا فلا أعبده ».

فإن قيل: وكيف يكون فيها الشرطُ وقد عمل فيها الفعلُ، وليس لها جواب؟

قلنا: لم نقل إنها شرط محض، ولكن فيها[٥] طَـرَفٌ من معناه، لوقوعها على غير مُعَيَّن وإبهامها في المعبودات، كما كان ذلك في « مَنْ » في قوله ﷻ: ﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِى ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾ [مريم: ٢٩]، حتى وقع بعدها الفعل بلفظ الماضي، وقد عمل فيها الفعل وليس له جواب، لقربها من الشرطية في المعنى؛ لأن معنى الكلام: مَن كان في المهد صبيًّا، فكيف نكلمه ؟ فجاءت « كان » بلفظ الماضي، والمراد بها

---

(١) ذكره ابن الجوزي في: غريب الحديث (٢/ ٤٩١).
(٢) كذا يقول السهيلي: « على بنية المستقبل »، وقد أنكر من قبل أن يكون المضارع للمستقبل إلا على تقدير الحكاية.
(٣) في (أ، ب): « وكرره ».
(٤) عن (ب).
(٥) سقط من (ب).

الاستقبال لما فيها من معنى الشرط. وهذا كله معنى قول « الزجاج »[1] وغيره.

فإذا ثبت هذا فلا تُنْكِرَنَّ أن يكون في « ما » من قوله تعالى: ﴿ مَّا عَبَدتُّمْ ﴾ معنى الشرط، بل هو فيها أبين، وإذا كان كذلك فقد وضحت الحكمةُ التي من أجلها جاء الفعل بلفظ الماضي من قوله: ﴿ وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ ﴾، بخلاف قوله: ﴿ وَلَآ أَنتُمْ عَـٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ﴾، لبُعد « ما » فيها عن معنى الشرط؛ تنبيهًا من اللّـه تعالى على عصمة نبيه ﷺ عن اتباع هواه، وتوفيقه إياه إلى[2] أن لا يتخذ ربًّا سواه، لا إله إلا هو.

فصل

في وقوع « ما » على المصدر

قد قدمنا أن « ما » اسم مبهم يقع على جميع الأجناس، والمصدر جنس من الأجناس، فمعنى وقوعه عليه أن يُعنى بها مصدرًا [٣٩أ]، ثم تصلها بفعل وفاعل[3]، ثم تُعمل ذلك الفعل في ضمير المصدر، وهو العائد على « ما »، فيكون مفعولًا مطلقًا، تقول: « أعجبني ما صنعت »؛ أي: أعجبني الفعلُ الذي صنعته، كما تقول: « أعجبني ما لبستَ أو ما أكلتَ »، فيكون معناه: الثوب الذي لبسته، أو الطعام الذي أكلته. فكما وقعت على الثوب والطعام وغير ذلك، فكذلك وقعت على المصدر والظرف [٥٥ب] وهي في كل هذا بمنزلة « الذي » كما تقدم.

وظن بعض النحويين[4] أن التي يعنى بها المصدر ليست بـ « ما » الأولى، وإنما هي بمنزلة « أنْ » مع الفعل، بتأويل المصدر. وليس كما ظنوه؛ ألا ترى أنك لا تقول: « يعجبني ما تجلس »، كما تقول: « يعجبني أنْ تجلسَ، وأنْ تخرجَ، وأنْ تقعدَ ». ولا تقول في هذا كله: « ما » ؟!

والأصل في هذا الفصل أن « ما » لما كانت اسمًا مبهمًا، لم يصح وقوعها

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن السَّرِيّ، من أصحاب المبرد، وقد خَلَفه هو وابن كيسان في رياسة النحو، على أن أبا إسحاق - كما يقول السيرافي -: « كان أشد لزومًا لمذهب البصريين من ابن كيسان ». وللزجاج مصنفات كثيرة. توفي رحمه الله سنة (٣١١ هـ). وقيل سنة (٣١٦ هـ)، وقد أناف على الثمانين.
انظر: طبقات النحويين البصريين للسيرافي (ص ٨٠). ومراتب النحويين لأبي الطيب (ص ٨٣).
(٢،٣) عن (ب).
(٤) انظر: الكتاب (١/ ٣٦٧، ٣٧٧، ٤١٠). والمقتضب (٣/ ٢٠٠)، وشرح الكافية (٢/ ٥١)، والهمع (١/ ٤٨).

إلا على جنس تختلف أنواعه؛ فإن كان المصدر مختلف الأنواع جاز أن تقع عليه ويُعَبَّر بها عنه، كقولك: « يعجبني ما صنعت، وما عملت، وما فعلت »، وكذلك تقول: « ما حكمتَ »؛ لأن الحكم مختلف أنواعه، وكذلك الصنع والفعل والعمل.

فإن قلت: « يعجبني ما جلست، وما انطلق زيد »، كان غَثًّا من الكلام، لخروج « ما » عن الإبهام، ووقوعها على ما لا يتنوع من المعاني؛ (لأنه يكون)[1] التقدير حينئذ: أعجبني الجلوسُ الذي جلست، والقعودُ الذي قعدت، فيكون آخر الكلام مُفسِّرًا لأوله، رافعًا للإبهام، فلا معنى حينئذ لـ « ما ».

- فإما قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ ﴾ [البقرة: ٦١]، فلأن المعصية تختلف أنواعها، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿ بِمَآ أَخْلَفُواْ ٱللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ ﴾ [التوبة: ٧٧]، فهو كقولك: « لأعاقبنَّك بما ضربتَ زيدًا، وبما شتمتَ عَمرًا »، أوقعتها على الذنب، والذنب مختلف الأنواع، ودلَّ ذكر المعاقبة والمجازاة على ذلك، فكأنك قلت: لأجزينَّكَ بالذنب الذي هو[2] ضربُ زيد، أو شتمُ عمرو. فـ « ما » على بابها غير خارجة عن إبهامها.

- وأما قولهم: « طالما أقمنا في هذا المكان، وطالما قعدنا »، فـ « ما » واقعة على الزمان، والفعل بعدها متعدٍّ إلى ضميره، والتقدير: طالَ زمانٌ أقمنا فيه، وقعدنا فيه، والزمان مبهم.

- وأما قولهم: « كلما جاءَ زيدٌ كلمته »، فـ « ما » التي أُضيف إليها « كل » ظرف زمان في المعنى، فهي كالتي قبلها.

- وأما قولهم: « اجلِسْ كما[3] جلسَ زيدٌ »، و « **صَلُّوا كما رأيتُموني أُصلِّي** »[4]، فقد ظن أكثر الناس[5] أنها بمعنى المصدر هنا. وقد تبيَّن فساد هذا المذهب؛ لأن الفعل ههنا خاص غير عام، ولكنها كافة للخافض، ومهيِّئة لكاف التشبيه أن يقع بعدها الفعل، كما كانت كذلك في « رُبَّ » من قوله ﷻ: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ

---

(١) في (ب): « لأنه لا يكون ». (٢) عن (ب).
(٣) في (أ): « ما ». وفي (ب): « بما ».
(٤) أخرجه البخاري في كتاب الأذان (١/ ١٦٢، ١٦٣).
(٥) في (أ): « أكثرهم ».

لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ ﴾ [الحجر: ٢] وفي « إنَّ » من قولك: « إنما يقوم زيد »، كفَّتها عن العمل، وهيَّأتها لوقوع الفعل بعدها، وكذلك كفَّت « رُبَّ » و « كافَ » التشبيه عن العمل، وهيَّأتها لوقوع الجُمل بعدها.

والشاهد بما قلناه قوله ﷺ لأبي بكر ﵁: « **أنْ كما أنتَ** »[١]، فـ « أنت »[٢] مبتدأ، والخبر محذوف، فلا مصدر ههنا؛ لأنه لا فعل ثَمَّ. فكذلك هي مع « الكاف »؛ إذ كان ثَمَّ الفعل. فهذا بيِّن لا خفاء به، وكذلك هي مع « بعد » من قولك: « بعدما جلس عمرو ». وليست مصدرية لما تقدم من إبطال ذلك، ولكنها كافة لـ « بعد » عن الخفض، مهيِّئة لوقوع الجمل بعدها؛ ألا ترى إلى قول الشاعر[٣]:

[أَعَلاقَةً أُمَّ الوُلَيِّدِ][٤] بَعْدَما … أَفْنانُ رَأْسِكِ كالثَّغامِ المُخْلِسِ

فليس ههنا فعلٌ، فيكونَ معها مصدرًا، كما لم يكن ذلك في قوله ﷺ: « أنْ كما أنتَ ».

فإن قيل: فما بالهم لم يفعلوا في « قبل » ما فعلوا في « بعد »، فيقولوا: « جئتُ قبل ما ذهبَ زيد »، كما قالوا: [٥٦ب] « بعدما »؟

قلنا: في امتناعهم من ذلك في « قبل » شاهد لما قدمناه، من أنها ليست بمصدر؛ لأنه لا يمتنع: « قبل أن يقوم زيد »، فيكون « أن »[٥] مع الفعل بمعنى المصدر.

فإن قيل: فلم لا تكون كافةً لـ « قبل »، مُهيِّئة لوقوع الجُمل بعدها، كما كانت كذلك في « بعد »؟

قلنا: لا يصح أن توجد كافة لأسماء الإضافة، فإنها تكون كافة للحروف[٦] وما ضارعها، و « بعد » أشد مضارعة للحروف من « قبل »؛ لأن « قبل » كالمصدر في لفظها ومعناها؛ تقول: « جئتُ قبل الجمعة »، تريد الوقت الذي تستقبل فيه الجمعة، والجمعة بالإضافة إلى ذلك الوقت قابلة، كما قال الشاعر:

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة (١/ ١٧٤).
(٢) « فأنت » عن (ب).
(٣) هو المَرَّار بن سعيد الفَقْعَسِي. والبيت من شواهد الكتاب (١/ ٦٠، ٢٨٣)، والمقتضب (٢/ ٥٤). ومغني اللبيب (ص ٣٤٤).
(٤) ما بين القوسين ليس في (أ، ب). (٥) عن (ب).
(٦) سقط من (ب).

.... نَحُجُّ معًا، قالت: أَعامًا وقَابِلَه[1]

(فإذا كان)[2] العام الذي بعد عامك يُسمَّى قابلًا، فعامك الذي أنت فيه قبل، ولفظها[3] من لفظ قابل.

فقد بان لك من جهة اللفظ والمعنى أن « قبل » مصدر في الأصل، والمصدرُ كسائر الأسماء لا يُكَفّ[4]، ولا يُهيَّأ لدخول الجُمل بعده، وإنما ذلك في بعض الحروف العوامل، لا في شيء من الأسماء. وأما « بعدُ » فهي أبعدُ عن شَبه المصدر، وإن كانت تقرب من لفظ « البُعد » ومن معناه، فليس قربُها (من لفظ)[5] المصدر كقرب[6] « قبل »؛ ألا ترى أنهم لم يستعملوا من لفظها اسمَ فاعل، فيقولون في العام الماضي: « باعِد »، كما قالوا في العام المقبل: « قابِل »؟! [٤٠أ] فـ« قابِل »: اسم فاعل من الفعل الذي « قبلُ » مصدرٌ له. فتأمل هذا فإنه مفيد دقيق، وقد جلوتُه لك في مِنَصَّة التحقيق.

فصل

[في ما الموصولة]

اعلم أن « ما » إذا كانت موصولة بالفعل الذي لفظه: « عَمِلَ، أو صَنعَ، أو فعلَ »، وذلك الفعل مضاف إلى فاعل غير الباري - سبحانه وتعالى - فلا يصح وقوعُها إلا على مصدر؛ لإجماع العقلاء من الأنام، في الجاهلية والإسلام، على أن أفعال الآدميين لا تتعلق بالجوهر والأجسام؛ لا تقول: « عملتُ جبلًا »، ولا: « صنعتُ جملًا »، ولا « حديدًا »، ولا « حجرًا »، ولا « ترابًا »، ولا « شجرًا ». فإذا ثبت ذلك وقلت: « أعجبني ما عملت »، و « ما فعل زيد »، فإنما تعني الحَدَثَ.

فعلى هذا لا يصح في تأويل قوله سبحانه: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصافات: ٩٦] إلا قولُ أهل السنة: إن المعنى: واللّه خلقكم وأعمالكم. ولا يصح قول المعتزلة[7] من جهة المنقول ولا من جهة المعقول؛ لأنهم زعموا أن « ما »

---

(١) صدره:

فقلتُ: امكُثي حتى يَسَارِ لعلَّنا ....

والبيت من شواهد الكتاب (٢/ ٣٩)، ولا يعرف قائله.

(٢) عن (ب).

(٣) في (أ): « ولفظه ».

(٤) في (أ، ب): « لا يكف به ».

(٥، ٦) عن (ب).

(٧) قال الزمخشري في الكشاف (٤/ ٣٩): « يعني: خلقكم، وخلق ما تعملونه من الأصنام ».

واقعة على الأصنام والحجارة التي كانوا ينحتونها، وقالوا: تقدير الكلام: خلقكم والأصنام التي تعملون؛ إنكارًا منهم أن[1] تكون أعمالنا مخلوقةً للّـه سبحانه.

واحتجوا بأن نظم الكلام يقتضي ما قالوه؛ لأنه قد[2] تقدم: ﴿ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴾ [الصافات: ٩٥]، فـ « ما » واقعة على الحجارة المنحوتة، ولا يصح غير[3] هذا من جهة النحو ولا من جهة المعنى؛ أما النحو فقد تَـقَدَّم أن « ما » لا تكون مع[4] الفعل الخاص مصدرًا. وأما المعنى فإنهم لم يكونوا يعبدون النحت، وإنما كانوا يعبدون المنحوت.

فلما ثبت هذا وجب أن تكون الآية التي هي ردّ عليهم وتقييد لهم كذلك « ما » فيها واقعةٌ على الحجارة المنحوتة والأصنام المعبودة؛ فيكون التقديرُ: أتعبدون حجارة تنحتونها، واللّـه خلقكم وتلك الحجارة التي تعملون[5]؟

هذا كله معنى[6] قول المعتزلة، وشرح ما شبهوا به، والنظم على تأويل أهل الحق [٥٧ب] أبدعُ، والحجة أقطعُ، والمعنى لا يصح غيره. والذي ذهبوا إليه فاسد لا يصح بحال؛ لأنهم مجمعون معنا[7] على أن أفعال العباد لا تقع على الجواهر والأجسام.

فإن قيل: فقد تقول: « عملتُ الصفحة »، و « صنعتُ الجفنة »؛ وكذلك الأصنام معمولة على هذا؟

قلنا: لا يتعلق الفعل فيما ذكرتم إلا بالصورة التي هي التأليف والتركيب، وهي نفْس العمل، (وأما الجوهر المُؤلَّف المُركَّب فليس بمعمول لنا، فقد رجع العمل)[8] والفعل إلى الأحداث دون الجوهر. وهذا إجماع منا ومنهم، فلا يصح حملهم على غير ذلك.

وأما ما زعموا من حسن النظم وإعجاز الكلام فهو ظاهر وتأويلَنا، معدوم في تأويلهم؛ لأن الآية وردت في بيان استحقاق الخالق للعبادة لانفراده بالخلق، وإقامة

---

(١) في (أ): « لأن ». وفي (ب): « أن لا ».

(٢) عن (ب).　　　(٣، ٤) سقط من (ب).

(٥) قال الزمخشري في الكشاف (٤/ ٤٠): « وشيء آخر، وهو أن قوله: ﴿ مَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصافات: ٩٦] ترجمة عن قوله: ﴿ مَا تَنْحِتُونَ ﴾ [الصافات: ٩٥] و« ما » في ﴿ مَا تَنْحِتُونَ ﴾ موصولة لا مقال فيها، فلا يعدل بها عن أختها إلا متعسفٌ متعصبٌ لمذهبه من غير نظر تبصُّر في علم البيان، ولا نظر لنظم القرآن ».

(٦-٨) عن (ب).

الحجة على من يعبد ما لا يخلق شيئًا و (هم يُخلَقون، فقال: « أتعبدون ما تنحتون » أي: ما لا يخلق شيئًا، وهم)[1] يُخلَقون، وتَدَعُونَ عبادة مَن خلقكم وأعمالكم التي تعملون، ولو لم يُضِف خلق الأعمال إليه في الآية، وقد نسبها بالمجاز إليهم، لمَا قامت له حجة عليهم[2] من نفس الكلام؛ لأنه كان يجعلهم خالقين لأعمالهم، وهو خالق لأجناس أُخر، فيشركهم معه في الخلق - تعالى اللّـهُ عن قول الزائغين، ولا لَعًا[3] لعثرات المُبطِلين - فما أدحضَ حجتَهم! وما أوهَى قواعدَ مذهبهم ! وما أبينَ الحقَّ لمن اتبعه ! نسأل اللّـه الكريم أن يجعلنا من أتباع الحق وحزبه، وأن يعصمنا من شبه[4] الباطل وريبه.

وهذا الذي ذكرناه هو الذي قاله أبو عُـبَيد[5] في قول حذيفة: « **أن يخلق صانع الخَزَم وصنعَـتَه** ». واستشهد بالآية[6]، وخالفه القُـتَبي[7] في « إصلاح الغَـلَط »، فغَلِط أشد الغلط، ووافق المعتزلة في تأويلها، وإن لم يقل بقِيلها[8]!

(٢،١) عن (ب).

(٣) يقال للعاثر: لَعًا لك. وهو دعاء له بأن ينتعش من سقطته. ويقال: لا لَعًا لفلان؛ أي: لا أقامه اللّـه.

(٤) في (أ، ب): « نسبه ».

(٥) هو القاسم بن سلام البغدادي، صاحب التصانيف في الفقه والحديث واللغة. كان ديِّنًا ورعًا جوادًا. سمع شَرِيكًا وابن المبارك وطبقتهما. قال عنه الإمام أحمد: « أبو عبيد أستاذ ». توفي رحمه الله بمكة سنة (٢٢٤ هـ)، عن (٧٣) سنة. انظر: مراتب النحويين (ص ٩٣)، وإنباه الرواة (٣/ ١٢). والعبر للذهبي (١/ ٣٩٢).

(٦) قال أبو عبيد في كتابه: تفسير غريب الحديث (ص ٥٤٢): « إن اللّـه يصنع صانع الـخَـزَم، ويصنع كل صنعة. فإن الـخزم شبيه بالـخُوص، وليس بخوص. وبعض الناس يقول: هو خُوص الـمُقل، وهو أدق منه وألطف، وهو هذا الذي تعمل منه أحفاش النساء [جمع حِفْش، وهو البيت الصغير القريب السَّمْكِ]. وفي هذا الحديث تكذيب لقول المعتزلة الذين يقولون: إن أعمال العباد ليست بمخلوقة. ومما يُصدِّق قول حذيفة، ويُـكذِّب قولَ أولئك - قولُ اللّـه تبارك وتعالى: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصافات: ٩٦]؛ ألا ترى أنهم كانوا ينحتون الأصنام، ويعملونها بأيديهم، ثم قال لهم: ﴿ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾. وكذلك قول حذيفة: ويصنع كل صنعة ».

(٧) هو أبو محمد عبد اللّـه بن مسلم بن قتيبة المروزي. من أسرة فارسية كانت تقطن مرو. ولد سنة (٢١٣ هـ)، ونشأ ببغداد، فأخذ عن أعلامها، ومنهم والده، وابن سلام الجمحي والجاحظ والرياشي وغيرهم. وقد أثرى المكتبة العربية بفيض من المصنفات امتازت بالأصالة وحسن العرض ودقة المنهج، وبلغت نيفًا وأربعين كتابًا. وقد تلمذ له كثيرون. توفي رحمه الله فجأة ببغداد، في رجب سنة (٢٧٦ هـ). انظر: مقدمة تأويل مشكل القرآن للسيد أحمد صقر، والعبر للذهبي (٢/ ٥٦).

(٨) قال ابن قتيبة في إصلاح الغلط، ورقة (٥٠) - بعد أن نقل نص أبي عبيد الذي قدمناه -: « وقد أغنانا اللّـه بما في القرآن من الآي البينة، المكشوفة الممتنعة على حيل المعتزلة، عن أن يحتج عليهم بما يجدون به=

وتلخيص ما تقدم: أن « ما » وغيرها من الموصلات إذا عنيتَ بها المصدر، لم يجز أن تكون الصلة فعلًا مشتقًّا من ذلك المصدر[1]؛ لأن الصلة كالصفة توضح الموصول وتبيِّنه، والشيء لا يُبيِّن نفسه؛ إذ لا معنى في الفعل أكثر من الدلالة على المصدر، إلا أن تختلف أنواعه، فتكون الصلة مميزة بين نوع ونوع.

* * *
* *
*

= السبيل إلى الاستهزاء والطعن، وقد رأيت أبا عبيد شبَّه حديث حذيفة بهذه الآية، وليس يَشبهها، وإنما تقع الـحجة للمعتزلة بقول حذيـفـة: « إن اللّـه يصنع كل صنعة »، ولا تقع بقول اللّـه ﷻ: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾؛ لأنه لم يرد: واللّـه خلقكم وأعمالكم. وإنما أراد: واللّـه خلقكم والأصنام التي تعملون؛ ألا تراه يقول: ﴿ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴾ يعني الأصنام، لا النحت، ثم قال: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾، أراد: وتلك الأصنام. وليس هذا عندي موضع ذكر أعمالهم، ولا فيها معنى يزيد في توكيد الحجة عليهم... ».

(١) يؤكد السهيلي بهذا ما سبق أن قدَّمه، من أن « ما » لا تقع إلا على ما تختلف أنواعه. وتوضيح مراده هنا أن « ما » في قولك: « يعجبني ما صنعت »، يقصد بها في الحقيقة مصدر خاص نحو: القيام أو الجلوس أو الاجتهاد، فهو يقول: إذا عنيتَ بها المصدر لم يجز أن تكون الصلة مشتقة من ذلك المصدر، يعني لا تكون الصلة: قمت، ولا جلست، ولا اجتهدت؛ لأن ذلك يؤدي إلى أن يبين الشيء نفسه؛ لأنه لا معنى في الفعل أكثر من الدلالة على المصدر، والشيء لا يبين نفسه.

وقد ردّ أن يكون الفعل خاصًّا بقوله: إن ذلك يخرج « ما » عن الإبهام؛ لأنه يكون التقدير حينئذ: « أعجبني الجلوس الذي جلست، والقعود الذي قعدت »، فيكون آخر الكلام مُفسِّرًا لأوله، رافعًا للإبهام، فلا معنى حينئذ لـ « ما ». فأما إذا كانت الصلة مختلفة الأنواع نحو: ما صنعت وما عملت، فيكون المعنى: أعجبني العمل الذي عملته، فههنا تناسب في الإبهام بين الصلة والموصول. ولا شك أن الصلة وهي « عَملته » تميز نوعًا من أنواع العمل.

(٣٥)

مسألة

[في ياء المتكلم، والنون]

قوله: « **وإن ظهرَ اسمك فيه بالنون والياء، فغيرك فيه مرفوع؛ لأنها ضمير المفعول به، كقولك: أعجبني، وأسخطني، وأرضاني، وسرَّني. وإن ظهر اسمك فيه بالتاء فغيرك فيه منصوب؛ لأنها ضمير الفاعل، كقولك: كرهتُ، وأحببتُ، واشتهيتُ، وما أشبه ذلك** »[1].

والضمير عند النحويين هي « الياء » وحدها، و« النون » زائدة؛ زِيدت وقايةً لآخر الفعل من الكسر. واستدلوا على ذلك بالقياس على ضمير المخاطب؛ فإنه « كاف » في حال النصب والخفض. وكذلك ضمير الغائب « هاء » في حال النصب والخفض، فوجب أن يكون ضمير المتكلم في حال النصب هي « الياء » التي في حال الخفض، و « النون » زائدة. وهذا قياس صحيح، ولكن النص أقطع من القياس، وأرفع للشك والالتباس. والنص الظاهر في ذلك للعرب: « لعلّي، وليتي »؛ قال اللّـه سبحانه وتعالى: ﴿ لَّعَلِّيٓ ءَاتِيكُم مِّنۡهَا بِقَبَسٍ ﴾ [طه: ١٠]. فهذه ياء[2] مفردة في حال النصب، وكذلك قول وَرَقَـةَ بنِ نَوْفَـلٍ:

فـيا لـيتِـي إذا مـا كـانَ ذاكـمْ   شَـهِـدْتُ وكـنتُ أَوَّلَهم وُلُـوجَا[3]

فجعل اسمَ ليت « ياءً » مفردةً دون « نون »[4].

ووجه آخر: وهو[5] جَعْلُهم « النون » مع الياء[6] بعد حروف الخفض، نحو قولهم:

---

(١) هذا النص كله من الجمل (ص ٢٥)، ونص المخطوطتين: « وإن ظهر اسمك فيه بالنون والياء، فغيرك فيه منصوب؛ لأنه ضمير المفعول ». وواضح أنه غير مستقيم.

(٢) عن (ب).

(٣) ذكر؛ ابن إسحاق البيت في جملة أبيات، أولها:

لَـجَـجْـتُ وكنتُ في الذكرى لَـجُـوجَـا   لـهـمٍّ طَـالَـمَـا بَـعَـثَ الـنشِـيـجَـا

(٤) انظر: الروض الأنف (١/ ١٢٦)

(٦،٥) عن (ب).

« منّي »، و « عنّي »، و « من لدنّي »، كيلا يُتوهَّم أن « عن »، و « لَدُنْ »[(١)] و « مِن » [٤١أ] أسماءٌ مُضَافةٌ إلى الياء، فإذا وجدتَ النونَ والياءَ في موضع الخفض، ووجدتَ الياء مفردةً [٥٨ب] في موضع النصب، ثم وُجِدَا معًا في موضع نصب، علم قطعًا أن « الياء » هي الضمير دون « النون ».

فإن قيل: فما فائدة النون؟ ولم خُصَّت بهذا الموطن دون سائر الحروف؟

فالجواب: أنهم أرادوا فصل الفعل والحروف المضارعة له عن توهُّم الإضافة إلى « الياء »، وكيلا يُظَنّ ببعض الكَلِم أنها أسماء مضافة، والإضافة فيها مُحال، فألحقوها علامة الانفصال، و (علامة الانفصال)[(٢)] في أكثر الكلام هي النون الساكنة، كما تقدم في التنوين؛ فإنها لا توجد في الكلام إلا علامةً لانفصال الاسم، حتى أدخلوها في القوافي في الاسم المُعرَّف بالألف واللام، إشعارًا بتمام البيت وانفصاله مما بعده، كقولهم:

... ... الـدُّمـوعَ الـذُّرَّفَـنْ[(٣)]

أَقِـلِّي اللوْمَ عـاذِلَ - والعِتَابَـنْ[(٤)] ....

في الوصل، فإن وقفوا استغنوا عنها. وقد تقدم من قولنا في « إذن » و « يومئذ » ما يغني عن إعادته.

وكذلك زادوها قبل علامة الإنكار[(٥)] حين أرادوا فصل الاسم من العلامة، كقولهم: أَزَيدٌ إنيه[(٦)]! وقول الأنصاريّة - وقد خطبَ رسـول اللّـه ﷺ بنتها

---

(١) المشهور أن « لدن » ظرف زماني كعند. وقول السهيلي إنها حرف ربما تابعَ فيه ابنَ كيسان؛ ففي تاج العروس « لدن »: « وقال ابن كيسان: لدن حرف يَخفِض، وربما نُصِب بها ».

(٢) عن (ب).

(٣) من رجز ينسب إلى العجاج، وتمامه:

يـا صـاحِ، مـا هـاجَ الـدُّمُـوعَ الـذُّرَّفَـنْ

انظر: الكتاب (٢/ ٢٩٩)، وشرح المفصل (٩/ ٣٣).

(٤) لجرير، وعجزه:

.... وقُـولي - إن أصبتُ -: لـقـد أصـابَـنْ

انظر: الكتاب (٢/ ٢٩٨)، وشرح المفصل (٩/ ٣٣).

(٥) انظر: الكتاب (١/ ٤٠٦)، والمغني (ص ٤١٣). ومادة الإنكار هي الياء.

(٦) انظر: الكتاب (١/ ٤٠٦)، والخصائص (٣/ ١٥٦).

لجُلَيْبِيبٍ[١]-: « أَجُلَيبيبٌ إنيه ! »[٢].

ومِن العرب من لا يُلحِق هذه النون قبل علامة الإنكار، فيقول في « عُمَر »[٣] مرفوعًا: « أعُمَرُوه ». وفي « زيدٍ » مرفوعًا: « أَزيدُنيه »! يحرك التنوين بالكسر، فتنقلب العلامة ياءً.

ومنهم من يَزيدُ فصلَ الاسم عن العلامة كيلا يتوهم أنها من تمام الاسم أو علامة جمع، فيصِلُ بين الاسم وبينها بنون زائدة يُدخِلُ عليها ألفَ الوصل لسكونها، ثم يُحَرِّكها بالكسر لالتقاء الساكنين، كما تقدم[٤].

فلما كان من أصلهم تخصيصُ النون بعلامةِ الانفصال، وأرادوا فصلَ الفعل وما ضارَعهَ عن الإضافة إلى « الياء »، جَاءُوا بهذه النون الساكنة، ولولا سكونُ الياء لكانت ساكنة كالتنوين، ولكنهم كسَروها لالتقاء الساكنين، كما كَسَرُوا التنوين في « أ[٥] زيدُنِيه »، وباللّـه التوفيق.

* * *
* *
*

---

(١) صحابي. انظر قصة زواجه في الاستيعاب (١/ ٢٧١) وما بعدها.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٤/ ٤٢٢).

(٣) في (ب): « عمرو ».

(٤) يعني بها تقدم: أزيد إنه، وأنا إنيه. قال سيبويه (١/ ٤٠٧): « واعلم أن من العرب من يجعل بين هذه الزيادة وبين الاسم (إن)، فيقول: أعُمَر إنيه، وأزيدٌ إنيه، كأنهم أرادوا أن يزيدوا العَلم بيانًا وإيضاحًا ». أما السهيلي فالزيادة عنده على هذا الترتيب: نون يُؤتَى بها للفصل، ثم همزة الوصل.

(٥) الهمزة ساقطة من المخطوطتين.

(٣٦)

مسألة

[في ما وأيّ الاستفهاميتين]

قوله: « تقول: ما دعاك إلى الخروج؟ والمعنى: أَيُّ شيء دعاك إلى الخروج؟ »(١).

* **ما**: إذا كانت استفهامًا لم يكن لها صلةٌ(٢)؛ لأنها تنوب مناب ألف الاستفهام والاسم المستفهم عنه، فلو كان « ما » بعدها صلةٌ (لم يجز أن)(٣) يعمل فيها؛ لأن الشيء لا يعمل بعضُه في بعض، وإذا لم يجز أن يعمل فيها، ولا ثمَّ عامل(٤) غيرها، بطل خُـلُـوُّ الاسمِ من أن يكون معمولًا فيه؛ إذ حدّ الاسم: ما جاز أن يكون فاعلًا أو مـفـعولًا، أو دخل عليه حرف من حروف الخفض.

فإن قيل: وما يُؤمِّنكم أن يكون الفعل الواقع بعدها صلةً غيرَ عامل فيها، بل في ضمير عائد عليها، ويكون العامل فيها مضمرًا، تقديره: أعلِمْني أو: بَيِّنْ لي ما أكلته أو شربته؟

قلنا: دخولُ حرف الجر عليها في قولك: لم جئتَ؟ و: فيم رغبتَ؟ - دليلٌ قاطع في أن ما بعدها عامل فيها، وظهور الإعراب في « أيّ » التي في(٥) معناها دليل آخر أيضًا. ووقوع الاسم المفرد بعدها دليل آخر ثالث؛ لأن الاسم المفرد لا يكون صلة إلا على(٦) حذف بقبح، وذلك قولك: ما زيد؟ و: ما ذاك؟ ونحوه.

وأما إعرابها إذا كانت استفهامًا: فعلى حسب ما يكون الاسم المستفهم عنه، فإذا قلت: ما العين؟ فهي في موضع الخبر؛ لأنه المسئول عنه. وإذا قلت: ما أصابك؟ فهي في موضع [٥٩ب] المبتدأ، وسائر أحكامها واضح، إلا أن حذف

---

(١) في الجمل (ص ٢٥): « ما دعا زيدًا إلى الخروج؟ لأنك تقول: ما دعاني إلى الخروج؟ والتقدير: أي شيء دعا زيدًا إلى الخروج؟ ».

(٢) انظر: المقتضب (٤/ ١٧٣).

(٣) في (أ): « لم يجز إلا أن... ».

(٤) في (أ) زيادة: « في ».

(٥) سقط من (ب).

(٦) عن (ب).

الألف منها في حال الخفض له سِرٌّ، وهو أنهم[١] أرادوا مشاكلة اللفظ للمعنى، فحذفوا الألف كما أسقطوا الصلة[٢]، ولم يَحْـذِفُوا في حال النصب والرفع، كيلا تبقى الكلمةُ على حرفٍ واحدٍ[٣]. فإذا اتصل بها حرف الجرّ أو اسم مضاف اعتمدَتْ عليه؛ لأن الخافضَ والمخفوضَ بمنزلة واحدة (أو بمنزلة كلمة واحدة)[٤].

نعم، وربما حذفوا الألف في غير موضع الخفض، ولكن إذا حذفوا الخبر، يقولون: مه يا زيد؟ أي[٥]: ما الخبر؟ وما الأمر؟ فحين كثر الحذف في المعنى كثر في[٦] اللفظ. ولكن لا بد[٧] من هاء السكت لتقف عليها[٨].

ومنه قولهم: « مَهْيَمْ »[٩]؟، كأن الأصل: مَهْ يا امرؤ؟ أو: يا مُقبِل؟ ثم حذفوا إيجازًا و[١٠] تخفيفًا، كما قالوا: أيشٍ؟ يريدون: أيّ شيء؟ و: م اللّـه. يريدون: أيمن اللّـه. ثم صيروا الكلمتين كلمةً واحدة، فقالوا: مَهْيَمْ! قالها رسول اللّـه ﷺ لعبد الرحمن بن عوف، حين رأى عليه خلوقًا، فأنكره[١١].

* * *

* **وأما « أي »** فمُعرَب بخلاف أخواته لتمكنه بالإضافة. وإنما لزمته الإضافة؛ لأنه (وُضع لتمييز البعض)[١٢] وتعيينه[١٣]، فلا بدّ من إضافته إلى الجملة كما يُضاف البعض إلى الكل، فإن جعلته موصولًا عمل فيه ما قبله، ولم يجز الإلغاء، وإن جعلته استفهامًا عمل فيه ما بعده، ولم يجز أن يقع قبله إلا ما يَجُوز إلغاؤه كأفعال العِلم

(١) في (ب): « أنهم إذا ».
(٢) يريد الصلة التي تحدَّث عنها في صدر المسألة.
(٣) انظر: مغني اللبيب، ما الاستفاهية (ص ٣٣٠).
(٤-٧) عن (ب).
(٨) قال ابن مالك في شواهد التوضيح (ص ٢٤٥) عند قوله تعالى للرحم (مه): « أصل (مه) في هذا الموضوع (ما) الاستفهامية، حذفت ألفها ووُقف عليها بهاء السكت، والشائع أن لا يُفعل ذلك بها إلا وهي مجرورة ».
(٩) في اللسان « مهيم » عن أبي عبيد: « مَهْيَم: كلمة يمانية معناها: ما أمرك، وما هذا الذي أرى بك؟ ونحو هذا من الكلام ».
(١٠) انظر: مغني اللبيب، ما الاستفهامية (ص ٣٣٠).
(١١) أخرجه البخاري في كتاب النكاح (٧/ ٥)
(١٢) في (أ): « وضع تمييزًا لبعض ». وفي (ب): « وضع بتمييز ».
(١٣) يقول المبرد في المقتضب (٤/ ٢١٧): « أي: مجازها مجاز (ما) و (مَن)... إلا أن (أيًّا) يُسأل بها عن شيء من شيء، تقول: أيُّ القوم زيد؟ فزيد واحد منهم، وأيُّ بنيك أحب إليك؟ ».

والشك الداخلة على ما حقه الابتداء، فتقول: أيهم أخوك؟ (ولا تقول: ضربتُ أيُّهم أخوك؛ لأن « ضربت » لا يُلغَى، ولا: أَيَّهـم أخوك)[1] بالنصب؛ لأن الاسم المفرد لا يكون صلة [٤٢أ]. فإن أضمرت مبتدأً كأنك تقول: ضربتُ[2] أيهم هو أخوك، لتجعلها بمنزلة « الذي »، فحذفُ ذلك المبتدأ قبيح في الكلام، وربما جاز على قبحه، ولذلك اختلفوا في إعراب قوله ﷻ: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ [مريم: ٦٩].

ذهب الخليل إلى أنَّه محكيٌّ، كأنه يذهب إلى أن[3] المعنى: لنقولن: أَيُّهم أشد[4]؟

وذهب سيبويه[5] إلى أنها اسم مبني في موضع المفعول، وبُني لمخالفته نظائره، حيث لم يُوصَل بجملة، والتقدير عنده: أيهم هو[6] أشدُّ.

فلو صرحتَ بـ « هو » لنصبتَ ثَمَّ بـ « ننزعنَّ »، فلما اختزلتَ بنيتَ « أي » لمخالفته النظائر، كما تقدم.

وهذا الذي ذكره لو استشهد عليه بشاهد من نظم أو نثر، أو وجدناه بعده في كلام فصيح شاهدًا له لم نَعْدِل به قولًا، ولا رأينا لغيره عليه طولًا، ولكنا لم نجد ما بُني لمخالفته غيره، لا سيما مثل هذه المخالفة؛ فإنه لا نُسلِّم أنه حُذِف من الكلام شيء.

وإن قال: إنه حُذِف ولا بد، والتقدير: أيهم هو أخوك؟

فيقال: فَلِمَ لَمْ يبنوا النكرة فيقولون: مررتُ برجلُ أخوك، أو: رأيتُ رجلُ أبوك؟ ولم خُصَّ « أي » بهذا دون سائر الأسماء أن يُحذَف من صلته ثم يُبنى للحذف؟ ومتى وجدنا شيئًا من الجملة يُحذَف ثم يُبنى الموصوف بالجملة من أجل ذلك الحذف؟ وذلك الحذف لا يجعله متضمنًا لمعنى الحرف ولا مضارعًا له. وهذه علة البناء وقد عُـدِمت في « أي »!

وإنما المختار قول الخليل، لكن يحتاج إلى شرح، وذلك أنه لم يرد بالحكاية

(١،٢) عن (ب). (٣) سقط من (ب).

(٤) ذكر ابن هشام في المغني (ص ٨٢) إعراب الخليل فقال: « والتقدير: لننزعنَّ الفريق الذي يقال فيهم: أيهم أشد ».

(٥) انظر: الكتاب (١/ ٣٩٧، ٣٩٨). (٦) عن (ب).

ما سبق إلى الوهم من تقدير معنى القول، ولكنه أراد حكاية لفظ الاستفهام الذي هو أصل في « أي »، كما تحكيه بعد العِلم إذا قلت: قد علمتُ [مَن][١] أخوك؟ و: أقام زيد أم قعد؟ فقد تركتَ الكلام على حاله قبل دخول [٦٠ب] الفعل، لبقاء معنى الاختصاص والتبيين في « أي » الذي كان موجودًا فيها، وهي استفهام؛ لأن ذلك المعنى هو الذي وُضعت له، استفهامًا كانت أو خبرًا، كما حكوا لفظ النداء في قولهم: « اللهم، اغفر لي أيها الرجل »، و « ارحمنا أيتها العصابة »، حكى لفظ هذا إشعارًا بالتعيين والاختصاص الموجود في حال النداء. وكذلك هذا، حكيت حاله في الاستفهام وإن ذهب الاستفهام، كما حكيت حاله في النداء وإن ذهب[٢] النداء، لوجود معنى الاختصاص والتعيين فيه.

وقول يونس: « إن الفعل ملغًى »[٣] حقٌّ، وإن لم يكن من أفعال القلب. وعلة إلغائه ما قدمناه من حكاية لفظ الاستفهام للاختصاص.

فإن أتممتَ الصلة، وقلت: « ضربتُ أَيّهم هو أخوك »، زالت مضارعة الاستفهام وغلب عليه معنى الخبر، لوجود الصلة التامة بعده، وكان إلحاقه بالأسماء الموصولة أولى من تشبيهه بحال الاستفهام.

وأما قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]، وإجماعهم على أنها منصوبة[٤] بـ « ينقلبون » لا بما قبلها. وقد كان يُتصوَّر فيها أن تكون منصوبة بـ « يعلم » لا[٥] على جهة الاستفهام، ولكن تكون موصولة، والجملة صلتها، والعائد محذوف. ولكن منع من هذا الوجه أصلٌ قدَّمناه، ودليل أقمناه، على أن الاسم الموصول إذا عُني به المصدر، ووُصل بفعل مشتق من ذلك المصدر، لم يجز، لعدم الفائدة المطلوبة من الصلة، وهي إيضاح الموصول وتبيينه، والمصدر لا يُوضَّح بفعله[٦] المشتق من[٧] لفظه؛ لأنه كأنه هو لفظًا ومعنى، إلا في المختلف الأنواع كما تقدم.

ووجه آخر أقوى من هذا، وهو أن « أيًّا » لا يكون بمعنى « الذي » حتى يُضاف

---

(١) عن البدائع (١/ ١٥٧).
(٢) عن (ب).
(٣) انظر: الكتاب (١/ ٣٨٩).
(٤) في (أ، ب): « موصولة ».
(٥) عن (ب).
(٦) في (أ، ب): « فعله ».
(٧) عن (ب).

إلى معرفة[١]، فتقول: « لقيتُ أيهم في الدار »؛ إذ[٢] من المُحال أن يكون بمعنى « الذي » وهو نكرة، و « الذي » لا يُنكَّر. وهذا أصل يُبنى عليه في « أي ».

فصل

في تحقيق معنى « أي »

*** وهو أن لفظ « ألف » و « ياء » مكررة راجعٌ في جميع الكلام إلى معنى التعيين والتمييز للشيء من غيره.**

– **فمنه**: « إيَاةُ الشمسِ »، لضوئها؛ لأنه ضوء يُبيِّنها ويُميِّزها من غيرها. والآية: العلامة على الشيء. و: « خرج القوم بآيتهم »؛ أي: بجماعتهم التي تتميز بها؛ ويتميزون بها من الاختلاط بغيرهم، قال الشاعر[٣]:

خَرَجْنَا مِنَ النَّقْبَين لا حيَّ مِثلُنا ... بآيتنا نُزجِي اللِّقاحَ المَطَافِلَا

– **ومنه**: تأَيَّيتَ بالمكان؛ أي: تَلَبَّثتَ[٤] لتتبين شيئًا وتميزه؛ قال امرؤ القيس بن عابس[٥]:

قِفْ بالدِّيارِ وُقُوفَ حابِسْ ... وتَأيَّ إنَّك غيرُ يائِسْ

وقال الكُمَيت[٦]:

.... وَتَأَيَّ إنَّكَ غَيرُ صَاغِرْ[٧]

– **ومنه**: تَآيَيْتَ، بالمدّ؛ أي: تَظَاهَرْتُ حتى عَرفتُ ومَيَّزت.

– **ومنه**: إياكَ، وإيايَ، هما في المضمرات. وقد أشار الخليل إلى أنه اسم

---

(١) انظر: التسهيل (ص ٣٤). (٢) عن (ب).

(٣) هو بُرْج بن مُسْهِر الطائي. والبيت في اللسان: « أيا ».

(٤) في (أ، ب): « تثبت ». انظر: اللسان.

(٥) في (أ، ب): « حابس ». وهو صحابي. انظر: الاستيعاب (ص ١٠٤)، والبيت في ترجمته، وفي الشعر والشعراء (٢/٥٦٣).

(٦) هو الكميت بن زيد. شاعر كوفي متشيع لآل البيت. ولد سنة (٦٠ هـ) وتوفي سنة (١٢٦ هـ).

(٧) صدره:

قِفْ بالدِّيارِ وُقُوفَ زائرْ ... .

انظر: الشعر والشعراء (٢/٥٦٣)، واللسان « أيا ».

ظاهر[١]، فاشتقاقه مما تقدم؛ لأنه في [٤٣أ] أكثر الكلام مفعول مقدم، والمفعول إنما يتقدم على فعله قصدًا إلى تعيينه، وحرصًا على تبيينه، وصرفًا للوهم عن الذَّهاب إلى غيره. ولذلك لم يجز أن يتأخَّر عن الفعل في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]؛ إذ الكلام وارد في مَعْرِض الإخلاص وتحقيق الوحدانية ونفي عوارض الأوهام عن الخلوص التام.

ولهذا اختُـصَّت « أي » بنداء ما فيه « الألف واللام »، (تمييزًا له وتعيينًا، ولذلك صُيِّر بعض لفظها حرفًا من حروف النداء في قولك)[٢] [٦١ب]: « أيْ زيد »، وتفسيرًا لقولك: « عندي عِهنٌ » أي: صُوف. إلى غير ذلك من تصرفات هذا اللفظ.

* **وأما وقوع « أيّ » نعتًا لما قبلها**، كقولك: « مررتُ برجل أيّ رجل »، فإنما تَدَرَّجت إلى الصفة من الاستفهام؛ كأن الأصل: أَيُّ رجل؟ على الاستفهام الذي يُراد به التفخيم والتهويل، وإنما دخله التفخيم؛ لأنهم يريدون إظهار العجز والإحاطة بوصفه، فكأنه مما يُستفهـم عنه؛ إذ يُجهل كُنهُه. فأدخلوه في باب (الاستفهام الذي هو موضوع لما يُجْهَلُ؛ لذلك قال اللّـه سبحانه: ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١، ٢] و ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ١، ٢]؛ أي: إنها لا يُحَاط بوصفها.

فلما ثَبتَ هذا اللفظ في باب التفخيم والتعظيم للشيء قَـرُب من النعت والوصف، حتى أدخلوه في باب)[٣] النعت، وأجروه في الإعراب على ما قبله. ونظائر هذا في كلامهم كثيرة.

ويدلّك على دخول الاستفهام في باب النعت قولُ الراجز:

حَـتَّـى إِذَا كاد الـظـلامُ يَـخْـتَـلِـطْ جَاءُوا بِمَذْقٍ؛ هَلْ رأيتَ الذئبَ قَطْ؟[٤]

أي: فإنه في لون الذئب، إن كنت رأيت الذئب. ويقول القائل: مررتُ بفارس

---

(١) انظر: الإنصاف (ص ٦٩٥)، وتاج العروس، باب الألف اللينة.

(٢،٣) عن (ب).

(٤) ينسب هذا الرجز إلى العجاج، والأكثرون على أنه لراجز لا يُعلم. وهو من شواهد الإنصاف (ص ١١٥)، والكامل (٣/ ٨٧٥)، وانظر: اللسان « مذق ». ويُروى: « إذا كان ». يقول المرصفي: « صوابه: إذا كاد ». والمذق: اللبن الممزوج بالماء، فيقلّ بياضه بكثرة الماء، وهو الضَّيْحُ. وبه يروى: «جاءوا بضَيْحٍ ».

شجاع؛ هل رأيت الأسدَ؟ أي: فإنه مثله.

ويشبه هذه المسألةَ في التدريج: ما نذكره في باب النعت (من قولهم)[1]: « مررتُ برجلٍ حَسَنٍ أبوه ». (والأصل: حَسَنٌ أبوه)[2] بالرفع. واللّـه المستعان، (وبه التوفيق)[3]

* * *
* *
*

(١-٣) سقط من (ب).

باب النعت

(٣٧)

[مسألة]

[في النعوت]

[في تحقيق معنى النعت]:

النعت: تـخصيصُ الاسم بصفَة هي لَـهُ، أَو لِسَبب يُضاف إليه. وهو مصدر « نَـعَتُّ الشيءَ أنعتُه ». ثم[1] سَمَّوا الاسم التابع للمنعوت نعتًا. وإنما هو اسمٌ منعوتٌ به[2]، كما يقال: « دِرهمٌ ضَـربُ الأمير »، و « هؤلاء خَلقُ اللّـه »؛ أي: مخلوق.

فإن قيل: فالاسم الأول كان أحق أن يُسمَّى نعتًا؛ لأنه المنعوت في الحقيقة، والثاني إنما هو منعوت به؟

فعن هذا **جوابان**:

- **أحدهما**: أن الاسم الثاني الذي هو نحو « عاقل » و « عالم » هو المقصود بيانُ أحكامه. فوقعت التسمية عليه.

- **الجواب الثاني** - وهو التحقيق -: أن اللفظ الدال على المعنى هو النعت على الحقيقة في هذا الباب؛ لأنه فعل الناعت، دون المعنى الذي يُعبّر عنه، وذلك في ألفاظ النحويين كثير؛ إذ من ألقاب النحوية ما هو نفْس العبارة في الحقيقة، كقولهم: تمييز، وتوكيد؛ فإن هذه (كلمات هي)[3] أنفُس العبارة، فهي مصادر على الحقيقة، وليس كذلك الظرف و[4] الفاعل والمفعول؛ فإنها واقعة على المسميات والمعاني المعبر عنها.

ألا ترى إلى قول أبي القاسم: فالاسم[5] ما جاز أن يكون فاعلًا أو مفعولًا؟! يريد الشخص المسمى؛ لأنه الفاعل دون اللفظ. ثم قال: أو دخل عليه حرف من حروف الخفض. والخفض لا يدخل على المسمى، ولكن على اللفظ الذي هو الاسم.

---

(١) سقط من (ب).
(٢) عن (ب).
(٣) سقط من (ب).
(٤،٥) عن (ب).

فصل

[في أنواع الصفات]

* النعت في المحدَثين يكون **بالصفة المعنوية** نحو: « عاقل وعالم »، **وبصفة في معنى النفي** كقولك: « واحد وظاهر »؛ لأنها لا[1] تدل على معنى زائد موجود في نفْس المنعوت، وإنما تدل على نفي شيء عنه. ويكون **بصفة فعلية**، إلا أن الفعل في المحدَثين راجع إلى الصفة المعنوية؛ لأن الفعل منهم هو حركة الفاعل، والحركة معنى في الذات، بخلاف أفعال الباري - سبحانه - فإنها ليست بحركة فاعل[2]، وإنما هي في غيره لا في نفسه.

وأما **الصفة النفسية** نحو قولك: « جوهرٌ مُتَحَيِّزٌ »، و « جسمٌ مُتألِّفٌ »، فلا [٦٢ب] تجدها نعتًا في كلام العرب؛ لأن المخاطب إن عرف النفس المنعوتة فقد عرف صفاتها النفسية، فاستغنى عن النعت، وإن لم يَعْرِفْها أخبر بما فيها حتى يَعْرِفَها.

فخرج من مضمون ما قلناه أن النعت قسمان: صفة معنوية، وصفة نَفْس، وأنَّ الصفة الفعلية نحو: « رجل قائم » **معنويةٌ أيضًا**؛ لأن الفعل حركة كما تقدم.

وثَمَّ قسم ثالث، وهو النعت المُنبِئ عن الكثرة والجمع، وذلك ليس بصفة تقوم بالمنعوت، كقولك: « رجلٌ طويلٌ »؛ لأن الطول يُنبِئ عن كثرة أجزاء، و « مال كثير »، و « بيت كبير »، وأشباه ذلك.

وجميع ما تقدم من أقسام النعت يختص بالجواهر دون الأعراض؛ إلا النعت المُنبِئ عن الكثرة والزيادة في الأدوات، فلا يكون في الجواهر والأعراض، تقول: « علم كثير »، و « حركة سريعة ». وهو مجاز؛ لأن سرعة الحركة راجع في التحقيق إلى حركات كثيرة متواليات.

* نعم، وقد يُوجَد في الكلام **نعتُ الأعراض بالصفات النفسية** نحو قولهم: « سَوَادٌ شديد »، و « بياضٌ ناصع »، و « حُمرةٌ قانيةٌ »، و « حرارةٌ شديدة »؛ إلا أن هذه النعوت راجعةٌ عند[3] الأشعرية إلى كثرة الأجزاء المُتَّصفة بها، وليست عندهم كصفات الألوان ولا الأعراض، لا معنوية ولا نفسية.

(١، ٢) سقط من (ب).
(٣) عن (ب).

وذهب غيرهم من المنطقيِّين [٤٤أ] إلى أنها صفات نفسيّة وعَـبَّروا عنها بالكيفيات (وإلى هذا القول أذهبُ؛ فما تميَّز سواد من سواد، ولا بياضٌ من بياض حتى صارت أنواعًا مختلفة إلا بصفاتٍ ذاتية وأحوال نفسيّـة، وهي الكيفيات)[١]، ولكنَّ اللغات ضاقت عن وضع ألقاب لجميع أنواع[٢] الأعراض، فرجعت إلى وصفها بما هو مجاز في حقها، أو بتمييز بعضها من بعض بالإضافة إلى جَوَاهِرها، كقولهم: « رائحة مسك »، و « رائحة تفاح ».

فنعوتُ الجواهِر ثلاثة أقسامٍ سوى الصفة النفسية، ونعوت الأعراض ثلاثة: صفة نفسية، وصفة نـفـي بـهو لا حادث، وصفة تُنبِئُ عن كثرة ذواتٍ، وليستْ بصفةٍ في الحقيقة، و[٣] إنما الصفة في الحقيقة ما يُضَافُ إلى ذاتٍ واحدةٍ.

* **وأما صفات الباري – سبحانه – فلا نرى أن نُسمِّيها نعوتًا، تَـحَرُّجًا[٤] من إطلاق هذا اللفظ، لعدم وجوده في الكتاب والسنة.** وقد وجدنا لفظ الصفة في الصحيح، حتى قال ﷺ للرجل الذي كان يقرأ ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص: ١] في كل ركعة: « لِمَ تفعلُ؟ » فقال: « **أحبُّها؛ لأنها صفة الرحمن** »[٥].

فإذا ثبت ذلك فصفاته – سبحانه – تنقسم أربعة أقسام:

– **نفسية**[٦]: كقولك: « موجود، وإله، وذات، وشيء »[٧].

– **معنوية**: كقولك: « عالم، وقادر »؛ لأنها تُنبئ عن معنى زائد على ذاته سبحانه.

– **وصفة نفي**: كقولك: « واحد وقُدُّوس »؛ لأنها تُنبئ عن نفي ثانٍ، وعن نفي النقائص وما لا يليق بجلاله سبحانه.

– **وصفة فعل**: كقولك: « خالق، ورازق »، وهي معنوية في المُحدَثين، كما تقدم.

وعندي **قسم خامس** وهو **الأسماء الجُمْلِيَّة**.

(١، ٢) عن (ب). (٣) سقط من (ب).

(٤) في (أ، ب): « تحرمًا ».

(٥) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد (٩/ ١٤١).

(٦) عن (ب).

(٧) انظر: كتاب أصول الدين للبغدادي (ص ١٢١). ويقال: إن أبا حنيفة أول مَنْ أطلق على اللّه الشيئية. انظر: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام للدكتور علي سامي النشار (١/ ٢٣٤).

وهو ما دلَّ كل واحد منها على معانٍ لا على معنى مفرد، كقولك: « عظيم ومجيد »؛ فإن كل واحد من هذه الأسماء لا يُنبئُ عن معنًى مفرد؛ فإن العظيم من اتصف بصفات كثيرة من صفات المدح، و « المجيد » كذلك إنما هو في معنى الزيادة في الشرف على غيره؛ « استمجدَ المَرْخُ والعَـفَارُ »[1]، و « أمجدَ الناقـةَ عَـلَفًا »[2].

ولذلك تعرض رسول اللّـه ﷺ لطلب الزيادة من [٦٣ب] ربّه حين سأله الصلاة عن نفسه، وعَلَّم أمته كيف يُصلُّون عليه، فقال: « **كما صليتَ على إبراهيمَ؛ إنك حميدٌ مجيدٌ** »[3]؛ (فطلب رسول اللّـه ﷺ المزيدَ من صلاته التي صَلَّاها أن يُصَلِّي عليه، كما صَلَّى على إبراهيم، وتعرض للمزيد بقوله: إنك حميد مجيد)[4]، لمَّا سمعه يقول: ﴿ وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾ [ق: ٣٥]. ولم يُصرِّح بطلبه تأدبًا مع أبيه الخليل ﷺ، فجمع ﷺ بين الأمرين؛ إذ في ذكر الاسم من أسمائه – سبحانه وتعالى – تَعرُّضٌ من العبد لطلب مقتضاه، وما يدل عليه فحواه؛ فإذا قلت: « يا غفور »؛ فأنت طالب للمغفرة، وإذا قلت: « يا رزاق »، فأنت طالب للرزق، وكذلك لمّا أُعطِي – عليه الصلاة والسلام – دَرَجةَ أبيه إبراهيم – صلى اللّـه عليهما – في النبوة والخُـلَّة، ولم يَسْتَحِل عنده المزيد، ولا أمكنه التصريح به تأدبًا، كما قلناه – تعرض إليه بقوله: « **إنك حميد مجيد** ».

ويشهد بصحة ما قلناه قولُ المفسِّرين في قول المسيح ﷺ: ﴿ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [المائدة: ١١٨]، ولم يقل: « إنك أنت الغفور الرحيم ». قالوا: لأنه لم يُرِد أن يستغفر لهم.

فصل
[فيما يُنعَتُ به]

والاسم المفرد لا يكون نعتًا، ونعني بالمفرد ما دَلَّ على معنى واحد، نحو: « عِلْم » و« قُدْرة ». وإنما لم يكن نعتًا؛ لأنه لا رابط[5] بينه وبين الاسم الأول؛ لأنه اسم جنس

---

(١) في المثل: في كلِّ شجرٍ نارٌ، واستَمجدَ المرخُ والعفارُ. أي: استكثرا وأخذا من النار ما هو حسبهما؛ لأنهما يسرعان في الوَرى، ويُضرب هذا المثل في تفضيل بعض الشيء على بعض. انظر: مجمع الأمثال (٢/ ٧٤، ٧٥).

(٢) أي: أشبَعها، وذلك في أول الربيع. انظر: تاج العروس « مجد ».

(٣) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب سورة الأحزاب (٦/ ١٥١).

(٤، ٥) عن (ب).

على حاله؛ فإن قلت: « ذو عِلم »، و « ذو[1] قدرة »، (كان الرابط بينه وبين الاسم المنعوت قولك: ذو. وإن قلت: عالم وقادر)[2] كان الرابط بينه وبين المنعوت الضميرُ المستترُ فيه العائدُ على ما قبله. فكل نعت وإن كان مفردًا في لفظه فهو دال على مَعلُومَين، حاملٍ ومحمولٍ؛ فالحامل هو الاسم المضمر، والمحمول هو الصفة.

وإنما أُضمِرَ في هذا الاسم وأشباهه ولم يُضمَرْ في المصدر الذي هو الصفة في الحقيقة؛ لأن هذا الاسم مُشتقٌّ من الفعل، والفعل هو الذي يُضْمَرفيه دون المصدر؛ لأنه إنما صِيغَ من المصدر ليُخبرَ به عن فاعل، فلا بد له[3] مما صِيغَ من أجله؛ إما ظاهرًا وإما مضمرًا. وليس كذلك المصدر؛ لأنه اسم جنس، فحكمه حكم سائر الأجناس، ولذلك يُنعت الاسم بالفعل لاحتماله للضمير، تقول: « مررتُ برجلٍ ذهبَ »، فيجري مجرى « ذاهب ».

فإن قيل: وأيهما هو الأصل في باب النعت؟

[**قلت**: الاسم أصل للفعل في باب النعت][4]، والفعل أصل لذلك الاسم في غير باب النعت. وإنما قلنا ذلك لأن حكم النعت أن يكون جاريًا على المنعوت في رفعه ونصبه وخفضه؛ لأنه هو هو[5] مع زيادة معنى، ولأن الفعل أصله أن يكون له صدر الكلام؛ لأنه عامل في الأسماء، وحق العامل التقديم على المعمول، لا سيما على[6] قول مَن زعم أن النعت يعمل فيه العامل في المنعوت[7]. فعلى هذا القول لا يُتَصَوَّر كونُ الفعل أصلًا في باب النعت؛ لأن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال. وسيأتي بيان ذلك، إن شاء اللّـه.

فصل

[في نعت النعت]

إذا ثبت ما قدمناه، (فينبغي أن لا يجوز أن يُنعت النعت)[8]، فتقول: « مررتُ

(١-٣) عن (ب).

(٤) سقط من (أ، ب)، ومثبت عن البدائع (١/ ١٧١).

(٥،٦) عن (ب).

(٧) هذا مذهب سيبويه، وعليه أكثر النحاة. وفي المقتضب (٤/ ٣١٥): « النعت إنما يرتفع بما يرتفع به المنعوت ». وانظر: أسرار العربية (ص ٢٩٥).

(٨) في (أ): « فينبغي أن لا يجوز أن لا ينعت النعت ». وفي (ب): « فلا ينبغي أن لا يجوز أن ينعت ».

برجل عاقل كريم »، على أن يكون « كريم » نعتًا (لعاقل، ولكن نعتًا)[١] للاسم الأول. وكذلك: « عزيز حكيم، وسميع عليم »؛ لأن النعت يُنبئ عن الاسم المضمر وعن الصفة، والمضمر لا يُنعَت؛ ولأنه قد صار بمنزلة الجملة من حيث دلَّ على الفعل والفاعل [٦٤ب]، والجملة لا تُنعَت؛ ولأنه يجري مجرى الفعل في رفعه للأسماء، والفعل لا يُنعَتُ. وكذلك قال « ابن جني » هذا كله[٢].

ولا يمتنع عندي نعته في بعض المواطن، بعد أن يجري النعت الأول مجرى الاسم الجامد، فيكون خبرًا عن مبتدأ أو بدلًا (من اسم جامد، وأما نعتًا مَحْضًا يقوى فيه معنى الرفع، فما أراه)[٣] يجوز ذلك فيه.

فصل

[في حذف المنعوت]

ولما قدمناه من افتقاره للضمير فإنه[٤] لا يجوز إقامة النعت مقام المنعوت، فتقول: « جاءني طويل »، و: « رأيت شديدًا وخفيفًا ». **وامتناع ذلك لوجهين** [٤٥أ]:

- **أحدهما**: احتماله الضمير[٥]؛ فإذا حُذِفَ المنعوت لم يبقَ للضمير ما يعود عليه.
- **والثاني**: عموم الصفة، فلا يدري الموصوف بها ما هو؟

فإن أجريتَ الصفة مجرى الاسم مثل: « جاءني الفقيه »، و: « جالستُ العالم »، خرج عن الأصل الممتنع وصار كسائر الأسماء. وإن جئت بفعل مختص بنوع من الأسماء وأعملته في نعتٍ مختص بذلك النوع، كان حذفُ المنعوت حسنًا، كقولك: « أكلتُ طيبًا »، و: « لبستُ لينًا »، و: « ركبتُ فارهًا ». ونحو من هذا: « أقمتُ طويلًا »، و: « سرتُ سريعًا »؛ لأن الفعل يدل على المصدر وكثرة الزمان؛ فجاز حذفُ المنعوت ههنا لدلالة الفعل عليه. وقريب منه قوله تعالى: ﴿ وَمِن ذُرِّيَّتِهِمَا مُحْسِنٌ وَظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ ﴾ [الصافات: ١١٣]؛ لدلالة « الذرية » على الموصوف بالصفة.

وإن كان في كلامك حكمٌ منوطٌ بصفة، اعتمد الكلام على تلك الصفة واستغنى عن ذكر الموصوف، كقولك: « مؤمنٌ خيرٌ من كافر »، و: « غنيٌّ أَحظَى من فقير »،

---

(١) عن (ب).
(٢) انظر: الارتشاف، ورقة (٢٩٧).
(٣) عن (ب).
(٤،٥) سقط من (ب).

و: « المؤمنُ لا يفعل كذا »، و: ﴿ لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [الأعراف: ٤٤]، و: « **الكافرُ يأكلُ في سبعةِ أمعاءَ** »[١]، وكقولهم في الشعر:

وأَبْـيَـضَ كـالـمِـخْـرَاقِ[٢]..... ....

وأَسْـــمَـــرَ خَـــطِّـــيٍّ[٣]....... ....

وأشباه ذلك؛ لأن الفخر أو المدح إنما يتعلق بالصفة دون الموصوف.

فمضمون هذا الفصل ينقسم خمسة أقسام:

١ - **نعت لا يجوز حذف منعوته** (كقولك: رأيتُ سريعًا، و لقيتُ خفيفًا.

٢ - **ونعت يقبُح**[٤] **حذف منعوته**)[٥]، وهو مع ذلك جائز، كقولك: « لقيتُ ضاحكًا »، و: « رأيتُ جاهلًا »؛ وإنما جاز لاختصاص الصفة بنوع واحد من الأسماء.

٣ - **ونعت يستوي فيه حذف**[٦] **الموصوف وذكره (في الجواز)**[٧]، كقولك: « أكلتُ طيبًا »، و: « شربتُ عذبًا »، لاختصاص الفعل بنوع من المفعولات.

٤ - **وقسم يقبُح فيه ذكر الموصوف لكونه حشوًا في الكلام،** كقولك: « أكْرِم الشيخ »، و: « وَقِّر العالِم »، و: « ارفُق بالضعيف »؛ لتعلُّق الأحكام بالصفات

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأطعمة، باب « المؤمن يأكل في مِعًى واحد » (٧/ ٩٢). انظر: فتح الباري (١١/ ٤٦٦).

(٢) هذه قطعة بيت لامرئ القيس في ديوانه (ص٨٢)، وهو بتمامه:

وأَبْيَـضَ كـالـمِخْـرَاقِ بلَّـيْـتُ حَـدَّهُ وهـبَّـتَـه فـي الـسـاقِ والـقَـصَـراتِ

قوله: وأبيض كالمخراق: يعني سيفًا صقيلًا، وشبّهه بالمخراق لكثرة تصريفه وخفَّته. والمخراق: حَرْبة قصيرة ذاتُ سِنّ طويل. و بلَّيْتُ حَدَّهُ: أي اختبرتُ قَطْعه ونفاذه. وهبّته: سرعة مُضيِّه في ضَريبته. والقَصَرات: أصول الأعناق، وإنما يريد أنه كثيرًا ما عُرْقبتْ به الإبل وضُربت الرقاب [الناشر].

(٣) قال ابن الأنباري في شرح المفضليات (ص ٧٣٤): « أنشدني أحمد والضبي للأسود بن يعفر:

وأَسْـمَـرَ خَـطِّـيٌّ كـأنَّ سِـنـانَـهُ شِـهـابُ غَـضًـا شَـيَّـعْـتَـهُ فـتَـلـهَّـبـا

أراد بالأسمر: الرمح. والشهاب: النار في رأس العود. والغضا: شجر كثير النار حسن التوقّد. وشيعته: أعَنْـتَـهُ بحطب فتلهب، وزاد في تلهبه ».

والبيت في الأصمعيات (ص ٢٦٦) منسوبًا إلى ربيعة بن مقروم الضبي. وفي البحر المحيط (٢/ ٣٣٢): وقال حاتم:

وأَسْـمَـرَ خَـطِـيًّـا كـأنَّ كُـعُـوبَـه نَوَى القَسْبِ قد أَرْبَى ذراعًا على الـعَشْرِ

(٤) انظر: الكتاب (١/ ٢٧٦). (٥-٧) عن (ب).

واعتمادها عليها بالذِّكر.

٥ - **وقسم لا يجوز فيه**[1] **البتة ذكر الموصوف،** كقولك: « دابة »، و « أبطح وأبرق »، و « أجرع » للمكان، و « أسود » للحية، و « أدهم » للقيد، و « أخيل » للطائر. فهذه في الأصول نُعوت؛ ألا تراهم لا يَصْرفونها، ويقولون في المؤنث: « بطحاءُ » و « جرعاءُ » و « برقاءُ »؟! ولكنهم لا[2] يُجرُونها نعتًا على منعوت، فَنَقِفُ عندما وقفوا، ونترك القياسَ إذ تركوا، واللّـه المستعان.

فصل

وهو الموعود به في آخر باب الفاعل والمفعول[3]

إذا نُعِتَ الاسم بصفة هي لسببه، فإن فيه ثلاثة أوجه:

- **أحدها** - وهو الأصل -: أن تقول: « مررتُ برجلٍ حسنٌ أبوه »، بالرفع. وإنما قلنا: إن هذا هو الأصل؛ لأن الحُسن ليس له، فيجري صفةً عليه. وإنما ذُكِرَت الجملة ليُميَّـزَ بها بين الرجل وبين من ليس عنده أبٌ كأبيه، فلما تميز بالجملة من غيره صارت في موضع النعت.

- **وتَـدَرَّجوا من ذلك** إلى أن قالوا: « حَسنٍ أبوه »، فأجروه نعتًا على الأول، وإن كان للأب[4]، من حيث [٦٥ب] تميّز به وتخصَّص (كما يتخصَّص)[5] بصفة نفسه.

- **والوجه الثالث:** « برجلٍ حسنِ الأبِ »، فيصير نعتًا للأول، وتُضمِر فيه ما يعود عليه، حتى كأن الـحسنَ له[6]. وإنما فعلوا ذلك مبالغةً وتقريبًا[7] للسبب، وحذفًا للمضاف، وهو « الأب »، وإقامةً للمضاف إليه مقامه، وهو الهاء، فلما قام الضمير مقام الاسم المرفوع صار ضميرًا مرفوعًا، فاستتر في الفعل، فقلت: « برجل حسن »، ثم أضفته إلى السبب الذي من أجله صار حَسَنًا، وهو « الأب »، ودخول الألف واللام على السَّبب إنما هي لبيان الجنس[8]، على ما يأتي بيانه في باب الصِّفة، إن شاء اللّـه تعالى.

(٢،١) عن (ب).
(٣) انظر آخر المسألة رقم (٣٦).
(٤) في (أ، ب): « الأب ».
(٦،٥) عن (ب).
(٧) في (أ): « وتقديرًا ».
(٨) في (أ): « الحسن ».

وهذا الوجه الثالث لا يجوز إلا في الموضع الذي يجوز فيه حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه. وذلك غير جائز على الإطلاق، وإنما يجوزُ حيث يقصدون المبالغة وتفخيم الأمر، وإن بَعُد السبب كان الجواز فيه أبعدَ، كقولنا: « نابحُ كلبِ الجارِ »، و: « صاهلُ فرسِ العبدِ ».

وما امتنع في هذا الفصل فإنه يجوز في الفصل الذي[1] قبله، من حيث لم يقيموا فيه مضافًا إليه مَقامَ المضاف[2].

وإنما حكمنا باختلاف المعاني في هذه الوجوه الثلاثة، من حيث اختلف اللفظ فيها؛ لأن الأصل ألا يختلف لفظان إلا لاختلاف معنى، ولا يُحكم باتحاد المعنى مع اختلاف اللفظ إلا بدليل.

- **فمعنى الوجه الأول**: تمييزُ الاسم من غيره بالجملة التي بعده.

- **ومعنى الوجه الثاني**: تمييزُ الاسم من غيره مع انجرار الوصف إليه بمدح أو ذم.

- **ومعنى الوجه الثالث**: نقل الصفة كلها إلى الأول على حذف المضاف مع تبيين السبب الذي صيَّره كذلك.

وأكثر ما يكون هذا الوجه فيما قَـرُبَ سَبَـبُه جدًّا، كقولك: « عظيم القَدر »، و « شريف الأب »؛ لأن شَرَف الأب شَرَفٌ[3] له، وكذلك القَدْر والوجه. وههنا يحسنُ حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، كما تقدم.

* * *

---

(١) عن (ب).

(٢) في (أ، ب): « من حيث لم يقيموا فيه مضافًا مقام المضاف إليه ». ويعني السهيلي بالفصل الذي قبله: الوجه الثاني، وهو « مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهه »، فيجوز على هذا الوجه ما بعد في الوجه الثالث نحو: « مررتُ بـرجـلٍ نابحٍ كلبُ جارهِ »، مما بعد فيه السبب.

(٣) عن (ب).

(٣٨)

مسألة

[في عدم نعت الضمير]

قوله: « النعت تابع للمنعوت في رفعه ونصبه وخفضه وتعريفه وتنكيره »(١).

وقد زاد الناس عليه في هذا الفصل، فقالوا: « وفي تثنيته وجمعه وإفراده، وتأنيثه وتذكيره ».

وينبغي أن تُزاد كلمة أخرى، فيقول: « وفي إظهاره »؛ لأن المضمر لا يُنعت ولا يُنعت به؛ فلا بُدَّ أن يكون نعتُ الاسم الظاهر ظاهرًا(٢) مثله.

وقد اعتلَّ « أبو القاسم » [٤٦أ] في امتناع نعت المضمر بما ذكره في آخر الباب(٣)، ولا أراها علّـةً كافيةً؛ لأن غير المضمر من المعارف لا يستغني عن النعت، وإن كان المخاطب قد(٤) عرفه، وليس النعت بآلة تعريف، ولكن الغرض به قد يكون تَحْلِيةً للمنعوت، وقد يكون تمييزًا بينه وبين غيره ورفعًا للالتباس.

والمضمر قد(٥) يحتاج إلى هذا كله؛ ألا تراه يُبدَل منه للبيان(٦)، ويُؤكَّد(٧)؟! وإنما المانعُ من نعته غيرُ ما ذكره « أبو القاسم »، وهو أن المضمر إشارة إلى المذكور، والإشارة لا تُنعت إنما يُنعت المشار إليه(٨)؛ فإذا أضمرتَ بعد ذِكر، ثم أردتَ أن تنعتَ، فإنما يجري النعت على الظاهر لا على علامة الإضمار التي هي إشارة إليه.

وكذلك المُبهَمُ عندي(٩) أيضًا لا يُـنْـعَت إنما يُبيَّن بالجنس الذي يُشير إليه،

---

(١) نص الجمل (ص ٢٦): « فأما النعت فتابع... ».

(٢) عن (ب).

(٣) قال الزجاجي في الجمل (ص ٢٩): « واعلم أنه يجوز أن تنعتَ الأسماء كلها إلا المضمر؛ لأن الاسم لا يُضمر إلا بعد أن يُعرَّف، فقد استغنيتَ عن النعت؛ لو قلت: ضربتُه الكريمَ، أو مررتُ به العاقلَ، لم يجز، فإن جعلته بدلًا جاز ».

(٤،٥) عن (ب).

(٦) انظر: الكتاب (١/ ٣٢٣)، والمقتضب (٤/ ٢٩٦).

(٧) انظر: المقتضب (٣/ ٢١٠)، وشرح المفصل (٣/ ٤٣).

(٨) انظر: الكتاب (١/ ٣٢٣)، والمقتضب (٤/ ٢٨١).

(٩) ذهب البصريون إلى أن أسماء الإشارة تُنعت، ويُنعت بها، مستشهدين في وصفها بقوله تعالى: ﴿ أَرَءَيْتَكَ =

كقولك: هذا الرجل، فـ « الرجل » تبيين لـ « هذا »؛ أي: عطف بيان، وتبيينه بالجنس الذي يشير إليه آكد من تحليته بالنعت. فإذا عَـرَفَ المخاطَبُ ما الذي تُشير إليه، فحينئذ فانعتْه إن شئت أو لا تنعتْه، ولا معنى لوصف « هذا » و « ذلك » بصفة مضافة[1]، وهو إشارة كالإشارة [٦٦ب] باليد والرأس، حتى يذكر المشار إليه[2].

* * *
* *
*

= هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَيَّ ﴾ [الإسراء: ٦٢]، وفي الوصف بها بقوله: ﴿ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا ﴾ [الأنبياء: ٦٣].
ويقول أبو حيان في الارتشاف، ورقة (٢٩٧): « وذهب الكوفيون - وتبعهم الزجاج والسهيلي - إلى أن أسماء الإشارة لا تُوصف ولا يُوصف بها ».

(١) كذا، ولعله يعني بصفة مضافة إلى ذي الألف واللام. انظر: شرح الكافية للرضي (١/ ٣١٤)، والمقتضب (٤/ ٢١٩).

(٢) سقط من (ب).

(٣٩)

مسألة

[التعريف بالإضافة]

قوله: « والمعرفة خمسة أجناس... »[(١)] إلى آخر الفصل.

التعريف ينقسم قسمين: تعريف معنوي، وتعريف لفظي:

- فالتعريف المعنوي كالعلمية في الأسماء الأعلام؛ لأن لفظها واحد قبل التسمية وبعدها.

- والتعريف اللفظي كتعريف ما فيه « الألف واللام ». والمبهم والمضمر عندي تعريف لفظي؛ لأن صيغة الإضمار والإبهام لفظ بمنزلة الألف واللام.

(فإذا ثبتَ هذا فكل ما كان تعريفه لفظيًّا)[(٢)] فلا يجوز تنكيره مع وجود آلة التعريف، وما كان تعريفه معنويًّا فقد يجوز تنكيره في بعض الأحوال، تقول: « مررتُ بعمرٍو وعمرٍو آخرَ »، و « بأحمدَ وأحمدٍ آخرَ »[(٣)].

ومن التعريف المعنوي: « سَحَرُ » إذا أردته ليوم بعينه، و « أَجْمَعُ »، و « جُمَعُ » في باب التوكيد، إلا أن « أَجْمَعَ » و « جُمَع » لا يجوز تنكيره؛ لأن تعريفه- وإن كان معنويًّا - فإنه كاللفظي، من حيث كان الاسمُ الذي هو مضاف إليه في المعنى كالموجود في اللفظ؛ لأنه ضمير يعود على مذكور، وهو الاسم المؤكَّد[(٤)]. ولا بد لـ « أَجمع » أن يكون تابعًا لذلك الاسم، فقد صار تعريفه من جهة اللفظ اللازم له[(٥)]. وسيأتي بيانُه في باب التوكيد، إن شاء اللّـه تعالى.

وأما المضاف إلى معرفة..

فإنه اكتسب التعريف من الاسم الثاني واتصاله به، وحلوله منه محل التنوين،

(١) نص الجمل (ص ٢٧): « وللمعرفة خمسة أشياء، منها: الأسماء الأعلام.. ».
(٢) عن (ب).
(٣) انظر: المقتضب (١/ ٢٣٩)، (٣/ ٣١١، ٣٧٤)، (٤/ ٤٨، ٤٩، ٣٢١).
(٤) انظر: المقتضب (٣/ ٣٤٢)، وشرح المفصل (٣/ ٤٥، ٤٦).
(٥) سقط من (ب).

فصار بمنزلة اسم واحد، فانسحب التعريف على جميعه[١].

فإن قيل: وَلِـمَ اكتسب الأول التعريف من الثاني، ولم يكتسب الثاني التنكير من الأول؛ إذ هو مُـقدَّم عليه في اللفظ، لا سيما والتنكير أصل في الأسماء، والتعريف فرع عليه[٢]، فكان ينبغي إذ جُعلا كاسم واحد أن ينسحب التنكير من أول الاسم إلى آخره، فَلِمَ غلَّبوا التعريف؟

فالجواب: من وجهين:

– **أحدهما**: أنهم قد غلَّبوا حكم المعرفة على النكرة في غير هذا الموطن، كقولهم: « هذا زيدٌ ورجلٌ ضاحكَين »، على الحال. ولا يجوز: « ضاحكان »، على النعت، تغليبًا منهم[٣] لحكم المعرفة[٤]، وذلك أنهم رأوا الاسم المعرفة يدل على معنيين: الرجل وتعيينه، والشيء وتخصيصه من غيره، والنكرة لا تدل إلا[٥] على معنًى مفرد، فكان ما يَدُلّ على معنيين أقوى مما يَدُلّ على معنى واحد، وهذا بديعٌ لمتأمله، وأصل نافع لمحصِّله.

– **والجوابُ الثاني أن تقول**: الاسم المضاف إليه بمنزلة آلة[٦] التعريف، فصار كالألف واللام والصيغة الدالة على الإبهام، ولم ينسحب تعريفه على الأول؛ لأنه لم يكتسب منه العلمية، وإنما اكتسب تعريفًا آخر كما اكتسب من الألف واللام التي هي آلة التعريف.

ألا ترى أنه إذا أُضيف إلى المضمر (لم يكتسب منه إضمارًا، وإنما اكتسب تعريفًا؟! وكذلك إذا أُضيف إلى المبهم)[٧] لم ينسحب عليه معنى الإبهام؛ فدلَّ على أن الإضافة بمجردها هي الموجِبة لتعريف الاسم، [و][٨] المضاف إليه بمنزلة آلة داخلة[٩]، فلم يلزم أن يقتبس الثاني من تنكير الأول[١٠]، ولا أن يقتبس الأول من علمية الثاني وحاله في المعرفة، وإنما تَعرَّف بالإضافة إلى أي نوع كان من المعارف. والمضاف إليه في كل

---

(١) انظر: المقتضب (٤/ ١٣٤، ٢٧٧).

(٢) هذا مذهب البصريين، وقد خالف الكوفيون وابن الطراوة في أصالة النكرة، انظر: حججهم في شرح التسهيل للمرادي (١) ورقة (٢٦)، والهمع (١/ ٥٥).

(٣) سقط من (ب).

(٤) انظر: المقتضب (٤/ ٣١٤).

(٥) سقط من (ب).

(٦،٧) عن (ب).

(٨) زدنا الواو ليستقيم السياق.

(٩) انظر: شرح الكافية للرضي (١/ ٣١٢).

(١٠) عن (ب).

هذا[1] كالآلة الداخلة على الاسم لمعنى. وهذا أغمضُ من الأول، وأدخلُ في باب التحقيق، وباللّـه تعالى التوفيق.

* * *
* *
*

(١) عن (ب).

(٤٠)

مسألة

في تفسير المضمرات

اعلم أن الكلام صفة قائمة في نفْس المتكلم يُعبّر للمخاطب عنه بلفظ أو لحظ [٦٧ب] أو بخط(١)، ولولا المخاطب ما احتيج إلى التعبير عما في نفْس المتكلم.

فإذا تقدم في الكلام اسمٌ ظاهر، ثم أُعيد ذكره (أومأ المتكلم إليه بأدنى لفظ، ولم يُحْـتَج إلى إعادة اسمه لتقدم ذكره)(٢). فإذا أضمره في نفسه - أي: أخفاه - ودلّ المخاطَبَ عليه بلفظةٍ مصطلحٍ عليها، سُمِّيت تلك اللفظةُ اسمًا مضمرًا؛ لأنها عبارة عن الاسم الذي أُضـمـر استغناءً عن لفظه الظاهر.

وإذا ثبت هذا فالمضمرات في كلام العرب نحوٌ من ستين(٣): منها(٤) منفصل يختص بالرفع (نحو: أنا وأنت. ومنها متصل مختص بالرفع)(٥). ومنها ما يختص بالنصب متصلًا ومنفصلًا. وأما ما يختص بالخفض فلا يكون إلا متصلًا بما قبله؛ لأن المخفوض كله نوع واحد، ولا يكون إلا متصلًا بما قبله اتصالَ البعض بالكل.

وكل ما ذكرناه معلوم، وإنما قصدنا كشف أسرار الباب والتنبيه من واضع(٦) اللغة في تخصيص ألفاظ المضمرات بما اختصَّت به.

فنبدأ بضمير [٤٧أ] المتكلم المنفصل فنقول: إن المتكلم لـمَّا استغنى عن الظاهر في حال الإخبار، لدلالة المشاهدة عليه، جعل مكانه لفظًا يُومِئ به إليه، وذلك اللفظ مؤلف من « **همزة** » و « **نون** »؛ أما « الهمزة » فلأن مخرجها من الصدر، وهو أقرب

---

(١) سقط من (ب). (٢) عن (ب).

(٣) أحصى ابن بابشاذ هذه الضمائر وفصَّلها على الوجه التالي: اثنا عشر ضمير رفع منفصل، واثنا عشر ضميرًا متصلًا يتغير لها الفعل - ويعني بها ضمائر الرفع المتصلة - واثنا عشر ضميرًا متصلًا لا يتغير لها الفعل، وهي ضمائر النصب المتصلة، واثنا عشر ضميرًا متصلًا، وهي ضمائر الجر. واثنا عشر أخرى وهي ضمائر النصب المنفصلة. فعدتها ستون ضميرًا. انظر: المقدمة المُحْسِبَـة لابن بابشاذ، مخطوط بدار الكتب، رقم (٢٨١)، من ورقة (٢) إلى (٤).

(٤،٥) عن (ب).

(٦) أي التنويه بشأنه وإعلاء قدره، يقال: نـبَّـه باسمه تنبيهًا: نوّه، ورفعه من الخمول، وجعله مذكورًا.

مواضع الصوت إلى المتكلم؛ إذ المتكلم في الحقيقة محله وراء حبل الوريد.

ألا ترى إلى قوله سبحانه: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ ۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴾ [ق: ١٦]، ألا تراه - تعالى - يقول: ﴿ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ (إِلَّا لَدَيْهِ)[١] ﴾ [ق: ١٨]؟! يعني: ما يلفظ المتكلم؛ فإذا كان المتكلم على الحقيقة محله هناك، وأردتَ من الحروف ما يكون عبارة عنه، فأَوْلاها بذلك[٢] ما كان مخرجها من جهته، وأقرب المواضع إلى محله، وليس إلا « الهمزة » أو « الهاء »، والهمزة أحق بالمتكلم لقوتها بالجهر والشدة، وضعف الهاء بالخفاء[٣]، فكان ما هو أجهرُ وأقوى أولى بالتعبير عن اسم المتكلم الذي[٤] الكلام صفة له، وهو أحق بالاتصاف به.

وأما تآلفها مع « النون »، فلما كانت « همزة » بانفرادها لا تكون اسمًا منفصلًا، كان أولى ما وصلت به النون أو حروف المد واللين؛ إذ هي أُمَّهات الزوائد، ولم يكن حروف المد مع « الهمزة »، لِذَهَابها عند التقاء الساكنين إذا قلت: « أنا الرجل »، و: « أنا الغلام »، و: « أنا المخبر »؛ فلو حُذِف الحرفُ الثاني لبقيت « الهمزة » في أكثر الكلام منفردةً مع لام التعريف، فتلتبس بالألف التي هي أُختُ اللام، فيختلُّ أكثر الكلام. فكان أولى ما قُرن به النونُ لقربها من حروف المد واللِّين. ثم بيَّنوا النون - لِخفائها - بألف في حال السكت، أو بهاء في لغة مَن قال: « إنه »[٥].

* * *

ثم لما[٦] كان **المخاطَب** مشاركًا للمتكلِّم في معنى الكلام؛ إذ الكلام مبدؤه من المتكلم، ومنتهاه عند المخاطب، ولولا المخاطب ما كان كلام المتكلم لفظًا مسموعًا، ولا احتاج إلى التعبير عنه، فلما اشتركا في المقصود بالكلام وفائدته، اشتركا في اللفظ الدال على الاسم الظاهر، وهو الألف والنون. وفُرِّق بين ضمير المخاطب وضمير المتكلم بالتاء خاصة (فقالوا: **أنت**. وخُصَّت « التاء » بذلك لثبوتها علامة لضمير المخاطب الفاعل)[٧] في « فعلتَ »، إلا أنها هناك اسم، وفي « أنت » لا موضع لها من الإعراب.

---

(١) ما بين القوسين عن (ب). (٢) عن (ب).

(٣) انظر: الكتاب (٢/ ٤٠٥)، والمقتضب (١/ ١٩٥).

(٤) في (ب): « في ».

(٥) انظر: شرح الشافية للرضي (٤/ ٢٩٤)، ومجمع الأمثال للميداني (٢/ ٣٩٤)، وتاج العروس.

(٦،٧) عن (ب).

[**فإن قلت**: فهي علامةٌ لضمير المتكلم في « قمتُ »، فَلِمَ كان المخاطب أولى بها؟

قلت: الأصل للتاء في المخاطَب، وإنما المتكلِّم دخيل عليه، ولما كان دخيلًا عليه خَصُّوه بالضم؛ لأن فيه من الجمع والإشارة إلى نفسه ما ليس في الفتحة، خصُّوا المخاطب بالفتح؛ لأن في الفتحة من الإشارة إليه ما ليس في الضمة. وهذا معلوم في الحِسِّ][1].

* * *

وأما ضمير المتكلِّم المخفوض فإنما كان « ياءً »؛ لأن الاسم الظاهر لمَّا تُرِكَ لفظُه استغناءً، ولم يكن بُـدٌّ من عَلامةٍ دالة عليه، كان أولى الحروف [٦٨ب] بذلك حرفًا من حروف الاسم المظهر[2]، وذلك لا يمكن لاختلاف أسماء المتكلِّمين، وإنما أرادوا علامة تختص بكل متكلِّم في حال الخفض، والأسماء مختلفة الألفاظ متفقة في حال الإضافة إليها في الكسرة التي هي علامة الخفض، إلا أن « الكسرة » لا تستقل بنفسها حتى تُمَكَّنَ، فتكون[3] ياءً، فجعلوا الياء علامة لكل متكلم مخفوض، ثم شركوا النصب مع الخفض في علامة الإضمار، لاستوائهما في المعنى، واتفاقهما في كثير من الكلام، إلا أنهم زادوا نونًا في ضمير المنصوب للعلة التي تقدم ذكرها في باب الفاعل[4].

* * *

وأما ضمير المتكلِّمين المتصل، فعلامتُه واحدةٌ في الرفع والنصب والخفض، تقول: « فَعَلْـنَا »، و: « هذا غلامُنا »؛ وسرُّ ذلك ما قدمناه، وهو أنه لما تركوا الاسم الظاهر، وأرادوا من الحروف ما يكون علامة (للمخاطب عليه،

---

(١) ما بين القوسين عن البدائع (١/ ١٧٧)، وهو ساقط من (أ، ب).وهو كلام السهيلي، فقد تحدث عن الواو هذا الحديث من قبل في المسألة رقم (٢٠). وسيأتي في حديثه عن الضمير المرفوع المتصل إحالة على هذا السقط، يقول السهيلي هناك: « ثم وقع الفرق بين ضميريهما بالحركة دون الحروف، للحكمة المذكورة ».

(٢) في (أ، ب): « المضمر ». ويدل لما أثبته تعليله الآتي، وحديثه عن ضمير المتكلمين المتصل، وهو « نا ».

(٣) سقط من (ب).

(٤) انظر المسألة رقم (٣٥).

أخذوا من الاسم الظاهر)[١] **ما يشترك جميعُ المتكلِّمين فيه في حال الجمع والتثنية**، وهي النون التي في آخر[٢] اللفظ، وهي موجودة في التثنية والجمع في حال الرفع والنصب والخفض، فجعلوها علامة للمتكلِّمين جمعًا كانوا أو اثنين في حال رفع ونصب وخفض، وزادوا بعدها ألفًا كيلا تشبه التنوين أو النون الخفيفة؛ ولحكمة أخرى، وهي القرب من لفظ « أنا »؛ لأنها ضمير المتكلمين، و « أنا » ضمير متكلم، فلم يسقط من لفظ « أنا » إلا الهمزة التي هي أصل في المتكلم الواحد.

وأما جمع المتكلم وتثنيته فـفرع طارئ على الأصل، فلم تكن فيه الهمزة التي تقدم اختصاصها بالمتكلم، حتى خُصَّت به في « أفعلُ »، وخُصَّ المخاطب بالتاء في[٣] « تفعلُ »؛ للحكمة البديعة المذكورة في باب الأفعال[٤]، وفي هذا الفصل طرف منها.

* * *

وأما ضمير المرفوع المتصل فـ « تاء »، وإنما خُصَّت « التاء » به؛ لأنهم حين أرادوا حرفًا يكون علامة على الاسم الظاهر المستغنى عن ذكره، كان أولى الحروف بذلك حرفًا من الاسم، والاسم يختلف، فتارة يكون زيدًا، وتارة يكون عَمرًا. فأخذوا[٥] من الاسم ما لا تختلف الأسماء فيه في حال الرفع، وهي الضمة، والضمة لا تستقلُّ بنفسها ما لم تكن واوًا.

ثم رأوا الواو لا يمكن تعاقب الحركات عليها لثقلها، وهم يحتاجون إلى الحركات في هذا الضمير فرقًا بين المتكلم، والمخاطب المؤنث، والمخاطب المذكَّر؛ فجعلوا « التاء » مكان الواو، لقربها من مخرجها؛ ولأنها قد تُبدَل منها في كثير من الكلام نحو: « تراث » و « تُخمة ».

فاشترك ضمير المتكلم والمخاطب في « التاء »، كما اشتركا في « الألف والنون » من « أنا » و « أنت »؛ لأنهما شريكان في الكلام؛ لأن الكلام من حيث كان للمخاطب كان لفظًا، ومن حيث كان للمتكلم كان معنى قائمًا بنفسه. ثم وقع الفرق

---

(١) سقط من (ب).
(٢،٣) عن (ب).
(٤) انظر المسألة رقم (٢٣).
(٥) في (أ، ب): « أخذوا ». دون فاء.

بين ضميريهما بالحركة دون الحروف للحكمة المذكورة.

* * *

وأما ضمير المخاطب في حال النصب والخفض فـ « كافٌ »، ولم يكن « ياءً »؛ لأن الياء قد اختُصَّ بها المتكلم في حال الخفض والنصب، فلو أمكنت فيه الحركات، أو وُجِد ما يقوم مقامها في البدل،كما كانت « التاء » مع « الواو » - لشُرِّك المخاطب مع المتكلم في حال الخفض، كما شُرِّك معه في التاء [٤٨أ] في حال[1] الرفع. فلما لم يكن ذلك، ولم يكن بُـدٌّ من حرف يكون علامة إضمار، كانت « الكافُ » من بين[2] سائر الحروف أحقّ بهذا الموطن؛ لأن المخاطبينَ، وإن اختلفت أسماؤهم الظاهرة، فكل واحد منهم مُكَلَّم ومقصود بالكلام الذي (هو اللفظ، ومن أجله احتيج إلى التعبير بالألفاظ عن الكلام الذي)[3] في نفْس المتكلم، فَجُعِلَت « الكافُ » المبدوءُ بها في لفظ الكلام علامةَ إضمار للمُكلَّم.

ألا تراها لا تقع علامة إضمار له إلا [٦٩ب] بعد كلام كالفعل والفاعل نحو: « ضربتُكَ »؟! لأن الفعل والفاعل كلام، والفعل وحده دون فاعل لا يُسمَّى كلامًا، فلذلك لم يكن علامة المضمر « كاف » إلا بعد كلام من فعل وفاعل، أو مبتدأ وخبر، نحو: « ضربتُك »، و: « هذا غلامُك ». ولم يقل في « ذهبتَ »: « ذَهَبْك »! ولا « قصدتَ »: « قَصَدْك »! لأن « ذهب » ليس بكلام إلا بعد ذكر فاعلها كما تقدم.

فإن قيل: فالمتكلم أيضًا هو[4] صاحب الكلام، فهو أحقُّ بأن تكون الكافُ المأخوذةُ من لفظ الكلام علامةً لاسْمِه؟

قلنا: الكاف لفظ فهي أحق بالمخاطب؛ لأن الكلام لم يكن لفظًا إلا من أجله، ولولا المُكَلَّم المخاطَب ما احتيج إلى التعبير عن الكلام القائم بالنفْس بعبارة ولا إشارة. فعمدة « الكلام » الذي هو اللفظ إنما هو المكَلَّم المخاطَب، فالكاف الذي هو جزء من لفظ الكلام أولى به.

* * *

وأما ضمير الغائب المنفصل فـ « هاء » بعدها « الواو » [و][5] خُصَّت

(١،٢) عن (ب).

(٣) سقط من (ب).

(٤) عن (ب).

(٥) زدنا الواو ليستقيم السياق.

« الهاء » بذلك؛ لأن الغائب لما كان مذكورًا بالقلب، واستغني عن اسمه الظاهر بتقدمه، كانت الهاء التي مَخرجُها من الصَّدْر[١] قريبًا من محلِّ الذِّكر، أولى بأن تكون عبارةً عن المذكور بالقلب، ولم تكن « الهمزةُ »؛ لأنها مجهورةٌ شديدةٌ، فكانت أولى بالمتكلِّم الذي هو أظهرُ، والهاء - لخفائها[٢] - أولى بالغائب الذي هو أخفى وأبطن.

ثم وُصِلت بالواو، لأنه لفظ يُرمَزُ به إلى المخاطب، ليعلم ما في النفس من مذكور. والرمزُ بالشفتين، والواو مخرجها[٣] من هناك، فخُصَّت بذلك.

ثم طَـرَدُوا أصلَهم في ضمير الغائب المنفرد، فجعلوه في جميع أحواله « هاءً »، إلا في الرفع. وإنما فعلوا ذلك؛ لأنهم رأوا الفرق بين الحالات واقعًا[٤] باختلاف الضمير؛ لأنه إذا دخلت عليه حروف الجر كسرتَ « الهاء » لضرورة اللفظ، وانقلبت واوه ياءً. وإذا لم يدخل عليه بقي مضمومًا على أصله. وإذا كان في حال الرفع لم يكن له علامة في اللفظ؛ لأن الاسم الظاهر قبل الفعل عَلَم ظاهر يغني المخاطب عن علامة إضمار في الفعل، بخلاف المتكلم والمخاطب؛ لأنك تقول في الغائب: « زيدٌ قامَ »، فتجد الاسم الذي يعود عليه الضمير موجودًا ظاهرًا في اللفظ، ولا تقول في المتكلم: « زيدٌ قمتُ »، ولا في المخاطب إن كان[٥] اسمه كذلك: « زيدٌ قمتَ »، فلما اختلفت أحوال الضمير الغائب لسقوط علامته في الرفع، وتغير الهاء بدخول حروف الخفض - قام ذلك عندهم مقام علامات الإعراب في الظاهر، أو ما هو بمنزلتها في المضمر كالتاء المبدلة من الواو، والياء المُنبئة عن الكسرة، والكاف المختصة بالمفعول والمجرور الواقعينِ بعد الكلام التام، ولا يقع بعد الكلام التام إلا منصوب أو مجرور، فكانت الكاف المأخوذة من لفظ الكلام علامة على المنصوب والمجرور إذا كان مكلَّمًا مخاطبًا.

* * *

وأما « نحن » فهي ضمير منفصل للمتكلِّمينَ جماعةً كانوا أو اثنين، وخُصَّت بذلك لَمَّا لم يمكنهم التثنية والجمع في المتكلم المضمر؛ لأن حقيقة التثنية ضم

(١) مخرج الهاء من أقصى الحلق. انظر: الكتاب (٢/ ٤٠٥)، والمقتضب (١/ ١٩٢).
(٢) انظر: الكتاب (٢/ ٤٠٥)، والمقتضب (١/ ١٩٣).
(٣) انظر: المقتضب (١/ ١٩٤).
(٤) في (أ، ب): « واقع ».
(٥) عن (ب).

شيء إلى مثله في اللفظ، والجمع ضم شيء إلى أكثر منه مما يُماثله في اللفظ؛ فإذا قلت: « زيدان »، فمعناه: « زيد وزيد ». وإذا قلت: « أنتما »، فمعناه: أنت وأنت، وكذلك « الزيدون » و « أنتم ». والمتكلم لا يمكنه أن يأتي باسم مثنى أو مجموع في معناه؛ لأنه لا يمكن أن يقول: « أنا أنا »، فيضم إلى نفسه مثله في اللفظ [٧٠ب]، فلما عُدم ذلك، ولم يكن بُدٌّ من لفظ يشير إلى ذلك المعنى، وإن لم يكن هو في الحقيقة، جاءوا بكلمة تقع على الاثنين والجمع، لاشتراك التثنية والجمع في هذا الموطن، والجمع المُعَبَّر به عنهما.

ثم كانت الكلمة نونًا في أولها ونونًا في آخرها، إشارةً إلى الأصل المتقدم الذي لم يُمكنهم الإتيان به، وهو تثنية « أنا »، التي هي بمنزلة عطف اللفظ على مثله. فإذا لم يُمكِنهم ذلك اللفظُ مثنى، كانت النون المكررة تنبيهًا عليه وتلويحًا إليه.

وخُصَّت النون بذلك دون الهمزة لما تقدم من السرِّ البديع في اختصاص ضمير الجمع بالنون[1]، واختصاص ضمير المتكلم المنفرد بالهمزة، ثم جعلوا بين النونين « حاءً » ساكنة لقربها من مخرج الألف الموجودة في ضمير المتكلم قبل النون وبعدها. ثم[2] بنَوْها على الضم – دون الفتح والكسر – إشارةً إلى أنه ضمير مرفوع.

ويشهد لجميع ما قلناه في هذا الباب، من دلالة الحروف المقطعة على المعاني والرمز بها إليها، كثيرٌ من منظوم الكلام ومنثوره، كقول الراجز[3]:

قلتُ لها: قِفِي. فقالتْ: قافْ ....

وكقول الآخر لأخيه: ألاتا [٤٩أ]؟ فيقول له: ألافا. يريد: ألا [ترتحل؟ فيقول

---

(١) انظر المسألة رقم (٢٣) (٢) سقط من (ب).

(٣) هو الوليد بن عقبة بن أبي معيط، وتمامه:

لا تَحْسَبِينا قد نَسِينا الإيجافْ

والنَّشَواتِ من مُعَتَّقٍ صافْ وعَزْفَ قَيْنَاتٍ علينا عُزَّافْ

انظر: شرح شواهد الشافية (٤/ ٢٧١). وقد نقل البغدادي عن الزجاج قوله في أوله سورة البقرة: « وأختارُ من هذه الأقوال التي حكينا في ﴿الٓمٓ﴾ [البقرة: ١] بعض ما روي عن ابن عباس ﷺ وهو أن العرب تنطق بالحرف الواحد، تدل على الكلمة التي هو منها، قال الشاعر:

قلتُ لها: قفي فقالت: قافْ لا تَحْسَبِينا قد نَسِينا الإيجافْ

فنطق بقاف فقط. يريد: قالت: أقف. شرح شواهد الشافية (٤/ ٢٦٤).

الآخر: ألا][1] فارتحل.

وكقولهم[2]:

بالخيرِ خَيْراتٍ وإنْ شرًّا فَا ولا أريدُ الشَّرَّ إلا أنْ تَا

يريد: إن شرًّا فشرًّا، ولا أريد الشرَّ إلا [أن][3] تشاء.

وكقولهم: أَيْشٍ؟ يريدون: أيّ شيء؟

وكقولهم: م[4] اللَّـه. يريدون: أيمن اللَّـه.

ومن هذا الباب: حروف التهجي في أوائل السور. وقد رأيتُ لابن فَوْرَك[5] نحوًا من هذا في اسم اللَّـه سبحانه؛ قال: الحكمةُ في وجود الألف في أوله أنها من أقصى مخارج الصوت قريبًا من القلب الذي هو محلّ المعرفة إليه، ثم الهاء في آخره مخرجها من هناك أيضًا؛ لأن المبتدأ منه والمعاد إليه، والإعادة أهون من الابتداء. وكذلك لفظ الهاء أهون من لفظ الهمزة. هذا معنى كلامه.

فلم نَـقُل ما قلناه في المضمرات إلا اقتضابًا من أصول السلف، واستنباطًا من كلام اللغة، وبناءً على قواعدها، وجريًا على طريقة علمائها. فَـتَـأَمَّل هذه الأسرار بقلبك، والحظها بعين فكرك، ولا يُـزَهِّدَنّك فيها نُـبُـوُّ طباع أكثر الناس عنها، واشتغال المعلمين بظاهر من الحياة الدنيا عن الفكر فيها، والتنبيه عليها؛ فإني لم أفحص[6] عن

(١) زدنا ما بين القوسين على ما في (أ، ب). وفي النوادر لأبي زيد (ص ١٢٧): « بلى فا »، ومثله في الكتاب (٢/ ٦٢) وفي شرح شواهد الشافية (٤/ ٢٦٤) عن الزجاج: « وقال الشاعر أيضًا:

نادوهم: أن ألجِمُوا، ألا تَا قالوا جميعًا كلُّهم ألا فَا

تفسيره: نادوهم أن ألجموا، ألا تركبون؟ قالوا جميعًا: ألا فاركبوا، فإنما نطق بتا وفا، كما نطق الأول بقاف ».

(٢) الرجز للقيم بن أوس، من بني ربيعة بن مالك، كما في النوادر (ص ١٢٦). وهو من شواهد الكتاب (٢/ ٦٢)، وسر الصناعة (١/ ٩٤)، وشرح الشافية (٢/ ٣٢٣).

وقد أجاز الرضي الوقوف على حرف واحد، كحرف المضارعة، فيوصل بهمزة بعدها ألف. وقد يقتصر على الألف. فقد روي البيت « فآ ». وهو في هذا تابع لجماعة منهم الفراء والزجاج. انظر: شرح الشواهد (٤/ ٢٦٤).

(٣) زيادة على ما في (أ، ب).

(٤) انظر: شرح الكافية للرضي (٢/ ٣٣٥).

(٥) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك، الإمام المتكلم. كان زاهدًا، وقد صنف في الأصول، وله مشاركة في الأدب والوعظ والنحو. وتوفي سنة (٤٠٦ هـ). انظر: العبر للذهبي (٣/ ٩٥).

(٦) في المصباح « فحص »: فحصتُ عن الشيء: إذا استقصيتَ في البحث عنه.

هذه الأسرار، وخفيِّ التعليل في الظواهر والإضمار، إلا قصدًا للتفكر والاعتبار، في حكمة من خلق الإنسان، وعلمه البيان؛ فإنه الخالق للعبارات، والمقدِّرُ لِلَّطائف والإشارات؛ ﴿ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ﴾ [الأعراف: ٥٤]، ﴿وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ [الأنعام: ١٠٣]. فمتى لاح لك من هذه الأسرار سرٌّ[1]، وكشف لك عن مكنونها فكر، فاشكر الواهب للنُّعْمَى، ﴿ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾ [طه: ١١٤].

* * *
* *
*

(١) عن (ب).

(٤١)

مسألة

في المبهمات

قوله: « والمبهم نحو: هذا و هذان »(١).

تسميتهم هذه الأسماء المبهَمَة مأخوذة من: « أبهمتُ الباب »، إذا أغلقته. و « استبهم عليَّ الجوابُ »؛ أي: استغلقَ. وكذلك هذه الأسماء إنما وُضِعت في الأصل لما استبهَمَ على المتكلم اسمه، أو أراد هو إبهامه على بعض المخاطبين دون بعض، فاكتفى بالإشارة إليه، أو كانت الإشارة إليه أبين من اسمه عند المخاطب.

فإذا ثبت ما قلناه فالاسم في هذا الباب هو الذال وحدها (دون الألف)(٢) خلافًا لبعض البصريين، يَدُلّ على ذلك سقوطها بالتثنية، وفي المؤنث إذا قلت: « هذه، وتلك »(٣). وخُصَّت الذال بهذا المعنى؛ لأنها من طرف اللسان، والاسم المبهم مشارٌ إليه، فالمتكلم يشير نحوَه بلحظه أو بيده، ويشير مع ذلك بلسانه؛ لأن الجوارحَ خَدَمُ القلب، فإذا ذهب القلبُ إلى شيء ذَهابًا معقولًا [٧١ب] ذهبت الجوارح نحو ذلك الشيء ذهابًا محسوسًا.

والعمدة في الإشارة في هذا الموطن على اللسان، ولا يمكن إشارة اللسان إلا بحرف يكون مخرجه من عَذَبة (٤) اللسان، التي هي آلة الإشارة دون سائر أجزائه، فليس إلا الذال أو الثاء(٥)؛ فأما الثاء فمهموسة رخوة، فالمجهور أو الشديد من الحروف أولى منها للبيان، والذال مجهورة، فخُصَّت بالإشارة إلى المذكر(٦)، وخُصَّت التاء [بالإشارة إلى المؤنث](٧) للفرق بينهما، وكانت أولى به لهمسها

---

(١) الجمل (ص ٢٧).

(٢) سقط من (ب).

(٣) انظر: الإنصاف (ص ٦٦٩، ٦٧٠).

(٤) عذبة اللسان: طرفه.

(٥) لم يذكر الظاء، ففي الكتاب (٢/ ٤٠٥): « ومما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج الظاء والذال والثاء ». ولعله لأنها قد تكون كالثاء. انظر: الكتاب (٢/ ٤٠٤).

(٦) في (أ، ب): « المذكور ».

(٧) ما بين القوسين عن البدائع (١/ ١٨١). وفي (أ، ب): « للمؤنث ».

[وضعف المؤنث](١)، ولأنها قد ثَبتت عَلامةً للتأنيث في غير هذا الباب.

ثم بَـيَّـنُوا حركة الذال بالألف، كما فعلوا في النون من « أنا »، وربما شَرَّكوا المؤنث مع المذكر في الذال، واكتفوا بالكسرة(٢) والياء فرقًا بينهما. وربما اكتفوا بمجرد لفظ التاء في الفرق، فقالوا: « هاتا(٣) هند ». وربما جمعوا بين لفظ التاء والكسرة، حرصًا على البيان: فقالوا: « هاتِ ».

وأما في المؤنث الغائب فلا بد من لفظ التاء مع الكسر؛ لأنه أحوج إلى البيان، لدلالة المشاهدة على الحاضر، فتقول في الغائب: « تيك ». وربما زادوا اللام للتوكيد - كما زادوها في المذكر الغائب - فقالوا: « تلك »؛ إلا أنها ساكنة في المؤنث لئلا تجتمع الكسرات مع التاء، وذلك ثقيلٌ عليهم ومرفوضٌ في كلامهم.

وكانت اللام أولى بهذا الموطن حين(٤) أرادوا الإشارة إلى البعيد، فكثَّروا الحروف حين كثرت مسافة الإشارة، وقلَّلوها حين قلَّت؛ لأن اللام قد وُجدَت في كلامهم توكيدًا، وهذا الموطن (موطن توكيد، وقد وجدت بمعنى الإضافة للشيء، وهذا الموطن)(٥) شبيه به؛ لأنك إذا أومأت إلى الغائب بالاسم المبهم، فأنت تشير إلى من تُخاطب ومُقبل عليه لينظر إلى من تشير، إما بالعين وإما بالقلب؛ ولذلك جئْتَ بكاف الخطاب، فكأنك تقول له: لك أقولُ، أو: لك أرمزُ بهذا الاسم.

ففي اللام طَـرَفٌ من هذا المعنى، كما كان ذلك في الكاف، وكما لم تكن الكاف هنا اسمًا مضمرًا، لم تكن اللام لامَ جَرٍّ، وإنما في كل واحدة منهما طرف من المعنى دون جميعه؛ فلذلك خَـلَعُوا من(٦) الكاف معنى الاسمية، وبقي فيها معنى الخطاب، واللام كذلك إنما اجْتُـلِبَت لطرف من معناها الذي وُضِعت له في باب الإضافة.

وأما دخول « ها » التي للتنبيه على هذه الأسماء، فلأن المخاطب يحتاج

---

(١) عن البدائع (١/ ١٨١). (٢) عن (ب).

(٣) في تاج العروس « التاء »: « وتا: اسم يُشار به إلى المؤنث، مثل (ذا) للمذكر، وأنشد الجوهري للنابغة:

هـا إنَّ تـا عِـذْرَةٌ إن لا تـكـن نَـفَـعَـتْ ... فـإنَّ صـاحـبَـها قـد تـاهَ فـي الـبـلـدِ »

(٤،٥) عن (ب).

(٦) في (أ، ب): « جعلوا في ». وما أثبته عن البدائع (١/ ١٨٢).

إلى تَنْبيهِهِ على الاسم الذي يُشير به إليه[١]؛ لأن للإشارة قرائنَ حال يحتاج إلى[٢] أن ينظر إليها، فالمتكلم كأنه آمر له بالالتفات إلى المشار إليه أو مُنَبِّه [٥٠أ] له، فلذلك اختص هذا الموطن بالتنبيه، وقَلَّما يتكلمون به في المبهم الغائب؛ لأنه كاف الخطاب تُغني عنها، مع أن المخاطب مأمورٌ بالالتفات بلحظه إلى المبهم الحاضر، فكان التنبيه في أول الكلام أولى بهذا الموطن؛ لأنه بمنزلة الأمر الذي له صَدْرُ الكلام.

وعندي أن حرف التنبيه بمنزلة حرف النداء، وسائرُ حُروف المعاني لا يجوز أن تعمل معانيها في الأحوال ولا في الظروف[٣]، كما لا يعمل معنى الاستفهام الذي في « هل »، ومعنى النفي الذي في « ما ». ولا نعلم حرفًا يعمل معناه في الحال والظرف إلا « كأنَّ »[٤] وحدها، لحكمة تُذكَر في بابها، إن شاء اللّـه تعالى.

فَدَع عنك ما شَغَبوا[٥] به من مسائل الحال في هذا الباب، من قولهم: « هذا قائمًا زيد »، و: « قائمًا هذا زيد »؛ فإنه لا يصح من ذلك إلا تأخير الحال عن الاسم الذي هو « ذَا »؛ لأن العامل فيها معنى الإشارة (دون التنبيه [٧٢ب]، فلا يصح تقدُّمها والعامل معنوي.

فإن قيل: ولم جاز أن يعمل فيها معنى الإشارة)[٦]، ولم يجز أن يعمل فيها معنى التنبيه، وكلاهما معنى غير ملفوظ به؟

قلنا: معنى الإشارة تدل عليه قرائن الحال من الإيماء باللحظ واللفظ الخارج من طرف اللسان وهيئة المتكلم، فقامت تلك الدلالة مقام التصريح بلفظ الإشارة؛ لأن الدالَّ على كلام النفس؛ إما لفظ، وإما إشارة، وإما خط؛ فقد جَرَت الإشارة

(١) في (أ): « يشير له إليه ». وفي (ب): « يشير له ». وانظر: البدائع (١/ ١٨٢).
(٢) سقط من (ب).
(٣) في الارتشاف، ورقة (٢٣٦): « وأما حرف التنبيه فنحو: هذا زيد قائمًا، فمذهب الجمهور أن ينتصب (قائمًا) على الحال، والعامل فيه حرف التنبيه. وقال ابن أبي العافية والسهيلي: لا يجوز أن يعمل حرف التنبيه ». هذا وانظر: المقتضب (٤/ ٣٠٧).
(٤) عن (ب).
(٥) في (أ، ب): « سغبوا ». والشغب: الخصام والخلاف، يقال: شغبهم، وشغب بهم وفيهم وعليهم، كله بمعنى.
(٦) عن (ب).

مجرى اللفظ، فَلْـتَعمل فيما عمل فيه اللفظ - وإن لم تقوَ قوته - في جميع أحكام العمل.

وأصحّ من هذا كله عندي أن معنى الإشارة ليس هو العامل[١]؛ إذ الاسم الذي هو « هذا » ليس بمشتق من « أشار يشير »، ولو جاز أن تعمل أسماء الإشارة لجاز أن تعمل علامات الإضمار؛ لأنها أيضًا إيماء وإشارة إلى مذكور، وإنما العامل فعلٌ مضمر تقديره: « انظر »، وأُضمر لدلالة الحال عليه من التوجه واللفظ.

وقد قالوا: « لمن الدار مفتوحًا بابها »[٢]؛ فأعملوا في الحال معنى « انظر »، ودلّ عليه التوجيه من المتكلم (بوجهه نحوها)[٣]، فكذلك: ﴿ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ [هود: ٧٢]، وهذا أقوى في الدلالة لاجتماع اللفظ مع التوجه.

وإذا ثبت هذا فلا سبيل لتقديم الحال؛ لأن العامل المعنوي لا يعمل حتى يدل عليه الدليل اللفظي أو التوجه أو ما شاكله، واللّـه المستعان.

* * *

* *

*

(١) في الارتشاف، ورقة (٢٣٦): « وأما اسم الإشارة فذهب الجمهور إلى أنه يجوز أن ينتصب (قائمًا) باسم الإشارة، ووافقهم ابن أبي العافية. وقال السهيلي: لا يعمل اسم الإشارة، والناصب في مثل هذه المسألة فعل مضمر تدل عليه الجملة، تقديره: انظر إليه قائمًا ». هذا وانظر: المقتضب (٤/ ١٦٨).

(٢) انظر: الكتاب (١/ ٢٤٨). وفي شرح السيرافي (٢/ ١٨٧): « ولمن الدار مفتوحًا بابها: الدار مبتدأ، ولمن الخبر، وفي اللام معنى الملك، كأنه قال: مَن يملك الدار مفتوحًا بابها ». وسيأتي في المسألة رقم (٧٥) ذكرٌ لهذه الحال.

(٣) في (أ، ب): « بوجهه عن ها ».

(٤٢)

مسألة

[في العامل في النعت]

قوله[١]: « **وإذا تقدم نعتُ النكرة عليها نُصِبَ على الحال** »[٢].

تقدم في صدر هذا الفصل العامل في النعت[٣]، **وفيه قولان:**

- **أحدهما:** أن العامل في المنعوت هو العامل في النعت. وكان سيبويه إلى هذا ذهب حين منع أن يجمع بين نعتي الاسمين إذا اتفق إعرابهما واختلف العامل فيهما، نحو: « جاء زيدٌ وهذا محمدٌ العاقلان »[٤].

- **وذهب قومٌ** إلى أن العاملَ في النعت معنوي، وهو كونه في معنى الاسم المنعوت، فإنما ارتفع أو انتصب من حيث كان هو الأول في المعنى، لا من حيث كان الفعل عاملًا فيه؛ وكيف يعمل[٥] فيه وهو لا يدل (عليه؟! إنما يدل على)[٦] فاعل أو مفعول أو مصدر دلالةً واحدةً من جهة اللفظ، وأما الظروف فمن دليل آخر، وإلى هذا القول أذهب، وليس فيه نقضٌ لما منعه سيبويه من الجمع بين نعتي الاسمين المتفقين في الإعراب إذا اختلف العامل فيهما؛ لأن العامل في النعت - وإن كان معنويًّا[٧] - فلولا العامل في المنعوت لما صح رفع النعت ولا نصبه، فكأن الفعل هو العامل في النعت، فامتنع اشتراك عاملين في معمول واحد، وإن لم يكونا عاملين فيه في الحقيقة، ولكنهما عاملان فيما هو هو في المعنى.

وإنما قوي عندنا هذا القول الثاني لوجوه؛ منها: امتناع تقديم النعت على المنعوت، ولو كان الفعل عاملًا فيه[٨] لما امتنع أن يليه معموله، كما يليه المفعول تارة والفاعل أخرى، وكما يليه الحال والظرف، ولا يصح أن يليه ما عمل فيه غيره،

---

(١) عن (ب).
(٢) الجمل (ص ٢٧).
(٣) انظر المسألة رقم (٣٧)، الفصل الثاني.
(٤) الكتاب (١/ ٢٤٧). وانظر: المقتضب (٤/ ٣١٥)، وأسرار العربية (ص ٢٩٥). وقد فصَّل أبو حيان المذاهب في العامل في المنعوت. انظر: الارتشاف، ورقة (٢٩٥).
(٥،٦) عن (ب).
(٧) في (أ): « منعوتًا ».
(٨) سقط من (ب).

لو قلت: « قام زيدًا ضاربٌ »، [تريد: ضاربٌ زيدًا][1]، أو: « ضربتُ عمرًا رجلًا ضاربًا »، تريد: ضربتُ رجلًا ضاربًا عمرًا، لم يجز. فلا يلي العامل إلا ما عمل فيه؛ فلذلك لا يلي « كان » إلا ما عملت فيه، وكذلك نقول[2]: خبر « إن » المرفوع ليس بمعمول[3] لـ « إنَّ »، وإنما هو على أصله في باب المبتدأ[4]؛ ولولا ذلك لجاز أن يليها، وإنما وليها إذا كان مجرورًا؛ لأنها ممنوعة من العمل فيه [٧٣ب] بدخول حرف الجر، مع أن المجرور رتبته التأخير، فلم يبالوا بتقديمه في اللفظ؛ إذ كان موضعه التأخير؛ ولأن المجرور ليس هو بخبر على الحقيقة، وإنما هو[5] متعلق بالخبر، والخبر منويّ في موضعه، أعني بعد الاسم المنصوب بـ « إنَّ »[6].

فإن قيل: ولعل امتناع النعت من التقديم على المنعوت إنما هو من أجل الضمير الذي فيه، والضمير حقه أن يترتب بعد الاسم الظاهر؟

قلنا: هذا ليس بمانع؛ لأن خبر المبتدأ حامل للضمير، ويجوز تقديمه[7]، ورُبّ مضمرٍ يجوز تقديمه على الظاهر إذا كان موضعه التأخير!

فإن قيل: ولعل امتناع تقديم النعت إنما وجبَ من أجل أنه تبيين للمنعوت وتكملة لفائدته، فصار كالصلة من الموصول؟

قلنا: هذا باطل؛ لأن الاسم المنعوت [٥١أ] يستقلُّ به الكلام، ولا يفتقر إلى نعته افتقارَ الموصول إلى صلته.

ومما يُبيِّن لك أن الفعل العامل في الاسم لا يعمل في نعته: أن النعت صفة للمنعوت لازمة له قبل وجود الفعل وبعده، فلا تأثير للفعل فيه، ولا تسلُّط له عليه، وإنما التأثير فيه للاسم المنعوت؛ إذ بسببه يرتفع وينتصب وينخفض، وإن لم يجز أن تكون الأسماء عواملَ في الحقيقة.

وهذا بخلاف الحال؛ لأن الحالَ، وإن كان صفة كالنعت، وفيها ضمير يعود على

(١) ما بين القوسين عن البدائع (١/ ١٨٤). (٣،٢) عن (ب).

(٤) هذا مذهب الكوفيين. انظر: الإنصاف (١/ ١٧٦).

(٦،٥) سقط من (ب).

(٧) أجاز البصريون تقديم الخبر مفردًا كان أو جملة. وخالفهم الكوفيون في ذلك؛ يقول سيبويه في تقديم الخبر (١/ ٢٧٨): « وهذا عربي جيد، وذلك قولك: تميميٌّ أنا، ومشنوءٌ من يشنؤك. ورجلٌ عبد اللّـه ». انظر: المقتضب (٤/ ١٢٧)، والإنصاف (ص ٦٥).

الاسم كالنعت، و« ضاحكًا » إذا كان حالًا من « زيد »، هو « زيد » في المعنى، كما يكون إذا كان نعتًا كذلك - لكن[١] الحال ليست بصفة لازمة للاسم كالنعت، وإنما هي صفة للاسم في حين وجود الفعل (خاصة، فالفعل)[٢] إذًا أولى بها من الاسم، فعمل فيها دونه، فلما عَمِلَ فيها الفعل[٣] جاز تقديمها إليه، كقولك: « جاء ضاحكًا زيد ». وتقديمها عليه كقولك: « ضاحكًا جاء زيد »، وتأخُّرها بعد الفاعل كقولك[٤]: « جاء زيد ضاحكًا »؛ لأنها كالمفعول؛ لعَمَلِ الفعل فيها.

والنعت بخلاف هذا كله، وسنبيِّن فيما بعد[٥] - إن شاء اللّـه تعالى - فصلًا عجيبًا في أن الفعل لا يعمل بنفسه إلا بثلاثة أشياء: الفاعل، والمفعول به، والمفعول المطلق، أو ما هو صفة لأحد هذه الثلاثة في حين وقوع الفعل، ويخرج عن هذا الفصل: الظرف من الزمان، والظرف من المكان، والنعوت، والأبدال، والتوكيدات، وجميع الأسماء المعمول فيها، ونقيم هنالك البرهان القاطع على صحة هذا المعنى، بعون اللّـه تعالى.

فصل

[في الحال من النكرة]

حقُّ النكرة إذا جاءت بعدها الصفةُ أن تكون جارية عليها، ليتفق اللفظ. وأما نصبُ الصفة على الحال فيضعف[٦] عندهم لاختلاف اللفظ من غير ضرورة. هذا منتهى قول النحويين، وكان شيخنا أبو الحُسَين[٧] - رحمه اللّـه تعالى - **يردُّ هذا القول بالقياس والسماع**:

- **أما**[٨] **القياس** فكما جاز أن يختلف المعنى في نعت المعرفة والحال منها إذا قلت: « جاءني زيدٌ الكاتبُ »، و« جاءني زيدٌ كاتبًا »، وبينهما من الفرق في المعنى ما تراه، فما المانع من اختلاف المعنى كذلك في النكرة إذا قلت: « مررتُ برجلٍ كاتبٍ »، أو: « برجلٍ كاتبًا »؟ وإذا كان كذلك فلا بد من الحال إذا احتيج إليها.

---

(١) في (أ، ب): « ولكن ». (٢-٤) عن (ب).

(٥) انظر فيما يأتي المسألة رقم (٧٠).

(٦) انظر: الكتاب (١/ ٢٧٢)، والمقتضب (٤/ ٢٨٦، ٣١٤، ٣٩٧). والارتشاف، ورقة (ص ٢٣٤).

(٧) يعني ابن الطراوة. (٨) عن (ب).

- **وأما السماع**(١) ففي الحديث: « **صلّى خلفَه رجالٌ قيامًا** »(٢). وأما « وقعَ أمرٌ فجأةً » فليس بحال من « الأمر »، وإنما هو حال من « الوقوع »، كما تقول: « سَقي جمل أحسن من سقي ناقة »(٣)، إنما هو حال مما دل عليه « سَقي »، وهو(٤) المصدر [٧٤ب] ومنه « أقبلَ رجلٌ مشيًا »، هو(٥) حال من الإقبال(٦)، وسيأتي بيانه، إن شاء اللّه تعالى.

والذي قاله الشيخ صحيحٌ، ولكن أكثر الكلام على ما قاله النحويون، إيثارًا لاتفاق اللفظ، ولتقارب ما بين المعنيين في النكرة، وتباعد ما بينهما في المعرفة؛ لأن الصفة هي النكرة (مجهولة عند)(٧) المخاطب حالًا كانت أو نعتًا، وهي في المعرفة بخلاف ذلك، فَتَأَمَّلْهُ تَعْرِفْهُ، إن شاء اللّه تعالى(٨). ولو كانت الحال من النكرة [ممتنعة](٩)، وكان رديئًا في الكلام لعلّة التنكير، لما اتفقت العرب على جَعْلها حالًا إذا كانت مُقدَّمة على الاسم، كما أنشد سيبويه:

لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ(١٠) ....

وَتَحْتَ العَوَالي والقَنَا مُسْتَكِنَّةً ظِبَاءٌ أَعَارَتْها العيونَ الجآذرُ(١١)

فإن قيل: وما حمل سيبويه وغيره على أن يجعلوا « موحشًا » حالًا من « طلل »، و « قائمًا » حالًا من « رجل »(١٢)، إذا قلت: « فيها قائمًا رجل »، وهو لا يقول بقول

---

(١) عن (ب). (٢) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة (٢/ ٥٩).

(٣) في الروض الأنف للمؤلف (١/ ١٥١): « وسقيتها أحسن من سقي إبلك ».

(٤،٥) عن (ب).

(٦) يرتبط هذا القول بأصل عند السهيلي، وهو أن الحال هي صاحب الحال، وليس المشي هو الرجل. انظر: الروض الأنف (٢/ ٢٤٤).

(٧) في (أ، ب): « محمولة على ».

(٨) انظر المسألة رقم (٢٨) من هذا الكتاب، والمقتضب (٤/ ٣٠٠)، وشرح المفصل (٢/ ٥٧)، وشرح الكافية للرضي (١/ ١٨١).

(٩) ما بين القوسين عن البدائع (١/ ١٨٥).

(١٠) من شواهد الكتاب (١/ ٢٧٦). وفيه: « لعزة... ». وعجزه:

.... يَلُوحُ كأنه خِلَلُ

هذا وانظر روايته في الخزانة (١/ ٥٣٢، ٥٣٣).

(١١) البيت لذي الرمة، وهو من شواهد الكتاب (١/ ٢٧٦). ورواية الديوان (ص ٢٤٥):

وتحتَ العوالي في القنا مستظلةً

(١٢) في الارتشاف، ورقة (٢٣٤): « وفيها قائمًا رجل. ويظهر من كلام سيبويه أن صاحب الحال في هذا هو المبتدأ ».

الأخفش[١]: إن قولك: « رجل » و « طلل » فاعل[٢] بالاستقرار الذي تعلق به الجار، فلو قال بهذا القول[٣] عذرناه، ولكن الاسم النكرة عنده مبتدأ، وخبره في المجرور قبله، ولا بُدَّ في خبر المبتدأ من ضمير يعود[٤] على المبتدأ، تقدم الخبر أو تأخر، فَلِمَ لا تكون هذه الحال من ذلك الضمير، ولا تكون من النكرة؟ [و][٥] ما الذي دعاهم إلى هذا؟

فالجواب: أن هذا سؤال يجب التقصِّي عنه[٦] والاعتناء به، فقد كَعَّ عنه أكثر الشارحين للكتاب، والمؤلفين في هذا الباب، بل ما رأيت أحدًا منهم أشار فيه (إلى جواب)[٧] مقنع، وأما أكثرهم فلم يتنبه للسؤال، ولا تَعَـرَّض إليه بحال.

والذي أقوله - وباللّـه التوفيق -: أَنَّ هذه المسألة في النحو، بمنزلة مسائل الدَّوْرِ في الفقه، ونضرب منه مثالًا، **فنقول**:

رجل شهد مع آخر (في عبد)[٨] أنه حُرٌّ، فعُتق العبد وقُبلت شهادته، ثم شهد ذلك الرجـل مـرة أخـرى فـأُريد تَجريحُه، فشهد العبد المُعتَق فيه بالجُرْحَة[٩]، فإن قُبلت شهادته ثبتت جُرْحَة الشاهد، (وإن ثبتت جُرْحَة الشاهد)[١٠] بطل عتق العبد، وإن بطل عتقُ العبد سقطت شهادته، وإن سقطت شهادته لم يصح جُرْحَة الشاهد، واستدارت المسألة هكذا. وكل فرع يؤول إلى إسقاط أصله فهو أولى أن يسقط في نفسه.

وكذلك مسألة هذا الفصل:

فأنت إن جعلت الحال من قولك: « فيها قائمًا رجلٌ »، من الضمير، لم يصحّ تقديرُ المضمر [٥٢أ] إلا مع تقدير فعل يَـتَـضَمّنُه، ولا يصح تقدير فعل بعده مبتدأ؛ لأن معنى الابتداء يبطل، ويصير المبتدأ فاعلًا، (وإذا صار فاعلًا بطل أن يكون في

---

(١) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، أحذقُ أصحاب سيبويه، وكان المرجع في فهم الكتاب، تـوفي رحمه الله سنة (٢١٥ هـ). وقيل: سنة (٢٢١ هـ)، انظر: نزهة الألباء (ص ١٨٤)، والإنباه (٢/ ٣٦).

(٢) سقط من (ب).

(٣) انظر: الإنصاف (ص ٥١).

(٤) عن (ب).

(٥) زدنا « الواو » ليستقيم السياق.

(٦، ٧) عن (ب).

(٨) سقط من (ب).

(٩) الجرحة: ما تُـجرح به الشهادة.

(١٠) عن (ب).

الفعل ضمير لتقدّم الفعل على الفاعل)[١]، وإذا بطل وجودُ الضمير بطلَ وجودُ الحال منه، وهذا بديعٌ في النظر.

فإن قيل: إن المجرور يُنوَى به التأخير؛ لأنه المبتدأ حقه[٢] أن يكون مؤخرًا[٣].

قيل: وإذا نويتَ به التأخير لم يصح وجود الحال مُـقَّدمةً على المبتدأ؛ لأنها لا[٤] تتقدم على عاملها إذا كان معنويًّا. فبطل كون الحال من شيء غير الاسم النكرة، الذي هو مبتدأ عند سيبويه، وفاعل عند الأخفش.

وهذا السؤال لا يلزم « الأخفش » على مذهبه، وإنما يلزم سيبويه ومن قال بقوله؛ ولولا الوحشةُ من مخالفة الإمام « أبي بشر »[٥] لنصرتُ قول الأخفش نصرًا مُؤَزَّرًا؛ وجَلَوتُ مذهبَه في مِنَصَّةِ التحقيق مُفَسَّرًا! ولكن النفْسَ إلى نصرة سيبويه أَمْيلُ، واللّـه الموفق للصواب، وإليه المآب.

وسيأتي في باب الابتداء من إقامة البرهان على بطلان[٦] قول الأخفش ما ينافي إشارتي ههنا إلى نصرته [٧٥ب].

* * *
* *
*

(١،٢) عن (ب).

(٣) على هامش (ب): « لأنه وصف للمبتدأ في المعنى، وحق الوصف أن يتأخر عن الموصوف. أي: والوصف بعد الموصوف ».

(٤،٥) عن (ب).

(٦) سقط من (ب).

(٤٣)

مسألة

[في قطع النعت وفائدته]

قوله[١]: « وإذا تكررت النعوتُ فإن شئتَ أَتبعتَها الأول »[٢].

جعل « أبو القاسم » تكرار النعوت شرطًا في جواز القطع من الأول، ولا يلزم هذا الشرط على الإطلاق! ولكن الاسم إذا كان معروفًا عند المخاطب، ولم يقصد تمييزه من غيره، لم يكن النعتُ حينئذ من تمامه، وإنما يُقصدُ به مدح أو ذم، فلم يمتنع القطع من الأول، كما قال سيبويه: « سمعتُ العربَ تقول: الحمد للّه ربُّ العالمين؛ فسألتُ يونس عنها، فزعم أنها عربية »[٣].

وأما إذا كان المنعوتُ غير متميِّز عند المخاطب إلا بنعته، فلا بدّ حينئذ أن يكون تابعًا للمنعوت؛ ثم يكون تكرارُ النعوت شرطًا في جواز القطع، كما قال أبو القاسم.

وفائدةُ القطع من الأول أنهم أرادوا تجديدَ مدحٍ أو ذمٍّ غير المذكور في أول الكلام؛ لأن تجددَ لفظ غير الأول دليلٌ على تجددِ معنى، وكلما كثرت المعاني وتجدد المدحُ كان أبلغَ. وقد رأيتُ هذا المعنى للفراء[٤] فاستحسنتُه.

* * *

---

(١) سقط من (ب). (٢) الجمل (ص ٢٧).

(٣) قال سيبويه (١/ ٢٤٨): « وسمعنا بعض العرب يقول: الحمد للّه رب العالمين. فسألت عنها يونس، فزعم أنها عربية ».

(٤) هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد اللّه. أخذ عن الكسائي، ويونس بن حبيب. وكان إمامًا في اللغة والنحو، توفي في خلافة المأمون سنة (٢٠٧ هـ) عن (٦٣) سنة. انظر: نزهة الألباء (ص ١٢٦)، والعبر للذهبي (ص ٣٥٤).

(٤٤)

مسألة

[في عطف النعوت بعضها على بعض]

قال: « وإن شئتَ عطفتَ بعض النعوت على بعض »[(١)].

الأصل في باب العطف أن لا يُعطَفَ الشيء على نفسه، وإنما يُعطفُ على غيره؛ وعلّةُ ذلك أن حروف العطف بمنزلة تكرار العامل، وتكرارُ العامل يلزم معه تغايرُ المعمول. فإذا ثبتَ هذا ووجدتَ شيئًا معطوفًا على ما هو في معناه مثل قوله: « كذبًا وزُورًا »، و « كذبًا ومَيْنًا »، فما ذلك إلا لمعنى زائد خفي في اللفظ الثاني، أو لضرورة الشعر، فيُشَبَّه حينئذ تغايرُ اللفظين بتغاير المعنيين، فَيُعطفُ أَحدُهما على الآخر، كما فُعِل بأشياء أُضيف فيها الشيء إلى نفسه لتغاير اللفظين. وقد تقدم شرح ذلك في أوائل الكتاب[(٢)].

وإذا كان الأمر كذلك بَعُدَ كُلَّ البعدِ[(٣)] أن تقول: « جاءني محمدٌ وأبو عبد اللّـه »، وهو هو؛ أو: « رضي اللّـهُ عن عَتِيقٍ[(٤)] وأبي بكر ». (وقد عُلم أن أبا بكر)[(٥)] هو عَتِيقٌ؛ لأنك عطفت الشيء على نفسه، و « الواو » إنما تجمع بين الشيئين لا بين الشيء الواحد؛ فإن كان في الاسم الثاني فائدةٌ زائدةٌ على معنى الاسم الأول، كنتَ مُخيّرًا بين العطف وتركه؛ فإن عطفتَ فمن حيث (قصدت تعداد الصفات، وهي متغايرة، وإن لم تعطف فمن حيث)[(٦)] كان في كل واحد منهما ضمير هو الأول، فتقول على الوجه الأول: « زيدٌ شاعرٌ وكاتبٌ »[(٧)]، وعلى الثاني: « شاعرٌ كاتبٌ »[(٨)]. كأنك عطفت بالواو الكتابة على الشِّعر، وحين لم تعطف أتبعتَ الثاني الأول؛ لأنه

(١) الجمل (ص ٢٨).
(٢) يعني بذلك إضافة التخصيص، نحو: « زيد بطة »، و « مسجد الجامع ». انظر « المسألة الأولى ».
(٣) عن (ب).
(٤) في الاستيعاب (ص ٩٦٣) في ترجمة أبي بكر: « وكان يقال له عتيق.. قال الليث بن سعد وجماعة: إنما قيل له عتيق لجماله وعتاقة وجهه. وقال مصعب الزبيري وطائفة من أهل النسب: إنما سمي أبو بكر عتيقًا؛ لأنه لم يكن في نسبه شيء يعاب به... ».
(٥،٦) عن (ب).
(٧) في (أ، ب): « زيد شاعر كاتب ».
(٨) في (أ، ب): « زيد شاعر وكاتب ».

هو؛ من حيث اتحد الحامل للصفات.

فأما في كتاب اللّـه - تعالى - فقلّما تجد أسماءَه الحسني معطوفةً بالواو، نحو: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ [الفاتحة: ٢] و ﴿ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [البقرة: ١٢٩] و ﴿ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ﴾ [الحشر: ٢٣]، إلى آخرها؛ لأنها أسماء له - سبحانه -، والمسمى بها واحد، فلم تجرِ مجرى تعداد الصفات المتغايرة، ولكن مجرى الأسماء المترادفة، نحو: « الأسد والليث »، وغير ذلك.

فأما قوله سبحانه: ﴿ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ﴾ [الحديد: ٣]، فلأنها ألفاظ متضادة المعاني في أصل موضوعها، فكان دخول « الواو » صرفًا لوهم المخاطب - قبل التفكر والنظر - عن توهُّم المحال، واجتماع الأضداد في المجال؛ لأن الشيء لا يكون ظاهرًا باطنًا من وجه واحد، وإنما يكون[1] ذلك من وجهين مختلفين، فكان العطف ههنا أحسنَ من تركه، لهذه الحكمة الظاهرة، بخلاف ما تقدم مما لا يستحيل اجتماعه من الصفات في محل واحد.

وأما قوله سبحانه وتعالى: ﴿ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ ﴾ [غافر: ٣]؛ فإنما حَسُن العطف بين الاسمين [٧٦ب] الأولين لكونهما من صفات الأفعال، وفعله - سبحانه - في غيره لا في نفسه؛ فدخل حرفُ العطف للمغايرة الصحيحة بين المعنيين، ولتنزُّلهما منزلةَ الجملتين؛ لأنه - سبحانه - يريد تنبيه العباد على أنه يفعل هذا ويفعل هذا، ليرجُوه ويُؤمِّلوه. ثم قال: ﴿ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ﴾، بغير واو؛ لأن الشِّدة راجعة إلى معنى القوة والقدرة، وهو معنى خارج عن صفات الفعل، فصار بمنزلة ما تقدم من قوله: ﴿ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴾ [غافر: ٢]. وكذلك ﴿ ذِى ٱلطَّوْلِ ﴾؛ لأن لفظ « ذي » عبارة عن ذاته - سبحانه - فصحَّ جميع ما أصَّلناه، والحمد للّـه.

وفي هذه الآية تصديق لقوله - عليه الصلاة والسلام -: « **إنَّ اللّـهَ - تعالى - كتبَ كتابًا هو[2] عنده فوقَ عرشِهِ، فيه: إنَّ رحمَتي غَلَبَتْ غضَبِي** »، (**ويُروى: سبقتْ غضبي**)[3]؛ وذلك أن في أولها: ﴿ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴾ [غافر: ٢]، وعلمه محيط بما فوق العرش وما دونه. ثم قال: ﴿ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ

(١، ٢) عن (ب).

(٣) سقط من (ب). والحديث أخرجه البخاري في كتاب التوحيد (٩/ ١٥٣).

ٱلتَّوۡبِ ﴾، فهاتان صفتان من صفات الرحمة. ثم قال: ﴿ شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ ﴾، فهذه صفة واحدة، وقد سبقتهما صفتان من صفات الرحمة، واثنتان تغلب واحدة، وهما سابقتان [٥٣أ] لها في الذِّكر، فَصَحَّت رواية من روى: « **سبقت** »، ورواية مَن روى: « **غلبت غضبي** »، واللَّـه يجيرنا من غضبه، ويتغمدنا برحمته وكرمه، لا رب غيره.

* * *
* *
*

(٤٥)

مسألة

[في العلَم المنقول من اسم الجنس]

قالت الخِرْنِق بنت هفَّان[١]..

هذا الاسم يقال فيه: « الخِرْنق »[٢]، بالألف واللام. والقياس سقوطها؛ لأنه اسم علم، والعلم إذا نُقل من الأجناس لم تدخله الألف واللام في حال العلمية، كمرأة تُسمى « مُزْنة »[٣]، أو رجل يُسمى « كعبًا »، أو « قردًا »، أو « فيلًا »[٤].

فإن كان منقولًا من الصفة كـ « الحارث » و « العباس »، جاز إدخال الألف واللام فيه؛ لأن الألف واللام تدل على المعنى المعهود فيما دخلت عليه، (وهم يريدون)[٥] الإشارة إلى ثبوت هذه الصفة في المسمَّى، ولا يريدون الإشارة إلى معنى الأرنب والقرد، ونحوهما في المسمَّى بذلك. وإنما هي علامة وُضعت للشخص ولفظه، ولا يُراد بها إلا مَيْزُه عن غيره، كما قال « بَيْهَسٌ »[٦] المُلقَّب بنعامة حين سَخِرَ النعمانُ بن المنذر منه[٧]، واستقبح اسم نعامة، فقال: « أبيتَ اللعن، إن

(١) هي خرنق بنت بدر بن هفان، من بني الحارث بن سعد بن ضبيعة، رهط الأعشى. وهي أخت طَـرَفَة ابن العبد لأمه. وأكثر شعرها في رثائه وفي رثاء زوجها بشر بن عمرو الأسدي. ماتت قبل الإسلام بنحو ستين سنة. ولها ديوان صغير مطبوع في بيروت سنة (١٨٩٩ م)، نشر حديثًا بتحقيق الدكتور حسين نصار. هذا، وقد استشهد الزجاجي في الجمل (ص ٢٨) ببيتيها المشهورين، وهما:

لا يَبْعَدَنْ قَومي الذين هُمُ ... سُمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزْرِ

النَّازلون بكلِّ مُعترَكٍ ... والطَّيِّبون مَعاقِدَ الأُزْرِ

وقد عرض لها السهيلي بالتحليل في المسألتين التاليتين؛ فأما في هذه المسألة، فقد عرض لبيان اسمها وسر دخول الألف واللام عليه.

(٢) في اللسان « الخرنق »: « الخرنق: ولد الأرنب، يكون للذكر و الأنثى. وقيل: هو الفتى من الأرانب ».

(٣) المزنة: القطعة من السحاب.

(٤) من الأعلام – كما في القاموس المحيط« قرد » –: قرد بن معاوية، وهو هذلي. وكذلك فيل، وهو مولى زياد بن أبي سفيان.

(٥) عن (ب).

(٦) هو بيهس الفزاري، كان جسيمًا طويلًا، ولذلك سمي بنعامة. انظر: الأغاني (٢١/ ١٢٣)، والفاخر (ص ٦٢)، وتاج العروس« بهس ».

(٧) سقط من (ب).

الاسم علامةٌ، وليس بكرامة، ولو كان حُسنُ الاسم شرفًا للمسمَّى لاشترك الناسُ في اسم واحد ». فكانت هذه من حِكَمِـهِ المأثورة.

فإذا ثبت هذا فالقياس أن لا يُـقال: الخِرنق - بالألف واللام - في الاسم العَلَم، إلا أن له وجهًا يُخرَّج عليه، وهو أن يُراد وصف المرأة باللِّين(١) وملاسة(٢) الجلد، أو غير ذلك من الصفات الموجودة في الخِرْنق، فيدخلُ الاسمَ معنى الصفة المنقولة إلى العلمية، فيدخله الألف واللام؛ كما قالوا: « الرَّباب »، والرَّباب منقول من الأجناس؛ لأنه السحاب، ولكنه مشتق من « ربْبتُ الشيء أربُّه »، فكأنه يربُّ النبات بمائه ويصلحه، ثم سمّوا المرأة « ربابًا »؛ فتارة يدخلون الألف واللام، كأنهم يريدون معنى الصفة، وتارة يجرون الاسم مجرى المنقول من الأجناس، كما قال(٣):

عَـلِـقَ الـقَـلْـبُ رَبَـابَـا ....

ومما يُـقَوِّي دخولَ معنى الصفة في « الخرنق » ونحوه ما حكاه سيبويه من قولهم: « مررتُ بسَرْجٍ خَزٍّ صُفَّـتُه »(٤)، و« برجل أَسَدٍ أبوه »(٥)؛ فإذا كانوا قد أجروا «الخَزَّ » مجرى النعتَ في إعرابه، لموضع اللِّين الذي فيه، وهو اسم جنس، فلا يَبْعُدُ أن يُشار إلى ذلك المعنى في الأسماء المنقولة إلى العلمية، وباللّـه التوفيق.

* * *

(١) لعل السهيلي قد أخذ هذا من قول رؤبة:

إذا العجوزُ غَضِبتْ فطَلِّقِ ... ولا تَرَضَّاها ولا تَمَلَّقِ

واعْمِدْ لأخرى ذاتِ دلٍّ مُونقِ ... لَيِّنةِ المَسِّ كمَسِّ الخِرْنِقِ

انظر الرجز في: معجم الأدباء (١١/ ١٥٠).

(٢) في (أ، ب): « ملاينة ».

(٣) هذا صدر بيت بلا نسبة في أمالي القالي (٢/ ٣٠٨)، وعجزه:

.... بَعْدَ ما شابتْ وشَابَا

[الناشر].

(٤) انظر: الكتاب (١/ ٢٢٨)، وفي اللسان « صف »: « وصُفَّة الرَّحْل والسَّرْج: التي تضم العُرْقُوَتين [وهما خشبتان تضمان ما بين وسط الرحل والمؤخرة] والبِدَادَين [وبداد السرج والقتب: ذلك المحشوّ الذي تحتهما؛ لئلا يُدْبر الفرس] من أعلاهما وأسفلهما ».

(٥) انظر: الكتاب (١/ ٢٣١).

(٤٦)

مسألة

[في إعراب المضاف إلى ياء المتكلم]

قوله:

لا يَبْعَدَنْ قَوْمِي..........

يُسأل ههنا عن علامة الرفع في الفاعل الذي هو « قومي » [٧٧ب]، فيقال: أمُعْـرَب هو أم مبني؟ ومُحال أن يكون مبنيًّا، لأنه لا عِلَّة فيه تُوجِبُ البناء، ولأنه متمكن بالإضافة، وإذا كان معربًا[١] فأين حرف[٢] الإعراب؟ أهو الياء أم الميم؟ ومحال أن يكون الياء حرف إعراب؛ لأنه الاسم المضاف (إليه، وليست من الاسم المضاف)[٣] في شيء. فلم يبقَ إلا أن تكون « الميم » من « قومي » هي حرف الإعراب[٤]، وإذا كان كذلك فأين علامة الإعراب في حال الرفع والنصب؟

والجواب: أن الضمة التي هي علامة الرفع في الفاعل هي « واو » قصيرةُ الصَّوتِ، كما تقدَّم، و « الواو » تنقلب « ياءً »، عند مجاورة الياء فتقول: « هؤلاء مُسْلِمِيّ ». فالواو - وهي علامة الرفع - قد انقلبت بالمجاورة ياءً[٥]، فكذلك الضمة إذا قلتَ: « مسلم »، تنقلب كسرة إذا أضفته إلى نفسك، كما انقلبت الواوُ في الجمع المسلَّم حين أضفتَ إلى نفسك.

وإذا كانت الواو - وهي أقوى من الحركة - تنقلب ياءً في هذا الموطن، فما ظنك بالحركة وهي أضعف منها؟ فالكسرة الموجودة في اللفظ إذا قلت: « قومي »، عين الضمة التي قبل الإضافة، كما كانت الياء الأولى من قولك: « مسلميّ »، هي الواو بعينها التي كانت في قولك: « مسلمون »، قبل الإضافة.

وأما في حال الخفض، فالكسرةُ التي هي علامة الخفض ممتزجةٌ بصوت الياء إذا كانت الياء ساكنةً، وباقيةٌ على حالها إذا كانت الياء متحركة، فاستوى اللفظ في حال

---

(١) عن (ب).
(٢) في (أ): « علامة ».
(٣) سقط من (ب).
(٤) انظر المسألة رقم (٢٠).
(٥) في (أ، ب): « الياء ».

الرفع والخفض إذا قلتَ: « قومي »، أو: « غلامي »، كما استوى في الجمع إذا قلتَ: « هؤلاء مُسْلِمِيَّ »، و: «مررتُ بمُسْلِمِيّ ».

وأما الفتحة فقد غُلِّب عليها صوتُ الياء، فاستوت مع الكسرة، وإذا كانت الواو من « خاف » يُغَلِّبون عليها صوت الكسرة في حال الإمالة[١]، حتى يكون اللفظ بها كاللفظ بـ « باع » إذا أُمِليت، فما ظنك بالفتحة التي هي حركة، والحركة[٢] أضعف من الحروف، ولا سيما والفتحةُ أضعف الحركات؟ فاستوى لفظُ علامات الإعراب في هذا الباب، لما ذكرناه من العلل والأسباب.

* * *
* *
*

(١) الإمالة: أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء، وكل ما كان على وزن « فَعِل » - بكسر العين - فإمالة ألفه جائزة حسنة؛ إلا أنه فيما كانت ألفه منقلبة عن ياء أحسن؛ فأما الواو فهو فيها جيد، وليس كحُسنه في الياء؛ نحو: خاف ومات. انظر: الكتاب (٢/ ٢٦١)، والمقتضب (٣/ ٤٣).
(٢) عن (ب).

(٤٧)

مسألة

[في تحليل بيتي الخِرْنِق بنت هَفَّان]

قوله:

سُـــمُّ الــعُــدَاةِ.................

السَّم - بالفتح -: عندي مصدر « سَمَمْتُه سَمًّا »، إذا أطعمته السُّم، كما تقول: « زَبدتُه زَبْدًا »، إذا أطعمته الزُّبد. وأما « الزُّبد » فهو الاسم. فإذا فتحتَ « السين » فـ« العُداة » مخفوض في موضع نصب؛ لأنه المفعول في المعنى، (وإذا ضَممتَ « السين » فلا موضع له إلا الإضافة المحضة)[1]. ورواية مَن رواه بفتح السين أحصنُ للغة وأصحّ في المدح؛ لأنك تجعل « العُداة » مفعولين بهذا المصدر.

فإذا ضممتَ « السين » فالسُّم اسم، فترجع إضافته إضافة مِلْك واستحقاق، لا على نحو إضافة المصدر إلى المفعول، فيكون كقولك: « رماح العُداة »، أو: « سِلاح العُداة »؛ فيكون كالكلام المحتمل للمدح وغيره.

وإذا كان مصدرًا كان في معنى الفعل، تريد أنهم يَسُمّون العُداة؛ أي: يقتلونهم، ولا بد من المجاز في كل هذا، فمجازُ الكلام [٥٤أ] إذا جعلته مصدرًا حذفُ المضاف، كأنك قلت: ذوو سَمّ العداة، وإذا جعلته اسمًا؛ أي: إنهم بمنزلة السُّم.

وقد تُخرَّج رواية الضم على وجه، وهو أن السُّم لا يكون إلا قاتلًا، ولا يُـرَاد إلا ليُـقتل به، وليس كالرماح والسلاح لاختلاف المنافع والأغراض، فصار معنى الكلام: إنهم قاتلو العُداة. وعبَّر بالسُّم عن هذا المعنى. ورواية الفتح أبينُ وأشبهُ بصحيح الكلام.

وأما قوله:

.................وآفَــةُ الــجُــزْرِ

فمجازه أيضًا التشبيه، (جعلهم بمنزلة الآفة للجزر)[2]. والآفة: اسم ليس بمصدر عندي؛ لأنه على وزن « فَعَلَة »، كـ« العَظَمَة » و« الحَدَبَة » وغير ذلك، وإن

(١) عن (ب).

(٢) في (ب): « جعلهم آفة للجزر ».

كان قد وجد في المصادر هذا المثال، كـ « العَجَلة » و « الحَرَكة ». ولكن لما لم نجد منه فعلًا[1] ولا اسم فاعل، حكمنا بأنه اسم غير مصدر [٧٨ب].

فإن قيل: فقد قالوا: « رجلٌ مَؤُوفٌ »: إذا كانت به آفة؟

قلنا: باب « مَؤُوف »، كباب[2] « مَحْمُوم » و « مَجْنُون »، والحمى ليست بمصدر[3]، وكذلك: « الجانّ » و « الجِنَّة ». ولكن العرب قد تجعل ما فيه الشيءُ بمنزلة المفعول، وما له الشيءُ بمنزلة الفاعل وإن لم يكن له فِعْلٌ، كقولهم فيمن له رُمح: « رامِحٌ »، وفيمن له نبل: « نابِلٌ »، وفيما فيه الحُمَّي[4]: « محموم ». ومكانٌ « مضبوبٌ » و « مسبوعٌ »[5]، من الضباب والسباع.

ومنه طعام « مَسُوسٌ » و « مدودٌ »، إذا وقع فيه السُّوس والدُّود. على أنه قد يقال: ساسَ الطعامُ ودادَ، وسَوَّسَ ودَوّدَ، فهو مُسوِّس ومُدَوِّد. ولكن الأول مقول أيضًا.

فثبت من هذا أن[6] « الـجُزُر » مخفوض بالإضافة، وليس له موضع إلا الخفض بخلاف « العُداة » إذا فتحت السين من « سمّ ».

وأما « العُداة » فجمع « عادٍ »، كما تقول: « دُعاة » في جمع « داع ». وأما « أعداء » فجمع « عِدًا »، كما تقول: « أضلاع » في جمع « ضِلَع ». وأما « عِدًا » فليس له واحد من لفظه، وإنما هو اسم لجمع كـ « قوم » و « رهط ».

وأما « عَدُوّ » فيقع للواحد والاثنين والجمع؛ لأنه - واللَّـه أعلم - بمنزلة ما جرى من المصادر على « فَعُول »: كـ « الوَلُوع » و « القَبُول »، فلذلك لم يُثنَّ ولم يُجمَع؛ قال اللَّـه سبحانه: ﴿ هُمُ ٱلْعَدُوُّ فَٱحْذَرْهُمْ قَـٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ ﴾ [المنافقون: ٤].

وقد يجوز أيضًا أن يكون « أعداء » جمعًا[7] لِـ « عَدُوّ »، على تقدير حذف الحرف الزائد، فيكون كالثلاثي المجموع على « أفعال »؛ يُقَوِّي ذلك أنهم قد قالوا في

---

(١) في الصحاح للجوهري« أوف »: « وقد إِيفَ الزرعُ - على ما لم يُسمَّ فاعله - أي: أصابته آفة، فهو مَئُوفٌ مثل مَعُوف ». وفي اللسان « أوف »: « وآفَ القومُ وأُوفوا وإِيـفُوا: دخلتْ عليهم آفةٌ ».

(٢) يريد الأفعال الملازمة للبناء للمفعول. انظر: الكتاب (٢/ ٢٣٨)، وشرح فصيح ثعلب للهروي (ص ١٤).

(٣) عن (ب).

(٤) في (أ، ب): « وفيما فيه الشيء: محموم ».

(٥) لم أجد « مضبوبًا ومسبوعًا » فيما أتيح لي من كتب اللغة.

(٦) سقط من (ب).

(٧) عن (ب).

المؤنث: « عَدُوّة اللّـه »[١]. ولو كان مصدرًا ما ساغ فيه ذلك، والوجهان متكافئان في القياس والنظر، وباللّـه التوفيق.

وأما « الجُزُر » فجمع « جَزُور »، وهي « فَعُولٌ » بمعنى « مَفْعُولٍ ». وقد كان قياسه أن يكون بهاء التأنيث كـ « الحَلُوبة » و « الركوبة »، ولكنهم جعلوه[٢] اسمًا مخصوصًا بالإبل دون غيرها، فضعف الاعتماد على الفعل الذي هو الجزر، وصار كالاسم الذي لا ضمير فيه، فلم تدخله تاء التأنيث؛ إذ لا يُؤنَّث في الصفات إلا ضمائرها، ولا في الأفعال إلا فاعلوها. وسيأتي بيان ذلك. وقد مرّ منه أصل في باب الفاعل والمفعول[٣].

فإن قيل: ما الحكمةُ في تخصيص « النازلين » بالنصب على الإضمار، ورفع « الطيبين »؟ وهل ذلك لمعنى؟ أو الحكم فيهما سواء؟

فالجواب: أن القطعَ في « النازلين » بنصبه على الإضمار أولى، والرفع في « الطيبين » أولى من النصب؛ لأن معه واوَ العطف، فصار في حكم المعطوف[٤] على « سم العداة » و « آفة الجزر »، وليس في « النازلين » واو تُشركه مع ما قبله في الرفع، فكان أولى بالنصب ومخالفة الإعراب.

فإن قيل: فهلا أُدخِلَ الواوُ على « النازلين » دون « الطيبين »، أو أدخلها عليهما معًا؟

فالجواب: أن « واو » العطف وُضِعت لتعطف الشيءَ على غيره، لا لتعطف الشيء على نفسه، فإذا تغايرت معاني الصفات حسُن العطف، كقولك: « الكتاب والشاعر ». وإذا تقاربت معانيها قبح العطف، كقولك: « الخطيب الفصيح ».

وههنا « النازلين » في معنى[٥] « سُمّ العداة »؛ لأنهما في معنى الشجاعة، وأما « الطيبون » ففي معنى الصفات، وهو مخالف لمعنى الشجاعة والسخاء. فدخلت « الواو » للعطف كما دخلت في قوله: « وآفة الجُزر » عطفًا على « سُمّ العداة »، لتغاير الصفات. (واللّـه - سبحانه وتعالى - أعلم)[٦].

---

(١) انظر: المصباح المنير « عدو ».

(٢) سقط من (ب).

(٣) انظر: المسألة رقم (٣٢).

(٤) في (ب): « العطف ».

(٥،٦) سقط من (ب).

باب العطف

(٤٨)

[مسألة]

[العامل في المعطوف]

العامل في المعطوف مضمر يدل عليه حرف العطف[١]، وهو في معنى العامل في الاسم الأول، وكأنك إذا قلت: « قام زيد وعمرو »، قلت: قام زيد وقام عمرو؛ وأغنت الواو عن إعادة الفعل، **وإنما** [٧٩ب] **قلنا ذلك للقياس والسماع**:

- **أما القياس** فإن ما بعد حرف العطف لا يعمل فيه ما قبله، ولا يتعلق به إلا في باب المفعول معه[٢]، لعلة تُذكر هناك. ووجه آخر، وهو أن النعت هو المنعوت في المعنى، وليس بينه وبين المنعوت [٥٥أ] واسطة، ومع ذلك فلا يعمل فيه ما يعمل في المنعوت في أصح القولين[٣]، فكيف[٤] بالمعطوف الذي هو غير المعطوف عليه، وبينهما واسطة، وهو الحرف؟

- **وأما ما يدل على إضمار (العامل من)**[٥] **السماع**، فقول الأنصاري[٦]:

بَـلْ بَـنِـي الـنَّـجَّـارِ، إنَّ لـنـا ... فِـيـهـمُ قَـتْـلى وإنَّ تِـرَه

أراد: قتلى وَتِـرَة، ثم أظهر « إن »، فدلَّ على ما قلناه.

وهذا الأصل مُستتبٌّ في جميع حروف العطف إلا في « الواو » الجامعة، وهي التي تعطف الاسم على اسم لا يصح انفراده، كقولك: « اختصم زيد وعمرو »، و: « جلست بين زيد وعمرو »؛ فإن « الواو » ههنا تجمع بين الاسمين في العامل، فكأنك قلت: اختصم هذان، و: اجتمع الرجلان، إذا قلت: « اختصم[٧] زيد وعمرو ».

ومعرفة هذه الواو أصل ينبني عليه فروع كثيرة؛ منها أنك تقول: « رأيتُ الذي

---

(١) انظر: شرح المفصل (٣/ ٧٥).
(٢) سقط من (ب).
(٣) ارجع إلى المسألة رقم (٤٢).
(٤) سقط من (ب).
(٥) عن (ب).
(٦) هو خالد بن عبد العزى، كما في سيرة ابن هشام (١/ ٢٢). وفي (أ، ب): « بل بنو... ». وقبله:

ثُـمَّ قـالـوا: مَـنْ نَـؤُمُّ بـها ... أَبَـنِـي عَـوْفٍ أم بَـنِـي الـنَّـجَـره؟

(٧) في بدائع الفوائد (ص ٣٣٩): « اجتمع »، ط. عالم الفوائد [الناشر].

قامَ زيدٌ وأخوه »، على أن تكون « الواو » جامعة، وإن كانت عاطفة لم يجز؛ لأن التقدير: قام زيد وقام أخوه، فخلت الصلة من عائد يعود على الموصول.

ومنه قوله سبحانه: ﴿ وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ ﴾ [القيامة: ٩]، غلب المذكر على المؤنث لاجتماعهما، ولو قلت: « طلع الشمس والقمر »، يقبح ذلك!، إلا أن تريد الواو الجامعة، وأما في الآية فلا بد أن تكون جامعة؛ لأن لفظ « جُمع » يدل عليها[١].

فصل

[في دلالة الفاء العاطفة]

وأما « الفاء » فهي موضوعة للتعقيب، وقد تكون للتسبيب والترتيب، وهما راجعان إلى معنى التعقيب؛ لأن الثاني بعدهما أبدًا إنما يجيء في عَقِب الأول، والتسبيب نحو[٢]: « ضربتُه فبكى »، والترتيب مثل قوله سبحانه وتعالى: ﴿ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا ﴾ [الأعراف: ٤]؛ دخلت الفاء لترتيب اللفظ؛ لأن الهلاك يجب تقديمه في الذِّكر؛ لأن الاهتمام به أولى[٣]، وإن كان مجيء البأس قبله في الوجود. ومثله:

إنَّ مَــن ســادَ ثُــمَّ ســادَ أبــوهُ ثُــمَّ قد[٤] سادَ بعدَ ذلكَ جَدُّهْ[٥]

دخلت « ثم » لترتيب الكلام، لا لترتيب المعنى في الوجود.

وأما قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴾ [النحل: ٩٨]، فالفاء على[٦] أصلها من التعقيب، وإن كانت الاستعاذة قبل القراءة؛ إلا أنَّ العرب تعبِّر بالفعل عن ابتدائه تارة، وتعبر به عن انتهائه والفراغ منه أخرى؛ فعلى هذا يكون معنى (قرأتَ) في الآية: أي شرعتَ في القراءة، وأخذتَ في أسبابها.

ونحو منه ما جاء في الحديث من قوله: « **فصلَّي الصبحَ حين طلعَ الفجرُ** »[٧]، يريد ابتداء الصلاة. وأما قوله: « **ثم صَلَّاها من الغدِ بعد أن أسفرَ** » يريد الفراغ منها.

(١) انظر: الروض الأنف (١/ ٢٥). (٢،٣) عن البدائع (١/ ١٩٥).
(٤) سقط من (ب).
(٥) البيت لأبي نواس. انظر: ديوانه (ص ٤٩٣)، والخزانة (٤/ ٤١١)، وهو من شواهد المغني في « ثم » (ص ١٢٥).
(٦) عن (ب).
(٧) أخرجه عبد الرزاق عن عمرو بن حزم. انظر: صحيح مسلم (٢/ ١٠٦) برقم (١٣٣٥)، ط. دار الجيل، ونصب الراية (١/ ٢٢٥).

وحديث ابن عباس رضي الله عنهما في إمامة جبريل: « **صلي الظهرَ حين زالتِ الشمسُ** »، معناه: ابتداء الصلاة.

وأما قوله: « **وصلَّى العصرَ**[١] **حين صار ظلُّ كلِّ شيءٍ مثلَه** »[٢]، فيُحتمل أن يكون عبّر بالفعل عن ابتدائه، أو عن الفراغ منه. ومن ههنا نشأ الخلاف بين الفقهاء في دخول الظهر[٣] على العصر، والعصر على الظهر.

* * *
* *
*

(١) في (ب): « وصلى الظهر ».
(٢) أخرجه أبو داود في كتاب المواقيت (١/ ٩٣).
(٣) سقط من (ب).

(٤٩)

مسألة

[في « حتى » العاطفة]

وأما « حتى » فموضوعة للدلالة على أن ما بعدها غاية لما قبلها، وغاية كل شيء حَدُّه، ولذلك كان لفظُها كلفظ الحدّ: حاءٌ قبل تاءين، والحدّ: حاء قبل دالين، والدال كالتاء [٨٠ب] في مخرجها وشدَّتها، ولا تفارقها إلا في الجهر، فكانت لقوة الجهر أولى بالمعنى القوي، و هو[1] الاسم والفعل، و « حتى » حرف معناه في غيره لا في نفْسه بخلاف الاسم؛ **ومن حيث كانت « حتى » للغاية خَفَضوا بها كما يخفضون بـ « إلى » التي لانتهاء الغاية.**

والفرق بينهما: أن « حتى » غاية لما قبلها (وهو منه)[2]، وما بعد « إلى » ليس مما قبلها، بل عنده انتهى ما قبل الحرف؛ ولذلك فارقتها في أكثر أحكامها. ولم تكن « إلى » عاطفة لانقطاع ما بعدها عما قبلها، بخلاف « حتى ».

ومن حيث دخلت « حَتَّى » في حروف العطف، لم يجز دخولها على المضمر المخفوض إذا كانت خافضة[3]، لا تقول: « قام القومُ حتَّاك »؛ كما لا تقول: « قام القوم وك »[4]. ومن حيث كان ما بعدها غاية لما قبلها لم يجز في العطف: « قام زيد حَتَّى عمرو »، ولا: « أكلتُ خبزًا حتى تمرًا »؛ لأن الثاني ليس بحدٍّ للأول ولا طَـرَفٍ.

* * *

(١، ٢) عن (ب).

(٣) سقط من (ب).

(٤) انظر: أمالي السهيلي (ص ٤٢).

(٥٠)

مسألة

[في دلالة « أو » العاطفة]

« أو » وُضِعت للدّلالة على أحد الشيئين المذكورين معها؛ ولذلك وَقَعتْ في الخبر المشكوك فيه؛ من حيث كان الشكُّ ترددًا بين أمرين من غير ترجيح لأحدهما على الآخر، لا أنها وُضِعت للشك؛ فقد تكون في الخبر(١) ولا شكَّ فيه إذا أَبهمتَ على المخاطب، ولم تقصد أن تُبَيِّن له، كقوله سبحانه: ﴿إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧]؛ أي: أنهم من الكثرة بحيث يُقال فيهم: هم مائة ألف(٢) أو يزيدون. فـ « أو » على بابها دالة على أحد(٣) الشيئين؛ إما مائة ألف بمجردها، وإما مائة ألف مع زيادة، والمُخبِر في كل هذا لا يشكُّ.

وقوله: ﴿ فَهِيَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ [البقرة: ٧٤]، ذهب الزَّجَّاج في هذه، والتي(٤) في قوله: ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ [البقرة: ١٩]، إلى أنها « أو » التي للإباحة؛ أي: قد أُبيح للمخاطبينَ أن يُشَبِّهوا بهذا (أو هذا)(٥). وعندي أن « أو » [٥٦أ] لم تُوضَعْ للإباحة في شيءٍ من الكلام، ولكنها على بابها.

أما قوله تعالى: ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ فإنه ذكر مَثلين مضروبين للمنافقين في حالتين مختلفتين، فهم لا يخلون من إحدى(٦) الحالتين، فـ « أو » على بابها من الدلالة على أحد المعنيين. وهذا كما تقول: « زيد لا يخلو أن يكون في الدار أو في المسجد »، ذكرتَ « أو »؛ لأنك أردتَ أحد الشيئين. وتأمل الآية مع ما قبلها في التفسير تجدها كما ذكرتُ لك.

وأما قوله: ﴿ فَهِيَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾، فإنه ذكر قلوبًا، ولم يذكر قلبًا واحدًا، فهي على الجملة قاسيةٌ، وعلى التعيين: إما كالحجارة، ففيها ما هو كذلك، وإما أشدّ قسوة ففيها ما هو كذلك أيضًا. ومثل هذا قول ابن عُلْبَة(٧):

---

(١) في (أ، ب): « للخبر ». والمثبت عن البدائع (١/ ١٩٨)، والبحر المحيط (١/ ٨٣).

(٢،٣) عن (ب). (٤) في (أ، ب): « وكالتي ».

(٥،٦) عن (ب).

(٧) هو جعفر بن علبة بن ربيعة، من بني الحارث بن كعب، يكنى أبا عارم. وهو من مخضرمي الدولتين =

فَـقَـالُوا لَـنَـا: ثنـتان لا بُدَّ مـنهما

أي: لا بُدَّ منهما على الجملة، ثم قال:

صُـدُورُ رِمـاحٍ أُشرِعَتْ أو سَلاسِلُ

يريد في حقِّ كل منهم على التعيين، لا بُدَّ له من هذا أو من هذا. وأما في الجملة فالأمران واقعان جميعًا.

وقد يجوزُ في قوله ﷻ: ﴿ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ أن يكون مثل قوله: ﴿ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾.

وأما « أو »[1] **التي للتخيير** فعلى أصلها؛ لأن المُخيِّر إنما يريد أحد الشيئين.

وأما « أو » التي زَعَمُوا أنها للإباحة [نحو: « جالِسِ الحَسَنَ أو ابنَ سيرينَ »، فلم تُوجَد الإباحة][2] من لفظ « أو » ولا من معناها؛ وإنما أُخِذَت من صيغة الأمر مع قرائن الأحوال. و « أو » غير مُعتمَدة في هذا الكلام، وإنما دخلت لغَلَب العادة في أنَّ المشتغِل بالفعل الواحد لا يشتغل بغيره، وأن المجالِس للحسن أو ابن سيرين غير جامع بينهما معًا؛ ألا ترى أن المأمور بهذا لو جمع بين الشيئين المباحين لم يكن عاصيًا؟! علمًا بأن « أو » ليست ههنا معتمدة، واللّـه أعلم.

* * *
* *
*

= الأموية والعباسية. كان شاعرًا مقلًّا غزلًا، وكان من فرسان العرب. انظر: الأغاني (١١/ ١٤١). والبيت في المغني (ص ٦٨).

(١) عن (ب).

(٢) عن البدائع (١/ ١٩٩).

(٥١)

مسألة

[في « لَكِنْ » العاطفة]

وأما « لَـكِنْ » فأصحّ القولين فيها أنها مركبة [٨١ب] **من « لا » و « إنَّ »، و« الكاف »** التي هي للخطاب(١) - في قول الكوفيين(٢) - [و] ما(٣) أراها إلا كاف التشبيه؛ لأن المعنى يَدُلّ عليها إذا قلت: « ذهبَ زيدٌ لكنَّ عَمرًا مقيمٌ »، تريد: لا كفعل عمرو. فـ « لا » لتوكيد النفي عن الأول، (وإنَّ)(٤) لإيجاب الفعل الثاني، وهو المنفي(٥) عن الأول؛ لأنك ذكرت الذهاب الذي هو ضده، فدلّ على انتفائه.

فلا تقع « لكنّ » إلا بين كلامين متنافيين، فلذلك تركَّبت من « لا » و « الكاف » و « إنَّ »، إلا أنهم لما حذفوا « الهمزة » المكسورة(٦)، كسروا الكاف إشعارًا بها. ولا بدّ بعدها من جملة إذا كان الكلام قبلها موجبًا، شَدَّدْتَ نونَها أو خَفَّفْتَ، (فإذا كان ما قبلها منفيًّا اكتفيتَ بالاسم المفرد بعدها إذا خففتَ)(٧) النون منها، لعلم المخاطب أنه لا يُضاد النفْي إلا الإيجابُ(٨)، فلما اكتفتْ باسم مفرد - وكانت إذا خففتَ نونها لا تعمل - صارت كحروف العطف، فألحقوها بها؛ لأنهم حين استغنوا عن خبرها بما تقدم من الدلالة، كان إجراء ما بعدها على ما قبلها أولى وأحرى؛ ليتفق اللفظ كما اتفق المعنى.

فإن قيل: أليس مضادة النفي للوجوب بمثابة مضادة الوجوب للنفي، وهي في كل حال لا تقع إلا بين كلامين متضادين، فَلِمَ قالوا: « ما قامَ زيدٌ، لكنْ عمرٌو »، اكتفاءً بدلالة النفي على نقيضه، وهو الوجوب، ولم يقولوا: « قامَ زيدٌ، لكن عمرٌو » اكتفاءً(٩) بدلالة الوجوب على نقيضه، وهو النفي؟

---

(١) في (أ، ب): « والكاف هي التي للخطاب ».
(٢) انظر: الإنصاف (ص ٢٠٩)، ومغني اللبيب (ص ٣٢٣).
(٣) في (أ، ب): « ما » بلا واو قبلها، والتصويب عن بدائع الفوائد (ص ٣٤٥)، ط. عالم الفوائد [الناشر].
(٤) عن (ب).
(٥) في (أ، ب)، والبدائع: « النفي ».
(٦) في (أ) والبدائع: « المذكورة ».
(٧) عن (ب).
(٨) انظر: المقتضب (١/ ١٢).
(٩) سقط من (ب).

فالجواب: أن الفعل الموجبَ قد يكون له[١] معانٍ تُضاده وتُناقض وجوده، كالعِلم فإنه يُناقض وجوده الظن والشك والغفلة والموت، وأخصُّ أضداده به الجهلُ، فلو قلت: « قد علمتُ الخبر، لكن زيدٌ »، لم يُدْرَ ما تضيفُ إلى زيد، أظنٌّ أم شكٌّ أم غفلةٌ أم جهلٌ؟ فلم يكن بُدٌّ من جملة قائمة بنفسها ليعلم ما تُريد؛ فإذا تَقَدَّم النفي نحو قولك: « ما علمتُ الخبر، لكن زيد »، اكتُفِيَ باسم (واحد؛ لعِلم المخاطب أنه لا يُضاد نفيَ العِلم إلا وجودُه؛ لأن النفي)[٢] يشتمل على جميع الأضداد المنافية للعِلم.

فصل

[في إلغاء « لَكِـنْ »]

فإن قيل: ولِـمَ إذا خففتَ « لكنَّ » وجب إلغاؤها، بخلاف « إنَّ » و « أنَّ » و « كأنَّ »؟ فـ « إنَّ » يجوز فيها الوجهان مع التخفيف كما قال[٣]:

.... **كَأَنْ ظَبْيَـةً تَـعْطُـو إلى وارِقِ السَّلَمْ**

قلنا: زعم الفارسي: أن القياس فيهن كلهن الإلغاء إذا خُفِّفْنَ، ولذلك ألزموا « لكن » إذا خُففت الإلغاء، تنبيهًا على أن ذلك هو الأصل في جميع الباب. وهذا القول مع ما يلزم عليه من الضعف والوهن ينكسر عليه بأخواتها.

فيقال له: فلم خُصَّتْ « لكن » بذلك دون « إنَّ » و « أنَّ » و « كأنَّ »؟ ولا جواب له على هذا.

وإنما الجواب في ذلك: أنها لما كانت مركبةً من « لا » و « إنَّ »، ثُمَّ حُذِفت الهمزةُ اكتفاءً بكسر « الكاف »، بقي عملُ « إنَّ » لبقاء العلة الموجبة للعمل، وهي فتح آخرها، وبذلك ضارعت الفعل، فلما حُذفت النون المفتوحة، وقد ذهبت الهمزة للتركيب، ولم يبقَ إلا النون الساكنة - وجب إبطال حكم العمل بذهاب طرفيها وارتفاع علة المضارعة للفعل، بخلاف أخواتها إذا خُفِّفْن، فإن معظم لفظها باقٍ،

(١، ٢) عن (ب).

(٣) هو ابن صريم اليشكري، كما في الكتاب (١/ ٢٨١). وفي اللسان « قسم »: « وقال باعث بن صريم اليشكري - ويقال: هو كعب بن أرقم اليشكري - قاله في امرأته، وهو الصحيح »... وذكر أبياتًا، أولها هذا البيت، وصدره:

ويَـومًـا تُـوافِينـا بـوَجْهٍ مُقَسَّـمٍ ....

فجاز أن يبقى حكمها؛ على أن الأستاذ أبا القاسم بن الرَّمَّاك[١] - رحمه اللَّـه تعالى - قد أفادني روايةً عن يونس أنه حكى الإعمال في « لكن » مع تخفيفها[٢]. وكان أبو القاسم رحمه الله يستغرب هذه الرواية، ورأيته[٣] حين ذاكرني بها متعجبًا منها، وكان إمامًا في هذه الصناعة - رحمه اللَّـه تعالى -.

فصل

[في دخول الواو على « لَكِـنْ »]

واعلم أن « لكن » لا تكون حرف عطف مع دخول « الواو » عليها؛ لأنه لا يجتمع [٨٢ب] حرفان من حروف العطف؛ فمتى رأيت حرفًا من حروف العطف مع الواو، فالواو هي العاطفة دونه؛ فمن ذلك « إمَّا »[٤] إذا قلت: « إمَّا زيد وإمَّا عمرو ».

وكذلك « لا » إذا قلتَ: « ما قام زيدٌ ولا عمرو ». ودخلت « لا » لتوكيد النفي، ولئلا يُتوهَّم أن « الواو » جامعة، وأنت نفيتَ [٥٧أ] قيامهما في وقت واحد.

فصل

[في « لا » العاطفة]

ولا تكون « لا » عاطفة إلا بعد إيجاب، وشرطٌ آخرُ، وهو أن يكون الكلام قبلها يَتَـضمَّن بمفهوم الخطاب نَفْيَ الفعل عما بعدها، كقولك: « جاءني رجلٌ لا امرأةٌ »، و: « رجــلٌ عالـِم لا جاهلٌ ».

ولو قلت: « مررتُ برجل لا زيد »، لم يجز، وكذلك: « مررتُ برجل لا عاقل »؛ لأنه ليس في مفهوم الكلام ما ينفي الفعل عن الثاني. وهي لا تدخل إلا لتوكيد نفي. فإن أردت ذلك المعنى جئتَ بلفظ « غير »، فتقول: « مررتُ برجلٍ غير زيد »، و: « برجل غير عالِم ». ولا تقول: « برجل غير امرأة »، ولا « بطويل غير قصير »؛ لأن

(١) هو عبد الرحمن بن محمد بن الرماك. كان أحد أعلام النحو والأدب في عصر المرابطين. التقى به السهيلي في إشبيلية. وتوفي رحمه الله سنة (٥٤١ هـ). انظر: بغية الملتمس (ص ٣٤٦).

(٢) نقل أبو حيان هذا عن السهيلي في البحر المحيط (١/ ٦٢). وانظر: المقتضب (١/ ٥١)، وشرح المفصل (٨/ ٨٠)، وشرح الكافية للرضي (٢/ ٣٣٥)، ومغني اللبيب (ص ٣٢٣).

(٣) ساقطة من (أ)، وفي (ب): « وروايته ». ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٤) انظر: مغني اللبيب في « إما »، و « لكن » المخففة.

في مفهوم الخطاب[١] ما يغنيك عن معنى النفي الذي في « غير »، وذلك المعنى الذي دَلّ عليه المفهوم حين قلت: « بطويل لا قصير ».

وأما إذا كانا اسمين مُعَرَّفين نحو: « مررتُ بزيد لا عمرو »، فجائز هنا دخولُ « غير » لجمود الاسم العَلَم، وأنه ليس له مفهومُ خطابٍ عند الأصوليين إلا الصَّيْـرَفيّ[٢] من الشافعية، بخلاف الأسماء المشتقة وما جرى مجراها كـ « رجل »، فإنه بمنزلة قولك « ذَكَر »، ولذلك دَلَّ بمفهومه على انتفاء[٣] الخبر عن المرأة، ويجوز أيضًا: « مررتُ بزيد لا عمرو »؛ لأنه اسم مخصوص بشخص، فكأنك حين خصصتَه بالذِّكر، نفيتَ الـمرور عن « عمرو »، ثم أكَّدت ذلك النفي بـ « لا ».

* **وأما الكلام المنفيّ فلا يُعطف عليه بـ « لا »**؛ لأنَّ نفيك الفعلَ عن « زيد » إذا قلت: « ما قام[٤] زيد »، لا يُـفهم منه[٥] نفيه[٦] عن « عمرو »، فيؤكد بـ « لا ».

فإن قلت: أُؤكِّد بها النفي المتقدِّم.

قيل لك: وأي شَيءٍ يكون حينئذ إعراب « عمرو »، وهو اسم مفرد، ولم يَدْخل عليه عاطفٌ يعطفه على ما قبله؟ فهذا لا يجوز إلا أن تجعله مبتدأً وتأتي له[٧] بخبر، فتقول: « ما قام زيدٌ لا عَمرو هو القائمُ ». وأما إن أردتَ تشريكهما في النفي فلا بُدّ من الواو؛ إما وحدها، وإما مع « لا »، ولا تكون « الواو » عاطفة ومعها « لا » (إلا بعد نفي)[٨].

– وأما قوله سبحانه: ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الفاتحة: ٧]، فإن معنى النفي موجود في « غير ».

فإن قيل: فهلَّا قال: « لا المغضوب عليهم ولا الضالين »؟

فالجواب: أن في ذكر « غير » بيانَ الفضيلة للذين أنعم اللّـه عليهم، وتخصيصًا

(١) سقط من (ب).

(٢) هو أبو بكر محمد بن عبد اللّـه الصيرفي الشافعي؛ له مصنفات في المذهب، يقول الذهبي: وهو صاحب وجه. توفي سنة (٣٣٠ هـ) بمصر.

(٣) في (أ، ب): « انتقال ».

(٤) « ما قام » عن (ب).

(٥) عن (ب).

(٦) في (أ، ب): « نفي عمرو ».

(٧) عن (ب).

(٨) زدنا ما بين القوسين ليستقيم السياق، وليست في (أ)، ولا (ب)، ولا في البدائع.

لنفي صفة الغضب والضلال عنهم[١]، وأنهم الذين أنعم اللّـه عليهم بالنبوة والـهُدَى دون غيرهم. ولو قال: « لا المغضوب عليهم » (لم يكن في ذلك إلا تأكيد نفي إضافة الصراط إلى المغضوب عليهم)[٢]، كما تقول: « هذا غلام زيد لا عمرو »؛ أكدتَ نَفْيَ الإضافة عن « عمرو »، بخلاف قولك: « هذا غلامُ الفقيه غير الفاسق ولا الخبيث »، فإنك جَـمَعْتَ بين إضافة « الغلام » إلى « الفقيه » دون غيره، وبين نفي[٣] الصفة المذمومة عن الفقيه، فافهمه.

فإن قيل: وأي شيء أَكَّدتْ « لا » حين أدخلتَ عليها الواو، وقد قلت: إنها لا تُؤكِّد النفي المتقدِّم، وإنما تُؤكِّد نفيًا يدلُّ عليه اختصاص الفعل الواجب بوصف « ما »، كقولك: « جاءني عالم لا جاهل »؟

فالجواب: أنك حين قلت: « ما[٤] جاءني زيد »، لم يدل الكلام على نفي المجيء عن « عمرو » (كمـا تقدم، فلمـا عُطِف بالواو دَلَّ الكلام على انتفاء الفعل عن عمرو)[٥]، كما انتفى عن الأول، لمقام الواو[٦] مقام تكرار حرف النفي، فدخَلَت « لا » لتأكيد النفي عن الثاني.

* * *
* *
*

(١) عن (ب).
(٢) سقط من (ب).
(٣-٥) عن (ب).
(٦) يقصد: لقيام الواو.

(٥٢)

مسألة

[في « أم » العاطفة]

قوله: « وأما (أم) فلا يُعطَف بها إلا بعد [٨٣ب] استفهام »(١).

(هو كما قال، إذا أردتَ **المعادلةَ بين أمرين متساويين**، إما على جهة الاستفهام)(٢)، وإما على جهة التقرير أو التوبيخ.

ثم قد تكون « أم » إضرابًا، ولكن(٣) **ليس بمنزلة « بل »** كما زعم بعضهم(٤)، ولكن إذا مضى كلامك على اليقين(٥)، ثم أدركك الشك مثل قولهم: « إنها لإبلٌ. أم شاءٌ؟ »، أضرب عن اليقين(٦)، ورجع إلى الاستفهام حين أدركه الشكّ. ونظيره قول الزَّبَّاء حين تكلمت بـ« عسى »، ثم أدركها اليقين، فقالت(٧): « عَسَى الغُـوَيْرُ ». وهي متوقعة شرًّا، ثم غلب على ظنها الشر، فختمت الكلام بحكم ما غلب على ظنها لا بحكم « عسى »؛ لأنَّ « عسى » لا يكون خبرها اسمًا غير حَدثٍ، فكأنها قالت: « صار الغويرُ أبؤسًا »(٨).

وهذه « أم » التي هي مَشُوبة المعنى بالإضراب والاستفهام، ولا ينبغي أن تكون في القرآن، وإن كانت فعلى جهة التقدير، نحو قوله: ﴿ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى ﴾ [الزخرف: ٥٢](٩). وأحسبُ جميع ما وقع منها في القرآن إنما هو على أصلها

---

(١) نص الجمل (ص ٣٢): « وتقول: أقام زيد أم عمرو؟ معناه: أيهما قام؟ فإن قلت: قام زيد أم أخوك، لم يجز؛ لأن (أم) لا يعطف بها إلا بعد الاستفهام ».

(٢،٣) عن (ب).

(٤) انظر: المقتضب (٣/ ٢٨٩).

(٥،٦) في (أ، ب): « النفي ».

(٧) هذا مثل ذكره الميداني (٢/ ١٧). وانظر: الكتاب (١/ ٢٤، ٤٧٨).

(٨) قال ابن الطراوة في الإفصاح، ورقة (١٠): « قالت: عسى الغوير أبؤسًا.. ثم ثبت عندها ذلك المتوقع فأعملت في بقية كلامها صار، فكأنها قالت: صار الغوير أبؤسًا. وهذا التحول في المقام الواحد من حال إلى حال في كلام العرب واستعمال العامة أكثر من أن يحصى، وأعم وأشهر من أن يشهر أو ينمى ».
وكلام سيبويه ليس فيه إشارة إلى هذا التحول الذي قال به ابن الطراوة، بل قال (١/ ٢٤): « جعلوا عسى بمنزلة كان ». ويقول المبرد في المقتضب (٣/ ٧٠): « التقدير: عسى الغوير أن يكون أبؤسًا ».

(٩) انظر: الكشاف (٤/ ٢٠٤).

الأول من المعادلة، وإن (لم يكن)[١] قبلها « ألف » استفهام، نحو قوله: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ ﴾ [الطور: ٣٠] و ﴿ أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ ﴾ [الكهف: ٩]؛ لأن [٥٨أ] القرآن كلَّه مبني على تقرير الجاحدين وتبكيت المعاندين، وهو كله كلام واحد، كأنه معطوفٌ بعضه على بعض؛ فإذا وَجَدت « أم »، وليس قبلها استفهام في اللفظ، فهو مُتَضَمَّن في المعنى مَعلومٌ بقوة الكلام؛ كأنه يقول: أتقولون كذا (أم تقولون كذا)[٢]؟ و: أبلغك[٣] كذا أم حسبت أن الأمر كذا؟ ونظيره ما يتكرر في القرآن من قوله سبحانه: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا ﴾ [البقرة: ٥٨] و ﴿ وَإِذْ فَرَقْنَا ﴾ [البقرة: ٥٠][٤]، بواو العطف من غير ذكر عامل يعملُ في « إذ »؛ لأن الكلام في مَعْرِض تَعْدَاد النِّعَم وتكرار الأقاصيص، فيشير بالواو العاطفة إليها، كأنها مذكورة في اللفظ، ولعلم المخاطب بالمراد.

ومن هذا الباب: الواو المتَضَمِّنة لمعنى « رُبَّ »؛ فإنك تجدها في أول الكلام كثيرًا إشارة منهم إلى تعداد المذكور قبلها[٥]، من فخر أو مدح أو غير ذلك.

فهذه كلها معانٍ[٦] مضمرة في النفْس، وهذه الحروف عاطفة عليها، وربما صَرَّحت العربُ بذلك المضمر، كقول ابن مسعود ﷺ: « **دَعْ ما حاكَ في نفسك، وإنْ أفتوكَ عنه وأفتوكَ**... »[٧]. ولذلك حُذِف كثير من الجوابات في القرآن لدلالة « الواو » عليها، لعلم المخاطب أن « الواو » عاطفة. ولا يُعطف بها إلا على شيء، كقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا أَن يَجْعَلُوهُ ﴾ [يوسف: ١٥]، وكقوله تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ [الزمر: ٧٣][٨]. وهو كثير مما يُحذَف فيه الجواب، وعُطِف بالواو على المحذوف.

ومن المسألة الأولى قوله تعالى: ﴿ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ ﴾ [النمل: ٢٠]، ليس على معنى « بل »، ولكن عطفًا على الاستفهام المتضمَّن في الكلام، كأنه يقول: « أحضرَ أم كانَ من الغائبين؟ »؛ ألا تراه يقول: ما لي؟ كالمُستفهِم عن

(١، ٢) عن (ب). (٣) في (أ، ب): « أو بلغك ».
(٤) ليست في (أ). وفي (ب): « وإذ فعلنا ». وليست آية.
(٥) في (أ، ب): « بعدها ». (٦) سقط من (ب).
(٧) بنحوه في مسند أحمد (٢٩/ ٥٢٨) برقم (١٨٠٠١)، ط. الرسالة.
(٨) انظر: مغني اللبيب، القسم الثامن من الواو (ص ٤٠٠).

نفسه، إن كان حاضرًا فما لي لا أراه؟ ولولا هذا التقدير والإضمار لقال: ما للهدهد لا أراه؟ ولم يقل: « لا أرى الهدهد ».

* * *
* *
*

(٥٣)

مسألة

[في حذف حروف العطف]

لا يجوز إضمارُ حُروف العطف، خلافًا للفارسي ومَن قال بقوله؛ لأن الحروف أدلة على معانٍ في نفْسِ المتكلم، فلو أَضمرتَ لاحتاج المخاطَب إلى وحي يُسفِر به (عما في نفْس)[١] مُـكَلِّمه! وحكم حروف العطف في هذا حكم حروف النفي والتوكيد والتمني والترجي وغير ذلك؛ اللهم إلا[٢] أن حروف[٣] الاستفهام قد يَسُوغ إضمارها في بعض المواطن؛ لأن للمُستفهِم هيئةً تخالف هيئة المخبر؛ إلا أنهم احتجوا لمذهبهم بآيٍ من كتاب اللّـه، وأشياء من كلام العرب هي عند التأمل والتحصيل حُجَّة عليهم. كقول الشاعر[٤] [٨٤ب]:

كيفَ أصبحتَ؟ كيفَ أمسيتَ؟ مِمَّا يُـثـبـتُ الـوُدَّ فـي فُـؤادِ الـكَـريـمِ

هو عندهم على إضمار حرف العطف، ولو كان كذلك لانحصر إثبات الوُدّ في هاتين الكلمتين من غير مواظبة ولا استمرار عليهما. ولم يُرد الشاعر ذلك، وإنما أراد أن يجعل أَوَّل الكلام ترجمةً على سائره، يريد الاستمرار على هذا الكلام والمواظبة عليه، كما تقول: قرأتُ « ألفًا باءً »، جعلت ذكر هذين الحرفين ترجمة لسائر الباب وعنوانًا للغَـرَضِ المقصود. ولو قلت: « قرأتُ ألفًا وباءً »، لأشعرتَ بانقضاء المقروء حيث عطفتَ « الباء » على « الألف » دونَ ما بعدها، فكان مفهومُ الخطاب أنك لم تقرأ غير هذين الحرفين؛ ألا ترى كيف أشعرتِ « الواوُ » العاطفة في قوله سبحانه: ﴿ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ [الكهف: ٢٢]، على انقضاء العدد المتنازع فيه؟!

وما مثَّلوا به في قولهم: « اضرِبْ زيدًا عمرًا خالدًا »، ليس كما ظَـنُّوه من إضمار « الواو »، ولو كان كذلك لاختصّ الأمرُ بالمذكورين، وإنما المرادُ الإشارة بهم إلى ما بعدهم. ومنه قولهم: « بَوَّبتُ الكتاب بابًا بابًا »، و « قَسَمتُ المال درهمًا درهمًا »، ليس

---

(١) عن (ب).

(٢) سقط من (ب).

(٣) انظر: مغني اللبيب، همزة الاستفهام.

(٤) انظر: أمالي السهيلي (ص ١٠١، ١٠٢).

على إضمار حرف العطف، ولو كان كذلك لانحصر الأمر في « درهمين » و « بابين ».

وأما ما احتجوا به من قوله سبحانه: ﴿ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوۡكَ لِتَحۡمِلَهُمۡ قُلۡتَ لَآ أَجِدُ ﴾ [التوبة: ٩٢]، فليس على معنى « الواو » كما توهَّموه[1]. ولكن جواب « إذا » في قوله: ﴿ قُلۡتَ لَآ أَجِدُ ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ تَوَلَّواْ وَّأَعۡيُنُهُمۡ ﴾ [التوبة: ٩٢] إخبارٌ عنهم (وثناءٌ عليهم؛ لأنها نزلت في قوم مخصوصين)[3]،وهم سبعةٌ ذكرهم ابن إسحاق[4] وغيره، والكلام غير محتاج إلى العطف بالواو؛ لأنه مرتبط بما قبله كالتفسير له[5].

وبلغني عن بعض[6] أشياخنا الجِلّة أنه جعلَ من هذا الباب قولَ عُمَر بن الخطاب ﵁: « **لا يَغُـرَّنَّكِ هذه التي أعجبَها حُسنُها حبُّ رسولِ اللّـهِ ﷺ لها** »[7]، قال: « المعنى: حسنها وحبّ رسول اللّـه ﷺ لها ». وبلغ الاستحسانُ بالسامعين لهذا القول إلى أن علّقوه في الحواشي من كتاب الصحيح للبخاري، رحمه اللّـه تعالى! وليس الأمر كذلك، ولكن « الحبَّ » بدلٌ من قوله: « هذه »، بدلُ اشتمال في موضع رفع.

* * *
* *
*

---

(١) حكى السهيلي في كتابه الأمالي (ص ١٠٢) مقالتهم، فقال: « قالوا: المعنى: وقلتَ لا أجد؛ لأن جواب (إذا) في قوله: تولوا ».

(٢) انظر: المرجع السابق (ص ١٠٣).

(٣) سقط من (ب).

(٤) انظر: سيرة ابن هشام (٢/ ٥١٨).

(٥) في مغني اللبيب (ص ٧٠٦): « وقيل: بل هو الجواب (يعني: قلت)، و ﴿ تَوَلَّواْ ﴾ [التوبة: ٩٢] جواب سؤال مقدر، كأنه قيل: فما حالهم إذ ذاك ».

(٦) هو أبو القاسم بن الأبرش. انظر: الأمالي (ص ١٠١).

(٧) أخرجه البخاري في كتاب النكاح، باب حب الرجل بعضَ نسائه أفضل من بعض (٧/ ٤٤).وسيأتي ذكر لهذا الحديث في باب البدل، المسألة رقم (٦٢).

(٥٤)

مسألة

في أن « الواو » لا تدل على الترتيب ولا التعقيب [وبيان منهج القرآن في العطف بها]

تقول: « صمتُ رمضانَ وشعبانَ »، وإن شئت: « شعبانَ ورمضانَ ». بخلاف « الفاء » و « ثم »[1] إلا أنهم يُـقدِّمون في كلامهم ما هم به أهمّ[2]، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعًا يهمانهم ويعنيانهم. هذا لفظ سيبويه، وهو كلام مجمل يحتاج إلى بسط وتبيين.

فيقال: متى يكون أحد الشيئين أحقَّ بالتقديم ويكون المتكلمُ ببيانه أعنى؟

والجواب: أن هذا أصلٌ يجب الاعتناء به، لعِظَم منفعته في كتاب اللّـه تعالى، وحديث رسوله ﷺ؛ إذ لا بد من الوقوف على الحكمة في تقديم ما قُدِّم وتأخير ما أُخِّر، كنحو: ﴿ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ ﴾ [الإسراء: ٣٦]، و ﴿ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ﴾ [الأنعام: ١] و ﴿ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ [البقرة: ١٦٤] و ﴿ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ ﴾ [الأنعام: ١٣٠] في أكثر الآي، و في بعضها: ﴿ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ ﴾ [الأنعام: ١١٢] وتقديم « السماء » على « الأرض » في الذِّكر، وتقديم « الأرض » عليها في بعض الآي [٥٩أ] ونحو قوله تعالى: ﴿ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ١٨١]، ولم يجئ: « عليم سميع »، وكذلك: ﴿ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢٠٩] و ﴿ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [البقرة: ١٧٣]، وفي آية أخرى: « رحيم غفور »[3]، إلى غير ذلك مما لا يكاد ينحصر.

وليس شيء من ذلك يخلو عن فائدة وحكمة؛ لأنه كلام الحكيم الخبير. وسنقدِّمُ بين يدي الخوض في هذا الغَـرَضِ أَصلًا يَـقِفُ بك على الأَفْـيَح، ويرشدك بعون اللّـه إلى الطريق الأوضح، فنقول:

---

(١) انظر: الكتاب (١/ ٢١٨)، (٢/ ٣٠٤).

(٢) نص الكتاب: « إنما يقدمون في كلامهم الذي بيانه أهم لهم ... ». وفي (ب): « ما هو به أهم ». والنص غير واضح في (أ). وما أثبته عن كتاب الفرائض، ورقة (٥).

(٣) الآية هي ﴿ وَهُوَ ٱلرَّحِيمُ ٱلْغَفُورُ ﴾ [سبأ: ٢].

ما تقدَّم من الكلام فتقديمه في اللسان على حسب تقدُّم المعاني في الجَنَان، والمعاني تَـتَـقَـدَّم بأحد خمسة أشياء(١)**: إما بالزمان، وإما بالطبع، وإما بالرتبة، وإما بالسبب، وإما بالفضل والكمال**. فإذا سَبَـق معنى من المعاني إلى الخَلَد والفكر بأحد هذه الأسباب [٨٥ب] الخمسة، أو بأكثرها، سبق اللفظُ الدال على ذلك المعنى السابق، وكان تَـرَتّبُ الألفاظ بحسب ذلك.

نعم، **وربما كان ترتبُ الألفاظ بحسب الخفة والثقل لا بحسب المعنى**، كقولهم: « ربيعة ومُضَر »، وكان تقديم « مُضَر » أولى من جهة الفضل، ولكنهم آثروا الخفة؛ لأنك لو قدَّمتَ « مضر » في اللفظ كثرت الحركات وتوالت، فلما أُخِّرت وُقف(٢) عليها بالسكون.

قلت: ومن هذا النحو ﴿ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ ﴾، فإن « الإنس » أخفُّ لفظًا لمكان « النون » الخفيفة و « السين » المهموسة، فكان تقديم(٣) الأثقل أولى بأول الكلام من الأخف لنشاط المتكلم وجِمامه(٤). وأما في القرآن فلحكمة أخرى سوى هذه قُدِّم « الجن » على « الإنس » في الأكثر والأغلب. وسنشير إليها في آخر الفصل، إن شاء اللّـه تعالى.

* **أما ما تقدَّم بتقدُّم الزمان** فكـ ﴿ وَعَـادٍ وَثَـمُودَ ﴾ [التوبة: ٧٠]، و ﴿ ٱلظُّلُمَـٰتُ وَٱلنُّورُ ﴾ [الرعد: ١٦]؛ فإن الظلمة سابقة للنور في المحسوس والمعقول، وتقدُّمها في المحسوس معلوم بالخبر المنقول، وتقدُّم الظلمة المعقولة معلوم بضرورة العقل؛ قال سبحانه: ﴿ وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَـٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَـٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ﴾ [النحل: ٧٨]. وانتفاء العلم ظلمة معقولة، وهي متقدمة بالزمان على نور الإدراك؛ ولذلك قال سبحانه: ﴿ فِى ظُلُمَـٰتٍ ثَلَـٰثٍ ﴾ [الزمر: ٦]، فهي ثلاث محسوسات: ظلمة الرحم، وظلمة البطن، وظلمة المَشِيمَة(٥)، وثلاث معقولاتٌ، وهي: عدمُ الإدراكات الثلاثة المذكورة في الآية المتقدمة؛ إذ لكل آية ظهر وبطن،

---

(١) تناول السهيلي مبحث التقديم هذا في كتابه الفرائض، ورقة (٥)، وانظر: الروض الأنف (٢/ ٤٩، ٥٠، ٣١٠).
(٢) في (أ، ب): « ووقف ».
(٣) عن (ب).
(٤) الجمام: الراحة.
(٥) المشيمة: غشاء ولد الإنسان، والجمع مشيم، ومشايم.

ولكل حرف حَدّ، ولكل حَدّ مَطْلَع[١]؛ قال علي ﷺ: قال رسول اللّـه ﷺ: « **إنَّ اللّـهَ خلقَ عبادَهُ في ظلمةٍ، ثم ألقى عليهم من نورِهِ** »[٢].

* **ومن المتقدِّم بالطبع** نحو: ﴿ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾ [النساء: ٣]، ونحو: ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾ [المجادلة: ٧] الآية، وما يتقدم من الأعداد بعضها على بعض إنما يتقدم بالطبع كتقدُّم الحيوان على الإنسان، والجسم على الحيوان. ومن هذا الباب تقدُّم « العزيز » على « الحكيم »؛ لأنه عَزَّ فلما عَزَّ حَكَمَ..

* (وربما كان هذا من تقدُّم السبب على المُسبّب)[٣]، ومثله كثير في القرآن والكلام[٤]، نحو قوله: ﴿ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴾ [البقرة: ٢٢٢]؛ لأن التوبة سبب الطهارة، وكذلك: ﴿ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴾ [الشعراء: ٢٢٢]؛ لأن الإفك سبب الإثم (وكذلك: ﴿ كُلُّ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ﴾ [المطففين: ١٢])[٥].

* **وأما تقدُّم ﴿ هَمَّازٍ ﴾ على ﴿ مَّشَّآءٍ بِنَمِيمٍ ﴾** [القلم: ١١] **فبالرتبة؛** لأن المشي مترتب على القعود في المكان، والهمَّاز هو: العيَّاب، وذلك لا يفتقر إلى حركة وانتقال من موضعه، بخلاف النميمة.

وأما تقدُّم ﴿ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ ﴾ على ﴿ مُعْتَدٍ ﴾ [القلم: ١٢] فبالرتبة أيضًا؛ لأن المناع يمنع خير نفسه، والمعتدي يعتدي على غيره، ونفْسه في الرتبة قبل غيره.

ومن المقدَّم بالرتبة قوله تعالى: ﴿ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ ﴾ [الحج: ٢٧]؛ لأن الذي يأتي راجلًا يأتي من المكان القريب، والذي يأتي على الضامر يأتي من المكان البعيد، على أنه قد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: « **وددتُ أني حججتُ راجلًا؛ لأن اللّـهَ[٦] قدَّم الرَّجالةَ على الرُّكبانِ في القرآنِ** »[٧]، فجعله ابن عباس من تقديم الفاضل على المفضول، والمعنيان موجودان. وربما قُدِّم الشيءُ لثلاثة معانٍ وأربعةٍ وخمسةٍ، وربما قُدِّم لمعنى واحد من الخمسة.

---

(١) انظر: الإتقان للسيوطي (٢/ ١٨٤).

(٢) أخرجه أحمد والترمذي والحاكم عن ابن عمرو. انظر: الفتح الكبير (١/ ٣٣٤).

(٣، ٤) سقط من (ب). (٥، ٦) عن (ب).

(٧) روى الطبري في تفسيره (١٧/ ١٤٥): « قال ابن عباس: ما آسى على شيء فاتني، إلا أن أكون حججتُ ماشيًا، سمعت اللّـه يقول: ﴿ يَأْتُوكَ رِجَالًا ﴾ ».

* **ومما قُدِّم للفضل والشرف** قوله تعالى: ﴿ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ [المائدة: ٦] وقوله: ﴿ مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ ﴾ [النساء: ٦٩]. ومنه تقديم « السمع » على « البصر »، (وتقديم « سميع » على « بصير »)(١). ومنه تقديم « الجن » على « الإنس » في أكثر المواضع؛ لأن الجنَّ يشتمل على الملائكة وغيرهم(٢) مما اجتنّ على الأبصار؛ قال اللّـه سبحانه: ﴿ وَجَعَلُوا۟ بَيْنَهُۥ وَبَيْنَ ٱلْجِنَّةِ نَسَبًا ﴾ [الصافات: ١٥٨]. وقال الأعشى(٣):

وَسَخَّرَ من جِنِّ المَلائِكِ سَبْعَةً قِيامًا لَدَيه يَعْمَلُون بِلا أَجْرِ

[٨٦ب] فأما قوله تعالى: ﴿ لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَآنٌّ ﴾ [الرحمن: ٧٤]. وقوله تعالى [٦٠أ]: ﴿ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ ﴾ [الرحمن: ٣٩]، وقوله: ﴿ وَأَنَّا ظَنَنَّآ أَن لَّن تَقُولَ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ﴾ [الجن: ٥] – فإن لفظ « الجنّ » ههنا لا يتناول الملائكة بحال؛ لنزاهتهم عن العيوب، وأنهم لا يُتوهَّم عليهم الكذب ولا سائر الذنوب؛ فلما لم يتناولهم عموم لفظ « الجن »، لهذه القرينة، بدأ بلفظ « الإنس » لفضلهم وكمالهم.

* * *

* وأما تقديم « السماء » على « الأرض » فبالرتبة أيضًا وبالفضل والشرف.

* وأما تقديم « الأرض » من قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾ [يونس: ٦١] فبالرتبة؛ لأنها منتظمة بذكر ما هي أقرب إليه، وهم المخاطَبون بقوله: ﴿ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ ﴾ [يونس: ٦١]، فاقتضى حسن النظم تقديمها مترتبة(٤) في الذِّكر مع المخاطبين الذين هم أهلها، بخلاف الآية التي في « سبأ »(٥)، فإنها منتظمة بقوله: ﴿ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ ﴾ [سبأ: ٣].

* وأما تقديمُ « المال » على « الولد » في كثير من الآي، فلأن « الوَلَد » بعد وجود المال نعمةٌ ومسرةٌ، وعند الفقر وسوء الحال هَمٌّ ومَضَرةٌ؛ فهذا من تقديم السبب على المسبَّب؛ لأن « المال » سبب تمام النعمة بالولد.

---

(١) سقط من (ب). (٢) عن (ب).

(٣) البيت في اللسان، مادة: جنن. وفيه « تسعة » بدل « سبعة ».

(٤) عن (ب).

(٥) هي قوله تعالى: ﴿ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [سبأ: ٣].

* وأما قوله: ﴿ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ ﴾ [آل عمران: ١٤][(١)]، فتقديم « النساء » على « البنين » بالسبب، وتقديم « البنين » على « الأموال » بالرتبة.

* ومما تقدَّم بالرتبة ذكر « السميع العليم » من قوله تعالى: ﴿ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ١٨١]، حيث وقع، فإنه خبر يتضمن التخويف والتهديد؛ فبدأ « السمع » لتعلقه (بما قرب)[(٢)] كالأصوات وهمس الحركات؛ فإن مَن يسمع حسَّك وخَفِيّ صوتك أقربُ إليك - في العادة - ممن يقال لك: إنه يعلم، وإن كان علم الباري - سبحانه - متعلقًا بما ظهر وبطن، وواقعًا على ما قرب وشَطَن[(٣)]؟! ولكن ذكر « السميع » أوقع في باب التخويف من ذكر « العليم »، فهو أولى بالتقديم.

* وأما تقديم « الغفور » على « الرحيم » فهو أولى بالطبع؛ لأن المغفرة سلامة، والرحمة غنيمة، والسلامة مطلوبة قبل الغنيمة؛ ألا ترى لقوله ﷺ لعمرو بن العاص ﷺ: « **أبعثُكَ وجهًا يُسلِّمُكَ اللّـهُ ويُغْنِمُكَ، وأزعبُ لكَ زَعْبةً من المال** »[(٤)]؟! فهذا من الترتيب البديع، بدأ بالسلامة قبل الغنيمة، وبالغنيمة قبل الكسب، والعطية الأولى من التقدم بالطبع، والثانية[(٥)] من التقدم بالسبب.

* وأما قوله: ﴿ وَهُوَ ٱلرَّحِيمُ ٱلْغَفُورُ ﴾ [سبأ: ٢] في « سبأ »، فالرحمة هناك متقدمة على المغفرة، إما بالفضل والكمال، وإما بالطبع؛ لأنها منتظمة بذكر أوصاف الخلق من المُكلَّفين وغيرهم من الحيوان، فالرحمة تشملهم، والمغفرة تخصهم، والعموم بالطبع قبل الخصوص، كقوله تعالى: ﴿ فَٰكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ ﴾ [الرحمن: ٦٨]، وكقوله تعالى: ﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ ﴾ [البقرة: ٩٨] [بدأ][(٦)] بالعموم، الذي هو متقدم بالطبع على الخصوص.

* ومما قُدِّم للفضل قولهُ: ﴿ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾ [آل عمران: ٤٣]؛ لأن السجودَ أفضلُ؛ قال ﷺ: « **أقربُ ما يكونُ العبدُ إلى اللّـهِ إذا كان ساجدًا** »[(٧)].

---

(١) وبعدها ﴿ وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبِ وَٱلْفِضَّةِ وَٱلْخَيْلِ ٱلْمُسَوَّمَةِ وَٱلْأَنْعَٰمِ وَٱلْحَرْثِ ﴾ [آل عمران: ١٤].

(٢) عن (ب).

(٣) في (ب): « وبعد ». وفي تاج العروس « شطن »: « وشطنت الدار شطونًا »: بعدت. والشطين: البعيد ».

(٤) أخرجه أحمد في مسنده (٢٩/ ٢٩٨)، ط. الرسالة، ونصه: « إني أريد أن أبعثَكَ على جيش فيُسلِّمكَ اللّـه ويُغنمكَ، وأزعبُ لك من المال زعبةً صالحةً » [الناشر].

(٥) في (أ، ب): « والثاني ».

(٦) زدنا ما بين القوسين ليستقيم السياق.

(٧) أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي عن أبي هريرة. انظر: الفتح الكبير (١/ ٢١٩).

فإن قيل: فالركوعُ قبل السجود بالزمان وبالطبع والعادة؛ لأنه انتقال من علو إلى انخفاض، والعلو بالطبع قبل الانخفاض؛ فهلّا قُدِّم في الذِّكر على السجود لهاتين العلتين؟

فالجواب أن يُقال لهذا السائل: انتبه لمعنى هذه[1] الآية من قوله: ﴿ وَٱرۡكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾، ولم يقل: « اسجدي مع الساجدين »؛ فإنما عَبَّر بالسجود عن الصلاة كلها، وأراد صلاتها في بيتها؛ لأن صلاة المرأة في بيتها أفضل لها من صلاتها مع قومها. ثم قال لها: ﴿وَٱرۡكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾؛ أي: صلّي مع المصلِّين في « بيت المقدس »، ولم يُرِد أيضًا الركوع وحده دون سائر أجزاء الصلاة، ولكنه عبّر [٨٧ب] بالركوع عن الصلاة كلها، كما تقول: « ركعتُ ركعتين »، و « ركعتُ أربع ركعات »؛ إنما تريد الصلاة لا الركوع بمجرده، فصارت الآية متضمنةً لصلاتين: صلاتها وحدها، عَبّر عنها بالسجود؛ لأن السجود أفضل حالات العبد، وكذلك صلاة المرأة في بيتها أفضل لها، ثم صلاتها في المسجد عبَّر عنها بالركوع[2]؛ لأنه في الفضل دون السجود، وكذلك صلاتها مع المصلين دون صلاتها وحدها في بيتها ومحرابها؛ وهذا نظمٌ بديعٌ، وفقهٌ دقيقٌ، وباللّـه التوفيق. وهذه نُبَـذٌ تشير لك إلى ما (ورا، أو سدن وأنت صحيح بالعرا)[3] إن شاء اللّـه تعالى.

***ومما يليق ذكرُه بهذا الباب: ما تضمَّنه قولُه تعالى: ﴿ وَطَهِّرۡ بَيۡتِيَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلۡقَآئِمِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴾ [الحج: ٢٦] من الحِكَم الباهرة، والفوائد الباطنة والظاهرة.**

فإنه تعالى بدأ بالطائفينَ للرتبة والقُرْب من البيت المأمور بتطهيره من أجل الطوّافين، وجمعَهم جَمْعَ السلامة؛ لأن جمع السلامة [٦١أ] أَدَلُّ على لفظ الفعل الذي هو علّة يَتَعَلَّق بها حكم التطهير؛ ولو قال مكان « الطائفين »: « الطُّوَّاف »، لم يكن في هذا اللفظ من بيان قصد[4] الفعل ما في قوله: « الطائفين »؛ ألا ترى أنك تقول:

(١،٢) عن (ب).

(٣) ما بين القوسين غير واضح في المخطوطتين. وفي بدائع الفوائد (١/ ١١٣)، ط. عالم الفوائد: « وراء، أو تنبذك وأنت صحيح بالعراء ». وفي هذا إشارة إلى قصة يونس ﷺ: ﴿ فَنَبَذۡنَٰهُ بِٱلۡعَرَآءِ وَهُوَ سَقِيمٞ ﴾ [الصافات: ١٤٥]. وورا: وراء، أراد ما وُوريَ وخفي [بتصرف الناشر].

(٤) في (أ، ب): « قول ». انظر: البدائع (١/ ٦٥).

« يطوفون »، كما تقول: « طائفون »، فاللفظ مضارع للفظ؟!

فإن قيل: فَهَلَّا أُتِـي بلفظ الفعل بعينه، فيكون أَبينَ، فيقولَ: طهِّر بيتي للذين يطوفون؟

فالجواب: أن الحكم مُـعَلَّل بالفعل لا بذوات الأشخاص، ولفظ « الذين » يُنبئ عن الشخص والذوات، ولفظ « الطُّـوَّاف » يُخفي معنى الفعل، ولا يُبيِّنه، فكان لفظ « الطائفين » أولى بهذا الموطن.

ثم يليه في الترتيب[١] « القائمين »؛ لأنه في معنى « العاكفين »[٢]، وهو في معنى قوله تعالى: ﴿ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا ﴾ [آل عمران: ٧٥][٣]؛ أي: مثابرًا ملازمًا، وهو كـ « الطائفين » في تَعلُّق حكم التطهير به، ثم يليه بالرتبة لفظ « الرُّكَّع »؛ لأن المستقبلين البيتَ بالركوع لا يختصون بما قَـرُب منه كالطائفين والعاكفين، ولذلك لم يَـتَعلَّق حكم التطهير بهذا الفعل الذي هو الركوع، وأنه لا يلزم أن يكون في البيت ولا عنده، فلذلك لم يـجـئ بلـفـظ الجمع المُسلَّم؛ إذ لا يحتاج فيه إلى بيان لفظ الفعل كما احتيج فيما قبله.

ثم وصف « الرُّكَّع » بـ « السُّجُود »، ولم يُعطَف بالواو كما عطف ما قبله؛ لأن « الركع » هم « السجود »، والشيء لا يُعطَف على نفسه. ولفائدة أخرى، وهو أن « السجود » في الأغلب عبارة عن المصدر، والمراد به[٤] ههنا (الجمع، فلو عطفت بالواو لتُوهِّم أنه يريد السجود الذي هو المصدر دون الاسم الذي هو النعت)[٥]. وفائدة ثالثة، وهو أن الراكع إن لم يسجد فليس براكع في حكم الشريعة؛ فلو عُطِفَ بالواو لتُوهِّمَ أَنَّ الرُّكُوعَ حُكْمٌ يجري على حياله[٦].

فإن قيل: فلم قال: « السُّجُود » على وزن « فُعُول »، ولم يقل « السُّجَّد » كما قال « الركَّع »؛ وكما قال في آية أخرى: (﴿ رُكَّعًا سُجَّدًا ﴾ [الفتح: ٢٩] ؟ وما الحكمة في

---

(١) في (ب): « المرتبة ».

(٢) يعني قوله تعالى: ﴿ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴾ [البقرة: ١٢٥].

(٣) وفي الطبري عن مجاهد (٣/ ٣١٧): « قائـمًـا: مواظبًا ».

(٤،٥) عن (ب).

(٦) الحيال: قبالة الشيء؛ يقال: قعد حياله؛ وبحياله، أي: بإزائه. يريد أن العطف بالواو يُشعر بتميز الركوع، كما يتميز من يقعد قبالتك بموقعه.

جمع « ساجد » على « سُجُود »، ولم يُجمع)[١] « راكع »[٢] على « ركوع »؟

فالجواب: أن السجود[٣] - في أصل موضوعه - عبارةٌ عن الفعل، وهو في معنى الخُشُوع والخضوع، وهو يتناول السجود الظاهر والباطن؛ ولو قال: « السُّجَّد » جمع « ساجد » لم يتناول إلا المعنى الظاهر. وكذلك « الرُّكَّع »؛ ألا تراه يقول: ﴿ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا ﴾ [الفتح: ٢٩] يعني: رؤية العين، وهي[٤] لا تتعلق إلا بالظاهر، والمقصودُ ههنا الركوع الظاهر لعطفه على ما قبله مما يُراد به [٨٨ب] قصدُ البيت، والبيت لا يُتَـوجَّـه إليه إلا بالعمل الظاهر، وأما الخشوع والخضوع الذي يتناوله لفظ « الرُّكُوع » دون لفظ « الرُّكَّع » فليس مشروطًا بالتوجه إلى البيت.

وأما السُّجُود فمن حيث أنبأ عن المعنى الباطن، جُعِل وصفًا للركَّع ومتممًا لمعناه؛ إذ لا يصح الركوعُ الظاهر إلا بالسجود الباطن، ومن حيث تناول لفظُه أيضًا السجودَ الظاهرَ الذي يُشتَـرَط فيه التوجهُ إلى البيت، حَسُنَ انتظامُه أيضًا بما قبله، مما هو معطوف على الطائفين الذين[٥] ذكرهم بذكر البيت؛ فمن لَحَظ هذه المعاني بقلبه، وتدبر هذا النظم البديع بلُـبِّه، ترقَّع في معرفة الإعجاز عن التقليد، وأبصر بعين اليقين أنه تنزيل من حكيم حميد.

* * *
* *
*

---

(١) عن (ب).
(٢) في (أ، ب): « راكعًا ».
(٣) في (أ، ب): « السؤال ».
(٤) في (أ، ب): « وهو ».
(٥) سقط من (ب).

[باب التوكيد]

(٥٥)

مسألة

من باب التوكيد

[في مواقع « كلّ » في الكلام، وأصل « كِلا »]

قوله[١]: « **الأسماء التي يُؤكَّد بها المذَكر: كلُّه، ونفسُه، وعينُه** »[٢]، إلى آخر الفصل.

الكلام في « كل »[٣] **في ثلاثة فصول:**

- في كونه توكيدًا.
- وفي كونه مبتدأً مضافًا.
- وفي كونه (مفردًا عن الإضافة مخبرًا عنه.

* **والأصل من هذه الثلاثة: أن يكون)**[٤] **توكيدًا لجملة أو ما هو في حكم الجملة مما يتبعَّض**؛ لأن موضوعه الإحاطة من حيث كان لفظه مأخوذًا من لفظ الإكليل[٥] والكِلَّة[٦]، و الكَلَالة[٧]، مما[٨] هو في معنى الإحاطة، وهو اسمٌ واحدٌ في لفظه، جمعٌ في معناه؛ ولو لم يكن معناه معنى الجمع لما جاز أن يؤكد به الجمعُ؛ لأن التوكيد تكرارٌ للمؤكَّد فلا يكون إلا مثله، إن كان جمعًا فجمع، وإن كان واحدًا فواحد.

* **وأما كونه مضافًا غير توكيد**[٩] فحقه أن يكون مضافًا إلى اسم منكور شائع في الجنس من حيث اقتضى الإحاطة؛ فإن أضفته إلى جملة معرفة كقولك: « كلُّ إخوتك ذاهبٌ »، قَبُح إلا في الابتداء؛ لأنه إذا كان مبتدأً في هذا الموطن كان خبرُه بلفظ

---

(١) سقط من (ب).
(٢) الجمل (ص ٣٣).
(٤،٣) عن (ب).
(٥) الإكليل: التاج.
(٦) الكلة: ستر رقيق يخاط كالبيت.
(٧) قال السهيلي في كتابه الفرائض، ورقة (٩): « لفظ الكلالة من الإكليل المحيط بالرأس؛ لأن الكلالة وراثة مَن لا أب له ولا ولد، فتكللت العصبة؛ أي: أحاطت بالميت من كلا الطرفين. وأصل هذه الكلمة مصدر مثل القرابة والصحابة... ثم سمي الورثة الذين هم أقرباء الميت دون الولد والأب كلالة بالمصدر ».
(٨) في (أ، ب): « وما ».
(٩) سقط من (ب).

الإفراد تنبيهًا على أن أصله أن يُضَاف إلى نكرة؛ لأن النكرة شائعةٌ في الجنس، وهو إنما يطلب جنسًا يحيط به، (فكأنما تقول)[1]: « كلُّ واحدٍ من إخوتك ذاهبٌ »، فيدل إفراد الخبر على المعنى الذي هو الأصل، وهو إضافة إلى اسم[2] مفرد نكرة.

فإن لم تجعله مبتدأً، وأضفتَه إلى جملةٍ مُعَرَّفةٍ، كقولك: « رأيتُ كلَّ إخوتك »، و: « ضربتُ كلَّ القوم » - لم يكن في الحُسن بمنزلة ما قبله [٦٢أ]؛ لأنك لم تُضِفه إلى جنس، ولا معك في الكلام خبرٌ مفردٌ يدل على معنى إضافته إلى جنس (كما كان في قولهم: « كلهم ذاهبٌ »، و: « كل القوم عاقلٌ »، فإن أضفته إلى جنسٍ)[3] مُعَرَّفٍ بالألف واللام كقوله ﷻ: ﴿ فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ﴾ [الأعراف: ٥٧] حَسُنَ ذلك؛ لأن الألف واللام للجنس لا للعهد.

ولو كانت للعهد لقبح، كقولك: « خذ من كل الثمرات التي عندك والتي من شأنها كذا »؛ لأنها إذا كانت جملة معرفة معهودة، وأردت معنى الإحاطة فيها، فالأحسن أن تأتي بالكلام على أصله، فتؤكد المعرفة بـ « كل »، فتقول: « خُذ من الثمرات كلها »؛ لأنك لم تضطر إلى[4] إخراجها عن التوكيد، كما اضطُرِرْتَ في النكرة حين قلتَ: « لقيتُ كلَّ رجل »؛ لأن النكرةَ لا تُؤكَّد، وهي أيضًا شائعةٌ في الجنس كما تقدم.

فإن قيل: فإذا استوى الأمران في قوله: « كُلْ من كلِّ الثمرات »، و « كُلْ من الثمرات كلِّها »، فما الحكمةُ في اختصاص أحد الجائزين بأن[5] يكون من نظم القرآن دون الآخر[6]؟

قلنا: لو كان هذا السؤال عن[7] كلامٍ غير هذا الكلام العزيز لم يُحْفَلْ به؛ لأن الفصيحَ يَتَكلَّم بما شاءَ من الوجُوه الجائزاتِ ولا اعتراضَ عليه؛ ولكنَّ الكلامَ الإلهيَّ والنظْمَ [٨٩ب] المعجزَ الخارقَ للعاداتِ يقتضي حكمةً ومزيدَ فائدةٍ في اختصاص أحد الوجهين دونَ الآخر.

---

(١) في (أ، ب): « فإما أن تقول »، ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٢) سقط من (ب).

(٣) عن (ب).

(٤) في (أ، ب): « عن ».

(٥) في (أ، ب): « من أن ».

(٦) انظر الآيات الآتية، آية البقرة (٢٦٦)، والأعراف (٥٧)، والرعد (٣)، والنحل (١١، ٦٩)، ومحمد (١٥).

(٧) في (أ، ب): « من ».

أما قوله تعالى: ﴿ فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ﴾، فـ « مِن » ههنا لبيان الجنس لا للتبعيض، والمجرورُ في موضع المفعول لا في موضع الظرف، إنما يريد « الثمرات » بأنفسها، لا أنه أخرجَ منها شيئًا، وأدخل « من » لبيان الجنس كله.

ولو قال: « أخرجنا به من[1] الثمرات كلها »، لقيل: أَيُّ شيء أَخرجَ منها؟ وذهب الوَهم إلى أن المجرور في موضع ظرف، وأن مفعول « أخرجنا » فيما بعد، ولم يُتَـوَهَّم ذلك مع تقديم « كل »، لعلم المخاطبين أن « كُلًّا » إذا تقدمت تقتضي الإحاطة بالجنس، وإذا تأخرت - وكانت توكيدًا - اقتضت الإحاطة بالمؤكَّد خاصة، جنسًا شائعًا كان أو معهودًا معروفًا.

وأما قوله ﷻ: ﴿ كُلِى مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ﴾ [النحل: ٦٩]، ولم يقل: من الثمرات كلِّها، ففيها الحكمة التي في الآية قبلها، ومزيدُ فائدة، وهو أنه قد تقدَّمها في النظم قوله: ﴿ وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلْأَعْنَٰبِ ﴾ [النحل: ٦٧] الآية، فلو قال بعدها: « ثم كُلي من الثمرات كلها » - لذهَبتْ أوهامُ السامعين إلى أنه يُريد الثمرات المذكورة قبل هذا، أعني: « ثمراتِ النخيلِ والأعنابِ »؛ لأن الألف واللام إنما تَـرُدُّك إلى المعهود عندك، أو المتقدِّم في الخطاب؛ فكان الابتداءُ بـ « كل » أحصنَ للمعنى، وأجمع للجنس، وأرفع للبسِ، وأبدعَ في النظم المعجز لذوي الألباب، واللّـه الموفق للصواب.

* **وأما الفصل الثالث، وهو أن تكون مقطوعةً عن الإضافة مفردةً مُخبرًا عنها**، فحقّها أن تكونَ ابتداءً، ويكون خبرها جمعًا، ولا بُدّ من مذكورين قبلها؛ لأنها إن لم يُذكَرْ قبلها جملةٌ، ولا أُضيفت إلى جملة، بَطَـلَ معنى الإحاطة فيها، ولم يُعقل لها معنى.

وإنما وجبَ أن يكون خبرها جمعًا؛ لأنها اسم في معنى الجمع، فتقول: « كلٌّ ذاهبون » إذا تقدم ذِكر قوم؛ لأنك معتمد في المعنى عليهم، وإن كنت مخبرًا عن « كل »، فصارت بمنزلة قولك: « الرهط ذاهبون »، و « النفر منطلقون »؛ لأن « الرهط » و « النفر » اسمان مفردان، ولكنهما في معنى الجمع؛ والشاهد لما قلناه قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ [يس: ٤٠]، و ﴿ كُلٌّ إِلَيْنَا رَٰجِعُونَ ﴾ [الأنبياء: ٩٣]، ﴿ وَكُلٌّ كَانُوا۟ ظَٰلِمِينَ ﴾ [الأنفال: ٥٤].

---

(١) عن (ب).

فإن كانت مضافةً إلى ما بعدها فـي اللفظ، لم تجد خبرها إلا مفردًا، للحكمة التي قدمناها قبلُ، وهي أن الأصلَ إضافتُها إلى النكرة المفردة، فتقول: « كلُّ إخوتك ذاهبٌ »؛ أي: كُـلُّ واحدٍ منهم ذاهبٌ، ولم يلزم ذلك حين قطعتَها عن الإضافة، فـقـلـتَ: « كلٌّ ذاهبون »؛ لأن اعتمادها إذا أفردتَ على المذكورين قبلها، وعلى ما فـي معناها من معنى الجمع، واعتمادها إذا أضفتَها على الاسم المفرد، إما لفظًا وإما تقديرًا؛ كقوله عليه الصلاة والسلام: « **كلُّكم راعٍ، وكلُّكم مسئولٌ عن رعيَّته** »(1)، ولم يقل: « راعون » ولا « مسئولون »، وكقوله: « **أحسِنوا الملَأَ، كلكم سيَـرْوَى** »(2)؛ وكقول عمر رضي الله عنه: « **أَوَ كُلُّ الناسِ يَـجِدُ ثيابًا** »(3)، ولم يقل: « يَجِدون » ومثله قوله سبحانه وتعالى: ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ [الرحمن: ٢٦] ولم يقل: « فانون »، كما قال ﷻ: ﴿ كُلٌّ لَّهُۥ قَـٰنِتُونَ ﴾[البقرة: ١١٦]، وقوله تعالى: ﴿ إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَـٰنِ عَبْدًا ﴾ [مريم: ٩٣]، إلى غير ذلك من الشواهد، التي يُغـنِـي عن غايتها [٦٣أ] الشاهد.

فإن قيل: فقد ورد في القرآن موضعان(4) أُفرِدَ فيهما الخبرُ عن « كل »، وهي غير مضافة إلى شيء بعدها، وهما قوله تعالى: ﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ ﴾ [الإسراء: ٨٤] و ﴿ كُلٌّ كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ ﴾ [ق: ١٤]، ولم يقل: كذبوا؟

فالجواب: أن في هاتين الآيتين قرينةً تقتضي تخصيص المعنى بهذا اللفظ دون غيره؛ أما قوله تعالى: ﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ ﴾ فلأن قبلها ذكرَ فريقين مختلفين، وذكرَ مؤمنين وظالمين؛ فلو قال: « كلٌّ يعملون »، وجمعَهم في الإخبار عنهم لَبطلَ معنى الاختلاف، فكان لفظ الإفراد(5) أدلَّ على المراد، كأنه يقول: كلُّ فريقٍ يعملُ على شاكلته .

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الجمعة (٢/ ٦).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب قضاء الصلاة الفائتة (٢/ ١٤٠). والملأ: الـخُلُق.

(٣) أخرجه مالك في الموطأ، باب إعادة الجنب الصلاةَ (٥٦)، نصه: « أفكل ».

(٤) كذا حدد السهيلي، وفي القرآن الكريم أكثرَ من ذلك، ففي [البقرة: ٢٨٥]: ﴿ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴾، وسيذكرها بعدُ، و في [طه: ١٣٥]: ﴿ قُلْ كُلٌّ مُّتَرَبِّصٌ ﴾. وهناك آيات ترجع « كل » فيها إلى غير العاقل، مثل قوله تعالى في [النور: ٤١]: ﴿ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ وَتَسْبِيحَهُۥ ﴾، وفي [ص: ١٩]: ﴿ وَٱلطَّيْرَ مَحْشُورَةً كُلٌّ لَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴾، وفي [الزمر: ٥]: ﴿ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾.

(٥) عن (ب).

وأما قوله تعالى: ﴿ كُلٌّ كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ ﴾؛ [٩٠ب] فلأنه ذكر قُـرُونًا وأُممًا، وخَتَم ذكرهم بذكر قوم تُـبَّـع، فلو قال: « كُـلٌّ كذبوا »، و « كل » إذا أُفردت إنما تعتمد على أقرب المذكورين إليها، فكان يذهب الوهم إلى أن الإخبار عن قوم تُـبَّع خاصة، أنهم كذبوا الرسل، فلما قال: ﴿ كُلٌّ كَذَّبَ ﴾ علم أنه يريد كل قرن منهم كَذَّب[١]؛ لأن إفراد الخبر عن « كل » حيث وقع إنما يدل على هذا المعنى كما تقدم، ومثله قوله تعالى: ﴿ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٨٥] .

وأما قولنا في « كل » إذا كانت مقطوعةً عن الإضافة فحقها أن تكون مبتدأةً، فإنا نريد أنها مبتدأة مخبر عنها، أو مبتدأة منصوبة بفعل بعدها لا قبلها، أو مجرورة يتعلق خافضها بما بعدها، كقولك: « كلًّا ضربتُ »، و « بكلٍّ مررتُ »؛ قال الشاعر[٢]:

كُـلًّا بَـلَوْتُ فـلا الـنعماءُ تُبْطِرُني ....

وقال الخثعميُّ[٣]:

بِـكُلٍّ تَـدَاوَيْـنا فَلَم يَـشْفِ ما بِنَا ... عَلَى أَنَّ قُـرْبَ الدَّار خيرٌ مـن البُـعْدِ

ويقبح تقديم الفعل العامل فيها إذا كانت مفردة، كقولك: « ضربتُ كلًّا »، و: « مررتُ بكلٍّ »؛ من أجل أنه يقطعها عن المذكورين قبلها في اللفظ؛ لأن العامل اللفظي له صدر الكلام؛ وإذا قطعتَها عما قبلها في اللفظ لم يكن لها شيءٌ تعتمدُ عليه قبلها ولا بعدها، فقبح ذلك.

وأما إذا كان العاملُ معنويًّا نحو: « كلٌّ ذاهبون »، فليس بقاطع لها عما قبلها من المذكورين؛ لأنه لا وجود له في اللفظ؛ (فإذا قلت)[٤]: « ضربتُ زيدًا[٥] وعمرًا وخالدًا، وشتمتُ كلًّا، أو ضربتُ كلًّا »، وما أشبه ذلك - لم يجز، ولم يَعُدْ بخبر لما قدمناه، واللّـه أعلم.

---

(١) عن (ب).

(٢) البيت في الكامل للمبرد (١/ ١٦٤) غير منسوب، وعجزه:

.... ولا تَـخـشَّـعـتُ مـن لأوائـها جَـزَعَـا

(٣) هو عبد اللّـه بن الدمينة، من شعراء القرن الثاني الهجري. والبيت في ديوانه (ص ٨٢)، وانظره في: مغني اللبيب (ص ١٥٥).

(٤) في (أ، ب): « تقول ». ويبدو أن في الكلام سقطًا. والمثبت عن البدائع (١/ ٢١٤).

(٥) سقط من (ب).

وأما « كِـلا »..

فاختلاف النحويين فيها مشهور، واحتجاج البصريين والكوفيين مذكور[(١)]، لكنا نُشِير إلى ضُرُوبٍ من الترجيح لكل فريق، ترشد الناظر فيها إلى وَضَح الطريق، فنقول:

أما مَن ذهب إلى أنها اسمٌ مفردٌ، وألفها لامُ الفعل، وليست ألف التثنية، فمعظمُ حُجَّته أنها في الأحوال الثلاثة مع الظاهر على صورة واحدة، أعني حال الرفع والنصب والخفض.

وإنما تنقلب ياءً في حال الخفض والنصب مع المضمر خاصة[(٢)] كما ينقلب ما ليس بألف التثنية، نحو: « لديهما وعليهما ». وهذا معنى قول الخليل وسيبويه[(٣)]، ولم يَبْعُدْ عن الصواب مَن عوّل عليه! ومما احتج لهذا المذهبِ قولُ العرب: « كلاهما ذاهب »، ولم يقل: « ذاهبان »، و:

كِـلَا يَـوْمَي أُمَـامَةَ يَـومُ صَـدٍّ[(٤)] ....

وقوله سبحانه: ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾ [الكهف: ٣٣]؛ فأفردَ الخبر عن « كِلا »، و هذا لا حجة فيه، ولذلك عدلَ سيبويه في الاستدلال عنه؛ لما تقدم من أنك تُضيف « كُلًا »[(٥)]، فتفرد الخبر عنه، فتقول: « كلكم راعٍ » حملًا على المعنى؛ إذ المعنى: كل واحد منكم راعٍ. وكذلك « كِلَا » إنما معناه: كل واحد منهما ذاهبٌ.

فإن قيل: إنما أفردَ الخبر عن « كُلّ »؛ لأنه اسم مفرد، وكذلك « كِلَا»، لا للعلة التي ذكرت.

قلنا: فلم وُكِّد الجمعُ بها، والجمعُ لا يُوكَّد بالواحد، كما لا يُنعت بالواحد، وهو في التوكيد أبعدُ؛ لأنه تكرار للمؤكد؟ ولم قال ﷻ: ﴿ كُلٌّ لَّهُۥ قَـٰنِتُونَ ﴾ [٩١ب] و ﴿ كُلٌّ إِلَيْنَا رَٰجِعُونَ ﴾؟ فقد ثبت بما تقدم من الشواهد السمعية والأدلة القياسية أنه اسم للجمع بمنزلة « قوم »، وأنت لا تقول: « قوم ذاهب »، ولا: « قومك خارج »؛ فثبت أنه ليس باسم مفرد، وإنما هو اسم للجمع.

(١) انظر: الإنصاف (ص ٤٣٩)، وشرح المفصل (١/ ٥٤).

(٢) عن (ب).

(٣) الكتاب (٢/ ١٠٤، ١٠٥)

(٤) البيت لجرير في: تاج العروس « كلو »، وعجزه:

.... وإنْ لـم نـأتِـهـا إلا لِـمَـامَـا

(٥) سقط من (ب).

وإنما التعديل لمن ذهب مذهب سيبويه على الحجة الأولى، **على أنها معارضة بضروب من الاحتجاج:**

منها: أنها توكيد للاثنين ولا يُؤكَّد الاثنان بواحد، كما لا [٦٤أ] يُنعت الاثنان بواحد، وليس لقائل أن يقول فيها كما في « كل »: إنها اسم للجمع؛ (لأن الجمع)[١] تختلف صُوَره، فيكون مُسَلَّمًا ومُكَسَّرًا واسمًا للجمع لا واحد له كـ« رهط » و « قوم »، ولا يكون للتثنية إلا صُورَةٌ واحدةٌ وحَدٌّ واحدٌ؛ وإذا بطل أن يكونَ واحدٌ[٢] في معنى التثنية، وبطل توكيد الاثنين، بواحد لم يبقَ[٣] إلا أن يكون « كلاهما » لفظًا مثنى تقلب ألفه ياءً في النصب والخفض مع المضمر خاصة؛ لأنك إذا أضفته إلى مظهر استغنيت عن قلب ألفه ياءً في الخفض والنصب، بانقلاب ألف المظهَرينِ اللذين تُضيف إليهما إذا قلت: « رأيتُ كلا أَخَويك ». ولو قلت: « رأيت كِلَيْ[٤] أخويك »، كنتَ قد جمعت بين علامتي إعراب في اسم واحد؛ لأنهما لا ينفصلان أبدًا، ولا تنفك « كلا » هذه عن الإضافة بحال.

ألا ترى كيف رفضوا: « ضربتُ رأسَي الزيدين »، وعدلوا إلى أن قالوا: « رءوسهما »، لما رأوا المضاف والمضاف[٥] إليه كاسم واحد؟! هذا مع أن « الرءوس » اسم ينفصل عن الإضافة في أكثر الكلام. وكذلك « القلوب » من قوله تعالى: ﴿ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ [التحريم: ٤]؛ فإذا كانوا قد رفضوا علامة التثنية هناك مع أن الإضافة عارضة فما ظنك بهذا الموضع الذي لا تفارقه الإضافة، ولا تنفك عنه؟

فهذا الذي حملهم على أن لا يقولوا: « ضربتُ كلَي أخويك »، و « مررتُ بكلَي أخويك »، وألزموها الألف في جميع الأحوال مع الظاهر، ولم يبعد ذلك كما لم يَبْعُد في لغة طَيِّئ وخثعم وبني الحارث بن كعب[٦] أن يقولوا: « رأيتُ الزيدان »، و: « مررتُ بالزيدان »، فلم يستنكروا هذا في كلامهم، والتزموه لوجود التثنية في الاسم اللازم له، وهو المضاف إليه، فإذا أضافوه إلى المضمَرَين قلبوا ألفه في النصب والخفض ياءً؛ لأن المضاف إليه لا يُثنى بالياء في نصبه ولا في خفضه، ولكنه أبدًا بالألف، كقولك: « ضربتُ كليهما »، و: « مررتُ بكليهما »، فقد زالت العلة التي رفضوها في « كلي

(١) سقط (ب).
(٢) في (أ، ب): « واحدًا ».
(٣) سقط من (ب).
(٤) في (أ، ب): « رأيت كلا... ».
(٥) عن (ب).
(٦) انظر المسألة رقم (٣٠).

أخويك » حين لم يجتمع علامتا نصب ولا علامتا خفض في المضمر.

ومن الحجة لهذا القول الآخر أيضًا: أن « كلا » يُفهَم من لفظه ما يُفهم من لفظ « كل »، وهو موافق له في[1] فاء الفعل وعينه، وأما اللام فمحذوفة كما حُذِفت في كثير من الأسماء. فمَن ادَّعى أن « لام » الفعل « واو »، وأنه من غير لفظ « كل »، فليس له دليل يعضده، ولا اشتقاق يشهد له ويؤيده.

فإن قيل لهم: ولم كُسِرَت الكاف من « كلا » وهي في « كل » مضمومة؟

فلهم[2] أن يقولوا: كُسِرَت إشعارًا وتنبيهًا على معنى الاثنين، كما يبدأ لفظ الاثنين بالكسر؛ ألا تراهم كسروا العين من « عشرين » إشعارًا بتثنية « العشر ». ومن حجتهم أن « كلتا » بمنزلة « بنتا » و « ثنتا »، والألف في « ثنتا » لا خلاف أنها ألف تثنية، فكذلك « كلتاهما ».

ومن ادعى أن الأصل فيهما « كلواهما »[3]، فقد ادعى ما تستبعده العقول، ولا يقوم عليه الدليل ولا البرهان.

ومن حجتهم أيضًا: أنك تقول في التوكيد: « مررتُ بإخوتك ثلاثتهم وأربعتهم »، فتؤكد بالعدد، فاقتضى القياسُ أن تقول في التثنية كذلك: « مررتُ بأخويك اثنيهما »، فاستغنوا عنه بـ « كليهما »؛ لأنه في معناه[4]، وإذا كان في معناه [٩٢ب] فهو تثنية مثله.

فإن قيل: فإنك تقول: « كلا أخويك جاء »، ولا تقول: « اثنا أخويك جاء »، فكيف يكون في معناه؟

قلنا: العدد الذي تُؤكِّد به إنما يكون توكيدًا مؤخرًا تابعًا لما قبله، فأما إذا قُدِّم لم يجز ذلك؛ لأنه في معنى الوصف، والوصف لا يُقدَّم على الموصوف، فلا تقول: « ثلاثة إخوتك جاءوني ». وهذا بخلاف[5] « كُلٍّ » و « كلا »؛ لأن فيهما معنى الإحاطة، فصارا كالحرف الداخل لمعنى فيما بعده، فحسن تقديمهما في حال الإخبار عنهما، وتأخيرهما في حال التوكيد بهما[6]، واللَّـه المستعان.

---

(١) سقط من (ب). (٢) عن (ب).

(٣) انظر: الكتاب (٢/ ٣٨٠)، وتاج العروس.

(٤) انظر: درة الغواص للحريري (ص ١٦)، وكشف الطرة على الغرة للألوسي (ص ٨١).

(٥) في (أ، ب): « وهذا الخلاف في... ». (٦) عن (ب).

(٥٦)

مسألة

في التوكيد بـ « أجمع » و « أجمعين »

أما أجمع ..

فاسم يُؤكَّد به الاسم الذي لا يتبعَّض، ولا يُؤكَّد به مَن يعقل؛ لأن حقيقته لا تتبعَّض.

فإن قيل: فقد تقول: « رأيتُ زيدًا أجمع »، إذا رأيته بارزًا من طاقٍ(١) أو نحوه، فليس هذا توكيدًا لـ « زيد » في الحقيقة؛ لأنك لا تريد نفْسَه وحقيقتَه، وإنما تريد بدنه أو ما تُدرك العينُ منه.

و« أجمع » هذا اسم معرفة، تعرَّف بمعنى الإضافة؛ لأن معنى « قبضتُ المال أجمع » كمعنى « قبضتُه كلَّه »؛ فلما كان مضافًا في المعنى تعرَّف ووُكِّد به المعرفة. وإنما استُغني عن التصريح بلفظ المضاف إليه معه، ولم يُستغنَ عن لفظ المضاف [إليه](٢) مع « كل » إذا قلت: « قبضتُ المالَ كلَّه »؛ لأن « كلًّا » تكون توكيدًا وغير توكيد، وتتقدم في أول [٦٥أ] الكلام إذا قلت: « كلكم ذاهبٌ »، فصار بمنزلة « نفسه » و « عينه »؛ لأن كل واحد منهما يكون توكيدًا وغير توكيد، فإذا أكَّدْتَ(٣) به لم يكن بُدٌّ من إضافته إلى ضمير المؤكَّد حتى يُعلَم أنه توكيد؛ وليس كذلك « أجمع »؛ لأنه لا يَجيءُ إلا تابعًا لما قبله، فاكتفى بالاسم الظاهر المؤكد، واستغنى به عن التصريح بضميره كما فعل بـ « سَحَر »(٤) حين أردته ليوم بعينه؛ فإنه عُرِّف بمعنى الإضافة، واستغنى عن التصريح بالمضاف إليه اتكالًا على ذكر اليوم قبله.

فإن قيل: وَلِـمَ لـمْ تُـقَـدِّم « أجمع » كما قُدِّم « كل »، فتقول: « قبضتُ أجمع مالك »(٥)؟

فالجواب: أن « أجمع » فيه معنى الصفة؛ لأنه مشتق من « جمعتُ »، فلم يقع إلا تابعًا، بخلاف « كل ».

---

(١) الطاق: ما عقد من الأبنية.

(٢) زيادة ليستقيم الكلام.

(٣) في (أ، ب): « أكدته ».

(٤) انظر المسألة رقم (٣٩).

(٥) في (ب): « قبضت أجمع مالك كله ».

ومن أحكامه: أنه لا يُـثنى ولا يُجمع على لفظه:

لا تقول: « قبضتُ الدرهمينِ أجمعينِ »، ولا يقال في جمعه: « أجامع »، كما تقول في جمع « الأفضل »: « الأفاضل »، ولا « جُـمْع » كما تقول في « أحمر »: « حُمْر ».

أما امتناع التثنية فيه فلأنه وُضِعَ لتوكيد الاسم المفرد الذي يَتَـبَعَّض، فلو ثنيتَه وقلت: « هذان الدرهمان أجمعان »، لم يكن في قولك: « أجمعان » توكيد لمعنى التثنية، كما يكون في قولك: « كلاهما »؛ لأن التوكيد تكرار لمعنى المؤكَّد، إذا قلت: « درهمان » عُلِم أنهما اثنان، فإذا قلت: « كلاهما » أكدتَ ذلك المعنى، كأنك قلت: اثناهما.

ولا يستقيم ذلك في قوله: « أجمعان »؛ لأنه بمنزلة من يقول: « أجمع وأجمع »، كما أن « الزيدان » بمنزلة « زيد وزيد »؛ فلم يُـفِدك (أجمعان تكرارًا لمعنى التثنية، وإنما أفادك تثنية واحدة، بخلاف)[1] « كلاهما »؛ ألا ترى[2] أنه ليس[3] بمنزلة قولك: « كل، وكل »؟! وكذلك « اثناهما » الذي استغني عنه بـ « كليهما » لا ينفرد، فيُقال فيه: « اثن واثن »، (فإنما هي)[4] تثنية لا تنحلّ ولا تنفرد؛ فلم يصلح لمعنى توكيد التثنية غيرها؛ **فلا ينبغي أن يُؤكَّد معنى التثنية والجمع إلا بما لا واحد له من لفظه؛** لئلا يكون بمنزلة الأسماء المفردة المعطوف بعضها على بعض بالواو. **وهذه علة امتناع الجمع فيه؛** لأنك لو جمعته كان جمعًا لواحد من لفظه، ولا يُؤكّد معنى الجمع إلا بجمع لا ينحلّ إلى الواحد [٩٣ب].

وسنبيِّن بعد هذا أن « أجمعين » و « أكتعين » لا واحد له من لفظه، وإن شئت قلت: إن « أجمع » في معنى « كل، و كل » لا يُثنى ولا يُجمع، إنما يُثنى الضمير الذي يُضاف إليه « كل ».

وأما قولهم في تأنيثه: « جمعاء » [ولم يقولوا: جُمْعى][5]، كما يقولون في تأنيث « الأكبر »: « الكُبْرى »، « والأصغر »: « الصُّغْرى »، إذا كان فيه الألف واللام، أو كان مضافًا؛ فلأنه أقرب إلى باب « أحمر » و « حمراء » منه إلى باب « الأفعل » و « الفُعلى »؛ لأنه لا يدخله الألف واللام، ولا يُضاف إضافةً مصرحًا بها في اللفظ، فكان أقرب إلى

---

(١) سقط من (ب).
(٢) عن (ب).
(٣) سقط من (ب).
(٤) في (ب): « فإنها ».
(٥) زدنا ما بين القوسين.

باب « أَفْعَلَ » الذي مؤنثه « فعلاء »، وإن كان قد يخالفه أيضًا من وجوه، ولكنه أشبه به.

* * *

فإن قيل: كيف قلتم: إنه لا يُجْمَع، وأنتم تقولون: « جاء الزيدون **أجمعون** »، وهل « أجمعون » إلا كقولك: « الأكرمون » جمع « أكرم » ؟ وقلتم: إنه أقرب إلى باب « أحمر وحمراء »، والعرب لا تقول: « الأحمرون والأصفرون »، وإنما تقول: « الحُمْر والصُّفْر »؟

والجواب: ما تَقَدَّم من أن « أجمعين » ليس جَمعًا لـ « أجمع »، ولا له واحد من لفظه، وإنما هو بمنزلة قولك: « الياسمين »[(١)]، وبمنزلة قولك: « أُبَيْنُون » تصغير « أبناء »[(٢)]، فهذا جمع مُسَلَّم، وليس له واحد من لفظه. ولو كان واحدُ « أجمعين » « أجمع »، لما قالوا في مؤنثه جُـمَع؛ لأن « فُعَل » - بفتح العين - لا يكون واحده « فعلاء »، و« جمعاء » التي هي مؤنث « أجمع » لو جُـمِعت لقيل: « جمعاوات » أو « جُمْع » - على وزن « حُمْر » - وأما « فُعَل » فإنما هو جَـمْعٌ لـ « فُعْلَى »، بضم الفاء.

وإنما جاء « أجمعون » على بناء « الأكرمون » و « الأرذلون »؛ لأن فيه[(٣)] طرفًا من معنى التفضيل، كما في « الأكرمين » و « الأرذلين »؛ وذلك أن الجموع تختلف مقاديرها، فإذا كَثُر العددُ احتيج إلى كثرة التوكيد، حرصًا على تحقيق ورفع المجاز؛ فإذا قلت: « جاء القوم كلهم »، وكان العدد كثيرًا تُوُهِّم أنه قد شذَّ منهم البعض، فاحتيج إلى توكيد أبلغَ (من الأول، وهو[(٤)] أجمعون وأكتعون؛ فمن حيث كان أبلغ)[(٥)] من التوكيد الذي قبله، دخله معنى التفضيل، ومن حيث دخله معنى التفضيل جُمِع جَمْعَ السلامة، كما يجمع « أَفْعَل » الذي فيه ذلك المعنى، وجمع مؤنثه على « فُعَل »، كما يُجمع مؤنث ما فيه التفضيل.

وأما « أجمعُ » الذي هو توكيدُ الاسم الواحد، فليس فيه من معنى التفضيل شيءٌ،

---

(١) في تاج العروس« يسم »: « قال الجوهري: وبعض العرب يقول: شممتُ الياسمين، وهذا ياسمون، فيجريه مجرى الجمع... ».

(٢) انظر: الكتاب (٢/ ١٣٨)، وشرح الكافية للرضي (٢/ ١٧٠)، ففيه الخلاف بين البصريين والكوفيين في مكبر هذا المصغر، وانظر أيضًا: شرح الشافية (١/ ٢٧٧)، وتاج العروس.

(٣) عن (ب).

(٤) في (ب): « وهم ».

(٥) عن (ب).

فكان كباب « أحمر »، ولذلك استغنى أن يقال: « كلاهما أجمعان »، كما يقال: « كلهم أجمعون »، لا واحد له من لفظه؛ لأنه [٦٦أ] توكيد لجمع من يعقل، وأنت لا تقول فيمن يعقل: « جاءني زيدٌ أجمعُ »، فكيف يكون: « جاءني الزيدون أجمعون » جمعًا له، وهو غير مستعمل في الإفراد؟

وحكمة هذا ما تقدم من أنهم لا يُؤكِّدون معنى الجمع والتثنية إلا بجمع لا واحد له من لفظه، أو تثنية لا واحد لها مستعملًا، ليكون توكيدًا على الحقيقة؛ لأن كل جمع ينحلّ لفظه (إلى واحد فهو عارض في معنى الجمع، فكيف يُؤكّد به معنى الجمع)[1]، والتوكيد تحقيق وتثبيت ورفع للبس والإبهام، فوجب أن يكون فيما يثبت لفظًا ومعنى.

وأما حذف التنوين من « جُـمَع » فكحذفه من « سَحَر »؛ لأنه مضاف في المعنى.

فإن قيل: ونونُ الجمع أيضًا محذوفةٌ في الإضافة (فَهَلَّا حُذِفت من « أجمعين »؛ لأنه مضاف في المعنى)[2]؟

قلنا: الإضافة المعنوية لا تَقْوَى على حَذْفِ النون المتحركة، التي هي كالعِوَضِ من الحركة والتنوين؛ ألا ترى أن نون الجمع تثبت مع الألف واللام مع أنهما مانع لفظي وتثبت في الوقف، والتنوين [٩٤ب] بخلاف ذلك؟! فقويت بالإضافة المعنوية على حذفه، ولم تقوَ على حذف النون إلا الإضافةُ اللفظيةُ.

فإن قيل: ولم كانت الإضافة اللفظية أقوى من المعنوية، والعامل اللفظي أقوى من المعنوي؟

قلنا: اللفظ لا يكون إلا متضمنًا لمعناه، فاجتمعا معًا؛ بخلاف المعنى المفرد عن اللفظ، فوجب أن يكون أضعف، وهذا بديع لمن أنصف.

* * *
* *
*

---

(١) سقط من (ب).

(٢) عن البدائع (١/ ٢٢٣).

(٥٧)

مسألة

في التوكيد بنفسه وتحقيق معنى العين والذات

أما قولهم[١]: « جاءني زيد عينُه » ..

–فالعينُ هنا يُراد بها حقيقة الشيء المدرَكة بالعِيان، أو ما يقوم مقام العِيان، وليست اللفظة على أصل موضوعها؛ لأن أصلها أن تكون مصدرًا وصِفةً لمن قامت به، ثم عُبِّر عن حقيقة الشيء بالعين، كما عُبِّر عن الوحش بالصيد، وإنما الصيدُ في أصل موضوعه مصدرٌ، من « صاد يصيد ».

ومن ههنا لم ترد في الشريعة عبارة عن نفس[٢] الباري سبحانه؛ لأن نفسه – سبحانه – غير مُدرَكة بالعِيان في حقنا اليوم.

وأما عين القِبْلة[٣]، وعين الذهب، وعين الميزان[٤]، فراجعة إلى هذا المعنى. وأما العين الجارية فمشبهة بعين الإنسان (لموافقتها [لها][٥] في كثير من صفاتها. وأما عين الإنسان)[٦] فَمُسمَّـاة بها أصله أن يكون صفةً ومصدرًا؛ لأن العين في أصل الوضع مصدر كـ « الزين » و « الدَّين » و « البَين » و « الأَين »، وما جاء على بنائه؛ ألا تراهم يقولون: « رجلٌ عَـيُون وعائنٌ »، ويقولون: « عِنْـتُه »: أصبتهُ بالعين (و: « عاينته: رأيته »)[٧] [بالعين][٨]؟! فَـرَّقوا بين المعنيين، وجاء: « عاينتُه » على وزن « فاعلتُه »؛ لأنه يتضمن معنى « قابلته »؛ لأن الرؤية في العادة لا تكون إلا مع مقابلة؛ بخلاف رؤية الباري سبحانه؛ ولذلك[٩] تقول في الباري – تعالى –: « رأى »، ولا

---

(١) في (أ): « وأما معنى قولهم ». (٢) سقط من (ب).

(٣) في تاج العروس « عين »: « والعين حقيقة القبلة ».

(٤) في التاج أيضًا: « العين: كفة الميزان، وهما عينان. والعين: لسان الميزان، والعين: الميل في الميزان، قيل: هو أن ترجح إحدى كفتيه على الأخرى، وهي أنثى. ويقال: ما في الميزان عين. والعرب تقول: في هذا الميزان عين؛ أي: في لسانه ميل قليل إذا لم يكن مستويًا ». هذا ولابن فارس قصيدة في معاني العين، انظرها في مقدمة الصاحبي، وفيها يقول:

يُقَسِّمُ الوُدَّ فيما بيننا قِسَمًا ... ميزانُ صدقٍ بلا بخسٍ ولا عينِ

(٥) عن البدائع (٢/ ٢). (٦، ٧) سقط من (ب).

(٨) عن البدائع (٢/ ٢). (٩) في (أ، ب): « وكذلك ».

تقول: « عاينَ »، لِتَـقَدُّسِه عن معنى « قابلَ ».

ومما يَدُلّك أيضًا[١] أنها مصدرٌ في الأصل قولُه سبحانه: ﴿ عَيْنَ ٱلْيَقِينِ ﴾ [التكاثر: ٧]، كما قال تعالى: ﴿ عِلْمَ ٱلْيَقِينِ ﴾ [التكاثر: ٥]؛ فكما أن « العِلم » المضاف إلى « اليقين » مصدر وصفة، فكذلك « العين ».

وإذا ثبتَ هذا فالعينُ التي هي (الجارحة سُميت عينًا؛ لأنها آلة ومحل لهذه الصفة التي هي)[٢] العين، وهذا من باب قولهم: « امرأةٌ ضيفٌ وعَدْلٌ »، وهو تسميةُ الفاعل بالمصدر، والعين - التي هي حقيقةُ الشيء ونفسه - من باب تسمية المفعول بالمصدر، كـ « صَيْدٍ ».

فإذا علمتَ هذا فاعلمْ أن العين إذا[٣] أُضيفت إلى الباري - سبحانه - كقوله تعالى: ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ ﴾ [طه: ٣٩] فهي حقيقة لا مجاز، كما توهَّم أكثر الناس؛ لأنها صفة في معنى الرؤية والإدراك، وإنما المجازُ في تسمية العضو بها؛ وكل شيء يُوهِمُ الكفرَ والتجسيم فلا يُضاف إلى الباري حقيقةً ولا مجازًا؛ ألا ترى كيف كـفَّر[٤] الروميةَ النصارى[٥] حين قالوا في عيسى عليه السلام: « إنه ولدٌ، على المجاز لا على الحقيقة »؟! فكفروا، ولم يُعذَروا؛ ألا ترى كيف لم يُضِف - سبحانه - إلى نفسه ما هو في معنى عين الإنسان كالمقلة والحَدَقة حقيقةً ولا مجازًا، نعم ولا لفظ الإبصار؟! لأنه لا يعطي معنى البصر والرؤية مُجَرَّدًا، ولكنه يقتضي مع معنى البصر معنى التحديق والملاحظة ونحوهما.

(وكذلك لا يُضاف إليه سبحانه شيءٌ من آلات الإدراك كالأذن ونحوها)[٦]؛ لأنها في أصل الوضع عبارة عن الجارحة لا عن الصفة التي هي آلة لها، فلم ينقل لفظها إلى الصفة، أعني السمع مجازًا ولا حقيقةً، إلا أشياء وَرَدت على جهة المَثَل، مما يُعَرف بأدنى نظر أنها أمثال مضروبة، نحو قوله في الحَجَر الأسود: « **يمينُ اللّـه**

---

(١) سقط من (ب). (٢) عن (ب).

(٣،٤) سقط من (ب).

(٥) هم الملكانية أتباع ملكا، الذي ظهر بأرض الروم؛ يقول الشهرستاني في الملل والنحل (ص ٢٠٣): « وأطلقوا لفظ الأبوة والبنوة على اللّـه ﷻ وعلى المسيح، لما وجدوا في الإنجيل، حيث قال: إنك أنت الابن الوحيد، وحيث قال له شمعون الصفا: إنك ابن اللّـه حقًا.ولعل ذلك من مجاز اللغة، كما يقال لطلاب الدنيا: أبناء الدنيا، ولطلاب الآخرة: أبناء الآخرة ».

(٦) عن (ب).

في الأرضِ »[١]، و « **قلبُ المؤمنِ بين [٩٥ب] أُصبُعينِ من أصابعِ الرحمنِ** »[٢]، وأشباه ذلك مما عرفت العربُ المراد به بأول وهلة.

– وأما اليَدُ فهي عندي أصل الوضع كالمصدر، عبارة عن صفة لموصوف؛ ألا ترى قول الشاعر:

يَدَيتُ عَلَى ابنِ حَسْحاسِ[٣] بنِ عَمْرو بِأَسْفَلِ ذِي الجَذَاةِ يَدَ الكَرِيمِ[٤]

فَيديتُ: فعلٌ مأخوذ من مصدر لا محالة، والمصدر صفة لموصوف، ولذلك مَدَح سبحانه بـ « الأيدي » مقرونةً مع « الأبصار » في قوله تعالى: ﴿ ٱلۡأَيۡدِي وَٱلۡأَبۡصَٰرِ ﴾ [ص: ٤٥]، ولم يمدحهم [٦٧أ] بالجوارح؛ لأن المدح لا يَتَعلَّق إلا بالصفات لا بالجواهر.

وإذا ثبت هذا فصحَّ قولُ أبي الحسن الأشعري[٥]: أن « اليَد » من قوله: « **وخلق آدم بيده** »، ومن قوله تعالى: ﴿ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ ﴾ [ص: ٧٥] صفةٌ ورد بها الشرع، ولم يقل: إنها في معنى القُدرَة، كما قال المتأخرون من أصحابه، ولا في معنى النعمة[٦]، ولا قطع بشيء من التأويلات تَحَرُّزًا منه لمخالفة السلف، وقَطَع بأنها صفةٌ تحرُّزًا منه عن مذاهب أهل التشبيه والتجسيم[٧].

---

(١) أخرجه ابن عساكر والخطيب عن جرير. انظر: الفتح الكبير (٢/ ٧٩).

(٢) أخـرج أحمد (٢/ ١٦٨): « إن قلوبَ بني آدمَ كلَّها بين أصبعين من أصابعِ الرحمنِ ﷻ كقلبٍ واحدٍ، يُـصَـرِّفُ كيف يشاءُ ».

(٣) في (أ، ب): « حصحاص ». والمثبت عن اللسان، وفيه: « حسحاس بن وهب ».

(٤) في اللسان، مادة « يدي »: « فإن أردتَ أنك اتخذت عنده يدًا قلت: أيديتُ عنده يدًا، فأنا مُودٍ، وهو مُودًى إليه، ويديتُ لغة؛ قال بعض بني أسد ... » ذكرالبيت. وفي اللسان، مادة « جذا »: « قال ابن بري: والجذاء بالكسر جمع جَذاة، اسم نَبْت، قال الشاعر .. » وذكره، ثم قال: « رأيتُ في بعض حواشي نسخة من نسخ أمالي ابن بري، بخط بعض الفضلاء، قال: هذا الشاعر عامر بن مؤاله واسمه مَعْقِلٌ. وحَسْحاس هو حسحاس بن وهب بن أعيا بن طريف الأسدي ».

(٥) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل، المتكلم البصري. أخذ الكلام عن أبي علي الجبَّائي، ثم رد على المعتزلة. وذكر ابن حزم أن للأشعري خمسة وخمسين تصنيفًا. توفي رحمه الله سنة (٣٢٤ هـ). انظر: العبر للذهبي (٢١/ ٢٠٢).

(٦) سقط من (ب).

(٧) قال الشهرستاني في الملل (١/ ٩٢) في حديثه عن مذهب أبي الحسن الأشعري: « وأثبت اليدين والوجه صفات خبرية، فيقول: ورد بذلك السمع، فيجب الإقرار كما ورد، وصَغْوُه إلى طريقة السلف، من ترك التعرض للتأويل، وله قول آخر في جواز التأويل ».

فإن قيل: وكيف خُوطبوا بما لا يَفهمون ولا يستعملون؛ إذ « اليد » بمعنى الصفة لا يُفهم معناه؟

قلنا: ليس الأمر كذلك، بل كان معناه مفهومًا عند القوم الذين نزل القرآن بلغتهم، ولذلك لم يستفتِ أَحدٌ من المؤمنين رسولَ اللّـه ﷺ عن معناها، ولا خاف على نفسه تَوهُّمَ التشبيه، ولا احتاج مع فهمه إلى شرح وتنبيه.

وكذلك الكفار لو كانت « اليد » عندهم لا تُعقل إلا في الجارحة لتعلقوا بها في دعوى التناقض، واحتجوا بها على الرسول، ولقالوا: زعمتَ أنه ليس كمثله شيء، ثم تُـخبر أن له يدًا كأيدينا، وعينًا كأعيننا؟! ولما لم يُنقل ذلك عن مؤمن ولا كافر (عُلِم أن الأمر)[1] كان فيها عندهم جَليًّا لا خفيًّا، وأنها صفة سُمِّيت الجارحة بها مجازًا، ثم استمرَّ المجازُ فيها حتى نُسِيت الحقيقة. ورُبَّ مجازٍ كَـثُـرَ واستُعمِلَ حتى نُسِي أصله وتُرِكت حقيقتُه!

والذي يَلوحُ في معنى هذه الصفة أنها قريب من معنى القدرة، إلا أنها أخصّ منها معنى، والقدرة أعمّ، كالمحبة مع الإرادة والمشيئة، فكل شيء أحبه اللّـه فقد أراده، وليس كل شيء أراده أحبه، وكذلك كل[2] شيء حادث فهو واقع بالقدرة، (وليس كل واقع بالقدرة)[3] واقعًا باليد، فاليد[4] أخص معنى من القدرة، ولذلك كان فيها[5] تشريف لآدم عليه السلام.

ومن فوائد هذه المسألة: أن يُسأَلَ عن المعنى الذي من أجله قال: ﴿ وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ ﴾ [طه: ٣٩]، بحرف « على ». وقال في موضع آخر: ﴿ تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا ﴾ [القمر: ١٤]، وكذلك: ﴿ وَٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ بِأَعۡيُنِنَا ﴾ [هود: ٣٧].

والفرقُ بين الموضعين: أن الآية [الأولى][6] وَرَدت في إظهار أمر كان خفيًّا وإبداء ما كان مكتومًا؛ فإن الأطفال إذ ذاك كانوا يُغْذَون ويُصنعون سرًّا، فلما أراد اللّـه أن يُصنَع موسى ويُغذَى ويُـرَبَّى على حال أمن وظهور أمر، لا تحت خوف واستسرار - دخلت « على » في اللفظ تنبيهًا على المعنى؛ لأنها تعطي معنى

(١) عن (ب).
(٢) سقط من (ب).
(٣-٥) عن (ب).
(٦) عن البدائع (٢/ ٥).

الاستعلاء، والاستعلاء ظهور وإبداء، فكأنه يقول سبحانه: « ولتصنع على أمن[1] لا تحت خوف، وذكر « العين » لتضمنها معنى الرعاية والكلاءة.

وأما قوله: ﴿ تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا ﴾، فإنه إنما يريد: برعاية منا وحفظ، ولا يريد إبداء شيء، ولا إظهاره بعد كتم، فلم يحتج في الكلام إلى معنى « على »[2] بخلاف ما تقدم.

- وأما « النفْس » ..

فعلى أصل موضوعها، إنما هي عبارة عن حقيقة الموجود دون معنى زائد، وقد استُعمِل أيضًا من لفظها: « النفاسةُ » و « الشيء [٩٦ب] النفيس »، فصلُحَت للتعبير عن الباري سبحانه وتعالى، بخلاف ما تقدم من الألفاظ المجازية.

- وأما « الذاتُ » ..

فقد استهوى أكثرَ الناس - ولا سيما المتكلِّمين - القولُ[3] فيها، أنها في معنى « النفس » و « الحقيقة »، ويقولون: « ذاتُ الباري هي نفْسه »، ويُعبِّرون بها عن وجوده وحقيقته، ويحتجون في إطلاق ذلك بقوله ﷺ في قصة إبراهيم: « **ثلاثُ كِذْباتٍ كُلُّها في ذاتِ اللّـهِ** »[4]، وقول خُبَيب[5]:

وذلـكَ فـي ذاتِ الإلـهِ وإنْ يَـشَـأْ ... يُبَارِكْ على أَوْصَالِ شِـلْـوٍ مُـمَـزَّعِ

وليست هذه اللفظة إذا استقريتها في اللغة والشريعة كما زعموا، ولو كان كذلك لجاز أن يقال: « عَبدتُ ذاتَ الباري سبحانه »، و « احذرْ ذاته »، كما قال تعالى: ﴿ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ﴾ [آل عمران: ٢٨]، أو: « فعلتْ ذاتُه »، وذلك غير مسموع، ولا يقال[6] إلا بحرف « في » الجارة، وحرف « في » للوعاء[7]، وهو معنى مستحيل على نفْس الباري سبحانه؛ إذا قلتَ: « جاهدتُ في اللّـه » و: « أحببتُ في اللّـه »، محال أن يكون هذا اللفظ حقيقة، لما يدل عليه هذا الحرف من معنى الوعاء، وإنما هو على حذف المضاف؛ أي: في مرضاة اللّـه وطاعته؛ فيكون الحرف على بابه

---

(١) عن (ب). (٢) في (أ، ب): « الباء ».

(٣) في (أ، ب): « والقول ».

(٤) أخرجه مسلم في فضائل إبراهيم الخليل (٤/ ١٨٤).

(٥) هو خبيب بن عدي الأنصاري. صحابي. أُسر يوم الرَّجِيع، وصُلب، وقال حين صَلْبه قصيدةً منها هذا البيت. انظر: سيرة ابن هشام (٢/ ١٧٦)، والاستيعاب (ص ٤٤٠). والشلو: البقية. والممزع: المقطع.

(٦) في (أ، ب): « ولا يقول ». (٧) في (أ، ب): « الوعاء ».

ومعناه، كأنك قلتَ: فِعْلِي هذا محسوبٌ في الأعمال التي فيها مرضاة اللّـه - تعالى - وطاعة له. وأما أن تَدَع اللفظ على ظاهره فمحال.

وإذا ثبت هذا فقوله: « في ذات اللّـه »، و: « في ذات الإله »، إنما يريد في الديانة أو الشريعة الـتـي هـي ذات اللّـه، فـ « ذات » وصف للديانة. وكذلك هي[١] في أصل موضوعها نعت لمؤنث؛ ألا ترى أن فيها « تاء » التأنيث؟! وإذا كان الأمر كذلك فقد صارت عبارة عما تَشَرَّف بالإضافة إلى اللّـه ﷻ لا عن نفسه. وهذا هو المفهوم من كلام العرب؛ ألا ترى إلى قول النابغة[٢]:

مَـجَـلَّتُـهم ذاتُ الإلـهِ وديـنُـهـم ....

فقد بان غلطُ مَن جعل هذه اللفظة عبارةً عن نفس ما أُضيفت إليه، وبانَ غَلَطُ من قال من الفقهاء: « إنه فوق عرشه المجيد بذاته »، وغَلِطَ من جهة اللفظ والمعنى؛ أما اللفظ فهو ما قدمناه[٣]، وأما المعنى فمذكور في كتب الأصول، ومعلوم بأدلة العقول.

* * *
* *
*

---

(١) عن (ب).

(٢) البيت في الديوان (ص ٥٦)، وانظره في: المصباح، مادّة « ذوي »، واللسان « جلل »، وعجزه:
.... **قـويـمٌ، فـمـا يـرجـون غـيرَ الـعـواقبِ**

(٣) انظر: المصباح، مادة « ذوي »، والبدائع (٢/ ٧).

[باب البدل]

(٥٨)

مسألة

من باب البدل

[في بدل النكرة من المعرفة]

استشهد في هذا(١) بقوله ﷻ: ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾ [العلق: ١٥، ١٦].

فإن قيل: ما فائدةُ البدل من المعرفة [٦٨أ] وتبيينها بالنكرة، فإن كانت الفائدةُ في النكرة المنعوتة فَلِمَ ذُكِرَتِ المعرفةُ؟ وإن كانت الفائدة في المعرفة فما بالُ ذكر النكرة والتبيين بها؟

فالجواب (أن تقول)(٢): الآية نزلت في رجل بعينه، وهو أَبو جَهْلٍ، ثم تعلَّق حكمُها بِكلٍّ من اتَّصَفَ بصفته، فلو اقتصر على الاسم المعرفة لاختص الحكم به دون غيره، ولو اقتصر على الاسم النكرة لخرج عن هذا الوعيد الشديد مَن نزلت الآية بسببه. وكذلك حكم المعرفة إذا أبدل منها النكرة، أن تكون النكرة منعوتة(٣)، وإلا لم يقع بها فائدة، ولا كانت بيانًا لما قبلها.

* * *

وأما قوله سبحانه: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [النحل: ٧٣] ثم قال: ﴿ شَيْئًا ﴾، على البدل من « رزقًا »، و « رزق » أبينُ من « شيء »؛ لأنه أخصّ منه، والأخصُّ أبينُ من الأعم؛ فإنما ذلك من أجل تقدم النفي؛ لأَنَّ النكرة إنما تُفِيد بالإخبار عنها بعد النفي، فلما اقتضى النفي العامُّ ذكرَ الاسم العام الذي [٩٧ب] هو أنكر النكرات، ووقعت الفائدة به(٤) من أجل النفي - صلح أن يكون بدلًا من « رزق »؛ ألا ترى أنك لو طرحت الاسم الأول، واقتصرت على الثاني لم يكن إخلالًا بالكلام؟!

---

(١) الجمل (ص ٣٥، ٣٦). (٢) عن (ب).

(٣) ذكر أبو حيان في الارتشاف، ورقة (٣٠٢) أن الكوفيين والبغداديين يشترطون وصف النكرة إذا أبدلت من المعرفة قال: « وتبعهم السهيلي على ذلك ». هذا وانظر: المقتضب (٤/ ٢٩٥).

(٤) سقط من (ب).

على أنه قد قيل: إن ﴿ شَيْئًا ﴾ ههنا مفعول بـ « الرزق »، وأن « الرزق » مصدر(١)، والأشهر أنه اسم؛ لأنه على وزن « الطِّحن » و« الذِّبح »، ولو أراد المصدر لفتح الراء، كما جاء في الشعر من(٢) نحو قوله(٣) في عمر بن عبد العزيز رحمه(٤) اللَّـه:

وَاقْـصِـدْ إلى الـخَـيـرِ وَلا تَـوَقَّـهُ وَارزُقْ عِـيَـالَ الـمُسْلِمِين رَزْقَـهُ

* * *
* *
*

(١) في البحر المحيط (٢/ ٤٨٤): « الرزق يكون بمعنى المصدر، وبمعنى ما يرزق؛ فإن أردت المصدر نصبت به ﴿ شَيْئًا ﴾، كقوله: ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ ... يَتِيمًا ﴾ [البلد: ١٤، ١٥]، على: لا يملك أن يرزق شيئًا. وإن أردت المرزوق كان ﴿ شَيْئًا ﴾ بدلًا منه بمعنى قليلًا ».

وفي الإفصاح، ورقة (٢٤) يخطِّئُ ابن الطراوة أبا علي الفارسي في إعرابه ﴿ شَيْئًا ﴾ مفعولًا بقوله ﴿رِزْقًا﴾ [البقرة: ٢٢]، يقول: « وهذا خطأ، لأن الرزق اسم بمعنى الطحن والرعي، لا يجوز عمل شيء منه في غيره ». وينقل ابن الطراوة هذا عن أبي جعفر بن النحاس، وذكر البيت الذي هنا، ورواه هكذا:

سُـمـيـتَ بـالـفـاروقِ فـافـرقْ فـرقَـهُ وارزقْ عـيـالَ الـمـسلمـيـن رَزقَـهُ

وقال: « فأما ﴿ شَيْئًا ﴾ في الآية فإنما ينتصب انتصاب الحدث كناية عن القلة، كما قال: ﴿ لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴾ [البقرة: ٤٨]، والمعنى: قليلًا ولا كثيرًا، ومثله قوله: ﴿ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء: ٧٤]، كأنه قال: ركونًا قليلًا. وهذا في القرآن وكلام العرب كثير ». وقد ذكر أبو حيان شيئًا من ردّ ابن الطراوة على الفارسي في البحر المحيط (٢/ ٢١٤).

(٢) عن (ب).

(٣) هو عويف القوافي، من قصيدته التي يرثي فيها عمر بن عبد العزيز، والبيت في الكامل (٢/ ٦٥٩) بتقديم العجز على الصدر، يقول المبرد (٢/ ٦٦٢): « يقال: رزقه يرزقه رزقًا، والاسم الرزق ».

(٤) من هنا يبدأ تكملة النص من المخطوطه (أ) ورقة (٧٤).

(٥٩)

مسألة

[في أسرار النظم في الآيتين السادسة والسابعة من سورة الفاتحة]

واستشهد أيضًا[١] بقوله سبحانه: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧] **وفي هذه الآية ضُروبٌ من الأسئلة:**

* **منها أن يقال:** ما فائدة البدل في الدعاء، والداعي مخاطِبٌ لمن لا[٢] يحتاج إلى البيان، والبدل يُقصَدُ به بيانُ الاسم الأول؟

* **ومنها أن يقال:** ما فائدة تعريف ﴿ ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾ بالألف واللام، وهلّا أخبر بمجرد اللفظ دونهما، كما قال: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴾ [الشورى: ٥٢]، وكما قال: ﴿ وَيَهۡدِيَكَ صِرَٰطٗا مُّسۡتَقِيمٗا ﴾ [الفتح: ٢].

* **ومنها أن يقال:** ما معنى الصراط؟ ومن أي شيء اشتقاقه؟ ولم جاء على وزن « فِعَالٍ »؟ ولم ذُكِر في أكثر المواضع في القرآن بهذا اللفظ، وذُكِر في سورة الأحقاف بلفظ « الطريق »، فقال: ﴿ يَهۡدِيٓ إِلَى ٱلۡحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴾ [الأحقاف: ٣٠] ؟

* **ومنها أن يقال:** ما الحكمةُ في إضافته إلى ﴿ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ ﴾ بهذا اللفظ، ولم يَـقُل: « النبيين ولا الصالحين »، وجاء باللفظ مبهمًا[٣] غير مفسَّـر؟

* **ومنها أن يقال:** لم عُبِّر عنه بلفظ « الذين » موصولةً بصلتها، وقد كان أوجز وأخصر أن يقال: « المنعم عليهم »؛ إذ الألف واللام في معنى « الذي »، كما قال: ﴿ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ ﴾، ولم يقل: « الذين غضبت عليهم »؟

* **ومنها أن يقال:** لم وَصَفهم بـ « غير »، وقد كان الظاهر أن يقول هنا: « لا المغضوب عليهم »، كما تقول: « مررتُ بزيد لا عمرو، وبالعاقل لا الأحمق ».

* **ومنها أن يُقَال:** لم استحقَّ اليهودُ دون النصارى اسم[٤] المغضوب عليهم،

---

(١) الجمل (ص ٣٥).
(٢) سقط من (ب).
(٣) في (أ، ب): « منها ».
(٤) عن (ب).

والمغضوبُ عليهم أيضًا النصارى؟ ولم استَحقَّ النصارى اسم « الضالين »، وقد ضَلَّتِ اليهود؟

* **ومنها أن يقال:** لم قُدِّم ﴿ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ على ﴿ ٱلضَّآلِّينَ ﴾ في اللفظ؟ ولم جاء لفظ ﴿ ٱلضَّآلِّينَ ﴾ على وزن « الفاعلين »، ولم يجئ على وزن « المفعولين »، كما جاء ما[1] قبله، من قوله تعالى: ﴿ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ ومن قوله: ﴿ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾؛ لأن معناه: الـمُنعَم عليهم، بلفظ المفعول؟

* **ومنها أن يقال:** ما فائدة العطف بـ « لا » من قوله: ﴿ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾، (ولو قال والضالين)[2]، لَـمَـا اختلّ الكلام، وكان أوجز؟ ولم عُطِف بـ « لا »، وهي لا يُعطَف بها مع « الواو » إلا بعد نفي، ولو كانت وحدها لعطف بها بعد إيجاب، كقولك: مررتُ بزيد (لا عمرو)[3]؟

* * *

* **والجواب عن السؤال الأول، وهو: ما فائدة البدل في[4] الدعاء؟** أن الآية وَرَدت في معرض التعليم للعباد الدعاءَ[5]، وحَقُّ الداعي أن يستشعر عند دعائه ما يجبُ عليه اعتقادُه مما لا يَـتِمُّ الإيمانُ إلا به؛ إذ « **الدعاء مُخُّ العبادة** »[6]، والمخّ لا يكونُ إلا في عظم، والعظمُ لا يكون إلا تحت دم ولحم؛ فإذا وجب إحضارُ معتقدات الإيمان عند الدعاء، وجبَ أن يكون الطلبُ ممزوجًا بالثناء، فمن ثَمَّ جاء لفظ الطلب للهداية ولفظ الرغبة مشوبًا بالخير تصريحًا من الداعي بمعتقده، وتوسلًا من الداعي بذلك [٩٨ب] المعتقد إلى ربه، فإذا قال: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾، والمخالفون للحق يزعمون أنهم على الصراط المستقيم أيضًا، والداعي يجب عليه اعتقاد خلافهم وإظهار الحق الذي في نفسه، فلذلك أبدل وبيّن ليمرِّن اللسان على ما اعتقده الجنان، فأخبر مع الدعاء[7] أن الصراط المستقيم هو صراط الذين أنعم اللّـه عليهم من النبيين والصديقين، لا مَن خالفهم من الكافرين.

* **وأما تعريف « الصراط » بالألف واللام**؛ فإن الألف واللام إذا دخلت على

(١-٣) عن (ب). (٤) في (أ، ب): « من ».

(٥) في (أ): « والدعاء ». بزيادة واو.

(٦) الحديث أخرجه الترمذي في أبواب الدعاء، باب « ما جاء في فضل الدعاء »، عن أنس بن مالك.

(٧) من قوله: « مع الدعاء » مكرر في (٦٨، ٧٤ أ).

اسم موصوفٍ اقتضت أنه أحقُّ بتلك الصفة من غيره؛ ألا ترى أن قولك: « جالِسْ فقيهًا أو عالـمًـا »، ليس كقولك: « جالِسِ الفقيهَ أو العالـمَ »؟! ولا: « أكلتُ طيبًا »، كقولك[١]: « أكلتُ الطَّـيِّبَ »؟ ألا ترى إلى قوله عليه الصلاة والسلام: « **أنتَ الحقُّ، ووعدُكَ الحقُّ** »؟! ثم قال: « **ولقاؤك حقّ، والجنةُ حقّ، والنارُ حقّ** »[٢]، فلم يدخل « الألف واللام » على الأسماء المحدَثَة، وأدخلها على اسم الباري - سبحانه وتعالى - وما هـو صفةٌ له، وهو القولُ والوعدُ[٣].

فإذا ثبت هذا فلو قال: « صراطًا مستقيمًا »، لكان الداعي إنما يطلب الهداية على صراط مستقيم على الإطلاق[٤]، وقد عُلِمَ أنه على صراط مستقيم، وهو الإسلام، فإنما يطلب [١٧٥أ] ما هو أقوم من طريقته التي هو عليها في علمه؛ لأن كل فريق من المسلمين مُستقصِر لنفسه في العمل، وراغبٌ إلى ربِّه في التوبة والهداية إلى الأفضل، حتى ينتهي الأمرُ إلى محمد ﷺ فيقولها أيضًا؛ لأنه أخوف لربه، وأكثر استقصارًا لعمله، وكان يستغفر ربه ﷻ ويتوب إليه في اليوم مائة مرة، وقال في الحديث: « **نظرتُ إلى جبريلَ كأنه حِلْسٌ لاطئٌ، فعرفتُ فضلَ عملِـهِ عَلَيَّ** »[٥].

فإنه قيل: فقد قال تعالى لنبيه ﷺ: ﴿ وَيَهۡدِيَكَ صِرَٰطٗا مُّسۡتَقِيمٗا ﴾ [الفتح: ٢]، وقد كان على الصراط الأقوم، فضلًا عن صراط مستقيم على الإطلاق؟

فالجواب: أن هذه الآيـة نزلت فـي صلح الحديبية، وكان المسلمون قد كرهوا ذلك الصلح، ورأوا أن الرأي خلافه، وكان اللّـه ورسوله أعلم، فأنزل اللّـه تعالى عليه هذه الآية، فلم يُرد صراطًا مستقيمًا (في الدين، وإنما أراد صراطًا مستقيمًا)[٦] في الرأي والحرب والمكيدة.

وقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴾ [الشورى: ٥٢]؛ (أي: تهدي من

---

(١) في المكرر من (أ) ورقة (٦٨): « ليس كقولك ».

(٢) أخرجه أحمد (١/ ٢٩٨)، والبخاري في كتاب التوحيد، باب قول اللّـه تعالى: ﴿ وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]. انظر (٨/ ٢٤ - ٣٥). وانظر: فتح الباري (١٧/ ٢٠٣ - ٢٠٤).

(٣) انظر: الروض الأنف (١/ ٢٣٠).

(٤) انظر: المحتسب (١/ ٤١).

(٥) الحِلْس: كل ما ولي ظهر الدابة تحت الرحل والقَتَب والسَّرج، وما يُبسط في البيت من حصير ونحوه تحت كريم المتاع. ولاطئ: مُلتصِق. وهو كناية عن شدة خشية سيدنا جبريل. والحديث أخرجه الطبراني في: الأوسط (٦/ ٢١١) [الناشر].

(٦) سقط من (ب).

الكفر والضلال إلى صراط مستقيم)[١]، ولو قال في هذا الموطن: « الصراط المستقيم »، لجعل للكفر والضلال حظًّا من الاستقامة؛ إذ الألف واللام تُنبئ أن ما دخلت عليه من الأسماء الموصوفة أحق بذلك المعنى مما تلاه في الذِّكر، أو ما قُرِن[٢] به في الوهم، ولا يكون أحقّ به إلا والآخر فيه طرف منه.

* **وأما اشتقاق الصراط**: فمن « سَرِطتُ الشيءَ أَسْرَطُه »[٣]، إذا بلعته بلعًا سهلًا، فالصراطُ هو الطريق السهل القويم، وجاء على وزن « فِعَالٍ »؛ لأنه مشتمل على سالكه اشتمالَ الحَلْقِ على الشيء المسروط، وهذا الوزن كثير في المشتملات على الأشياء كاللِّحاف والخِمار والرِّداء، وكذلك الشِّكال[٤] والعِنان، إلى سائر الباب.

وأما ذكره بلفظ « الطريق » في سورة الأحقاف خاصة، فلأنه انتظم بقوله سبحانه: ﴿ سَمِعْنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ ﴾ [الأحقاف: ٣٠]؛ وإنما أراد أنه سبيل مطروق قد مَرَّت عليه الرسل قبله، وأنه ليس بِبِدْعٍ، كما قال في السورة نفْسها[٥]، فاقتضت البلاغةُ والإعجاز لفظ « الطريق »؛ لأنه « فَعِيل » بمعنى « مَفعُول »؛ أي: إنه مطروقٌ مَشَتْ عليه الرسل والأنبياء قبلُ، وليس في المواضع الأُخر ما يقتضي هذا المعنى، فكان لفظُ الصراط بها أولى؛ لأنه أمدحُ من جهة الاشتقاق والوزن [٩٩ب] كما تقدم.

* **وأما إضافته إلى اللفظ المجمَل، ولم يقل: « صراط النبيين والصالحين »**، فلفائدتين:

- **إحداهما**: نفي التقليد عن القلب، واستشعار العلم بأن من هُدِي إلى هذا الصراط فقد أُنعِمَ عليه، ولو ذكرهم بأعيانهم لم يكن فيه هذا المعنى.

- **والفائدةُ الأُخرى**: أَنَّ الآية عامةٌ في طبقاتِ المسلمين مسيئهم وصالحهم، والمسيء لايطلب درجة العالي حتى ينالَ التي هي أقرب إليه، ولفظ ﴿ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ يشمل الجميع، وجميعُ المأمورين (بهذا الدعاء يطلبُ صراط الذين أنعم

---

(١) عن مكرر (أ)، ورقة (٦٩). (٢) في (أ): « قرب منه ».

(٣) انظر: المصباح، وتاج العروس مادة « سرط »، والحجة لأبي علي (١/ ٣٦).

(٤) الشكال: حبل تُشد به قوائم الدابة.

(٥) الآية هي قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ ﴾ [الأحقاف: ٩].

اللَّـه[١] عليهم، وهم أصناف)[٢]، كما أن السائلين لدرجاتهم أصناف.

* **وأما قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾، ولم يقل: « الـمُنْعَم عليهم »**، فلأنَّ ذكرَ نعمة الـمُنعِم والثناءَ بها عليه وذكر الـمُنعِمْ[٣] شكرٌ، وإبراز ضمير الفاعل العائد على اللَّـه سبحانه من قوله: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ ذكرٌ للَّـه تعالى باللسان والقلب، ولو قال: « الـمُنعَم عليهم » لخلا هذا اللفظ من هذه الفوائد المقرونة بالدعاء، وهي الشكر والذكر.

ألا ترى إلى قول إبراهيم عليه السلام: ﴿ ٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ ﴾ [الشعراء: ٧٩]؟! فأضاف الفعل إلى ربه، ثم قال: ﴿ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴾ [الشعراء: ٨٠]، ولم يقل: « أَمْرَضَني »، كما قال: ﴿ يُطْعِمُنِى ﴾؛ إذ ليس في قولك: « أَمْرَضَني » إلا الإخبارُ المجرد عن الشكر والثناء، وربما اقترن به تَسَخُّط وتَضَجُّر، فَعَدَل عنه إلى قوله: ﴿ مَرِضْتُ ﴾؛ ولذلك قال سبحانه: ﴿ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ ولم يقل: « الذين غضبتَ عليهم »؛ إذ ليس في الإخبار عنه بالغضب من الشكر والإحسان ما في قوله: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، فكان اللفظ الوجيز أولى.

- **ولفائدة أخرى**: وهي أن الغضب صفة ينبغي للعبد أن يشترك فيها مع الرب، فيغضبَ لغضب اللَّـه تعالى، فاليهود قد غَضِب عليهم لغضب اللَّـه جميع المؤمنين، فاستشعر الداعي هذا المعنى، فلم يقل: « الذين غضبتَ عليهم »؛ إذ لو قال ذلك لأخرج نفسه عن أن يغضب لغضب اللَّـه، كما أخرج نفسه عن أن يُنْعِمَ، وأفردَ الربَّ بالإنعام فقال: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾.

- **وفائدة أخرى**: وهو أن الألف واللام[٤] في ﴿ ٱلْمَغْضُوبِ ﴾، وإن كانت بمعنى « الذين »، فليست مثلها في التصريح والإشارة إلى تعيين ذات الاسم؛ فإن قولك: « الذين فَعَلوا » (معناه: القوم الذين فعلوا)[٥]، وقولك: « الضاربون و المضروبون »، ليس فيه ما في قولك: « الذين ضَرَبوا أو ضُربوا »، وإذا صَحّ هذا وتأملتَه[٦] فالذين

---

(١) عن مكرر (أ) ورقة (٦٩). (٢) عن (ب) و مكرر (أ) ورقة (٦٩).

(٣) في (أ، ب): « النعم ». (٤) سقط من (ب).

(٥) عن مكرر (أ) ورقة (٦٩).

(٦) تناول السهيلي هذا المعنى وهو يذكر الترتيب في قوله تعالى: ﴿ وَطَهِّرْ بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْقَآئِمِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴾ [الحج: ٢٦] انظر: المسألة رقم (٥٤).

أنعمتَ عليهم بلفظ « الذين » إشارة إلى تَعَرُّفهم بأعيانهم، وتعرُّفهم من الدِّين ولا سيما النبيين، بخلاف مَن غضبَ اللّـهُ عليهم، فوجب الإعراض عنهم، وترك الالتفات إلى ذاتهم، فاقتصر على الصفة المذمومة دون أن يُعيَّنوا بـ « الذين ».

* **وأما قوله:** ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ ﴾ [الفاتحة: ٧] **نعتًا لـ « الذين »، ولم يَقُل: « لا المغضوب عليهم »**، فلفائدة، وهو أن اليهود والنصارى يَدَّعون أن اللّـه - تعالى - أنعمَ عليهم بالكتابينِ، وأنهم على الصراط [٧٦أ] المستقيم، فَبَـيَّن - سبحانه - أن الذين أنعم عليهم هم غير المغضوب عليهم، وهم اليهود، ولم يقل: « اليهود »، تجريدًا للفظ؛ ليُخرجهم بذكر الغضب عن صفة الـمُنعَم عليهم، وكذلك « الضالين ».

وقد تقدم[1] في باب العطف ذكرُ « لا » في هذا الموضع، وأنها تعطي العطف بعد إيجاب، فلو عُطِف بها ههنا لم يكن في الكلام أكثر من نفي إضافة « الصراط » إلى اليهود والنصارى، فلما جاء[2] بـ « غير »، وهي اسم يُنْعَت بها، زاد في الكلام فائدة الوصف والثناء للذين أنعم عليهم.

* **وأما استحقاق اليهود لهذا الاسم** فلنزول غضب اللّـه بهم في الدنيا [١٠٠ب]، لتسليطه الملوكَ عليهم، وانتزاع العز[3] منهم، كما قال تعالى: ﴿ ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٦١]، فمن حيث أخبر عنهم[4] أنهم قد باءوا بغضب سمَّاهم ﴿ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾.

* **وأما تقديمهم على** ﴿ ٱلضَّآلِّينَ ﴾ فقد تقدّم من أصول التقديم في باب العطف ذكر التقدم بالزمان، وذكر التقدم بالرتبة، (واليهود متقدمون بالرتبة)[5] والمكان؛ لأنهم كانوا مجاورين لرسول اللّـه ﷺ وللمخاطَبين بالآية، وأقربَ إليهم ذكرًا[6] من النصارى.

وأما ذكر ﴿ ٱلضَّآلِّينَ ﴾ **بلفظ « فاعِلِين »، ولم يَرِد بلفظ « الـمَفْعُولِين »**؛ لئلا يكون كالعُذرِ لهم؛ وإنما ينبغي أن يُـخْـبَـرَ عنهم باكتسابهم ضلالهم، لا بإضـلال اللّـه ﷻ إياهم.

---

(١) انظر المسألة رقم (٥١)، فصل « لا » العاطفة.
(٢) عن (ب). (٣) في (أ): « وانتزاع الملك ».
(٤-٦) سقط من (ب).

* **وأما فائدة العطف بـ « لا » مع « الواو »** فلتأكيد النفي الذي تضمنه « غير »، فلولا ما فيها من معنى النفي لما عُطِف بـ « لا » مع « الواو ».

وفائدة هذا[١] التوكيد أَنْ[٢] لا يُتوهَّم أن « الضالين » داخلٌ في حكم « المغضوب عليهم »، أو وصفٌ لهم[٣]؛ ألا ترى أنك إذا قلت: « ما مررتُ بزيد وعمرو »، تُـوُهِّمَ أنك إنما[٤] تنفي الجمعَ بينهما خاصة؟! فإذا قلت: « ما مررتُ بزيد ولا عمرو »، عُلِمَ أنك تنفي الفعل عنهما جميعًا، على كل حال من اجتماع وافتراق.

* * *
* *
*

---

(١) عن (ب).

(٢) سقط من (ب).

(٣) انظر: الصاحبي (ص ١٣٨).

(٤) سقط من (ب).

(٦٠)

مسألة

في ذكر بدل البعض من الكل، وبدل المصدر من الاسم

وهما جميعًا يرجعان في المعنى والتحصيل إلى بدل الشيء من الشيء، وهما لعين واحدة، إلا أن البدلَ في هذين الموضوعين لا بُدَّ من إضافته إلى ضمير المبدل منه، بخلاف بدل[١] الشيء من الشيء وهما لعين واحدة.

* **أما اتفاقهما[٢] في المعنى**: فلأنك إذا قلتَ: « رأيتُ القومَ أكثرَهم أو نصفَهم »، فإنما تكلَّمتَ بالعموم وأنت تريدُ الخصوص، وهو شائعٌ في اللغة لا يُنكِرُ جوازَه أحدٌ، وإذا كان كذلك فإنما أردتَ: لقيتُ بعضَ القوم، وجعلتَ « أكثرهم » أو « نصفهم » تبيينًا لذلك البعض، وأضفتهَ إلى ضمير « القوم »، كما كان الاسمُ المبدلُ مضافًا أيضًا إلى القوم، فقد آل الكلام إلى أنك أبدلتَ شيئًا من شيء وهما لعين واحدة.

* **وأما بدل المصدر من الاسم**: فكذلك أيضًا؛ لأن الاسم من حيث كان جوهرًا أو جسمًا لا يُعجِبُ ولا ينفعُ ولا يَضُرُّ، وإنما يتعلق[٣] المدح والإعجاب وغير ذلك من المعاني بصفات وأعراض قائمة بالجسم، وعُلِمَ ذلك ضرورة حتى استُغنِي عن ذكرها لفظًا، وهي معلومة المعنى، فإذا قلت: « نفعني عبدُ اللّـه »، عُلِم أن النافع فيه صِفةٌ وعَـرَضٌ مضاف إليه، فَبيَّنتَ ذلك العرضَ ما هو، فقلت: « علمُه أو رأيُه »، ثم أضفتَ العلمَ إلى ضمير الاسم، كما كان الاسم المبدلُ منه مضافًا إليه في المعنى، فصار التقديرُ: « نفعني صفةُ زيد أو خصلته »، ثم بينتَ بقولك: « علمُه »، فعُلِم ما هي تلك الخصلة، فآل المعنى إلى بدل الشي من الشيء، وهما لعين واحدة.

وإذا ثبت هذا فلا يصحُّ في بدل الاشتمال أن يكون الاسم الثاني جوهرًا؛ (لأنه لا يُبدَل جوهر من عَـرَض)[٤]، ولا بدّ من إضافته إلى ضمير الاسم؛ لأنه بيان لما هو مضاف إلى ذلك الاسم.

---

(١) سقط من (ب).
(٢) في (أ، ب): « اتفاقهم ».
(٣) في (أ، ب): « متعلق ».
(٤) عن (ب).

والعجبُ كُلُّ العجب من إمام صَنْعَةِ النحو في زمانه، وفارسِ هذا الشأن ومالك عِنانه، يقول في كتاب « الإيضاح » في قوله سبحانه: ﴿ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ ﴾ [البروج: ٥]: إنها بدل من ﴿ ٱلْأُخْدُودِ ﴾ بدل الاشتمال[1]؛ و« النار » جوهر، وليست بعَرَض، ثم ليست مضافةً إلى ضمير « الأخدود »، وليس فيها شرط من شرائط بدل الاشتمال! وذَهَل أبو علي عن هذا، وترك ما هو أصح في المعنى وأليق بصناعة النحو، وهو حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، كأنه قال: قُتل أصحابُ [١٠١ب] الأخدودِ، أخدودِ النار ذات الوقود؛ فيكون من بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة، كما قال[2]:

رَضِيعَي لِبَانٍ ثَدْيَ أُمٍّ تَحَالَفَا ....

في رواية الخفض، أراد: لبانِ ثديِ أمٍّ، فحذف المضاف إيجازًا واختصارًا.

* * *
* *
*

---

(١) قال الفارسي في الإيضاح، ورقة (٥٢): « وبدل الاشتمال كقولك: سُلِبَ زيدٌ ثوبُه، ومنه قوله تعالى: ﴿ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ ﴾ [البروج: ٤، ٥]، فالأخدود مشتمل على النار ».

(٢) هو الأعشى ميمون بن قيس. والبيت في ديوانه (ص ٢٢٥)، وعجزه:

.... بأَسْحَمَ داجٍ عَوْضُ لا نَتَفَرَّق

هذا وانظر: اللسان، مادة « لبن »، ومغني اللبيب في عوض (ص ١٦١)، وفي اللام المفردة (ص ٢٣٠)، والباب الخامس (ص ٦٥٤).

(٦١)

مسألة

[في أسرار النظم في قوله تعالى:
﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]]

واستشهد في هذا الباب[١] بقول اللّـه ﷻ: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ٩٧].

* ﴿ حِجُّ ٱلْبَيْتِ ﴾ مبتدأ، خبره في أحد الـمجرورين قبله. والذي يقتضيه المعنى أن يكون في قوله: ﴿ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾؛ لأنه وجوب، والوجوب مُتعدٍّ بـ « على ».

فإن قيل: إذا كان موضع الخبر ومقرُّ الفائدة فيه، فلم أُخِّر، وقد قال سيبويه: « متى جعلته مُستَـقَـرًّا قدمتَه »[٢].

فالجواب: أن تقديم المجرور الأول **لفائدتين**:

– **إحداهما**: أنه اسم للمُوجِبِ لهذا الغَـرَض، فيُـقدَّم [٧٧أ] تَـقَـدُّم السبب على المسبب.

– **والفائدة الأخرى**: أنَّ الاسم المجرور من حيث كان اسمًا للّـه – سبحانه – وجب الاهتمامُ بتقديمه، تعظيمًا لحرمة هذا الواجب الذي أوجبه، وتخويفًا من تضييعه؛ إذ ليس ما أوجبه اللّـه – سبحانه – بمثابة ما يُوجبه غيره[٣].

* وأما ﴿ مَنِ ﴾ فهي بدل كما ذكره[٤]. وقد استهوى طائفةً من الناس القولُ بأنـها فاعل بالمصدر[٥]، كأنه قال: أن يحجَّ البيتَ مَن استطاع، **وهذا القول يضعف من وجوه**:

---

(١) الجمل (ص ٣٧).
(٢) نص الكتاب (١/ ٢٧): « وإذا أردتَ أن يكون مستقرًّا تكتفي به، فكلما قدمتَه كان أحسن ».
(٣) سقط من (ب).
(٤) قال الزجاجي في الجمل (ص ٣٧): « فمن: في موضع خفض، بدلٌ من الناس؛ لأن فرض الحج إنما يلزم المستطيعين من الناس ».
(٥) نُسِبَ هذا إلى ابن السِّيد. انظر: مغني اللبيب، الباب الخامس (ص ٥٩٠، ٥٩١).

- **أحدها**: من جهة المعنى، وهو أَنَّ الحجَّ فرضٌ على التعيين بلا خلاف، ولو كان التأويل ما ذكروه لكان فرضَ كفاية، فإذا حج المستطيعون برئتْ ذمم غيرهم، وفرغت ساحتهم من التكليف، وليس الأمر كذلك؛ بل الحج فرض على جميع الناس، حجَّ المستطيعون[1] أو قعدوا، ولكنه عُذِر بعدم الاستطاعة إلى أن توجد الاستطاعة؛ ألا ترى أنك إذا قلت: « واجبٌ على أهل هذا القطر أن يجاهد منهم الطائفة المستطيعون للجهاد »، (فإذا جاهدت تلك الطائفة سقط وجوبُ الجهاد)[2]عن الباقين، مستطيعين كانوا أو غير مستطيعين، بخلاف الحج؟!

- **ومما يَضعُفُ به[3] ذلك القولُ**: أن إضافة المصدر إلى الفاعل - إذا وُجِدَ - أَوْلى من إضافته إلى المفعول، ولا يُعدَل عن هذا الأصل إلا بدليل منقول أو معقول، فلو كان « مَنْ » هو الفاعل لأضيف المصدر إليه.

* وإذا ثبت أن « مَن » بدل بعض من كل، وجب أن يكون في الكلام ضمير يعود إلى « الناس »، كأنه قال: من استطاع منهم، وحذفُ هذا الضمير قبيح في أكثر الكلام[4]، **وحَسَّنَه ههنا أمور**:

- **منها**: أن « مَن » واقعة على من يعقل كالاسم المبدل منه، فارتبطت به.

- **ومنها**: أنها موصولة بما هو أخصُّ من الاسم الأول، ولو كانت أعم لقبح حذف الضمير العائد، مثال ذلك: أنك لو قلت: « رأيتُ إخوتك مَن ذهبَ إلى السوق »، تريد: مَن ذهبَ منهم، لكان قبيحًا؛ لأن الذاهب إلى السوق أعم من الإخوة. وكذلك لو قلت: « البِسِ الثيابَ ما حَسُنَ وكَمُل »[5]، تريد: ما حَسُن منها، ولم تذكر الضمير، لكان أبعد في الجواز؛ لأنَّ لفظ « ما »[6] أعمّ من لفظ « الثياب »، وكذلك الـحَسَنُ والكامل، وحقُّ بدل البعض من الكل أن يكون أخص من المبدل منه، فإن كان أعمَّ و أضفتَه إلى ضمير، أو قيدته بضمير يعود إلى الأول، ارتفع العموم، وبَقي الخصوصُ.

- **ومما حَسَّن حذفَ الضمير** في هذه الآية أيضًا مع ما[7] تقدم، طولُ الكلام بالصلة والموصول.

---

(١) في (أ، ب): « المستطيعين ».

(٢) عن (ب)، ومكرر (أ) ورقة (٧١).

(٣) سقط من (ب).

(٤) انظر: شرح الكافية لابن مالك (٢/ ٩٠).

(٥) في (أ): « وما كمل ».

(٦) عن (ب) ومكرر (أ) ورقة (٧١).

(٧) سقط من (ب).

* **وأما المجرور من قوله: ﴿إِلَيْهِ﴾ فيحتمل وجهين:**

- **أحدهما:** أن يكونَ في موضع حال من « سبيل »، كأنهُ نعتُ نكرةٍ قُدِّم عليها؛ لأنه لو تأخر لكان في موضع [١٠٢ب] النعت لـ« سبيل ».

- **والثاني:** أن يكون متعلقًا بـ« سبيل ».

فإن قيل: وكيف يتعلق به وليس فيه معنى الفعل؟

قلنا: « السبيل » ههنا عبارة عن المَوَصِّل إلى « البيت » من قوةٍ وزادٍ ونحوهما، فلما كان في معنى الفعل الموصِّل، ولم يقصد به السبيل الذي هو الطريق، صار فيه معنى الفعل[١]، وصلح تعلق المجرور به، واقتضى حسنُ النظم وإعجاز اللفظ تقديم المجرور وإن كان موضعه التأخير؛ لأنه ضمير يعود على « البيت »، و « البيت » هو المقصود به الاعتناء، وإنما يُـقَدِّمون في كلامهم ما هم به أهمُّ، وهم ببيانه أعنى.

* * *
* *
*

(١) عن (ب) ومكرر (أ) ورقة (٧١).

(٦٢)

مسألة

[في أسرار النظم في قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]]

واستشهد أيضًا في الباب[1] بقوله سبحانه: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢١٧] الآية.

* في هذا الآية دليلٌ على أن ما وقع به الفعل - أو فيه - فإنه مشتملٌ عليه كما يشتمل الفاعل على الفعل الذي هو حَرَكَةٌ له أو صفةٌ فيه، ولذلك أُضيف المصدرُ إلى المفعول كما يُضَاف إلى الفاعل، وأُخبِر به[2] عما لم يُسَمَّ فاعله، وبُـنِـي بناءَ فاعل في نحو قوله تعالى: ﴿ عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾ [الحاقة: ٢١] في أحد الأقوال[3].

وإذا ثبت هذا صحّ البدلُ في قوله، وهو عُمَر ﷺ لحفصة: (**لا يَغُـرَّنَّكِ هذه التي أعجبها حسنُها، حبُّ رسولِ اللَّـهِ ﷺ إياها**)[4]، فـ « حبُّ » بدلٌ من « هذه »، وإن لم يكن فعلًا لها، وإنما هو واقع بها، كما أن « القتال » بدلٌ من « الشهر »، وإن لم يكن فعلًا له، وإنما هو[5] واقع فيه.

* **ومن فوائد هذه الآية: أن يُسأَلَ عن قوله:** ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [لم قدَّم الشهر الحرام][6]، (ولم يقل: يسألونك عن قتال الشهر الحرام)[7]، وهم لم يسألوا عن الشهر إلا من أجل القتال فيه[8]، فكان الاهتمام بالقتال والتقديم له أولى في الظاهر؟

والجواب أن يقال: إن[9] هذا السؤال لم يقع إلا بعد وقوع القتال في الشهر، وتشنيع الكَفَرة عليهم انتهاكَ حُرمة الشهر، فاغتمامهم واهتمامهم بالسؤال إنما وقع من أجل حرمة الشهر، فلذلك قُدِّم في الذِّكر.

---

(١) الجمل (ص ٣٨).
(٢) عن (ب).
(٣) انظر: الروض الأنف للمؤلف (١/ ١٨٢)، والكشاف (٤/ ٤٨٣).
(٤) انظر المسألة رقم (٥٣).
(٥) سقط من (ب).
(٦) زدنا ما بين القوسين ليستقيم السياق.
(٧) عن (ب) ومكرر (أ) ورقة (٧٢).
(٨) سقط من (ب).
(٩) عن (ب).

* **وفيها سُؤالٌ آخر**: وهو أنه أعاد ذِكرَ[(١)] « القتال » بلفظ الظاهر، وكان القياسُ أن يُعيد بلفظ المضمر، فيقول: « قل: هو كبير »؛ كما[(٢)] لو سُئِلَ إنسان عن رجل في الدار لقال: « هو فلان »، أو: « هو طويل أو قصير »، بلفظ المضمر، ويقبح أن يَقولَه بلفظ الظاهر؛ لأن المضمر - إذ عُرِف المعنى - أوجز وأولى.

والجواب أن يقال: في إعادة لفظ الظاهر هنا فائدة، وهي عمومُ الحكم، ولو جاء بلفظ المضمر فيقول: « هو كبير »، لاختص الحكم بذلك القتال الواقع في القصة، وليس الأمر كذلك، وإنما هو عامٌّ في كل قتال وقع في شهرٍ حرامٍ.

* * *

ونظير هذه المسألة: قوله ﷺ وقد قيل له: أنتوضأُ بماء البحر؟ فقال: « **هو الطهورُ ماؤه** »[(٣)]. ولم يقل: « نعم، توضَّئوا منه »؛ لئلا يُتوهَّم أن الحكم مخصوص بالسائل، فلما أخبر عنه أنه الطهور ماؤه استمرَّ[(٤)] الحكم فيه على العموم، ولم يُتوهَّم قصره على السبب.

وكذلك هذا[(٥)] [٧٨أ] حين قال: ﴿ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ﴾ [البقرة: ٢١٧]، فجعل الاسم الـمُخبَر عنه[(٦)] « قتال »، وخصَّصه بالمجرور الذي هو ضمير « الشهر »، فتعلق الحكم به على العموم متى وقع؛ لأن اللفظ المضمر[(٧)] لا تقتضي صيغته (إلا تخصيص الخبر بما يعود عليه)[(٨)].

* * *
* *
*

(١، ٢) سقط من (ب).
(٣) أخرجه الإمام أحمد عن أبي هريرة (٢/ ٣٦١).
(٤) في (ب): « اشتهر ».
(٥) سقط من (ب).
(٦، ٧) عن (ب) ومكرر (أ) ورقة (٧٣).
(٨) في (ب): « إلا تخصيص ما يعود عليه ».

(٦٣)

مسألة

[في الحال من المضاف إليه، وعطف الفعل على الاسم]

وأنشدوا في هذا الباب قول كُـثَـيِّـر(١):

وكنتُ كَذِي رِجْلَين: رِجْلٍ صَحِيحةٍ ورِجْـلٍ رَمَـى فيـها الزَّمَـانُ فَشَلَّتِ

أجاز بعض النحويّين(٢) في « رِجْلٍ صحيحةٍ » (رجلًا صحيحةٍ)(٣) على أنها حال مُوطِّـأة بالنعت، مثل قوله تعالى: ﴿لِّسَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الأحقاف: ١٢]؛ لأن الحال من النكرة غير ممتنع من [١٠٣ب] حيث كان الاسمُ الأولُ نكرةً كما تقدمَّ في باب النعت(٤). وقالوا: هي حال من المضاف إليه؛ لأن الحال من المضاف إليه كثير، نحو قوله(٥):

كـأَنَّ حَـوَامِـيَـهُ مُـدْبِـرًا ....

وهذا غلط: لأن الحال من المضاف إليه لا يجوز على الإطلاق؛ لأنها مفعول فيها، فهي كالظرف والمفعول، فلا بدّ لها من عامل يعمل فيها، ولا يجوز أن يعمل فيها معنى الإضافة؛ لأنه أضعف من لام الإضافة، ولام الإضافة لا يعمل معناها في ظرف ولا حال(٦)، فمعناها - إذا لم يلفظ بها - أضعفُ وأجدرُ ألا يعمل(٧).

---

(١) البيت في ديوانه (ص ٤٦)، والكتاب (١/ ٢١٥)، والمقتضب (٤/ ٢٩٠)، ومغني اللبيب، الباب الرابع (ص ٥٢٤).

(٢) في المقتضب (٤/ ٢٩١) بعد ذكر البيت: « يُنشَد رفعًا وخفضًا ».

(٣) زدنا ما بين القوسين ليستقيم السياق.

(٤) انظر المسألة رقم (٤٢)، فصل: الحال من النكرة.

(٥) هو النابغة الجعدي. انظر: شعر النابغة الجعدي (ص ٢٠)، منشورات المكتب الإسلامي بدمشق، الطبعة الأولى، والرواية فيه:

كـأَنَّ حَـوافِـرَه مُـدْبِـرًا خُـضِـبـنَ وإن كـان لم يُـخْـضَـبِ

فأما رواية خزانة الأدب (١/ ٥٠٩) فهي:

كـأَنَّ حَـوامِـيَـه مُـدْبِـرًا خُـضِـبـن وإن لم تـكـن تُـخْـضَـبِ

والحوامي: جمع حامية، وهي ما فوق الحافر. وقيل: هي ما عن يمين الحافر وشماله.

(٦) انظر: المقتضب (٤/ ١٧١)، في التفرقة بين الحال والظرف.

(٧) حقق ابن هشام العامل في الحال. انظر: المغني (ص ٧٣٥).

لو قلت: « هذا غلامُ هندٍ ضاحكةً »، لم يجز لما ذكرناه.

فإن قلت: يعمل فيها ما يعمل في « الغلام » المضاف، فهو محال؛ لأن « ضاحكة » من صفة « هند »، لا من صفة « الغلام »، فبطَلَ من كل وجه، ولكنه يجوز الحال من المضاف إليه إذا كان في المضاف معنى الفعل نحو: « هذا ضاربُ هندٍ قائمةً »، أو: « أعجبني خروجُها راكبةً »، ونحو قوله تعالى: ﴿ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ ﴾ [الأنعام: ١٢٨]؛ لأن ما في المضاف من معنى الفعل واقعٌ على المضاف إليه وعاملٌ فيما هو حالٌ منه، بخلاف « الغلام » ونحوه مما ليس فيه (معنى فعلٍ)[١].

وقد يجوز أيضًا الحال من المضاف إليه نحو: « رأيتُ وجهَ هندٍ قائمةً »؛ لأن البعضَ يجري عليه حكمُ الكل، فيعمل في الحال ما يعمل في البعض من حيث أجروا البعض مجرى الكل في قوله: « ذهبتْ بعضُ أصابعه »، و: « شرقتْ صدرُ القناة »، و: « تواضعتْ سُورُ المدينة »[٢] وهو كثير، فعلى هذا جاء:

كـأنَّ حَـوامِـيَـهُ مُـدْبِـرًا

ومنه قول حبيب[٣]:

والـعِلْمُ في شُهُبِ الأرماحِ لامِعـةً

* * *

وأنشد في هذا الباب قول الأعشى[٤]:

---

(١) سقط من (ب).

(٢) في الكتاب (١/ ٢٥): « وربما قالوا بعض الكلام: ذهبتْ بعضُ أصابعه، وإنما أنَّث البعض؛ لأنه أضافه إلى مؤنث هو منه، ولو لم يكن منه لم يؤنِّثه، ومما جاء مثله في الشعر قول الأعشى:

وتـشـرقُ بـالـقـولِ الـذي قـد أذعـتَـه ... كـمـا شَـرِقـتْ صـدرُ الـقـناةِ من الدمِ

ومثله قول جدير:

لـمَّا أتـى خـبـرُ الـزبـيـرِ تـواضـعـتْ ... سُـورُ الـمـديـنةِ والـجـبـالُ الخـشَّـعُ »

(٣) هو أبو تمام حبيب بن أوس، والبيت في ديوانه (١/ ٤٦)، وعجزه:

.... بـيـنَ الـخميـسينِ لا في السبعةِ الشُّـهبِ

(٤) هو ميمون بن قيس، والبيت في ديونه (ص ٧٧)، وهو من شواهد الكتاب (١/ ٤٢٣)، ومغني اللبيب، الباب الرابع (ص ٥٦٠).

ويقول المبرد في المقتضب (٢/ ٢٦): « والنحويون ينشدون هذا البيت على ضربين، وهو قول الشاعر:

لـقـد كـان في حَـوْلٍ ثـواءٍ ثَـوَيْـتُـهُ ... تُـقَـضَّـى لُـبـانـاتٌ ويَسْـأَمُ سـائـمُ

فيرفع « يسأم »؛ لأنه عطفه على فعل، وهي « تقضَّى »، فلا يكون إلا رفعًا. ومن قال « تَقَضِّي لباناتٍ »=

لـقـد كانَ في حَـوْلٍ ثَـوَاءٍ ثَـوَيْـتُـهُ تَـقَـضِّي لُـبَـانَـاتٍ ويَـسْـأَمَ سَـائِـمُ

نصب « ويسأمَ » بإضمار « أن » كيلا ينعطف الفعل على الاسم؛ وإنما استحال أن ينعطف الفعلُ على الاسم كيلا يشتركَ معه في العامل الذي يعمل فيه؛ إذ لا تعملُ عواملُ الأسماء في الأفعال، فأضمروا « أن »؛ لأنها مع الفعل في تأويل الاسم.

فإن قيل: وكيف يجوزُ إضمار (الناصب وأنتم لا تجيزون إضمار)[1] الخافض ولا الجازم، نَعَم ولا إضمار الحروف الناصبة للأسماء، وعوامل الأسماء عندكم أقوى من عوامل الأفعال؟

فالجواب: أنَّا لا نُجيز إضمارَ « أنْ » إلا بإحدى شرائط، إما مع « الواو » العاطفة على مصدر[2]، نحو قوله:

لَـلُـبْـسُ عَبـاءَةٍ وتَـقَـرَّ عَـيْـني[3] ....

و:

.... تَـقَـضِّي لُـبَـانَـاتٍ ويَـسْـأَمَ سَـائِـمُ

ألا ترى أنك لو جعلتَ مكان « اللُّبس » و « التَّـقَضِّي » اسمًا غير مصدر، فقلت: « يعجبني زيدٌ ويذهبَ عمرو » - لم يجز[4]؟! وإنما جاز هذا مع المصدر؛ لأن الفعل المنصوبَ بـ « أنْ » مشتق من المصدر ودالٌّ عليه بلفظه، فكأنك عطفتَ مصدرًا على مصدر.

فإن قيل: فكان ينبغي إذًا أن يُستَغنى بمجرد لفظ الفعل عن إضمار « أنْ » ؟

=قال: ويسأمَ سائم؛ لأن « تَقَضِّي » اسم، فلم يجز أن تعطف عليه فعلًا. فأضمر « أن » ليجري المصدر على المصدر، فصار: تَقَضِّي لبانات وأن يسأم سائم؛ أي: وسآمة سائم ».

(١) عن (ب) ومكرر (أ) ورقة (ص ٧٢).

(٢) انظر: المقتضب (٢/ ٥٨٥).

(٣) من شواهد الكتاب (١/ ٢٦٤)، والمقتضب (٢/ ٢٧)، وعجزه:

.... أَحَـبُّ إليّ مـن لُـبْـس الـشُّـفُـوفِ

هذا وانظر: مغني اللبيب (ص ٤٧٣، ٥١٨، ٦٧٣، ٨٦٨، ٩٥٢).

ويقول البغدادي في الخزانة (٣/ ٥٩٢): « والبيت من أبيات مَـيْسُون بنت بَحْدَل الكلبية... وقوله: (ولبس عباءة) في غالب كتب النحو: (للبس) بلامين. وهو خلاف الرواية الصحيحة. وميسون، قال اللخمي: هي زوج معاوية بن أبي سفيان، وأم ابنه يزيد ».

(٤) انظر: حاشية يس على الألفية (٢/ ٢٥٥).

قلنا: هو فعلٌ مضارع مُعرَب، وعطفُه بالواو على ما قبله يُشَرِّكه معه في الإعراب والعامل، وهما لا يشتركان في عامل واحد، فَأُضمرت « أنْ » واكتفي بأثرها وعملها عن ظهور لفظها، وكانت « الواو » كالعِوَضِ منها، كما كانت « حتى » و « لام » العلة، و« لام » الجحود و « الفاء » في باب الجواب وغير ذلك كالعِوض من « أن »[1] الناصبة للفعل، وكما كان الاستفهام كالعِوَض من[2] الجار في قولك: « أَللَّـهِ لأفعلنَّ »؟[3]، ونحوه.

وقد جاء عطفُ الفعل على الاسم إذا كان الاسم في معنى الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿ صَٰٓفَّٰتٖ وَيَقۡبِضۡنَۚ ﴾ [الملك: ١٩] ونحو: ﴿ وَجِيهٗا فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ وَمِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ ۝٤٥ وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ ﴾ [آل عمران: ٤٥، ٤٦][4]؛ لأن الاسم المعطوف [١٠٤ب] عليه حامل للضمير، فصار بمنزلة الفعل مع الاسم، ولو كان مصدرًا لم يجز، كما تقدم في:

لَـلُـبْسُ عَـبَـاءةٍ وتَـقَـرُّ عَـيْنِي ....

لأن المصدر ليس بحامل للضمير، فلا يجوز العطف عليه إلا بإضمار « أنْ ».

فإن قيل: فإذا جاز عطفُ الفعل على الاسم الحامل للضمير، فينبغي أن يجوزَ عطفُ الاسم على الفعل، فيقول: « مررتُ برجلٍ يقومُ وقاعدٍ »؟

قلنا: هذا ممتنعٌ على قُبح، والزجاج قد أَجازه في « المعاني »[5] قياسًا على الأول، وليس هو مثله[6]؛ لأنك إذا عطفتَ الفعل على الاسم المشتق منه رَدَدت الفرع إلى الأصل؛ لأن الاسم المشتق من الفعل فرع للفعل، فهو متضمن لمعناه، فجاز عطف الفعل عليه.

---

(١) سقط من (ب). (٢) عن (ب) ومكرر (أ) ورقة (٧٣).

(٣) انظر: الكتاب (١/ ٤٠٨)، والمقتضب (٢/ ٣٣٦، ٣٤٨) ، (٣/ ٦٠، ٦١)، والروض الأنف (٢/ ٧١، ٧٢).

(٤) قال الطبري: « معناه: إن اللَّـه يبشرك بكلمة منه اسمه المسيح عيسى ابن مريم، وجيهًا عند اللَّـه ومكلمًا الناسَ في المهد، فـ (يُكلِّم) وإن كان مرفوعًا؛ لأنه في صورة (يفعل) بالسلامة من العوامل فيه، فإنه في موضع نصب ».

(٥) هو كتاب معاني القرآن، انظر الإنباه (١/ ١٥٩)، وبغية الوعاة (١/ ٤١٢).

(٦) قال أبو حيان في البحر المحيط (١/ ٣٠٢): « ومثل هذا العطف [عطف الفعل على الاسم الذي في معناه] فصيح، وعكسه أيضًا جائز، إلا عند السهيلي فإنه قبيح ».

وإذا عطفتَ الاسمَ المشتق على الفعل كنتَ قد رددتَ الأصلَ فرعًا، وصَيَّرتَ الفعل في معنى الاسم، وهو فعل محض، وإن كان قد وقع موقع الاسم، فلم يقع موقع اسم جامد، وإنما وقع موقع اسم في تأويل فعل، فلم يخرجه ذلك إلى أن يكون في تأويل الاسم. وإنما هو فعل محض، فلا يجوز عطف الاسم عليه؛ لأنك تُشرِك الاسم مع الفعل في عامل واحد.

وإذا قلت: « مررتُ برجلٍ قائمٍ ويقعدُ »، ففي « يقعد »[1] ضمير فاعل، كما في « قائم » ضمير فاعل، فكأنك إنما عطفت جملة على جملة، وتوهمتَ في « قائم » الفعل المحض[2] من حيث كان مشتقًّا منه وفرعًا عليه، ولم يمكنك أن تتوهم في « يقوم » الاسم المحض، ولا الاسم المشتق أيضًا؛ لأن الفرع[3] يتضمن الأصل ويدل عليه، والأصل لا يدل على الفرع بنفسه [٧٩أ]؛ لأنه كالمستغني عنه، فافهمه فإني[4] لم أقصد الإطالة إلا لأسُدَّ أبواب الاعتراض، وأحمي جَنَبات الكلام من الطعن عليه، واللّٰه الموفق لما يُزْلِفُ لديه.

وأبينُ من هذه العبارة أن يقال: عُطِف الفعل على الاسم في مثل[5] قوله تعالى: ﴿ صَٰٓفَّٰتٖ وَيَقۡبِضۡنَۚ ﴾ [الملك: ١٩]، ونحو: « مررتُ برجلٍ قائمٍ ويقعدُ »؛ لأن الاسم[6] معتمد على ما قبله، (وإذا كان اسم الفاعل)[7] معتمدًا على عمل الفعل، والاعتماد أن يكون نعتًا[8] أو خبرًا، والذي بعد « الواو » ليس بمعتمد.

ولو عكست المسألة؛ فقلت: « برجل يقومُ وقاعدٍ »، أو: « يصففن وقابضات »، قبحَ؛ لأن ما بعد « الواو » اسم محض، وليس بمعتمد، فيجري مجرى الفعل.

* * *
* *
*

(١، ٢) عن (ب).
(٣) في (ب): « الفعل ».
(٤) عن (ب).
(٥) سقط من (ب).
(٦) إلى هنا انتهى مكرر (أ).
(٧) في (أ): « وإذا كان الاسم معتمدًا ».
(٨) سقط من (ب).

[باب أقسام الأفعال]

(٦٤)

مسألة

من باب أقسام الأفعَال
[في الفعل اللازم]

الفعل غير المتعدي(١): هو الذي لزم محله، ولم يجاوزه إلى غيره، فهو فِعلُ الفاعل في نفسه، ولذلك جاء مصدره مُـثَـقَّلًا بالحركات؛ إذ الثقل(٢) من صفة ما لزم محله، ولم ينقل منه لغيره، والخفة من صفة المتنقل من محله حتى يقع بمحل آخر، كـ« الضرب » و« القتل » وجميع مصادر الأفعال المتعدية الواقعة بمحل غير الفاعل الحامل لها والمتصف بها، فكان خفةُ اللفظ في هذا الباب [موازيةً للمعنى، وكان ثقله](٣) موازيًا للمعنى الذي هو ثبوتٌ في محل الفعل واختصاصٌ به وعدمُ تجاوز له، فما لزم مكانه فهو الثقيل، وما تجاوزه وتعدَّاه فهو الخفيف لفظًا ومعنى.

ومن ههنا يرجح قول سيبويه أن: « دخلتُ البيتَ » غير متعدٍّ(٤) إلى مفعول؛ لأن مصدره « الدخول »، فهو كـ« الخروج » و« القعود » ونحوه، إلا أن الفعل منه لم يجئ على « فَعُل »؛ لأنه ليس بطبع في الفاعل ولا خصلة ثابتة فيه؛ فإن كان الفعل عبـارةً عما هو طبع وخـصلة ثـابـتـة، ثُـقِّل بضم العين، كـ« ظَـرُفَ » و« كَرُمَ ».

فهذا الباب ألزم للفاعل من باب « قَعَد »، فكان أثقل منه لفظًا، وباب [١٠٥ب] « قَعَد » ألزم للفاعل من المتعدي إلى مفعول، فكان أثقل منه مصدرًا، وإن اتفقا في لفظ الفعل.

ولزمَ مصدرَ « فَعُل » - الذي هو طبعٌ وخَصْلَـةٌ - وزنُ « الفَعَال »، نحو: « الجمال » و« الكمال » و« البهاء » و« السناء » و« الجلال »(٥) و« العلاء »؛ هذا إذا كان المعنى عامًّا يشتمل على خصال، ولا يختص بخصلة واحدة، فإن اختص المعنى

---

(١) في (أ، ب): « غير متعدٍّ ».
(٢) في (أ، ب): « المثقل ».
(٣) زدنا ما بين القوسين ليستقيم السياق.
(٤) انظر: الكتاب (١/ ١٥، ١٦)، والمقتضب (٤/ ٦٠، ٦١، ٣٣٧).
(٥) لم أجد منه « فعل » بضم العين، وكذلك العلاء.

بخصلة واحدة صار كالمحدود، ولزمته « هاء » التأنيث؛ (لأن « هاء » التأنيث)[١] تدل على نهاية ما دخلت عليه كـ « الضَّربة » من « الضرب »، وحذفُها في هذا الباب وفي أكثر الأبواب يدلُّ على انتفاء النهاية.

ألا ترى أن « الضربَ » يقع على القليل والكثير إلى غير نهاية ؟! وكذلك « التمر » و « البُـرّ » وسائر الأجناس؛ وإنما استحقت « الهاء » ذلك لأن مخرجها من منتهى الصوت وغايته، فصلحت للغايات، ولذلك قالوا: « علَّامة » و « نسَّابة »، أي: غاية في صفتيهما.

فإذا ثبت هذا فالجمال والكمال كالجنس العام من حيث لم يكن فيه « الهاء » المخصوصة بالتحديد والنهاية. وقولك: « مَلُحَ ملاحةً »، و « فَصُح فصاحةً »، على وزن: « جَمُل جمالًا »، و « كَمُل كمالًا »، إلا في تاء التأنيث؛ لأن الفصاحة خصلة من خصال الكمال، فَحُدِّدت بالهاء؛ لأنها ليست بجنس عام كالجمال، فصارت تُشبه باب الضربة و (التمرة من: الضرب و)[٢] التمر، لمكان[٣] التحديد والنهاية.

ألا ترى إلى قول خالد بن صَفْوان[٤] - وقد قالت له عِرْسُه -: « إنك لجميل »[٥]، فقال: « أتقولين ذلك، وليس عندي عمودُ الجمال ولا رداؤه ولا بُرْنُسه[٦] ؟! ولكن قُولي: إنك لمليح ظريف ». فجعل « الملاحة » خصلةً من خصال الجمال، فبان صحة ما قلناه.

وعلى هذا قالوا: « الحلاوة » و « الأصالة » و « الرّجاحة »، وكذلك في ضد هذا المعنى نحو: « السَّفَاهة » و « الوضاعة » و « الرذالة » و « الحماقة »، لأنها كُلَّها خصال محدودة بالإضافة إلى السَّفال، والسَّفال في مقابلة العَلاء والكمال؛ لأنه جنس يجمع الأنواع التي تحته.

وهذا الأصلُ في هذا الباب، ثم لا يشرُد عن هذا القياسِ شيءٌ إلا ويمكن

---

(١) سقط من (ب). (٢) عن (ب).

(٣) في (أ): « بمكان »، وفي (ب): « مكان ».

(٤) كان أحد فصحاء العرب المشهورين، وله مع عمر بن عبد العزيز وهشام بن عبد الملك أخبار. ولد ونشأ بالبصرة، وكان أيسر أهلها مالًا. وله كلمات مأثورة. انظر: الأعلام (٢/ ٣٣٨).

(٥) انظر: البيان والتبيين (١/ ١٨٤)، والروض الأنف (٢/ ٢١٩).

(٦) في الروض: « ثم قال [أي خالد]: عموده الطول، وأنا ربعة، وبرنسه: سواد الشعر وأنا أشمط، ورداؤه البياض، وأنا آدم، ولكن قولي... ».

ردُّه إليه، إلا أن تكون ألفاظ قد أُدخلت[١] في هذا الباب بوجه من المجاز، فنجد مصادرها (مخالفة لهذا الأصل في وزنها أو شيء من أحكامها)[٢]، وليس ذلك إلا لنقلها بالاستعارة عن أصل موضوعها، كقولهم: « شَرُف الرجل شرفًا »، ولم يقولوا: « شَرَافًا »، كقولك: « جمالًا » و « كمالًا »، ولا: « شَرَافة »، كقولك: « جلالة »؛ لأن الشَّرَف رفعة في الآباء، والآباء شيء خارج عن محل الفعل، فهو مستعار من شَرَف[٣] الأرض[٤] (كالـهَدَف والعَلَم)[٥] فاستعير للرجل الرفيع في قومه، كأن آباءه الذين ذُكِـرَ بهم وارتفع بسببهم شَرَفٌ له؛ إذ الشرف من الأرض يُـرْتَـفَع بسببه، ويُظهَر منه.

وكذلك قالوا في هذا الباب: الحَسَب[٦]؛ (لأنه من باب القَبَض والقَنَص[٧]، وليس من باب المصادر؛ لأن الحَسَب)[٨] ما يَحسُب الإنسان لنفسه من خصال كرام وخصال حميدة.

فقد تبين أنه لا يخرج عن هذا الباب شيء إلا لسبب ما، وأن الأصل ما تقدم، واستحق الاسم العام في هذا الباب لفظ « الفَعَال »[٩] - (بفتح الفاء والعين)[١٠] - بعدهما ألف، والألف فتح، ليكون اللفظ بتوالي الفتح فيه موازيًا لانفتاح المعنى واتساعه.

وكذلك اطَّرد في الجمع الكثير نحو: « مَفاعِلَ » و « فَعائلَ » وبابه، واطرد في باب « تَفاعُل » نحو: « تقاتُل »، و « تخاصُم »، ونحو: « تمارُض »، و« تغافُل »، و « تراقُد »[١١]؛ لأنه إظهار للأمر وانتشار له.

---

(١) في (أ، ب): « أخلت ».

(٢) في (أ، ب): « مخالفة لهذا الأصل أو وزنها أو شيئًا من أحكامها ». ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٣) في اللسان « شرف »: « والشُّرفة: أعلى الشيء. والشَّـرف كالشُّـرفة ».

(٤) من هنا مكرر في (أ) ورقة (٧٣)، ونهايته في (ص ٣٣٦).

(٥) الهدف: المشرف من الأرض. وكل شيء عظيم مرتفع. والعلم: الجبل الطويل.

(٦) في تاج العروس « حسب »: « وقد حسُب الرجل - بالضم - حَسَابة - بالفتح - كخطُب خَطَابة، وحَسَبًا - محركة - فهو حَسِيب ».

(٧) في التاج « قبض »: « ويقال: دخل مالك في القَبَض - محركة - أي: في المقبوض، كالـهَدَم للمهدوم، والنَّـفَض للمنفوض ». وفي « قنص »: « والقَنَص - محركة: المصِيد ».

(٨) سقط من (ب).

(٩) عن مكرر (أ) ورقة (٧٣).

(١٠) أثبتنا ما بين القوسين، ومكانه في (أ) ومكررها، و(ب): « هو اللبين ».

(١١) في أساس البلاغة « رقد »: « وتراقُد: تناوُم ».

ومن هذا الباب مما يوافقه في وَجْهٍ ويخالفُه في وجه آخر: « حَلُم »[1]؛ لأنه يدل على[2] ثبات الصفة، فوافق ما قبله في الضم، وخالفه [٨٠أ] في المصدر مخالفته له في المعنى؛ لأنه صفة [١٠٦ب] نفي، وليس بصفة عَـرَضية معنوية، وإنما هو عبارة عن تملُّك[3] المعاقبة ونفيها.

ومن هذا الباب: « كَـبُر » و « صَغُر »، هو موافق لما قبله في ثبوت الفعل، فجاء على وزنه، وهو مـخالف له في الحدث؛ لأن الصغر والكبر وما كان على هذا البناء عبارةٌ عن كثرة أجزاء الجسم وقلَّتها، لا عن عرض ومعنى زائد كالجمال ونحوه.

واستقصاء هذه[4] المصادر والأفعال وتتبُّع نوادرها وأسرارها، يأتي في بابها[5]، إن شاء اللّـه تعالى.

فصل

[في بعض صيغ الفعل اللازم]

ومن غير المتعدي « انْـفَـعَـلَ »، نحو: « انْطَـلَـقَ »، وهو أيضًا فِعلُ الفاعل في نفسه بعد تقدم منع واستدعاء من فاعل آخر، فيسمّونه فعل المطاوعة، نحو: « كسرتهُ فانكسر »، و « شويتهُ فانشوى »؛ فمن حيث كان فعل الفاعل في نفسه لم يتعدَّ، ومن حيث لم يقع من فاعله إلا بعد استدعاء وسبب زِيدت « النون » في أوله قبل الحروف الأصلية، وزِيدت ساكنة كيلا تتوالى الحركات، ثم وُصِل إليها بهمزة الوصل.

وقد تقدم[6] أن الزوائد في الأفعال والأسماء موازية للمعاني الزائدة على معنى[7] الكلمة؛ فإن كان المعنى الزائد مُتَرَتِّبًا قبل المعنى[8] الأصلي، كان الحرف الزائد (قبل الحروف الأصلية، كالنون في « انفعل »، وكحروف المضارعة في بابها، وإن كان المعنى الزائد[9] على الكلمة آخرًا كان الحرفُ الزائد على الحروف الأصلية)[10] آخرًا، كعلامة

(١،٢) عن (ب)، ومكرر (أ) ورقة (٧٣)، وفيهما: « حكم » مكان « حلم ».
(٣) في (أ) ومكررها: « تلك ».
(٤) عن (ب)، مكرر (أ) ورقة (٧٣).
(٥) في (ب): « في هذا الباب ».
(٦) انظر المسألة رقم (٢٣).
(٧) سقط من (ب).
(٨) في (ب): « الفعل ».
(٩) عن البدائع (٢/ ٥٣).
(١٠) ما بين القوسين عن (ب)، وفي (ب) في آخر هذا القوس: « على الحروف الزائدة ».

التأنيث وعلامة التثنية.

ومن هذا الباب: « تَفَعْلَلَ » و « تَفَاعَلَ » و « تَفَعَّلَ »:

- **أما « تَفَعْلَلَ »** فلا يتعدّى البتة؛ لأن « التاء » فيه بمثابة النون في « انْفَعَلَ »، إلا أنهم خَصُّوا الرباعي بالتاء، وخَصُّوا الثلاثي بالنون فرقًا بينهما؛ ولم تكن « التاء » ههنا ساكنة كالنون، لسكون عين الفعل، فلم يلزم فيها من توالي الحركات ما لزم هناك.

- **وأما « تَـفَاعَلَ »** فقد تُوجَدُ متعديةً؛ لأنها لا يُراد بها المطاوعة كما أُريد بـ « تَـفَعْلَلَ »، وإنما هو فِعْلٌ دخلته « التاء » زيادةً على « فاعَلَ » المتعدية، فصار حكمُه - إن كان متعديًا إلى مفعولين قبل دخول « التاء » - أن يتعدى بعد دخول « التاء » إلى مفعول، نحو: « نازعتُ زيدًا الحديثَ »، ثم تقول: « ما تنازعنا الحديثَ »، وإن كان متعديًا إلى مفعول لم يتعدَّ بعد دخول « التاء » إلى شيء آخر، نحو: « خاصمتُ زيدًا » و: « تخاصمنا ».

فصل

[في صيغتي: افْعَلَّ، وافْعَالَّ]

وأما « احمرَّ » و « احمارَّ » ففعلٌ مشتقٌّ من الاسم، كـ « انتعلَ » من « النعل »، و « تمسكَنَ » من المسكين؛ لأن الحُمرَةَ والصُّفرة ونحوهما أسماءٌ لأعراض ثابتة عند الفلاسفة، أو في حكم الثابتة عند الأشعرية؛ إذ ليس عندهم عَـرَضٌ ثابتٌ.

وسيأتي استقصاءُ هذا الفصل والبحثُ عليه في باب التعجب، إن شاء اللّـه تعالى.

إلا أن أبا سليمانَ الخَطَّابي[1] زعم أن معنى « احمرّ » مخالف لمعنى « احمارّ » وبابه، (وذهب إلى أن « افعلّ » يقال فيما لم يُخالطه لونٌ)[2] (آخرُ، و « افعالّ » يقال لما خالطه)[3] لونٌ آخرُ. والخطابي ثقة في نقله، والقياس يقتضي صحة[4]

(١) هو حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البُستي، الفقيه الأديب. من نسل زيد بن الخطاب. كان يُشبَّه في عصره بأبي عبيد القاسم بن سلام علمًا وأدبًا وزهدًا وورعًا وتدريسًا وتأليفًا. له: معالم السنن، وبيان إعجاز القرآن، وقد طُبعا، وإصلاح غلط المحدثين. سكن نيسابور مدة، وتوفي ببُسْت في ربيع الآخرة سنة (٣٨٨ هـ). انظر: وفيات الأعيان (١/ ١٩٦)، والعبر للذهبي (٣/ ٣٩)، والإنباه (١/ ١٢٥)، وفهرسة ابن خير (ص ٤٧٣، ٤٨١، ٥٠٦، ٥٢٨). والأعلام (٢/ ٣٠٤).

(٢) عن (ب).

(٣،٤) عن مكرر (أ) ورقة (٧٤)، و (ب). وفي (ب): « وافعالّ فيما لم يخالطه ».

قوله؛ لأن الألف لم تُـزَد في أضعاف حروف[1] الكلمة إلا لدخول معنى زائد بين أضعاف معناها. وقد تقدم هذا الأصل.

* * *
* *
*

(١) إلى هنا انتهى مكرر (أ) ورقة (٧٤).

(٦٥)

مسألة

[في التعدية]

وقال في الفعل المتعدِّي إلى مفعولين: « أعطى زيدٌ عمرًا درهمًا »(١).

وهذا(٢) وأشباهه من المنقول الذي صيَّر فاعله مفعولًا. وقد اختلفوا: أهو قياس مُستَتِبّ في جميع الأفعال أم لا؟ وليس مذهب « سيبويه »(٣) فيه طردُ القياس في جميع الأفعال، وهو الصحيح [١٠٧ب].

ولكني أُشير لك إلى أصل ينبني عليه هذا البابُ: وهو أن تنظر إلى كل فِعْل حَصَلَ منه في الفاعل صفةٌ ما فهو الذي يجوز فيه النقل؛ لأنك إذا قلت: « أفعلته »، فإنما معناه: جعلتَه على هذه الصفة. وقَلَّما ينكسر هذا الأصل في غير المتعدي إذا كان ثلاثيًّا نحو: « قعد وأقعدتُه » ، و « طال وأطلتُه ».

وأما المتعدي فمنه ما يحصل للفاعِل منه صفةٌ في نفسه، ولا يكون اعتمادُه في الثاني على المفعول، فيجوز نقله، مثل: « طَعِم زيدٌ الخبزَ، وأطعمته »، (وكذلك: جَرِع الماءَ وأجرعته)(٤)، وكذلك « بَلِعَ » و « شَمَّ » و « سَمِعَ »؛ لأنها كلها يحصل منها للفاعل صفة في نفسه (غير خارجة عنه)(٥).

ولذلك جاءت أو أكثرها على « فَعِل » - بكسر العين - مشابهة لباب: « فَزِعَ » و « حَذِرَ » و « مَرِضَ »، إلى غير ذلك مما له أثر في باطن الفاعل وغموض معنًى فيه؛ ولذلك كانت حركة العين كسرًا؛ لأن الكسر خفض للصوت وإخفاء له، فشاكل اللفظ المعنى.

ومن هذا النحو: « لَبِسَ الثوبَ » و « ألبسه إياه »؛ لأن الفعل - وإن كان متعديًا - فحاصل معناه في نفس الفاعل، كأنه لم يفعل بالثوب شيئًا، وإنما فعل بنفسه، ولذلك جاء على « فَعِل » في مقابلة لـ « عَرِيَ »، وكذلك « كسي »، ولم يقولوا: « أكسيتهُ الثوب »(٦)؛

---

(١) نص الجمل (ص ٤٠): « أعطى محمد أخاك درهمًا ».
(٢) عن (ب).
(٣) انظر: الكتاب (٢/ ٢٣٣) وما بعدها.
(٤،٥) عن (ب).
(٦) انظر: الخصائص (٢/ ٢١٤).

لأنَّ الكسوة ستر للعورة، فجاء على وزن « سَتَـرته » و « حَجَبته » ونحو ذلك.

- وأما « أَكَلَ »(١) و « أَخَذَ » و « ضَرَبَ » فلا تُـنْـقَل؛ لأن الفعل واقع بالمفعول، ظاهر أثره فيه، غير حاصل في الفاعل منه صفة، فلا تقول: « أضربتُ زيدًا عمرًا »، ولا: « أقتلته خالدًا »؛ لأنك لم تجعله على صفة في نفسه كما تقدم.

- وأما « أعطيتُه » فمنقول من: « عطا يعطو » إذا أشار للتناول(٢)، وليس معناه الأخذ(٣)؛ ألا تراهم يقولون: « عَاطٍ بغير أنواط »(٤)؟! فنفوا أن يكون وقع هذا الفعل بشيء، فلذلك نُقِلَ كما نُقِلَ غير المتعدي لقربه منه، فقالوا: « أعطيتُ زيدًا درهمًا »؛ أي: جعلتُه عاطيًا له.

- وأما « أنلتُ » فمنقول من « نالَ »(٥) المتعدية، وهي بمنزلة « عطا يعطو »، لا تُنبئ [٨١أ] إلا عن وصول إلى المفعول دون تأثير فيه ولا وقوع ظاهر به؛ ألا ترى إلى قوله سبحانه: ﴿ لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا ﴾ [الحج: ٣٧]؟! ولو كان فعلًا مؤثرًا في مفعوله لم يجز هذا؛ إنما هو مُنبئ عن الوصول فقط.

- وأما « آتيتُ المالَ زيدًا » فمنقول من « أتى »؛ لأنها غير مؤثرة في المفعول، وقد حصل منها للفاعل صفة.

فإن قيل: يلزمك أن تجيز: « آتيتُ زيدًا عمرًا، أو المدينة »؛ أي: جعلته يأتيهما؟

قلنا: بينهما فرق، وهو أن إتيان المال زيدًا كسبٌ وتمليكٌ، فلما اقترن به(٦) هذا المعنى صار كقولك: « أكسبتهُ مالًا »، أو: « أملكتُه إياه »، وليس كذلك: « أتى زيدٌ عمرًا »، فهذا الفرق بينهما.

- وأما « شَرِبَ زيدٌ الماءَ » فلم يقولوا فيه: « أشربتُه »؛ لأنه بمثابة الأكل والأخذ

(١) في تاج العروس « أكل »: « وآكله الشيء إيكالًا: أطعمه إياه ».

(٢) في التاج « عطو »: « العَطْو: التناول، يقال: عطا الشيء وإليه عطوًا: تناوله. وعطا بيده إلى الإناء: تناوله قبل أن يُوضع على الأرض ».

(٣) في (أ، ب): « إلا أخذ ».

(٤) هذا مثل يُضرب لمن يدَّعي ما ليس يملكه، أو: لمنتحلٍ علمًا لا يقوم به. انظر: مجمع الأمثال (٢/ ٢٤٠)، واللسان والتاج « عطو ».

(٥) في الأساس « نيل »: « ناله نيلًا ومنالًا: ونالَ من عدوه ».

(٦) عن (ب).

ومعظم أثره في المفعول، وإن كان قد جاء على « فَعِلَ » مثل « بَـلِـعَ »[(١)]، ولكنه ليس[(٢)] مثله، إلا أن تريد أن الماء خالط أجزاءَ الشارب له، وحصلتْ من الشرب صفة في الشارب، فيجوز حينئذ، كما قال سبحانه: ﴿ وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ﴾ [البقرة: ٩٣]. وعلى هذا يقال: « أشربتُ الخبزَ اللبنَ »؛ لأن شرب الخبز اللبن والماء ليس كشرب زيد له ، فتأمله.

- وأما « ذَكَـرَ زيدٌ عمرًا »، فإن كان من ذكر اللسان لم تنقله؛ لأنه بمنزلة « شَتَمَ » و « لَطَمَ ». وإن كان من ذكر القلب نقلته، فتقول: « أذكرتُه الحديثَ »، بمنزلة « أفهمته » و « أعلمته »؛ أي: جعلته على هذه الصفة.

* * *
* *
*

(١) في المصباح « بلع »: « بلعتُ الطعام بلعًا، من باب تَعِبَ، والماءَ والريقَ بَلْعًا - ساكن اللام - وبلعتُه بلعًا، من باب نَفَعَ، لغة ».
(٢) من أول هذه المسألة إلى هنا مكرر في ورقة (٦٨أ).

(٦٦)

مسألة

[في ترتيب مفعولي: اختار]

وقال في الباب(١) [١٠٨ب]: « **اخترتُ الرجالَ زيدًا** »، واستشهد بالآية.

والأصل في هذا التعدي بحرف الجر، وهو « مِنْ »؛ لأن المعنى إخراجُ شيء من شيء، وإنما حُذِف لِتَضَمُّن الفعل معنى فعل آخر متعدٍّ(٢)، كأنك حين قلت: « اخترتُ الرجال »(٣)، أردت: نخلتُ الرجال ونقدتُـهم(٤)، فأخذتُ منهم زيدًا؛ فمن ههنا أُسقِطَ حرفُ الجرِّ كما أُسقِط في: « أمرتُكَ الخيرَ » إذا كان الأمر تكليفًا، كأنك قلت: كلفتُك هذا الأمر.

وإذا ثبتَ هذا فللمسألة أحكام نذكُرها:

- منها: أن الاختيار تقديمُ الاسم المجرور إذا لم يسقط حرف الجر، ويجوز فيه التأخير، تقول: « اخترتُ من الرجال عشرةً »، ولو قدمتَ « العشرةَ » لم يحسن؛ لأن المخاطَب يتوهَّم أن المجرور في موضع النعت لـ« العشرة »، وليس في موضع المفعول الثاني.

- وأيضًا (فإن « الرجال » معرفة؛ فتقديمه أحقُّ بالاهتمام)(٥)، كما لزم تقديم المجرور الذي هو خبر عن النكرة من قولك: « في الدار رجل »، لكون المجرور معرفة، فكأنه المخبر عنه(٦).

- فإذا حذفتَ حرف الجر لم يكن بُـدٌّ(٧) من التقديم للاسم الذي كان مجرورًا نحو: (اخترتُ الرجالَ عشرةً، ولو قلت: « اخترتُ عشرةً قومَك »، أو)(٨) « اخترتُ فرسًا

---

(١) النص في الجمل (ص ٤٠): « اخترتُ الرجالَ عمرًا ». والآية هي: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ [الأعراف: ١٥٥].

(٢) في (أ، ب): والبدائع (٢/ ٥٦): « غير متعد ».

(٣) في (أ، ب): « اخترت من الرجال ». (٤) في (أ، ب): « ونقلتهم ».

(٥) في (أ، ب): « فإن الرجال معرفة بالاهتمام، فتقديمه أحق ».

(٦) انظر حديث السهيلي عن الابتداء بالنكرة في المسألة رقم (٧٧).

(٨،٧) عن (ب).

الخيل، لم يجز.

والحكمة في ذلك: أن المعنى الذي من أجله حُذِف حَرفُ الجر هو معنى غير لفظ، فلم يقوَ على حذف الجر إلا بعد اتصاله به وقربه منه.

ولوجه آخر أيضًا[(١)]، وهو أن القليل الذي اختير من الكثير إذا كان مما يتبعَّض، ثم ولي الفعل الذي هو « اخترت » يوهم أنه مختار منه أيضًا؛ لأن كل ما يتبعَّض يجوز أن يُختار منه (وأن يُختار، فألزموه التأخير، وقدَّموا الاسم المُختار منه)[(٢)]، وكان أولى بذلك لما سبق من[(٣)] القول؛ فإن كان مما لا يتبعَّض نحو: « زيد » و« عمرو »، فربما جاز على قلة من الكلام نحو قوله[(٤)]:

مِـنّا الّذِي اختِـيرَ الرِّجالَ سَمَـاحَـةً ....

وليس حكـمُ هذا حكمَ قولك: « اخترتُ فرسًا الخيلَ »؛ لأن « الفرس » اسم جنس فقد يتبعَّض مثلُه، ويُختارُ منه، و « زيدٌ » من حيث كان اسمًا يتبعّض، ومن حيث كان « زيدًا »؛ أي: اسمًا علمًا للشيء بعينه لا يتبعض.

فتأمَّلْ هذا، ولا تُغْفِله، فَقَلَّمـا رأيتُ مُشتغِلًا به، وهو أصلٌ يجب تفقُّده، والقياس والسماع يعضِّده، وباللّـه التوفيق.

* * *
* *
*

(١) عن (ب). (٢) سقط من (ب).
(٣) عن (ب).
(٤) هو الفرزدق، والبيت في ديوانه (٢/ ٥١٦)، وعجزه:

.... وخـيـرًا إذا هـبَّ الـريـاحُ الـزعــازعُ

وهو من شواهد الكتاب (١/ ١٨)، والمقتضب (٤/ ٣٣٠).

(٦٧)

مسألة

[في إثبات الجار وحذفه مع « غفرَ » و « استغفرَ »]

وقال في هذا الباب[١]: « **استغفرَ زيدٌ ربَّه ذنبَه** ».

هذه المسألة في تأخير الاسم المُسقَط[٢] منه حرف جر، بخلاف التي قبلها؛ لأن التي قبلها؛ وهي: « اخترتُ الرجالَ » كان الأصل فيها[٣] حرف الجر، فأُسقط للمعنى الذي ذكرناه في الفعل عند اتصال الفعل به. وأما هذه فالأصل فيها سقوط حرف الجر، وأن يكون « الذنبُ » مفعولًا بالغفران الذي لا يتعدّى بحرف؛ لأنه من « غفرتُ الشيءَ »، إذا غطيتَه وسترتَه[٤]، مع أن الاسم الأول هو فاعل في الحقيقة، وليس كذلك « زيدًا » و ﴿ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ في باب « اختار »، فلذلك تقول[٥]: « استغفرَ زيدٌ ذنبَه ربَّه » في جيد الكلام.

فإن قيل: فإن كان سقوط حرف الجر هو الأصل، فـ « مِن » إذًا زائدة، كما قال الكسائي، وليس كما قال سيبويه[٦] ولا الزجاجي[٧]: إنما حذفتَ حرف الجر، ثم نصبتَ.

قلنا: إنما سقوطُ حرف الـجر أصـلٌ في الفعل المشتق منه نحو « غفرَ »، وأما إذا قلت: « استغفرَ »، أو: « أستغفرُ أنا اللّـه »، ففي ضمن الكلام ما لا بدّ له من حرف الجر؛ لأنك لا تطلب غَفْرًا مُجرَّدًا من معنى التوبة والخروج [٨٢أ] من الذنب، وإنما تريد بالاستغفار خروجًا من الذنب[٨] وتطهيرًا منه، فلزمت « مِن » في [١٠٩ب] الكلام لهذا المعنى، فهي متعلقة بالمعنى لا بنفس اللفظ[٩]، فإن حذفتها تعدّى الفعلُ،

---

(١) الجمل (ص ٤٠).

(٢) في (أ): « الساقط ».

(٣) في (أ، ب): « فيه ».

(٤) عن (ب).

(٥) في (أ): « لا تقول ».

(٦) في الكتاب (١/ ١٧): « فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل ».

(٧) قال في الجمل (ص ٤٠): « واخترتُ الرجال عَمْرًا، تقديره: اخترتُ من الرجال عمرًا، فلما أسقط الخافض تعدى الفعل، ونصب ».

(٨،٩) عن (ب).

ونصبَ، وكان بمنزلة قولك: « أمرتُكَ الخيرَ ».

فإن قيل: فما قولكم في نحو قوله تعالى: ﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرْكُمْ ﴾ [نوح: ٤] و ﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُم ﴾ [الأحقاف: ٣١][(١)]؟

قلنا: هي متعلقة بمعنى الإنقاذ والإخراج من الذنوب، وإنما دَخلت لتُؤْذِنَ بهذا المعنى، ولكن لا يكونُ ذلك في القرآن إلا حيثُ يُذكَر الفاعلُ الذي هو المذنب، نحو قوله: ﴿ لَكُم ﴾؛ لأنه المُنْقَذُ المُخْرَجُ من الذنوب بالإيمان، ولو قلت: « يغفرُ من ذنوبكم » - دون أن تَذْكر الاسم المجرور - لم يَحْسُن إلا على معنى التبعيض؛ لأن الفعلَ الذي كان في ضمن الكلام، وهو الإنقاذ، قد ذَهَبَ بذَهَابِ الاسم الذي هو واقع عليه.

فإن قلت: فقد قال: ﴿ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا ﴾ [آل عمران: ١٤٧]، وقال في سورة الصف: ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ [الصف: ١٢]، فما الحكمة في سقوطها ههنا؟ وما الفرق؟

فالجواب: أن هذا إخبارٌ عن المؤمنين الذين قد سَبَق لهم الإنقاذ من ذنوب الكفر بإيمانهم، ثم وُعِدُوا على الجهاد بغفران ما اكتسبوا في الإسلام من الذنوب، وهي غير محيطة بهم كإحاطة الكفر المُهلِك بالكافر، فلم يَتَضَمَّن الغفران معنى الاستنقاذ؛ إذ ليس ثَمَّ إحاطةٌ من الذنب بالمذنب، وإنما تَضَمَّن الغفران معنى الإذهاب والإبطال للذنوب؛ لأن الحسنات يُذْهِبْن السيئات، بخلاف الآيتين المتقدمتين فإنهما خطاب للمشركين وأمرٌ لهم بما يُنقذهم ويُخَلِّصهم مما أحاط بهم، وهو الكفر، وأما المؤمنون فقد أُنقذوا.

وأما قوله في آية الصدقات: ﴿ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٧١] فهي في موضع « مِن » التي للتبعيض؛ لأن الصدقة لا تُذهِب جميع الذنوب كالجهاد، ومن هذا النحو قوله ﷺ: « **فَلْيُكَفِّرْ عن يمينِه وليأتِ الذي هو خيرٌ** »[(٢)]، فأدخل في كلامه « عن » لتُؤْذن بمعنى الخروج عن اليمين، لما ذكر الخارج[(٣)] الفاعل، وهو الضمير المستتر في « يُكفِّر »؛ فكأنه قال: فليخرج بالكفَّارة عن يمينه، ولما لم يذكر الفاعل المُكفِّر في قوله سبحانه: ﴿ ذَٰلِكَ كَفَّٰرَةُ أَيْمَٰنِكُمْ ﴾ [المائدة: ٨٩]، لم يدخل

(١) هذه الآية ساقطة من (ب). وفي القرآن آية ثالثة في سورة إبراهيم، رقم (١٠).
(٢) أخرجه مسلم في كتاب الأيمان (٥/ ٨٥). (٣) سقط من (ب).

« عن » ولا احتيج إليها، وأُضيفت « الكفارة » إلى « الأيمان » إضافةَ المصدر[١] إلى المفعول، وإن كانت الأيمانُ لا تُكفَّر، وإنما يُكفَّر الحِنثُ والإثم، ولكن الكفَّارة حَلٌّ لعقدة اليمين، فمن هنالك أُضيفت إلى اليمين كما يُضاف الحل إلى العقد؛ إذ اليمين عقد، والكفارة حلٌّ له، واللَّـه المستعان.

فصل

من مسألة النقل والتعدية

المفعول الثاني[٢] من نحو قولك: « ألبستُ زيدًا الثوبَ » ليس منتصبًا بـ« أفعلتُ »، لما تقدم من أنك لا تنقلُه عن الفاعل، ويصير الفاعل مفعولًا، حتى يكون الفعل حاصلًا في الفاعل، ولكن المفعول الثاني مُنتصبٌ بما كان منتصبًا به قبل دخول الهمزة والنقل؛ وذلك أنهم اعتقدوا طرحها حين كانت زائدة، كما فعلوا في تصغير « حُمَيد » و « زُهَير »[٣]، وكما فعلوا حين قالوا: « أَوْرَسَ النبتُ، فهو وارِسٌ »[٤]، ولم يبنوه على « أَوْرَسَ ». وقال اللَّـه - سبحانه وتعالى -: ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ [نوح: ١٧]، فلم يجئ بالمصدر على « أَنْـبَتَ »[٥].

ومما يوضح لك هذا: أنهم[٦] أعلُّوا الفعل، فقالوا: « أطالَ الصلاةَ وأقامها »، فلم يقولوا: « أطول »، ولا « أقوم »، مراعاةً لحكم الفعل قبل دخول « الهمزة »؛ ألا ترى أنهم حيث نقلوه في التعجب، واعتقدوا ثبات « الهمزة » لم يُعَدُّوه إلى مفعول ثانٍ؟! بل قالوا: « ما أضربَ زيدًا لعمرو »، باللام؛ لأن التعجب تعظيم لصفة المتعجب منه.

---

(١) ليست الكفَّارة مصدرًا، ولكنه يعني أنها تؤول إلى معنى المصدر، وهو الحل. ويقول الزبيدي في تاج العروس « كفر »: « وهي فعَّالة للمبالغة كقتَّالة وضرَّابة، من الصفات الغالبة في باب الاسمية ».

(٢) عن (ب).

(٣) يعني بذلك تصغير الترخيم، فحُميد تصغير أحمد، وزُهير تصغير أزهر.

(٤) في تاج العروس « ورس »: « وأَوْرَسَ الرَّمْثُ، وهو وارِسٌ، ومورس قليل جدًّا، وقد جاء في شعر ابن هرمة:

وكـأنمـا خُـضِبـتْ بِـحَمْـضٍ مُـورِسٍ ... آبـاطُـهـا مـن ذي قُـرُونٍ أَيَـايِـل

كذا زعمه بعض الرواة الثقات، وهذا غير معروف، وإن كان القياس، ووَهِمَ الجوهري، ونصه، فهو وارس، ولا تقل: مورس ».

(٥) تحدث ابن جني عن هذا في باب نقض العادة. انظر: الخصائص (٢/ ٢١٩).

(٦) سقط من (ب).

وإذا كان [١١٠ب] الفعل صفة في الفاعل لم يتعدَّ، ومن ثَم صَحَّحُوه في التعجب فقالوا: « ما أقومَه وأطولَه »[١] حيث لم يعتقدوا سقوط الهمزة، كما صَحَّحُوا الفعل من « استحوذَ » و « استنوقَ الجملُ »، حيث كانت الهمزة والزوائد لازمة له غير عارضة فيه، والحمد للَّـه.

* * *
* *
*

(١) انظر: المقتضب (٤/ ١٧٨).

(٦٨)

مسألة

[في حذف الجار]

حَذفُ « الباء » من « أمرتُكَ الخيرَ » إنما يكون بشرطين:

- **أحدهما**: اتصال الفعل بالمجرور، فإن تباعد منه لم يكن بُدٌّ من « الباء »، نحو قولك: « أمرتُ الرجلَ يومَ الجمعة بالخير »(١)، يَقبُح حذفُ الباء؛ لأن المعنى الذي من أجله حُذِفت « الباء » ليس بلفظ، وإنما هو معنى في الكلمة، وهو ما تَضَمَّنَتْه من معنى « كلَّفتُك »، فلم يَقْوَ على الحذف إلا مع القرب من الاسم، كما كان ذلك في « اخترتُ »، وقد تقدم.

ألا ترى إلى قوله سبحانه وتعالى: ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ ﴾ [الأعراف: ٧٥] كيف أعاد حرف الجر في البدل لَمَّا طال الأول بالصلة؟! وكذلك قوله: ﴿ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا ﴾ [البقرة: ٦١]، على أحد القولين(٢)؛ فإذا أُعيدَ حرفُ الجرّ مع البدل لطول الاسم الأول، فإثباتُ الحرف من نحو: « أمرتُكَ الخيرَ » إذا طال الاسمُ أجدرُ.

- **والشرط الثاني**: أن يكون المأمور به حَدَثًا، فإن كان جسمًا أو جوهرًا، لم تُحذف « الباء » من نحو: « أمرتُكَ بزيد »، ولا تقول: « أمرتُكَ زيدًا »؛ لأن الأمر في الحقيقة ليس به ولا للتكليف به مُتَعلِّق، وإنما تدخلُ « الباء » عليه مجازًا، كأنك قلت: أمرتُكَ بضرب زيد أو إكرامه، ثم حذفت.

وأما (نهيتُكَ عن الشر، فلا يجوز حذف الحرف الجار، فتقول)(٣): **نهيتُكَ الشرَّ**؛ لأنه ليس في ضمن الكلام ما يتضمن النصبَ، والنهي عن الشيء إبعادٌ عنه وكفٌّ وزَجْرٌ، وكل هذه المعاني متعدِّية بـ « عن »، فلم يكن بُدٌّ منها، بخلاف

---

(١) في (أ، ب): « الخير » دون باء.

(٢) ذكر ابن هشام أن « مِن » الثانية تحتمل أن تكون للابتداء، فالمجرور بدل بعض، وأعيد الجار، وتحتمل أن تكون لبيان الجنس، فالظرف حال، والمُنْبَتُ محذوف؛ أي: مما تنبته كائنًا من هذا الجنس. انظر: مغني اللبيب (ص ٣٦٢).

(٣) سقط من (ب).

الأمر فإنه إغراء بالشيء وإلزاق به[١]، فمن ثمَّ تَعدَّى بالباء، وهو أيضًا بمعنى التكليف والإلزام، فمن ثم جاز إسقاط الباء.

* * *
* *
*

(١) عن (ب).

(٦٩)

مسألة

في « عرفتُ » و « علمتُ » و نحوهما

[السر في إعمال النواسخ]

* **أما « عرفتُ »** فأصل وضعها لتميز الشيء وتعيينه حتى يظهر للذهن منفردًا من معنًى زائد عليه، وهذه اللفظةُ مأخوذة من لفظ « العُرْف »[١]، وهو ما ارتفع من الأرض حتى يظهرَ ويتميَّز.

* **وأما** [٨٣أ] « **علمتُ** » فأصل موضوعها للمركبات لا لتميز المعاني المفردة، ومعنى التركيب إضافةُ الصفةِ إلى المحلّ، وذلك أنَّك تعرفُ « زيدًا » على حِدَته؛ وتعرف معنى « القيام » على حِدَته، ثم تضيف « القيام » إلى « زيد »، فإضافة « القيام » إلى « زيد » هو التركيب، وهو متعلَّق العِلم.

فإذا قلت: « علمتُ » فمطلوبها ثلاثة معانٍ: جوهر وهو المحلّ، وصفة وهو القيام، وإضافة الصفة إلى المحلّ، فهي ثلاث معلومات متلازمة في العقل؛ الجوهر (منها معروف)[٢]، وماهيّةُ الصفة معروفةٌ على حِدتها، والحَدَثُ الذي هو مُـرَكَّب من الجوهر والصفة معلومٌ متضمن ثلاث معلومات.

إذا ثبت هذا فلا يُضاف إلى اللّـه - سبحانه - إلا العِلم، ولا يُقال فيه: « عَرَف » ولا: « يَعرِف »[٣]؛ لأن علمه متعلقٌ بالأشياء كُلِّها، مُـرَكَّبِها ومفردِها، تعلقًا واحدًا، بخلاف علم المُحدَثين، فإن معرفتهم بالشيء المفرد وعلمهم به غيرُ علمهم

---

(١) في (أ): « من لفظ العرب ». وفي (ب): « من كلام العرب ».

وفي اللسان « عرف »: « الأعراف في اللغة: جمع عُرف، وهو كل عال مرتفع »، وفي تاج العروس « عرف »: « ويقال: اللّـه يعلم كذا، ولا يقال: يعرف كذا، لما كانت المعرفةُ تُستعمل في العلم القاصر المتوصَّل إليه بتفكر، وأصله من عرفتُ؛ أي: أصبتُ عرفه؛ أي: رائحته، أو من أصبتُ عَرفه؛ أي: خَدَّه ».

(٢) عن (ب).

(٣) في تاج العروس « علم »: « والعلم عندهم أعلى الأوصاف؛ لأنه الذي أجازوا إطلاقه على اللّـه تعالى، ولم يقولوا عارف في الأصح ». وفي اللمعة في الفروق لأبي هلال العسكري: « المعرفة أخص من العلم؛ لأنها لا تكون إلا مُفصّلة، والعلم يكون مجملًا ومفصلًا، قال بعضهم: ولا أصف اللّـه بأنه عارف »، قال المؤلف: و« ليس كما قاله ».

ومعرفتهم بشيء آخر.

وما زعموه من قولهم[١]: قد يكون « علمتُ » بمعنى « عرفتُ »، واستشهادهم بالآي التي استشهدوا بها، ليس هو حقيقة؛ لأنَّ تَـعَـدِّي « علمتُ » إلى مفعول واحد في اللفظ لا يخرجُها إلى معنى « عرفتُ »؛ لأنها (لا تتعدى إلى)[٢] مفعول واحد (في اللفظ)[٣] على نحو تعدي « عرفت »، ولكن على جهة المجاز والاختصار.

فقوله: ﴿ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ﴾ [التوبة: ١٠١]، ليس ينفي عنه معرفة أعيانهم وأسمائهم، وإنما ينفي عنه العلم بعداوتهم ونفاقهم [١١١ب]، وما تقدم من الكلام يدل على ذلك[٤].

وكذلك قوله ﷻ: ﴿ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ﴾ [الأنفال: ٦٠]، فربما كانوا يعرفونهم ولا يعلمون أنهم أعداء، فيتعلق العلم بالصفة المضافة إلى الموصوف، لا عين الموصوف وذاته.

وإنما مَـثَـلُ من يقول: إنَّ « علمـتُ » يكون بمعنى « عرفت »، من أجل أنه رآها متعدية إلى مفعول واحد في اللفظ، كمَـثَل من يقول: إنَّ « سألـتُ » تتعـدى إلى غير الآدميين، فيقـول: « سـألتُ الحائط والدابة »، ويحتج بقوله تـعالـى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف: ٨٢]، وإنمـا هـذا جهل بالمجاز والحذف، وكـذلك ما تـقدم.

* **وأما نصب « علمتُ » و « ظننتُ » لمفعولين**، فليس هنا[٥] مفعولان في الحقيقة، إنما هو المبتدأ والخبر، وهو حديث إما معلوم وإما مظنون، فكان حق الاسم الأول أن يرتفع بالابتداء والثاني بالخبر، ويُلغَى الفعل[٦]؛ لأنه لا تأثير له في الاسم، (وإنما التأثير لـ «عرفت » المتعلقة بالاسم)[٧] المفرد تعيينًا وتمييزًا، ولكنهم أرادوا تشبث

---

(١) في الكتاب (١/ ١٨): « وقد يكون (علمتُ) بمنزلة (عرفتُ)، لا تريد إلا علم الأول، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ ﴾ [البقرة: ٦٥]، وقال سبحانه: ﴿ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾ [الأنفال: ٦٠]، فهي ههنا بمنزلة: عرفت ». وانظر: المقتضب (٣/ ١٨٩).

(٢) في (أ): « لا تتعدى إلا إلى ». (٣) عن (ب).

(٤) وهو قوله تعالى: ﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ مُنَٰفِقُونَ ۖ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ ۖ مَرَدُوا۟ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ ۖ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ﴾ [التوبة: ١٠١].

(٥) في (أ، ب): « هما ». (٦،٧) عن (ب).

« **علمتُ** » بالجملة التي هي الحديث، كيلا يُتوهَّم الانقطاع بين المبتدأ وبين ما قبله؛ لأن الابتداء عامل في الاسم، وقاطع له مما قبله، وهم إنما يريدون إعلام المخاطب بأن هذا الحديث معلوم، فكان إعمال « علمتُ » فيه ونصبُه له إظهارًا لتشبثها، ولم يكن[١] عملُها في أحد الاسمين أولى من الآخر، فـ « علمتُ » فيهما معًا.

وكذلك « **ظننت** »؛ لأنه لا يتحدث بحديث حتى يكون عند المتكلم إما مظنونًا وإما معلومًا. فإن كان مشكوكًا فيه أو مجهولًا عنده، لم يَسُغْ له الحديث، فمن ثم لم يُعملوا « شككتُ » ولا « جَهلتُ » فيما عملتْ (فيه ظننتُ وعلمتُ)[٢]؛ لأن الشك تردد بين أمرين من غير اعتماد على أحدهما[٣]، بخلاف الظن فإنك معتمد فيه على أحد الأمرين[٤]. وأما العلم فأنت فيه قاطع بأحدهما، ومن ثم تعدّى الشك بحرف « في »؛ لأنه مستعار من « شككتُ الحائطَ بالمسمار ».

شَكّ الفريصةَ بالمِدرَى....[٥] ....

وشكُّ الحائط إيلاجٌ فيه من غير ميل إلى أحد الجانبين، كما أن الشك في الحديث تردد فيه من غير ترجيح لأحد الجانبين.

* * *

ونظير إعمالهم « علمتُ » وأخواتها في المبتدأ والخبر اللذين هما بمعنى الحديث، إعمالُهم « كان » وأخواتها في الجملة

وإنما « كان » أصلها أن ترفع فاعلًا واحدًا نحو: « كان الأمرُ »؛ أي: حَدَث، فلما

(١،٢) عن (ب).

(٣) في تاج العروس « شكك » عن الراغب: « الشّك: اختلاف النقيضين عند الإنسان وتساويهما، وذلك قد يكون لوجود أمارتين متساويتين عنده في النقيضين، أو لعدم الأمارة فيهما ».

(٤) في التاج « ظنن » عن المناوي: « الظن: الاعتقاد الراجح مع احتمال النقيض ». وقال الراغب: « الظن: اسم لما يحصل من أمارة، ومتى قويت أدت إلى العلم، ومتى ضعفت لم تجاوز حدّ الوهم ».

(٥) في (أ، ب): « الفريضة »، بالضاد المعجمة. وهذا من بيت للنابغة في معلقته، وتمامه:

شَكَّ الفَرِيصةَ بالمِدْرَى فأنفذَها ... طَعْنَ المُبَيْطِرِ إذ يَشفي من العَضَدِ

والفريصة: المضغة التي تُرعد من الدابة في مرجع الكتف. والمِدْرَى: القرن. والعضد - بالتحريك - داء يأخذ الإبل في أعضادها. انظر: الديوان (ص ١٠)، واللسان مادة « عضد ».

خلعوا منها معنى الحدث، و[١] لم يبق فيها إلا معنى الزمان[٢]، ثم أرادوا أن يخبروا بها عن الحديث الذي هو « زيد قائم »؛ أي: إن زمان هذا الحديث ماضٍ أو مستقبل – أعملوها في الجملة (ليظهر تشبثها بها[٣]، ولا يُتوهَّم انقطاعها عنها؛ لأن الجملة)[٤] قائمة بنفسها، و « كان » كلمة قد يُوقَفُ عليها أو تكون خبرًا عما قبلها، فكان عملها في الجملة دليلًا على تشبثها بها[٥]، وأنها خبرٌ عن هذا الحديث، ولم تكن لتنصب الاسمين؛ لأن أصلها أن ترفع ما بعدها، ولم تكن لترفعهما معًا، فلا يظهر عملها، فلذلك رفعتْ أحدهما ونصبت الآخر.

نعم، ومنهم[٦] من يقول: « كان زيدٌ قائمٌ »، فيجعلُ الحديث هو الفاعل بـ « كان »، فيكون معمولها معنويًّا لا لفظيًّا، كأنك قلت: كان هذا الحديث. وإن أضمرتَ الأمر والشأن ودلَّتْ عليه قرينة حال فالمسألة على حالها؛ لأن الجملة حينئذ بدل من ذلك المضمر؛ لأنها في معنى الحديث، وذلك الحديث هو الأمر المضمر، فهذا بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة.

ونظير هذا المعمول المعنوي الذي هو الحديث، معمول « علمتُ » و « ظننتُ » [١١٢ب] إذا أُلغِـيَتْ نحو: « زيدٌ ظننتُ قائمٌ »، كأنك قلت: ظننتُ هذا الحديث، فلم تُعملها لفظًا إنما أعملتها معنى.

* * *

ومن هذا الباب إعمالهم
« إنَّ » وأخواتها

وإنما دخلت لمعانٍ في الجملة والحديث، إلا أنها كلماتٌ يصحُّ الوقف عليهن؛ لأن

---

(١) سقط من (ب).

(٢) انظر: الأشباه والنظائر (١/ ٢٠٥).

(٣) عن البدائع (٢/ ٦٥).

(٤) سقط من (ب).

(٥) انظر المسألة رقم (١٢).

(٦) في الارتشاف، ورقة (١٢٦): « ويستكن [أي ضمير الشأن] في باب كان، نحو: كان زيدٌ قائمٌ، واختلفوا في هذا التركيب، فأجازه الجمهور، وأنكر الفراء سماعه، وهو محجوج بوجوده في كلامهم ».
وفيه أيضًا: « ويجوز رفع الاسمين، بعد كان وأخواتها، وأنكر الفراء سماعه، وقال الجمهور: فيه ضمير الشأن. وقال الكسائي – وتبعه ابن الطراوة –: هي ملغاة ». هذا وانظر: الإفصاح لابن الطراوة، ورقة (١١).

حروفهن ثلاثة فصاعدًا؛ ألا ترى إلى قوله(١):

ويَـقُـلْـنَ: شَـيْـبٌ قـد عَـلَا ... كَ، وقـد كَـبِـرْتَ. فـقـلتُ: إنَّـهْ

وقال الآخر(٢):

لَـيْـتَ شِـعْرِي! وأينَ منِّي ليتُ؟! ....

وقال حبيب(٣):

عَـسَـى وطـنٌ يَـدْنُو بهـم وَلَـعلّما ....

وإذا كان هذا حكمَها، فلو رُفعَ ما بعدها بالابتداء على الأصل، لم يظهر تشبثها بالحديث الذي دَخَلت لمعنًى فيه [٨٤أ]، فكان إعمالُـهَا في الاسم المبتدأ إظهارًا لتشبثها بالجملة، وكيلا يُـتَوهّم انقطاعها عنها.

* **وكان عملها نصبًا؛ لأن المعاني التي تضمَّنتها لو لُفِظَ بها لنصبت نحو: التوكيد والترجّي والتمني؛ فإنها معانٍ في نفْس المتكلم تقديرها: « أؤكِّد » و « أتمنى »**، وليست هذه المعاني مضافةً إلى الاسم المخبر عنه؛ فإن « زيدًا » من قوله: « إنّ زيدًا »، و « ليت زيدًا » لم(٤) يُؤكِّد شيئًا ولا تَمَنَّاه، ولكن الحديث هو المؤكَّد أو المتمنى، فكان عملُها نصبًا بهذا(٥)، وبقي الاسم الآخر مرفوعًا لم يعمل فيه، حيث لم تكن أفعالًا كـ « علمت » و « ظننت »، فتعمل في الجملة كلها(٦)، وإنما أرادوا إظهار تشبثها بالجملة، فاكتفوا بتأثيرها في الاسم الأول(٧)؛ يدلُّك(٨) على أنها لم تعمل في الاسم الثاني أنه لا يليها؛ لأنه لا يلي العامل ما عمل فيه غيره، فلو

---

(١) في الكتاب (١/ ٤٧٤، ٤٧٥): « وأما قول العرب في الجواب: (إنَّه)، فهو بمنزلة أَجَلْ، وإذا وصلت قلت: إنَّ يا فتى. وهي بمنزلة أَجَلْ »، وذكر البيت، والبيت أيضًا في الكتاب (٢/ ٢٧٩).

(٢) هو أبو زبيد الطائي، وعجزه:

.... إنَّ لَـيْـتًـا وإنَّ لَـوًّا عَـنَـاءُ

والبيت من شواهد الكتاب (٢/ ٣٢)، والمقتضب (١/ ٢٣٥)، (٤/ ٣٢)، وانظر: خزانة الأدب (٣/ ٢٢٩).

(٣) هو أبو تمام، والبيت في ديوانه (٣/ ٢٣٢)، وعجزه:

.... وإنْ تُـعْـتِـب الأيـامُ فـيـهـمْ فـربَّـما

(٤) عن (ب).

(٥) في (أ)، والبدائع (٢/ ٦٦): « بها ».

(٦) انظر المسألة رقم (١٢).

(٧) عن (ب).

(٨) انظر: الإنصاف (ص ١٧٦).

عملت فيه لوليها، كما يلي « كان »[١] خبرُها، ويلي الفعلَ مفعولُه.

نعم، ومن العرب من أَعملَها في الاسمين جميعًا[٢]، وهو قوي في القياس؛ لأنها دَخَلت لمعانٍ في الجملة، فليس أحدُ الاسمين أولى بأن تعمل فيه من الآخر؛ قال الراجز:

إنَّ العَجُوزَ خَبَّةً[٣] جَرُوزَا　　　تَأكُلُ كلَّ ليلةٍ قَفِيزَا[٤]

واعلم أن معاني هذه الحروف لا تعمل في حال ولا ظرف، ولا يتعلق بها مجرورٌ؛ لأنها في نفس المتكلم كالاستفهام والنفي وسائر المعاني التي جعلت الحروف أماراتٍ لها، وليس لها وجود في اللفظ، فإذا قلت: هل زيد قائم؟ فمعناه: أستفهِمُ عن هذا الحديث. وكذلك « لا »[٥] معناها أن الحديث نفي، وكذلك « ليس » معناها انتفاءُ الحديث. وكذلك حين أرادوا إظهار تشبُّثها بالجملة لم ينصبوا بها الاسم الأول[٦]، كما نصبوا بـ « إنّ »، حيث لم يكن معناها يقتضي نصبًا إذا لُفظ به، كما يقتضي معنى « إنّ » و « لعلّ » إذا لُفظ به.

* **وأما « كأنَّ » فمفارقة لأخواتها من وجه، وهي أنها تدل على التشبيه**، وهو معنى في نفس المتكلم واقعٌ على الاسم الذي بعدها، فكأنك تخبر عن الاسم أنه مُشبِهٌ غيرَهُ، فصار معنى التشبيه مسندًا إلى الاسم بعدها، كما أن معاني[٧] الأفعال مسندة إلى الأسماء بعدها، فمن ثَم عملت في الحال والظرف، تقول: « كأنَّ زيدًا يومَ الجمعة أميرٌ »، فيعمل التشبيه في الظرف، ومن ذلك قوله[٨]:

---

(١) عن (ب).　　(٢) انظر: مغني اللبيب « إن » و « كأن ».

(٣) في (ب): « حية ». والخبة: الخداعة الخبيثة. والجروز: الأكول.

(٤) الرجز في نوادر أبي زيد (ص ١٧٢). ورواية البيت الثاني فيها:

....　　　تأكلُ في مقعدها قفيزا

(٥) في (ب): « لأن ».　　(٦) سقط من (ب).

(٧) عن (ب).

(٨) هو النابغة الذبياني، والبيت في ديوانه (ص ١١)، من معلقته، وقبله:

شكَّ الفريصةَ بالمدرَى فأنفذَها　　　طَعْنَ المبيطرِ إذ يشفي من العَضَدِ

وقد تقدم البيت في هذه المسألة. والضمير في « كأنه » يعود إلى المدرى. والصفحة: الجانب. والسفود: حديدة يُشوى بها. والشرب: القوم المجتمعون للشراب. والمفتأد: موضع الوقود.

هذا البيت في خزانة الأدب (١/ ٥٢١)، ويقول البغدادي: « خارجًا: حال من الفاعل المعنوي، وهو الهاء؛ لأن المعنى: يشبه خارجًا، وعامل الحال ما في (كأن) من معنى الفعل... ». وانظر: البيت في=

كـأنه خـارجًـا مِـن جَنب صَفْحتِـهِ سَـفُّـودُ شَـرْبٍ نَسَـوهُ عند مُـفْـتَـأَدِ

ومن ثَم وقعت في موضع الحال والنعت، كما تقع الأفعال المخبر بها عن الأسماء، تقول: « مررتُ برجل كأنه أسد »، و: « جاءني رجل كأنه أمير »، وليس ذلك في أخواتها، لا تكون في موضع نعت، ولا في موضع حال، بل لها صدر الكلام كما لحروف الشرط والاستفهام؛ لأنها داخلة لمعانٍ في الجمل، فانقطعت مما قبلها.

وإنما كانت « كأنَّ » مخالفةً لأخواتها [١١٣ب] من وجه، وموافقةً من وجه، من حيث كانت مركبة من « كاف » التشبيه، و« أنَّ » التي للتوكيد، فكان أصلها: « إن زيدًا الأسد »؛ أي: مثل الأسد[١]، ثم أرادوا أن يُبيِّنوا أنه ليس هو بعينه، فأدخلوا الكاف على الحديث المؤكد[٢] بـ « أن »، لتُؤذنَ أن الحديث مُشبه به.

وحكم « إنّ » إذا دَخَل عليها عاملٌ أن تُفتح الهمزة منها، فصار اللفظ: « كأنَّ زيدًا الأسد »، فَلِمَا في الكلمة من التشبيه المخبَرَ به عن « زيد »، صار « زيد » بمنزلة مَنْ أخبرَ عنه بالفعل، فوقع النعت والحال، وعمل ذلك المعنى، وتعلقت به المجرورات، ومن حيث كان في الكلمة معنى (إنّ، دخلت)[٣] في هذا الباب، ووقع في خبرها الفعل نحو قولك: « كأنَّ زيدًا يقومُ »، والجملة نحو: « كأنَّ زيدًا أبوه أمير ».

ولو لم يكن إلا مجردُ التشبيه لم يَجُزْ هذا؛ لأن الاسم لا يُشَبَّه بفعل ولا بجملة، ولكنه حَديثٌ مؤكد بـ « إنَّ »، والكاف تدلُّ على أن خبرًا أَشبهُ من هذا الخبر، وذلك الخبر الذي شُبِّه بهذا الخبر هو الذي دلّ عليه « زيد »، فكأن المعنى: زيد قائم وكأنه[٤] قاعد، وزيد أبوه وضيع وكأن أبوه أمير، فشبَّهتَ حديثًا بحديث، والذي يؤكد الحديث « إنَّ »، والذي يدل على التشبيه « الكاف »، فلم يكن بدٌّ من اجتماعهما.

فصل

[في حكم « إنَّ » وأخواتها من حيث الصدارة]

وكل هذه الحروف تمنع ما قبلها أن يعمَل فيما بعدها لفظًا أو معنى؛ **أما اللفظ** فلأنه لا يجتمع عاملان في اسم واحد، وهذه الحروف عوامل. **وأما المعنى** فلا تقول:

= اللسان، مادة « فأد ».

(١) انظر: الكتاب (١/ ٤٧٤)، والخصائص (١/ ٣١٧).

(٢-٤) عن (ب).

« سرني زيد قائم »؛ أي: سرني هذا الحديث. ولا: « كرهتُ زيدٌ قائم »؛ أي: كرهت هذا الحديث، كما يكون ذلك في « كان » و « ليس »[(١)]؛ لأن « كان » ليست بفعل مَحْضٍ، فجاز أن تقولَ: « كان زيدٌ قائمٌ »؛ أي: كان هذا الحديث، ولم يجز في « سَرَّني » ولا « بلغني ».

فإن أدخلتَ « ليت » أو « لعل » أو « إنَّ » المكسورة لم يجز أيضًا[(٢)]؛ لأن هذه المعاني ينبغي أن يكون لها صدرُ الكلام، فلا يقع قبلها[(٣)] فعل مُعمَلٌ ولا مُلغًى.

فإن جئت بـ « أنّ » المفتوحة قلت: « بلغني أَنَّ زيدًا منطلقٌ »، فأعملتَ الفعلَ في معمول معنوي، وهو الحديث؛ لأن الجملة الملفوظ بها حديثٌ في المعنى. وإنما جاز هذا لامتناع الفعل أن يعمل فيما عملت فيه « أنَّ »، ولا بدّ له[(٤)]من معمول فيه، فتسلط على المعمول المعنوي، وهو الحديث، حيث لم يمكن أن يعمل في اللفظي الذي عملت فيه « أن ». وكذلك: « كرهتُ أنَّ زيدًا منطلقٌ »، المفعول (هو الحديث)[(٥)]، وهو معنًى لا لفظ.

فإن قيل: وهلَّا كان لـ « أنَّ » صدرُ الكلام كما كان لـ « ليت ولعل » ولجميع الحروف الداخلة؟

قلنا: ليس في « أنَّ » معنًى زائدٌ على الجملة أكثر من التوكيد، وتوكيد[(٦)] الشيء هو بمثابة تكراره لا بمثابة معنًى زائد فيه، فصحّ أن يكون الحديث المؤكَّدُ بها معمولًا لما قبلها، حيث مَـنَعتْ هي من عمل ما قبلها في اللفظ الذي بعدها، فتسلَّط العامل الذي قبلها على الحديث، ولم يكن له[(٧)] [٨٥أ] مانع في[(٨)] صدر الكلام يقطعه عنه كما كان ذلك في غيرها. فإن كَسَرتَ همزتها كان الكسر فيها إشعارًا بتجريد المعنى الذي هو التأكيد عن توطئة الجملة للعمل في معناها.

فليس بين المكسورة والمفتوحة فرقٌ في المعنى، إلا أنهم إذا أرادوا توطئة الجملة لأن يعملَ الفعلُ الذي قبلها في معناها، وأن يُصيِّروها في معنى الحديث - فتحوا الهمزة، وإذا أرادوا قطع الجملة مما قبلها، وأن يعتمدوا على التوكيد اعتمادهم على الترجي

---

(١) في (أ، ب): « كما يكون ذلك في كان؛ لأن كان وليس ليست... ». وما أثبته عن البدائع (٢/ ٦٨).
(٢) عن (ب).
(٣) في (أ): « بعدها ».
(٤) سقط من (ب).
(٥، ٦) عن (ب).
(٧) سقط من (ب).
(٨) عن البدائع (٢/ ٦٩).

والتمني، كسروا الهمزة ليُؤذنوا بالابتداء والانقطاع عما قبل، وأنهم قد جعلوا التوكيد [١١٤ب] صدر الكلام؛ لأنه معنًى كسائر المعاني، وإن لم يكن في الفائدة مثل غيره.

وكان الكسرُ بهذا الموطن أولى؛ لأنه أثقلُ من الفتح، والثِّـقَـلُ أولى ما يُعتَمد عليه، ويُصَدَّر الكلام به، والفتح أولى بما جاء بعد كلام لخفته، وأن المتكلم ليس في عنفوان نشاطه وجمامه، مع أن[١] المفتوحة قد تلي[٢] الضمَّ والكسر من قولك: « لأنك، وبأنك، وعلمتُ أنك »[٣]، فلو كسرتَ لتوالى الثقل.

فإن قيل: فما المانع من أن تكون هي وما بعدها في موضع المبتدأ، كما كانت في موضع الفاعل والمفعول والمجرور؟ أليس قد صُيِّرت الجملةُ في معنى الحديث، فَلِمَ لا تـقـولُ: « أَنّك منطلقٌ مُعجِبٌ لي »[٤]؟، وما الفرقُ بينها وبين « أنَّ »[٥] التي هي وما بعدها في تأويل الاسم نحو: « أنْ يقومَ زيدٌ خيرٌ من أنْ يجلس »، فلم تكون تلك[٦] في موضع المبتدأ، ولا تكون هذه كذلك؟

والجواب: أنّ المبتدأ يعملُ فيه عامل معنوي، والعامل المعنوي لولا أثره في المعمول اللفظي لما عُقِل، وهذه الجملةُ المؤكَّدة بـ« أنَّ » إنما يصح أن تكون معمولًا لعامل لفظي؛ لأن العامل معنًى، والمعمول معنًى أيضًا[٧]، و هذا لا يفهمه المخاطبُ، ولا يَصِلُ إلى علمه إلا بوحي، فامتنع أن تكون هذه الجملة المؤكدة في موضع المبتدأ؛ لأنه لا ظهور للعامل ولا للمعمول، ومن ثَم لم تدخل عليها عوامل الابتداء من « كان » وأخواتها و « إنَّ » وأخواتها؛ لأنها قد استغنت بظهور عملها في الجملة عن حَرفٍ يُصَيِّر الجملة في معنى الحديث المعمول فيه، فلا تقول: « كان أنك منطلق »، لا حاجة إلى « أن » مع عمل هذه الحروف في الجملة.

وجواب آخر: وهو أنهم لو جَعَلُوها في موضع المبتدأ، لم يسبق إلى الذهن إلا الاعتمادُ على مجرد التوكيد دون توطئة الجملة للإخبار عنها، فكانت تُـكسَرُ همزتها، وقد تَقَدَّم أنَّ الكسرَ إشعارٌ بالانقطاع عما قبل، واعتمادٌ على المعنى الذي هو التوكيد،

---

(١) عن (ب).

(٢) في (أ، ب)، والبدائع (٢/ ٦٩): « يليها ».

(٣) عن (ب).

(٤) انظر: الكتاب (١/ ٤٦٣)، والمقتضب (٢/ ٣٤٣).

(٥،٦) عن (ب).

(٧) في (أ، ب): « لأن المعمول معنًى، والمعمول معنًى أيضًا ».

فلم يُـتَصوَّر فتحُها في الابتداء إلا بتقدّم عامل لفظي يدل على المراد بفتحها؛ لأن العامل اللفظي يطلب معموله، فإن وجده لفظًا [فهو][١] غير ممنوع منه، وإلا تسلط على المعنى، والابتداءُ بخلاف هذا.

فإن قيل: فلم قالوا: « علمتُ أَنّ زيدًا قائمٌ »، و « ظننتُ أنك ذاهبٌ »، هَلَّا اكتفَـوا بعمل هذه الأفعال في الأسماء عن تصيير[٢] الجملة في معنى الحديث، كما اكتفوا في باب « كان » و « إنَّ »[٣]؟

والجواب: أن الفرق بينهما أن هذه أفعال تدل على الحدث والزمان، وليست بمنزلة « ليس »[٤] و « كان »، ولا بمنزلة (إنَّ و)[٥] « ليت »، فجرت مجرى « كرهتُ » و « أحببتُ »، فلذلك قالوا: « علمتُ أنك منطلق »، (كما قالوا: أحببتُ أنك مُنْطلق)[٦]، إلا أنها تخالف « كرهت » و « أحببت » وسائر الأفعال؛ لأنها لا[٧] تطلب إلا الحديث خاصة، ولا تتعلق إلا به[٨]، فمن ثَمّ قالوا: « علمتُ زيدًا منطلقًا »، و « زيدٌ - علمتُ - منطلقٌ »، ولم يقولوا: « كرهتُ زيدًا أخاك »؛ لأنه لا متعلق لـ « كرهت » وسائر الأفعال بالحديث، إنما مُـتعلَّقها الأسماءُ، إلا أن تمنعها « أنَّ » من العمل في الأسماء، فتصير متعلقةً بالحديث، فافهمه.

فصل

[في وقوع « أنَّ » بعد « لو »]

إن قيل: فما العامل في هذا الحديث المؤكَّد بـ « أنَّ » من قولك: « لو أنك ذاهبٌ فعلتُ »، لا سيما و « لو » لا يقع بعدها إلا الفعل[٩]، ولا فِعلَ ههنا؟ فما موضع « أنَّ » وما بعدها؟

فالجواب: أنَّ « أنَّ » في معنى التوكيد، وهو تحقيق وتثبيت، فذلك المعنى الذي هو التحقيقُ اكتفتْ به « لو »، حتى كأنه فعل وليها، ثم عمل ذلك المعنى في الحديث كأنك قلت: « لو ثبتَ [١١٥ب] أنك منطلق »، فصارت كأنها من جهة اللفظ عاملةٌ

---

(١) زدنا ما بين القوسين ليستقيم السياق. (٢) في (أ، ب): « ضمير ».

(٣) في البدائع بعده (٢/ ٧٠): « فقالوا: كان زيد قائمًا، ولم يقولوا: كان أن زيدًا قائم ».

(٤-٧) عن (ب). (٨) انظر حديثه في ذلك أول المسألة.

(٩) انظر: الكتاب (١/ ٤٧٠)، ومغني اللبيب « لو » (ص ٢٩٦).

في الاسم الذي هو لفظ، ومن جهة المعنى عاملةٌ في المعنى الذي هو الحديث.

فإن قيل: ألم يتقدَّم أن لا يعمل عاملٌ معنوي في معمول معنوي؟

قلنا: هذا في الابتداء؛ حيث لا لفظ يسدُّ مسدَّ العامل اللفظي، فأما ههنا فـ « لو » لشدة مقارنتها للفعل وطلبها له، تقوم مقام اللفظ بالعامل الذي هو التحقيق والتثبيت الذي دلَّت عليه « أن » بمعناها. ومن ثَمّ عَمِلَ حرفُ النفي المركَّب مع « لو » من قولك: « لولا زيدٌ » عملَ الفعل، فصار « زيد » فاعلًا بذلك المعنى حتى كأنك قلت: لو[1] انعدم زيد، أو غاب زيد، ما كان كذا وكذا. ولولا مقارنة « لو » لهذا الحرف لما جاز هذا؛ لأن الحروف لا تعمل في الأسماء معانيها أصلًا، فالعامل في هذا الاسم الذي بعد « لولا[2] » كالعامل في هذا الاسم الذي هو الحديث من قولك: « لو أنك ذاهبٌ لفعلتُ كذا »[3].

وأما اختصاص « لا » بالتركيب معها في باب « لولا زيد »[4]، فلأن « لا » قد تكون منفردة تغني عن الفعل، إذا قيل لك: هل قام زيد؟ فتقول: لا. فقد أخبرتَ عنه بالقعود. وإذا قيل لك: هل قعد؟ فقلت: لا. فكأنك مخبر بالقيام.

وليس شيء من حروف النفي يُكتَفى به في الجواب حتى يكونَ بمنزلة الإخبار إلا هذا الحرف، فمن ثَمَّ صَلُحَ الاعتماد عليه في هذا الباب، وساغ تركيبُه مع حرف لا يطلب إلا الفعل، فصارت الكلمةُ بأسرها بمنزلة حرف وفعل، وصار « زيدٌ » بعدها بمنزلة الفاعل. ولذلك قال سيبويه: إنه مبني على « لولا »[5]. وهذا هو الحق؛ لأن ما يَـهْـذُون به[6] من [٨٦أ] أنه مبتدأ، وخبره محذوف، لا يظهر، وخامل[7] لا يُذكر.

---

(١) عن (ب).

(٢) في (أ): « لو » فقط.

(٣) يكاد السهيلي بقوله هذا يُوافق الفراء، يقول أبو حيان في البحر المحيط (١/ ٢٤): « وحرف امتناع لوجود، فيكون لها جواب، ويجيء بعدها اسم مرفوع بها عند الفراء، وبفعل محذوف عند الكسائي، وبالابتداء عند البصريين ».

هذا وانظر: مغني اللبيب « لولا » (ص ٣٠٢).

(٤) في (أ): « لولا زيد ذاهب لفعلت كذا ».

(٥) لم أجد هذا النص، وانظر: الكتاب (١/ ٢٧٩) فلعله اعتمد على قوله: « وأما (عبد اللّـه) فإنه من حديث لولا ». ولكن كلام سيبويه صريح في أن الاسم بعد « لولا » مبتدأ، وانظر أيضًا (٢/ ٣١٢).

(٦) عن (ب).

(٧) عن البدائع (٢/ ٧١)، ومكانه في (أ): « ومختول »، وفي (ب): « ومحمول ».

(٧٠)

مسألة

« أعلمتُ زيدًا عمرًا قائمًا »

[في الاقتصار على المفعول الأول]

ذكر سيبويه[(١)] أنه لا يجوز الاقتصار على المفعول الأول.

وتأوَّل أصحابه قوله، قالوا: « لا يجوز »: « لا يحسن »؛ لأن المعمول الأول هو الفاعل في المعنى، والفاعل يجوز الاقتصار عليه، فتقول: « عَلِم زيدٌ ». وإنما الذي لا يجوز الاقتصار عليه المفعول الثاني الذي هو الأول قبل النقل.

وعندي: أن كلام « سيبويه » محمول على الظاهر؛ لأنك لا تريد بقولك: « أعلمتُ زيدًا »؛ أي: جعلته عالمًا على الإطلاق، هذا مُحال، إنما تريد: أعلمتُه بهذا الحديث؛ فلا بد إذًا من ذكر الحديث الذي أعلمتَه به[(٢)].

فإن قيل: فهل يجوز: « أظْننتُ زيدًا عمرًا قائمًا »[(٣)]، كما تقول: أعلمتُ؟

قلنا: الصحيح امتناعه؛ لأن الظن إن كان بعد علم - والعلم ضروري[(٤)] - فمحال أن يرجع ظنًّا، وإن كان العِلم نظريًّا لم يرجع العالِم إلى الظن إلا بعد النسيان أو الذّهول عن ركن من أركان النظر. وهذا ليس من فعْلكَ أنت به، فلا تقول: « أظننته » بعد أن كان عالمًا.

وإن كان قبل الظن شاكًّا أو جاهلًا (أو غافلًا)[(٥)] لم يُتَصوَّر أيضًا أن تقول: « أظننته »؛ لأن الظن لا يكون عن دليل يُوقفُه عليه، أو خبر صادق يُخبره به، كما يكون العلم؛ لأن الدليل لا يقتضي ظنًّا، ولا يقتضيه أيضًا شبهة كما بيَّنه أصحاب الأصول.

---

(١) الكتاب (١/ ١٩). (٢) سقط من (ب).

(٣) نقل ابن هشام اللخمي عن الأخفش أن « ظننت » وأخواتها إذا دخلت عليها الهمزة تعدَّت إلى ثلاثة. انظر: حاشية يس على الألفية (١/ ١٨٥).

(٤) في كتاب أصول الدين للبغدادي (ص ٨، ٩): « والفرق بينهما [أي بين العلم الضروري والمكتسب وهو النظري] من جهة قدرة العالم على علمه المكتسب واستدلاله عليه، ووقوع الضروري فيه من غير استدلال منه ولا قدرة له عليه ».

(٥) عن (ب).

فثبت أن الظن (لا تفعله أنت به)[١]، ولا تفعل شيئًا من أسبابه، فلم يجز: « أظْننتُه »؛ أي: جعلته ظانًّا. وكذلك يمتنع: « أشْككتُه » من الشك؛ أي: جعلته شاكًّا. ولكنهم قد يقولون: « شَكَّكْتُـه »، إذا حدَّثته بحديث يصرفه عن حال الظن إلى حال الشك[٢]؛ فلذلك جاء على وزن « حَدَّثته »[٣]. واللّـه أعلم.

* * *
* *
*

(١) في (أ، ب): « لا تفعله له ». وما أثبته عن البدائع (٢/ ٧٢).

(٢) في تاج العروس « شكك »: « وشكَّ في الأمر، وتشكَّك، وشكَّكه فيه غيره. أنشد ثعلب:

مَـن كـانَ يـزعـمُ أنْ سيـكـتُـم حُـبَّـه ... حتـى يُـشكِّـكَ فيـه فـهْـو كَـذُوبُ

أراد: حتى يُشكِّك فيه غيـرَه ».

(٣) انظر: تعليق ابن القيم في البدائع (٢/ ٧٢).

(٧١)

مسألة

[في تعدية الفعل]

وقوله: « وفعل يتعدَّى بحرف وبغير حرف جر »(١).

أصل هذا الفصل [١١٦ب] أن كل فعل يقتضي مفعولًا ويطلبه، فلا يصل إلى ما بعده إلا بحرف الجر، ثم قد يُحذَف المفعول لعلم السامع به، ويبقى المجرور. وربما تضمن الفعل معنى فعل آخر متعدٍّ بغير حرف، فيسقط حرفُ الجر من أجله، وربما كان الفعل يتعدى بغير حرف وفي ضمن الكلام ما يطلبه الحرف، فيدخل الحرف من أجله.

فالأول نحو: « نصحتُ لزيد »، و « شكرتُ له »، و « كِلْتُ له »: المفعول في هذا كله محذوف، والفعل واصل إلى ما بعده بحرف؛ لأن « **نصحت** » مأخوذ من قولك: « نصحَ الخائطُ الثوبَ »: إذا أصلحه وضمَّ بعضه إلى بعض، ثم استعير في الرأي فقالوا: « نصحتُ له رأيه »(٢). والتوبةُ النصوحُ إنما هي لما تَـمَـزَّق من الدِّين كنصح الثوب، ولكنهم يقولون: « نصحتُ زيدًا »، فيسقِطونَ الحرف؛ لأن النصيحة متضمّنة للإرشاد، فكأنهم قالوا: أرشدتُ زيدًا.

وكذلك « شَكَرْتُ » إنما هي تفخيم للفعل وتعظيم له، من « شَكِرَ بطنُه »: إذا امتلأت، فالأصل: « شكرتُ لزيد فعلَه »، ثم قد يحذف المفعول، فتقول: « شكرتُ لزيد »؛ ثم يُحذف الحرف؛ لأن « شكرتُ » متضمنة لـ« حَمِدتُ » أو « مَدَحتُ »؛ لأنَّ من شكر فِعلًا للرجل فقد حمده أو مدحه.

وأما « كِلْتُ [لزيد]»(٣)**، و « وزنتُ [له] »**(٤) فمفعولهما غير « زيد »؛ لأن مطلوبهما ما يُـكال أو يُوزَن، فالأصل دخولُ اللام، ثم قد يُحذَف لزيادة فائدة؛ لأن

---

(١) نص الجمل (ص ٤٣): « وفعل يتعدى بحرف خفض، وبغير حرف خفض ».

(٢) انظر: تاج العروس، مادة « نصح »، ففيها رأي منسوب إلى ابن درستويه في تعدي هذا الفعل قريب مما ساقه السهيلي.

(٣،٤) عن البدائع (٢/ ٧٤).

كيلَ الطعام ووزنَه يتضمن معنى المبايعة والمعاوضة إلا مع حرف اللام، فإن قلت: « كِلتُ لزيدٍ »، أخبرتَ بكيل الطعام خاصة، وإذا قلت: « كِلتُ زيدًا » فقد أخبرتَ بمعاملة ومبايعة مع الكيل، كأنك قلتَ: بايعتُ زيدًا بالكيل والوزن؛ قال اللّـه - سبحانه وتعالى -: ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾ [المطففين: ٣]؛ أي: بايعوهم كيلًا ووزنًا.

وأما قوله: ﴿ ٱكْتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾ [المطففين: ٢]، فإنما دخلت « على » لتُؤذن أن الكيل على البائع للمشتري، ودخلت « التاء » في « اكتالوا »؛ لأن الفعل في هذا الباب كلّه للأخذ؛ لأنها زيادةٌ على الحروف الأصلية تُؤذِنُ بمعنى زائد على معنى الكلمة؛ لأن الآخذ للشيء كالمبتاع والمكتال والمشتري ونحو ذلك يدخل فعلَه من التناول والاحتراز إلى نفسه والاحتمال إلى[1] رحله ما لا يدخل فعل المعطي (والبائع، ولهذا قال سبحانه: ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ ﴾ [البقرة: ٢٨٦] يعني من الحسنات، ﴿ وَعَلَيْهَا)[2] مَا ٱكْتَسَبَتْ ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، يعني من السيئات؛ لأن الذنوب يُوصَل إليها بواسطة الشهوة والشيطان، والحسنة تُنال بهبة من اللّـه - تعالى - من غير واسطة شهوة ولا إغواء عدوّ، فهذا الفرق بينهما.

وأما قولهم: « **سَمِع اللّـهُ لمَن حَمِدَه** »، فمفعول « سَمِع » محذوف؛ لأن السمع متعلق بالأقوال والأصوات دون ما عداها، فاللام على بابها، إلا أنها تُؤذن بمعنى زائد، وهو الاستجابة المقارنة للسمع، فاجتمع في[3] الكلمة الإيجاز والدَّلالة على المعنى الزائد، وهو الاستجابة لمن حمده[4].

وهذا مثل قوله تعالى: ﴿ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم ﴾ [النمل: ٧٢]، ليست « اللام » لام المفعول - كما زعموا - ولا هي زائدة[5]، لكن « رَدِفَ » فعلٌ مُتعدٍّ، ومفعولها غير هذا الاسم، كما كان مفعول « سمع » غير الاسم المجرور، (ومعنى « ردِف »: تبع وجاء على الأثر، فلو حَمَلته على الاسم المجرور)[6] لكان المعنى غير صحيح إذا

(١-٣) عن (ب).

(٤) في تاج العروس « سمع »: « وقولهم: سمع اللّـه لمن حمده؛ أي: أجاب اللّـه دعاء من حمده، فوضع السمع موضع الإجابة ».

(٥) في الكشاف (٣/ ٣٠٠): « استعجلوا العذاب الموعود به، فقيل لهم: عسى أن يكون ردفكم بعضه، وهو عذاب يوم بدر، فزيدت اللام للتأكيد ». وانظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٢٩٩).

(٦) عن (ب).

تأملته، ولكن المعنى: رَدِف لكم استعجالَـكم[1] وقولَـكم؛ لأنهم قالوا: ﴿ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ ﴾ [النمل: ٧١]، ثم حذف المفعول الذي هو القول والاستعجال، اتكالًا على فهم السامع، ودلت « اللام » على الحذف [١١٧ب] لمنعها الاسم الذي دخلت عليه أن يكون مفعولًا، وآذنت أيضًا بفائدة أخرى، وهي معنى « عجل لكم »، (فهي متعلقة بهذا المعنى، فصار معنى الكلام: قل: عسى أن يكون عجل لكم)[2] بعض الذي تستعجلون، فردِف قَولَـكم واستعجالكم، فدّلت « رَدِف » على أنهم قالوا واستعجلوا، ودلَّت اللام على المعنى الآخر، فانتظم الكلام أحسن نظام، واجتمع الإيجاز مع التمام.

ومما يتصل بهذا الفصل: « قرأتُ الكتابَ واللَّوْحَ (ونحوهما » فإنها متعدية بغير حرف. وأما « قرأتُ بأمِّ القرآنِ »)[3]**، و « قرأتُ بسورةِ كذا »**، فإنما يكون إذا أردتَ [٨٧أ] هذا المعنى[4]، ولا بدّ من حذفهما إذا لم تُرِده.

وأما ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [النساء: ٧٩]، فالباء (متعلقة بما)[5] تضمنه الخبر من معنى الأمر بالاكتفاء؛ لأنك إذا قلت: « كفى اللّـه »، أو: « كفاك زيد »[6]، فإنما تريد أن يكتفي هو[7]به. فصار اللفظ لفظ الخبر، والمعنى معنى الأمر، فدخلت « الباء » لهذا، فليست زائدة في الحقيقة[8]، **وإنما هي كقولك: « حسبُـكَ بزيدٍ »**؛ ألا ترى

(١-٣) عن (ب).

(٤) في الكلام سقط، ويبدو أنه يعني بالمعنى تضمين « قرأ » معنى تبرّك أو تقرّب، ففي مغني اللبيب (ص ١١٥) عند زيادة الباء في المفعول، تمثل ابن هشام بقول الشاعر:

.... سودُ المحاجرِ لا يقرأنَ بالسورِ

وقال: إن « يقرأن » ضمن معنى « يتبركن »، وأنه يقال: قرأتُ بالسورة، على هذا المعنى، ولا يقال: قرأتُ بكتابك، لفوات معنى التبرك فيه، قاله السهيلي. وانظر: المغني كذلك (ص ٧٥١، ٧٥٢).

هذا وقد نقد ابن الطراوة الفارسيَّ في إعرابه الباء زائدة في قوله: « ألقى بيده »، وقال: والصواب ما حكاه ابن كيسان في قوله:

.... سودُ المحاجرِ لا يقرأنَ بالسورِ

انظر: الإفصاح، ورقة (٢٤).

(٥) عن (ب). (٦) في (ب): « كفاك اللّـه زيد ».

(٧) عن (ب).

(٨) في مغني اللبيب (ص ١١٢، ١١٣): « وقال الزجاج: دخلت لتضمُّن (كفى) معنى (اكتفِ). وهو من الحُسن بمكان، ويصححه قولهم: اتقى اللّـهَ امرؤٌ فعلَ خيرًا يُثَبْ عليه؛ أي: ليتقِ وليفعل، بدليل جزم (يُثَبْ)، ويوجبه قولهم: كفى بهند، بترك التاء... ».

أن « حسبك » مبتدأ وله خبر، ومع هذا فقد يُجزم الفعل في جوابه فتقول: « حسبُك يَنَمِ الناسُ »، فـ « ينم » جُزِم على جواب الأمر الذي في ضِمْنِ الكلام. حكى هذا سيبويه عن العرب[1].

* * *
* *
*

(١) انظر: الكتاب (١/ ٤٥٢ - ٤٦٥).

(٧٢)

مسألة

من باب ما تتعدى إليه الأفعالُ المتعدية وغير المتعدية، وهي تعدِّي الفعل إلى المصدر

وتَعدِّيه إليه على ثلاثة أنحاء: أن يكون المصدرُ مفعولًا مطلقًا[١]، أو توكيدًا، أو حالًا؛ قال سيبويه: « وإنما تذكره لتبيِّن أيّ فعلٍ فعلتَ، أو توكيدًا »[٢].

وأما الحال[٣] فنحو: « مشيتُ مشيًا »، وأنت تريد « ماشيًا »، فقد تقول: « مشيتُ ماشيًا »[٤]، و« قعدتُ قاعدًا »، بجعلها حالًا مؤكدةً. و[٥] على وجه أقرب من هذا، وهو أن تريد نعت المصدر نحو قولك: « مشيتُ مشيًا شديدًا »، أو « مشيتُ مشيًا »، تريد: مشيًا ما[٦]؛ فيكون مثل قوله: ﴿ لِّسَانًا عَرَبِيًّا ﴾ [الأحقاف: ١٢]، وهي الحال الموطأة؛ لأن الصفة وطَّأت الاسم (الجامد أن يكون حالًا، فإن حذفتَ الاسم)[٧]، وبقيتِ الصفةُ وحدها، لم يكن في الحال إشكال، ويبيِّن ما قلناه نحو: « سرتُ شديدًا »، وهي أيضًا حال من المصدر الذي دلَّ عليه الفعل، فإذا أردتَ بالمصدر هذا المعنى كان بمنزلة الحال.

ويجوز تقديمه وتأخيره إذا كان مفعولًا مطلقًا أو حالًا، ولا يجوز تقديمه على الفعل إذا كان توكيدًا له؛ لأن التوكيد لا يتقدم على المؤكَّد.

والعامل فيه – إذا (أردتَ معنى الحال – الفعلُ نفسه، والعامل فيه – إذا)[٨]

---

(١) سيأتي تحديد السهيلي للمفعول المطلق.

(٢) عبارة الكتاب (١/ ١١٧): « وإنما يجيء ذلك على أن تبين أي فعل فعلت أو توكيدًا ».

(٣) في الكتاب (١/ ١١٨): « ومما يجيء توكيدًا وينصب قوله: سِيـرَ عليه سيرًا، وانطُلِقَ به انطلاقًا، وضُرِبَ به ضربًا، فينصب على وجهين، أحدهما: على أنه حال، على حد قولك: ذُهِبَ به مشيًا، وقُتِلَ به صبرًا. وإن وصفته على هذا الحد كان نصبًا، تقول: سِيـرَ به سيرًا عنيفًا، كما تقول: ذُهِبَ به مشيًا عنيفًا »، وسيأتي الإعراب الثاني عند إعراب السهيلي للمصدر المؤكد.

(٤،٥) عن (ب).

(٦) يريد أنه في حكم المنعوت مثل: مشيتُ مشيًا شديدًا.

(٧) عن (ب). (٨) سقط من (ب).

كان مفعولًا مطلقًا - ليس هو لفظ الفعل بنفسه، وإنما هو ما يتضمنه من معنى « فَعَلَ » - الذي هو: فاء وعين ولام - لأنك إذا قلت: « ضربتُ ضربًا »، فالضرب ليس بمضروب، ولكنك حين قلت: « ضربتُ » تضمَّن « ضربتُ » معنى « فعلتُ »؛ لأن كل ضرب فعلٌ، وليس كلُّ فعلٍ ضربًا، فصار هذا بمنزلة تضمُّنِ الإنسانِ الحيوانَ؛ إذ كل إنسان حيوان، وليس كل حيوان إنسانًا. وإذا كان الأمر هنا كذلك، فـ« ضربًا » منصوب بـ« فعلت » المدلول عليها بـ« ضربت »، حتى كأنك قلت: فعلتُ ضربًا[1].

ولا يكون المصدر مفعولًا حتى يكون منعوتًا أو في حكم المنعوت، وإنما يكون توكيدًا للفعل؛ لأن الفعل يدل عليه دلالة مطلقة، ولا يدل عليه محددًا ولا منعوتًا. وقد يكون مفعولًا مطلقًا، وليس له نعت في اللفظ إذا كان (في حكم)[2] [١١٨ب] المنعوت، كأنك تريد: ضربًا مّا، فلا يكون حينئذ توكيدًا؛ إذ لا يؤكَّد الشيء بما فيه معنًى زائدٌ على معناه؛ لأن التوكيد تَـكرار محض.

وقد احتج « القُتَبي »[3] على القائلين من المعتزلة بأن تكليم اللّـه لموسى عليه السلام مجاز، بقوله: ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ﴾ [النساء: ١٦٤]، فأكّد الفعل بالمصدر، ولا يصح المجاز مع التوكيد.

فذاكرتُ بقوله هذا شيخَنا أبا الحسين[4] - رحمه اللّـه تعالى - فقال: « هذا حسن، لولا أن سيبويه قد أجاز في مثل هذا أن يكون مفعولًا مطلقًا، وإن لم يكن منعوتًا في اللفظ[5]، فيحتمل على هذا أن يريد: تكليمًا مّا، فلا يكون في الآية حجة قاطعة، والحِجاج عليهم كثيرة لا يُحتاج معها إلى الاحتجاج بالمحتملات ».

---

(١) انظر دراستنا عن أبي القاسم السهيلي، الباب الثاني، الفصل الثالث.

(٢) عن (ب).

(٣) في (أ): « العيني ». وفي (ب): « العتبي ». هو القتبي، وقد ترجمنا له في المسألة رقم (٣٤)، في فصل « ما الموصولة ». وما نقله السهيلي عن كتابه « تأويل مشكل القرآن »، يقول ابن قتيبة: « واللّـه تعالى يقول: ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ﴾، فوكد بالمصدر معنى الكلام، ونَفَى عنه المجاز ». انظر (ص ٨٢).

(٤) هو ابن الطراوة.

(٥) في الكتاب (١/ ١١٧): « فإن قلت: ضُرِبَ به ضربًا ضعيفًا، فقد شغلتَ الفعل [بغيره عنه] ومثله: سِيرَ عليه سيرًا شديدًا. وكذلك إن أردت هذا المعنى ولم تذكر الصفة، تقول: سِيرَ عليه سيرٌ، وضُرِبَ به ضربٌ، كأنك قلت: سِيرَ عليه ضربٌ من السير، وسير عليه شيء من السير... ». ما بين القوسين المعقوفين عن الطبعة الجديدة للكتاب، تحقيق عبد السلام هارون (١/ ٢٩٩)، ومكانه في طبعة بولاق: « به ».

وقد سألتُه عن العامل في المصدر إذا كان توكيدًا للفعل، والتوكيد لا يعمل فيه المُؤكَّد؛ إذ هو [هو][1] في المعنى، فما العامل فيه؟

فسكتَ قليلًا ثم قال: ما سألني عنه أحدٌ قبلك! فأرى أن العامل فيه ما كان يعمل في الفعل قبله لو كان اسمًا؛ لأنه لو كان اسمًا كان[2] منصوبًا بـ « فعلت » المتضمّنة فيه.

ثم عرضتُ كلامَه على نفسي، وتأملتُ « الكتاب »، فإذا هو قد ذَهَل عما لَوَّح إليه « سيبويه » في باب المصادر، بل صرَّح، وذلك أنه جعل المصدر (المؤكد منصوبًا)[3] بفعلٍ هو التوكيد على الحقيقة، واختُزِل ذلك الفعلُ، وسدَّ المصدر الذي هو معموله مسدَّه، كما سدت « إياك » و « رُويدًا » مسدّ العامل فيهما، فصار التقدير: ضربتُ [ضربت][4] ضربًا، فـ « ضربت » الثانية هي التوكيدُ على الحقيقة، وقد سَدَّ « ضربًا » مَسدَّها، وهو معمولها، وإنما يُـقَدَّر عملُها فيه على[5] أنه مفعول مطلق لا توكيد.

هذا معنى قول صاحب « الكتاب » مع زيادة في الشرح. ومن تأمله هناك[6] وجده كذلك.

والذي أقولُ به الآن قولُ الشيخ « أبي الحسين »؛ لأنَّ الفعلَ المختزل معنى، والمعاني[7] لا يُؤكَّد بها، وإنما يُؤكَّد بالألفاظ، وقولك: « ضربتُ » فعلٌ مشتقٌّ من المصدر[8]، فهو يدل عليه، فكأنك قلت: فعلتُ الضربَ. فـ « ضربتُ » يتضمن الضرب المفعول، ولذلك تُضمره، فتقول: « مَن كذبَ فهو[9] شرٌّ له »؛ أي: فالكذب شر له، وتقيِّده بالحال، فتقول: « قمنا سريعًا »، فـ « سريعًا » حال من « القيام »، فكما جاز أن تقيده بالحال وأن تكتني عنه بـ « هو »، جاز أيضًا أن تُؤكِّده بـ « ضربًا »، كأن قلت: ضربًا ضربًا، ونَصَب[10] « ضربًا » الأول ضربًا[11] وبه[12] يعمل في الثاني معنى « فعلت »، كما كان[13] ذلك في المفعول المطلق إذا قلت: « ضربتُ ضربًا شديدًا »؛ أي:

---

(1) عن البدائع (٢/ ٨٠).
(2) سقط من (ب).
(3) عن (ب).
(4) عن البدائع (٢/ ٨٠).
(5) عن (ب).
(6) الكتاب (١/ ١١٨).
(7) عن (ب).
(8) في (أ، ب): « المصادر ».
(9) عن (ب).
(10) في (أ، ب): « أو نصب ».
(11) عن (ب).
(12) أي: وبسبب الأول.
(13) سقط من (ب).

فعلتُ ضربًا شديدًا، وليس المؤكد كذلك، إنما ينتصب كما ينتصب « زيدًا » الثاني في قولك [٨٨أ]: « ضربتُ زيدًا زيدًا » مكررًا؛ انتصب من حيث كان هو الأول (لا أنك أضمرت)[1] له فعلًا، فتأمله.

* * *
* *
*

(١) في (أ، ب): « لأنك أضمرت ». والمثبت عن البدائع (٢/ ٨١).

(٧٣)

مسألة(١)

فيما يُؤكَّد من الأفعال بالمصادر وما لا يُؤكَّد

قد أشرنا إلى أن الفعل قسمان: خاص وعام(٢)، **فالعام منه** نحو: « فعلتُ » و « عملتُ » و « صنعتُ »، وأعمّها كلها « فعلتُ »؛ لأن « عملتُ »(٣) عبارة عن حركات الجوارح الظاهرة مع دُءوب، ولذلك جاء على وزن « فَعِل » كـ « تَعِب » و « نَصِبَ ». ومن ثَمَّ لم تجدها يُخبَر بها عن اللّه ﷻ إلا أن يَرِدَ بها سَمْعٌ، فيُحمل على المجاز المحض، ويُلتمس له التأويل.

وإذا ثَبتَ هذا فـ « فعلتُ » وما كان نحوها من الأحداث العامّة الشائعة لا تُؤكَّد بمصدر؛ لأنها في الأفعال بمنزلة شيء وجسم في الأسماء، (لا يؤكد)(٤)؛ لأنه لم تثبت حقيقته عند المخاطب، وإنما يُؤكَّد ما ثبتت حقيقته، والمخاطب [١١٩ب] أحوج إلى ذكر المفعول المطلق الذي تقع به الفائدة منه إلى توكيد « فعلتُ »، فلو قلت له: « فعلتُ فعلتُ »، وأكَّدته بغاية ما يُمكن التوكيدُ، ما كان الكلام إلا غير مفيد! وكذلك لو قلت: « فعلتُ فِعلًا » على التوكيد؛ لأن المصدر الذي كنت تُؤكِّد به - لو أكدتَ - قياسُه أن يكون مفتوح(٥) « الفاء »؛ لأنه ثلاثي، والمصدر الثلاثي قياسه أن يكون على هذا الوزن مفتوحَ الفاء، كما أن فعله مفتوح الفاء(٦).

فإذا ثبت هذا فلا يقع بعد « فعلتُ » إلا مفعول مطلق؛ **إما من لفظها** فيكون عامًّا نحو: « فعلتُ فِعلًا حَسَنًا »، ومن ثَم جاء مكسور الفاء؛ لأنه كالطِّحن والذِّبح (لا كالطَّحن والذَّبح)(٧)؛ أي: إنه ليس بمصدر اشتُـقَّ منه الفعل، بل هو مشتق من « فعلتُ ». **وإما أن يكون خاصًّا** نحو: « فعلتُ ضربًا »، فـ « ضربًا » أيضًا مفعول مطلق من غير لفظ « فَعَلَ »، فصار « فعلتُ فِعلًا » كـ « طحنتُ طِحنًا »، و « فعلتُ

---

(١) في (ب): « فصل »

(٢) انظر المسألة رقم (٣٤).

(٣) في تاج العروس « عمل »: « وزعم بعضٌ من أهل اللغة والأصول أن العمل أخص من الفعل؛ لأنه فعل بنوع مشقة ».

(٤) عن (ب).

(٥) انظر المسألة رقم (٣٠).

(٦،٧) عن (ب).

ضربًا » كـ « طحنتُ دقًّا »(١).

فإن قيل: ألم يُجيزوا في « ضربتُ ضربًا »، و « قتلتُ قتلًا » أن يكون مفعولًا مطلقًا، فلِمَ [لم يكن](٢) مكسور الأول إذا كان مفعولًا مطلقًا، ومفتوحًا إذا كان مصدرًا مؤكدًا؟

قلنا: « حَدِّث حَدِيثين امرأةً! »(٣)، ألم يُقدَّم في أول الفصل أنه لا يعمل في « ضربًا » إذا كان مفعولًا مطلقًا إلا معنى « فعلتُ »، لا لفظ « ضربتُ »، فلو عمل فيه لفظ « ضربتُ » لقلت: « ضربتُ ضِرْبًا » مكسور الأول، مثل: « طحنتُ طِحنًا »، ولكن هذا محال؛ لأن الضرب لا يضرب، ولكنك إذا اشتققتَ له اسمًا من « فعلتُ » التي هي عاملة فيه (على الحقيقة)(٤) لقلت(٥): هو فِعْل. وإن اشتققتَ له اسمًا من « ضربتُ » التي لا يعملُ لفظُها فيه، لم يجز أن تجعله كالطِّحن والذِّبح؛ لأن الاسم القابل لصورة الفعل إنما يُشتقُّ لفظه من لفظ ما عمل فيه.

فثبتَ من هذا كله أن « فَعَلتُ » و « عَمِلتُ » استُغني بمفعولها المطلق عن مصدرها؛ لأنها لا تَـتَعدَّى إلا إلى حَدَث(٦)، وذلك الحدث مشتق له اسم من لفظها، فيجتمع اللفظ والمعنى، ويكون أفيدَ عند المخاطب من المصدر الذي اشتُق منه الفعل؛ ولذلك لم(٧) يقولوا: « صنعتُ(٨) صَنْعًا »، بفتح الصاد، ولا: « عَمِلت عَمْلًا »، بسكون الميم، مثل: « حَمِدت حَمْدًا ». ولا: « فَعَلْتُ فَعْلًا »، بفتح الفاء، استغناءً عن المصادر بالمفعُولات المطلقة؛ لأن العمل مثل: القَنَص والنَّفَض(٩)، والصُّنع مثل: الدُّهن والخُبز، والفِعْل مثل الطِّحْن، فكأنها بمعنى المفعول، لا بمعنى المصدر الذي اشتُـقَّ منه الفعل.

(١) في بدائع الفوائد (٢/ ٥١٩)، ط. عالم الفوائد: « طحنتُ دقيقًا » [الناشر].

(٢) عن بدائع الفوائد (٢/ ٥١٩)، ط. عالم الفوائد [الناشر].

(٣) هذا مثل، وتتمته كما في مجمع الأمثال (١/ ١٩٢): « فإن لم تفهمه فأربعة. أي: زد. ويُروى: فَـأَرْبِـعْ. أي: كُفّ. وأراد بالحديثين حديثًا واحدًا تكرره مرتين، فكأنك حدَّثتها بحديثين. والمعنى: كرِّر لها الحديث؛ لأنها أضعف فهمًا، فإن لم تفهم فاجعلها أربعة، وقال أبو سعيد: فإن لم تفهم بعد الأربعة فالمربعة. يعني العصا. يُضرَب هذا المثل في سوء السمع والإجابة ».

(٤) سقط من (ب).

(٥) في (أ، ب): « فقلت ».

(٦) انظر المسألة رقم (٣٤).

(٧) عن (ب).

(٨) سقط من (ب).

(٩) القنص: الصيد. وفي (أ): « القبض ». والنفض: ما تساقط من ورق الشجر.

وجميعُ هذه الأفعال العامة لا تتعدَّى إلى الجواهر والأجسام إلا أن يُخبر بها عن خالق الجواهر والأجسام وفاعِلِها في الحقيقة. وإنما يتعدَّى إلى الجواهر بعضُ الأفعال الخاصة نحو: « ضربتُ زيدًا ». ولذلك نقول: « زيد مضروب » على الإطلاق، وإن اشتققت له من لفظ « فعلتُ » لقلت[١]: مفعول به؛ أي: فُعِل به ضَرْبٌ، ولم يُفْعَل هو.

وأما « حَلمتُ في النوم حُلْمًا »، فإن « حَلَمت » في المنام بمنزلة « فعلت » و « صنعت »[٢] في اليقظة؛ لأن جميع أفعال النوم يشتمل عليها « حَلَمت »، وكأن جميع أفعال اليقظة يشتمل عليها « فعلت »، فمن ثَم لم يقولوا: « حَلمتُ حَلْمًا » على الأصل؛ لأن « حَلمت » (مغنيةٌ عن المصدر، كما كانت « فعلت »)[٣] مغنيةً عنه، وإنما مطلوبُ المخاطب معرفةُ المحلوم والمفعول؛ فلذلك قالوا: « حُلْمًا »، ولذلك جمعوه على « أحلام » و « حُلُوم »[٤]؛ (لأن الأسماء هي التي تُجمع وتُثنى، وأما الفعل، أو ما فائدته كفائدة الفعل من المصادر فلا تُجمع ولا تُثنى. وقولهم [١٢٠ب]: إنما جُمعت الحلوم)[٥] والأشغال لاختلاف الأنواع. (بل يقال لهم: وهل اختلفت الأنواع)[٦] إلا من حيث كانت بمثابة الأسماء المفعولة؟

ألا ترى أن « الشُّغل » على وزن « فُعْل » كالدُّهن؟! فهو عبارة عما يَشتغل المرءُ به، فهو اسم مشتق من الفعل، وليس الفعل مشتقًّا منه، إنما هو مشتق من « الشَّغل »[٧]، و« الشَّغْل » هو المصدر، كما أن الجَعْلَ والجُعْلَ كذلك[٨]. فعلى هذا ليس « الأشغال » و « الأحلام » بجمع المصدر، إنما هو جمع اسم، والمصدر على الحقيقة لا يُجمع؛ (لأن المصادر)[٩] كلها جنس واحد، من حيث كانت كلها عبارة عن حركة الفاعل، والحَركة تُماثل الحركة، ولا تخالفها بذاتها، ولولا « هاء » التأنيث (في الحركة)[١٠] ما

---

(١) عن (أ)، وفيها: « فقلت ». (٣،٢) سقط من (ب).

(٤) لم أجد جمعه على « حلوم »، ففي التاج « حلم »: « جمعه أحلام، كقُفْل وأقفال، وعُنُق وأعناق ». أما « الحِلم » - بكسر الحاء - فقد ورد جمعه على أحلام وحلوم.

(٥) عن (ب). (٦) سقط من (ب).

(٧) في المصباح « شغل »: « شَغَلَه الأمرُ شَغْلًا، من باب نَفَعَ ».

(٨) في التاج « جعل »: « جَعَلَه - كمَنَعَه - يجعلُه جَعْلًا، بالفتح ويضم، وجَعَالة كسَحَابة، ويُكسرَ، واجْتَعَلَه؛ أي: صَنَعَه ».

(٩) في (أ، ب): « لأنه والمصادر ».

(١٠) عن (ب).

ساغ جمعُها، فلو نطقت العربُ بمصدر « حَلَمتُ » الذي استُغني عنه بـ « الحُلْم »، وبمصدر « شَكَرتُ » الذي [٨٩أ] استُغني عنه بـ « الشكر »، لما[١] جاز جمعه؛ لأن اختلافَ الأنواع ليسَ راجعًا إليه، إنما هو راجعٌ إلى المفعول المطلق.

ألا ترى أن الشكر عبارة عما يُكافأ[٢] به المُنْعِمُ من ثناء أو فعل[٣]؟! وكذلك نقيضه - وهو الكفر - عبارة عما يقابل به المنعم من جَحد وقبح فعل، فهو مفعول مطلق لا مصدر اشتُق منه الفعل؛ إلا أن « الكفر » يتعدى بالباء لتضمنه معنى التكذيب، و « شكرتُ » يتعدَّى باللام، التي هي لام الإضافة؛ لأن المشكورَ في الحقيقةِ هي النِّعمة، وهي مضافة إلى المنعم، وكذلك المكفور في الحقيقة هي النعمة، ولكن كفرها تكذيب وجحد؛ فلذلك قالوا: « كفر باللّـه »، و « كفر بأنعُمه »، و « شكرَ لزيد »، و « شكرَ له نعمتَه ».

وإذا ثبت أن الشكرَ من قولك: « شكرتُ شُكرًا » مفعولٌ مطلقٌ، وهو مختلف الأنواع؛ لأن مكافأة النعم تختلف، فجائز أن يُجمع كما جُمع « الحُلْم » و « الشُّغل »، فيحمل قوله سبحانه: ﴿ لَا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَآءً وَلَا شُكُورًا ﴾ [الإنسان: ٩] على أنه جمع « الشُّكر »[٤]، وكذلك: « كفرَ كفورًا »، ولا يُجعل بمنزلة القُعود والجُلوس؛ لأنه مُتعدٍّ[٥]، ومصدر الفعل المتعدي لا يجيء على الفعول[٦].

ويزيد هذا الفصلَ بيانًا ووضوحًا قولُهم: « أحببت حبًّا »..

فـ « الحُبّ » ليس بمصدر لـ « أحببتُ »، إنما هو عبارةٌ عن الشغل بالمحبوب؛

---

(١) سقط من (ب). (٢) في (أ): « يقابل ».

(٣) في التاج « شكر »: « والشكر على ثلاثة أضرب: شكر بالقلب، وهو: تصور النعمة، وشكر باللسان، وهو: الثناء على المنعم، وشكر بالجوارح، وهو: مكافأة النعمة ».

(٤) في التاج « شكر »: « وقوله تعالى: ﴿ لَا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَآءً وَلَا شُكُورًا ﴾ يحتمل أن يكون مصدرًا مثل: قعدَ قُعودًا، ويحتمل أن يكون جمعًا مثل: بُرْدٍ وبُرود ». وفي البرهان للزركشي (٢/ ٢٨٦، ٢٨٧): « ليس المراد الجمع هنا، بل المراد: لا نريد منكم شكرًا أصلًا، وهذا أبلغ في قصد الإخلاص من نفي الأنواع. وزعم السهيلي أنه جمع شكر، وليس كذلك لفوات هذا المعنى ».

(٥) في التاج « كفر »: « ويقال: كفر نعمة اللّـه يكفرها - من باب نصر -... وكذلك كفر بها يكفر كفورًا وكفرانًا: جحدها وسترها ». وقد رأيت السهيلي يُضمِّن « كفر » حال تعديه بالباء معنى « كذب ».

(٦) في الكتاب (٢/ ٢١٤، ٢١٥): « وقد جاء بعض ما ذكرناه من هذه الأبنية على فعول، وذلك: لزمه يلزمه لزومًا، ونهكه ينهكه نهوكًا، ووردت ورودًا، وجحدته جحودًا، شبَّهوه بجلس جلوسًا، وقعد يقعد قعودًا، وركن يركن رُكونًا؛ لأن بناء الفعل واحد ». هذا وانظر: المقتضب (٢/ ١٢٥).

ولذلك جاء وزنه مضمومَ الأول. ومن[١] ثمّ جُمع كما جُمع الشُّغل والحُلْم، قال الشاعر[٢]:

ثـلاثـةُ أَحـبـابٍ: فـحُـبٌّ عَـلَاقةٍ وحُـبٌّ تِـمِلَّاق، وحُبٌّ هو القـتـلُ

فقد انكشف لك بقولهم: « أحببتُ حُبًّا »، ولم يقولوا: « إحبابًا » استغناءً بالمفعول المطلق، الذي هو أَفيدُ عند المخاطبين من « الإحباب » - أَنَّ « حلمتُ حُلمًا »، و « شكرتُ شُكرًا »، و « كفرَ كُفرًا »، و « صنعَ صُنعًا »، كُلُّها واقعةٌ على ما هو اسم للشيء المفعول، وناصبةٌ له نصبَ المفعول المطلق. وهو في هذه الأفعالِ أجدرُ أن يكون كذلك؛ لأنها أعمُّ من « أحببتُ »؛ إذ الشكر واقعٌ على أشياءَ مختلفةٍ، وكذلك الكفر والشغل والحلم. وكلما كان الفعل أعمّ وأشيع لم يكن لذكر مصدَرِه معنًى، وكان « فَـعَـلَ » و « يَفْعَلُ » مُغنيًا عنه.

ولولا كشف الشاعر لاختلاف أنواع « الحب » ما كدنا نعرف ما فيه من العموم، (ولكنه لما فيه من العموم)[٣] وأنه في معنى « الشُّغل » صار « أحببتُ » كـ « شغلت »، وصار « الحب » كـ « الشغل ». ولو قالوا: « إحبابًا »، لكان بمنزلة « شغلتُ شَغْلًا »، بفتح الشين. ولعلنا أن نستوفي مسألة « أحببتُ » في باب « حبذا »، إن شاء اللّـه تعالى.

ألا ترى أنهم لا يجمعون من المصادر ما كان على وزن « الإفعال »؟! (نحو: الإكرام، وعلى وزن « الانفعال »)[٤] و « الافتعال »، وعلى وزن « التفعيل »، نحو: التكبير والتضريب، إلا أن يكون محدودًا. (فهذا يدلك أنهم **لا يجمعون مصدرًا البتة، إلا أن** [١٢١ب] **يكون محدودًا**)[٥]، فيكون كـ « التمرة » من « تَمْر » و « البُرة » من « بُـرّ » **وأما أن يُجمع لاختلاف أنواع** فلا اختلاف أنواع فيه، إنما اختلاف الأنـواع فيما كان اسمًا مشتـقًّا من الفعل استُغْنِـيَ به عن المصدر لخصوصه وعموم المصدر، وذلك لا نجدُه من الثلاثي إلا على وزن « فُعْلٍ » أو « فَعَلٍ » أو « فِعْلٍ »[٦]؛ ألا ترى أنهم لا يجمعون « الفَـرَق » و « الحَذَر »، ولا شيئًا

(١) سقط من (ب).

(٢) في اللسان « ملق »: « وتملَّقه، وتملَّق له تملقًا وتملاقًا؛ أي: تودَّد إليه، وتلطَّف له ». وذكر البيت. والبيت في مجالس ثعلب (١/ ٢٣) منسوبًا إلى أعرابي، وفي شرح المفصل (٦/ ٤٨)، (٩/ ١٥٧).

(٣-٥) عن (ب).

(٦) انظر في هذه المسألة التي نحن فيها، الفصل الذي سيعقده المؤلف لما يحدد من المصادر بالهاء.

من ذلك الباب؟! نحو: « الرَّمَد، والعَمَش[١]، والبَرَص، والبَرَش، والحَوَص، والخَفَش[٢]، والظَّمأ والعَطَش ».

فإن قيل: فقد قالوا: « سَقَمٌ[٣] وأسقام »، و« السَّقَم » مصدر لـ « سَقِمَ »، فهذا جمع لاختلاف الأنواع، لا لأنه اسم كما ذكرت.

قلنا: هذه غفلة[٤]! أليس قد[٥] قالوا: « سُقْمٌ »، بضم السين، فهو عبارةٌ عن الداء الذي به يُسْقَم الإنسان، فصار كالدهن والشغل، وهو في ذاته مختلف الأنواع، فجمع.

وأما المرض فقد يكون عبارةً عن السُّقم والعلة، فيُجمَع على « أمراض »، وقد يكون مصدرًا لـ « مَرِضَ »، فلا يُجمَع.

فإن قيل: تفريقك بين الأمرين دعوى، فما دليلها؟

قلنا: « العَرَقُ »، من قولك: « عَرِقَ يَعْرَقُ عَرَقًا »، لا يخفى على أحد أنه مصدر لـ « عرق »، والعَرَق الذي هو جسم مائع سائل من الجسد، لا يخفى على أحد أنه غير « العَرَق » الذي هو المصدر، وإن كان اللفظ واحدًا، فكذلك المرضُ يكون عبارةً عن المصدر، وعبارة عن السُّقم والعلة، فعلى هذا تقول: « تصبَّبَ زيدٌ عَرَقًا »، فيكون له إعرابان: تمييز[٦] - إذا أردت المائع - ومفعول من أجله، أو مصدر مؤكد - إذا أردت المصدر.

وكذلك: « دميتْ إصبعي دمًا »، إذا أردت المصدر فهو الدمى، مثل العمى، فإن أدرت الشيء المائع فهو « دم »، مثل « يد »، وقد يسمى المائع بالمصدر.

---

(١) في المصباح « عمش، برص، برش، حوص »: « عَمِشَت العين عَمَشًا - من باب تعب -: سالَ دمعُها في أكثر الأوقات مع ضعف البصر ». و « بَرِصَ الجسمُ بَرَصًا، من باب تعب ». و « بَرِشَ يَبْرَشُ بَرَشًا: مثل بَرِصَ بَرَصًا وزنًا ومعنى »، و « حَوِصَت العينُ حَوَصًا، من باب تعب: ضاق مؤخَّرها، وهو عيب ».

(٢) سقط من (ب). وفي المصباح « خفش »: « الخَفَش: صغرُ العينين و ضعفُ البصر، وهو مصدر من باب تَعِبَ ».

(٣) في اللسان « سقم »: « وقد سَقِم وسَقُم سَقَمًا، وسُقْمًا، وسَقامًا، وسَقَامةً ».

(٤، ٥) سقط من (ب).

(٦) في الروض الأنف (١/ ٤٦): « وقوله في خبر أبرهة: (تبعتها مدة تمث قيحًا)... وعلى رواية الكسر [يعني كسر العين من تمث] يكون غير متعدٍّ، ونصب (قيحًا) على التمييز في قول أكثرهم. وهو عندنا على الحال، وهو من باب (تصبب عرقًا)، و (تفقأ شحمًا). وكذلك كان يقول شيخنا أبو الحسين في مثل هذا. وقد أوضح سيبويه بلفظ الحال في: (ذهبن كَلاكِلًا وصدورًا) ». انظر: الكتاب (١/ ٨١، ٨٢)، والارتشاف لأبي حيان (ص ٧٩١، ٧٩٢).

قال الشاعر[1]:

.... وَلَكِنْ عَلَى أَقدامِنَا[2] تَقْطُرُ الدَّمَا

وقال الآخر[3]:

.... جَرَى الدَّمَيَان بالخَبَرِ اليَقِينِ

(١) البيت للحُصَين بن الحمام المري، من أبيات ثلاثة أوردها أبو تمام في الحماسة (١/ ١٩٢)، وصدره:

فلسنا على الأعقابِ تَدْمَى كُلُومُنا ....

والأعقاب: جمع عَقِب، وهو مُؤَخَّر القدم؛ يقول الشاعر: نتوجه إلى الأعداء في الحرب، ولا نعرض عنهم، فإذا جرحنا كانت الجراحات في مقدمنا لا في مؤخرنا. وفي الخزانة (٣/ ٣٥٣): « ورواه أبو عبيدة:

.... على أقدامِنا نَقْطُر الدَّمَا

بالنون؛ أي: نقطر دمًا من جراحنا ».

فقطر على هذا متعدٍّ؛ يقال: قطر الدم وقطرته، وأما رواية التاء فقال شراح الحماسة: قطر فعل متعدٍّ مسند إلى ضمير الكلوم، فالدما على هاتين الروايتين مفعول به، ويحتمل أن يكون مقصورًا كما قال المبرد، ويحتمل أنه الدم، منقوص وألفه للإطلاق. ويذكر البغدادي عن المرزوقي أنه يجيز إعراب الدم منصوبًا على التمييز، كأنه قال: تقطر دمًا، وأدخل الألف واللام، ولم يعتدَّ بهما، أو أنه منصوب على التشبيه بالمفعول. كما ينقل عن ابن جني أنه قال: « تقطر الدما - بفتح المثناة الفوقية وضمها - أما الأول فلأن (قطر) متعدٍّ، وأما الثاني فعلى أنه منقول من قطر الدم - بالرفع - وأقطرتُه، كقولك: سال وأسلتُه ». هذا وقد ذكر البغدادي عن ثعلب عن الأصمعي أنه رواها: تقطر الدما، بتاء مثناة، وبكسر الدال، وأنه مقصور من الممدود، وأن المعنى: ولكن على أقدامنا تقطر الكلوم الدماء، فيكون مفعولًا به ». انظر: شرح شواهد الشافية للبغدادي (٤/ ١١٤).

(٢) في (أ، ب): « على أعقابنا ».

(٣) هو علي بن بدال بن سليم، كما نقل البغدادي عن ابن دريد، ويقول: إن صاحب الحماسة البصرية قد أدخل البيت مع بيتين بعده في قصيدة للمثقب العبدي، وأن ابن هشام تبعه في شرح شواهده، وكذلك العيني، ويعقب بقوله في الخزانة (٣/ ٣٥٢): « ولم يوردها أحد في هذه القصيدة، وقد رجعتُ إلى ديوانه، فلم أجدها في هذه القصيدة ». والبيت في الخزانة (٣/ ٣٤٩)، وصدره:

فلو أنَّا على جُحْرٍ ذُبِحْنا ....

يقول البغدادي (٣/ ٣٥١): « والجحر - بضم الجيم وسكون الحاء المهملة -: الشق في الأرض. أراد بالخبر اليقين: ما اشتهر عند العرب من أنه لا يمتزج دم المتباغضين؛ أي: لما امتزجا ».

هذا وانظر: المقتضب (١/ ٢٣١)، (٢/ ٢٣٨)، (٣/ ١٥٣)، وشرح الحماسة للتبريزي (١/ ٤٥٥)، وشرح شواهد الشافية (٤/ ١١٢).

فصل

[في الحال من المصدر، وفيما ورد من المصادر على وزن فِعْل]

ومن حيث امتنع أن يؤكَّد الفعلُ العامُّ بالمصدر لشيوعه كامتناع النكرة من التوكيد لشيوعها[١]، وأنها لم تثبت لها عَينٌ - فمن ثَمَّ لم[٢] يَجُزْ أن يُخبر عَنه كما لا يُخبر عن النكرة، لا تقول: « مَن فعلَ كان شرًّا له » [بخلاف: مَن كذبَ كان شرًّا له][٣]؛ **لأن « كذبَ » فعلٌ خاصٌّ**، فجاز الإخبار عما تضمَّنه من المصدر، ومن ثَم لم يقولوا: « فعلتُ سريعًا »، ولا: « عَمِلتُ طويلًا »، كما تقول: « سرتُ سريعًا »، و « قعدتُ[٤]طويلًا » على الحال من المصدر، كما يكون الحال من الاسم الخاص، ولا يكون من النكرة [٩٠أ] الشائعة.

فإن قلت: اجعله نعتًا للمفعولِ المطلق، كأنك قلت: فعلتُ فعلًا سريعًا، وعَمِلتُ عَمَلًا كثيرًا.

قلنا: لا يجوز إقامة النعت مقام المنعوت إلا على شروط، وقد[٥] تقدمت في باب النعت[٦]، فليس قولهم: « سرتُ سريعًا » نعتًا لمصدر نكرة محذوفة، إنما هو حال من مصدر في حكم المعرفة بدلالة الفعل الخاص عليه[٧]. فقد استقام المنسَمُ[٨] للناظر في

---

(١) انظر: الإنصاف (ص ٤٥١).
(٢) عن (ب).
(٣) عن البدائع (٢/ ٩٠).
(٤) في (أ): « بعدت ».
(٥) في (أ، ب): « فقد ».
(٦) انظر المسألة رقم (٣٧)، فصل « في حذف المنعوت ».
(٧) عن (ب).
(٨) قال السهيلي في الروض الأنف (٢/ ٢١١): « وقول خالد له [أي: لعمرو بن العاص]: (واللّـه لقد استقام الميسم)، من رواه « الميسم »، بالياء فهي علامة؛ أي: قد تبيَّن الأمر، واستقامت الدلالة. ومن رواه « المنسم » - بفتح الميم وبالنون - فمعناه: استقام الطريق، ووجبت الهجرة. والمنسم: خفُّ البعير، وكنى به عن الطريق للتوجه فيه ».
وفي تاج العروس « نسم »: « والمَنْسِم - كمَجْلِس -: طرفُ خُفّ البعير، وهما كالظُّفرين في مُقدَّمه، بهما يُستبانُ أثر البعير الضال... والمَنْسِم من الأمر: العلامة والأثر... وقال أبو مالك: المَنْسِم: الطريق، وأنشد للأحوص:

وإنِ أظلمتْ يومًا على الناس غَسْمَةٌ أضاءت بكم يا آل مَرْوانَ مَنْسمُ

يعني الطريق. وفي حديث عمرو وإسلامه: (لقد استقام المنسم). أي تبيَّن الطريق، وهو مجاز ».

فصول هذه المسألة، واستتبَّ القياس فيها من كل وجه، والحمد للّـه.

فإن قيل: فما قولكم في « **عَلِمتُ عِلمًا** »، أليس هو مصدرًا لـ « علمت »، فلم جاء مكسور الأول كـالطِّحن والذِّبح؟

قلنا: العلم يكون عبارةً عن المعلوم، كما تقول: « قرأتُ العلم »، ويكون عبارة عن المصدر نفسه الذي اشتُـقَّ منه « علمتُ »؛ إلا أن ذلك المصدرَ مفعولٌ لـ « علمت »؛ لأنه معلومٌ بنفس العلم؛ لأنك إذا عَلِمتَ الشيء فقد علمتَ، وعلمتَ أنك قد[1] علمته بعلم واحد؛ فقد صار العلمُ معلومًا بنفسه؛ فلذلك جاء[2] على وزن « الطِّحن » و « الذِّبح »، وليس له نظيرٌ في الكلام إلا قليل، لا أعلمُ فعلًا يتناول المفعول، ويتناول نفسه إلا العلم والكلام؛ لأنك تقولُ للمخاطب: « تكلَّمْ »، فيقول: « قد تكلَّمتُ ». فيكون صادقًا وإن لم ينطق قبل ذلك.

قال رسول اللّـه ﷺ للأعرابي حين قال له[3]: يا ابن عبد المُطَّلِب -: « **قد أَجبتُكَ** »[4]. فكان « قد أجبتُكَ » جوابًا وخبرًا عن الجواب، فتناول القولُ نفسَه، وكذلك تَعَبَّدَنا في التلاوة أن نقول: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص: ١]؛ لأن ﴿قُلْ﴾ أمرٌ يتناول ما بعده، ويتناول نفسه؛ فمن ثَمَّ جاءَ مصدرُ « القول » على « القِيل »، كما جاء مصدر « علمت » على « العلم »، وجاء أيضًا على « القَال »، وهو على وزن « القَبض »؛ لأنَّ القول قد يكونُ مقولًا بنفسه. وجاء أيضًا على الأصل مفتوحَ الأول. وأما « العلم » فلم يجئ إلا مكسورًا، كان مصدرًا أو مفعولًا؛ لأنه لا يكون أبدًا إلا معلومًا بنفسه، والقولُ بخلاف ذلك، قد يتناول نفسه في بعض الكلام، وقد لا يتناول إلا المقول[5]، وهو الأغلبُ فيه، واللّـه المستعان.

وأما « **الفِكْر** » فهو كالعِلْم لقربه منه في معناه، ومشاركته له في محلِّه، وليس باسم عند سيبويه، ولذلك مَـنَع من جمعه، فقال: « لا يُجمع الفِكْر على أفكار »[6]، حَمَله على المصادر التي لا تُجمع. وقد استهوى الخطباءَ والقُصَّاصَ خلافُ هذا

(١، ٢) سقط من (ب). (٣) عن (ب).

(٤) أخرجه النسائي في كتاب الصيام، باب وجوب الصيام (ص ٢٩٧).

(٥) في (أ): « المفعول ».

(٦) في الكتاب (٢/ ٢٠٠): « واعلم أنه ليس كل جمع يُجمع، كما أنه ليس كل مصدر يُجمع كالأشغال والعقول والحلوم والألباب؛ ألا ترى أنك لا تجمع الفكر والعلم والنظر؟ ».

القول، واللّـه الموفق للصواب.

وأما « الذِّكْر » فبمنزلة العلم؛ لأنه نوع منه.

فصل

فيما يُحدَّد من المصادر بالهاء
وفيه بقايا من الفصل الأول

قد تقدم أن الفعل لا يَدُلُّ على مَصدَرِه إلا مطلقًا غير محدود ولا منعوت، وأنك إذا قلت: « ضربتُ ضربةً » فإنما هو مفعولٌ مطلقٌ لا توكيدٌ؛ لأن التوكيد لا يكون في معناه زيادةٌ على المؤكَّد، ومن ثَمَّ لا تقول: « سِير بزيد سريعةً »، تريد: سيرةً سريعةً، ولا: « قعدتُ طويلةً »؛ لأن الفعل لا يدل بلفظه على المرة الواحدة[١]. ومن ثَم بطل ما أجازه « النحاس »[٢] وغيره من قولهم: « زيدٌ ظننتها منطلقٌ »، تريد « الظِّنة »؛ لأن الفعل لا يدل عليها.

وإذا ثبت هذا فالتحديدُ في المصادر ليسَ يطَّرد في جميعها، ولكن فيما كان منها حركة للجوارح[٣] الظاهرة، ففيه يقع التحديدُ غالبًا؛ لأنه مضارع للأجناس الظاهرة التي يقع الفرق بين الواحد فيه والجنس بهاء التأنيث نحو: « تمرة وتمر، ونخلة ونخل ». وكذلك نقول: « ضربة وضرب ».

- وأما ما كان من الأفعال الباطنة نحو: « عَلِمَ وحَذِرَ و فَرِقَ ووَجِلَ »، وكذلك ما كان طبعًا نحو: « ظَـرُفَ وشَـرُفَ » - فلا يقال في شيء من ذلك: « فَعْلَـةٌ »؛ لا يقال: « فَهِمَ فَهْمةً »، ولا: « ظَـرُفَ ظَـرْفةً ». وكذلك ما كان من الأفعال عبارة عن الكثرة والقلة نحو: « طال وقصُر، وكبر وصغر، وقلَّ وكثر »، لا تقول: « كبرة » ولا: « صَغرة ». وأما قولهم: « الكَبْرَةُ »[٤] في الهَرَم، فعبارة عن الصِّفة، وليست بواحدة

(١) انظر أصله في حذف المنعوت، وإقامة النعت مقامه، في المسألة رقم (٣٧)، فصل « في حذف المنعوت ».

(٢) هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المصري، أخذ عن المبرد والأخفش الأصغر ونفطويه والزجاجي، وصنف كتبًا كثيرة، منها: إعراب القرآن، والكافي في العربية، والمقنع في اختلاف البصريين والكوفيين. توفي في ذي الحجة سنة (٣٣٨ هـ). انظر: الإنباه (١/ ١٠١)، والعبر للذهبي (٢/ ٢٤٦)، والأعلام (١/ ١٩٩).

(٣) في (ب): « في الجوارح ».

(٤) في الأساس« كبر »: « وعلته الكَبْـرة والمَكْبِـر: علوُّ السنِّ ».

من الكِبَر، وكذلك « الكثرة » ليست كـ « الضربة » من الضرب؛ لأنك لا تقول: « كَثُر كَثْرًا ».

- وأما « حَمْدًا » فما أحسبه يقال في تحديده: « حَمْدَة »، كما تقول: « مدحتُه مَدْحَةً »؛ لأن « حمِد » فعل يتضمن الثناء مع العلم بما يُثنى به، فإن تجرد عن العلم كان مدحًا، ولم يكن حمدًا[1]، فكل حمدٍ مدحٌ، ولـيـس كل مدحٍ حمدًا. ومن حيث كان يتضمن العلم بخصال المحمود جاء فعله على « حَمِد » بالكسرة موازيًا لـ « علِم »، ولم يجئ كذلك « مَدَح »، فصار المدح في الأفعال الظاهرة كالضرب ونحوه، من ثَم لـم نجد في الكتاب [١٢٣ب] ولا في السنة: « حمدَ ربُّنا فلانًا ». وقد تقول: « مدحَ اللَّـهُ - سبحانه - فلانًا، وأثنى على فلان »، ولا تقول « حَمِدَ » إلا لنفسه. ولذلك قال اللَّـه - سبحانه -: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ [الفاتحة: ١] بالألف واللام التي للجنس، فالحمد كلُّه له؛ إما مِلكًا وإما استحقاقًا، فحمدُه لنفسه استحقاق، وحمدُ العباد له وحمدُ بعضهم لبعض مِلكٌ له[2]، فلو حَمِدَ هو غيرَه لم يَسُغْ أن يُضاف إليه على جهة الاستحقاق، وقد تَعَلَّق بغيره.

فإن قيل: أليس ثناؤه ومدحه لأوليائه إنما هو بما عَلِم، فلم لا يجوز أن يُسمى حمدًا؟

قلنا: لا يُسمى حمدًا على الإطلاق إلا ما يتضمن العلم[3] بالمحاسن على الكمال، وذلك معدوم في غيره سبحانه؛ فإذا مَدَح فإنما يمدح بخَصْلة هي ناقصة في حق العبد، وهو أعلمُ بنقصانها، وإذا حَمِد نفسَه حَمِدَ بما علم من كمال صفاته.

وقد تعدَّينا طورنا في الفصل فلنرجع إليه ونقول:

كل ما حُدِّدَ من المصادر [١٩أ] فيجوز تثنيته وجمعه، وما لم يُحدَّد فعلى الأصل الذي تقدَّم لا يُـثنى ولا يُجمع. وقولهم: إلا أن تختلف أنواعه، (لا تختلف

(١) قال الزمخشري في الكشاف (١ / ٧): « الحمد والمدح أخوان، وهو الثناء والنداء على الجميل من نعمة وغيرها ». ولم يفرق بينهما. وفي المصباح « مدح »: « مَدَحتُه مدحًا - من باب نَفَع - أثنيت عليه بما فيه من الصفات الجميلة، خلقية كانت أو اختيارية، ولهذا كان المدح أعم من الحمد ». وفي مادة « حمد » قال: « حمدتُه على شجاعته وإحسانه: أثنيتُ عليه. ومن هنا كان الحمد غير الشكر؛ لأنه يستعمل الصفة في الشخص وفيه معنى التعجب، ويكون فيه معنى التعظيم للممدوح. وأما الشكر فلا يكون إلا في مقابلة الصنيع ».

(٢) سقط من (ب). (٣) عن (ب).

أنواعه)[١] إلا إذا كان عبارة عن مفعول مطلق اشتُقَّ من لفظ الفعل لا عن مصدر اشتُقَّ الفعلُ منه، ولذلك تجده على وزن « فَعِلٍ » بالكسر، وعلى وزن « فُعْلٍ » نحو « شُغْلٍ »، وعلى وزن « فَعَلٍ » نحو « عَمَلٍ ». والذي هو مصدر حقيقة إنما تَجِدُه على وَزن « فَعْلٍ »، نحو « ضَرْبٍ » و « قَتْلٍ ».

وأما « الشَّرب » و« الشِّرب »؛ فـ « الشَّرب »[٢] هو المصدر بالفتح، و « الشِّرب » عبارة عن المشروب أو عن الحَدَث الذي هو مفعول مطلق في الأصل، وربما اتُّسِع فيه فأجري مَجْرى المصدر الذي اشتُقّ الفعل منه[٣]، كما قال: ﴿ فَشَٰرِبُونَ شَرْبَ ٱلْهِيمِ ﴾ [الواقعة: ٥٥] و (شِرْب الهيم)[٤].

فإن قيل: فإن **الفهم والعقل والوهم والظن**، مصادر، وليست مما ذكرتَ، وقد جَمعتَ، فقلتَ: أفهام وعقول؟

قلنا: هذه مصادر في أصل وضعها، ولكنها قد أُجريت مُجرى الأسماء، حيث صارت عبارة عن صفات لازمة وعن حاسة باطنة كالبصر؛ ألا ترى أنك إذا قلت: « عقلتُ البعيرَ عَقْلًا »، لم يجز في هذا المصدر الجمع؟! فإذا أردتَ به المعنى الذي استُعير له - وهو عقل الإنسان - جاز جمعه؛ إذ صار للإنسان كأنه حاسة باطنة كالبصر[٥].

ألا ترى أن « البصر » حيثما ورد في القرآن مع « السمع » فهو مجموع[٦]؟! والسمع غير مجموع في أجود الكلام، لبقاء السمع على أصله من بناء المصادر الثلاثية، ولكون « البصر » على وزن « فَعَلٍ » كالأسماء، ولأنه يُراد به الحاسة، وقد يجوز في « السمع » - على ضعف - (أن تجمعه)[٧] إذا أردت به الحاسة دون المصدر، كما تجمع « الفهم » على « أفهام »، ولكن لا يكون ذلك إلا بشرط، وهو أن يكون « الأفهام » و « الأسماع » ونحوهما مضافة إلى جمع، نحو: « أفهام

(١-٣) عن (ب).

(٤) في الكشاف (٤/ ٣٦٩): « ﴿ شُرْبَ ٱلْهِيمِ ﴾، قرئ بالحركات الثلاث، فالفتح والضم مصدران، أما المكسور فبمعنى المشروب ».

(٥) سقط من (ب).

(٦) وردت آية واحدة جاء فيها « البصر » مفردًا مع « السمع »، وهي قوله تعالى في سورة الإسراء: ﴿ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾ [الإسراء: ٣٦].

(٧) عن (ب).

القوم »، و « أسماع الزيدين ».

ولو كان هذا الجمع إنما هو لاختلاف أنواع المصدر، لما جاز أن تقول: « عرفتُ أفهام القـوم » في هذه المسألة، و « عرفتُ علومهم بزيد »؛ لأن الصفة لا تختلف عند اتحاد متعلَّقها، بل هي[١] متماثلة وإن اختلفت محالها، فعِلْمُ زيد وعلمُ عمرو، إذا تعلَّقا بشيء واحد فهما مثلان، وعلمُ زيد بشيء واحد وعلمه بشيء آخر مختلفان، لاختلاف المعلومَين.

ولا نُطوِّل بإقامة البرهان على هذا الأصل؛ فإنه ثابت في كتب[٢] الأصول، وإنما أردنا أن نُبيِّن أن الأفهام والعقول لم تُجمع لاختلاف أنواعها؛ لأنها قد [١٢٤ب] تُجمع حيث لا تختلف، وهي عند اتفاقِ أفهامٍ على مفهومٍ واحد، وتجيء مفردةً عند اختلافها نحو: فهم زيد بالحساب، وفهمه بالنحو، وفهمه بغير ذلك؛ لا يقال: « عرفتُ أفهام زيد بالصناعات »، ولكن تقول: « عرفتُ فهم زيد » بالإفراد مع اختلاف مُتعلَّقه، (واختلافُ مُـتعلَّقه) يُوجِب اختلافه.

وإذا ثبت هذا فلم يجمع « الفهم » على « أفهام » إلا من حيث كان بمنزلة حاسَّة باطنة للإنسـان، فـإذا أُضيف إلى أناسيّ كثيرة جُمع، وإذا أُضيف إلى إنسان واحد لم يُجمع؛ لأنه كالحاسة الواحدة، وإن كان في أصله مصدرًا، [فَـرُبَّ مصدر][٣] أجري مجرى الأسماء، كقولهم: « ضَيْف وضُيوف، وعَدْل وعُدول، وصَيْد وصُيود »[٤].

وأما رؤية العين فليست[٥] الهاء فيها للتحديد، وإنما هي لتأنيث الصفة كـ « الكُدْرة[٦] والحُمرة والصُّفرة »، وكان الأصل أن يكون مصدر « رأيتُ »: « رأيًا »، ولكنهم إنما يستعملون هذا المصدر مضافًا إلى « العين »، نحو قوله تعالى: ﴿ رَأۡيَ ٱلۡعَيۡنِ ﴾ [آل عمران: ١٣]، فإذا لم يُضَف استُعمِل في الرأي المعقول، واستُعملت « الرؤية » في المعنى الآخر للفرق.

(١،٢) عن (ب). (٣) عن البدائع (٢/ ٩٨).

(٤) في المصباح « صيد »: « وسُمي ما يُصاد صيدًا، إما فَعْلٌ بمعنى مفعول، وإما تسميةٌ بالمصدر. والجمع: صُيُود ».

(٥) سقط من (ب).

(٦) في (أ، ب): « كالقدرة ». ولعل كتابة القاف كافًا من أثر عامية الأندلس، التي كانت تنطق القاف قريبة من الكاف، حتى أصبح الحرفان يلتبس أحدهما بالآخر.

وأما « الظن » فمصدر لا يُثنى ولا يُجمع، إلا أن تريد به الأمور المظنونة، نحو قوله تعالى: ﴿ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ﴾ [الأحزاب: ١٠]؛ أي: تظنون به أشياءَ وأمورًا كاذبةً. فالظنون – على هذا – مفعول مطلق، لا عبارة عن الظن الذي هو المصدر في الأصل، واللّـه أعلم.

* * *
* *
*

(٧٤)

مسألة(١)

[في عدم صرف سَحَر]

قال: « واعلم أن (سحرًا) إذا أردته ليوم بعينه، لم تصرفه... »(٢) إلى آخر الفصل.

حكم « سَحَر » إذا كان ليوم بعينه - معرفةً كان اليومُ أو نكرةً - إذا كان اليوم ظرفًا، ولم يكن مفعولًا ولا فاعلًا - فحكم « سَحَر » حينئذ أن يكون ظرفًا غير مُـنوَّن؛ لأنه معرفة؛ إما بمعنى الإضافة كأنك تريد: سحرَ ذلك اليوم، فانحذف التنوين لهذا، كما انحذف في « أجمع »(٣) و « أكتع » حيث كان مضافًا في المعنى. فهذا وجه قد قيل.

وأحسنُ منه ما ذهب إليه سيبويه من أنه مُعرَّف بالألف واللام، (كأنك حين ذكرتَ يومًا قبله، وجعلته ظرفًا، ثم ذكرت « سَحَر »، فكأنك أردت: السَّحَر الذي من ذلك اليوم، فاستغنيتَ عن « الألف واللام » بذكر « اليوم ».

وإنما اخترنا هذا القول عن الأول للفرق الذي بين « سحر » وبين « أجمع »؛ فإن « أجمع » توكيد بمنزلة: « كله » و « نفسه »، فهو مضاف في المعنى إلى ضمير المؤكد، واستُغني عن إظهار الضمير بذكر المؤكد؛ لأن « أجمع » لا يكون إلا تابعًا له، ولا يكون مُخبَـرًا عنه بحال. وليس كذلك « السَّحَر »؛ لأنه بمنزلة « الفَـرَس » و « الجَمَل »، فإن أضفتَه لم يكن بدٌّ من إظهار المضاف إليه، وإنما هو مُعرَّف بالألف واللام)(٤) كما قال سيبويه.

وهذا كله لَمَّا كان اليوم ظرفًا، ولم يكن مفعولًا، فلو جعلته مفعولًا وفاعلًا، لم يكن « سَحَر » ظرفًا، ولكان بدلًا مضافًا إلى ضمير « اليوم »، مثال ذلك أن تقول: « كرهتُ [٩٢أ] يومَ الخميس سحَرَه »،كما تقول: « أكلتُ السمكةَ رأسَها ».

---

(١) في (أ، ب): « فصل » وقد استبدلت به « مسألة »؛ لأنه قد انتقل إلى موضوع جديد غير موضوع تعدي الفعل إلى المصدر.

(٢) الجمل (ص ٤٦).

(٣) انظر المسألة رقم (٣٩، ٥٦).

(٤) سقط من (ب).

فإن قيل: فهلَّا جعلتموه بدلًا إذا كان ما قبله ظرفًا؛ لأنه بعض اليوم، فيكون بدل البعض من الكل، كما كان ذلك إذا كان اليوم مفعولًا؟

قلنا: الفرق بينهما أن البدلَ يُعتمد عليه، ويكون المبدل منه في حكم الطرح، ويكون الفعلُ مخصوصًا بالبدل بعدما كان عمومًا في المبدل منه.

فإذا قلت: « أكلتُ السمكةَ رأسَها »، لم يتناول الأكلُ إلا رأسَها، وخرج سائرها من أن يكون مأكولًا. وليس كذلك: « خرجتُ يومَ الجمعةِ سحَرَ »؛ لأن الظرف مقدر بـ « في »، وجَعلُ « سحر » ظرفًا لا يُخرج اليومَ عن أن يكون ظرفًا أيضًا، بل يبقى على حاله؛ لأنه ليس من شرط الظرف أن يملأه ما يُوضع فيه، فالكلام معتمدٌ عليه كما كان قبل ذكر « سحر ».

نعم، وما هو أوسع من اليوم في المعنى نحو « الشهر » و « العام » الذي فيه ذكر اليوم، وما هو أوسع من العام كالزمان، كل واحد من هذه ظرفٌ للفعل الذي وقع في « سحر ». (وتخصيصُك سَحَر)[1] بالذِّكر لا يُخرج شيئًا من هذه أن يكون ظرفًا لذلك الفعل. فلذلك اعتمد الكلام على « اليوم »، واستغنى به عن تجديد[2] آلة التعريف، بخلاف قولك: « كرهتُ يومَ الخميسِ سَحَرَه »، أو: « السَّحَرَ منه »، لا بد من البدل من أحد هذين الأمرين.

فقد بانَ لك الفرق بين المسألتين، وبانت علةُ ارتفاع التنوين؛ لأنه لا يجتمع مع[3] « الألف واللام »، ولا مع معناها، وإن كان في حكم المضاف - كما زعم بعضهم - فلذلك أيضًا يمتنع من تنوينه.

وأما الذي يمنع من تَصَرُّفه وتمكُّنه، فإنك أردته ليوم هو ظرف، فإن تمكن خرج عن[4] أن يكون من ذلك اليوم؛ لأن الظرفية كانت رابطة بينهما ومشعرة بأن « السَّحَر » من ذلك اليوم، فإذا قلت: « سِيرَ بزيد يومَ الجمعةِ سحرُ » ، (وجعلته مفعولًا على سعة الكلام، لم يجز؛ لعدم الرابط بينه وبين « اليوم ». فإن أردت هذا المعنى فقل: « سِيرَ بزيد يومَ الجمعةِ سحرٌ)[5]، أو: السحر منه »، حتى يرتبط به؛ لأنك لا تُقدِّر

(١) عن (ب).
(٢) في (أ، ب): « تحديد »، بالحاء المهملة.
(٣) في (ب): « معه ».
(٤) سقط من (ب).
(٥) عن (ب).

« الألف واللام » من غير أن يُلفظ بها إلا اذا كان اسمًا متمكنًا كسائر الأسماء، فلا بدّ من تعريفه بما تُعرَّف به الأسماء، أو تجعله نكرة، فلا يكون من ذلك اليوم.

فإن قلت: فقد أجازوا: « سِيرَ بزيد يومُ الجمعة سَحَرَ » برفع « اليوم » ونصب « سحر »، فلم لا يجوز أيضًا: « يومَ الجمعة سحرُ »، بنصب « اليوم » ورفع « سَحَر »؟

قلنا: لأن اليوم - وإن اتسع فيه - فهو ظرف في معناه، وهو يشتمل على « السَّحَر » ولا يشتمل « السحر » عليه؛ فلا يجوز إذًا أن يتعرَّف « السَّحَر » تعريفًا معنويًّا حتى يكون ظرفًا بمنزلة اليوم الذي هو منه، ليكون تقدُّم اليوم مع كونه ظرفًا مُغنيًا عن آلة التعريف.

فصل

[فيما لا يتمكن من الظروف]

* **وأما « ضَحْوَةٌ » و « عَشِيَّةٌ » و « مَسَاءٌ » ونحو ذلك**، فإنها مفارقة لـ « سحر » من حيث كانت مُنَوَّنة[1] وإن أردتها ليوم بعينه، وهي موافقة له في عدم التصرف والتمكن.

والفرق بينهما أن هذه أسماء فيها معنى الوصف؛ لأنها مُشتقَّة مما تُوصَف به الأوقاتُ التي هي ساعات اليوم؛ فـ « العشي »[2] من « العِشَاء ». و « الضحوة » من قولك: « فَرَسٌ أَضْحَى »، و « ليلة إضْحِيان »[3]، تريد البَيَاض. و « الصَّباح » من « الأَصْبَح »[4]، وهو لون بين لونين. فإذا قلت: « خرجتُ اليوم عشيًّا وظلامًا وضحًى وبَصَرًا » - حكاه سيبويه[5] - فإنما تريدُ: خرجتُ اليومَ في ساعةٍ وصفُها كذا،

(١) في الكتاب (٢/ ٤٨): « .. فأما ضحوة وعشية فلا يكونان إلا نكرة على كل حال، وهما كقولك: آتيك غدًا صباحًا ومساءً ». وفي (٢/ ٤٩): « وأما عشية فإن بعض العرب يَدَعُ التنوين فيها كما تُرك في غدوة »، هذا وانظر: التسهيل (ص ٩١).

(٢) في التاج « عشو »: « والعشيّ - كغنيّ - والعشيّة - كغنيّة - آخر النهار. وفي الصحاح: من صلاة المغرب إلى العَتَمَة... وقد يُراد بالعشيّ الليل لمكان العشاء، وهي الظلمة ».

(٣) في اللسان « ضحا »: « والأضحى من الخيل: الأشهب. والأنثى ضَحْياء ». « وليلة ضَحْياء وضَحْيا، وضَحْيان وضَحْيانة، وإضحيان وإضْحِيانة -بالكسر: مضيئة لا غَيْم فيها ».

(٤) في اللسان « صبح »: « والأصبَحُ - من الشَّعَر -: الذي يخالطه بياض بحُمرة ».

(٥) انظر: الكتاب (١/ ١١٥). وفي اللسان « بصر »: « ولقيه بصرًا؛ أي: حين تباصرت الأعيان؛ ورأى بعضُها بعضًا، وقيل: هو في أول الظلام إذا بقي من الضوء قدر ما تتباين به الأشباح، ولا يُستعمل إلا ظرفًا ».

أو: خرجتُ وقتًا مظلمًا أو مبصرًا أو مُعَشِّيًا، أو نحو ذلك.

فقد بان لك أنها أوصافٌ لنكرات، وتلك النكرات هي أجزاء اليوم وساعاته؛ ألا ترى أنك إذا قلت: « خرجتُ اليومَ ساعةً منه »، أو: « مشيتُ اليومَ وقتًا منه » - لم يكن إلا منوّنًا؟! إلا أن ساعةً ووقتًا غير معيَّن، وضحوة وعشية قد تخصَّصا بالصفة، ولكنه لم يتعرَّفِ وإن كان ليوم بعينه؛ لأنه غير مُعرَّف بمعنى الألف واللام كما كان « سَحَر »؛ لأن « سَحَر » اسم جامد يُتعرَّف كالأسماء، ويُـخبر عنه[١].

وأما [ما تضمّن][٢] اسمه النعت فلا يكون كذلك؛ (لأن النعت لا يكون)[٣] فاعلًا ولا مفعولًا، ولا يُقام مقام المنعوت إلا على شروط ذُكرت في باب النعت.

فإن قلت: أليست هذه الأوقات معروفة عند المخاطب من حيث كانت ليوم بعينه، فلم لا تكون معرفة كما كان « سَحَر » إذا كان ليوم بعينه؟

[**قلنا**: إن « سَحَر » لم يتعرَّف بشيء إلا بمعنى الألف واللام، لا من حيث كان ليوم بعينه][٤]، فقد تُعَـرِّفُ المخاطبَ الشيءَ [بصفته][٥]، كما تُعرِّفه بآلة التعريف، فتقول لزيد مثلًا: « رأيتُ رجلًا من صفته كذا »، وتنعتُه حتى يعلَمَ أنه أبوه، فيسري إليه التعريف [١٢٦ب] والاسم مع ذلك نكرة. وكذلك « ضحوة » و « عشية ».

وإنما استُغني عن ذكر المنعوت بهذه الصفات لتقدُّم ذكر اليوم الذي هو مشتمل على الأوقات الموصوفة بهذه المعاني، كما استُغنيَ عن ذكر المنعوت إذا قلت: « زيد قائم »، ولا شك أن المعنى: زيد رجل قائم، ولكن تركَ ذكر[٦] الرجل؛ لأنه « زيد »، وكذلك: « جاءني زيدٌ صالحًا »؛ أي: رجلًا صالحًا. ولكنَّ زيدًا هو الرجل، فأغناك عن ذكره. وكذلك ما (نحن بسبيله)[٧] من هذه الأسماء التي هي في نفسها أوصاف لأوقات أغنى ذكر اليوم - الذي هي له - عن ذكرها لاشتمالها عليه. ولم يكن ذلك في

(١) في الكتاب (١/ ١١٥): «... يتكلمون به في الرفع والنصب والجر بالألف واللام، يقولون: هذا السَّحَر، وبأعلى السَّحَر، وإن السَّحَر خير لك من أول الليل ».

(٢) زدنا ما بين القوسين ليستقيم السياق، وهو ساقط من الأصلين. ويعني السهيلي بما تضمن اسمه النعت الظروف المتقدمة، وهي: عشية وضحوة ونحوهما. ويريد بذلك أن يعلل لعدم تمكنها.

(٣) عن (ب).

(٤) عن البدائع (٢/ ١٠١).

(٥) ما بين القوسين عن البدائع (٢/ ١٠١) ومكانه في الأصلين: « يتوصل له ».

(٦) سقط من (ب).

(٧) في (أ): « لحق بسبيله »، وفي (ب): « لحق بسبب له ».

« سحر ». ومن ثَمّ أيضًا لم تتمكن، فتقول: « سير عليه يوم الجمعة ضحوةً وعشيةً »؛ لأن تمكنها يخرجها إلى حَيِّز الأسماء، ويبطل منها معنى الصفة، فلا ترتبط حينئذ باليوم الذي أردتها [٩٣أ] له.

وتنضاف إلى هذه العلة عِلَّـةٌ أخرى قد تقدمت في فصل « سَحَر »(١). وكذلك كل ما كان من الظروف نعتًا في الأصل نحو: « ذا صَبَاحٍ » و « ذَاتَ مَـرَّةٍ »(٢)، و« أقمتُ طويلًا »، و « جلستُ قريبًا » - لا يتمكن، ولا يخرجُ عن الظرف(٣).

* **ويلحق بهذا الفصل** « نهارًا » إذا قلت: « خرجتُ اليوم نهارًا »(٤)؛ لأنه مشتق من قوله - عليه الصلاة والسلام -: « **أَنْهِرِ الدمَ بما شئتَ** »(٥)، يريد الانتشار والسعة، ومنه « النهر » من الماء؛ لأنه بالإضافة إلى مَفْجَرِهِ بمنزلة النهار بالإضافة إلى فجره؛ لأن النهار(٦) ما ينتشر ويتسع، [فما انفجر من الماء بمنزلة ما انتشر واتسع](٧) من فجر الضياء، واليوم أوسع من النهار في معناه، فصار قولك: « خرجتُ اليوم نهارًا »، كقولك: « خرجتُ اليوم ظهرًا وعشيًّا »، معنى الاشتقاق فيها كلها بـيِّـن، فجرت مجرى الأوصاف النكرات في تنوينها وعدم تمكنها.

فصل

[في الظروف الأعلام]

* **وأما « غُدوَة » و « بُـكرَة » فهما اسمان عَلَمان**، وعدم التنوين فيهما للتعريف

(١) يعني ما سبق أن ذكره في سحر، وهو: « وأما الذي يمنع من تصرفه وتمكنه، فإنك أردته ليوم هو ظرف، فإن تمكَّن خرج عن أن يكون من ذلك اليوم؛ لأن الظرفية كانت رابطة بينهما، ومشعرة بأن السحر من ذلك اليوم ».وذلك أيضًا صادق على ضحوة وعشية ونحوهما.

(٢) في الكتاب (١/ ١١٥): « ومثل ذلك: سير عليه ذاتَ مرةٍ، نصبٌ، لا يجوز إلا هذا ». وانظر: المقتضب (٣/ ١٠٣).

(٣) في الكتاب (١/ ١١١): « ومما يُختار فيه أن يكون ظرفًا، ويقبح أن يكون غير ظرف صفةُ الأحيان، تقول: سِيرَ عليه طويلًا، وسِيرَ عليه حديثًا... وإنما نُصب صفة الأحيان على الظرف، ولم يجز الرفع؛ لأن الصفة لا تقع مواقع الأسماء، كما أنه لا يكون إلا حالًا ».

(٤) انظر: شرح الكافية للرضي (١/ ١٧١).

(٥) أخرجه أبو داود في سننه عن عدي بن حاتم (٢/ ٩٢).

(٦) في (أ): « النهر ».

(٧) عن البدائع (٢/ ١٠١).

والتأنيث(١)، والذي أخرجها من باب « ضَحْوة » و « عَشِيّة » - وإن كان فيهما معنى الغدوِّ والبكور - كما كان في أخواتها معنى(٢) الفعل - أنهما قد بُنِيا بناءً لا تكون عليه المصادر ولا النعوت، وغُيِّرتا للعملية كما غُيِّر « عُمَارة »(٣) و « عُمَر » وأشباههما، وكما غُيِّر « الدَّبَرَان »(٤) وفيه معنى الدبور، إيذانًا بالعَلمية وتحقيقًا لمعناها؛ ألا ترى أن « ضَحْوة » على وزن « صَعْبة » من النعوت، وعلى وزن « ضَرْبة » من المصادر، والمصادر يُنعَتُ بها؟! و « ضُحًى » على وزن « هُدًى » وعلى وزن « حُطَم »(٥) من النعوت. وكذلك سائر تلك(٦) الأسماء. و « غُدْوة » و « بُكْرة » بخلاف ذلك قد غُيِّرتا(٧) من لفظ الغُدُو والبُكُور تغييرًا بيِّنًا، ففارقتا الفصل المتقدم.

فإن قيل: فلعلّ امتناع التنوين منهما بمثابة امتناعه في « سَحَر » إذا أردته ليوم بعينه؟

قلنا: كلامُ العرب يدل على خلاف ذلك؛ لأنهم لا يكادون يقولون: « خرجتُ اليوم في الغدوة »، ولا: « الغدوةُ خيرٌ من أول الليل »(٨)، كما يقال: « السَّحَرُ خير

---

(١) في الكتاب (٢/ ٤٧، ٤٨): « وزعم يونس، عن أبي عمرو - وهو قوله أيضًا، وهو القياس - أنك إذا قلت: لقيته العامَ الأولَ، أو: يومًا من الأيام، ثم قلت: غدوةَ أو بكرةَ - وأنت تريد المعرفة - لم تنّون، وكذلك إذا لم تذكر (العام الأول)، ولم تذكر إلا المعرفة، ولم تقل: (يومًا من الأيام)، كأنك قلت: هذا الحينُ في جميع هذه الأشياء.

وزعم الخليل أنه يجوز أن تقول: آتيك اليوم غدوةً وبكرةً، تجعلهما بمنزلة ضحوة. وزعم أبو الخطاب أنه سمع من يوثَق به من العرب يقول: آتيك بكرةً، وهو يريد الإتيان في يومه أو في غده. ومثل ذلك قول اللّه ﷻ: ﴿ وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴾ [مريم: ٦٢]. هذا قول الخليل ». انظر أيضًا: المقتضب (٤/ ٣٥٤).

(٢) في (أ): « معاني ».

(٣) قال السهيلي في أماليه (ص ٣٤، ٣٥): « وأما عدلهم إياه عن الصفة، فلأنهم أرادوا تحقيق العلمية وأن يُعرَف أنه عَلم؛ إذ قد يجوز أن يُوصف الرجل بأنه عامر للأرض وزافر بحِمْله، فإذا أردت أن تجعله اسمًا يُدعَى به، لا يشاركه فيه غيره، غيّرته عن بناء فاعل أو فعيل إلى بناء غير موجود في الصفة، ذلك نحو: فُعَل ». اهـ. وليس العدل مقصورًا على صيغة « فُعَل » عند السهيلي، فهو يقول: « إنما عدلوا عن لفظ الصِّيغة إلى لفظ غير مستعمل في الوصف، نحو: عمر وعِمْران وعُمارة، فلا تحسبن أنه مخصوص بفُعَل ».

(٤) انظر المسألة رقم (٣).

(٥) في الأساس « حطم »: « وراعٍ حُطَمٌ وحُطَمَةٌ، كأنه يَحْطِمُ المالَ لعُنفه في السَّوْقِ، قال:

قد لفَّها الليلُ بسَوَّاقٍ حُطَمْ »

(٦) عن (ب). (٧) سقط من (ب).

(٨) قرأ ابن عامر والسلمي: ﴿ يَدْعُونَ رَبَّهُم بالغُدْوَةِ وَٱلْعَشِيِّ ﴾ [الأنعام: ٥٢]. وقد ضعّف أبو عبيد هذه=

من أول الليل »[١]. فالسحر كسائر الأجناس في تنكيره وتعريفه، و « غُدْوَة »[٢] و « بُكْرَة » من اليوم بمنزلة « رَجَب » و « صَفَر » من العام. فقد تبين مخالفتهما لـ « سحر » و « ضحوة » وأخواتها، وأنها بمنزلة الشهور الأعلام وأسماء الأيام الأعلام، نحو: « السبت » و « الجمعة ».

وإذا ثبت هذا فهما اسمان متمكنان يجوز إقامتهما مقام الفاعل إذا قلت: « سِيرَ بزيد يومَ الجمعة غدوةُ »[٣]، ولا يُحتاج إلى إضافة ولا إلى لام التعريف. وتقول أيضًا: « سِيرَ بزيد يومَ الجمعة غدوةَ »، على الظرف فيهما جميعًا؛ لأنها بعض اليوم، كما تقولُ: « سرتُ العامَ رجبًا كلَّه » [١٢٧ب]. وتقول أيضًا: « سِيرَ بزيد يومُ الجمعة غدوةٌ » [برفعهما][٤]، كأنها بدل من « اليوم »، ولا يُحتاج أيضًا إلى الضمير كما يحتاج في بدل البعض من الكل؛ لأنها ظرف في المعنى[٥].

ولو قلت: « كُرِه يومُ الخميس غدوةُ » - على البدل - لم يكن بُـدٌّ من إضافة « غدوة » إلى ضمير المبدل منه، لأنّ اليوم ليس بظرف، فيكون[٦] كقولك: « كرهتُ يومَ الخميسِ سحَرَه »، إذا أردتَ البدلَ؛ لأن المكروه هو السَّحَر دون سائر اليوم، وإنما يُستغنى عن ضمير يعود على اليوم إذا تركته ظرفًا على حاله؛ لأن بعض اليوم إذا كان ظرفًا لفعل، كان جميع اليوم ظرفًا لذلك الفعلِ، وقد تقدم هذا.

واعلم أنه ما كانِ من الظروف له عَلَمٌ، فإن الفعل إذا وقع فيه تناول جميعه، وكان الظرف مفعولًا على سَعَة الكَلَام؛ فإذا قلتَ: « سرتُ غدوةَ » فالسير واقعٌ في الوقت كُلِّه. وكذلك: « سرت السبتَ والجمعةَ » و « سرتُ المحرَّمَ وصَفَرَ ». وكل هذا مفعولٌ على سَعَة الكلام لا ظرفٌ للفعل؛ لأن هذه الأسماء لا يطلبها الفعل، ولا هي في أصل موضوعها زمان، إنما هي عبارة عن معانٍ أُخر، فإن أردتَ أن تجعل

=القراءة. انظر رد الأستاذ عضيمة في: المقتضب (٤/ ٣٥٤).

(١) في الكتاب (١/ ١١٥): « وإن السحر خير لك من أول الليل ».

(٢) عن (ب).

(٣) في الكتاب (١/ ١١٤): « وتقول: صِيدَ عليه الجمعة غدوة يا فتى. وإن شئت جعلتهما جميعًا ظرفًا؛ لأنك كأنك قلت: السير في يوم الجمعة في هذه الساعة ». وانظر: المقتضب (٤/ ٣٥١).

(٤) عن البدائع (٢/ ١٠٣).

(٥) في الكتاب (١/ ١١٤): « وتقول: سِيـرَ عليه يوم الجمعة غُدْوَة، تجعل غدوة بدلًا من اليوم، كما تقول: ضُرِب القومُ بعضُهم ».

(٦) في (ب): « فيصير ».

شيئًا منها ظرفًا، ذكرتَ لفظ الزمان، وأضفتَه إليها، كقولك: « سرتُ يومَ السبت » و « شهرَ المحرم ». فالسير واقع في الشهر، ولا يتناول جميعَه إلا بدليل، والشهر ظرف، وكذلك اليوم.

قال سيبويه: « ومما لا يكون الفعل إلا واقعًا به كله: سرتُ المحرَّم وصَفَر »[(١)] »، هذا معنى كلامه.

* **وإذا ثبتَ هذا فـ « رجب » و « رمضان » وأشباههما أسماء أعلام إذا أردتهما لعام بعينه، أو كان في كلامك ما يدل على عام تضيفهما إليه. فإن لم يكن ذلك صار الاسم نكرة**؛ تقول: « صُمتُ رمضانَ ورمضانًا آخر »، « صُمتُ الجمعةَ وجمعةً أخرى »؛ إنما أردت جمعة أسبوعك ورمضان عامك.

وإذا كان نكرة لم يكن إلا شهرًا واحدًا، كما تكون النكرة في قولك: « ضربتُ رجلًا »، إنما تريد واحدًا. (وأما إذا كان معرفة (مقترنة بها)[(٢)] يدل على التمادي وتوالي الأعوام، لم يكن حينئذ واحدًا)[(٣)]، كقولك: « المؤمنُ يصومُ رمضانَ »، فهو معرفة؛ لأنك لا تريده لعام بعينه؛ إذ المعنى: يصوم رمضان من كل عام على التمادي، وذِكْرُ الإيمان قرينةٌ تدلّ على المراد، ولو لم يكن في الكلام ما يدل على هذا لم يكن محمله إلا على العام الذي أنت فيه أو عام تقدَّم له ذِكرٌ.

وإذا ثبت هذا فانظر إلى قوله سبحانه: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ ﴾ [البقرة: ١٨٥] [٩٤أ]. **وقال ﷺ: « مَن صامَ رمضانَ إيمانًا واحتسابًا »**[(٤)]. **وقال: « إذا دخلَ رمضانُ... »**[(٥)] **الحديث، وتركَ لفظ « الشهر »**. ومُحال (أن

---

(١) في الكتاب (١/ ١١٠): « ومما لا يكون العمل فيه من الظروف إلا متصلًا في الظرف كله: سير عليه الدهر والليل والنهار والأبد. وهذا جواب لقوله: كم سير عليه؟ ».

ثم قال في (١/ ١١١): « ومما جرى مجرى الأبد والدهر والليل والنهار - المحرم وصفر وجمادى وسائر أسماء الشهور إلى ذي الحجة؛ لأنهم جعلوهن جملة واحدة لعدة أيام. كأنهم قالوا: سير عليه الثلاثون يومًا. ولو قلت: شهر رمضان، أو: شهر ذي القعدة - لكان بمنزلة يوم الجمعة والبارحة والليلة، ولصار جواب متى ».

(٢) مكانه في (ب): « يكون ما » ومثله كذلك في البدائع (١/ ١٠٣). ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٣) عن (ب).

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الصوم (٣/ ٣٣).

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الصوم (٣/ ٣٢)، ونصه: « إذا جاء رمضان فُتحت أبواب الجنة ». وفي رواية ثانية (٣/ ٣٣). « إذا دخل شهر رمضان.. ».

يكون فعل)[1] ذلك إيجازًا واختصارًا؛ لأن القرآن أبلغ وأبين إعجازًا، ومُحال أيضًا أن يَدَعَ ﷺ لفظ القرآن مع تَحرِّيه لألفاظه، وما عُلِم من عادته من الاقتداء به، فيدعَ ذلك لغير حكمة، بل لفائدةٍ جسيمةٍ ومعانٍ شريفةٍ اقتضت الفرق بين الموضعين.

وقد ارتبكَ الناسُ في هذا الباب، فكرهتْ طائفةٌ منهم أن يقولوا: « رمضان » ولا يقولوا[2]: « شهر رمضان ». واستهوى ذلك الكُـتّابَ. واعتلّ بعضُهم في ذلك برواية مَـنْحُولة إلى ابن عباس ﷺ:« **أن رمضانَ اسمٌ من أسماءِ اللّـهِ تعالى** »، ولذلك أُضيف إليه « الشهر ». وبعضهم يقول: إن رمضان من الرَّمْضاء، وهو الحَرّ، وتعلق الكراهية بذلك. وبعضهم يقول: إنما هذا استحباب واقتداء بلفظ القرآن.

وقد اعتنى بهذه المسالة « أبو عبد الرحمن النَّـسَوِيّ »[3]، لعلمه وحِذْقه [١٢٨ب] فقال في مُصنَّـفِه: « باب جواز أن يقال: دخلَ رمضانُ، أو: صُمتُ رمضانَ »[4]. وكذلك فَـعَل « البخاري »[5]، وأورد الحديث المتقدم.

وإذا أردتَ معرفة الحكمة والتحقيق في هذه النكتة، فقد تقدّم أن الفعل إذا وقعَ على هذه الأسماء الأعلام فإنه يتناولُ جميعَها ولا يكون ظرفًا مقدرًا بـ « في » حتى يذكر لفظ الشهر أو اليوم الذي أصله أن يكون ظرفًا. وأما الاسمُ العلمُ فلا أصلَ له في الظرفية.

وإذا ثبت هذا فقوله سبحانه: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ ﴾، في ذكر الشهر فائدتان، وربما كانت أكثر من ذلك:

- **الأولى**: أنه لو قال: « رمضان الذي أُنزل فيه القرآن »، لاقتضى اللفظ وقوع الإنزال على جميعه، كما تقدم من قول « سيبويه ». وهذا خلاف المعنى؛ لأن الإنزال

(١) في (أ): « أن يفعل ذلك ». (٢) عن (ب).

(٣) هو أحمد بن علي بن شعيب بن علي النسائي، الحافظ، صاحب السنة والمصنفات. كان إمام أهل عصره في الحديث. وكان رئيسًا نبيل القدر مجتهدًا في العبادة. توفي بمكة في صفر أو شعبان سنة (٣٠٣ هـ) عن (٨٨) سنة. والنسائي: نسبة إلى « نَسَاء » بلدة مشهورة بخراسان. وقد يقال في نسبه، نسوي. انظر: الوفيات (١/ ٥٩) والعبر للذهبي (٢/ ١٢٣، ١٢٤).

(٤) قال النسائي في سننه (١/ ٣٠٠): « الرخصة في أن يُقال لشهر رمضان: رمضان ». وذكر حديثين بعده.

(٥) قال البخاري في كتاب الصوم (٣/ ٣٢): « باب، هل يقال: رمضان، أو شهر رمضان، ومَن رأى كله واسعًا ».

كان في ليلة واحدة منه، في ساعة منها، فكيف يتناول جميعَ الشهر؟ فكان ذكر الشهر - الذي هو غير عَلم - موافقًا للمعنى، كما تقول: « سرتُ في شهر كذا »، فلا يكون السير متناولًا لجميع الشهر.

- **والفائدة الأخرى**: أنه لو قال: « رمضان الذي أُنزل فيه القرآن »، لكان حكم المدح والتعظيم مقصورًا على شهر واحد بعينه؛ إذ قد تقدم أن هذا الاسم وما هو مثله، إذا لم تقترن به قرينة تدل على توالي الأعوام التي[1] هو فيها، لم يكن محمله إلا العام الذي أنت فيه، أو العام المذكور قبله، فكان ذكر الشهر - الذي هو الهلال في الحقيقة؛ قال الشاعر[2]:

.... والشَّـهْـرُ مـثـلُ قُـلامَـةِ الـظُّـفْـرِ[3]

يريد الهلال - فكان ذكره مضافًا إلى « رمضان » مقتضيًا لتعليق الحكم الذي هو التعظيم بالهلال والشهر المسمى بهذا الاسم، متى كان، وفي أيِّ عام كان. مع أن « رمضان » وما كان مثله، لا يكون معرفة في مثل[4] هذا الموطن؛ لأنه لم يَرِد لعام بعينه؛ ألا ترى أن الآية في سورة البقرة، وهي من[5] آخر ما نـزل، (وقد كان القرآن أُنزل) قبل ذلك بسنين؟! ولو قلت: « رمضان حجَّ فيه زيدٌ »، تريد[6] فيما سَلَف، لقيل لك: « أي رمضان كان؟ ». ولزمك أن تقول: « حج في رمضان من الرمضانات »، حتى تريد عامًا بعينه، كما سبق.

- **وفائدة أخرى في ذكر « الشهر »**، وهو التبيين في الأيام المعدودات[7]؛ لأن

---

(١) في (ب): « الذي ».

(٢) في التاج « شهر »: « والشَّهْر مثل قُلامة الظُّفر. وفي الحديث: صوموا الشَّهر وسِرّه. قال ابن الأثير: الشهر الهلال، سُمي به لشهرته وظهوره. أراد: صوموا أول الشهر وآخره. وقيل: سِرّه: وسطه » . انظر: أيضًا النهاية لابن الأثير (٢/ ٥١٥).

(٣) هذا عجز بيت، بلا نسبة في: الفائق في غريب الحديث (٢/ ٢٧٠)، وصدره:

ابْـدَأْنَ مِـنْ نَـجْـدٍ عَـلَى ثِقَـةٍ ....

قال الشدياق في الجاسوس (ص ٥٠٤): « يريد تشبيه الهلال بقلامة الظفر في اعوجاجه ودقته، وهو تشبيه مشهور... وخفي ذلك مع ظهوره على الفيروزآبادي، فجعل قوله: مثل قلامة الظفر، من معاني الشهر، واللّـه المستعان ». بتصرف. وانظر أيضًا: القاموس المحيط « شهر » [الناشر].

(٤) سقط من (ب). (٦،٥) عن (ب).

(٧) وذلك في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ١٨٣ أَيَّامًا مَّعۡدُودَٰتٍ ﴾ [البقرة: ١٨٣، ١٨٤].

الأيام (تتبين بالأيام)[١] وبالشهر ونحوه، ولا تتبين بلفظ « رمضان »؛ لأنَّه لفظٌ مأخوذٌ من مادَّةٍ أخرى؛ وهو أيضًا عَلَم، فلا ينبغي أن تُبَيَّن به الأيامُ المعدودات، حتى يذكر الشهر الذي هو في معناها، ثم تُضاف إليه.

وأما قوله ﷺ: « مَن صامَ رمضانَ »، ففي حذف الشهر وترك ذكره فائدة أيضًا[٢]، وهو تناوُلُ الصيام لجميع الشهر، فلو قال: « مَن صامَ شهرَ رمضانَ »، لصار ظرفًا مُقَدَّرًا بـ « في »، ولم يتناول الصيام جميعه. فـ « رمضان » في هذا الحديث مفعولٌ على السَّعَة، مثل قوله تعالى: ﴿ قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا ﴾ [المزمل: ٢]؛ لأنه لو كان ظرفًا لم يحتج إلى قوله: ﴿ إِلَّا قَلِيلٗا ﴾.

فإن قيل: فينبغي أن يكون قوله: « **مَن صامَ رمضانَ** » مقصورًا على العام الذي هو فيه؛ لما تَقَدَّم من قولكم: إنه إنما يكون معرفة عَلَمًا إذا أردته لعامك أو لعام بعينه؟

قلنا: قوله: « **مَن صامَ رمضانَ** » على العموم، خطابٌ لكل قَرْنٍ ولأهل كل عام، فصار بمنزلة قولك: « مَن صامَ كلَّ عامٍ رمضانَ غُفِرَ له »، كما تقول: « إن جئتني كلَّ يومٍ سَحَرًا أعطيتُكَ »، فقد اقترنت به قرينة تدل على التمادي، وتنوب [١٢٩ب] مناب ذكر « كل[٣] عام ».

وقد اتضح الفرق بين الحديث والآية. فَإذا فَهِمْتَ فرقَ ما بينهما [٩٥أ] بعد تَأَمُّل هذه الفصول وتَدَبُّرها، ثم لَم تَعْدِلْ عندك هذه الفائدة جميع الدنيا بأسرها[٤] – فما قَدَرتَها حَقَّ قَدْرِها، واللّه المستعان على واجب شكرها.

* * *
* *
*

(١–٣) عن (ب).

(٤) سقط من (ب).

(٧٥)

مسألة

تشتمل على فصول من الباب

[فصل]

[ما الذي يدل عليه الفعل؟]

الفعلُ لا يعمل في الحقيقة إلا فيما يدل عليه لفظه، كالمصدر والفاعل والمفعول به[١]، أو فيما كان صِفةً لواحد من هذه نحو: « سرتُ سريعًا »، و« جاء زيد ضاحكًا »؛ لأن الحالَ هي صاحبُ الحال في المعنى. وكذلك النعتُ والتوكيدُ والبدلُ، كلُّ واحد من هذه هو الاسم الأول في المعنى، فلم يَعمَل الفعلُ إلا فيما دَلّ عليه لفظه؛ لأنك إذا قلت: « ضَرَبَ » اقتضى هذا اللفظ: « ضربًا » و« مضروبًا ». وأقوى دلالته على المصدر؛ لأنه هو الفعل في المعنى، ولا فائدة في ذكره مع الفعل إلا أن تريد التوكيد أو تبيين النوع منه، وإلا فلفظ الفعل مُغْنٍ عنه.

ثم دلالة الفعل على الفاعل أقوى من دلالته على المفعول به من وجهين:

- **أحدهما:** أنه يدل على الفاعل بعمومه وخصوصه، نحو: « فَعَل زيد »، و« عَمِل زيد ». (وأما الخصوص)[٢] فنحو: « ضرب زيد عمرًا ». (ولا تقول: فعل زيد عمرًا، إلا أن يكون الفاعل هو الباري سبحانه)[٣].

- **والوجه الآخر:** أن الفعل هو حركة الفاعل، والحركة لا تقوم بنفسها، وإنما هي متصلة بمحلها، فوجب أن يكون الفعلُ متصلًا بفعله لا بمفعوله. ومن ثَم قالوا: (ضربتُ، فجعلوا[٤] ضمير الفاعل كبعض حروف الفعل. ومن ثَم قالوا)[٥]: « ضَرْبُ زيد لعمرو »، و« ضَرْبُ زيد عمرًا ». فأضافوه إلى المفعول باللام تارة وبغير اللام أخرى. ولم يُضيفوه إلى الفاعل باللام أصلًا؛ لأن اللام تُؤذن بالانفصال، ولا يصح انفصال الفعل عن الفاعل لفظًا، كما لا ينفصل عنه معنى.

(١) انظر المسألة رقم (٤٢).
(٢) سقط من (ب).
(٣) عن (ب).
(٤) في الأصل: « فجعلوه ».
(٥) عن (ب).

فإن قيل: فإن الفعل لا يدلّ على الفاعل مُعيّنًا، [ولا][1] (على المفعول معينًا)[2]، وإنما يدل عليهما مطلقًا؛ لأنك إذا قلت: « ضَرَبَ »، لم يدل على « زيد » بعينه، وإنما يدل على « ضارِب ». (وكذلك « المضروب »، فكان ينبغي أن لا يعمل حتى تقول: « ضرب ضارب)[3] مضروبًا »، بهذا اللفظ؛ لأن لفظ « زيد » لا يدل عليه لفظ الفعل (ولا يقتضيه)[4]؟

قلنا: الأمر كما ذكرت، ولكن لا فائدة عند المخاطب في الضارب المطلق، ولا في المفعول المطلق؛ لأن لفظ الفعل قد تضمنهما، فوضع الاسم المعين مكان الاسم المطلق تبيينًا له، فعَمِل فيه الفعل؛ لأنه هو هو[5] في المعنى، وليس بغيره.

وإذا ثبت ما قلناه، فما عدا هذه الأشياء فلا يصل إليه الفعل إلا بواسطة حرف، نحو: المفعول معه والظرف من المكان، نحو: « قمتُ في الدار »؛ لأنه لا يدلّ عليه بلفظه. وأما الظرف من الزمان فكذلك أيضًا؛ لأن الفعل لا يدل عليه بلفظه ولا ببنيته، وإنما يدل ببنيته على اختلاف أحوال الحدث[6]، وبلفظه على الحدث نفسه. وهكذا قال سيبويه في أول الكتاب[7]، وإن تسامح في موضع آخر[8].

وأما الزمان فهو حركة الفلك، فلا ارتباط بينه وبين حركة الفاعل إلا من جهة الاتفاق والمصاحبة، إلا أنهم قالوا: « فعلتُ اليوم »؛ لأن اليوم ونحوه أسماء وُضعت للزمان ليؤرخ بها الفعل الواقع فيها، فإذا سمعها المخاطب علم المراد بها[9]، واكتفى بصيغتها عن الحرف الجار. فإن أضمرتها لم يكفِ لفظ الإضمار، (ولا أغنى عن الحرف؛ لأن لفظ الإضمار)[10] يصلح للزمان ولغيره، فقلت: « يومَ الجمعة [١٣٠ب]

---

(١) عن البدائع (٢/ ١٠٦). (٢) سقط من (ب).
(٣-٥) عن (ب). (٦) انظر المسألة رقم (١٠).
(٧) يعني قوله في الكتاب (١/ ٢): « وأما الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع ».
(٨) قال سيبويه في (١/ ١٥): « ويتعدى إلى الزمان نحو قولك: ذهبَ؛ لأنه بُني لما مضى منه، وما لم يمضِ، فإذا قال: ذهبَ، فهو دليل على أن الحدث فيما مضى من الزمان. وإذا قال: سيذهب، فهو دليل على أنه يكون فيما يُستقبل من الزمان. ففيه بيان ما مضى وما لم يمضِ منه، كما أن فيه استدلالًا على وقوع الحدث ».
وكذلك قال في (١/ ١٦): « وإنما جعل في الزمان أقوى؛ لأن الفعل بني لما مضى منه، وما لم يمضِ، ففيه بيان الفعل متى وقع، كما أن فيه بيان أنه قد وقع المصدر، وهو الحدث ».
(٩) عن (ب). (١٠) سقط من (ب).

خرجتُ فيه ». وقد تقول: « خرجتُ في يوم الجمعة »؛ لأنها وإن كانت أسماءً موضوعةً للتأريخ - فقد يُخبر عنها، فتقول: « ذهبَ اليومُ »، كما يُخبَر عن المكان؛ إلا أن الإخبار عن المكان المحدود أكثر وأقوى؛ لأن الأمكنة أشخاص كـ « زيد وعمرو »، وظروف الزمان بخلاف ذلك؛ فمن ثَم قالوا: « سرتُ اليومَ »، و « سرتُ في اليوم »، ولم يقولوا: « جلستُ الدارَ »، بغير حرف الوعاء.

فصل

[في تعدي الفعل إلى الظرف]

*** فإن كان الظرف مُشتقًّا من فِعْلٍ، تعدى الفعلُ إليه بنفسه؛ لأنه في معنى الصفة [التي][1] لا تتمكن ولا يُخبَـر عنها، وذلك نحو « قبلُ » و « بعدُ » و « قريبًا » منك؛** لأن في « قَبْل » معنى المقابلة، وهو من لفظ « قبلَ »[2]. و « بعدُ » من لفظ « بَعُدَ »، وهذا المعنى هو من صفة المصدر؛ لأنك إذا قلت: « جلستُ قبل جلوس زيد »، فما في « قبل » من معنى المقابلة فهو من[3] صفة جلوسك. ولم يمتنع الإخبار عن « قبل » و « بعد » من حيث كان غير محدود؛ لأن الزمان والدهر قد[4] يُخبر عنهما، وهما غير محدودين؛ تقول[5]: « قمتُ في الدهر مرةً ». وإنما امتنعَ « قمتُ في قبلك » للعلة التي ذكرناها[6].

*** ومن هذا النحو ما تقدَّمَ في فصل « غدوة » و « عشية »، من امتناع تلك الأسماء من التمكين لما فيها من معنى الوصف،** (وما فيها من معنى الوصف)[7] راجعٌ إلى الاسم الذي هو الفاعل، نحو: « خرجتُ بَصَرًا وظلامًا »؛ أي: مبصرًا ومظلمًا، وكذلك « عشيًّا » و « ضُحًى ». وإن كنا قد قدمنا أن هذه المعاني أوصاف للأوقات، فليس بمناقض لما قلناه آنفًا؛ لأن هذه الأوقات قد تُوصف بهذه المعاني مجازًا، وأما

---

(١) عن البدائع (٢/ ١٠٨).

(٢) في المصباح « قبل »: « وقَبَلَ العامَ والشهرَ قبولًا - من باب قَعَدَ - فهو قابِلٌ، خلافُ دَبَرَ، وأقبلَ بالألف أيضًا ».

(٣) في (أ، ب): « في ». (٤) عن (ب).

(٥) يبدو أنه قد وقع سقط هنا؛ لأن المثال الذي سيذكره لم يقع فيه إخبار عن « الدهر ».

(٦) وهي أن « قبل » و « بعد » في معنى الصفة التي لا تتمكن ولا يُخبر عنها.

(٧) عن (ب).

في الحقيقة فالأوقات هي الفلك، والحركة لا تُوصف بصفة معنوية؛ لأن العَـرَض لا يكون حاملًا للوصف.

* **ومن هذا الفصل:** « خرجتُ ذاتَ يوم » و[1] « ذاتَ مرة »؛ لأن « ذات » في أصل وضعها وصفٌ للخَرجة ونحوها، كأنك قلت: خرجتُ خَرْجةً[2] ذاتَ يوم؛ أي: لم تكن إلا في يوم واحد، فمن ثَم لم يجز فيها إلا النصب، ولم يجز دخول الجار عليها، وكذلك: « ذا صباح » و « ذا مساء » في غير لغة خَثْعَم[3].

فإن قيل: فلم أعربها النحويون ظرفًا إذا كانت في الأصل مصدرًا؟

قلنا: لأنك إذا قلت: « ذات يوم »، عُلِم أنك تريد يومًا واحدًا، وقد اختُزِل المصدرُ، ولم يبقَ إلا لفظُ « اليوم » مع « الذات »، فمن ثَمَّ أعربوه ظرفًا، وسرُّه في اللغة ما تقدم.

وأما « مَـرَّة » فإن أردتَ بها فَعْلَـةً واحدةً [٩٦أ] من مرور الزمان، فهي ظرف زمان، وإن أردت بها فَعْلَـةً واحدةً من المصدر مثل قولك: « لقيتُه (مرةً »؛ أي: لقيته)[4] لُـقْـيَـةً، فهي مصدر، وعَـبَّـرت عنها بالمرة؛ لأنك لما قطعت اللقاء، ولم

---

(١) سقط من (ب). (٢) عن (ب).

(٣) في الكتاب (١/ ١١٥، ١١٦): « وذو صباح بمنزلة ذات مرة، تقول: سير عليه ذا صباح. أخبرنا بذلك يونس عن العرب. إلا أنه قد جاء في لغة لخثعم مفارقًا لذات مرة، وذات ليلة، وأما الجيدة العربية فأن يكون بمنزلتها. وقال رجل من خثعم:

عـزمـتُ عـلى إقـامـةِ ذي صـبـاحٍ ... لـشيءٍ مـا يـسـوَّدُ مَـنْ يَـسُـودُ

فهو على هذا يجوز فيه الرفع ».

ويقول السهيلي في الروض (١/ ٢٢٠، ٢٢١): « وقول الخثعمي - واسمه أنس بن مُدْرِك -:

عـزمـتُ عـلى إقـامـة ذي صـبـاح ... .

ليس هو عندي من هذا الباب، وإن كان سيبويه قد جعلها لغة لخثعم، ولكنه على معنى إقامة يوم، وكل يوم هو ذو صباح، كما تقول: ما كلمني ذو شفة؛ أي: متكلم. وما مررت بذي نفس، فلا يكون من باب (ذات مرة) الذي لا يتمكن في الكلام ».

وبعد ذلك يُشكك السهيلي في هذه اللغة التي نسبها سيبويه إلى خثعم، ثم يقول: « وما أظن خثعم ولا أحدًا من العرب يجيز التمكن في نحو هذا وإخراجه عن النصب ».

هذا ويبعد أن يكون الشاعر قد عنى ما رآه السهيلي، فمراده - كما نقله صاحب خزانة الأدب - البقاء إلى الصباح، وليس إلى اليوم كله، وهو فهم صاحب الكتاب، وعليه فليست « ذي » بمعنى صاحب، وإنما هي الصباح ذاته، وقد صرفها الشاعر فأضاف إليها، ثم إن الاستعمال العربي لا ينصره، فلم نسمعهم يُكنّون عن « اليوم » بذي صباح، ولم يستعملوه بهذا المعنى في أثر منقول عنهم.

(٤) عن (ب).

تصله بالدوام، صار بمنزلة شيء مررتَ به، ولم تُقِم عنده. فإذا جعلتَ المرة ظرفًا فاللفظُ حقيقة؛ لأنها من مرور الزمان، وإن جعلتَها مصدرًا فاللفظ مجاز، إلا أن تقول: « مررتُ مرةً »، فيكون حينئذ حقيقة.

فصل [آخر]

[في تعدي الفعل إلى الظرف]

*** ومن هذا القبيل**(١): **« جلستُ خلفَكَ وأمامَكَ ». وكذلك: فوقُ وتحتُ وإزاءَ وتلقاءَ وحذاءَ. وكذلك: قربكَ وعندكَ**؛ لأن « عندك » في معنى القُرب، وهي أيضًا من لفظ « العَنَد »(٢)؛ قال الراجز:

وكـلُّ شيءٍ قـد يُحِـبُّ وَلَـدَهْ ... حتى الحُبَارى فتطير عَنَدَهْ

أي: إلى جنبه. وهذه الألفاظ كلها ليس يخفى بأدنى نظر أنها مأخوذة من لفظ الفعل، فـ « خلف » من « خَلَفت »، و « قُدَّام » من « تقدمت » [١٣١ب]، و « فوق » من « فُقتُ »، و « أمام » من « أَمَمتُ »؛ أي: قصدتُ. وكذلك سائرها، إلا أنهم لم يستعملوا فعلًا من « تحت »، ولكنها مصدر في الأصل أُمِيتَ فعلُه.

وإذا كان الأمر فيها (كلها كذلك، فقد صارت كـ « قبلُ » و « بعدُ » في الزمان، وكـ « عشيٍّ » و « قريب »، وصار فيها)(٣) **كلها معنى الوصف**. فلذلك عَمِل الفعلُ فيها بنفسه، كما يعمل فيما هو وصفٌ للمصدر أو وصفٌ للفاعل أو المفعول به؛ لأن الوصف هو الموصوف في المعنى، فلا يعمل الفعل إلا في هذه الثلاثة أو ما هو في معناها؛ (لأنه لا يدلّ بلفظه)(٤) إلا عليها كما تقدم.

فقد بان لك أنه لم يمتنع الإخبار عنها ولا دخول الجار عليها من جهة الإبهام، كما

---

(١) أي: الظروف المشتقة من الأفعال، والتي يتعدى الفعل إليها بنفسه.

(٢) في اللسان « عند »: « والعَنَـدَ: الاعتراض. وقوله:

يا قومِ، ما لي لا أُحِبُّ عَنْجَدَهْ؟ ... وكلُّ إنسانٍ يُحِبُّ وَلَدَهْ
حُبَّ الحُبارَى ويَزِفُّ عَنَدَهْ

ويُروى: يَدُقُّ؛ أي: معارضة الولد، قال الأزهري: يُعارضه شفقةً عليه. وقيل: العَنَدَ هنا: الجانبُ، قال ثعلب: هو الاعتراض، وقال: يُعلِّمه الطيران، كما يُعلِّم العصفورُ ولده ».

(٣) سقط من (ب).

(٤) في (أ، ب)، والبدائع (٢/ ١٠٩): « لأنها لا تدل بلفظها ».

قالوه[١]؛ لأنه لا فرق بينها[٢] وبين غير المبهم في انقطاع دَلَالة الفعل عنها؛ إذ لا يدلّ الفعل بلفظه على مبهمها ولا على محدودها ولا على حركة فَـلَكٍ، وإنما يدلّ بلفظه على مصدره وفاعله إذا كان الفاعل مطلقًا، وعلى المفعول به كذلك.

فإن قيل: فأين لفظ الفعل في « مِيلٍ » و « فَـرْسَخ »؟ وأَيُّ معنى للوصف فيه، والفعلُ قد تعدَّى إليه بغير حَرف، وعَمِلَ فيه بلا واسطة؟

قلنا: المرادُ بالميل والفرسخ تبيين مقدار المشي لا تبيين مقدار الأرض، فصار الميلُ عبارةً عن عدة خُطًا، فكأنك قلت: سرتُ خُطًا عِدّتها كيتَ وكيتَ، فلم يتعدَّ الفعلُ في الحقيقة إلا إلى المصدر المقدَّر بعدد معلوم، كقولك: « ضربتُ ألف ضربة »، و « مشيتُ ألف خطوة ».

ألا ترى أن « الميل » عندهم ثلاثة آلاف وخمسمائة، والفرسخ أضعاف ذلك ثلاث مرات[٣]؟! فلم ينكسر ما أصلناه من أن الفعل لا يتعدَّى إلا إلى[٤] ما ذكرناه.

وإنما سَمَّوا هذا المقدار من الخُطا والأذرُع مِيلًا؛ لأنهم [كانوا][٥] ينصبون[٦] في رأس ثلث كل فرسخ نصبًا[٧] كهيئة الميل الذي يكتحل به[٨]، إلا أنه كبير، ثم يكتبون في رأسه عدد ما مَـشَوْه، ومقدار ما تخطوه؛ ذكر قاسم بن ثابت[٩] أن هشام[١٠] بن عبد الملك[١١] مرَّ في بعض أسفاره بميل، فأمر أعرابيًّـا أن ينظر في الميل كم مكتوبًا

---

(١) انظر: الكتاب (٢/ ٤٤)، والمقتضب (٤/ ٣٤٦).

(٢) في (أ، ب)، والبدائع (٢/ ١٠٩): « بينهما ».

(٣) في اللسان « ميل »: « المِيل من الأرض: قدرُ منتهى البصر... وقيل للأعلام المبنية في طريق مكة أميال؛ لأنها بُنيت على مقادير مدى البصر من الميل إلى الميل ». وهناك آراء في تحديد الميل، وفي تاج العروس « ميل »: « والصحيح أن الميل أربعة آلاف خطوة، وهي ذراع ونصف، فيكون ستة آلاف ذراع، والفرسخ ثلاثة أميال ».

(٤) عن (ب).

(٥) عن البدائع (٢/ ١١٠).

(٦) سقط من (ب).

(٧) عن (ب).

(٨) سقط من (ب).

(٩) هو أبو محمد قاسم بن ثابت بن حزم، من أعلام الحديث واللغة. ويقال: إنه أول مَن أدخل إلى الأندلس كتاب العين، وكان متقدمًا في النحو والغريب والشعر؛ ألف « الدلائل » في شرح الحديث، ومات قبل إكماله، فأكمله أبوه. وتوفي سنة (٣٠٢ هـ). انظر: الإنباه (١/ ٢٦٢)، وبغية الوعاة (٢/ ٢٥٢)، والأعلام (٦/ ٧).

(١٠) عن (ب).

(١١) هو أبو الوليد هشام بن عبد الملك الخليفة الأموي. كانت خلافته عشرين سنة إلا ستة أشهر. وكان=

فيه؟ وكان الأعرابي أُميًّا، فنظر فيه، ثم رجع إليه، فقال: « فيه مِحْجَن، وحَلْقة، وثلاثة كأطْباءِ الكَـلْبة، وهامة كهامة القَطَا »[١]. فضحك هشام، وقال: معناه خمسة أميال.

فقد وضح لك أن الأميال مقادير المشي، والمشي مصدر، فمن ثَم عمل فيه الفعل، ومن ثَم عمل في المكان نحو: « جلستُ مكان زيد »؛ لأنه مَفْعَل من « الكون »، فهو في أصل وضعه مصدر عُـبِّر به عن الموضع، و « الموضع » أيضًا من لفظ « الوضع »، (فلا يعمل الفعل في شيء من هذا القبيل بحرف)[٢].

* **والذي قلناه في « مكان » أنه من « الكون »** هو قول الخليل في كتاب « العين »[٣]، إلا أنهم شبهوا « الميم » بالحرف الأصلي للزومها، فقالوا في الجمع « أمكنة »، حتى كأنه على وزن « فَعَال »، وقد فعلوا ذلك في ألفاظ كثيرة، شبهوا الزائد بالأصلي نحو: « تمدرع »[٤] و « تمسكن »، ولهما نظائر.

* **وأما: « جلستُ يمينك وشمالك »، فليس من هذا الفصل**، ولكنه مما حُذف منه الجار لعلم السامع به[٥]؛ أرادوا: عن يمينك وعن شمالك؛ أي: الجارِحَتين، ثم حذف الحرف الجار، فتعدى الفعل، فنصب، فهو من باب « أمرتُك الخير ». وإنما حُذف الحرف[٦] لما تضمنه الفعل من معنى الناصب؛ لأنك إذا قلت: « جلستُ عن يمينك »، فمعنى الكلام: قابلتُ يمينك وحاذيته، ونحو ذلك.

=ذا رأي وحزم وحلم. ولد سنة (٧١)، وتوفي في ربيع الآخر سنة (١٢٥ هـ). انظر: العبر (١/ ١٦٠).

(١) في اللسان « حجن، طبي، هوم، قطا »: « المِحْجَن: العصا المعوجَّة. والطُّبْي والطِّبْي: حلمات الضَّـرع، وجمعه: أطْباء. والهامة: الرأس. والقطاة: طائر ».

(٢) في (أ، ب)، والبدائع (٢/ ١١٠): « فلا يعمل الفعل في شيء من هذا القبيل بغير حرف ». ولا يستقيم المعنى عليه.

(٣) في تاج العروس « كون »: « وقال الليث: المكان اشتقاقه من: كان يكون. ولكنه لما كثر في الكلام صارت الميم كأنها أصلية ».

(٤) في اللسان « درع »: « وتَدَرَّعَ مِدْرَعَته، وادّرعها، وتمدرعها؛ تحمّلوا ما في تبقية الزائد مع الأصل في حال الاشتقاق، توفية للمعنى وحراسة له ودلالة عليه؛ ألا ترى أنهم إذا قالوا: تدرع [في اللسان والتاج: تمدرع] وإن كانت أقوى اللغتين، فقد عرضوا أنفسهم لئلا يُعرف غرضهم: أمن الدِّرع هو أم من المدرعة؟ وهذا دليل على حرمة الزائد في الكلمة عندهم حتى أقروه إقرار الأصول، ومنه: تمسكن وتمسلم ». والمدرعة: ضرب من الثياب.

(٥،٦) عن (ب).

فصل

[في علاقة الفعل بالحال والمفعول لأجله]

* **ومن هذا الأصل: تعدّي الفعل إلى الحال بنفسه.** ونعني بالحال: صفة الفاعل التي فيها [١٣٢ب] ضميره، (أو صفة المفعول)[١]، أو صفة المصدر الذي[٢] عَمِل فيها؛ لأن الصفة هي الموصوف من حيث كان فيها[٣] الضمير الذي هو الموصوف؛ وذلك نحو: « سرتُ سريعًا »، و « جاء زيد ضاحكًا »، و « ضَربَه قائمًا ». فلم يعمل الفعل في هذا النحو من حيث كان حالًا؛ لأن الحال غير الاسم الذي يدلّ عليه الفعل.

ألا ترى أنك لو صرَّحتَ بلفظ الحال[٤] لم يعمل فيها الفعل[٥] إلا بواسطة الحرف نحو: « جاء زيد في حال ضَحِكَ ».

ولا تقول: « جاءَ زيدٌ حالَ ضَحِكَ »؛ لأن الحال غير « زيد ». وكذلك لا تقول: « جاء زيد ضَحِكًا »؛ لأن الضحك غير « زيد »، وغير المجيء، فلا يعمل « جاء » فيه إلا بواسطة.

فإذا قلت: « ضاحكًا » عملَ فيه؛ لأن الضاحك هو زيد. وإذا قلت: « جاء زيدٌ مشيًا »، عَمِلَ فيه أيضًا لا من حيث كان صفةً لزيد؛ لأنه لا ضمير فيه يعود على « زيد »، ولكن من حيث كان صفة للمصدر الذي هو « المجيء »، فيعمل فيه « جاء » كما يعمل في المصدر.

* **وأما عمله في المفعول من أجله،** فإنه لم يعمل فيه بلفظه عندي، ولكنه دلّ على فعل باطن من أفعال النفس والقلب، أثار هذا الفعل الظاهر، وصار ذلك الفعل الباطن عاملًا في المصدر الذي هو [٩٧أ] المفعول من أجله في الحقيقة، والفعل الظاهر دالّ عليه؛ **ولذلك لا يكون المفعول من أجله منصوبًا حتى يجتمع فيه ثلاثة شروط:**

- **الأول:** أن يكون مصدرًا.
- **والثاني:** أن لا[٦] يكون من [٧] أفعال الجوارح الظاهرة.

(١-٣) سقط من (ب).

(٤) في (ب): « الفعل ».

(٥،٦) عن (ب).

(٧) من هنا انفردت (أ) بالنص، وينتهي في (ص ٤٠٣)، هامش (٦).

- **والثالث**: أن يكون من فعل الفاعل المتقدِّم ذِكرُه.

نحو: « جاء زيد خوفًا »، و « رغبةً فيك »؛ فإن الخوف والرغبة من أفعال النفس الباطنة، وهو من فعل الفاعل المذكور في الجملة. فلو قلت: « جاء زيد قراءةً للعلم »، أو: « قتلًا للكافرين » - لم يجز أن يجعل ذلك مفعولًا من أجله؛ لأنها أفعال ظاهرة؛ فقد بان لك أن المجيء إنما يظهر ما كان باطنًا خفيًّا حتى كأنك قلت: جاء زيدٌ [مُظهِرًا][1] بمجيئه الخوفَ أو الرغبةَ [أ][2] والحرصَ [أ][3] وأشباهَ ذلك.

فهذه الأفعال الظاهرة تُبدي لك الباطنة، فهي مفعولات في المعنى [و][4] الظاهرة دالة على ما ينصبها[5]. فإن جئت بمفعول من أجله من غير هذا القبيل الذي ذكرنا، لم يصل الفعل[6] إليه إلا بحرف، نحو: « جئت لكذا »، أو: « من أجل كذا »، واللّـه أعلم.

ثم نرجع إلى الحال، فنقول:

إذا كانت صفةً لازمةً للاسم كان حملها عليه على جهة النعت أولى بها، وإذا كانت مساوية للفعل غير لازمة للاسم إلا في وقت الإخبار عنه بالفعل، صلح أن تكون حالًا؛ لأنها مشتقة من التحوّل، فلا تكون إلا صفة يتحول عنها، وكذلك لا تكون إلا مشتقة من فِعْلٍ؛ لأن الفعل حركة غير ثابتة.

وقد تجيء غير مشتقة، ولكنها في المعنى كالمشتق، نحو قوله ﷺ: « **يتمثَّلُ لي المَلَكُ رجلًا** »[7]؛ أي: يتحوّل عن حال إلى حال، ويرجع متصورًا في صورة الرجال. فصار قوله: « رجلًا » كقولك: « متصورًا على هذه الصورة، ومتحولًا إلى هذه الحال ».

وأما قولهم: « جاء زيد [رجلًا][8] صالحًا »، فالصفة وَطَّأَتْ الاسمَ للحال، ولولا « صالحًا » ما كان « رجلًا » حالًا. وكذلك قوله تعالى: ﴿لِّسَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الأحقاف: ١٢].

فإن قيل: وما فائدة ذكر الاسم الجامد؟ وهلا اكتفى بصالح وعربي؟

قلنا: في ذكر الاسم موصوفًا بالصفة، في هذا الموطن، دليل على لزوم هذه الحال

(١-٤) عن البدائع (٢/ ١١٢).

(٥) كذا في (أ). وفي البدائع: « تتضمنها ».

(٦) في (أ): « الحرف ».

(٧) أخرجه البخاري في حديث بدء الوحي (١/ ١ - ٣). وانظر فيما يأتي المسألة رقم (٧٦).

(٨) عن البدائع (٢/ ١١٣).

لصاحبها، وأنها مستمرة له، وليس كقولك: « جاءني زيد صالحًا »؛ لأن « صالحًا » ليس فيه غير لفظ الفعل، والفعلُ غير دائم. وفي قولك: « رجلًا صالحًا » لفظ « رجل »، وهو دائم، فلذلك ذُكِر.

فإن قيل: فكيف يصحّ في قوله ﷻ: ﴿ لِّسَانًا عَرَبِيًّا ﴾ أن يكون حالًا، والحال تعطي التحوُّلَ والانتقال إليها عن حالة أخرى، وأنت لو قلت: « جاء زيدٌ قرشيًّا أو حبشيًّا »، لم يجز؛ لأنه لم يزل كذلك؟

فالجواب: أن قوله ﷻ: ﴿ لِّسَانًا عَرَبِيًّا ﴾ حال من ضمير في « مصدق »، لا من « كتاب »؛ [لأنه][(١)] نكرة، والعامل في الحال ما في « مصدق » من معنى الفعل، فصار المعنى: أنه مصدق لك في هذه الحال، والاسم - الذي هو صاحب الحال - قديم، وقد كان غير موصوف بهذه الصفة حين أُنزل معناه لا لفظه على موسى وعيسى وداود عليهم السلام، وإنما كان عربيًّا حين أُنزل على محمد ﷺ مصدقًا له ولما بين يديه من [الكتاب][(٢)]، فقد أوضحت فيه معنى الحال، وبَـرَح الإشكال.

وأما قوله ﷻ: ﴿ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ [البقرة: ٩١]، فقد حكوا أنها حال مؤكِّدة، ومعنى الحال المؤكِّدة أن يكون معناها كمعنى الفعل؛ لأن التوكيد هو المؤكد في المعنى، وذلك نحو: « قم قائمًا »، و « مشيتُ ماشيًا »، و « أنا زيد معروفًا »؛ هذه [هي][(٣)] الحال المؤكدة في الحقيقة.

وأما ﴿ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ فليست بحال مؤكدة؛ لأنه قال: ﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾ [البقرة: ٩١]، وتصديقه[(٤)] لما معهم ليس في معنى الحق؛ إذ ليس من شروط الحق أن يكون مصدقًا لفلان ولا مكذبًا له، بل الحق في نفسه [حق][(٥)]، وإن لم يكن مصدقًا لغيره.

ولـكـن ﴿ مُصَدِّقًا ﴾[(٦)] هـهـنـا حـال مـن الاسـم الـمـجـرور مـن قوله تـعالى: ﴿ وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ ﴾ [البقرة: ٩١]، وقوله: ﴿ وَهُوَ ٱلْحَقُّ ﴾ جملة في معنى الحال أيضًا، والمعنى: كيف تكفرون بما وراءه وهو في هذه الحال؟ أعني مصدقًا لما معهم،

---

(١) عن البدائع (٢/ ١١٣). (٢،٣) عن البدائع (٢/ ١١٤).
(٤) في (أ): « وتصديقهم ». والمثبت عن بدائع الفوائد (٢/ ٥٧٣)، ط. عالم الفوائد [الناشر].
(٥) عن البدائع (٢/ ١١٤). (٦) إلى هنا ينتهي ما انفردت به (أ).

كما تقول: أتشتم[١] زيدًا وهو أمير محسنًا إليك؟! فالجملة حال، و « محسنًا » حال بعدها، والحكمة في تقديم الجملة التي في موضع الحال على قولك: « محسنًا » و ﴿ مُصَدِّقًا ﴾ - أنك لو أخَّرتها لتُوهِّم أنها في موضع الحال من الضمير الذي في « محسن » و « مصدق ».

ألاترى أنك لو قلت: « أتشتم زيدًا محسنًا إليك (وهو أمير؟ » - لذهب الوهم إلى أنك تريد: محسنًا إليك)[٢] في هذه (الحال؟! فلما قدَّمتها اتضح المراد، وارتفع اللبس. هذا وجه لا يبعد في)[٣] هذا الموضع.

ووجه آخر يطَّرد في هذه[٤] الآية، وفي الأخرى التي في سورة فاطر، قوله[٥]: ﴿ وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ هُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِۗ ﴾ [فاطر: ٣١]، وهو أن يكون ﴿ مُصَدِّقًا ﴾ ههنا حالًا يعمل[٦] فيها ما دلت عليه الإشارة المُنبئة عنها « الألف واللام »؛ لأن « الألف واللام » قد تُنبئ عما تُنبئ عنه أسماء الإشارة.

حكى سيبويه: « لمَن الدارُ مفتوحًا بابها؟ »[٧]. (فقولك: مفتوحًا بابها)[٨] لا يعمل فيه الاستقرار الذي يتعلق به « لمن »؛ لأن ذلك خلاف المعنى المقصود، وتصحيح المعنى: لمَن هذه الدار مفتوحًا بابها؟ فاستغنى بذكرِ « الألف واللام »، وعلمِ المخاطبِ (أنه مشيرٌ، وتَـنَـبُّهِ المخاطبِ)[٩] بالإشارة إلى النظر، وصار ذلك المعنى المنبَّه عليه عاملًا في الحال.

وكذلك قوله: ﴿ وَهُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا ﴾، كأنه يقول: هو ذلك الحق؛ لأن الحق قديم ومعروف بالعقول والكتب المتقدمة.

فلما أشار نَـبَّهتِ الإشارةُ على العامل في الحال، (كما إذا قلت: « هذا زيد قائمًا »، نبهت الإشارة المخاطب [٩٨أ] على النظر، فكأنك قلت: « انظر إلى زيد قائمًا »؛ لأن الاسم الذي هو « ذا » [ليس][١٠] هو العامل، ولكنه مُشعِر ومُنبِّه على المعنى العامل

---

(١) في (أ، ب): « لا تشتم ». فاستبدلنا بـ « لا » الهمزة، قياسًا على الآية، واعتمادًا على تفسيره التالي لهذا المثال.
(٢) سقط من (ب).
(٣) عن (ب).
(٤،٥) سقط من (ب).
(٦) في (أ، ب): « لا يعمل ».
(٧) انظر: المسألة رقم (٤١).
(٨، ٩) عن (ب).
(١٠) زدنا « ليس » ليستقيم السياق.

في الحال)[1]، وذلك المعنى هو « انظر ». وسنزيد هذا المعنى وضوحًا فيما بعد، إن شاء اللَّـه تعالى.

ومما أغنت فيه « الألف واللام » عن أسماء الإشارة قولُهم: « اليومَ قمتُ »، و « الساعةَ تكلمتُ »، و « الليلةَ فعلتُ »، تريد: « هذا اليوم » و « هذه الليلة »، اكتفيت بالألف واللام عن أسماء الإشارة والإبهام، واللَّـه ولي التوفيق والإفهام[2] [١٣٣ب].

* * *
* *
*

(١) سقط من (ب).
(٢) عن (ب).

(٧٦)

مسألة

[من باب الحال]

« **هذا بُسْرًا أطيبُ منه رُطَبًا** ».

فيها أسئلة:

* **أحدها**: ما العامل في هاتين الحالين، هل [هو][1] واحد أم لا؟

* **والثاني**: متى يجوز أن يعمل عامل واحد في حالين؟ ومتى لا يجوز؟

* **الثالث**: من أي اسم هي حال؟ أعني الأولى. ومن أيّ اسم هي - الثانية - حال؟ وهل هما حالان من اسم واحد أم لا؟

* **الرابع**: هل يجوز التقديم والتأخير فيهما جميعًا أم لا؟

* **الخامس**: كيف تُصُوِّرت الحال في اسم غير مشتق، وهو « البسر » ونحوه؟

* **السادس**: إلى أيّ شيء هي الإشارة في قولهم: هذا بسرًا؟

* **السابع**: لِمَ عُوِّل في إعرابهما على الحال، واختاره « سيبويه »، وعدلتم عن إضمار « كان »؟ وتركتم قول من قال: إن التقدير: هذا إذا كان بسرًا أطيبُ منه إذا كان رطبًا؟

* * *

* **أما العامل في الحال الأولى** فهو ما في « أطيب » من معنى الفعل؛ لأنك تريد: طِيبُه في حال البُسْرِية يزيد على طِيبِه في حال الرُّطَبية. فالطيب[2] أمر واقع في هذه الحال؛ فلذلك قال سيبويه: « هذا باب ما يُنصب من الأسماء على أنها أحوال وقعت فيها الأمور »[3].

وأما الحال الثانية وهي « رطبًا »، فالعامل فيها معنى الفعل الذي تعلَّق به الجار في

---

(١) زدنا « هو » ليستقيم النص. (٢) عن (ب).

(٣) نص الكتاب (١/ ١٩٩): « هذا باب ما ينتصب من الأسماء والصفات؛ لأنها أحوال تقع فيها الأمور، وذلك قولك: هذا بسرًا أطيب منه رطبًا ».

قولك: « منه »؛ لأن « منه » متعلق بمعنى غير الطيب؛ لأن « طاب يطيب » لا يتعدى بـ « من »، ولكن صيغة « أَفْعَل »[١] تقتضي التفضيل بين شيئين[٢] مشتركين في صفة واحدة، إلا أن أحدهما متميز من الآخر ومنفصل منه بزيادة في تلك الصفة، فمعنى التميز والانفصال الذي تضمنه « أَفْعَل » هو الذي تعلَّق به حرف الجر (وهو الذي يعمل في الحال الثانية، كما عمل معنى الفعل الذي تعلق به حرف الجر)[٣] من قولك: « زيدٌ في الدار قائمًا » (في الحال التي هي قائمًا)[٤].

*** فإن قيل: فهلَّا أعملَ فيهما جميعًا ما في « أَطْيَبَ » من معنى الطِّيب؟**

قلنا: لو تَجرَّدَ ما فيه من معنى الطِّيب من معنى التفضيل فقلت: « هذا طَيِّبٌ بسرًا » لم يصح عمله إلا في حالٍ واحدة؛ لأن الفعل الواحد لا يقع في[٥] حالتين ولا في ظرفين؛ لا تقول: « زيدٌ قائمٌ يومَ الجمعة يومَ الخميس! ».

فإن قلت: « زيدٌ أقومُ يومَ الجمعة منه يومَ الخميس »، جاز؛ لأن العامل في أحد اليومين غير العامل في اليوم الثاني؛ لأنك فضَّلتَ حين قلت: « أقومُ »، قيامًا على قيام آخر، وفضَّلتَ حالًا من حال بمزية وزيادة. وكذلك حين قلت: « هذا بُسرًا أطيبُ منه رُطبًا ».

وليس يجوز أن يعمل عامل واحد في حالين ولا ظرفين، إلا أنْ يتداخلا، ويصحَّ الجمعُ بينهما نحو قولك: « زيدٌ خارجٌ يومَ الجمعة ضَحْوَةً »؛ لأن الضحوة في يوم الجمعة. وكذلك « سرتُ راكبًا مسرعًا ».

ولو قلت: « مُسرِعًا مُبطِئًا » لم يجز، لاستحالة الجمع بينهما. وكذلك: « بُسرًا » و « رُطبًا » يستحيل أن يعمل فيهما عاملٌ واحدٌ؛ لأنهما غير متداخلين (كما سبق)[٦]، وقد فرغنا من السؤال الثاني.

*** وأما السؤال الثالث، وهو عن صاحب الحال (ههنا؛** فإن الاسم المضمر في « أَطْيب » الذي هو راجع على المبتدأ من خبره هو صاحب الحال)[٧] الأول، فـ « بسرًا » حال منه، و « رُطبًا » حال من ضمير المجرور بـ « من » (وإن كان المجرور

---

(١) في (أ، ب): « الفعل ».
(٢) عن (ب).
(٣،٤) عن (ب).
(٥) في (أ، ب): « لا يقع منه في... ».
(٦،٧) عن (ب).

بمِن)[1] هو المرفوع المستتر في « أطيب » من جهة المعنى، ولكنه تنزَّل منزلة الأجنبي؛ ألا ترى أنك لو قلت: « زيدٌ قائمًا أخطبُ من عمرو قاعدًا »، لكان « قاعدًا » حال من الاسم المخفوض بـ« من » - وهو عمرو - فكذلك « رطبًا » حال من الاسم المضمر المجرور بـ« من ».

* **وأما السؤال الرابع - وهو جوازُ التقديم والتأخير - فـإن الحال الأولى** يجوز فيها ذلك: لأن العامل فيها لفظي [١٣٤ب]، وهو ما في « أطيب » من لفظ الفعل: فلك أن تقول: « هذا بُسرًا أطيبُ منه رُطبًا »، وأن تقول: « هذا أطيبُ بُسرًا منه رُطبًا »، وهو الأصل.

فإن قيل: فإذا كان هذا هو الأصل، فلم مثَّل « سيبويه » بها مُقدَّمة[2]، وكان ذلك أحسنَ عنده من أن يُؤخِّرها؟

فالجواب: أنه أراد تأكيد معنى الحال فيها؛ لأنه ترجم عن الحال، فلو أخَّرها لأشبهت التمييز؛ لأنك إذا قلت: « هذا الرجلُ أطيبُ بُسرًا من فلان »، فبسرًا - لا محالة - (تمييزٌ، وإذا قدمتَ « بُسرًا » على « أطيب من كذا »، فبُسرًا - لا محالة -)[3] حالٌ[4]، ولا يصح أن يُخبَر بهذا الكلام عن رجل ولا عن شيء سوى التمر وما هو في معناه.

فإذا قلت: « هذا [أطيبُ][5] بُسرًا »، احتمل الكلام قبل تمامه وقبل النظر في قرائن أحواله أن يكون « بُسرًا » تمييزًا، وأن يكون حالًا، وبينهما في المعنى فرقٌ عظيم؛ فاقتضى تحصينُ المعنى والحرصُ على البيان للمراد تقديمَ الحال الأولى على عاملها، ولو أُخِّرَت لجاز.

وأما الحال الثانية فلا سبيل إلى تقديمها على عاملها؛ لأنه معنوي، والعامل المعنوي لا يُتصوَّر تقديم معموله عليه؛ لأن العامل اللفظي إذا تقدم عليه منصوبه الذي حقه التأخير، قلت فيه: « مقدم في اللفظ، مؤخر في المعنى »، فقسمت العبارة بين اللفظ والمعنى.

---

(١) سقط من (ب).
(٢) الكتاب (١/ ١٩٩).
(٣) عن (ب).
(٤) انظر: الكتاب (١/ ١٠٥)، والمقتضب (٣/ ٣٦).
(٥) زدنا ما بين القوسين ليستقيم بها المراد.

فإذا لم يكن للعامل وجود في اللفظ لم يُتصوَّر تقديم المعمول (عليه؛ لأنه لا بد من تأخير المعمول)[1] عن عامله في المعنى، فلا يوجد إلا بعده، وعامله (متقدم عليه)[2]؛ لأنه منوِيّ غير ملفوظ به[3]؛ فلا تذهب النية والوهم إلى غير موضعه، بخلاف اللفظي فإن محل اللفظ اللسان ومحل المعنى القلب؛ فإذا ذهب اللسان باللفظ إلى غير موضعه، لم يذهب القلب بالمعنى إلا إلى موضعه، وهو التقديم، فتأمله.

* **وأما السؤال الخامس، وهو الاشتقاق**، فإن الاشتقاق لا يلزم في الحال؛ إنما يلزم فيها أن تكون صفة [٩٩أ] مُتَحوِّلة؛ لأن الحال مشتقة من التحوُّل؛ فإذا كان صاحب الحال[4] قد أوقع الفعل في صفة غير لازمة للفعل، فلا تُبالِ أكانت مشتقةً أم غير مشتقة.

فقد جاء في الحديث: « **يتمثَّـلُ لي المَلَكُ رجلًا** »[5]؛ فرجلًا: حال؛ لأن صورةَ الرجل طارئةٌ على المَلَك في حال التمثُّل، وليست لازمة للمَلَك إلا في وقت وقوع الفعل منه، وهو التمثُّل؛ فهي إذًا حال؛ لأنه قد تحوَّل إليها.

ومثله: ﴿ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ﴾ [غافر: ٦٧]. ومثله قولك: « مررتُ بهذا العُود شجرًا، ثم مررتُ به رَمَادًا ».

فهذه كلها أحوال وإن كانت جامدة؛ لأنها صفاتٌ يَـتَحوَّلُ الفاعلُ إليها، وليس يلزم في الصفات أن تكون كلها فعلية، بل منها نفسية ومعنوية وعدمية، وهي صفة النفي وإضافية وفعلية، ولا يكون من جميعها حالًا إلا ما كان الفعلُ واقعًا فيه، وجاز خلوُّه عنها.

وأما ما كان لازمًا للاسم مما لا يجوز خلوُّه عنه، فلا يكون حالًا منتصبةً بالفعل، نحو قولك: « قرشيًّا » و « حبشيًّا » و « ابنًا لزيد » و « أخًا لعمرو »؛ فإذا أردت النسب لا يكون شيء من هذا كله حالًا، فافهمه.

* **وأما السؤال السادس، وهو: ما[6] المشار إليه في قولك: « هذا بُسْـرًا »**، فهو

(١-٤) عن (ب).

(٥) انظر المسألة رقم (٧٥)، فصل « في علاقة الفعل بالحال والمفعول لأجله ».

(٦) سقط من (ب).

الشيءُ الذي تتعاقبُ عليه هذه الأحوال، وهو ما تُخرجه النخل من أكمامها، فيكون بَلَحًا، ثم سَيَابًا[(١)]، ثم جَدَالًا، ثم بُسْـرًا إلى أن يكون رُطبًا.

ورأيتُ لبعض الأشياخ أنه قال: إذا قدّرته بـ « إذا » فالإشارة إلى « الجَدَال » [١٣٥ب]، والتقدير: هذا الجدال إذا كان بُسرًا. وإذا قدّرته بـ « إذ » فالإشارة إلى الرطب، والتقدير: هذا إذ كان بسرًا. وهذا تكلف لا معنى له؛ لأنا سنُبطل إضمار « إذ » و« إذا » فيما بعد، وإضمار « كان »[(٢)]، وهو السؤال السابع.

ووجه آخر يُبطل ما ذهب إليه هذا الشيخُ، وهو أنه لا معنى لتخصيص « الجَدَال » و « الرُّطب »؛ فإنها مسألة لا تختص بهذا المعنى؛ بل تقول: « زيدٌ قائمًا أخطبُ منه قاعدًا »، و « هو راكبًا أسرعُ منه ماشيًا »؛ فالإخبارُ إنما هو عن الاسم الحامل للصفة التي هي (حال، وقولك: « هذا » و أنت تشير إلى الجَدَال أو السَّياب، إن كنت تريد الصفة التي هي)[(٣)] الجدالية فهو محال؛ لأن البُسرية ليست بصفة للجدالية، و إنما هي صفة وحال للجوهر الموصوف. فلم يبقَ إلا أن تكون الإشارة إلى الجوهر الذي تتعاقب عليه الأحوال.

وكذلك أيضًا يبطل قول من زعم أن معنى الإشارة في « هذا » هو العامل في « بسرًا »؛ إذ لا تختص هذه[(٤)] المسألة بهذه الصورة؛ بل قال ابن سَلَام لعثمان: « **أنا خارجًا أنفعُ مني لك[(٥)] داخلًا** »، وكذلك: « زيدٌ فارسًا أشجعُ منه راجلًا »، لا إشارة ههنا ولا[(٦)] معنى إشارة، فبطل هذا القول، ورأيته منسوبًا إلى « الفسويّ »[(٧)]، وليس بشيء، فافهم.

---

(١) في المخصص (١١/ ١٢٠، ١٢١): « وإذا انعقد الطلح حتى يصير بلحًا فهو السياب، الواحدة سيابة... أبو حنيفة: وهو السِّياب، الواحد: سيابة. أبو عبيد: فإذا اخضر واستدار قبل أن يشتد فهو الجَدَال. أبو حنيفة: وهي الجِدالة... فإذا كبر شيئًا فهو البَقْو، فإذا خلق فيه النوى فهو المنوى، فإذا عظم فهو البسر ».

(٢) في المقتضب (٣/ ٢٥١): « ومثل هذا قولك: هذا بسْرا أطيب منه تمرًا، فإن أومأت إليه وهو بسر، تريد: هذا إذ صار بسرًا أطيب منه إذا صار تمرًا. وإن أومأتَ إليه، وهو تمر، قلت: بسرًا أطيبُ منه تمرًا؛ أي: هذا إذ كان بسرًا أطيبُ منه إذ صار تمرًا، فإنما على هذا يُوَجه؛ لأن الانتقال فيه موجود ».

(٣) سقط من (ب). (٤،٥) عن (ب).

(٦) سقط من (ب).

(٧) هو أبو علي الفارسي، نسبه إلى « فسا » مولده مُعرِّضًا به، وهي مدينة قريبة من شيراز. وفي شرح المفصل (٢/ ٦٠): « وذهب أبو علـي إلى أن العامل في الحال الأول ما في (هذا) من معنى الإشارة والتنبيه، والعامل في الحال الثاني أَفْعَلُ ».

* **وأما السؤال السابع – وهو اختيار نصبها على الحال دون إضمار « كان » و « إذا » –** فإن « كان » لا تُضمر؛ قال سيبويه: « لو قلت: عبدَ اللّـه المقتولَ (تريد: كن[١] عبد اللّـه المقتولَ)[٢] لم يجز »[٣].

وَبُرهان قوله في ذلك أن « كان » الزمانية ليست عبارة عن الحدث[٤]، وإنما هي عبارة عن الزمان، (والزمان لا يُضمر، وإنما يُضمر الحدث إذا كان في الكلام ما يدل عليه، وليس في الكلام ما يدل على الزمان)[٥] الذي يُـقيَّد به الحدث، إلا أن يُلفَظ به، فإن لم يُلفَظ به لم يُعقَل.

فإن قلت: تُضمَرُ « كان » التامة، وتكون « بُسرًا » حالًا تعمل فيه « كان » التامة؟

قلنا: هذا كلام مَن لم يفهم « كان »؛ فإن « كان » الزمانية و « كان » التامة يرجعان إلى أصل واحد، (ولا يجوز إضمار واحد)[٦] منهما. وكشف سرهما يطول، وليس هذا موضعَ ذكره.

وإذا لم يجز إضمار « كان » على انفرادها فكيف يجوز إضمار « إذا » و « إذ » معها؟ وأنت لو قلت: « سآتيك جاء زيد »، تريد: إذا جاء زيد، كان خَلْفًا من الكلام بإجماع.

وإذا كان كذلك كان من هذا الموطن أبعدَ[٧]؛ فإنه لا يدري ههنا أ « إذ » تريد أم « إذا »؟ وفي قولك: « سآتيك » لا يحتمل إلا[٨] أحدهما، بخلاف قولك: « زيدٌ قائمًا أخطبُ منه قاعدًا ».

وإذا بَعُدَ كلَّ البعد إضمارُ الظرف ههنا فإضمارُه مع « كان » أبعدُ، ومن قدّره من النحويين[٩] فإنما أشار إلى شرح المعنى بضرب من التقريب على المبتدئين، والحمد للّـه ربِّ العالمين.

---

(١) في الأصل: « كان ». وما أثبته عن الكتاب.

(٢) سقط من (ب).

(٣) عبارة الكتاب (١/ ١٣٣): « واعلم أنه لا يجوز لك أن تقول: عبدَ اللّـه المقتول، وأنت تريد: كُن عبد اللّـه المقتول؛ لأنه ليس فعلًا يصل من شيء إلى شيء، ولأنك لست تشير إلى أحد ».

(٤) في المقتضب (٣/ ٣٣): « وليست فعلًا على الحقيقة؛ تقول: ضرب زيد عمرًا: فتخبر بأن فعلًا وصل من زيد إلى عمرو؛ فإذا قلت: كان زيد أخاك، لم تخبر أن زيدًا أوصل إلى الأخ شيئًا، ولكن زعمت أن زيدًا أخوه فيما خلا من الدهر ».

(٥،٦) عن (ب). (٧،٨) سقط من (ب).

(٩) انظر: المقتضب (٣/ ٢٥١).

باب الابتداء

(٧٧)

[مسألة]

[من باب الابتداء]

[فصل]

[العامل في المبتدأ، وحركته]

الرافع للاسم المبتدأ كونه مُخبَرًا عنه؛ [لأن كل مُخبَـر عنه][1] مُقدَّم في الرتبة، فاستحقَّ من الحركات أثقلها؛ لأنَّ أوائلَ الألفاظ والكلام أولى بالثقل وأحمل له؛ ألا ترى أن الحذف والتغييرات إنما تلحق الأواخر تخفيفًا؟!

ووجه آخر في استحقاق[2] المخبَـر عنه الرفع، وذلك أنه أقوى حظًّا في الحديث من المفعولات والمجرورات، فلما كان حظه من الخبر أقوى، كان أولى الحركات به أقواها، وقوة الضمة وثقلها معلوم بالحسِّ وموجود بالضرورة، فاختيرت للمخبر عنه ليتشاكل اللفظ المقول، والمعنى المعقول[3]، كما تقدم فيما مضى من الأصول.

فقد اشترك الفاعل والمبتدأ في استحقاق الرفع، إلا أن العامل في الفاعل [١٣٦ب] لفظي، فلا يدخل عليه ما يزيله؛ لأن العامل اللفظي أقوى من المعنوي؛ إذ هو متضمن اللفظ والمعنى جميعًا بخلاف المعنوي.

ومن ثَم يبطل الرفع في المبتدأ بدخول [١٠٠أ] « إنَّ »[4] وأخواتها (وظننتُ وأخواتها)[5]. وقد تقدم في باب أقسام الأفعال[6] في التعدي شرحُ عملها في المبتدأ، فأغنى عن إعادته ههنا.

فصل

[في تقديم الخبر]

وأما رفع الخبر فمن حيث كان هو الاسم الأول في المعنى، كما في النعت [والبدل،

(١،٢) سقط من (ب).

(٣) في (أ، ب): « المنقول ».

(٤،٥) عن (ب).

(٦) انظر المسألة رقم (٦٩).

ولذا كان][1] الجريانُ على المنعوت والمبدل منه واتِّباعُه في الإعراب لازمًا. وإذا[2] كان الأمر كذلك فالقول إذًا[3] ما قاله الخليل - رحمه اللّـه تعالى - في امتناع تقديم الخبر عليه قياسًا على النعت والبدل والتوكيد[4].

إلا أن حال الخبر في التقديم أخفّ من تقديم التوابع؛ لأن التوابعَ من تمام الاسم المتبوع، وليس الخبر من تمام المبتدأ، ولكنه من تمام الكلام الذي فيه المبتدأ؛ ألا ترى أن النعت مع المنعوت لا يكون كلامًا كما يكون الخبر مع المبتدأ كلامًا ؟! فقد صار النعت كجزء من الاسم المنعوت، فلا يتقدَّم عليه بإجماع، وخبر المبتدأ - وإن كان العامل فيه معنويًّا - فالعامل المعنوي لا يتقدم معموله عليه للسر الذي ذكرناه في غير هذا الموضع، ولكنه يفارق النعت والبدل قليلًا بما قدمناه من الفرق.

فإن قيل: كيف يستقيم من الخليل منع[5] تقديم الخبر مع كثرته في القرآن والكلام الفصيح نحو[6] قوله تعالى: ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ ﴾ [يس: ٣٧]، ونحو ما استشهد به سيبويه من قولهم: « مُسيءٌ أنت »، و « مسكينٌ فلان »؛ **لا سيما، وفي الحديث: « مسكينٌ رجلٌ لا زوجَ له! مسكينةٌ امرأةٌ لا زوجَ لها! »**[7].

قلنا: لا يخفى على مثل[8] الخليل مثلُ هذه الشواهد! ولكنه[9] أراد منعَ[10] تقديم الخبر الذي هو خبر محضٌ مجردٌ من المعاني التي هي نحو المدح والذم والترحُّم والتعظيم وغير ذلك؛ لأن تلك المعاني إذا دخلت في الكلام حَسَّنت تأخير المبتدأ؛ لأنه قد صار بسببها مفعولًا في المعنى.

---

(١) زدنا ما بين القوسين ليستقيم السياق. (٢) في (ب): « وأما إذا.. ».
(٣) عن (ب).
(٤) عبارة سيبويه لا يُفهم منها أن الخليل يمنع تقديم الخبر على المبتدأ؛ قال (١/ ٢٧٨): « وزعم الخليل أنه يستقبح أن يقول: قائم زيد، وذلك إذا لم تجعل قائمًا مقدمًا مبنيًّا على المبتدأ، كما تقدم وتؤخر فتقول: ضرب زيدًا عمرو. وعمرو على (ضرب) مرتفع ». وقد بين السيرافي وجه القبح فقال: « يريد أن قولك: (قائم زيد) قبيح إن أردت أن تجعل (قائم) المبتدأ و(زيد) خبره أو فاعله، وليس بقبيح أن تجعل (قائم) خبرًا مقدمًا، والنية فيه التأخير، كما تقول: ضرب زيدًا عمرو، والنية تأخير (زيد) الذي هو المفعول، وتقديم (عمرو) الذي هو الفاعل ». هذا إلا أن يكون للخليل في الكتاب نص غير هذا.
(٥،٦) سقط من (ب).
(٧) أخرجه البيهقي عن أبي نجيح مرسلًا؛ انظر: منتخب كنز العمال (٦/ ٣٩٠).
(٨-١٠) سقط من (ب).

ألا ترى أنك إذا قلت: « حَسَنٌ زيدٌ! »، فإن المعنى: (أستحسنُ زيدًا؟! وإذا قلت: « مسيءٌ عمرٌو! »، فالمعنى: أذمُّ عمرًا. وإذا)[١] قلت: « مسكين فلان! »، فالمعنى: أرحمُ فلانًا وأرقُّ له. وأشعرت هذه الصفاتُ كلُّها بهذا المعنى الذي لو لُفظ به مُصرحًا لكان مُقدّمًا والاسم مُؤخرًا، وذلك الاسم هو المبتدأ في اللفظ، وهو المذموم أو المرحوم في المعنى.

وأما إذا تجرَّد الخبر من هذه القرائن كلها مثل قولك: « قائمٌ زيدٌ »، و « ذاهبٌ عمرو »، و « خيّاط أخوك » فهو الذي أراد الخليل أنه يقبح تقديمه، واللّـه أعلم.

وأما ما حكاه سيبويه من قولهم: « قائم أنا »[٢]، فليس « أنا » مبتدأ، إنما هو تأكيد للمضمر في « قائم »؛ لأن « قائم » خبر ابتداء محذوف؛ وكأن قائلًا قال له: « ما أنت؟ »، فقال: « قائم ». ثم أكد بقوله: « أنا ».

ولا يمنع الخليلُ مثل هذا؛ فقد يجوز على هذا: « قائمٌ زيدٌ » إذا سألك سائل أو توهمتَ منه إرادة السؤال عن « زيد »، فتقول: « قائم »؛ أي: « هو قائم »، فيكون حينئذ « زيد » بدلًا من الضمير المستتر في « قائم »، وذلك الضمير عائد على أول الكلام لا على « زيد ». فإن عاد على « زيد » لا على شيء في أول الكلام فـ « زيد » مبتدأ و « قائم » خبر عنه مقدم، وهو الذي منعه الخليل.

فَقِفْ على هذا الأصل تُحْكِمْ جميعَ هذا الفصل - إن شاء اللّـه تعالى - وأكثرُ هذا الكلام قد رأيته للأستاذ « أبي الحسين بن الطراوة » رحمه اللّـه تعالى [١٣٧ب].

فصل

[في مُسوِّغات الابتداء بالنكرة]

وحَدُّ[٣] **المبتدأ: أن يكون معرفةً أو مخصوصًا**، وإلا فلا فائدة في الإخبار عنه؛ **فإن لم يكن منعوتًا ولا مخصوصًا ولا مُستفهَمًا عنه**[٤] **ولا منفيًّا نحو:** ﴿ لَّا لَغْوٌ فِيهَا ﴾ [الطور: ٢٣]، **فلا يُخبر عنه، إلا أن يكون الخبر مجرورًا معرفةً مُقدمًا عليه**[٥]؛ لأن الخبر إذا كان مقدمًا ومعرفةً؛ فإن كان في اللفظ خَبَـرَ المبتدأ فإنه في

(١) سقط من (ب).

(٢) حكى سيبويه (١/ ٢٧٨): « تميميٌّ أنا، ومَشْـنُـوءٌ من يشنؤك، ورجلٌ عبدُ اللّـهِ، وخَـزٌّ صُفَّـتُكَ ».

(٣) في (أ): « وخبر ». (٤،٥) عن (ب).

المعنى مُخبَر عنه؛ لأن التعريف والتقديم يَجُرَّان إليه ذلك المعنى، فكأنك إذا قلت: « على زيد دَيْنٌ » إنما قلت: « زيدٌ مِدْيانٌ »(١). وإذا قلت: « في الدار امرأة » إنما أردت: الدار فيها امرأة.

فلذلك حَسُنَ الإخبارُ عن النكرة ههنا في اللفظ؛ لأنه ليس خبرًا عنها في الحقيقة؛ ألا ترى أنك إذا قَـدَّمت الاسم المبتدأ فقلت: « رجل في الدار »، كيف يبقى الكلام ناقصًا؟! لأن النكرة تطلب الوصف طلبًا حثيثًا، فيسبق إلى الوهم أن الجار والمجرور وصفٌ لها لا خَبرٌ عنها؛ إذ ليس من عادتها أن يُخبَر عنها إلا بعد الوصف لها(٢). فإذا قدمت الجار والمجرور عليها استحال أن يكون وصفًا لها(٣)؛ لأن الوصف لا يتقدم الموصوفَ، فذهب(٤) الوهم إلى أن الاسم المجرور المعرفة الذي هو في(٥) موضع خبر عَن النكرة هو المخبر عنه في المعنى وإن كان مجرورًا في اللفظ.

فكم من مجرور في اللفظ مُخبَر عنه في الحقيقة، مثل قولهم: « له صوتٌ صوتَ(٦) حمار »، ونظائره أكثر من أن تُحصى. فهذا موضع يكون المبتدأ فيه نكرة مع ما تقدم من ذكر المستفهم عنه(٧) والمنفي.

وفي العربية أبواب رُفِعت فيها النكرةُ بالابتداء سوى ما ذكرناه، ولكن لمعانٍ مازجَت الكلام، وقرائن أحوال حسَّنت النظام. من ذلك التفضيل نحو قول عمرﷺ: « **تمرةٌ خيرٌ من جَـرَادةٍ** »، ونحو ما قدّر « سيبويه » من قوله تعالى: ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ ﴾ [محمد: ٢١]،؛ أي: طاعةٌ أَمثَـلُ، ولـم يقل: « مَـثِيلة » ولا « حسنة »؛ لأن النكرة لا يُخبر عنها كما تقدم إلا على الشروط المذكورة. **أو تريد التفضيل** فتقول: « تمرةٌ أفضلُ من كذا »، أو: « طاعة (أفضل »؛ لأنك حين قلت:)(٨) أَفعلُ من كذا، عُلم أنك تـريـد أن تقول: أُفَـضِّلُ تمـرةً، و: أُوثـرُ [١٠١أ] طاعةً، ونحو هذا المعنى. فخرجت النكرة عن أن تكون مبتدأً محضًا ومُـخَبرًا عنه حقيقة، (واللّـه تعالى أعلم)(٩).

---

(١) في اللسان « دين »: « ومِدْيانٌ: إذا كان من عادته أن يأخذ بالدَّين ويستقرض.. ورجل مدْيان: يُقرض الناس ». فهو من الأضداد.

(٢،٣) سقط من (ب). (٤-٩) عن (ب).

فصل

[في المُسوِّغات، والمصادر النائبة عن أفعالها]

ومما ابتُدِئ به - وهو نكرة - ما دخله معنى الدعاء أو معنًى يُخرجه عن أن يكون الكلام خبرًا محضًا كما تقدم في التفضيل.

فمن ذلك ما أُريد به التزكية نحو قولهم: « أَمْتٌ في الحَجَر لا فيكَ »[١]؛ لأنهم لم يقولوا: « أَمْتٌ في الحجر »، ويسكتوا ههنا حتى قَرَنوه بقول: « لا فيك »، فصار[٢] معنى الكلام: إضافة « الأَمْتِ » إلى « الحَجَر » أقربُ من إضافته إليك، والأَمْتُ بالحجر أليقُ به منك، ونحو هذا؛ لأنهم أرادوا تزكية المخاطب ونفي العيب عنه، ولم يريدوا الإخبار عن « أَمْت » أنه في الحَجَر، بل هو في حكم النفي عن الحجر وعن المخاطب معًا، إلا أن نفيه عن المخاطب أوكد.

وإذا دخل الحديثَ معنى النفي فلا غرو أن يُبتدَأ بالنكرات؛ فقد تقدم[٣] حُسنُ الإخبار عنها في النفي لما فيه من العموم والفائدة، وهو بديع لمن تأمله.

ويشبهه: « شرٌّ ما جاء به »، و « شرٌّ ما جاء به إلى مُخَّة عُرقوب »[٤]؛ لأن معنى الكلام: ما جاء به إلا شرٌّ، فقامت « ما » الزائدة مقام شيئين: حرف النفي، وحرف [١٣٨ب] الإيجاب، كما أدَّت هذين المعنيين في قولك: « إنما[٥] زيد قائم »؛ أي: ما

---

(١) نصه في الكتاب (١/ ١٦٦): « أَمْتٌ في حَجَر لا فيك ». وكذلك في الخصائص (١/ ٣١٨)؛ يقول ابن جني: « أما قوله: سلام عليك، وويل له، و أمت في حجر لا فيك، فإنما جاز لأنه ليس في المعنى خبرًا، إنما هو دعاء ومسألة؛ أي ليسلم اللّـه عليك، وليلزمه الويل، وليكن الأمت في الحجارة لا فيك، والأمت: الانخفاض والارتفاع والاختلاف؛ قال اللّـه ﷻ: ﴿ لَّا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا وَلَآ أَمْتًا ﴾ [طه: ١٠٧]؛ أي: اختلافًا. ومعناه: أبقاك اللّـه بعد فناء الحجارة، وهي مما تُوصف بالخلود والبقاء ».

(٢) سقط من (ب). (٣) عن (ب).

(٤) كذا في (أ، ب)، وفي أساس البلاغة « مخخ »: « شر ما أجاءك ». وفي مجمع الأمثال (١/ ٣٥٨): « يجيئك ». ويروى: « والشين بدل من الجيم. وهذه لغة تميم؛ يقال: أجأتُه إلى كذا: ألجأتُه. والمعنى: ما ألجأك إليها إلا شر؛ أي: فقر وفاقة؛ وذلك أن العرقوب لا مخ له، وإنما يحوج إليه من لا يقدر على شيء. يُضرَب للمضطر جدًّا.

والعرقوب - كما في التاج « عرقب، مخخ » - : عصب غليظ مُوَتَّر فوق عقب الإنسان، ومن الدابة في رجليها بمنزلة الركبة في يدها ». و « المخ - بالضم - والقطعة منه مُخَّة: نِقْي العَظْم. وقيل: المُخَّة أخص منه. وفي التهذيب: نِقْي عظام القَصَب ».

(٥) عن (ب).

زيد إلا قائم. وفي قوله ﷻ: ﴿ قَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة: ٨٨]؛ أي: ما يؤمنون إلا قليلًا، و ﴿ بِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ ﴾ [المائدة: ١٣]؛ أي: ما لعنَّاهم إلا بنقض ميثاقهم.

فإن قيل: من أين أفادت « ما » الزائدةُ معنيين، وهي إذا كانت موضوعةً موضِعَها لا تفيدُ إلا معنى النفي وحده؟

قلنا: لم تُفد النفي والإيجاب بمجردها، ولكن باجتماعها مع القرائن المتصلة بها. أما في قولهم: « شرٌّ ما جاء به » فبانتظامها بالاسم النكرة، والنكرةُ لا يُبتَدَأ بها، فلما قُصِد إلى تقديمها عُلِمَ أن فائدةَ الخبر مخصوصةٌ بها، وَوُكِّد ذلك التخصيصُ بـ « ما »، وانتفى الأمرُ عن غير الاسم المبتدأ أو لم يكن إلا له، وصار ذلك بمنزلة مَن يقول: « ما جاء إلا شرٌّ ». واستغنينا بـ « ما » ههنا عن « ما » النافية، وبالابتداء بالنكرة عن « إلا ».

وأما قولك: « إنما زيد قائم » فقد انتُظِمت بـ « إنّ »، وامتُزِجت معها، وصارتا كلمةً واحدةً. و « إنَّ » تُعطي الإيجاب الذي تعطيه « إلا »، و « ما » تعطي النفي، ولذلك جاز: « إنما يقوم (أنا »، و « أنا » لا تكون فاعلة إلا إذا فُصِلَت من الفعل بـ « إلا »، تقول: « ما يقوم)[1] إلا أنا »، ولا تقول: « يقوم أنا »؛ فإذا قلتَ: « إنما »، صِرتَ كأنك (قد لفظت)[2] بـ « ما » مع « إلا »؛ قال الشاعر[3]:

أُدافِعُ عن أَعْراضِ قَوْمي وإنما ... يُدافعُ عن أَعْراضِهم أنَا أو مِثْلي

وكذلك فَعَلت مع اتصالها بحرف الجر، نحو قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وبالمنصوب نحو قوله: ﴿ قَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴾؛ دلت على النفي بلفظها، وعلى الإيجاب بتقدم ما حقه التأخير وارتباطها به، كما تقدم في قولهم: « شرٌّ ما جاء به ».

وأما ما دخله معنى الدعاء فابتُدِئ به، وهو نكرة، فلا يكون إلا في معنى الأحداث والمصادر. فما ارتفع نحو: « سلامٌ عليكم »، و « ويلٌ له »، **فإنما يرتفع لوجهين**:

- **أحدهما**: أنكَ لما كنتَ داعيًا، وكان الاسم المبتدأ النكرة هو المطلوب بالدعاء،

(١، ٢) عن (ب).

(٣) انظر المسألة رقم (٣٣).

صار كالمفعول ووقعَ موقعه، كأنك قلت: أسألُ اللَّـهَ سلامًا عليك، أو: أطلبُ منه ويلًا للكافرين.

– ولكنك لم تنصبه (كما نصبت)[(١)]: سُقْيًا ورَعْيًا وجَدْعًا وعَقْرًا؛ لأنك تريد أن تشوب الدعاءَ بالخبر، كأنك تريد: سلامٌ مني عليكم، فصار « السلام » في حكم المنعوت بقولك: « مني »، فَـقَوِي الرفع فيه على الابتداء؛ لأن النكرة المنعوتة يُبتدأ بها، وهذا هو **الوجه الثاني** من الوجهين المُحَسِّنين للابتداء بها والتقديم لها؛ ألا تَرى أن كلَّ من يقول: « سلامٌ عليكم » إنما يريد أن يُشعر بأنه مُسَلِّم ومُحيٍّ؟! فالسلام صادرٌ منه؛ لأنه في معنى التحية. وليس كذلك: سُقيًا وجدعًا؛ لأن المتكلم بها ليس بساقٍ ولا جادعٍ ولا عاقرٍ، وإنما هو طالبٌ من اللَّـه تعالى هذه الأشياءَ[(٢)]، فهي مفعولة.

وأما « خَيْبةً له » و « وَيْحًا » و « وَيْسًا » و « وَيْلًا »، فيجوز فيها النصب؛ لأنها في حكم المطلوب بالدعاء، ويجوز فيها الرفع إذا كان المتكلم بها يريد أن يجعل لنفسه حظًّا في هذه المعاني؛ فإذا قال السائل: « خَيْبـةٌ له »، فلا[(٣)] يريد محضَ الدعاء كما أراد بقوله: « عَقرًا » و « جَدعًا ». ولكن يريد: تخييبٌ مني، كأنه يُخبر عن الخيبة وأنها صادرة منه[(٤)]، كما كان ذلك في السلام إذا أراد به التحية، ولو أراد به السلامة والعافية لقال: « سلامًا لك »، و « سلامةً لك » بالنصب؛ لأنّ سلامة المخاطَب ليست من فعل المتكلم. وكذلك « السَّقي » و « الرَّعي » [١٣٩ب]، فلا بُـدَّ من النصب على هذا الوجه، وأما « وَيْحٌ » و « وَيْلٌ » فترحُّمٌ واستقباحٌ، و « وَيْسٌ »[(٥)] استصغار،

(١) عن (ب).

(٢) في الكتاب (١/ ١٥٦، ١٥٧): « هذا باب ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره، وذلك قولك: سُقيًا ورَعيًا، و نحو ذلك: خيبةً ودفرًا.. وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذُكر مذكور، فدعوت له أو عليه، على إضمار الفعل، كأنك قلت: سقاك اللَّـه سقيًا، ورعاك اللَّـهُ رعيًا، وخيّبك اللَّـه خيبةً. فكل هذا وما أشبه على هذا ينتصب ».

(٣) في (أ): « ولا »، وفي (ب): « لا ».

(٤) في الكتاب (١/ ١٥٧): « وقد رفعتِ الشعراءُ بعضَ هذا، فجعلوه مبتدأً، وجعلوا ما بعده مبنيًّا عليه، قال أبو زُبيد:

أقـامَ وأقـوى ذاتَ يـوم وخَـيْـبَـةٌ … لأول مَـن يَـلْـقَـى وشَـرٌّ مُـيَـسَّـرُ »

(٥) في تاج العروس « ويس »: « وَيْسُ: كلمة تُستعمل في موضع رأفة واستملاح للصبي، تقول له: وَيْسَهُ: ما أملحَه. وقيل: الوَيْسُ والوَيْحُ بمنزلة الويل، ووَيْسٌ له؛ أي: وَيْل. وقيل: ويسٌ تصغير وتحقير. وقال أبو حاتم في كتابه: أما وَيْسَكَ فإنه لا يقال إلا للصبيان. وأما ويلك فكلام فيه غلظ وشتم. وأما ويح فكلام ليّـن حسن ».

فتارة تكون نصبًا كما تكون « خيبة »، وذلك إذا أردت محض الدعاء، وإن أردت أن تشوب الدعاءَ بخبر عن نفسك رفعتَ كما رفعتَ « سلامٌ عليك » إذا أردت التسليم والتحية[1]؛ لأنك مُترحِّم كما أنك مُسلِّم، فيكون التقدير: وَيْحٌ مني لك، واستقباحٌ مني له؛ لأن الوَيْلَ قبوح[2]، (ولا يُتصوَّر هذا)[3] في « تبًّا له ». ولذلك منع « سيبويه » الرفع في « تبًّا »، وأنكر على من أجازه[4]، ولم يُبيِّن العلة، ولا كشف السر لا هو ولا مَن شرح « الكتاب ».

وقِسْ على هذا « مرحبًا بك » فإنه يجوز فيه الرفع والنصب؛ لأنك مُرَحِّبٌ إذا رفعتَ، وإذا نصبتَ فإما سائل الرُّحبَ وإما مُبَشِّر للضيف بأن قد صادفت الرُّحب[5].

---

(١) في الكتاب (١/ ١٦٦): « هذا باب من النكرة يجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء؛ وذلك قولك: سلامٌ عليك ولبَّيك، وخيرٌ بين يديك، وويلٌ لك، وويحٌ لك، وويسٌ لك... فهذه الحروف كلها مبتدأة مبنيٌّ عليها ما بعدها، والمعنى فيهن أنكَ ابتدأت شيئًا قد ثبتَ عندك، ولست في حال حديثك تعمل في إثباتها وتزجيتها، وفيها هذا المعنى كما أنَّ (حسبك) فيه معنى النهي، وكما أن (رحمة اللّه عليه) فيها معنى: رَحِمه اللّه، فهذا المعنى فيها ».

وفي (١/ ١٦٧): « واعلم أن بعض العرب يقول: وَيْلًا له ووَيْلَةً وعَوْلَةً، يجريها مجرى خيبة، من ذلك قول الشاعر:

كسا اللُّؤمُ تَيْمًا خُضْرَةً في جُلودِها فوَيْلًا لتَيْمٍ من سَرابيلِها الخُضْرِ »

وانظر: المقتضب (٣/ ٢٢٠).

(٢) في اللسان « قبح »: « القبح: ضد الحسن. والفعل: قبح يقبح قُبحًا وقُبوحًا وقُباحًا ».

(٣) في (أ، ب): « ولا يتصور في هذا ». يريد السهيلي أنه لا يتصور المعنى على الرفع؛ لأن التبّ بمعنى الهلاك والخسران لا يُسند إلى المتكلم.

(٤) في الكتاب (١/ ١٦٧، ١٦٨): « هذا باب استكرهه النحويون، وهو قبيح، فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب، وذلك قولك: ويحٌ له، وتبٌّ، وتبًّا لك وويحًا، فجعلوا التبّ بمنزلة الوَيْح، وجعلوا وَيْحٌ بمنزلة التبّ، فوضعوا كل واحد منهما في غير الموضع الذي وضعته العرب... فإذا قلت: وَيْحٌ له، ثم ألحقتها التبّ، فإن النصب فيه أحسن؛ لأن (تبًّا) إذا نصبتها فهي مُستغنية عن (لك)، فإنما قطعتها من أول الكلام، كأنك قلت: وتبًّا لك، فأجريتها على ما أجرت العرب.

فأما النحويون فيجعلونها بمنزلة « وَيْح » ولا تُشبهها؛ لأن (تبًّا) تستغني عن (لك) ولا تستغني (ويح) عنها، فإذا قلت: تبًّا له ووَيْح له، فالرفع ليس فيه كلام. ولا يختلف النحويون في نصب (التبّ) إذا قلت: (ويح له) و (تبًّا له)، فهذا يدلك على أن النصب في (تبًّا) فيما ذكرنا أحسن؛ لأن (له) لم يعمل في التبّ ».

وانظر: المقتضب (٣/ ٢٢١).

(٥) في تاج العروس « رحب »: « وقولهم في تحية الوارد: أهلًا ومرحبًا وسهلًا...؛ أي: صادفتَ. وفي=

فتأمَّل هذه [١٠٢أ] الدقائق، وتعرَّف هذه الحقائق، واللّـه - تعالى - يهدينا لأحسن الطرائق، بمنّه وكرمه.

فصل

[في إعجاز آية الذريات]

مما يتصل بما تقدم قوله ﷻ: ﴿ فَقَالُواْ سَلَٰمًاۖ قَالَ سَلَٰمٌ ﴾ [الذاريات: ٢٥]، نصب الأول؛ لأنه[١] لم يقصد الحكاية. ولكنه جعله قولًا حسنًا. وسماه سلامًا؛ لأنه يؤدي معنى السلام في رفع الوحشة ووقوع الأُنس. وحكي عن إبراهيم عليه السلام قوله، فَرُفِع بالابتداء، وحصل من الفرق بين الكلامين في حكاية هذا ورفعه ونصب ذلك - إشارةٌ لطيفةٌ وفائدةٌ شريفةٌ، وهو أن السلام من دين الإسلام، والإسلام ملَّة إبراهيم عليه السلام، وقد أُمرنا بالاتباع والاقتداء به، فَحُكي لنا قوله، ولم يُحكَ لنا قول أضيافه، إذًا لا فائدة في تعريف كيفيته، وإنما الفائدة في تبيين قول إبراهيم وكيفية تحيَّته. ليقع الاقتداء به، وأخبر عن قول الأضياف على الجملة (لا على التفصيل)[٢]، وعن قول إبراهيم عليه السلام مفصلاً محكيًّا لهذه الحكمة، واللّـه أعلم.

فصل

[في مواطن تعريف كلمة السلام]

* **إدخال « الألف واللام » على « سلام »** يُشعر بذكر اللّـه سبحانه؛ لأن « السلام » من أسمائه تعالى[٣]، ويُشعر أيضًا بطلب معنى السلامة منه؛ لأنك متى ذكرتَ اسمًا من أسمائه فقد تَعرَّضت لطلب المعنى الذي اشتُق ذلك الاسم منه.

ويُشعر أيضًا - في بعض المواضع - بعموم التحية، وأنها غير مقصورة على المتكلم، فأنت ترى أنه ليس قولك: « سلام عليك »؛ أي: سلام مني، بمنزلة قولك:

=الصحاح: أتيتَ سعةً، وأتيتَ أهلًا، فاستأنِس ولا تستوحِش. وقال الفراء: معناه: رحَّبَ اللّـهُ بك مرحبًا، كأنه وُضع موضع الترحيب. قال الليث: معنى قول العرب: (مرحبًا): انزل في الرَّحب والسَّعة، وأقم فلك عندنا ذلك. وسئل الخليل عن نصب (مرحبًا)، فقال: فيه كمينُ الفعل، أريد به : انزلْ أو أقِمْ، فنُصب بفعل مضمر، فلما عُرف معناه المراد به أُميت الفعل ».

(١) سقط من (ب).

(٢) عن (ب). وفي (أ): « على الجملة والتفصيل ».

(٣) انظر: الروض الأنف (١/ ١٦١). في تفسير هذا الاسم من أسمائه تعالى.

« السلام » في العموم.

فقف على هذا الأصل تَلُحْ لك أسرار كثيرة؛ **منها:**

* **إجماع الأمة على أن السلام من الصلاة بالألف واللام**؛ إذ الصلاة كلها ذكر للّـه - تعالى - فلا يُدخَل فيها إلا باسم من أسمائه. قال اللّـه سبحانه: ﴿ فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ﴾ [الواقعة: ٧٤]، فسبح من « السُّبحة »[(١)]، وهي الصلاة. وكذلك لا يخرج منها إلا باسم من أسمائه، وهو السلام مُعَـرَّفًا بالألف واللام؛ فاجتمع فيه الذكر والتحية معًا.

* **ومن أسرار هذا الفصل أيضًا: حذف الألف واللام في القرآن من قوله تعالى:** ﴿ سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ [الصافات: ١٠٩] و ﴿ وَسَلَٰمٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ ﴾ [مريم: ١٥] و ﴿ سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٍ ﴾ [الصافات: ٧٩]؛ لاستغناء هذه المواطن عن الفوائد الثلاث التي تقدم ذكرها في « الألف واللام »؛ لأن المتكلم ههنا هو اللّـه سبحانه؛ فلم يقصد تبرُّكًا بذكر الاسم الذي هو السلام، ولا تعرُّضًا وطلبًا كما يقصده العبد، ولا عمومًا في التحية منه ومن غيره؛ لأن سلامًا منه - سبحانه - كافٍ من كل سلام، ومُغنٍ عن كل تحية، ومُرْبٍ على كل أُمنية، فلم يكن لذكر « الألف واللام » معنى ههنا، كما كان لها في قول المسيح ﷺ: ﴿ وَٱلسَّلَٰمُ عَلَىَّ يَوْمَ وُلِدتُّ ﴾ [مريم: ٣٣]؛ لأن هذا العبد الصالح يحتاج كلامه إلى هذه الفوائد الثلاث، وأوكدها كلها العموم[(٢)]؛ لأنه مستحيل أن يقع [١٤٠ب] سلامه على نفسه خاصة، ويبعد أيضًا رغبته عن ذكر مولاه، وتركه التعرض لمعنى الاسم ومقتضاه!

* **ومن فوائد هذا الأصل أيضًا إجماعهم في الردِّ على قولهم: [السلامُ عليك][(٣)]: « عليك[(٤)] السلام »، بالألف واللام**؛ لأنها لو سقطت ههنا لصار الكلام خبرًا محضًا كما تقدم في قوله: « عليك دَيْنٌ »، و « في الدار رجل »، أنه خبر عن المجرور في الحقيقة، وإذا صار خبرًا بطلَ معنى التحية والدعاء؛ لأن المسلِّم يبدأ بالأهم، وهو ذكر السلام، فليس بمُسلِّم من قال: « عليك[(٥)] سلام »، إنما المسلِّم من

(١) انظر: المسألة رقم (١).
(٢) في (أ): « على العموم ».
(٣) زدنا ما بين القوسين ليستقيم السياق.
(٤،٥) سقط من (ب).

قال: « السلام[١] عليك »؛ لأن موضوع السلام للأحياء إنما هو للأُنس ورفع الوحشة والإشعار بسلامة الصدور، والدعاءُ لا بُـدَّ فيه من ذكر المدعوّ، وهو السلام بالألف واللام، (فإن نكَّرته فليس باسم من أسمائه، فعُـرِّف بالألف واللام)[٢] إشعارًا بالدعاء للمخاطب وأنك رادٌّ عليه التحية لا مخبر، فلم يكن بدٌّ من « الألف واللام »، فاعرفه، واللّـه المستعان.

* **وأما أوائل الرسائل فقد أُجمع على إسقاط الألف واللام فيها**؛ إذ قد تقدَّم أنها مُشعرةٌ بالعموم، والكاتب مؤكد لخصوص نفسه بالتسليم، مُشعر بسلامة وُدّه للمكتوب إليه، لا سيما عند افتتاح الكلام، ليستشعر المكتوب إليه الأُنس والسلامة من الكاتب على الخصوص من غير التفات إلى طلب العموم. وهذا المعنى كله إنما يحصل بإسقاط « الألف واللام ». فإذا ختم الرسالة قال: « والسلام عليك » مُعَـرَّفًا، وذلك **لثلاث فوائد**:

- **إحداها**: أن الخصوص بسلام الكاتب قد حصل في أول الكتاب، ووقع الأنس به، فكان العموم هنا أبلغ في الدعاء؛ فإنه لا يخص نفسه، بل يجمع له سلامَه وسلامَ غيره.

- **والفائدة الثانية**: أن يختم باسم من أسماء اللّـه تعالى، كما فعل في الصلاة؛ طلبًا للأجر وتبرُّكًا بالذِّكر. واكتفى في أول الرسالة بـ« بسم اللّـه الرحمن الرحيم »، وحسبك به ذكرًا.

- **والفائدة الثالثة بَدِيعةٌ جدًّا**، وهي أَنَّ « الواو » العاطفة تُوجب بناء الكلام على ما تقدم؛ لا نقول كما قال القُـتَبِـيّ: « إنهم أرادوا السلام المتقدم عليكم »، لَمَّا رأى أن « الألف واللام » تكون للعهد؛ فإن في[٣] ذلك نقصًا في الأدب، وشُحًّا بسلام مُجَدَّد، وإخلالًا بمقاصِدِ السلفِ؛ لأنهم لا يريدون: السلام المتقدم عليك. وهذا غَثٌّ[٤] من القول! ولكن أشعرت « الواو » بعطف فصل على فصل من الكتاب، فلما [١٠٣أ] فرغ منها قال: « والسلام »[٥]، يريد: و[٦] بعد هذا كله « السلام عليك »،

(١) في (أ، ب): « سلام »، فاستبدلنا به: « السلام ».
(٢) سقط من (ب).
(٣) عن (ب).
(٤) في (ب): « غناء ». وكلام غث: رديء.
(٥) في (أ): « والسلام عليك ».
(٦) سقط من (ب).

وقد تقدم أن « السلام » إذا انبنى على اسم مجرور قبله كان بالألف واللام، كقولك: « عليك السلام »، وإن لم يكن ههنا مجرور فالواو[١] مُشعرة به ومُغنية عن ذكره.

وهذا المعنى الذي لَحَظه كُتَّابُ السَّلَف وقَـلَّدهم فيه الخلفُ، بل ما نقولُ إلا أنها حكمةٌ نبويةٌ وفصاحة شرعيةٌ موروثةٌ عن النبي ﷺ. والسعيد مَن فَهِم عنه، واقتبس العلم من لَدُنْه، والحمد للّـه.

فصل

[في استتار الضمير في الاسم المشتق]

خبر المبتدأ إذا كان جملة فلا بدَّ من مضمر يعود على المبتدأ؛ (لأن الجملة كلام مستقل بنفسه)[٢]، وإلا انقطع الكلام منه، واستغنى عنه، فإن كان اسمًا مفردًا جامدًا لم يحتج إلى رابط يربطه بالأول؛ لأن المخاطب يعرف أنه مسند إليه من حيث كان[٣] لا يقوم بنفسه، لا كما زعم المنطقيُّون أن الرابط بينهما لا بدَّ منه مضمرًا أو مظهرًا! وكيف يكون مضمرًا ويدل على ارتباط أو غيره [١٤١ب] والمخاطَب لا يستدِلّ إلا بلفظ يسمعه لا بشيء تضمره في نفسك. ولو احتجنا إلى « هُوَ » مضمرةً أو مظهرةً لاحتجنا إلى « هو » أخرى تربط الخبر بها، وذلك تسلسل!

فإن كان الخبر اسمًا مفردًا مشتقًّا من فعل، كان فيه ضمير فاعل بذلك الفعل، لا من حيث كان (خبرًا للمبتدأ، ولكن من حيث كان)[٤] فيه معنى الفعل، والفعل لا بد له من فاعل.

فإن قيل: وما برهانه أن فيه ضميرًا في اعتقاد[٥] العرب؟

قلنا: تأكيدهم له وإبدالهم منه، وليس له ظهور في التثنية ولا في الجمع، أعني إذا كان اسمًا، إنما يكون له علامة في التثنية والجمع إذا كان فعلًا نحو: « يذهبان » و « يذهبون ». وأما « ذاهبان » و « ذاهبون »، فالواو والألف علامتا إعراب لا علامتا إضمار، فهما حرفان، وهما في الفعل اسمان.

بُرهانُ ذلك أنهما - أعني الواو والألف - إذا كانتا في الاسم انقلبتا « ياءً » في

(١،٢) سقط من (ب). (٣،٤) عن (ب).
(٥) في (ب): « فاعتقاد ».

التثنية والجمع في حال النصب والخفض، كما تنقلب فيما لا ضمير فيه، نحو: « الزيدين » و « الرجلين »؛ ولو كانت هي ضميرَ الفاعل لبقيت على لفظ واحد، كما تقول في الفعل: « هؤلاء رجال يذهبون »، و « مررتُ برجال يذهبون »، (ورأيتُ رجالًا يذهبون)[١]، فلا يتغير لفظها؛ لأنها هي الفاعل، وليست علامة إعراب للفعل.

فثبتَ بهذا صحةُ دعوى النحويين على العرب، حيث زعموا أن الضمير المستتر في الاسم المشتق لا يظهر في تثنية ولا جمع، وأن الضمير المستتر في الفعل يظهر في التثنية والجمع، ولولا الدليل المتقدم لما عُرِف هذا أبدًا؛ لأن العرب لم تُشافهنا بهذا مشافهة، ولا أفصحت عن أغراضها في هذا ونحوه إلا باستقراء كلامها والتتبع لأنحائها ومقاصدها، الموصل إلى غرائب هذه اللغة وفرائدها[٢].

فإن قيل: فقد عرفنا صحة دعوى النحويين في الفرق بين الموضعين، فما الحكمةُ التي من أجلها فرَّق واضع اللغة بين الموطنين، فجعلها علامة إضمار في الأفعال، ولم يجعلها كذلك في الأسماء المشتقة من الأفعال؟ مع أن الضمير فيها في التثنية والجمع و الإفراد، ولكن لا علامة له[٣] في اللفظ، وإنما يُستدل عليه بالتوكيد والبدل والعطف؟

قلنا: الحكمة في ذلك بديعة، وهي أن الأسماء لما كان أصلها الإعراب، كانت أحوجَ إلى علامة إعراب منها إلى علامة إضمار، والأفعال أصلها البناء. و [لما][٤] لم يكن لها بدّ من الفاعل ضرورة، كانت أحوج إلى علامة إضمار[٥] الفاعلين منها إلى علامة إعراب، مع أن هذه العلامة في الأسماء علامةُ تثنية وجمع وحرف إعراب أيضًا، والأفعال لا تُثنى ولا تُجمع؛ إذ هي مشتقة من المصدر، وهو لا يُثنى ولا يُجمع؛ لأنه يدل على القليل والكثير من جنسه. ولعلَّةٍ أخرى أصح منها وأدق وأجدر أن تكون هي الحقَّ، ذكرناها في أول الكتاب، فلترها هنالك[٦].

(١) سقط من (ب).
(٢) في (أ، ب): « وفوائدها ».
(٣) سقط من (ب).
(٤) زدنا ما بين القوسين ليستقيم السياق.
(٥) عن (ب).
(٦) لعله يعني ما ذكره في المسألة العاشرة مُعللًا لامتناع إضافة الفعل إلى الاسم، فقد قال هنالك: « يستحيل إضافة لفظ الفعل إلى الاسم، كما يستحيل إضافة الحرف؛ لأن المضاف هو الشيء بعينه، والفعل ليس هو الشيء بعينه، ولا يدل على معنى في نفسه، وإنما يدل على معنى في الفاعل، وهو كونه مخبرًا عنه ». وهذه العلة بعينها هي سرّ عدم تثنيته وجمعه.

وإذا ثبت أنها لا تُثنى ولا تُجمع، وعلامةُ التثنية والجمع هي حروف الإعراب، فلا تكون « الواوُ » و « الألف » إلا علامةَ إضمار، ولا تكون في الأسماء - وإن احتملت الضمائر - إلا علامةَ تثنية وجمع، أو حرفَ إعراب على قول سيبويه[١]، أو هي إعراب على قول محمد بن المستنير[٢]، أو دليلَ إعراب على قول سعيد[٣]، ومحمد بن يزيد[٤].

فصل

[في مُتعلَّق الخبر إذا كان ظرفًا]

خبرُ المبتدأ إذا كان ظرفًا أو مجرورًا يُعَلَّق بالفعل، ويُقدَّر تقدير [١٤٢ب] « مُستقر »، وكذلك إذا كان في موضع نعت أو حال أو صفة أو صلة، وكان في[٥] ذلك الاستقرار ضميرٌ يعود على المبتدأ، كما يكون في « مستقر » إذا لُفظ

---

(١) في الكتاب (١/ ٤): « واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان، الأولى منهما حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون... ».
وفي المقتضب (٢/ ١٥٣، ١٥٤): « فأما سيبويه فيزعم أن الألف حرف الإعراب، وكذلك الياء في الخفض والنصب. وكان الجرمي يزعم أن الألف حرف إعراب، كما قال سيبويه، وكان يزعم أن انقلابها هو الإعراب. وكان غيرهما يزعم أن الألف والياء هما الإعراب. فإن قيل له: فأين حرف الإعراب؟ قال: إنما يكون الإعراب في الحرف إذا كان حركة، فأما إن كان حرفًا قام بنفسه.
والقول الذي نختاره - ونزعم أنه لا يجوز غيره - قولُ أبي الحسن الأخفش، وذلك أنه يزعم أن الألف إن كانت حرف إعراب فينبغي أن يكون فيها إعراب هو غيرها، كما كان في الدال من (زيد) ونحوها، ولكنها دليل الإعراب؛ لأنه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه، ولايكون إعراب إلا في حرف ».
ثم قال المبرد في (٢/ ١٥٥): « وقولنا: دليل على الإعراب، إنما هو أنك تعلم أن الموضع موضع رفع إذا رأيت الألف، وموضع خفض ونصب إذا رأيت الياء، وكذلك الجمع بالواو والنون... ». هذا وانظر: الإنصاف (ص ٢١).

(٢) هو أبو علي قطرب، صاحب سيبويه، له عدة تصانيف في العربية، ومنها « المثلث ». وتوفي سنة (٢٠٦ هـ). انظر: نزهة الألباء (ص ١١٩)، والوفيات (٣/ ٤٤١)، والإنباه (٣/ ٢١٩)، والعبر (١/ ٣٥٠).

(٣) هو أبو الحسن الأخفش. انظر المسألة رقم (٤٢).

(٤) هو أبو العباس محمد بن يزيد المبرد البصري. كان إمام النحاة في زمانه، وله تصانيف مشهورة مذكورة، أخذ عن الجرمي والمازني وأبي حاتم السجستاني وغيرهم، وقد تصدر ببغداد؛ يقول عنه الذهبي: « وكان وسيمًا، مليح الصورة، فصيحًا مفوهًا، إخباريًّا ثقة ». وقد ولد سنة (٢١٠ هـ)، وتوفي في آخر سنة (٢٨٥ هـ). انظر: مقدمة المقتضب للأستاذ الشيخ عضيمة، ونزهة الألباء (ص ٢٧٩)، والإنباه (٣/ ٢٤١)، والعبر (٢/ ٧٤).

(٥) عن (ب).

به؛ لأن تعلُّق الجارّ به يدل عليه دلالة اللفظ، لكنه لا يجري مجرى العوامل اللفظية في تقدُّم الحال عليه، ولا في نصب المفعول معه.

فإن قيل: فهل تقديره تقديرُ الفعل المحض أو تقدير الاسم المشتق، من الفعل؟

فالجواب: أن النحويين إنما يُـقَدِّرونه تقديرَ الاسم المشتق؛ فيقولون: « زيد في الدار »؛ أي: مُستقِر في الدار. وكان الظاهر أن يذكروا الفعل؛ لأنه [١٠٤أ] الأصل في تعلُّق الجار به؛لأن حرف الجرّ إنما تعلق بالاسم المشتق من حيث كان فيه معنى الفعل لا من حيث كان اسمًا.

وقد سأل ابن جني أبا علي عن[١] هذه المسألة، فلم يُراجعه بجواب بَـيِّنٍ ولا شافٍ أكثرَ من أن قال له: « تقدير الاسم ههنا أولى؛ لأن خبر المبتدأ في أغلب أحواله اسم ». ولـم يُبيِّن ابنُ جني فيه شيئًا أيضًا!

والصحيح في التعليل والتقدير أن يقال: الجار هنا لا يُتصوَّر تعلُّقه بفعلٍ محضٍ؛ إذ الفعل المحض ما دلّ على حدث وزمان، ودلالته على الزمان[٢] ببنيته؛ فإذا لـم يكن له وجود في اللفظ لـم يكن له بنية تدل على الزمان، (مع أن الجار لا تعلُّق له بالزمان، ولا يَدُلّ عليه، إنما هو في أصل وضعه)[٣] (لتقييد الحدث وجَرِّه إلى الاسم على وجهٍ مّا من الإضافة، فـ)[٤] لا تعلق له إلا بالحدث، والحدث الذي هو المصدر لا يمكن تقديره ههنا؛ لأنه خبر المبتدأ، والمبتدأ ليس هو الحدث، فبطل أن يكون التقدير: (زيد استقرارٌ في الدار. وبطل أيضًا أن يكون التقدير)[٥]: زيد استقرَّ في الدار؛ ألا ترى أنه يَقبُح أن يُقال: « زيد في الدار أمس »، أو: « أولَ من أمس »؟! **وإذا بطل القسمان، أعني إضمارَ المصدر وإضمارَ[٦] الفعل، لـم يبقَ إلا القسم الثالث، وهو إضمار اسم الفاعل لتصح الفائدتان:**

---

(١) سقط من (ب).
(٢) ليس غريبًا أن يقول السهيلي ههنا بدلالة الفعل على الزمان ببنيته، وقد ذكر غير مرة أنه لا يدل على الزمان لا بلفظه ولا ببنيته، وإنما يدل على اختلاف أحوال الحدث، وهذا الذي قاله لا يخالفه فيه النحاة، فهم قد تسامحوا عندما قالوا بدلالة الفعل على الزمان؛ إذ هو يدل على هذا المعنى الفلسفي، وقد تسامح السهيلي مثلهم هنا عندما قال بدلالته على الزمان. انظر دراستنا عن السهيلي (ص ٢٨٠).
(٣) عن (ب).
(٤) سقط من (ب).
(٥) عن (ب).
(٦) في (ب): « وصاحبه ».

- **إحداهما**: أن يكونَ خبرًا عن المبتدأ، ويُضمَـرَ فيه ما يعود عليه؛ إذ لا يمكن ذلك[١] في المصدر.

- **والثانية**: أن يَصحَّ تعلّق الجار به؛ إذ مطلوبُه الحدثُ، واسم الفاعل متضمن للـحدث لا للـزمان، واللّـه المستعان.

فصل

[في إعراب الاسم المرفوع بعد الظرف]

إذا ثبت هذا فلا يصحّ ارتفاع اسم بعد الظرف والمجرور بالاستقرار على أنه فاعل، وإن كان فـي موضع خـبر أو نعت، وإنما يرتفع بالابتداء كما يرتفع في قولك: « قائمٌ زيدٌ » بالابتداء، لا بـ « قائم »، خلافًا للأخفش[٢] على ما سيأتي بـرهانه، إن شاء اللّـه تعالى.

فإن قيل: أليس قد يرتفع الاسم بـ « قائم » إذا كان « قائم » معتمدًا على مبتدأ، أو كان[٣] نعتًا، أو حالًا، أو كان قبله الاستفهام وما يطلبُ الفعلَ، فيرتفع أيضًا ههنا به؟

قلنا: قد توهم قوم[٤] أن هذا هو مذهبُ سيبويه، وأنه يُجيز أن يرتفع بالظرف[٥] إذا قلت: « زيد في الدار أبوه »، و « مررتُ برجل معه صقر ». وليس هذا مذهب الرجل، وقد بيّن أبو سعيد السيرافي مراد سيبويه، وشرح وجه الغلط عليه بما فيه غُنية.

والفرق بين الظرف وبين اسم الفاعل: أن اسم الفاعل مشتق، وفيه لفظُ الفعل موجود، فإذا اقترنت به ألف الاستفهام أو قرينة من القرائن المتقدمة التي يقوى بها معنى الفعل، عَمِل عَمَلَ الفعل. والظرف في قولك: « زيد في الدار أبوه » لا لفظ للفعل فيه، إنما هو معنى يتعلق به الحرف، ويدل عليه، فلم يكن في قُـوَّةِ القرينة التي اعتمد عليها [١٤٣ب] أن تجعله كالفعل، كما لـم يكن في قوتـهِ إذا كانَ ملفوظًا به دون قرينة أن يكون كالفعل، حتى يجتمع الاعتماد[٦] المقوي لمعنى (الفعل مع)[٧]

---

(١) سقط من (ب).

(٢) في شرح المفصل (٦/ ٧٩) قال ابن يعيش: « وقد أجاز أبو الحسن أن يعمل من غير اعتماد، فتقول على مذهبه: قائم زيد، فيكون (قائم) مبتدأ، و (زيد) مرفوع بفعله، وقد سدّ مسدّ الخبر لحصول الفائدة به وتمام الكلام، وذلك لقوة شبه اسم الفاعل بالفعل ».

(٣) في (أ، ب): « وكان... ».

(٤) عن (ب).

(٥) في (أ، ب): « الظرف »

(٦،٧) عن (ب).

اللفظ المشتق من الفعل، فيعمل حينئذ عمل الفعل، فتقول: « زيدٌ ذاهبٌ غلامهُ »، و « مررتُ برجل قائمٍ أبوه ».

(**ووجه آخر من الفرق بين المسألتين**، وهو أنك إذا قلتَ: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه)[١]، فالقيام - لا محالة - مسندٌ إلى « الأب » في المعنى، وهو في اللفظ جارٍ[٢] على ما قبله، وفي المعنى مسند[٣] إلى ما بعده؛ فأما الظرف والمجرور فليس للصفة المشتقة لفظ يجري على ما قبله، إنما هو معنى يتعلق به الجار، وذلك المعنى مسند إلى الاسم المرفوع وخبر عنه، فصح أنه مبتدأ والمجرور خَبر عنه، والجملة في موضع نعت أو خبر.

فإن قيل: فيلزمكم إذا قدمتم الظرف في موضع الخبر، وقدَّرتم فيه ضميرًا يعود على المبتدأ، أن تُجيزوا: « في الدار نفسُه زيدٌ »، و « فيها أجمعون إخوتك »! وهذا لا يجيزه أحد[٤]، وفي هذا[٥] حجة للأخفش ولمن رفعَ بالظرف[٦].

قلنا: إنما قَبُح توكيدُ المضمر إذا كان الظرفُ خبرًا مقدمًا؛ لأن الظرف في الحقيقة ليس هو الحاملَ للضمير؛ (إنما هو متعلق بالاسم الحامل للضمير)[٧]، وذلك الاسم غيرُ موجود في اللفظ حتى يقال: إنه مقدَّم في اللفظ مؤخَّر في المعنى، و إذا لم يكن ملفوظًا به فهو في[٨] المعنى والرتبة بعد المبتدأ، والمجرور المقدم قبل المبتدأ دالٌّ عليه، والدالّ على الشيء غيرُ الشيء، فلذلك قَبُح: « فيه أجمعون الزيدون »؛ لأن التوكيدَ لا يتقدَّم على المؤكَّد؛ ولذلك صَحَّ تقديمُ خبر « إنّ » على اسمها إذا كان ظرفًا؛ لأن الظرفَ ليس هو الخبرَ في الحقيقة؛ إنما هو متعلق بالخبر، والخبرُ منويٌّ في موضعه مُـقَدَّر في مكانه؛ ولذلك لم ينكسر أصلُ الخليل في منعه تقديمَ خبر المبتدأ مع كثرة هذا النحو في الكلام[٩]، أعني: « في الدار زيد ».

ولذلك عَدَل سيبويه في قولهم: « فيها قائمًا رجلٌ »، و « لميَّـةَ موحشًا طللٌ »

---

(١) سقط من (ب).
(٢) في (أ، ب): « جاريا ».
(٣) في (أ، ب): « مسندًا ».
(٤) عن (ب).
(٥) سقط من (ب).
(٦) انظر: الإنصاف (ص ٥١).
(٧،٨) عن (ب).
(٩) انظر المسألة رقم (٧٧)، فصل « في تقديم الخبر ».

إلى أن (جعلها حالًا من نكرة[1]، ولم)[2] يجعلها من الضمير الذي في الخبر؛ لأن الخبر مؤخرٌ في النية، وهو العامل في الحال، وهو معنوي، والحال لا تتقدم على العامل المعنوي.

فهذا كله يُنبئك أن الظرف والمجرور ليس هو الخبر في الحقيقة، ولا الحامل للضمير، ولا العامل في شيء من الأشياء، لا في حال، ولا في ظرف، ولا في فاعل.

ومن[3] جهة العقل أن « الدار » إذا انفردت بلفظها[4] لم يصحَّ أن تكون خبرًا عن « زيد »، ولا عاملة، ولا حاملة للضمير. وكذلك « في » و « من » وسائر حروف الجر لو انفردت لم يكن فيها شيءٌ من ذلك. فقد وضَحَ لك أن الخبرَ هو غيرها، وموضعه موضعه، والحمد للّـه.

فصل

[في إعراب الوصف غير المعتمِد]

[١٠٥أ] **وأما ما حكاه الزجاجي[5] في هذا الباب عن بعض النحويين من قولهم: « قائمٌ زيدٌ »، أنَّ « قائم » مبتدأ، و « زيد » فاعل، فقد قَدَّمنا أن هذا باطلٌ في القياس**؛ لأن اسم الفاعل اسم محضٌ، واشتقاقُه من الفعل لا يُوجِب له عمل الفعل؛ إذ كنا نُعمِل كل اسم مشتق من الفعل كـ « مَسْجِدٍ »، و « مَرْقدٍ »، و « مِرْوَحَةٍ »، و « مِغْرَفَـةٍ ».

ولكن إنما نُعمِل إذا تقدَّم ما يطلب الفعل، أو كان في موضع لا يدخل عليه العوامل اللفظية نحو النعت والخبر، فيقوى حينئذ [١٤٤ب] معنى الفعل فيه، ويُعَضِّدُ هذا من السماع أنهم لم يحكوا عن العرب: « قائمٌ الزيدان »، ولا: « ذاهبٌ إخوتُك »، إلا على الشرط الذي ذكرناه. ولو وجد الأخفش و[6] من قال بقوله مسموعًا لاحتجوا به على الخليل وسيبويه، فإذا لم يكن مسموعًا، وكان بالقياس

---

(١) في الكتاب (١/ ٢٧٦): « وحُمل هذا النصب على جواز: فيها رجل قائمًا ». انظر أيضًا في هذا الموضع شرح أبي سعيد السيرافي، وشرح الأعلم لبيت الكتاب:

وتحــتَ العَـوالي في الـقَنا مُستَـظِلّـةً ... ظِـباءٌ أعـارتْـها الـعيـونَ الـجـآذِرُ

(٢) عن (ب).

(٣) في (ب): « ولا من... ».

(٤) في (أ): « إذا انفردت في حال بلفظها ».

(٥) الجمل (ص ٤٩، ٥٠).

(٦) سقط من (ب).

مدفوعًا، فَـأَخْلِقْ به أن يكون باطلًا ممنوعًا!

فصل

[في إعراب الوصف المعتمِد]

وإذا ثبتَ هذا فجائزٌ أن يكونَ اسمُ الفاعل في حال الاعتماد على ما قبله، ومع القرائن المُقوِّية رافعًا للفاعل، وخبرًا مُقدَّمًا، والاسم بعده مبتدأ، الوجهان جائزان، نحو: « زيدٌ قائمٌ أخواه »، و« زيدٌ قائمان أخواه »، إلا في موضع واحد[1]، وهو أن يكون الفاعل ضميرًا منفصلًا، نحو: « زيدٌ قائمٌ أنت (إليه »، و « أقائمٌ هو؟ »؛ فإن هذا لا يكون إلا مبتدأً وخبرًا؛ لأن المنفصل لا يكون فاعلًا مع اتصاله بالعامل؛ إنما يكون فاعلًا إذا لم يمكن اتصاله به)[2] نحو[3]: « ما قائمٌ إلا أنت »، و[4] نحو: « الضاربه هو ».

ألا ترى إلى قوله ﷺ لوَرَقَة بن نَوْفَل: « **أوَ مُخرِجيَّ هم** »[5]؟! لم يَرْوِهِ أحدٌ إلا بتشديد « الياء »؛ لأنه خبر مقدم، و « هم » مبتدأ، فَجُمِع من أجل الضمير الذي في الخبر، وصار تقديره: أو مخرجُويَ هم، ثم أدغم « الواو » في « الياء »، ولو كان « هم » فاعلًا لقال: « أَوَ مخرجِيْ هم؟ » بتخفِيف الياء، كما تقول: « أضاربي إخوتك؟ ». فإن جعلته مبتدأً قلتَ: « أضاربيَّ »، بالتشديد، والحمد للّـه.

فصل

[في عدم الإخبار بالزمان عن اسم العين]

ذكَرَ: ظروف الزمان لا تكون أخبارًا عن الجُثث، ولكن تكون أخبارًا عن المصادر[6].

ولم يُعلِّل النحويون هذا الأصل بأكثر من أن قالوا: إنما لم يجز ذلك؛ لأنه لا فائدة فيه[7]! ولم يكشفوا **عن سر عدم الفائدة!**

---

(١) عن (ب).
(٢) سقط من (ب).
(٣) في (أ): « لا يجوز ».
(٤) سقط من (ب).
(٥) أخرجه البخاري في حديث بدء الوحي (١/ ٤).
(٦) الجمل (ص ٥٠).
(٧) انظر: المقتضب (٤/ ١٣٢، ١٣٣).

وسرُّه: أَنَّ الزمانَ لما كان أحداثًا تحدثُ (عن حركة الفلك، وكان البشر يحتاجون إلى تقييد أحداثهم وتأريخها)[١] بأحداثٍ تقارنها معلومةً عند المخاطب، كما يقيدونها بالأماكن التي تقع فيها، جعل اللّـه - تعالى - لهم في حركات الفلك حوادث تختلف بما يقارنها من النور والظلمة، وارتفاع الشمس وانحدارها؛ لأن الحركات لا تختلف لذواتها، ولا تتميز بأنفسها.

و [لمَّا][٢] كانت هذه الحوادث التي هي أجزاء الزمان معلومةً عند جميع المخاطبين، جعلوها[٣] تأريخًا وتقييدًا لأفعالهم وحياتهم وموتهم وجميع الأمور النازلة بهم، فلا معنى لوقت الفعل إلا أنه حادثٌ (يقارنه حادثٌ)[٤] معلومٌ عند مَن[٥] يخاطبه، فإذا أخبرته أن فعلك قارنَ ذلك الحادثَ المعلومَ عنده تُوقِّت له وتُقيِّد، فسميناه وقتًا، وهو في الأصل مصدر: « وَقَتُّ الشيءَ أَقِـتُه »[٦]؛ إذا حدَّدتَه وقدَّرتَه.

ولو أمكن أن تُقيِّد وتُؤرِّخَ بما يقارن الفعل من الحوادث التي هي غير الزمان استغنيتَ عن الزمان، تقول: « قمتُ عند خروج الأمير »، و « خرجتُ عند قدوم الحاجِّ »، (أو: مع قدوم الحاجِّ)[٧]، لكان ذلك أيضًا توقيتًا وتأريخًا. ولكن الذي هو معلوم عند جميع المخاطبين إنما هي أجزاء الزمان كـ « الشهر » و « السنة » و « اليوم » وما دون ذلك.

وإذا كان الأمر كذلك فلا معنى لقولك: « زيدٌ اليومَ »، و « الغلامُ غدًا »؛ لأن الجُثث ليست بأحداث، فيحتاج إلى تقييدها بما يقارنها، وتأريخها بما يحدُث معها.

ولذلك تقول: إنَّ أولَ مخلوقٍ خلقه اللّـه - تعالى - لم يكن في وقت، ولو كان في وقت لافتقر ذلك الوقت إلى وقت، إلى غير نهاية، وهذا محال! فقد وضح لك أن ما[٨] ليس بحدث فلا معنى لتقييده بالحدث الذي هو الزمان.

ومع هذا فإذا أردت حدوث الجُثّة ووجودها فهو أيضًا حادث، فجائز أن تُخبر

---

(١) عن (ب).
(٢) زدنا ما بين القوسين ليستقيم السياق.
(٣،٤) عن (ب).
(٥) سقط من (ب).
(٦) في (أ، ب): « أوقته ». وفي المصباح « وقت »: « ووَقَّتَ اللّـهُ الصلاةَ توقيتًا، ووَقَـتَها يَـقِتُها - من باب وَعَدَ - حدَّد لها وقتًا ».
(٧،٨) عن (ب).

عنه بالزمان إذا كان الزمان [١٤٥ب] يسعُ مدَّتها، مثل ما يقول: « نحن في زمان كذا »؛ و « كان الحَجَّاج[1] في زمن بني أمية »، وإن جهل المخاطب وجود زمن قيَّدته بزمان يسعُه.

فإن كان الزمانُ أقصرَ من مُدَّة الوجود لم يجز في شيء من الحوادث، كما لا يجوز: « شبَّ زيدٌ غُدْوَةً » ولا: « شاخَ ضَحْوَةً »؛ لأن الوقت أقلُّ من المُؤقَّت، كذلك لا تقول على هذا: « نحن يوم السبت »، ولا: « الحَجَّاج يوم الخميس ».

فإن قلت: فقد قالوا: « زيدٌ حينَ بقَلَ وجهُه »[2]؟

قلنا: إنما جاز ذلك لقرينة أخرجته عن معنى الظرف من الزمان إلى معنى الوصف بمقدار السنين، وهي إضافة « الوجه » إليه حين قلت: « بقلَ وجهُه »، و « طَرَّ شاربُه ». ولو قلت: « زيدٌ حينَ بقلَ وجهُ[3] عمرو » لم يجز، مع أنه أيضًا مخصوص بلفظة « حين ».

ولو قلت: « يومَ بقلَ وجهُه »[4]، لم يجز، لما في « حين » من لفظ « حانَ يحينُ » الذي يصح أن يكون خبرًا عن « زيد ».

فصل

[في دلالة نحو: سواء عليَّ أقمتَ أم قعدتَ]

ومما أُلحِق بهذا الفصل: قولُه سبحانه: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ ﴾ [الأعراف: ١٩٣]، و ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [البقرة: ٦].

* **زعم بعض النحويين**[5] أن « سواء » خبر، وأن المبتدأ محذوف، وأن التقدير: سواءٌ عليهم الإنذارُ وتركُه، ثم فسَّرَتْه الجملةُ المصدَّرة بألف الاستفهام.

---

(١) في (أ، ب): « الحاج ».

(٢) في اللسان « بقل »: « وبَقَلَ وجهُ الغلام يَبْقُلُ بَقْلًا وبُقُولًا، وأَبْقَلَ، وبَقَّلَ: خرجَ شعْرُه. وفي حديث أبي بكر والنَّسابة: فقام إليه غلام من بني شيبان حين بقلَ وجهُه؛ أي: أول ما نبتتْ لحيته ». وانظر: خلق الإنسان لثابت (٢٠، ٢١).

(٣) في (أ، ب): « وجهه ».

(٤) عن (ب).

(٥) في شرح المفصل (١/ ٩٣): « قوله تعالى: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [البقرة: ٦]، الفعل ههنا في تأويل المصدر، والمعنى: سواء عليهم الإنذار وعدم الإنذار. فالإنذار وما عُطف عليه مبتدأ في المعنى. وسواء: الخبر ».

وصاحبُ هذا القول يلزمه أن يُجيز: « سواءٌ أقمتَ أم قعدتَ »، دون أن يقول: « عليَّ » أو « عليك ». ويلزمه أن يجيز: « سِيّان أذهبَ زيدٌ[1] أم جلسَ »، أو « مُتَّـفقانِ أقامَ زيدٌ أم قعدَ »، وما كان نحو هذا مما لا يجوز في الكلام ولا رُوِي عن أحد!

* **وقالت طائفة**[2]: « سواء » ههنا [١٠٦أ] مبتدأ، والجملة الاستفهامية في موضع الخبر:

وإنما قالوا هذا - وإن كان « سواء » نكرة - لأن الجُمل لا تكون في موضع المبتدأ[3] أبدًا ولا في موضع الفاعل. ثم لزمهم أن يكون في الجملة ضميرٌ يعود على « سواء »؛ إذ لا تكون جملةٌ في موضع خبر إلا وفيها عائدٌ يعود على المبتدأ[4].

فأجابوا عن هذا بأن قالوا: « سواءٌ » مبتدأ في اللفظ، وهو في المعنى خبر؛ لأن المعنى: سواءٌ عليهم الإنذارُ وتركُه، ولا يلزم أن يعودَ من المبتدأ ضميرٌ على الخبر، فلما كان خبرًا في المعنى دون اللفظ رُوعي ذلك المعنى، كما لم يعد على « ضربي » من قولك: « ضربي زيدًا قائمًا » ضميرٌ من الحال التي سدت مسدّ الخبر؛ لأن معناه: أَضْرِبُ زيدًا، أو: ضَربتُ زيدًا؛ والفعل لا يعود عليه ضمير.

وكذلك: « أقائمٌ أخوك »؛ لأن « أخوك »[5] وإن سدّ مسدّ الخبر فإنه فاعل في المعنى، و « قائمٌ » معناه كمعنى الفعل الرافع للفاعل، فرُوعِيَت المعاني في هذه المواضع، وتُرِك حكم اللفظ إلا من جهة الرفع بالابتداء، فهي كلها مرفوعة بالابتداء متضمنة لمعنًى يخالف معنى الابتداء المخبر عنه، فحُكِم لذلك المعنى، فلم يَعُدْ على اللفظ ضمير.

وهذا كله حَسَنٌ؛ إلا أنه في هذه المسألة خاصة على خلاف ما قالوه؛ لأن العرب لم تنطق بمثل هذا في « سواء » حتى قرنته بالضمير المجرور بـ « على »، نحو: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ﴾، و « سواءٌ عليَّ أقمتَ أم قعدتَ »، ولا يقولون: « سِيَّان

---

(١) عن (ب).

(٢) في الحجة لأبي علي (١/ ٢٠٠): « فسواء في الآية مرتفع بالابتداء، وما بعده مما دخل عليه حرف الاستفهام في موضع الخبر ».

(٣) قال أبو علي أيضًا في الحجة (١/ ٢٠١): « فإن رفعته بأنه خبر لم يجز؛ لأنه ليس في الكلام مخبر عنه، فإذا لم يكن مخبر عنه بطل أن يكون خبرًا؛ لأن الخبر إنما يكون عن مخبر عنه، فإذا فسد ذلك ثبت أنه مبتدأ ».

(٤) انظر: المرجع السابق والصفحة.

(٥) سقط من (ب).

أقمتَ أم قعدتَ »، ولا: « مِثلانِ »، ولا[١]: « شِبْهَانِ ». ولا يقولون ذلك إلا في « سواء » مع المجرور بـ « على ». فوجب البحثُ عن (السر في ذلك، وعن)[٢] مقصد القوم في هذا الكلام، وعن المساواة بين أيِّ شيئين هي؟ وفي أيّ الصفات هي من الاسمين الموصوفين بالتساوي؟ فوجدنا معنى الكلام ومقصوده إنما هو تساوٍ في[٣] عدم المبالاة بقيام [١٤٦ب] أو قعود، أو إنذار أو ترك إنذار.

ولو أرادوا المساواة في صفة موجودة في الذات لقالوا: « سواء الإقامةُ والشخوصُ ». كما تقول: « سواءٌ زيدٌ وعمرٌو ». و « سِيَّانِ » و « مِثلانِ » تعني استواءهما في صفة لذاتهما.

فإذا أردتَ أن تُسوّي بين أمرين في عدم المبالاة وترك الالتفات لهما، وأنهما قد هانا عليك وخَفَّا عليك، قلت: « سواء عليَّ أفعلَ أم لم يفعل »، كما تقول: « لا أُبالي أفعلَ أم لم يفعل »؛ لأن المبالاة فعل من أفعال القلب، وأفعال القلب تُلغَى إذا وقعت بعدها الجملُ المستفهَم عنها أو المؤكَّدة باللام؛ تقول: « لا أدري أقامَ زيدٌ أم قعدَ »، و: « علمتُ ليقومنَّ زيد »، ولكن لا تُلغى هذه الأفعال القلبية حتى يُذكر فاعلها في اللفظ أو في المعنى، فتكون حينئذ في موضع المفعول بالعِلم.

فصل

[في توضيح هذه الدلالة]

* **فإذا ثبتَ هذا** فـ « سواء » مبتدأ في اللفظ، و « عليَّ » أو « عليهم » مجرور في اللفظ، وهو فاعل في المعنى المتضمَّن في مقصود الكلام؛ إذ قولك: « سواء عليَّ » في معنى: « لا أبالي »، (وفي أبالي)[٤] فاعل، فذلك الضمير الفاعل هو المجرور بـ « على » في المعنى؛ لأن الأمرين إنما استويا عليك في عدم المبالاة، وإذا لم تُبالِ بهما لم تلتفتْ بقلبك إليهما، وإذا لم تلتفتْ فكأنك قلت: « لا أدري أقمت أم قعدتَ ».

فلما صارت الجملةُ الاستفهامية (في معنى)[٥] المفعول بفعل من أفعال القلب،

(١-٤) عن (ب). (٥) سقط من (ب).

لم يلزم أن يكون فيها[١] ضمير يعود على ما قبلها؛ إذ ليس قبلها في الحقيقة إلا معنى فعل يعمل فيها، و[٢] كيف يعود من المفعول[٣] ضمير يعود على عامله؟! ولولا قولك: « عليَّ » و « عليهم » ما قوي ذلك المعنى، ولا عملَ في الجملة. ولكن لما تعلّق الجارّ به صار في حكم المنطوق به، وصار المجرور هو الفاعل (في المعنى، كالفاعل)[٤] في « علمتُ » و « دريتُ » و « بَالَيتُ » ونحو ذلك.

ألا ترى كيف صار المجرور في قولهم: « له صوتٌ صوتَ غراب »، بمنزلة الفاعل في يُصوِّت ؟! حتى كأنك (نطقتَ بيُصَوِّت)[٥]، فنصبت « صوتَ غراب » لذلك.

وإذا قلت: « عليه نَوْحٌ نَوْحُ الحَمَام »، رفعتَ: نوح الحَمَام؛ لأن الضمير المخفوض بـ « على » ليس هو الفاعل الذي يَنُوح، كما في مسألة: « له صوتٌ صوتَ حمار ».

وكذلك المجرور في ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ﴾ هو الفاعل الذي في قولك: (لا يبالون)[٦] ولا يلتفتون؛ إذ المساواة إنما هي في عدم المبالاة والالتفات، والمتكلم لا يريد غير هذا بوجه، فصار الفاعل مذكورًا، والمبالاة معقولة مُتصوَّرة، فوقعت الجملة الاستفهامية مفعولًا لها.

* **ونظير هذه المسألة - حَذْوَ النَّعل بالنَّعل[٧] - قولُه تعالى:** ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَـٰتِ ﴾ [يوسف: ٣٥]، بدا: فعل ماض، فلا بدّ له من فاعل، والجملة المؤكدة[٨] باللام[٩] لا تكون في موضع فاعل أبدًا، وإنما تكون في موضع مفعول بـ « علمت » أو « علموا »، فهي ههنا في موضع المفعول، وإن لم يكن في اللفظ « علموا »، ففي اللفظ ما هو في معناه؛ لأن قوله: ﴿ بَدَا ﴾ معناه: ظهر للقلب[١٠] لا للعين، وإذا ظهر الشيء للقلب فقد عُلِم. والمجرور من قوله: ﴿ لَهُم ﴾ هو الفاعل.

---

(١) في (أ، ب): « فيهما ».
(٢) سقط من (ب).
(٣) في (أ، ب): « المفعول فيه ».
(٤-٦) عن (ب).
(٧) هذا مَثَل يُضرب في التسوية بين الشيئين. وحذوتُ النعل بالنعل؛ أي: قدَّرتُها بها، وقطعتُها على مثالها وقدرها. انظر: مجمع الأمثال للميداني (١/ ١٩٥).
(٨) في (أ، ب): « المذكورة ».
(٩) يعني قوله تعالى: ﴿ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ [يوسف: ٣٥].
(١٠) سقط من (ب).

فلما حصل معنى العلم وفاعِلِه مُتقدِّمًا على الجملة المؤكَّدة باللام، صارت الجملة مفعولًا لذلك العِلم، كما تقول: « علمتُ ليقومنَّ زيدٌ »، و « لام » الابتداء و « ألف » الاستفهام يكون قبلهما أفعال القلب ملغاة، فكذلك: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾، وقعت الجملة الاستفهامية في المعنى بعد فعل من أفعال القلب وبعد فاعله، كما تقدم بيان ذلك، حين قدرناه بقولك: « لا يبالون ». فالواو[1] في « يبالون » هو الفاعل، والضمير في ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ هو الفاعل في المعنى.

ألا ترى كيف اختُصَّ بـ« على » من بين حروف الجر؟! لأن المعنى إذا كان يرجع إلى عدم المبالاة فقد هانَ عليك الأمران، وصارا أخفَّ شيءٍ على من لا يُباليهما، ولا[2] يلتفت إليهما.

فتأمله تجد المعاني صحيحةً والفوائدَ كثيرةً مزدحمةً تحت هذا اللفظ الوجيز؛ فلذلك نَبَتْ عنه كثيرٌ من الأفهام حتى تناقضت عليهم الأصولُ التي أصَّلوها، واضطربوا في الجواب عن الاعتراضات التي أُلزِمُوها [١٠٧أ]، مع ما غاب عنهم من فوائد هذه الآيات وإعجازها، وسَمَانة[3] هذه الكلمات على إيجازها، وباللـه التوفيق.

فصل

[في دلالة الاستفهام في هذا التركيب]

فإن قيل: فما بال الاستفهام في هذه الجملة، والكلام خبرٌ محضٌ؟

قلنا: الاستفهام مع « أم » يعطي معنى التسوية؛ فإذا قلت: « أقامَ زيدٌ أم قعدَ » فقد سَوَّيتَ بينهما في علمك[4]. فهذا جواب فيه[5] مَقنع، وأما التحقيق في الجواب فإن تقول: ألف الاستفهام لم يُخلَع منها ما وُضِعت له ولا عُزِلت عنه، وإنما معناه: علمتُ أقامَ زيدٌ أم قعدَ؟؛ أي: علمتُ ما كنتُ أقولُ فيه هذا القول، وأستفهمُ عنه بهذا اللفظ، فحكيتَ الكلامَ كما كان، ليعلمَ المخاطبُ أن ما كان مستفهَمًا عنه

(١) في (أ، ب): « قالوا ».
(٢) عن (ب).
(٣) في (أ): « وسمانهم ». وهي كلمة غير واضحة في (ب). وكلام سمين: جيد. وفي الأساس « سمن »: ومن المجاز كلام غثّ وسمين. ويقال: سمن - كسمع - سمانة.
(٤) انظر: الحجة لأبي علي (١/ ١٩٨).
(٥) سقط من (ب).

معلومٌ كما تقول: « قام زيدٌ » فترفعه؛ لأنه فاعل، ثم تقول: « ما قام زيدٌ »، فيبقى الكلامُ كما كان، وتبقى الجملة محكيةً على أصلها(١)، لتدل على أن ما كان خبرًا متوهَّمًا عند المخاطب فهو الذي نُفي بحرف النفي.

ولهذا نظائر يطولُ ذكرها، فكذلك قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾، لمَّا لم يبالوا بالإنذار، ولا نفعَهم ولا دخلَ في قلوبهم منه شيءٌ، صار في حكم المُستفهَم عنه أكان أم لم يكن. فلا تُسمى « الألف » ألف التسوية، كما فعل بعضهم، ولكن « ألف » الاستفهام بالمعنى الذي وضُعت له، ولم تُزل عنه.

فصل

[في سرِّ التعبير بالفعل الماضي في هذا التركيب]

فإن قيل: فلم جاء بلفظ الماضي؛ أعني قوله: ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾، وكذلك: ﴿ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ ﴾ [الأعراف: ١٩٣]، و « أقامَ زيدٌ أم قعدَ » - ولم يجئ بلفظ الحال ولا المستقبل؟

فالجواب: من وجهين:

- **أحدهما**: أن في الكلام معنى الشرط، والشرطُ يقعُ بعده(٢) المستقبل بلفظ الماضي، تقول: « إنْ قامَ زيدٌ غدًا قمتُ »، وههنا يتقدّر ذلك المعنى؛ كأنك قلت: إن قامَ زيدٌ أو قعدَ لم أُبالِه(٣)، و« لا ينفعُ القومَ إن أنذرتهم أو لم تنذرهم ». فلذلك جاء بلفظ الماضي.

وقد قال الفارسيُّ قولًا غير هذا، ولكنه(٤) قريب منه في اللفظ؛ قال: « إن ألف الاستفهام تُضارع « أنْ » التي للجزاء؛ لأن الاستفهامَ غيرُ واجب، كما أن الشرط ليس بحاصل إذا عُدِم المشروط »(٥).

وهذه العبارة فاسدةٌ من وجوه يطول ذكرها، ولو راعى المعنى الذي قدّمناه لكانَ أشبه، على أنه عندي مدخولٌ أيضًا؛ لأن معنى الشرط يطلبُ الاستقبال خاصة دون الحال والمضي.

---

(١) في (أ): « لفظها ». (٢) في (أ): « بعد ».
(٣) في المصباح « بلي »: « لا أُباليه، ولا أُبالي به؛ أي: لا أهتمُّ به، ولا أكترثُ له »
(٤، ٥) انظر: الحجة (١/ ٢٠٢، ٢٠٣)

وقوله: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ ﴾، و ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ ﴾ لا يختصّ بالاستقبال، بل المساواةُ في عدم المبالاة موجودةٌ في كل حال، بل هي أظهر في فعل الحال، ولا يقع بعد حرف الشرط فعلُ حالٍ بوجه.

-**والتحقيق في الجواب أن نقول**: قد أصلنا في « نتائج الفكر »[1] أصلًا، وهو أن الفعل لم يُشتقّ من المصدر مضافًا (إلا ليدلّ على كون الاسم مخبرًا عنه - أعني الفاعل الذي كان المصدر مضافًا)[2] إليه - ولم[3] تختلف أبنيتُه بعدما اشتق من المصدر إلا لاختلاف أحوال الحدث من مضي أو استقبال.

فإن كان قصد [١٤٨ب] المتكلمُ ألا يُقيِّدَ الحدثَ بزمانٍ دون زمان، ولا بحال استقبال دون حال مضي؛ فليجعله[4] مطلقًا بلفظ الماضي الذي لا زوائد فيه[5]، ليكون أخفّ على اللسان وأقربَ إلى لفظ الحدث المشتق منه.

ألا ترى أنهم يقولون: « لا أفعلُه ما لاحَ بَرقٌ »، و « ما طار طائر »، بلفظ الماضي خاصةً لمَّا أرادوا مدةً مطلقةً غيرَ مقيدة؟! وأنه لا يفعل هذا الشيء في مدة لَوْحِ البرق وطيران الطائر ونحو ذلك، فلم يُجاوِزْ لفظَ الماضي؛ لأنه لا يُريد استقبالًا ولا حالًا على الخصوص.

فإن قلت: ولا يريد أيضًا ماضيًا، فكيف بلفظ الماضي؟!

قلنا: قد قُرِن معه « لا أُكلِّمه » و « لا أفعلُه »، فدلَّ على أن قوله: « ما لاحَ بَرقٌ » لا يريد به لَوْحًا قد انقضى وانقطع، وإنما يريد مقارنةَ الفعل المنفي للفعل الآخر في المدَّة على الإطلاق والدوام؛ فليس في قوله: « لاح » إلا معنى اللوح خاصة، غير أنه تُرِك لفظ المصدر ليكون « البرق » مخبرًا عنه كما تقدم. فإذا[6] أردتَ هذا، ولم تُرِدْ تقييدًا بزمان، فلفظ الماضي أخفُّ وأولى.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ ﴾، أضافَ الإنذار إلى المخاطَب المُخبَر عنه به، فاشتقَّ من الإنذار الفعل ليدلَّ على أن المخاطبَ هو فاعلُ الإنذار،

---

(١) انظر المسألة رقم (١٠).
(٢) سقط من (ب).
(٣) عن (ب).
(٤) في (أ، ب): « بل يجعله ».
(٥) انظر أيضًا المسألة رقم (١٠).
(٦) في (أ): « فمتى ».

وتركَ الفعل بلفظ الماضي؛ لأنه مطلق في الزمان كلّه، وأن القوم لم يُبالُوا بهذا، ولا يبالون، ولا هُم في حال مبالاة، فلم يكن لإدخال الزوائد الأربع معنًى؛ إذ ليس المراد تقييدَ الفعل بوقت ولا تخصيصه بحال.

فإن قلت: لفظ الماضي يُخصِّصه بالانقطاع؟

قلنا: « حَدِّثْ حَدِيثين امرأةً! »[1]، فيما قدمناه ما يُغني عن الجواب، مع ما في قوله: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ من ثبوت هذه الصفة فيهم وحصولها في الحال وفي المآل، ولا تقول: « سواءٌ ثَوْباكَ أو غلاماكَ »، إذا كان الاستواء فيما مضى، وهما الآن مختلفان. فهذه القرينة تنفي الانقطاع الذي يتُوهَّم في لفظ المضي، كما كان لفظ الحال في قولك: « لا أُكلِّمه ما دامت السمواتُ والأرضُ » ينفي الانقطاع المُتوهَّم في « دام ».

وإذا انتفى الانقطاع وانتفت الزوائد الأربع بقي الحدثُ مطلقًا غير مُقيَّد في المسألتين جميعًا. فتأمل هذا تجده صحيحًا، والحمد للّـه.

فصل

[في مسألة من باب الاشتغال]

ومن باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره، ربطوا في هذا الباب اختيار النصب على الرفع بالأمر والنهي والاستفهام والجحد والجزاء. وليس مقصورًا على هذه المواضع، بل كلُّ موضع يكون القصدُ فيه إلى الفعل والفائدة في ذكره أقوى كان النصبُ فيه هو الوجه.

ألا ترى إلى[2] قوله [١٠٨أ] سبحانه: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر: ٤٩] كيف أجمع القُراء على نصبه[3]؟! ودلَّ ذلك على قبح الرفع فيه؛ لأن مقصد الآية المدح بالفعل والاقتدار على خلق الأشياء وتقديرها، مع أنه لو قال: « إنا كلُّ شيء »، لذهب الوهم إلى الصفة لا إلى الخبر في قوله: ﴿ خَلَقْنَٰهُ ﴾، فكان يكون فيه للقَدَرية[4] مُتعلَّق

(١) تقدم هذا المثل في المسألة رقم (٧٣). (٢) عن (ب).

(٣) وردت قراءة بالرفع في غير السبعة تنسب إلى أبي السَّمَّال، وقد انتصر لها ابن جني. انظر: المحتسب (٢/ ٣٠٠). وقد نبَّه على هذه القراءة الزمخشري في كشافه (٤/ ٣٥٠)، وتعقّبه صاحب الانتصاف.

(٤) يعني المعتزلة، فهم يُسمَّون أصحاب العدل والتوحيد، ويُلقَّبون بالقدرية والعدلية، ومن مذهبهم أن=

بأن يقولوا: « نعم، كل شيء خلقه فهو بقدر قدَّره، وكل شيء لم يخلقه فهو بخلاف ذلك »؛ لأن فعل الإنسان عندهم غير مخلوق للربِّ، تعالى عن قولهم.

وكذلك قولُ الشاعر[1]:

فَلَو أَنَّها إِيَّاكَ عَضَّتْكَ مِثلُها ....

يُنصَبُ؛ لأنه موضعٌ يُقصَد فيه إلى الفعلِ، واللَّه أعلم.

فصل

[من باب الاشتغال أيضًا]

ومن هذا الباب ما ذكره سيبويه على وجه ضرورة الشعر، ثم اعترف أنه في الكلام بمنزلته في الشعر؛ أي: أنه لو جاء على الأصل لم ينكسر الشعر[2]، وهو قولهم [١٤٩ب]:

عَلَيَّ ذَنبًا كُلُّه لم أَصنَعِ[3]

ثَلاثٌ كُلُّهن قَتلتُ عَمدًا[4] ....

جعله في القبح مثل: « زيدٌ ضربتُ »، برفع « زيد »، مع عدم الضمير. **وليس مثله لوجوه:**

- **منها:** أن الجملة ههنا في موضع صفة[5]، فلو نُصِبَ لَوَلِيَ الاسمَ غيرُ الصفة؛ لأن الفعل والفاعل والجملة هي الصفة، فإذا قَدَّمتَ مفعولها[6] عليها لم تَلِ

= العبدَ خالقٌ لأفعاله خيرها وشرها.

(١) هو المرار الأسدي. والبيت من شواهد الكتاب (١/ ٧٥)، وعجزه:

.... جَرَرْتَ على ما شِئْتَ نَحْرًا وكَلْكَلَا

(٢) انظر: الكتاب (١/ ٤٣، ٤٤)، والخزانة (١/ ١٧٣).

(٣) لأبي النجم العجلي، وقبله:

قَدْ أَصبَحَتْ أُمُّ الخيارِ تَدَّعي

انظر: الكتاب (١/ ٤٤، ٦٩، ٧٣).

(٤) من شواهد الكتاب (١/ ٤٤)، ولا يُعرف قائله، وعجزه:

.... فأَخْزَى اللَّهُ رابعةً تَعُودُ

وانظر: الخزانة (١/ ١٧٧).

(٥) في (أ): « صفته ».

(٦) سقط من (ب).

موصوفها، فإذا رفعت بابتداء وَليتِ الجملةُ التي هي في موضع الصفة موصوفها.

- **ووجه آخر**: وهو أن « كُلًّا » يقبحُ أن يليه العوامل اللفظية؛ لأنه في الأصل توكيد، والتوكيدُ لا يليه العواملُ اللفظية[١]، ويحسن رفعه بالابتداء؛ إذ الابتداء ليس بعامل لفظي.

فأما ما[٢] ذَكَر[٣] من قولهم: « شَهرٌ تَـرَى، وشَهْـرٌ ثَـرَى، وشهرٌ مَرْعَى »[٤]، وجعلُه من هذا الباب بمنزلة « كُـلُّه لم أصنع »، و « زيدٌ ضربتُ »[٥]، فيا بُعدَ ما بينهما! هذا نكرة، وما بعدها صفةٌ لها، لا خبرٌ عنها، فلم يصح نصبه بها؛ لأن الصفة لا تعمل في الموصوف.

وحَسُنَ حذفُ الضمير؛ لأن الحذفَ في الصفة أحسنُ منه في الخبر[٦]؛ وزاده حُسنًا ههنا ازدواجُ الكلام وطلبُ السجع، فـ « شهر » في هذه الكلمات مبنيٌّ على ما قبله، كأنه يقول: السنة شهر ترى، وشهر ثرى. أو: من السَّنة. وكذلك ما بعده من قولهم:

.... فثَـوْبٌ نَسِيتُ وثَـوْبٌ أَجُـرّ[٧]

(واللَّـه أعلم)[٨]

* * *
* *
*

---

(١) انظر: الأعلم في شرح شواهد الكتاب (١/ ٤٤).

(٢) عن (ب). (٣) يعني سيبويه في الكتاب (١/ ٤٤).

(٤) هذا مثل؛ يقول الميداني في مجمع الأمثال (١/ ٣٧٠): « يعنون شهور الربيع؛ أي يمطر أولًا، ثم يطلع النبات فتراه، ثم يطول فترعاه النَّعَم، وأرادوا: شهر ثرًى فيه، وشهر ترى فيه... وإنما حُذف التنوين من ثرًى ومرعًى في المثل لمتابعة (ترى)، الذي هو الفعل ».

(٥) في (أ، ب): « ضربته ».

(٦) في المغني (ص ٥٥٧): « والحذف من الصلة أقوى منه من الصفة، ومن الصفة أقوى منه من الخبر ».

(٧) من شواهد الكتاب (١/ ٤٤)، وهو لامرئ القيس، وصدره:

فأقبلتُ زَحْفًا على الرُّكبتين ....

ورواية الكتاب: « فثوبٌ عليَّ ». انظر: ديوان امرئ القيس (ص ١٥٩)، والخزانة (١/ ١٨٠).

(٨) عن (ب).

ختام المخطوطتين

نهاية المخطوطة (أ):

« انتهى الكلام في نتائج الفكر، والحمد للّـه حمدًا كثيرًا كما هو أهله، والصلاة والسلام الأطيبان الأكملان على سيد سائر خلقه، سيدنا محمد، صلى اللّه عليه وسلَّم، وعلى آله وأزواجه وذريّته، وسلّم تسليمًا كثيرًا، والحمد للّـه ربِّ العالمين ».

نهاية المخطوطة (ب):

« انتهى الكلام في نتائج الفكر، والحمد للّـه وحده، وصلى اللّـه على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم ».

« وكان الفراغ منها في ربيع الأول من شهور سنة خمس وسبعين وثمانمائة بصالحة دمشق المحروسة. وكتبه حسن بن علي بن عُبيد بن أحمد... المقدسي الحنبلي... عفا اللّـه عنه ».

* * *

الفهارس العلمية

١ - فهرس الآيات القرآنية.
٢ - فهرس الأحاديث النبوية.
٣ - فهرس أقوال الصحابة.
٤ - فهرس الأمثال.
٥ - فهرس كلام العرب.
٦ - فهرس الشعر والرجز.
٧ - فهرس الأعلام.
٨ - فهرس القبائل والأمم والجماعات.
٩ - فهرس الأماكن.
١٠ - فهرس الكتب الواردة في النص.
١١ - الفهرس الموضوعي:
(أ) النحو.
(ب) الأدوات.
(جـ) التصريف والأبنية والأصوات.
(د) اللغة والاشتقاق والدلالة.
(هـ) الحذف والزيادة.
(و) الإعجاز.
١٢ - فهرس مراجع التحقيق.

١ - فهرس الآيات القرآنية

سورة الإسراء

سورة الكهف

سورة مريم

سورة طه

سورة الأنبياء

سورة الحج

سورة النور

* * *
* *
*

٢ - فهرس الأحاديث النبوية

٣ - فهرس أقوال الصحابة

٤ - فهرس الأمثال

* * *
* *
*

٥ - فهرس كلام العرب

* * *
* *
*

٦ - فهرس الشعر والرجز

حرف الدال

حرف الراء

حرف الزاي

حرف السين

حرف الطاء

حرف العين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف اللام

حرف الميم

حرف النون

* * *
* *
*

٧ - فهرس الأعلام(*)

(*) ذكرت في هذه الفهرسة أعلام الأشخاص والأشياء، عدا الأماكن.

حرف الدال

حرف الذال

حرف الراء

حرف الزاي

حرف السين

حرف الصاد

حرف الطاء

حرف العين

حرف الغين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكاف

حرف اللام

حرف الميم

حرف النون

حرف الهاء

حرف الواو

حرف الياء

* * *
* *
*

٨ - فهرس القبائل والأمم والجماعات

٩ - فهرس الأماكن

* * *
* *
*

١٠ - فهرس الكتب
الواردة في النص

* * *
* *
*

١١ - الفهرس الموضوعي

(أ) النحو

الموضوع **الصفحة**

حرف الألف

حرف الباء

حرف التاء

حرف الظاء

*** الظرف:**

حرف العين

*** العامل:**

* **العطف:**

* **العلم:**

حرف الفاء

* **الفاعل:**

* **الفعل:**

حرف الكاف

حرف الميم

حرف النون

* النصب:

* النعت:

* النكرة:

* * *
* *
*

(تابع)

١١ - الفهرس الموضوعي

(ب) الأدوات

الموضوع	الصفحة

حرف الألف

حرف الباء

حرف التاء

حرف الثاء

حرف الحاء

حرف السين

حرف الغين

حرف الفاء

حرف الكاف

حرف اللام

حرف النون

حرف الهاء

حرف الواو

حرف الياء

* * *
* *
*

(تابع)

١١ - الفهرس الموضوعي

(جـ) التصريف والأبنية والأصوات

الموضوع | الصفحة

حرف الألف

حرف التاء

حرف الحاء

حرف الميم

* * *
* *
*

(تابع)

١١ - الفهرس الموضوعي

(د) اللغة والاشتقاق والدلالة

حرف الميم

* * *
* *
*

(تابع)

١١ - الفهرس الموضوعي

(هـ) الحذف والزيادة

الموضوع **الصفحة**

* * *
* *
*

(تابع)

١١ - الفهرس الموضوعي

(و) الإعجاز

* * *
* *
*

١٢ - فهرس مراجع التحقيق

المخطوطات والمصورات:

١ - ارتشاف الضرب، لأبي حيان، مخطوطة بدار الكتب المصرية، برقم (٨٢٨)، (١١٠٦ نحو).

٢ - إشارة التعيين إلى تراجم النحاة واللغويين، لأبي المحاسن عبد الباقي بن علي اليمني، نسخة مصورة بدار الكتب المصرية، برقم (١١٩٥٩ ح).

٣ - إصلاح الخلل الواقع في الجمل، لابن السِّيد، مخطوطة بدار الكتب المصرية، برقم (١١١٠ نحو).

٤ - إصلاح الغلط، لابن قتيبة، مصورة بكلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، برقم (٥٨٢٠).

٥ - الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الإيضاح، لابن الطَّراوة، مصورة بمكتبتي عن الإسكوريال بإسبانيا.

٦ - إنباه الرواة على أنباه النحاة، مخطوطة بدار الكتب المصرية، برقم (٨٠١).

٧ - الإيضاح، لأبي علي الفارسي، مخطوطة بدار الكتب المصرية، برقم (١١٢٠ نحو).

٨ - تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي، لأبي محمد عبد اللّـه بن علي بن إسحاق الصيمري، ميكروفيلم بمعهد المخطوطات العربية، عن مكتبة الأمبروزيانا، بميلانو إيطاليا.

٩ - تفسير غريب الحديث، لأبي عبيدة، مصورة بمكتبة كلية اللغة العربية.

١٠ - التكميل والإتمام لكتاب التعريف والإعلام، لابن عسكر، مخطوطة بدار الكتب المصرية، برقم (٨٧).

١١ - شرح التسهيل، للمرادي، مخطوطة بدار الكتب، برقم (٦٣ نحو).

١٢ - شرح السيرافي للكتاب، مخطوطة بدار الكتب، برقم (١٣٧ نحو).

١٣ - طبقات ابن قاضي شهبة، مصورة بدار الكتب، برقم (١١٩٨٨ نحو).

١٤ - كتاب الفرائض وشرح آيات الوصية، للسهيلي، مصورة بمكتبتي عن المتحف البريطاني.

١٥ - اللباب، لأبي البقاء العكبري، مصورة بكلية اللغة العربية.

١٦ - المقدمة المحسبة، لابن بابشاذ، مخطوطة بدار الكتب، برقم (٢٨١ نحو).

المطبوعات:

١ - أساس البلاغة للزمخشري، ط. دار الكتب.

٢ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، تحقيق علي محمد البجاوي، ط. نهضة مصر.

٣ - أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، ط. الترقي بدمشق.

٤ - الأشباه والنظائر للسيوطي، ط. حيدر آباد، الثانية (١٣٦٠ هـ).

٥ - الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، ط. مصطفى محمد (١٣٥٨ هـ/ ١٩٣٩ م).

٦ - الأصمعيات، تحقيق أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، ط. دار المعارف، الأولى.

٧ - الأصنام، للكلبي، تحقيق أحمد زكي، ط. دار الكتب.

٨ - أصول الدين، للبغدادي، ط. استانبول (١٣٤٦ هـ/ ١٩٢٨ م).

٩ - الأعلام، للزركلي، الطبعة الثانية.

١٠ - الأغاني، لأبي الفرج الأصبهاني، ط. التقدم.

١١ - الأغاني، لأبي الفرج الأصبهاني، ط. دار الكتب.

١٢ - الاقتضاب شرح أدب الكُتاب لابن السِّيد، ط. الأدبية، ببيروت (١٩٠١ م).

١٣ - أمالي السهيلي، تحقيق محمد إبراهيم البنا، ط. السعادة (١٣٨٩ هـ/ ١٩٦٩ م).

١٤ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط. السعادة (١٣٨٠ هـ/ ١٩٦١ م).

١٥ - إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. دار الكتب (١٣٦٤ هـ/ ١٩٥٠ م).

١٦ - الانتصاف، للشيخ أحمد بن المنيّر، على الكشاف، ط. الاستقامة (١٣٧٣ هـ/ ١٩٥٣ م).

١٧ - الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، تحقيق مازن المبارك، ط. المدني.

١٨ - البحر المحيط، لأبي حيان، ط. السعادة.

١٩ - بدائع الفوائد، لابن القيم، ط. المنيرية.

٢٠ - البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. دار إحياء الكتب العربية (١٣٧٦ هـ/ ١٩٥٧ م)

٢١ - بغية الملتمس، للضبي، ط. مجريط (١٨٨٤م).

٢٢ - بغية الوعاة، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. عيسى البابي الحلبي (١٣٨٤ هـ/ ١٩٦٤ م).

٢٣ - البيان والتبيين، للجاحظ.

٢٤ - تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر، ط. عيسى الحلبي (١٩٥٤ م).

٢٥ - تاج العروس، ط. الخيرية (١٣٠٦ هـ).

٢٦ - تحصيل عين الذهب، للأعلم، على الكتاب، ط. الأميرية (١٣١٦ هـ).

٢٧ - تسهيل الفوائد، لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي (١٣٨٨ هـ/ ١٩٦٨ م).

٢٨ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لابن جرير الطبري، ط. مصطفى البابي الحلبي الثانية، (١٣٧٣ هـ/ ١٩٥٤ م).

٢٩ - الجمل، للزجاجي، تحقيق ابن أبي شنب، ط. كلنسلسيك بباريس (١٣٦٧ هـ/ ١٩٥٧ م).

٣٠ - حاشية يس على الألفية، ط. فاس.

٣١ - الحجة، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين. دار الكتاب العربي.

٣٢ - خزانة الأدب، للبغدادي، المطبعة الأميرية، ببولاق.

٣٣ - الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، ط. دار الكتب (١٣٧١ هـ/ ١٩٥٢ م).

٣٤ - خلق الإنسان، لثابت، تحقيق عبد الستار فراج، ط. الكويت.

٣٥ - درة الغواص، للحريري، ط. الجوائب، قسطنطينية (١٢٩٩ هـ).

٣٦ - ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق محمد عبده عزام، دار المعارف بمصر.

٣٧ - ديوان الأعشى، تحقيق محمد حسين، ط. النموذجية.

٣٨ - ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف.

٣٩ - ديوان الفرزدق، جمع عبد اللّـه الصاوي، ط. الصاوي.

٤٠ - ديوان أمية بن أبي الصلت، ط. بيروت.

٤١ - ديوان ابن الدمينة، تحقيق أحمد راتب النفاخ، ط. المدني (١٣٧٩ هـ).

٤٢ - ديوان ذي الرمة، ط. كمبريدج.

٤٣ - ديوان كُثَيِّر عزة، نشر هنري بيرس.

٤٤ - ديوان لبيد، ط. ليدن.

٤٥ - ديوان النابغة الجعدي، منشورات المكتب الإسلامي بدمشق.

٤٦ - روح المعاني، للألوسي، تحقيق طه الزيني، دار الزيني للطبع والنشر.

٤٧ - الروض الأنف والمشْرَع الرِّوى، للسهيلي، ط. الجمالية بمصر (١٩١٤ هـ).

٤٨ - الزمان الوجودي، للدكتور أحمد بدوي، ط. ثانية، جرينبرغ بالقاهرة.

٤٩ - زهر الآداب وثمر الألباب، للحصري، تحقيق علي محمد البجاوي، ط. أولى، دار إحياء الكتب العربية.

٥٠ - سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق مصطفي السقا وآخرين، ط. مصطفى البابي الحلبي (١٩٥٤ م).

٥١ - سر الفصاحة، لابن سنان الخفاجي، تصحيح عبد المتعال الصعيدي، ط. محمد صبيح (١٩٥٣ م).

٥٢ - سنن أبي داود، ط. مصطفى الحلبي (١٣٧١ هـ/ ١٩٥٢ م).

٥٣ - سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.

٥٤ - سنن الترمذي، الطبعة العصرية بالأزهر.

٥٥ - سنن النسائي، المطبعة الميمنية.

٥٦ - السيرة النبوية، لابن هشام، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، ط. ثانية، مصطفى البابي الحلبي.

٥٧ - شرح الحماسة، للتبريزي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط. حجازي بالقاهرة.

٥٨ - شرح درة الغواص في أوهام الخواص، للشهاب الخفاجي، ط. الجوائب قسطنطينية (١٢٩٩ هـ).

٥٩ - شرح ديوان لبيد، لإحسان عباس، ط. الكويت.

٦٠ - شرح الشافية، للرضي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، ط. حجازي بالقاهرة.

٦١ - شرح شواهد الشافية، للبغدادي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، ط. حجازي بالقاهرة.

٦٢ - شرح فصيح ثعلب، للهروي، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، ط. النموذجية.
٦٣ - شرح الكافية، للرضي، ط (١٢٧٥ هـ).
٦٤ - شرح الكافية، لابن مالك، ط. فاس.
٦٥ - شرح المفصل، لابن يعيش، ط. المنيرية.
٦٦ - شرح المفضليات، لابن الأنباري، ط. الآباء اليسوعيين ببيروت (١٩٢٠ م).
٦٧ - الشعر والشعراء، لابن قتيبة، تحقيق أحمد محمد شاكر، ط. دار المعارف الثانية (١٩٦٦ م).
٦٨ - شواهد التوضيح، لابن مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط. لجنة البيان.
٦٩ - الصاحبي، لأحمد بن فارس، ط. المؤيد (١٣٢٨ هـ/ ١٩١٠ م).
٧٠ - الصحاح، للجوهري، دار الكتاب العربي.
٧١ - صحيح البخاري، تصوير دار الشعب.
٧٢ - الطراز، ليحيي العلوي، ط. المقتطف (١٣٢٢ هـ/ ١٩١٤ م).
٧٣ - العبر في خبر من غبر، للذهبي، تحقيق صلاح الدين المنجد، وفؤاد السيد، ط. الكويت (١٩٦٠ م).
٧٤ - العقد الفريد، لابن عبد ربه، تحقيق أحمد أمين وآخرين، ط. لجنة التأليف والترجمة والنشر.
٧٥ - الفاخر، لأبي طالب المفضل بن سلمة. تحقيق عبد العليم الطحاوي، دار إحياء الكتب العربية، ط. أولى.
٧٦ - الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير، للسيوطي، ط. مصطفى الحلبي.
٧٧ - الفلاكة والمفلوكون، ط. الشعب.
٧٨ - فهرسة ابن خير، منشورات المكتب التجاري ببيروت.
٧٩ - القاموس المحيط، للفيروزآبادي، ط. السعادة.
٨٠ - الكامل، للمبرد، ط. المكتبة التجارية.
٨١ - الكتاب، لسيبويه، ط. الأميرية (١٣١٦ هـ).
٨٢ - الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، دار القلم.
٨٣ - الكشاف، للزمخشري، ط. الاستقامة الثانية (١٣٧٣ هـ/ ١٩٥٣ م).
٨٤ - كشف الطرة على الغرة، لألوسي، ط. الحنفية بدمشق.
٨٥ - كشف الظنون، لحاجي خليفة، ط. استانبول (١٣٦٢ هـ/ ١٩٤٣ م).
٨٦ - لسان العرب، لابن منظور، ط. الأميرية.
٨٧ - مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، ط. دار المعارف، الثانية.
٨٨ - مجمع الأمثال، للميداني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط. السنة المحمدية.
٨٩ - المحاسن والأضداد، للجاحظ، تصحيح مصطفى السقا، ط.المعاهد (١٩٣٢ م).
٩٠ - المحتسب، لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، دار التحرير.

٩١ - مختار الصحاح، ط. الأميرية.

٩٢ - المخصص، لابن سيده، ط. الأميرية (١٣١٦ هـ).

٩٣ - مراتب النحويين، لأبي الطيب، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. نهضة مصر.

٩٤ - مراصد الاطلاع، لصفي الدين البغدادي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية.

٩٥ - المزهر، للسيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين، دار إحياء الكتب العربية.

٩٦ - المستقصى في أمثال العرب، للزمخشري، ط. حيدر آباد الأولى (١٣٨١ هـ/ ١٩٦٢ م).

٩٧ - مسند أحمد، ط. الميمنية بمصر.

٩٨ - المصباح المنير، ط. الأميرية السابعة (١٩٤٨ م).

٩٩ - المطرب من أشعار أهل المغرب، لابن دحية، تحقيق إبراهيم الإبياري وآخرين، ط. الأميرية (١٩٥٤ م).

١٠٠ - المغرب في حُلى المغرب، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف بمصر.

١٠١ - المغني، لابن قدامة، تحقيق محمود فايد، ط. سجل العرب.

١٠٢ - مغني اللبيب، لابن هشام، تحقيق مازن المبارك وآخرين، دار الفكر، بيروت.

١٠٣ - مقدمة تأويل مشكل القرآن، للسيد أحمد صقر.

١٠٤ - مقدمة المقتضب، لمحمد عبد الخالق عضيمة.

١٠٥ - المقتضب، للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة.

١٠٦ - المقصد الأسنى، للغزالي، الطباعة الفنية المتحدة (١٩٦١ م).

١٠٧ - الملل والنحل للشهرستاني، تحقيق محمد بن فتح اللّـه، بدران. ط. مخيمر.

١٠٨ - منتخب كنز العمال بهامش مسند أحمد، ط. الميمنية بمصر (١٣١٣ هـ).

١٠٩ - المنصف، لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وآخرين، ط. مصطفى الحلبي (١٩٥٤ م).

١١٠ - الموطأ، للإمام مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.

١١١ - نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات، الأنباري ط. (١٢٩٤ هـ).

١١٢ - نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، لعلي سامي النشار، ط. دار المعارف، الثالثة.

١١٣ - نصب الراية لأحاديث الهداية، للزيلعي، ط. دار المأمون بشبرا (١٣٥٧ هـ)

١١٤ - نهاية الإقدام في علم الكلام، للشهرستاني، تصحيح الفرد جيوم.

١١٥ - النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، تحقيق محمود الطناحي (١٣٨٣ هـ/ ١٩٦٣ م).

١١٦ - النوادر، لأبي زيد، ط. الكتاب العربي ببيروت.

١١٧ - همع الهوامع، للسيوطي، ط. السعادة.

١١٨ - وفيات الأعيان لابن خلكان، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط. السعادة (١٩٤٨ م).

مراجع إضافية(*)

١ - أمالي القالي، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، ط. دار الكتب المصرية، الثانية (١٣٤٤ هـ/ ١٩٢٦م).

٢ - بدائع الفوائد، لابن القيم، تحقيق علي بن محمد العمران، إشراف: بكر بن عبد اللَّـه أبو زيد، ط. دار عالم الفوائد (١٤٢٤ هـ).

٣ - الجاسوس على القاموس، لأحمد فارس أفندي، ط. مطبعة الجوائب - قسطنطينية (١٢٩٩ هـ).

٤ - ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. الخامسة.

٥ - صحيح مسلم، مجموعة من المحققين، دار الجيل، بيروت، مصورة من الطبعة التركية المطبوعة في استانبول (١٣٣٤ هـ).

٦ - غريب الحديث، لابن الجوزي، ، تحقيق عبد المعطي أمين القلعجي، ط. دار الكتب العلمية، الأولى (١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥م).

٧ - غريب الحديث، لابن قتيبة، تحقيق عبد اللَّـه الجبوري، ط. مطبعة العاني، بغداد، الأولى (١٣٩٧هـ).

٨ - الفائق في غريب الحديث والأثر، للزمخشري، تحقيق علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، ط.دار المعرفة، لبنان، ط. الثانية.

٩ - مسند أحمد، تحقيق شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرين، إشراف عبد اللَّـه بن عبد المحسن التركي، ط. مؤسسة الرسالة، ط. الأولى (١٤٢١ هـ/ ٢٠٠١ م).

١٠ - المعجم الأوسط، للطبراني، تحقيق طارق بن عوض اللَّـه بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين القاهرة.

* * *
* *
*

(*) هذه المراجع خاصة بطبعتنا هذه، وليست من صنع المحقق. [الناشر].

السيرة الذاتية للمُحقِّق

الأستاذ الدكتور / محمد إبراهيم عبد الرحمن البنا.

* ولد في السادس عشر من ذي الحجة لعام (١٣٥١) هجريًّا، الموافق الحادي عشر من إبريل لعام (١٩٣٣) ميلاديًّا، بمدينة المنزلة، محافظة الدقهلية، بين أربعة عشر ولدًا، آثر أبوهم أن يهبه لخدمة القرآن الكريم، فأتم حفظه في سن الحادية عشرة بكُتَّاب المدينة.

* ثم التحق بالمعهد الديني الأزهري بمدينة دمياط، وأتم به الدراسة الابتدائية، ودرس المذهب الحنفي.

* وظل يعاون والده المقاول الشهير في تجارة موادِّ البناء إلى أن التحق بالمعهد الديني الثانوي الأزهري بمدينة المنصورة.

* ثم درس بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالقاهرة، وتخرج فيها بترتيب الثاني.

* ثم أدى الخدمة العسكرية بسلاح المدفعية عام (١٩٦٠ - ١٩٦١م)، ويذكر أنه لم تشغله حياته الحافلة عن الانضمام لقوافل الدعم المعنوي والديني للجنود المصريين خلال حرب الاستنزاف.

المؤهلات العلمية:

* حصل على الإجازة العالمية من كلية اللغة العربية عام (١٩٥٩م).

* حصل على دبلومة الخط العربي وزخارفه، ونال المركز الثاني على مستوى جمهورية مصر العربية في أواخر الخمسينيات.

* حصل على إجازة التدريس عام (١٩٦٠م).

* حصل على دبلوم الدراسات العليا عام (١٩٦٥م).

* حصل على درجة الماجستير عام (١٩٦٧م).

* حصل على درجة الدكتوراه عام (١٩٧١م) بدرجة امتياز مع مرتبة الشرف، بتوصية لطبع كتاب « نتائج الفكر » للسهيلي على نفقة الجامعة.

حياته العلمية وآثاره:

* بدأ حياته العملية مدرِّسًا بالمعهد الديني الأزهري بأسوان عام (١٩٦١ - ١٩٦٢م).

* عُيِّن معيدًا في الكلية اعتبارًا من (١٥/ ٧/ ١٩٦٣م) بقسم اللغويات العربية.

* عُيِّن مُدرِّسًا في الكلية في (١٥/ ٩/ ١٩٧١م) بقسم اللغويات العربية.

* رُقِّي إلى وظيفة أستاذ مساعد بقسم اللغويات العربية (١٣/ ١١/ ١٩٧٦م).

* عمل في جامعة قاريونس بليبيا من عام (١٩٧٣) إلى (١٩٧٧م).

* عمل أستاذًا زائرًا في جامعة أم درمان بالسودان عام (١٩٨٠م).

* عُيِّن في وظيفة أستاذ اللغويات في كلية اللغة العربية بالقاهرة في (١١/ ١١/ ١٩٨١م).

* عمل أستاذًا في جامعة أم القرى بمكة المكرمة عام (١٩٨١ - ١٩٩٦م).

* عُيِّن عميدًا لكلية الدراسات الإسلامية والعربية بسوهاج عام (١٩٩٧م).

* عمل أستاذًا متفرِّغًا بكلية اللغة العربية بالمنصورة، وكلية الدراسات الإسلامية ببور سعيد، وكلية القرآن الكريم بطنطا.

* عمل أستاذًا بكلية الآداب، جامعة البحرين.

* حاضرَ بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية.

* ناقشَ الكثير من الرسائل العلمية داخل مصر وخارجها.

* له الكثير من المقالات والكتب تحقيقًا وتأليفًا، وبرز دوره في أعمال تحقيق التراث.

* بعد بلوغه سنَّ المعاش عمل أستاذًا غير متفرغ في كلية اللغة العربية بالمنصورة.

إنتاجه العلمي:

١ - ابن كيسان النحوي (حياته - آثاره - آراؤه).
٢ - أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو.
٣ - أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي.
٤ - أخبار النحويين البصريين، للحسن السيرافي (تحقيق).
٥ - أخبار النحويين، لعبد الواحد المقرئ (تحقيق).
٦ - أخبار النحويين، للشيخ الفراء، أبي طاهر عبد الواحد بن عمر (تقديم وتحقيق).
٧ - أسد الغابة في معرفة أخبار الصحابة، لابن الأثير(تحقيق).
٨ - الإعراب سمة العربية الفصحى (دراسة تتناول وظيفته، وتقويمًـا لمنابع بيانه، وعلاقته بالأداء).
٩ - الردُّ على النحاة، لابن مضاء (دراسة وتحقيق).
١٠ - الروض الأنف، للسهيلي. (قام بتحقيقه، ولم ينتهِ من مراجعته لظروف مرضه ووفاته رحمه الله).
١١ - السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، لابن تيمية (تحقيق).
١٢ - الفرائض وشرح آيات الوصية، للسهيلي (تحقيق).
١٣ - المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، قام بتحقيق الأجزاء (الثاني، والرابع، والسابع، والثامن، والتاسع) بالاشتراك.
١٤ - أمالي السهيلي (تحقيق).
١٥ - تحليل الجملة الفعلية.
١٦ - تخريج النص.
١٧ - تفسير القرآن العظيم، لابن كثير (تحقيق).
١٨ - تفسير القرآن العظيم لابن كثير (قام بتحقيقه بالاشتراك).
١٩ - تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها، لابن كيسان (تحقيق).
٢٠ - فهرسة التراكيب.
٢١ - كتاب الخراج لأبي يوسف (تحقيق).
٢٢ - معلقة عمرو بن كلثوم بشرح أبي الحسن بن كيسان (دراسة وتحقيق).
٢٣ - نتائج الفكر للسهيلي (وهو الكتاب الذي بين يديك).
٢٤ - وصية أبي يوسف لهارون الرشيد.

* له مقالات عدة في مجالات علمية مختلفة.

* كما كان له عدة مقالات في صحيفة المدينة المنورة في الثمانينيات من القرن الماضي.

* قدم سلسلة حلقات في إذاعة القرآن الكريم (من بلاغة القرآن) في مكة المكرمة، تحدَّث فيها عن استخدام الألفاظ والمترادفات في القرآن الكريم.

* ترك مكتبة علمية ودينية ضخمة.

* ساهم ضمن نخبة من أساتذة جامعة أم القرى في التفسير الميسر للقرآن الكريم، والذي قام مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بترجمته إلى لغات كثيرة.

وفـاتـه:

توفي رَحِمَهُ اللَّهُ نهار الجمعة، الموافق السابع والعشرين من شوال لعام (١٤٣٣هـ)، الموافق الرابع عشر من سبتمبر لعام (٢٠١٢م)، ودُفن في مدينة المنزلة مسقط رأسه.

نسأل اللَّـهَ العزيزَ الحكيمَ

أن يرفع منزلته في جناته قدر كل حرف علّمه

* * *
* *
*